



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

حِجَابُ الْعِلْمِ صِدْقٌ
فِي مَرَجِ الْقَوْلِ عِنْدَ

تأليف

الشيخ العلامة

الشيخ علي بن الحسين العسكركلي

الطبريزي سنة ١٤٠٠ هـ

للمطبعة

بغداد

مطبعة دار الكتب العلمية بيروت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامع المقاصد فى شرح القواعد

كاتب:

على بن حسين بن عبدالعالى محقق كركى

نشرت فى الطباعة:

موسسه آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٢٥	جامع المقاصد فى شرح القواعد المجلد ٣
٢٥	اشاره
٢٦	اشاره
٣٠	كتاب الزكاه
٣٠	اشاره
٣٠	الأول:فى زكاه المال
٣٠	اشاره
٣٠	الأول:فى الشرائط
٣٠	اشاره
٣٠	الأول:فى الشرائط العامه
٣٠	اشاره
٣٠	الأول:البلوغ
٣٠	الثانى:العقل
٣٠	الثالث:الحريه
٣٢	الرابع:كماليه الملك
٣٢	و أسباب النقص ثلاثه
٣٢	الأول:منع التصرف
٣٣	الثانى:تسلط الغير عليه
٣٥	الثالث:عدم قرار الملك
٣٥	تنبيه
٣٦	الفصل الثانى:فى الشرائط الخاصه
٣٦	اشاره
٣٦	أما الأنعام فشروطها أربعة

٣٦	الأول:النصاب
٣٦	الثاني:الحول
٣٨	الثالث:السوم
٣٩	الرابع:أن لا تكون عوامل
٣٩	و أما الغلات فشروطها ثلاثه
٣٩	الأول:النصاب
٣٩	الثاني:بدو الصلاح
٣٩	الثالث:تملك الغلّه بالزراعه
٤١	و أما النقدان فشروطها ثلاثه
٤١	الأول:النصاب
٤١	الثاني:حول الأنعام
٤١	الثالث:كونهما مضروبين منقوشين بسكه المعامله
٤١	تتمه
٤٣	المقصد الثاني:في المحل
٤٣	اشاره
٤٣	الأول:في النعم
٤٣	اشاره
٤٣	الأول:في مقادير النصب و الفرائض
٤٦	المطلب الثاني:في الأشناق
٤٦	المطلب الثالث:في صفه الفريضه
٤٨	الفصل الثاني:في التقدين
٤٨	اشاره
٤٩	فروع
٤٩	أ:يكتمل جيد النقره برديئها
٤٩	ب:لا زكاه في المغشوشه ما لم تبلغ قدر الخالص نصابا
٥٠	ج:لا تجزئ المغشوشه عن الجياد

د: لو كان الغش مما تجب فيه الزكاه وجبت عنهما ----- ٥٠

ه: لو تساوى العيار و اختلفت القيمه ----- ٥٠

الفصل الثالث: فى الغلات ----- ٥٠

اشاره ----- ٥٠

فروع ----- ٥٣

أ: تضم الزروع المتباعده ----- ٥٣

ب: الحنطه و الشعير جنسان ----- ٥٣

ج: العلس حنطه ----- ٥٣

د: لا يسقط العشر بالخراج ----- ٥٥

ه: لو أشكل الأغلب فى السقى فكالاستواء ----- ٥٥

و: مع اتحاد الجنس تؤخذ منه ----- ٥٥

ز: يجوز للساعى الخرص ----- ٥٥

ح: الرطب الذى لا يصير تمرا تجب الزكاه فيه ----- ٥٧

ط: يكفى الخارص الواحد ----- ٥٧

ى: لو باع الثمره بعد الخرص و الضمان صح البيع ----- ٥٧

خاتمه ----- ٥٧

المقصد الثالث: فيما تستحب فيه الزكاه ----- ٥٩

اشاره ----- ٥٩

الأول: مال التجاره على رأى ----- ٥٩

اشاره ----- ٥٩

فروع ----- ٦١

أ: لو ملك أربعين شاه للتجاره ----- ٦١

ب: لو ظهر فى المضاربه الربح ----- ٦١

ج: الدين لا يمنع الزكاتين ----- ٦٢

د: عبد التجاره يخرج عنه الفطره و زكاه التجاره ----- ٦٢

ه: فى كون نتاج مال التجاره منها نظر ----- ٦٢

٦٤	المطلب الثاني: في باقى الأنواع
٦٤	اشاره
٦٤	الأول: كل ما عدا ما ذكرنا من الغلات تستحب فيه الزكاه
٦٤	الثانى: الخيل تستحب فيها الزكاه
٦٤	الثالث: العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاه فى حاصله
٦٦	المقصد الرابع: فى المستحق
٦٦	اشاره
٦٦	الأول: فى الأصناف
٦٦	اشاره
٦٦	الأول، و الثانى: الفقراء و المساكين
٦٨	الثالث: العاملون
٦٨	الرابع: المؤلفه
٦٨	الخامس: فى الرقاب
٧٠	السادس: الغارمون
٧١	السابع: فى سبيل الله
٧١	الثامن: ابن السبيل
٧١	الفصل الثانى: فى الأوصاف
٧٢	المقصد الخامس: فى كيفية الإخراج
٧٢	اشاره
٧٢	الأول: فى الوقت
٧٥	المطلب الثانى: فى المخرج
٧٦	المطلب الثالث: فى النيه
٧٨	المطلب الرابع: فى بقايا مباحث هذا الباب
٨٠	الباب الثانى: فى زكاه الفطره
٨٠	اشاره
٨٠	الأول: المكلف

٨٠ اشارة

٨١ فروع

٨١ اشارة

٨١ أ:الزوجه و المملوك تجب عليه فطرتها و إن لم يعلمها

٨٣ ب:زكاة المشترك على أربابه بالحصص

٨٣ ج:لو اجتمع الدين و فطره العبد على الميت

٨٣ د:لو قبل الوصيه بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكاة عليه

٨٥ ه:لا تجب الزكاة على الموهوب له إلا بعد القبض

٨٥ و:كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه كالزوجه

٨٥ ز:الأمه زوجه المعسر فطرتها على مولاه

٨٥ ح:لو أخرجت زوجه الموسر عن نفسها بإذن الزوج أجزأ

٨٧ ط:المطلقه البائن الحامل فطرتها عليه إن جعلنا النفقه لها

٨٧ ي:لو وقعت مهاياها بين المتحرر بعضه و بين مولاه

٨٧ يا:لا يسقط وجوب النفقه بالإباق فتجب الفطره

٨٧ يب:نفقه زوجه العبد على مولاه

٨٧ المطلب الثاني:في وقتها

٩٠ المطلب الثالث:في الواجب

٩٢ الباب الثالث:في الخمس

٩٢ اشارة

٩٢ الأول:المحل

٩٢ اشارة

٩٢ أ:غنائم دار الحرب

٩٢ ب:المعادن

٩٢ ج:الكنز

٩٤ د:ما يخرج من البحر

٩٤ ه:أرباح التجارات

٩٥	وأرض الذمی إذا اشتراها من مسلم
٩٥	ز: الحلال الممتزج
٩٥	المطلب الثاني: الشرائط
٩٧	المطلب الثالث: في مستحقه
٩٩	المطلب الرابع: في الأنفال
١٠١	كتاب الصوم
١٠١	إشاره
١٠١	الأول: في ماهيته
١٠١	إشاره
١٠١	الأول: النيه
١٠٦	الفصل الثاني: في الإمساك
١٠٦	إشاره
١٠٦	الأول: فيما يمسك عنه
١٠٨	المطلب الثاني: فيما يوجب الإفطار
١١٣	المطلب الثالث: فيما يجب بالإفطار
١١٣	إشاره
١١٦	فروع
١١٦	أ: لو طلع الفجر لفظ ما في فيه من الطعام
١١٦	ب: يجوز الجماع الى أن يبقى للطلوع مقدار فعله و الغسل
١١٨	ج: لو أفطر المنفرد برؤيه هلال رمضان
١١٨	د: لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفاره
١١٨	ه: لو وجب شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوما
١١٩	و: لو أجنب ليلا
١٢٠	المطلب الرابع: في بقايا مباحث موجبات الإفطار
١٢٠	إشاره
١٢٠	يجب بالإفطار أربعة

- الأول:القضاء ١٢٠
- الثاني:الإسكك تشبهها بالصائمين ١٢٠
- الثالث:الكفاره ١٢٢
- فروع ١٢٢
- أ:المجنون إذا أكره الزوجه لا يتحمل عنها الكفاره ١٢٢
- ب:المسافر إذا أكره زوجته وجبت الكفاره عليه عنها لا عنه ١٢٣
- ج:المعسر المطاوعه يجب عليها الصوم ١٢٣
- د:لو جامع ثم أنشأ سفرا اختيارا لم تسقط الكفاره ١٢٣
- الرابع:الفديه ١٢٣
- بأمور ثلاثه ١٢٣
- أ:جبر فضيله الأداء مع تدارك أصل الصوم بالقضاء فى الحامل المقرب ١٢٥
- ب:تأخير القضاء ١٢٥
- ج:العجز عن الأداء فى الشيخ و الشيخه و ذى العطاش ١٢٨
- فروع ١٢٩
- أ:المريض و المسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال و لم يتناول شيئا وجب عليهما الصوم ١٢٩
- ب:لو نسي غسل الجنابه حتى مضى عليه الشهر ١٢٩
- ج:يجوز الإفطار فى قضاء رمضان قبل الزوال ١٢٩
- د:النائم إن سبق منه النهى صح صومه ١٢٩
- الفصل الثالث:فى وقت الإسكك و شرائطه ١٢٩
- اشاره ١٢٩
- تتمه:يستحب تمرين الصبى و الصبيه بالصوم ١٣٣
- المقصد الثانى:فى أقسامه ١٣٤
- اشاره ١٣٤
- الأول:أقسام الصوم أربعة ١٣٤
- اشاره ١٣٤
- واجب ١٣٤

١٣٤	و مندوب
١٣٧	و مكروه
١٣٧	و محرم
١٣٧	فرع
١٤٣	المطلب الثاني: في شهر رمضان
١٤٥	المقصد الثالث: في الاعتكاف
١٤٥	اشاره
١٤٥	الأول: الاعتكاف
١٤٦	المطلب الثاني: في شرائطه
١٤٦	اشاره
١٤٦	أ: التيه
١٤٦	ب: الصوم
١٤٨	ج: الزمان
١٤٩	د: تكليف المعتكف و إسلامه
١٥٠	ه: المكان
١٥٠	و: استدامه اللبث
١٥٢	ز: انتفاء الولاية أو اذن الوالى
١٥٢	المطلب الثالث: في أحكامه
١٥٥	المطلب الرابع: في التذرع
١٦٠	كتاب الحج
١٦٠	اشاره
١٦٠	الأول: في المقدمات
١٦٠	اشاره
١٦٠	الأول: في حقيقته
١٦٢	المطلب الثاني: في أنواع الحج
١٦٤	المطلب الثالث: في شرائط أنواع الحج

١٧١	المطلب الرابع:فى تفصيل شرائط الحج
١٧١	اشاره
١٧١	الأول:البلوغ و العقل
١٧٤	الثانى:الحريه
١٧٨	البحث الثالث:الاستطاعه
١٨٣	البحث الرابع:إمكان المسير
١٨٣	اشاره
١٨٣	أ:الصحه
١٨٦	ب:التشبت على الراحله
١٨٦	ج:أمن الطريق فى النفس و البضع و المال
١٨٨	د:اتساع الوقت لقطع المسافه
١٨٩	مسائل
١٨٩	أ:إذا اجتمعت الشرائط و أهمل أتم
١٨٩	ب:لو مات الحاج بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ عنه
١٩٠	ج:الكافر يجب عليه و لا يصح منه
١٩٠	د:لو ارتد بعد إحرامه لم يجده لو عاد
١٩٠	ه:المخالف لا يعيد حجه بعد استبصاره واجبا
١٩٢	و:ليس للمرأة،و لا للعبد الحج تطوعا بدون اذن الزوج و المولى
١٩٢	ز:المشى للمستطيع أفضل من الركوب
١٩٢	المطلب الخامس:فى شرائط النذر و شبهه
١٩٥	المطلب السادس:فى شرائط النيابة
١٩٥	اشاره
٢٠١	مسائل
٢٠١	اشاره
٢٠١	أ:لو أوصى بحج واجب اخرج من الأصل
٢٠٢	ب:يستحق الأجير الأجره بالعقد

- ج: لو أوصى بحج و غيره قدم الواجب ٢٠٢
- د: لو لم يعين الموصى العدد اكتفى بالمره ٢٠٢
- ه: للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجه واجبه اقتطاع الأجره ٢٠٤
- و: تجوز الاستنابه فى جميع أنواع الحج الواجب ٢٠٤
- ز: يشترط قدره الأجير ٢٠٥
- ح: لو عقد بصيغه الجعالة كمن حج عنى فله كذا صح ٢٠٥
- ط: لو لم يحج فى المعينه انفسخت الإجاره ٢٠٥
- ى: لو استأجره للحج خاصه ٢٠٦
- يا: لو فاته الحج بتفريط تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه اليه ٢٠٨
- يب: لو أفسد النائب الحج فعليه القضاء عن نفسه ٢٠٨
- يج: إن عين المستأجر الزمان فى العقد تعين ٢١٠
- يد: لو عين الموصى النائب و القدر تعينا ٢١١
- يه: لو نص المستأجر على المباشره ٢١٢
- المقصد الثانى: فى أفعال المتمتع ٢١٢
- اشاره ٢١٢
- مقدمه ٢١٢
- الفصل الأول: فى الإحرام ٢١٣
- اشاره ٢١٣
- الأول: فى تعيين المواقيت ٢١٣
- المطلب الثانى: فى مقدمات الإحرام ٢٢٠
- المطلب الثالث: فى كيفيته ٢٢٢
- اشاره ٢٢٢
- النيه ٢٢٢
- ب: التلبيات الأربع ٢٢٤
- ج: لبس ثوبى الإحرام ٢٢٥
- المطلب الرابع: فى المندوبات و المكروهات ٢٢٦

٢٢٨	المطلب الخامس: في أحكامه
٢٣٢	المطلب السادس: في تروكه
٢٣٢	إشاره
٢٣٢	أ: الصيد
٢٣٤	ب: النساء
٢٣٤	ج: الطيب
٢٣٨	د: الاكتحال
٢٣٨	ه: النظر في المرآه
٢٤٠	و: الادهان
٢٤٠	ز: إخراج الدم
٢٤٠	ح: قص الأظفار
٢٤٠	ط: إزالة الشعر
٢٤٢	ي: قطع الشجر أو الحشيش
٢٤٢	يا: الفسوق
٢٤٢	يب: الجدال
٢٤٤	يج: قتل هوام الجسد
٢٤٤	يد: لبس المخيط للرجال
٢٤٥	يه: لبس الخفين
٢٤٥	يو: لبس الخاتم
٢٤٥	ير: الحناء
٢٤٧	يح: تغطيه الرأس للرجل
٢٤٧	يط: التظليل
٢٤٨	ك: لبس السلاح
٢٤٨	الفصل الثاني: في الطواف
٢٤٨	إشاره
٢٤٨	الأول: في واجباته

٢٤٨	اشاره
٢٥٠	أ:طهاره الحدث و الخبث عن الثوب و البدن
٢٥١	ب:الختان
٢٥١	ج:النيه
٢٥٢	د:البداه بالحجر الأسود
٢٥٤	ه:الختم بالحجر
٢٥٤	و:جعل البيت على يساره
٢٥٤	ز:خروجه بجميع بدنه عن البيت
٢٥٦	ح:إدخال الحجر فى الطواف
٢٥٦	ط:الطواف بين البيت و المقام
٢٥٦	ى:زعايه العدد
٢٥٩	يا:الركعتان
٢٦٠	المطلب الثانى:فى سننه
٢٦٤	المطلب الثالث:فى الأحكام
٢٦٨	الفصل الثالث:فى السعى
٢٦٨	اشاره
٢٦٨	الأول:فى أفعاله
٢٧٢	المطلب الثانى:فى أحكامه
٢٧٤	الفصل الرابع:فى التقصير
٢٧٨	الفصل الخامس:فى إحرام الحج و الوقوف
٢٧٨	اشاره
٢٧٨	الأول:فى إحرام الحج
٢٧٨	اشاره
٢٧٨	الأول:فى وقته و محله
٢٨١	الثانى:الكيفيه
٢٨٣	الثالث:فى أحكامه

٢٨٤	المطلب الثاني: في نزول منى
٢٨٥	المطلب الثالث: في الوقوف بعرفة
٢٨٥	اشاره
٢٨٥	الأول: الوقت و المحل
٢٨٧	الثاني: الكيفيه
٢٨٨	الثالث: الأحكام
٢٨٩	المطلب الرابع: في الوقوف بالمشعر
٢٨٩	اشاره
٢٨٩	الأول: الوقت و المحل
٢٩٠	الثاني: الكيفيه
٢٩٣	الثالث: في أحكامه
٢٩٧	الفصل السادس: في مناسك منى
٢٩٧	اشاره
٢٩٧	الأول: إذا أفاض من المشعر وجب عليه المضى إلى منى لقضاء المناسك بها يوم النحر
٢٩٧	اشاره
٣٠٠	فروع
٣٠٠	أ: لو وقعت على شيء و انحدرت على الجمره صح
٣٠٠	ب: لو شك هل أصابت الجمره أم لا
٣٠٠	ج: لو طرحها من غير رمى لم يجزئ
٣٠٢	د: لو كانت الأحجار نجسه أجزأت
٣٠٢	ه: لو وقعت في غير المرمى على حصاه
٣٠٢	و: يجب التفريق في الرمي لا الوقوع
٣٠٢	المطلب الثاني: في الذبح
٣٠٢	اشاره
٣٠٢	الأول: في أصناف الدماء
٣٠٧	البحث الثاني: في صفات الهدى و كيفيه الذبح

٣١٢	البحث الثالث: في هدى القرآن و الأضحيه
٣٢٠	البحث الرابع: في مكان إراقه الدماء و زمانها
٣٢٢	المطلب الثالث: في الحلق و التقصير
٣٢٨	الفصل السابع: في باقى المناسك
٣٢٨	اشاره
٣٢٨	الأول: في زياره البيت
٣٢٩	المطلب الثانى: في العود إلى منى
٣٣٧	المطلب الثالث: في الرجوع الى مكه
٣٤٠	المطلب الرابع: في المضى إلى المدينه
٣٤٥	تتمه
٣٤٦	المقصد الثالث: في التوابع
٣٤٦	اشاره
٣٤٦	الأول: في العمره
٣٥٠	الفصل الثانى: في الحصر و الصد
٣٥٠	اشاره
٣٥٠	الأول: المصدود الممنوع بالعدو
٣٥٠	اشاره
٣٥٦	فروع
٣٥٦	أ: لو حبس على مال مستحق
٣٥٦	ب: لو صد عن مكه بعد الموقفين
٣٥٩	ج: لو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل
٣٦٠	د: لو أفسد، فصد
٣٦٤	ه: لو لم يندفع العدو إلا بالقتال لم يجب
٣٦٤	و: لو صد المعتمر عن مكه تحلل بالهدى
٣٦٤	المطلب الثانى: المحصر
٣٧٠	الفصل الثالث: في كفارات الإحرام

- ٣٧٠ اشارة
- ٣٧٠ الأول:الصيد
- ٣٧٠ اشارة
- ٣٧٠ الأول:يحزم الحرم و الإحرام الصيد البرى
- ٣٧٣ و أقسام ما عدا ذلك عشره
- ٣٧٣ أ:فى قتل النعامه بدنه
- ٣٧٥ ب:فى كل من بقره الوحش و حماره بقره أهليه
- ٣٧٦ ج:فى الظبى شاه
- ٣٧٦ د:فى كسر كل بيضه من النعام بكره من الإبل
- ٣٧٧ ه:فى كسر كل بيضه من القطاه
- ٣٧٩ و:الحمام كل مطوق أو ما يهدر
- ٣٨١ ز:فى قتل كل واحد من القطاه،و الحجل،و الدراج حمل
- ٣٨٢ ح:فى قتل كل واحد من القنفذ،و الضب،و اليربوع،جدى.
- ٣٨٣ ط:فى كل واحد من العصفور،و القبره،و الصعوه مد
- ٣٨٣ ي:فى قتل الجراد،و القمله يرميها عنه كف من طعام
- ٣٨٥ فروع
- ٣٨٥ أ:يجزئ عن الصغير مثله،و الأفضل مثل الكبير
- ٣٨٥ ب:يستوى الأهلى من الحمام و الحرمى فى القيمه إذا قتل فى
- ٣٨٧ ج:يخرج عن الحامل مما له مثل حامل
- ٣٨٧ د:لو ضرب الحامل فألقته ميتا ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملا و مجهضا
- ٣٩٠ ه:لو قتل ما لا تقدير لفيته فعليه القيمه
- ٣٩١ و:العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج
- ٣٩١ ز:لو شك فى كون المقتول صيدا لم يضمن
- ٣٩١ ح:يجب أن يحكم فى التقويم عدلان عارفان
- ٣٩٣ ط:لو فقد العاجز عن البدنه البر دون قيمته فأقوى الاحتمالات التعديل عند ثقه،ثم شراء غيره
- ٣٩٥ البحث الثانى:فيما يتحقق به الضمان

- ٣٩٥ أما المباشره
- ٣٩٨ فروع
- ٣٩٨ أ:لو صال عليه صيد فدفعه
- ٣٩٩ ب:لو أكله في مخمصه ضمن
- ٤٠٠ ج:لو عم الجراد المسالك لم يلزم المحرم
- ٤٠٠ د:لو رمى صيدا فأصابه و لم يؤثر فلا ضمان
- ٤٠٠ و أما التسبب
- ٤٠٨ و أما اليد
- ٤١١ البحث الثالث:في اللواحق
- ٤١٥ مسائل
- ٤٢١ المطلب الثاني:الاستمتاع بالنساء
- ٤٢٧ المطلب الثالث:في باقى المحظورات
- ٤٢٧ اشاره
- ٤٣٤ خاتمه
- ٤٤٠ كتاب الجهاد
- ٤٤٠ اشاره
- ٤٤٠ الأول:من يجب عليه
- ٤٥١ المقصد الثاني:فيمن يجب قتاله
- ٤٥١ اشاره
- ٤٥١ الأول:الحربى
- ٤٥١ الثاني:الذمى
- ٤٥١ الثالث:البغاه
- ٤٥٢ و شرائط الذمه
- ٤٥٤ المقصد الثالث:في كيفية القتال
- ٤٥٤ اشاره
- ٤٥٤ الأول:فى القتال

- ٤٥٦ اشاره
- ٤٦٠ تتمه
- ٤٦٥ الفصل الثاني: في الاسترقاق
- ٤٧٥ الفصل الثالث: في الاغتنام
- ٤٧٥ اشاره
- ٤٧٥ الأول: المراد بالغنيمه هنا كل مال أخذته الفئه المجاهده على سبيل الغلبه
- ٤٧٥ اشاره
- ٤٧٧ وأقسام الغنيمه ثلاثه
- ٤٧٧ والأول: إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمه
- ٤٧٩ والثاني: ما لا ينقل يخرج منه الخمس
- ٤٨١ الثالث: السبايا و الذرارى
- ٤٨١ فروع
- ٤٨١ أ: المباحات بالأصل كالصيد، والشجر لا تخص أحدا
- ٤٨٢ ب: لو وجد شيء في دار الحرب
- ٤٨٢ ج: الغانم هل يملك حصته من الغنيمه بمجرد الاغتنام أو يملك إن تملك؟ فيه احتمال
- ٤٨٥ د: هل يملك الغنيمه بالاستيلاء أو القسمه
- ٤٨٥ ه: لو كان في المغنم من يعتق على بعضهم انعتق على الأول نصيبه
- ٤٨٦ و: لو وطأ الغانم جاريه المغنم عالما سقط من الحد بقدر
- ٤٨٨ ز: يجوز إتلاف ما يحتاج إلى إتلافه من أموال الكفار للظفر بهم كقطع الأشجار
- ٤٨٩ المطلب الثاني: في قسمه الغنيمه
- ٤٩٩ المطلب الثالث: في اللواحق
- ٤٩٩ اشاره
- ٤٩٩ أ: السلب المستحق للقاتل كل ما يد المقتول عليه
- ٥٠١ ب: إنما يستحق السلب بشروط
- ٥٠١ ج: لا ينقص ذو السهم عن سهمه شيئا لأجل السلب
- ٥٠١ د: لو تعدد القاتل فالسلب بينهما

- ه: النفل ٥٠١
- و: يجوز جعل النفل من سهمه ٥٠٣
- ز: يجوز أن يجعل من ماله ديناً ٥٠٣
- ح: لو عينها منها ففتح البلد صلحا ٥٠٤
- ط: لو جعل للمشترك فديه على إسرائ المسلمين ٥٠٦
- المقصد الرابع: في ترك القتال ٥٠٦
- اشاره ٥٠٦
- الأول: في الأمان ٥٠٦
- اشاره ٥٠٦
- الأول: في أركانه ٥٠٦
- اشاره ٥٠٦
- الأول: العاقد ٥٠٦
- الثاني: المعقود له ٥٠٨
- الثالث: العقد ٥٠٨
- الرابع: الوقت ٥١٠
- المطلب الثاني: في الأحكام ٥١١
- اشاره ٥١١
- خاتمه ٥١٧
- الفصل الثاني: في عقد الجزية ٥٢٠
- اشاره ٥٢٠
- الأول: المعقود له ٥٢٠
- الثاني: العاقد ٥٢٩
- اشاره ٥٢٩
- فروع ٥٣٢
- أ: وضع على عليه السلام على الفقير في كل حول اثنى عشر درهما ٥٣٢
- ب: لو اجتمع عليه جزية سنتين لم تتداخل ٥٣٤

- ج:ينبغي أن يكون عدد الضيفان على الغنى أكثر ٥٣٤
- د:الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانه ٥٣٥
- ه:لو طلبوا أداء الجزية باسم الصدقه،و يزيدون في القدر ٥٣٦
- و:لو خرقوا الذمه في دار الإسلام ردهم الى أمنهم ٥٣٧
- ز:يمضى الإمام الثاني ما قرره الأول ٥٣٧
- ح:يكره أن يبدأ الذمي بالسلام ٥٣٧
- الثالث:حكم العقد ٥٣٩
- اشاره ٥٣٩
- و يحكم العقد عليهم بأشياء ٥٤٠
- أ:الكنائس ٥٤١
- ب:عدم تعليه بنائه المستجد على جاره المسلم ٥٤٣
- ج:عدم دخول المساجد ٥٤٤
- د:عدم استيطان الحجاز ٥٤٤
- ه:التزام جميع ما تقدم ٥٤٤
- نكته ٥٤٤
- المطلب الرابع:في المهادنه ٥٤٤
- اشاره ٥٤٤
- فروع ٥٥٤
- أ:لو قدمت مجنونته،أو عاقله فجنت لم يجب الرد ٥٥٤
- ب:لو قدمت صغيره فوصفت الإسلام لم ترد لجواز الافتتان ٥٥٥
- ج:لو قدمت مسلمه،فجاء زوجها ليطلبها فارتدت لم ترد ٥٥٥
- د:لو جاء زوجها يطلبها فمات قبله،أو ماتت كذلك فلا شيء له ٥٥٥
- ه:لو قدمت مسلمه فطلقها بائنا أو خالعها قبل المطالبه لم يكن له المطالبه ٥٥٥
- و:لو قدمت مسلمه،فجاء زوجها و أسلم في العده الرجعيه ردت إليه ٥٥٧
- ز:لو قدمت أمه مسلمه ذات زوج لم ترد عليه ٥٥٧
- ح:لو قدمت مسلمه،فادعى زوجها مشرك لم يحكم إلاّ باعترافها ٥٥٨

- ط: لا اعتبار بالمهر الذى وقع عليه العقد ٥٥٨
- ى: لو شرط اعاده الرجال مطلقا بطل الصلح ٥٥٩
- خاتمه ٥٦٠
- تتمه ٥٦١
- المطلب الخامس: فى أحكام البغاه ٥٦٣
- المقصد الخامس: فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ٥٦٦
- اشاره ٥٦٦
- و إنما يجبان بشروط أربعة ٥٦٨
- اشاره ٥٦٨
- أ: علم الأمر و النهى بوجه الفعل ٥٦٨
- ب: تجويز التأثير ٥٦٨
- ج: إصرار الأمور ٥٦٩
- د: انتفاء المفسده عن الأمر و النهى ٥٦٩
- تعريف مركز ٥٧٤

سرشناسه: محقق كركي ، علي بن حسين ، - ٩٤٠ق .

عنوان قراردادى: قواعد الاحكام في معرفه الحلال و الحرام . شرح

عنوان و نام پديد آور: جامع المقاصد في شرح القواعد/ تاليف على بن الحسين الكركي ؛ تحقيق موسسه آل البيت عليهم السلام
لاحياء التراث.

مشخصات نشر: قم: موسسه آل البيت (ع) لاحياء التراث ، ١٤١١ق . = ١٩٩١م . = ١٣٧٠.

مشخصات ظاهري: ١٤ج.

يادداشت: كتاب حاضر شرحى بر كتاب " قواعد الاحكام في معرفه الحلال والحرام تاليف حسن بن يوسف علامه حلى " است.

يادداشت: كتابنامه .

مندرجات: الجزء الاول الطهاره .-- الجزء الثانى الصلاه .-- الجزء الثالث الزكاه والحج .-- الجزء الرابع المتاجر .-- الجزء الخامس
الدين .-- الجزء السابع الاجاره .-- الجزء الثامن الوكاله .--

موضوع: علامه حلى ، حسن بن يوسف ، ٦٤٨ - ٧٢٦ق . . قواعد الاحكام في معرفه الحلال و الحرام -- نقد و تفسير

موضوع: فقه -- قواعد

موضوع: فقه جعفرى -- قرن ٨ق .

شناسه افزوده: علامه حلى ، حسن بن يوسف ، ٦٤٨-٧٢٦ق . قواعد الاحكام في معرفه الحلال و الحرام . شرح

شناسه افزوده: موسسه آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث (قم)

رده بندى كنگره: BP182/3 /عق ٢١٧ ٩٠ ١٣٧٠

رده بندى ديويى: ٢٩٧/٣٤٢

شماره كتابشناسى ملي: ٢٥٠٠٨٧٣

جامع المقاصد فى شرح القواعد

تاليف على بن الحسين الكركى

تحقيق مؤسسه آل البيت عليهم السلام لآحياء التراث.

ص: ٢

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

تنبیه النسخه المعتمده التي اعتمداها في تحقيقنا لكتاب القواعد هي النسخه التي اعتمدها المحقق الكركي في شرحه للكتاب، و
هناك اختلافات بينه لا تخفى في القارئ اللبيب

ص: ٤

كتاب الزكاه

اشاره

كتاب الزكاه و فيه أبواب:

الأول: في زكاه المال

اشاره

الأول: في زكاه المال، و فيه مقاصد:

الأول: في الشرائط

اشاره

الأول: في الشرائط، و فيه فصلان:

الأول: في الشرائط العامه

اشاره

الأول: في الشرائط العامه، و هي أربعه:

الأول: البلوغ

الأول: البلوغ، فلا تجب على الطفل، نعم لو اتجر له الولي استحب، و لو ضمن و اتجر لنفسه و كان مليا ملك الربح و استحب له الزكاه، و لو انتفى أحدهما ضمن و الربح لليتيم و لا زكاه.

و يستحب في غلات الطفل و أنعامه على رأى، و يتناول التكليف الولي.

الثاني: العقل

الثاني: العقل، فلا زكاه على المجنون، و حكمه حكم الطفل فيما تقدم، و لو كان يعتوره اشترط الكمال طول الحول.

الثالث: الحره

الثالث: الحرّيه، فلا زكاه على المملوك، سواء ملكه مولاه النصاب و قلنا بالصحه أو منعناه، نعم تجب الزكاه على المولى.

قوله: (و لو اتفق أحدهما ضمن و الربح لليتيم).

يستثنى من ذلك الأب و إن كان معسرا، و إنما يكون الربح لليتيم إذا اشترى بالعين و كان وليا، أو أجاز الولي، و فى نفي الزكاه حينئذ بعد.

قوله: (و يستحبّ فى غلات الطفل).

هذا هو المعتمد.

ص: ٥

و لا فرق بين القن، و المدبر، و أم الولد، و المكاتب المشروط، و المطلق الذى لم يؤد شيئا، و لو أدى و تحرر منه شيء فيبلغ نصيبه النصاب و جبت فيه الزكاه خاصه، و إلا فلا.

الرابع: كماله الملك

الرابع: كماله الملك،

و أسباب النقص ثلاثه

و أسباب النقص ثلاثه:

الأول: منع التصرف

الأول: منع التصرف، فلا تجب فى المغصوب، و لا الضال، و لا المجحود بغير بينه، و لا الدين على المعسر- و الموسر على رأى- و لا المبيع قبل القبض إذا كان المنع من قبل البائع.

و لو اشترى نصابا، جرى فى الحول حين العقد على رأى، و كذا لو شرط خيارا زائدا.

و لا تجب فى الغائب إذا لم تكن فى يد وكيله و لم يتمكن منه، قوله: (و أسباب النقص ثلاثه).

فى عنوان هذه الأقسام كلام.

قوله: (و لا المجحود بغير بينه).

مقتضاه: أنه لو كان له بينه يجب عليه، و هو مشكل إن كان يريد وجوب انتزاعه و أداء الزكاه.

و إن أراد الوجوب بعد العود إليه بجميع نمائه، فهو متجه إذا كانت البينه بحيث ثبت بها، و هناك من ينتزعه. و لو نسيه بعد دفنه، و نحو ذلك فكالضال.

قوله: (و لا الدين على المعسر، و الموسر على رأى).

هذا هو المعتمد ما دام ديناً، و لو تعين بوجه شرعى و لم يقبضه، و خلى بينه و بين المديون و جبت الزكاه.

و لو مضى على المفقود سنون ثم عاد زكاه لسنه استجابا.

الثانى: تسلط الغير عليه

الثانى: تسلط الغير عليه، فلا تجب فى المرهون و إن كان فى يده، و لا الوقف لعدم الاختصاص، و لا مندور التصدق به، و أقوى فى السقوط ما لو جعل هذه الأغنام ضحايا، أو هذا المال صدقه بنذر و شبهه، أما لو نذر الصدقه بأربعين شاه و لم يعين لم يمنع الزكاه، إذ الدين لا- يمنع الزكاه، و فى النذر المشروط نظر. و لو استطاع بالنصاب و وجب الحج، ثم مضى الحول على النصاب، فالأقرب عدم منع الحج من الزكاه، قوله: (و لو مضى على المفقود سنون).

محموله على ستين فصاعدا، كما تبه عليه شيخنا الشهيد (١) و غيره، و هو فى المبسوط بصيغه و روى (٢).

قوله: (فلا تجب فى المرهون).

و إن تمكّن من فكه على الأصح.

قوله: (و فى النذر المشروط نظر).

لا زكاه فيه لمنع التصرف فيه.

قوله: (و لو استطاع بالنصاب و وجب الحج، ثم مضى الحول على النصاب، فالأقرب عدم منع الحج من الزكاه).

هذا بعمومه شامل لما إذا كان مضى الحول بعد مضى جميع زمان الحج، و هو ظاهر، و أما إذا كان ذلك فى أثناءه فهو مشكل، لأنّ وجوب الحج حينئذ

ص: ٧

١- (١) البيان: ١٦٨.

٢- (٢) المبسوط ٢١٢: ١.

و إذا اجتمع الزكاه و الدين فى التركة قدمت الزكاه.

و لو حجر الحاكم للفلس ثم حال الحول فلا زكاه، و لو استقرض الفقير النصاب و تركه حولا و جبت الزكاه عليه، و لو شرطها على المالك لم يصح على رأى. و النفقه مع غيبه المالك لا زكاه فيها، لأنها، فى معرض الإلتلاف، و تجب مع حضوره.

منوط بالاستطاعه المعينه بهذا المال، فيمتنع تعلق الزكاه و الحج جميعا.

و الاعتذار بأنّ الحجّ متعلق بالذمه (١) إنّما يكون بعد الاستقرار مطلقا.

و الظاهر وجوب الزكاه و سقوط الحجّ، لأنها واجب حاضر بخلاف الحجّ، لعدم القطع ببقاء جميع شروطه إلى آخر زمانه.

قوله: (و إذا اجتمع الزكاه و الدين فى التركة).

هذا إذا كانت الزكاه فى المال المعين، و إلاّ فهى دين.

قوله: (و لو حجر الحاكم للفلس، ثم حال الحول فلا زكاه).

بخلاف السّفه (٢).

قوله: (و لو شرطها على المالك لم تصحّ على رأى).

لا تصحّ على الأصحّ.

ص: ٨

١ - ١) فى «ن» و «ه»: متعلقه بالذمه.

٢ - ٢) قوله: (و لو استطاع بالنصاب). أى: تجب الزكاه و الحج معا، و التحقيق: أن حولان الحول إن كان بعد استقرار الحج فى الذمه بمضى جميع أشهره مع التمكن من فعله يجبان و إن كان قبل ذلك، و إن سبق وجوب الحج فى الذمه تجب الزكاه لتحقيق السبب و عدم القطع باستقرار الحج، و يتعين سبق الوجوب فيسقط حينئذ الحج، لأن الاستطاعه الموجهه للثبوت فى الذمه إنما تكون بعين المال. هكذا ورد فى النسخ الخطيه الثلاث، علما بأن هذا القول قد ورد قبل عده أسطر و شرحه المصنف بعبارة أخرى.

الثالث:عدم قرار الملك،فلو وهب له نصاب لم يجرى في الحول إلا بعد القبول و القبض،و لو اوصى له اعتبر الحول بعد الوفاء و القبول.

و لو استقرض نصابا جرى في الحول حين القبض،و لا تجرى الغنيمه في الحول إلا بعد القسمة،و لا يكفى عزل الإمام بغير قبض الغانم.

و لو قبض أربع مائه أجره المسكن حولين و جب عليه عند كل حول زكاه الجميع و إن كان في معرض التشطير،و كذا تجب على المرأة لو كمل الحول قبل الدخول،فان طلقها أخذ الزوج النصف كملا،و كان حق الفقراء عليها أجمع.و لو تلف النصف بتفريطها تعلق حق الساعى بالعين و ضمنت للزوج.

تنبيه

تنبيه:إمكان الأداء شرط في الضمان،فلو لم يتمكن المسلم من إخراجها بعد الحول حتى تلفت لم يضمن.

و لو تلف بعض النصاب سقط من الفريضة بقدره،و لو تمكن من الأداء بعد الحول و أهمل الإخراج ضمن.

و الكافر و إن وجبت عليه لكنها تسقط عنه بعد إسلامه،و لا يصح منه أداؤها قبله،و يستأنف الحول حين الإسلام،و لو هلكت بتفريطه حال كفره فلا ضمان.

قوله: (الثالث:عدم قرار الملك).

محل كلام في العنوان.

قوله: (و لا يكفى عزل الإمام).

لأنّ له الإعراض حينئذ،نعم لو قبض الإمام نيابه عنه صار مالكا حقيقه،فيجرى في الحول حينئذ.

الفصل الثاني: فى الشرائط الخاصه

اشاره

الفصل الثاني: فى الشرائط الخاصه،

أما الأنعام فشروطها أربعه

أما الأنعام فشروطها أربعه:

الأول: النصاب

الأول: النصاب.

الثانى: الحول

الثانى: الحول، و هو مضى أحد عشر شهرا كامله، فإذا دخل الثانى عشر وجبت إن استمرت شرائط الوجوب طول الحول.

فلو اختل بعضها قبل كماله ثم عاد استؤنف الحول من حين العود، و فى احتساب الثانى عشر من الحول الأول أو الثانى إشكال.

و السخال ينعقد حولها من حين سومها، و لا- يبنى على حول الأمهات، فلو كان عنده أربع ثم نتجت وجبت الشاه إذا استغنت بالرعى حولاً.

و لو تلف بعض النصاب قبل الحول فلا زكاه، و بعده يجب الجميع إن فُزط، و إلاّ فبالنسبه.

و لو ملك خمسا من الإبل نصف حول، ثم ملك أخرى ففى كل واحده عند كمال حولها شاه.

و لو تغير الفرض بالثانى، بأن ملك إحدى و عشرين فالشاه عند تمام حول نصابها واحد و عشرون جزءا من ستة و عشرين جزءا من بنت قوله: (و فى احتساب الثانى عشر من الحول الأول).

بل من الأول، لأنّ الحول حقيقه اثنا عشر شهرا، و المجاز خير من النقل و الاشتراك، مع أنّ الأصل البراءه.

قوله: (ثم نتجت).

بضمّ النون.

قوله: (واحد و عشرون جزءا من ستّہ و عشرين جزءا،).

المعتمد وجوب أربع شياہ، لما سیأتی فی التی بعدها، و علی ما ذکره،

ص: ۱۰

مخاض عند حول الزيادة.

و لو ملك أربعين شاه، ثم أربعين فلا شيء في الزائده.

و لو ملك ثلاثين بقره و عشرا بعد ستة أشهر فعند تمام حول الثلاثين تبيع أو تبيعه، و عند تمام حول العشر ربع مسنه، فإذا تم حول آخر على الثلاثين فعليه ثلاثه أرباع مسنه، و إذا حال آخر على العشر فعليه ربع مسنه، و هكذا.

و يحتمل التبيع و ربع المسنه دائما، و ابتداء حول الأربعين عند تمام حول الثلاثين. و لو ارتد في الأثناء عن فطره استأنف ورثته الحول، و يتم لو كان عن غيرها.

الثالث: السوم

الثالث: السوم، فلا- زكاه في المعلوفه و لو يوما في أثناء الحول، بل يستأنف الحول من حين العود الى السوم، و لا اعتبار بالساعه (١) و سواء علفها مال كها، أو غيره بإذنه، أو بغير اذنه من مال المالك، و سواء كان العلف لعذر كالثلج أولا، و لا زكاه في السخال حتى تسغنى عن الأمهات و سيأتي في الخمس في الحول الثاني احتمالا، خمسة أجزاء من ستة و عشرين من بنت مخاض و الشاه.

قوله: (و ابتداء حول الأربعين عند تمام حول الثلاثين).

هذا هو الأصح.

قوله: (و لو يوما في أثناء الحول).

بل لا بد من صدق كونها معلوفه عرفا.

قوله: (من مال المالك).

و كذا من غير ماله.

ص: ١١

١- ١) كذا في الأصل و متن مفتاح الكرامه و في باقى الشروح و الحجريه السائحه و لا معنى له.

و تسوم حولاً.

الرابع: أن لا تكون عوامل

الرابع: أن لا تكون عوامل، فلا زكاه في العوامل السائمه، و في اشتراط الأنوثه قولان.

و أما الغلات فشروطها ثلاثة

و أما الغلات فشروطها ثلاثة:

الأول: النصاب

الأول: النصاب.

الثاني: بدو الصلاح

الثاني: بدو الصلاح، و هو اشتداد الحب، و احمرار الثمره و اصفرارها، و انعقاد الحصرم على رأى.

الثالث: تملك الغلّه بالزراعه

الثالث: تملك الغلّه بالزراعه لا بغيرها كالاتباع و الاتهاب.

نعم لو اشترى الزرع أو ثمره النخل قبل بدو الصلاح، ثم بدا صلاحها فى ملكه وجبت عليه، و لو انتقلت اليه بعد بدون الصلاح فالزكاه على الناقل.

و لو مات و عليه دين مستوعب وجبت الزكاه إن مات بعد بدو صلاحها، و الأ فلا، قوله: (و فى اشتراط الأنوثه قولان).

لا يشترط.

قوله: (الثاني: بدو الصّلاح- إلى قوله-على رأى).

هذا هو المشهور.

قوله: (و لو مات و عليه دين مستوعب، و وجبت الزكاه إن مات بعد بدو صلاحها، و الأ فلا).

أى: وإن مات قبل بدو الصلاح فلا شيء عليه، لأنَّ التركة إن كانت على حكم مال الميِّت فواضح، وإن انتقلت إلى الوارث فليس الملك تاماً، لتعلق الدين بها تعلُّقه بالرهن.

و يحتمل -قويا- القول بالوجوب مع الشرائط، لأنَّ تعلق الدين بها أضعف

ص: ١٢

و لو لم يستوعب وجبت. و عامل المساقاه و المزارعه تجب عليه في نصيبه إن بلغ النصاب.

و أما النقدان: فشرطها ثلاثة

و أما النقدان: فشرطها ثلاثة:

الأول: النصاب

الأول: النصاب.

الثاني: حول الأنعام

الثاني: حول الأنعام.

الثالث: كونهما مضروبين منقوشين بسكه المعامله

الثالث: كونهما مضروبين منقوشين بسكه المعامله، أو ما كان يتعامل بها.

تممه

تممه: يشترط في الأنعام و النقدين بقاء عين النصاب طول الحول، فلو عاوض (1) في أثنائه بغيره سقطت سواء كان بالجنس أو بغيره، و سواء قصد الفرار أو لا. و كذا لو صاغ النقد حلياً محرماً أو محللاً، أما لو عاوض أو صاغ بعد الحول فإن الزكاه تجب.

و لو باع في الأثناء بطل الحول، فإن عاد بفسخ أو بعيب استؤنف من حين العود.

و لو مات استأنف وارثه الحول إن كان قبله و إلا وجبت.

من التعلق بالرهن، لأنّ للوارث التصرف من غير اذن من المدين.

قوله: (و لو لم يستوعب وجبت).

إن بقي نصاب و اتحد الوارث، و إلا فلا بد لكل وارث من نصاب، ليجب على الجميع.

قوله: (الثالث: كونهما مضروبين منقوشين بسكه المعامله).

و لو جرت فى المعامله بغير سكه فلا زكاه، كما فى بعض الأخبار (٢).

و ينبغى أن يبلغ رواجها، أن تسمى دراهم أو دنانير عرفاً.

ص: ١٣

١-١) فى الأصل «عارض» ولا معنى له ظاهراً و كذا فى المورد الثانى.

٢-٢) الكافى ٣:٥١٨ حديث ٨، [١] التهذيب ٤:٨ حديث ١٩، الاستبصار ٢:٦ حديث ١.

إشاره

المقصد الثاني: في المحل، إنما تجب الزكاه في تسعه أجناس:

الإبل، و البقر، و الغنم، و الحنطه، و الشعير، و التمر، و الزبيب، و الذهب، و الفضة.

و المتولد بين الزكوى و غيره يتبع الاسم فهنا فصول:

الأول: في النعم

إشاره

الأول: في النعم و فيه مطالب:

الأول: في مقادير النصب و الفرائض

الأول: في مقادير النصب و الفرائض.

أما الإبل فنصبها اثنا عشر، فخمسه في كل واحد هو خمس شاه.

ثم ست و عشرون، و فيه بنت مخاض، و هي ما دخلت في الثانيه فأمها ماخص، أى: حامل، و يجزئ عنها ابن اللبون. و يتخير في الإخراج لو كانا عنده، و في الشراء لو فقدهما.

ثم ست و ثلاثون، و فيه بنت لبون، و هي ما دخلت في الثالثه فصار لأمها لبن، و لا يجزئ الحق إلا بالقيمه.

ثم ست و أربعون، و فيه حقه، و هي ما دخلت في الرابعه فاستحقت الحمل أو الفحل.

ثم إحدى و ستون، و فيه جذعه، و هي ما دخلت في الخامسه.

ثم ست و سبعون، و فيه بنتا لبون.

ثم إحدى و تسعون، و فيه حقتان.

قوله: (و يجزئ عنها ابن اللبون، و يتخير في الإخراج لو كانا عنده).

وقيل: لا يجرى إلا مع فقدها: لظاهر الرواية (1)، وهو أحوط.

ص: ١٤

١ - ١) التهذيب ٤: ٢٠ حديث ٥٢، الاستبصار ٢: ١٩ حديث ٥٦.

ثم مائه و إحدى و عشرون، فيجب في كل خمسين حقه، و في كل أربعين بنت لبون و هكذا دائما.

و يتخير المالك لو اجتمعا، و لا- يجرى في مائتين حقتان و بنتا لبون و نصف، و يجرى في أربع مائه أربع حقا و خمس بنات لبون.

و في اجزاء بنت المخاض عن خمس شياه مع قصور قيمه عنها، بل و عن شاه في الخمس مع قصور قيمه نظر. و اما البقر فنصبها اثنان: ثلاثون، و فيه تبع أو تبعه، و هو ما قوله: (ثم مائه و إحدى و عشرون، فيجب في كل خمسين حقه، و في كل أربعين بنت لبون).

هنا إشكالان:

أحدهما: أن النصاب إن كان مائه و إحدى و عشرين كما يظهر من العبارة لم يكن لقوله: (في كل خمسين). معنى، لأن النصاب إذا كان عددا معينا فلا معنى لذكر عدد آخر، و إن كان كل أربعين و كل خمسين فلا حاجة إلى المائة و إحدى و عشرين.

الثاني: إن الإحدى و العشرين إن كانت جزءا من النصاب لم يستقم قوله: (في كل أربعين، و في كل خمسين).

و إلا لم يكن لاعتبارها معنى.

و يجيء إشكال ثالث، و هو أن ظاهره التخيير بين كل أربعين و كل خمسين، و ليس كذلك.

قوله: (و في اجزاء بنت المخاض عن خمس شياه-الى-نظر).

لا يجرى في واحده منهما.

قوله: (و أما البقر فنصبها اثنان).

هذا لا يضبط نصبها و قد عدّها في المنتهى اربع (1)، و يرد عليه عدم

ص: ١٥

كامل له حول.

و أربعون، و فيه مسنه، و هي ما كامل لها حولان. و لا يجرى المسن و يجرى عن التبعه.

و أما الغنم فنصبها خمس: أربعون و فيه شاه، ثم مائه و احدى و عشرون و فيه شاتان، ثم مائتان و واحده ففيه ثلاث، ثم ثلاثمائه و واحده ففيه أربع على رأى، ثم أربعمائه ففي كل مائه شاه، و هكذا دائما.

و قيل: بل يؤخذ من كل مائه شاه فى الرابع، و تظهر الفائده فى الوجوب و الضمان.

المطلب الثانى: فى الأشناق

المطلب الثانى: فى الأشناق: كل ما نقص عن النصاب يسمى فى الإبل شنقا، و فى البقر و قضا، و فى الغنم و باقى الأجناس عفوا، فالتسع من الإبل نصاب و شتى و هو أربعة و لا شىء فيه.

فلو تلف بعد الحول قبل إمكان الأداء لم يسقط من الفريضة شىء، و كذا باقى النصب مع الأشناق و لا يضم ما لا شخصين و إن وجدت شرائط الخلطه، كما لا يفرق بين مالى شخص واحد و إن تباعدا.

المطلب الثالث: فى صفه الفريضة

المطلب الثالث: فى صفه الفريضة: الشاه المأخوذه فى الإبل و الغنم أقلها الجذع من الضأن، و هو ما كامل له سبعة أشهر.

الاحتياج إلى الثالث. و لو قال فى الأوّل كل ثلاثين و كل أربعين لانضبطت.

قوله: (ففيه أربع).

هذا هو الأصح.

قوله: (و تظهر الفائده فى الوجوب و الضمان).

أى: فائده الزائد على الثلاثمائه و واحده-على هذا القول-و على مائتين و واحده-على القول الآخر-لا فائده القولين، كما توهمه بعضهم، لأنّ الوجوب و الضمان ليس فائده الخلاف، بل فائده الخلاف التفاوت فى الفريضة.

و من المعز الثنى، و هو ما كمل سنه، و الخيار الى المالك فى إخراج أيهما شاء.

و لا تؤخذ مريضه، و لا هرمه، و لا ذات عوار، و لا الربى و هى الوالد إلى خمسه عشر يوما، و لا الأكوله و هى المعده للأكل، و لا فحل الضراب. و لو كان النصاب مريضا أو معيبا لم يكلف الصحيح.

و يجزئ الذكر و الأنثى فى الغنم، و من غير غنم البلد و إن قصرت قوله: (و الخيار الى المالك).

هذا فى شياه الإبل، لا مطلقا.

قوله: (و لا تؤخذ مريضه).

إلا من المراض، لا من الصحاح، و لا مما فيها صحاح.

قوله: (و لا ذات عوار) (١).

بضم العين (٢).

قوله: (و لا الأكوله. و لا فحل الضراب).

و هل يعدان؟ فيه تردد، و عدهما أحوط، و يؤخذ الفحل من الفحول.

قوله: (و لو كان النصاب مريضا).

لو تباينت عيوبها فى الحكم إشكال (٣) قوله: (و يجزئ الذكر و الأنثى فى الغنم).

من الذكران، أو فى شياه الإبل، لا مطلقا.

قوله: (و من غير غنم البلد).

فى شياه الإبل، لوجوب الزكاه فى العين.

ص: ١٧

١- ١) العوار- بفتح العين، و قد يضم -: العيب، انظر الصحاح (عوار) ٧٦١: ٢.

٢- ٢) فى «ه»: بالفتح و بضم العين.

٣- ٣) هذا القول مع شرحه ورد بعد قوله: (و من غير غنم البلد) فى النسخ الخطيه الثلاث.

قيمتها، ولا- خيار للساعي في التعيين بل للمالك، و العراب و البخاتي من الإبل جنس، و عراب البقر و الجاموس جنس، و الضأن و المعز جنس، و الخيار الى المالك في الإخراج من أى الصنفين في هذه المراتب.

و يجوز إخراج القيمه في الأصناف التسعه، و العين أفضل و لو فقد بنت المخاض دفع بنت اللبون و استرد شاتين أو عشرين درهما، و لا اعتبار هنا بالقيمه السوقيه قلت عنه أو زادت عليه.

و لو انعكس الفرض دفع بنت المخاض و شاتين أو عشرين درهما، و كذا الجبران بين بنت اللبون و الحقه، و بين الحقه و الجذعه.

و لو وجد الأعلى و الأدون فالخيار اليه، و لو تضاعفت الدرجه فالقيمه السوقيه على رأى، و كذا ما زاد على الجذع و أسنان غير الإبل.

الفصل الثانى: فى النقدين

إشاره

الفصل الثانى: فى النقدين، للذهب نصابان: عشرون مثقالا ففیه نصف دينار، ثم أربعة ففیه قيراطان، و هكذا دائما. و لا زكاه فيما نقص عنهما و إن خرج بالتام.

و للفضه نصابان: مائتا درهم ففیه خمسہ دراهم، ثم أربعون و ففیه درهم، و لا زكاه فيما نقص عنهما و لو حبه.

و الدرهم سته دوانيق، و الدانق ثمانى حبات من أوسط حب قوله: (و العراب و البخاتي من الإبل- إلى قوله- الخيار الى المالك).

الأقوى و جوب التقسيط مع الاختلاف، و عدم تطوعه بالأرغب.

قوله: (و لو فقد بنت المخاض دفع بنت اللبون و استرد).

يشكل الحكم إذا نقصت قيمتها عن الشاتين و عشرين درهما أو ساوت.

قوله: (و لو تضاعفت الدرجه فالقيمه السوقيه على رأى).

هذا هو الأصح.

الشعير و المثاقيل لم تختلف في جاهليه و لا إسلام.

أما الدراهم فإنها مختلفه الأوزان، و استقر الأمر في الإسلام على أنّ وزن الدرهم ستة دوانيق، كلّ عشره منها سبعة مثاقيل من ذهب.

و لو نقص في أثناء الحول، أو بادل بجنسه، أو بغيره، أو اجتمع النصاب من النقدين، أو كان حلتيا محرما، أو محللا، أو آنيه، أو آله سبائك، أو نقارا، أو تبرا و إن فعل ذلك قبل الحول فلا زكاه، و بعده تجب.

فروع

فروع:

أ: يكمل جيد النقره برديئها

أ: يكمل جيد النقره برديئها كالناعم و الخشن، ثم يخرج من كل جنس بقدره.

ب: لا زكاه في المغشوشه ما لم تبلغ قدر الخالص نصابا

ب: لا زكاه في المغشوشه ما لم تبلغ قدر الخالص نصابا، و ان كان الغش أقل. و لو جهل مقدار الغش ألزم التصفيه إن ماكس مع علم النصاب لا بدونه، و لو علم النصاب و قدر الغش أخرج عن الخالصه مثلها و عن المغشوشه منها. قوله: (و إن فعل ذلك قبل الحول).

أى: فرارا.

قوله: (و إن كان الغش أقل).

خلافاً لأبى حنيفه (١).

قوله: (و لو علم النصاب و قدر الغش، أخرج عن الخالصه مثلها، و عن المغشوشه منها).

يحمل على أنّ المراد تخييره بين الأمرين، و أن يكون عنده خالصه

ص: ١٩

ج: لا تجزئ المغشوشه عن الجياد

ج: لا تجزئ المغشوشه عن الجياد و إن قل.

د: لو كان الغش مما تجب فيه الزكاه وجبت عنهما

د: لو كان الغش مما تجب فيه الزكاه وجبت عنهما، فإن أشكل الأكثر منهما و لم يمكن التمييز أخرج ما يجب في الأكثر مرتين، فلو كان قدر أحد النقدين ستمائه و الآخر أربعمائه أخرج زكاه ستمائه ذهباً و ستمائه فضه، و يجزئ ستمائه من الأكثر قيمه و أربعمائه من الأقل.

ه: لو تساوى العيار و اختلفت القيمه

ه: لو تساوى العيار و اختلفت القيمه كالرضويه و الراضيه استحب التقسيط و أجزأ التخير.

الفصل الثالث: فى الغلات

اشاره

الفصل الثالث: فى الغلات، و لها نصاب واحد و هو بلوغ خمسه أوسق، كل وسق ستون صاعاً، كل صاع أربعة أمداد، كل مد رطلان و ربع بالعراقى و رطل و نصف بالمدنى.

و لا زكاه فى الناقص، فإذا بلغت النصاب وجب العشر إن و مغشوشه، و الأول أقرب إلى العبارة و إن كان أبعد معنى.

قوله: (لا تجزئ المغشوشه عن الجياد و إن قل).

أى: برأسها، أما بالقيمه فيجزئ.

قوله: (لو كان الغش مما تجب فيه الزكاه).

كالنقدين.

قوله: (و يجزئ ستمائه من الأكثر قيمه).

لأنه إن طابقه فلا بحث، و إلا كان ما أخرجه زائداً.

قوله: (لو تساوى العيار و اختلفت القيمه-إلى-استحب التقسيط).

الوجه وجوب التقسيط.

ص: ٢٠

سقيت سيحا أو بعلا- أو عذيا، و نصف العشر إن سقيت بالغرب و الدوالي و النواضح، فان اجتمعا حكم للأكثر، و يسقط مع التساوى، ثم كلما زادت وجب بالحساب.

و تتعلق الزكاه عند بدو صلاحها، و الإخراج و اعتبار النصاب عند الجفاف حاله كونها تمرا أو زيبيا، و فى الغله بعد التصفيه من الثبن و القشر.

و إنما تجب الزكاه بعد المؤمن جمع كالبذر، و ثمن الثمره و غيره، لا ثمن أصل النخل، قوله: (أو بعلا أو عذيا).

البعل: ما يشرب بعروقه، و العذى بكسر العين: ماء المطر، و قيل:

بالعكس.

قوله: (بالغرب).

الغرب- بفتح الغين:- الدلو الكبير، (و الدوالي) جمع داليه: و هى دولاب معروف، (و النواضح) جمع ناضح: و هو البعير الذى يستقى عليه.

قوله: (و تتعلق الزكاه عند بدو صلاحها، و الإخراج و اعتبار النصاب عند الجفاف).

هذا الحكم كالمتدافع، نظرا الى الدليل.

قوله: (تجب الزكاه بعد المؤمن أجمع كالبذر) (١).

المراد بها: المؤمن المتكثرة فى كل سنه. و إنما استثنى البذر إذا كان مزكى، أو مما لا يجب الزكاه فيه.

ص: ٢١

١- ١) «المراد بها المؤمن السابقه على بدو الصلاح بشرط بقاء النصاب بعد استثنائها، لأن الشرط وجود النصاب و هو ما يتعلق به الزكاه و المتأخره لا- يحل إسنادا لسقوط الزكاه على الباقي كما لو تلف البعض»، وردت هذه العبارة فى متن الكتاب من النسخه «٥». و فى الهامش عبارة: ربما كان الكلام الطويل مكتوبا على الحاشيه و أدخل فى المتن.

و بعد حصه السلطان. و لا تتكرر الزكاه فيها بعد الإخراج و إن بقيت أحوالا.

و لا يجزئ أخذ الرطب عن التمر، و لا العنب عن الزبيب، و لو أخذ الساعي رجع بما نقص عند الجفاف.

فروع

فروع:

أ: تضم الزروع المتباعده

أ: تضم الزروع المتباعده - و الثمار المتفرقه في الحكم، سواء اتفقت في الإيناع أو اختلفت. و ما يطلع مرتين في الحول يضم السابق الى اللاحق.

ب: الحنطه و الشعير جنسان

ب: الحنطه و الشعير جنسانهما لا يضم أحدهما إلى الآخر.

ج: العلس حنطه

ج: العلس حنطه، حبتان منه في كمام واحد على رأى، قوله: (و بعد حصّه السلطان).

المراد به: خراج الأرض، أو قسمتها و لو كان السلطان جائرا، لأنّ ذلك يتعلق بالأرض.

قوله: (سواء اتفقت في الإيناع).

بالنضج.

قوله: (و ما يطلع مرتين).

هو بضمّ أوله، من أطلع النخل، و هذا هو الأصح خلافا للشيخ (1).

قوله: (جنسان).

هنا بخلاف الرّبا.

قوله: (العلس حنطه).

هذا هو الأصح لتصريح أهل اللّغه به (٢).

ص: ٢٢

١-١) المبسوط ٢١٥:١.

٢-٢) انظر الصحاح (علس) ٩٥٢:٣.

و السلت يضم الى الشعير لصورته،و يحتمل إلى الحنطه لاتفاقهما طبعاً، و عدم الانضمام.

د:لا يسقط العشر بالخراج

د:لا يسقط العشر بالخراج فى الخراجيه.

ه:لو أشكل الأغلب فى السقى فكالاستواء

ه:لو أشكل الأغلب فى السقى فكالاستواء،و هل الاعتبار فى الأغلبه بالأكثر عدداً،أو نفعاً و نمو؟الأقرب الثانى.

و:مع اتحاد الجنس تؤخذ منه

و:مع اتحاد الجنس تؤخذ منه،و مع الاختلاف إن ماكس قسّط.

ز:يجوز للساعى الخرص

ز:يجوز للساعى الخرص،فيضمن المالك حصه الفقراء و الساعى حصه المالك،أو يجعل حصه الفقراء أمانه فى يد المالك فليس له الأكل حينئذ.

و مع التضمن لو تلف من الثمره شىء بغير تفريط،أو أخذه ظالم قوله: (و السلت يضم الى الشعير).

هذا أصح لتصريح أهل اللغه بأنه نوع من الشعير (1)،و الاحتمالان الآخران ضعيفان.

قوله: (لو أشكل الأغلب فى السقى فكالاستواء).

لأن الأصل عدم الزيادة،مع العلم بأصل الاشتراك.

قوله: (نفعاً أو نمو،الأقرب الثانى).

هذا أقرب،لكن لو كان حفظه أكثر من نموه،كما إذا قارب الزرع البلوغ، و خيف عليه اليبس لو لا السقى فمشكل.

قوله: (يجوز للساعى الخرص).

و لو لم يكن ساع جاز للمالك أن يخرج عدلاً يخرصه،و لو خرص بنفسه جاز،كما صرح به فى التذكرة (2)،لكن يراعى الاحتياط.

١-١) انظر الصحاح (سلت) ١:٢٥٣.

٢-٢) التذكرة ١:٢٢١. [١]

سقط الضمان عن المتعهد.

و يجوز تجفيف الثمره بعد الخرص مع الحاجه فيسقط بحسابه،و يجوز القسمة على رؤوس النخل و البيع،و لو ادعى المالك النقص المحتمل قبل دون غيره.

و يقبل قوله لو ادعى الجائحه،أو غلط الخارص،أو التلف من غير سبب لا كذب الخارص عمدا.

ح:الرطب الذى لا يصير تمرا تجب الزكاه فيه

ح:الرطب الذى لا- يصير تمرا تجب الزكاه فيه،و يعتبر بالخرص -على تقدير الجفاف-إن بلغ النصاب وجبت،و تخرج منه عند بلوغه رطبا،و كذا العنب.

ط:يكفى الخارص الواحد

ط:يكفى الخارص الواحد.

ى:لو باع الثمره بعد الخرص و الضمان صح البيع

ى:لو باع الثمره بعد الخرص و الضمان صح البيع،و لو كان قبله بطل فى حصه الفقراء ما لم يضمن قيمه.

خاتمه

خاتمه:الزكاه تجب فى العين لا الذمه،فإن فرّط ضمن،و التأخير مع إمكان التفريق أو الدفع إلى الساعى أو الإمام تفريط.

و لو أهمل المالك الإخراج من النصاب الواحد حتى تكرر الحول فزكاه واحده.

و لو كان أكثر من نصاب جبر ناقص الأول بالزيادة،فلو حال على تسع حولان فشاتان،و هكذا الى أن تنقص عن النصاب فلا يجب قوله: (و يقبل قوله لو ادعى الجائحه).

هى ما يجتاح الزرع و الثمر و يهلكه،و كما يجوز الخرص فى الثمره يجوز فى غيرها.

قوله: (يكفى الخارص الواحد).

بشرط العدالة و المعرفة.

و يصدّق المالك فى عدم الحول، و فى الإخراج عن غير بينه و لا يمين، و يحكم عليه لو شهد عليه عدلان.

المقصد الثالث: فيما تستحب فيه الزكاه

اشاره

المقصد الثالث: فيما تستحب فيه الزكاه، و فيه مطلبان:

الأول: مال التجاره على رأى

اشاره

الأول: مال التجاره على رأى، و هو المملوك بعقد معاوضه للاكتساب عند التملك، فلا يستحب فى الميراث، و لا الهبه، و لا ما يقصد به القنيه ابتداء أو انتهاء، و لا ما يرجع بالعيب، و لا عوض الخلع، و لا النكاح، و لا ما قصد به الاكتساب بعد التملك.

و لو اشترى عرضا للقنيه بمثله، ثم رد ما اشتراه بعيب، أو رد عليه ما باعه به فأخذه على قصد التجاره لم ينعقد لها.

و لو اشترى عرضا للتجاره بعرض قنيه فرد عليه بالعيب انقطع حول التجاره.

و لو كان عنده عرض للتجاره فباعه بآخر للقنيه، ثم رد عليه لم يكن مال تجاره لانقطاع التجاره بقصد القنيه.

و لا بد من استمرار نصاب أحد التقدين طول الحول، فلو نقص فى الأثناء و لو حبه فلا زكاه، و من عدم الخسران فلو طلب بنقص من قوله: (و يحكم عليه لو شهد عدلان).

فى ثبوت الحول، و فى شاه معينه، و فى نفي محصور، لا فى النفى المطلق.

قوله: (ثم ردّ ما اشتراه بعيب.).

هذا بخلاف ما إذا كان المدفوع و المأخوذ كلاهما للتجاره.

قوله: (و لا بدّ من استمرار نصاب أحد التقدين طول الحول).

هذا إذا كان الشراء بنقد مخصوص فيعتبر به لا بغيره، و لو كان بعروض كفى أحدهما.

رأس المال و لو حبه سقطت، إلا أن يمضى أحوال كذلك فتستحب زكاه سنه.

و لو طلب فى أثناء الحول بزياده فحول الأصل من حين الانتقال، و الزيادة من حين ظهورها.

و لو اشترى بنصاب زكاه فى أثناء الحول متاعا للتجاره استأنف حولها من حين الشراء على رأى، و لو كان أقل من نصاب استأنف إذا بلغه، و الزكاه تتعلق بقيمه المتاع لا بعينه و يقوّم بالنقدين. و يستحب لو بلغه بأحدهما دون الآخر، و المخرج ربع عشر قيمه، و إن شاء أخرج من العين.

قوله: (و لو اشترى بنصاب زكاه فى أثناء الحول متاع التجاره استأنف حولها).

هذا هو الأصح خلافا للشيخ (١).

قوله: (و الزكاه تتعلق بقيمه).

هذا هو الأصح، و قيل: يعتبر من العين، فيتفاوت لو زادت قيمه العين بعد الحول، أو فى آخره (٢).

قوله: (و يقوّم بالنقدين).

هذا إذا اشترى بعروض، و إلا تعين التقويم بالنقد الذى وقع الشراء به.

قوله: (و يستحب لو بلغه بأحدهما دون الآخر).

هذا إذا كان رأس المال عروضاً، أو بلغ بالذى اشترى به.

ص: ٢٦

١- ١) الخلاف ١: ١٨٧ مسألة ٦٣ كتاب الزكاه.

٢- ٢) قاله السيد المرتضى فى الانتصار: ٧٩.

أ: لو ملك أربعين شاه للتجاره

أ: لو ملك أربعين شاه للتجاره فحال الحول وجبت الماليه و سقطت الأخرى. و لو عاوض أربعين سائمه بمثلها للتجاره استأنف حول الماليه على رأى.

ب: لو ظهر فى المضاربه الربح

ب: لو ظهر فى المضاربه الربح ضمنا حصه المالك منه الى الأصل و نخرج منه الزكاه، و من حصه العامل إن بلغت نصابا و إن لم ينض المال على رأى، لأن الاستحقاق أخرجه عن الوقايه. و الأقرب عدم المنافاه بين الاستحقاق و الوقايه، قوله: (و لو عاوض أربعين سائمه).

هذا هو المعتمد، سواء كانت الأولى للتجاره أم لا، لأنّ النصاب إذا تبدل لم يتعلق به الزكاه، لعدم صدق حولان الحول عليه بخلاف حول التجاره، إذا كانت الأولى للتجاره.

قوله: (لو ظهر فى المضاربه الربح - إلى قوله - و من حصه العامل إن بلغت نصابا و إن لم ينض المال على رأى).

المتجه عدم الوجوب.

قوله: (و الأقرب عدم المنافاه).

هذا مشكل، لأنّ الاستحقاق إذا أخرجه عن الوقايه كان ذلك فرع التنافى، و ثبوت التالف فى ذمه العامل لا يخرج عن المنافاه بينهما، و إلا لاجتمعا فى المال إذ كلّ متنافيين لا يمتنع فيهما الوجود فى محلين.

و على تقدير المنافاه الذى هو مقابل الأقرب، يحتمل سقوط الزكاه، فيحتمل ثبوت الضمان فى ذمه العامل، فلا يستقيم ما ذكره: و كأنه حاول الجمع بين ثبوت الزكاه و عدم سقوط حق المالك من استحقاق عوض ما يتلف، فلم تساعده العبارة بحلها.

فيضمن العامل الزكاه لو تم بها المال.

ج:الدين لا يمنع الزكاتين

ج:الدين لا يمنع الزكاتين و إن فقد غيره.

د:عبد التجاره يخرج عنه الفطره و زكاه التجاره

د:عبد التجاره يخرج عنه الفطره و زكاه التجاره.و لو اشترى معلوفه للتجاره ثم أسامها فالأقرب استحباب زكاه التجاره فى السنه الأولى.

ه:فى كون نتاج مال التجاره منها نظر

ه:فى كون نتاج مال التجاره منها نظر،فعلى تقديره لو اشترى نخلا للتجاره فأثمر فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجاره على الثمره،و لا على الأصل.

و لو اشترى أرضا للتجاره،و زرعها ببذر القنيه وجبت المالىه فى الزرع،و لم يسقط استحباب التجاره عن الأرض.
قوله: (فيضمن).

المتجه و المعتمد عدم الوجوب،لأنّ الملك غير حقيقى،و إلا لملك ربح الربح،و لعدم إمكان التصرف قبل القسمه.

قوله: (الدين لا يمنع الزكاتين و إن فقد غيره).

أى:غير ما يقضى به الدين،و إن كان خلاف المتبادر من العبارة.

قوله: (عبد التجاره يخرج عنه الفطره و زكاه التجاره).

لعدم التنافى،إذ ليس زكاه الفطره من العبد،حتى يلزم الثنى فى الزكاه.

قوله: (فالأقرب استحباب زكاه التجاره فى السنه الأولى).

يشكل حينئذ بلزوم الثنى،فالمتجه كون استحباب زكاه التجاره مراعى بعدم اجتماع شرائط المالىه إلى آخر الحول،فيستحب،و الا فلا.

قوله: (فى كون نتاج مال التجاره منها نظر).

الظاهر أنّه ليس منها بخلاف الربح، لأنّه في مقابل بعض العين، إذ هو بعض قيمه.

ص: ٢٨

المطلب الثاني: في باقى الأنواع

إشاره

المطلب الثاني: في باقى الأنواع:

الأول: كل ما عدا ما ذكرنا من الغلات تستحب فيه الزكاه

الأول: كل ما عدا ما ذكرنا من الغلات تستحب فيه الزكاه كالعدس، و الماش، و الأرز، و غيرها مما تنبتة الأرض من مكيل أو موزون.

و حكمه فى قدر النصاب، و اعتبار السقى، و قدر المخرج، و إسقاط المؤن حكم الواجب، و لا زكاه فى الخضراوات، و فى ضمّ ما زرع مرتين فى السنه كالذره بعضه مع بعض نظر.

الثانى: الخيل تستحب فيها الزكاه

الثانى: الخيل تستحب فيها الزكاه بشرط الأنوثة، و السوم، و الحول.

ففى كل فرس عتيق ديناران فى كل حول، و عن البرذون دينار.

الثالث: العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاه فى حاصله

الثالث: العقار المتخذ للنماء يستحب الزكاه فى حاصله، فان بلغ نصابا و حال عليه الحول وجبت، و لا تستحب فى شىء غير ذلك.

قوله: (و لا زكاه فى الخضراوات).

و كذا البقول، و ما يسرع إليه الفساد.

قوله: (و فى ضم ما يزرع مرتين فى السنّه - كالذره - بعضه مع بعض نظر).

أى يضم نظرا إلى أنّه غله سنه واحده.

قوله: (و عن البرذون دينار).

البرذون، بكسر أوله: العجمى، و المراد به ما عدا العتيق. و يشترط أن لا تكون عوامل و أن لا تكون مشتركه.

قوله: (العقار المتخذ للنماء).

المراد به: نحو الدكاكين و البيوت، لأَنَّ العقار-بفتح العين و كسرها- المنزل، ولا- يشترط الحول و لا النصاب، و ربّما اشترطهما المصنّف تمسّكا بالعموم.

ص: ٢٩

إشاره

المقصد الرابع: في المستحق و فيه فصلان:

الأول: في الأصناف

إشاره

الأول: في الأصناف و هم ثمانية:

الأول، و الثاني: الفقراء و المساكين

الأول، و الثاني: الفقراء و المساكين، و يشملهما من قصر ماله عن مؤنه سنه له و لعياله.

و اختلف في أيهما أسوء حالا فقيل: الفقير للابتداء بذكره الدال على الاهتمام، و لقوله تعالى (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ) و لتعود النبي صلى الله عليه و آله منه و سؤاله المسكنه.

و قيل المسكين للتأكيد به، و لقوله تعالى (أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ).

و يمنع القادر على تكسب المؤنه بصنعه و غيرها، و صاحب الخمسين إذا قدر على الاكتفاء بالمعاش بها.

و يعطى صاحب ثلاثه مائه مع عجزه و صاحب دار السكنى، و عبد الخدمه، و فرس الركوب، و ثياب التجمل.

و لو قصر التكسب جاز أن يعطى أكثر من التتمه على رأى. و يصدّق مدعى الفقر فيه من غير يمين و إن كان قويا، أو ذا مال قديم، إلا مع علم كذبه، فإن ظهر استعيد منه، و مع التعذر فلا ضمان على الدافع مالكا كان أو إماما أو ساعيا أو كيلا، و كذا لو بان كافرا أو واجب النفقه أو هاشميا و لا يجب إعلام أنها زكاه.

قوله: (و لو قصر التكسب جاز أن يعطى أكثر من التتمه على رأى).

يجوز إذا كان دفعه.

قوله: (أو واجب النفقه).

إلا أن يكون عبده، لأن يده كيده، و الظاهر أن زوجته كذلك، لأنها

الثالث: العاملون

الثالث: العاملون، وهم السعاه في جبايه الصدقه، و يتخير الامام بين الجعاله و الأجره عن مده معينه.

الرابع: المؤلفه

الرابع: المؤلفه، وهم قسمان:

كفار يستمالون الى الجهاد أو إلى الإسلام.

و مسلمون: إما من ساداتهم لهم نظراء من المشركين إذا أعطوا رغب النظراء في الإسلام، وإما سادات مطاعون يرجى بعطائهم قوه أيمانهم و مساعدته قومهم في الجهاد، وإما مسلمون في الأطراف إذا أعطوا منعوا الكفار من الدخول، وإما مسلمون إذا أعطوا أخذوا الزكاه من مانعيها.

و قيل المؤلفه الكفار خاصه.

الخامس: في الرقاب

الخامس: في الرقاب، وهم ثلاثه: المكاتبون، و العبيد تحت الشده، و العبد يشتري للعتق مع عدم المستحق.

و يعطى مدعى الكتابه من غير بينه و لا- يمين مع انتفاء التكذيب، غنيه به بخلاف غيرها من واجب النفقه، و يحتمل في الزوجه العدم.

قوله: (و قيل: المؤلفه الكفار خاصه) (1).

هذا أشهر، و بالأول شواهد.

قوله: (و هم ثلاثه.).

هذه الأقسام مجمع عليها.

قوله: (مع انتفاء التكذيب).

أى: من السيد.

و يجوز الدفع قبل النجم، و لو صرفه في غيره ارتجع، إلا أن يدفع اليه من سهم الفقراء.

و يدفع السيد الزكاه إلى المكاتب ثم يدفعها اليه، و يجوز إعطاء سيد المكاتب. و الأقرب جواز الإعتاق من الزكاه، و شراء الأب منها.

السادس: الغارمون

السادس: الغارمون، و هم المدينون في غير معصيه، و الأقوى في المجهول حاله الاستحقاق، و له أن يدفع الي من أنفق في معصيه من سهم الفقراء، ثم يقضى هو، و يجوز المقاصه.

و لو كان الغارم ميتا جاز القضاء عنه و المقاصه، و إن كان واجب النفقه جاز القضاء عنه حيا و ميتا، و المقاصه.

و لو صرف ما أخذه في غير القضاء ارتجع، و يقبل قوله في الغرم قوله: (قبل النجم).

هو الفرض المضروب لمال الكتابه.

قوله: (و يجوز إعطاء سيد المكاتب).

مع الإذن و عدمه تمسكا بالعموم.

قوله: (و الأقرب جواز الإعتاق من الزكاه، و شراء الأب منها).

الظاهر تقييده بما إذا لم يوجد مستحق، و ما ورد في الكفاره محمول على إعطاء الفقير، ليشتري الرقبه و يعتقها عنه.

قوله: (و الأقوى في المجهول حاله الاستحقاق).

هذا هو الأصح.

قوله: (و لو كان الغارم ميتا جاز القضاء عنه).

و لو كان له مال فالظاهر الجواز أيضا، لأنه فقير، و التركه تنتقل إلى الوارث، و تعلق الدين بها لا يمنع، إذ لا يخرج بذلك عن كونه فقيرا.

من غير يمين إذا تجرد عن تكذيب الغريم.

السابع: في سبيل الله

السابع: في سبيل الله، وهو كل مصلحة كبناء القناطر، وعمارته المساجد، و اعانه الزائر و الحاج، و مساعده المجاهدين، و قيل يخص به الأخير، و لو اعطى الغازى منه فصرفه فى غيره استعيد.

و يسقط سهم المؤلفه و الساعى و الغازى حال الغيبه، إلا مع الحاجه الى الجهاد، و لا يشترط فى الغازى و العامل الفقير.

الثامن: ابن السبيل

الثامن: ابن السبيل، وهو المنقطع به و إن كان غنيا فى بلده، و كذا الضيف، و لا يزداد على قدر الكفايه، فإن فضل أعاده.

الفصل الثانى: فى الأوصاف

الفصل الثانى: فى الأوصاف، يشترط فى الأصناف السبعه غير المؤلفه الإيمان، فلا يعطى كافر، و لا مخالف للحق.

و الأولاد تتبع الآباء فى الإيمان و عدمه، و يعيد المخالف ما اعطى مثله، و فى اعتبار العداله قولان. و يشترط أن لا يكون هاشميا، إلا أن يكون المعطى منهم، أو يقصر ما يصل اليه من الخمس عن كفايته مع حاجته، أو تكون مندوبه.

قوله: (و هو كل مصلحة).

هذا أصح.

قوله: (و كذا الضيف).

يشترط فيه ما يشترط فى ابن السبيل، فهو راجع إليه فى الحقيقه.

قوله: (و فى اعتبار العداله قولان).

لا يعتبر و إن كانت أحوط، و أكد منه مجانبه الكبائر.

قوله: (أو يقصر ما يصل إليه من الخمس عن كفايته مع حاجته).

المراد: كفايته فى السنه له و لواجبي النفقه عليه لا فى اليوم و الليله، إلا

و هم الآن أولاد أبي طالب، و العباس، و الحارث، و أبي لهب.

و يجوز إعطاء مواليتهم، و يشترط فى الفقراء و المساكين أن لا تجب نفقتهم على المعطى بالنسب و الملك و الزوجيه.

و يجوز الدفع الى غيرهم و إن قرب كالأخ، و لو كان عاملاً، أو غازياً، أو غارماً، أو مكاتباً، أو ابن السبيل جاز إعطاؤه مطلقاً، إلا ابن السبيل فيعطى الزائد عن النفقه مع الحاجه إليه كالحموله.

و يشترط فى العامل بعد الإيمان العداله، و التفقه فى الزكاه، و الحريره على اشكال. و فى المكاتب عدم ما يصرفه فى الكتابه سوى ما يعطى، و فى ابن السبيل و الضيف اباحه سفرهما.

المقصد الخامس: فى كيفية الإخراج

إشاره

المقصد الخامس: فى كيفية الإخراج و فيه مطالب:

الأول: فى الوقت

الأول: فى الوقت، و يتعين على الفور مع المكنه و وجود المستحق.

أن يرجى حصول الخمس فى أثناء السنّه على وجه لا يتوقع معه ضرر، فإنه يعطى تدريجاً.

و التقييد بقوله: (مع حاجته) ليخرج ما لو كان مكتسباً بعض السنّه، و يحصل البعض الآخر من الخمس، فإنه لا يعطى.

قوله: (و يشترط فى الفقراء و المساكين).

هل يجوز الإعطاء لهم ممن لا يجب عليه نفقتهم؟ جوّز فى الدروس إعطاء من عدا الزّوجه (١).

قوله: (و الحريره على إشكال).

الاشتراط قوى، لأن الآيه تدل على الملك (٢) و العبد ليس أهلاً له، و هل يشترط الذكور؟ يحتمل ذلك.

ص: ٣٤

١ - ١) الدروس: ٦٢.

٢ - ٢) إشاره إلى الآية فى سورة التوبه.

و لا يكفى العزل على رأى فيضمن لو تلف،و يأثم،و كذا الوصى بالتفريق أو بالدفع الى غيره،أو المستودع مع مطالبه المالك. و لو لم يوجد مستحق،أو حصل مانع من التعجيل جاز التبرص، و لا ضمان حينئذ.

و لا يجوز تقديمها،فان فعل كان قرضاً لا زكاه معجله على رأى، فان تم بها النصاب سقطت،و إلا احتسبها عند الحول منها مع بقاء الأخذ على الاستحقاق و المال على الوجوب،و له استعادتها و الصرف الى غيره، أو صرف غيرها اليه أو الى الغير.

قوله: (و لا يكفى العزل على رأى).

لا يكفى.

قوله: (و كذا الوصى).

أى:مطلقاً،أو فى الزكاه.

قوله: (أو بالدفع إلى غيره).

احترز عما لو كان مفوضاً بالدفع الى نفسه،و الظاهر أنّها لو كانت زكاه وجب الأخذ على الفور،لأنها على الفور.

قوله: (و المستودع مع مطالبه المالك).

أى:فى الوديعة مطلقاً،أو فى وديعه الزكاه.

قوله: (فان فعل كان قرضاً،لا زكاه معجله على رأى).

فيه مناقشه،لأنه لا يجوز إلا قرضاً،فلو قصد الزكاه المعجله لم يملكها الفقير أصلاً،لعدم القصد الى القرض،و عدم صحه حمل الآخر.و هل هى مضمونه حينئذ؟يحتمله،لأنّ صحيح هذا الدّفع مضمون لدخوله فى الملك،و يحتمل العدم، لعدم وجوب الغرم بتلفه،و الظاهر أنّه مضمون،لأنه يملكه،فتبرأ به ذمّه المالك.

و للقباض دفع العوض، مثلاً أو قيمه، إن كانت ذات قيمه وقت القبض، و إن كره المالك.

و لو خرج عن الاستحقاق، و تعذرت الاستعادة غرم المالك.

و لو قال المالك هذه الزكاه معجله فله الرجوع و إن لم يصرح بالرجوع، و القول قول المالك فى دعوى قصد التعجيل، أو ذكره مع اليمين على اشكال ينشأ: من أن المرجع الى نيته و هو أعرف، و من أصاله عدم الاشتراط، و أغلبه الأداء فى الوقت. و لو لم يذكر التعجيل، و علم الفقير ذلك و جب الرد مع الطلب، و لو انتفى العلم فالأقرب عدم الرجوع. قوله: (وقت القبض).
ظرف للمثل و قيمه.

قوله: (و القول قول المالك فى دعوى قصد التعجيل، أو ذكره مع اليمين على اشكال، ينشأ من أن المرجع الى نيته، و هو أعرف، و من أصاله عدم الاشتراط و أغلبه الأداء فى الوقت).

فى العبارة إشكال، من حيث أنه ساوى بين دعوى المالك قصد التعجيل، و دعواه ذكره، مع أن المنشأ الذى ذكره لا يأتى عليهما، بل أول شقيه وجه لتقديم قوله فى القصد لا فى الذكر.

و الأصح أن القول قول الفقير مطلقاً، سواء كانت العين باقيه أو تالفه، عملاً بظاهر صحه الدفع و القبض، و اقتضائهما الملك، و انقطاع سلطنه المالك ظاهراً.

قوله: (و لو انتفى العلم فالأقرب عدم الرجوع).

هذا أصح، سواء كانت العين باقيه أو تالفه.

و قد يقال فى هذا ما يقتضى الرجوع عن الإشكال السابق، لأنه يقتضى تقديم قول المالك فى القصد، و إن لم يعلم الفقير على أحد الشقين.

و لو تلفت فى يد القابض ضمن المثل إن كان مثليا، و إلا القيمه.

المطلب الثانى: فى المخرج

المطلب الثانى: فى المخرج، يتخير المالك بين الصرف الى الإمام، و الى المساكين، و الى العامل، و الى الوكيل. و الأفضل للإمام خصوصا فى الظاهره، فإن طلبها تعين، فان فرقها المالك حينئذ أثم، و فى الاجزاء قولان و ولى الطفل و المجنون كالمالك.

و يجب أن ينصب الامام عاملا، و يجب الدفع اليه لو طلبه، و ليس له التفريق بغير اذن الامام، فان أذن جاز أن يأخذ نصيبه، و يصدق المالك فى الإخراج من غير بينه و يمين.

و يستحب دفعها الى الفقيه المأمون حال غيبه الامام و بسطها على الأصناف، و إعطاء جماعه من كل صنف، و صرفها فى بلد المال، و فى الفطره فى بلده، و العزل مع عدم المستحق، و دعاء الامام عند القبض على رأى، و وسم النعم فى القوى المنكشف، و كتبه ما يفيد التخصيص.

قوله: (و لو تلفت فى يد القابض ضمن المثل).

سواء أخذها زكاه معجله، أو قرضا.

قوله: (و فى الاجزاء قولان).

لا يجرى لتعين الدفع الى الامام، فلا يكون آتيا بالمأمور به على وجهه.

قوله: (و دعاء الامام عند القبض على رأى).

الأصح وجوبه على الإمام، و من يقوم مقامه، لقوله تعالى (وَ صَلِّ عَلَيْهِمْ) (١).

ص: ٣٧

و يجوز تخصيص صنف، بل واحد بالجميع، و لا يجوز العدول بها الى الغائب مع وجود المستحق، و لا النقل من بلد المال معه، و إن كان الى بلد المالك فيضمن و يأثم، و لو فقد المستحق جاز النقل و لا ضمان به. و لو عین الفطره من غائب ضمن بنقله مع وجود المستحق فيه.

المطلب الثالث: في النيه

المطلب الثالث: في النيه، و هي القصد إلى إخراج الزكاه المفروضه، أو النافله لوجوبها أو ندبها قربه الى الله.

و يشترط تعيين كونها زكاه مال أو فطره، و لا- يشترط اللفظ، و لا- تعيين الجنس المخرج عنه، فلو نوى عن أحد ماليه و لم يعين جاز. قوله: (و لا يجوز العدول بها الى الغائب مع وجود المستحق).

جوز في الدروس انتظار الأفضل (١)، و في التذكرة البسط على الأصناف (٢)، و في البيان اشترط أن لا يعد مهملاً للإخراج (٣)، و هو حسن.

قوله: (و لا تعيين الجنس المخرج عنه، فلو نوى عن أحد ماليه و لم يعين جاز).

قال في التذكرة: و يعين بعد ذلك مما يشاء، ثم استشكل ما لو تلف أحدهما (فعين عن الباقي)، أو تفاوت السوق، قال: نظر إلى ما يلزم من الضرر على الفقراء (٤).

و مال شيخنا في البيان الى التقسيط، فيكون عن المالين معا بالنسبه (٥)، و فيه عدول ظاهر و إن كان للكلام مجال.

ص: ٣٨

١-١) الدروس: ٦٤.

٢-٢) التذكرة ٢٤٤: ١.

٣-٣) البيان: ٢٠٣.

٤-٤) التذكرة ٢٤٣: ١. و [١] بين القوسين ساقط من (س).

٥-٥) البيان: ٢٠١. [٢]

و لو قال: إن كان مالى الغائب باقيا فهذه زكاته، و إن كان تالفا فهى نفل أجزأ. و لو قال: إن كان باقيا فهذه زكاته أو نفل، أو قال: هذه زكاه أو نفل، أو نوى عن مال مترقب التملك و إن حصل لم يجزئ. و لو قال: إن كان الغائب سالما فهذه زكاته، فبان تالفا ففى النقل الى غيره اشكال. و وقت النيه عند إعطاء المالك للفقراء، أو للساعى أو للإمام سواء نوى الإمام حاله الدفع الى الفقراء أولا.

و لو لم ينو المالك و نوى الإمام، أو الساعى حاله الدفع، فان كان أخذها كرها أجزأت، لأنه أخذ الواجب، و سقط اعتبار نيه المالك بمنعه، و إن أخذها طوعا لم يجزئ، فيجب على الإمام النيه فى الأول قوله: (و لو قال إن كان مالى الغائب.).

الظاهر الإجزاء، و هذا القدر من الترييد مغتفر للضرورة، لعدم الجزم بوجوده و إن كان الأصل بقاؤه، لإمكان أن يكون تالفا، فلا يكون المخرج زكاه و لا نفلا.

قوله: (و إن حصل لم يجزئ).

يفهم منه أنه لو لم يحصل لا يجزئ أيضا، و فيه توسع لانتفاء الإجزاء، و عدم الإجزاء فى نحو ذلك.

قوله: (ففى النقل إلى غيره إشكال).

إن كانت العين باقيه فله النقل إن علم الفقير، و إن لم يعلم لبقاء الملك له مطلقا.

أما لو تلف و الفقير عالم بالحال ففى النقل نظر، من عدم الجزم بكونه ضامنا بالإتلاف، و من أن إباحته إنما كانت على تقدير كونه زكاه، و قد انتفى.

قوله: (و إن أخذها طوعا لم يجزئ، فيجب على الإمام النيه فى الأول خاصه).

خاصه، و لو دفع الى وكيله و نوى حينئذ و نوى الوكيل حال الدفع أجزاء.

و لو فقدت نيه أحدهما لم يجزئ على اشكال، أقربه الاكتفاء بنيه الوكيل، و ولى الطفل و المجنون يتولى النيه هو أو الساعى أو الإمام.

المطلب الرابع: فى بقايا مباحث هذا الباب

المطلب الرابع: فى بقايا مباحث هذا الباب، إذا تلفت الزكاه بعد قبض الساعى أو الإمام أو الفقيه لم يضمن المالك، و تبرأ ذمته حين القبض، و مع عدم هؤلاء، و المستحق، و إدراك الوفاه تجب الوصيه بها.

و أقل ما يعطى الفقير عشره قراريط، أو خمسسه دراهم على رأى استحبابا، و لا حد للأكثر مع اتحاد الدفع.

و يشترط مع الكثره عدم الاستغناء، و لو دفع قرضا قبل الحول جاز الاحتساب بعده و إن استغنى به لا- بغيره. لو قيل بالإجزاء مطلقا، لأن الإمام ولى عام مطلقا، فيمكن توليه التيه، و لو لا ذلك لم يصح توليته لها، إذا أخذها كرها.

قوله: (على إشكال أقربه الاكتفاء بنيه الوكيل).

هذا أصح، لأن التيه يجب أن تقارن الدفع الى الفقير، أو وكيله.

قوله: (و أقل ما يعطى الفقير عشره قراريط، أو خمسسه دراهم على رأى استحبابا).

الخلافا هنا فى مقدار الأقل، و فى كونه وجوبا أو استحبابا، و الأصح أن الأقل ما ذكره، و أنه على وجه الاستحباب. و لو أخر قوله: (على رأى) عن قوله:

(استحبابا) لكان أولى.

قوله: (و ان استغنى به لا بغيره).

احترز به عما لو كان استغنى بنمائه، أو بمال آخر، فلا يجوز الاحتساب، لكونه غنيا.

لكن يرد عليه ما لو استغنى به، لأن قيمته قد ارتفعت، بحيث يوفى قيمته

و لو تعدد سبب الاستحقاق جاز تعدد الدفع، و لو فقد وارث المشتري من الزكاه ورثه الإمام على رأى. و اجره الكيال و الوزن على المالك على رأى. و يكره تملك ما تصدق به اختياراً، إلا بميراث و شبهه. و فى تعلق الزكاه بالعين احتمال الشركه، لأخذ الإمام منها قهراً لو امتنع، و عدمها لجواز إخراج قيمه، فيحتمل حينئذ تعلق الدين بالرهن، يوم القبض، و يبقى ما يكفيه سنه، فإنه لا يعطى حينئذ و إن لم يستغن بغيره.

و هنا سؤال، و هو أنه إذا اقترض ما يكفى مؤنه السنه ملكه، فيخرج به عن الفقر، لأن الدين لا يقتضى كونه فقيراً، إذ المديون يعطى من سهم الغارمين لا من سهم الفقراء، و ظاهر كلامهم أنه فقير، لأنه معسر مستغن، يعنى، لو أخذت منه لافتقر، و هو سؤال ظاهر.

و التحقيق: أن الدفع من سهم الغارمين، إلا أن ينقص ما أخذه عن مؤنته، و لو كان عاملاً أو غازياً فلا خفاء فى جواز الاحتساب مطلقاً.

قوله: (ورثه الإمام على رأى).

المعتمد و المشهور إرث أرباب الزكاه مطلقاً، لتعليل الحديث بالشراء من ما لهم (1)، و إن كان المذكور الفقراء و المساكين.

قوله: (و أجره الكيال و الوزن على المالك على رأى).

هذا أصح، لوجوب تعيين الزكاه عليه، و لا يتم إلا بذلك.

قوله: (و شبهه).

كوفاء الدين.

قوله: (و فى تعلق الزكاه بالعين احتمال الشركه).

الأصح أن التعلق هنا تعلق برأسه، لأن سببه كل واحد من الأنواع الثلاثه ينافى كونه من نوع الآخر.

ص: ٤١

إذ مع امتناع المالك من أداء الواجب يبيع الامام من عين النصاب إذا لم يشتمل على الواجب كما يبيع الرهن، و تعلق أرش الجنايه برقبه العبد لسقوطها بتلف النصاب كسقوط الأرش بتلف العبد، فلو باع قبل الأداء صح.

و يتبع الساعى المال إن لم يؤد المالك، فيفسخ البيع فيه، و يتخير المشتري فى الباقي. و لو لم يؤد المالك من غيره، و لم يأخذ الساعى من العين فللمشتري الخيار لتزول ملكه، و لو ادى المالك من غيره فلا- خيار لزوال العيب، و يحتمل ثبوته لاحتمال استحقاق المدفوع، فيتبع الساعى المال.

الباب الثانى: فى زكاه الفطره

اشاره

الباب الثانى: فى زكاه الفطره و فيه مطالب:

الأول: المكلف

اشاره

الأول: المكلف، و هو كل كامل، حر، غنى. فلا يجب على الطفل، و لا المجنون، و لا من أهل شوال و هو مغمى عليه، و لا العبد قنا كان، أو مدبرا، أو أم ولد، أو مكاتبا مشروطا، أو مطلقا لم يؤد شيئا، قوله: (و يتخير المشتري).

الظاهر أن تخيره مع جهله بالحال، لا مع علمه.

قوله: (و لو أذى المالك من غيره فلا خيار لزوال العيب، و يحتمل ثبوته).

هذا الاحتمال ضعيف، لأن الأصل عدم ظهور الاستحقاق، و لأن ظاهر اليد يدل على الملك، فلا يلتفت الى التجويز البعيد.

قوله: (أو مكاتبا مشروطا، أو مطلقا، لم يؤد شيئا).

هذا هو الأصح، للروايه (1) و لأنهما رقيقان، و قيل: تجب فطره المشروط

ص: ٤٢

فان تحرر بعضه قسّطت الفطره عليه و على المولى بالحصص، إلا أن يختص المولى بالعلوله فيختص بها.

ولا- على الفقير، و هو من لا- يملك قوت سنه له و لعياله. نعم يستحب له إخراجها، و إن أخذها فيدير صاعا على عياله ثم يخرجها. و لو بلغ قبل الهلال، أو أسلم عنه، أو زال جنونه، أو استغنى، أو ملك عبدا، أو ولد له و جبت، و إلا استحبت إن لم يصل العيد.

و الكافر تجب عليه، و تسقط بإسلامه، و لا يصح منه أدائها قبله.

ولا- تسقط عن المرتد بالإسلام، و يجب أن يخرجها عنه و عن كل من يعوله، فرضا أو نفلا، صغيرا كان المعال أو كبيرا، حرا أو عبدا، مسلما أو كافرا.

فروع

اشاره

فروع:

أ: الزوجه و المملوك تجب عليه فطرتها و إن لم يعلمها

أ: الزوجه و المملوك تجب عليه فطرتها و إن لم يعلمها، إذا لم يعلمها غيره، سواء كانا حاضرين أو غائبين، و لو عالهما غيره و جبت على العائل.

دون غيره (١).

قوله: (فان تحرر بعضه قسّطت الفطره عليه، و على المولى بالحصص).

و قيل: لا شيء، لأنه ليس عبدا، و لا حرا (٢)، و الوجوب أولى.

قوله: (فيدير صاعا على عياله، ثم يخرجها).

أى: يأمر بإخراجها إلى أجنبي.

قوله: (زكاه المشترك على أربابه بالحصص).

- ١-١) قاله الشيخ في الخلاف ١:٢٠٩ مسأله ٥ كتاب الزكاه، و ابن البراج في الكامل كما نقله عنه العلامه في المختلف: ١٩٤.
- ٢-٢) قاله الشيخ في المبسوط ١:٢٠٦.

ب: زكاة المشترك على أربابه بالحصص

ب: زكاة المشترك على أربابه بالحصص، فإن اختص أحدهم بالعيولة تبرعا اختص بها.

ج: لو اجتمع الدين و فطره العبد على الميت

ج: لو اجتمع الدين و فطره العبد على الميت بعد الهلال قسّمت التركة عليهما بالحصص مع القصور.

و لو مات قبل الهلال فلا زكاة على الوارث، و لا على غيره، إلا أن يعوله أحدهما، و الأقرب الوجوب على الوارث.

د: لو قبل الوصيه بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكاة عليه

د: لو قبل الوصيه بالعبد من الميت قبل الهلال فالزكاة عليه، و لو قبل بعده سقطت، و في الوجوب على الوارث اشكال. و قيل لا شىء، كما سبق في المبعوض (١).

قوله: (و لو مات قبل الهلال فلا زكاة على الوارث، و لا على غيره، إلا أن يعوله أحدهما، و الأقرب الوجوب على الوارث).

لأن التركة تنتقل إلى ملكه، و هو الأصح.

قوله: (لو قبل الوصيه بالعبد من الميت قبل الهلال).

أى: قبل الوصيه قبل الهلال من الميت، إذ لا يكون إلا قبله، لأن القبول قبل الموت لا أثر له (٢).

قوله: (و لو قبل بعده سقطت).

ظاهره على كل حال سواء قلنا: إن القبول كاشف، أو ناقل، و لا يخلو من قرب، لعدم الدليل على التدارك هنا، و به صرح الشارح (٣).

قوله: (و في الوجوب على الوارث إشكال).

لا يجب.

ص: ٤٤

١- ١) قاله الشيخ في المبسوط ٢٠٦: ٣.

٢- ٢) [يلوح من هذا عدم وجوبها على الموصى له إذا قبل بعد الهلال، و ان قلنا: القبول كاشف، و كذا الوارث و هو لا يعلم

بالإرث و نحوهما، لعدم الدليل الدال على وجوب القضاء في حقهم، [زيادة من نسخه «س» فقط و لعلها تعليقه مقحمه.
٣-٣) إيضاح الفوائد ٢١٠:١.

ه: لا تجب الزكاه على الموهوب له إلا بعد القبض

ه: لا- تجب الزكاه على الموهوب له إلا بعد القبض، فلو مات الواهب قبله بطلت الهبه و وجبت على الوارث، و لو مات المتهب قبل القبض بطلت.

و: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه كالزوجه

و: كل من وجبت زكاته على غيره سقطت عنه كالزوجه و الضيف الموسرين، و لو كان الزوج معسرا وجبت نفقتها دون فطرتها، و الأقرب وجوبها عليها.

ز: الأمه زوجه المعسر فطرتها على مولاها

ز: الأمه زوجه المعسر فطرتها على مولاها إن لم يعلها الزوج.

ح: لو أخرجت زوجه الموسر عن نفسها بإذن الزوج أجزاء

ح: لو أخرجت زوجه الموسر عن نفسها بإذن الزوج أجزاء، و بدونه إشكال ينشأ: من التحمل، أو الأصاله. قوله: (و الأقرب وجوبها عليها).

هذا أصح، لعموم دلائل الزكاه، خرج عنه زوجه الموسر و ضيفه، فيبقى الباقي على الأصل.

قوله: (الأمه زوجه المعسر، فطرتها على مولاها إن لم يعلها الزوج).

يفهم منه أنه إذا عالها لا- تجب فطرتها على المولى أيضا، و الأصح الوجوب، للعموم، و عدم صلاحية الزوج لتعلق الوجوب المقتضى للتخصيص.

قوله: (بإذن زوجها أجزاء).

لأنها حينئذ نائبه عنه.

قوله: (و بدونه إشكال ينشأ من التحمل أو الأصاله).

لا- يجزئ لتعلق التكليف به دونها، و لا- نيابه لها بدون الاذن، و ما ذكره من التحمل أو الأصاله لا حاصل له، لأن الوجوب إن بقى عليها فلا تحمّل، و إن ثبت التحمل فلا وجوب.

على أنّ عمومات الوجوب إن تناولتها لم يكن لما ذكره معنى محصل، لثبوت الوجوب عليها و لا تحمل، و إلا فلا وجوب عليها أصلاً، فلا يتحقق لما ذكر معنى، و في قوله: (ينشأ من التحمل أو الأصالة) ب(أو) مناقشه لا تخفى.

ص: ٤٥

ط: المطلقة البائن الحامل فطرتها عليه إن جعلنا النفقه لها

ط: المطلقة البائن الحامل فطرتها عليه إن جعلنا النفقه لها، وإلا فلا.

ي: لو وقعت مهاياه بين المتحرر بعضه و بين مولاه

ي: لو وقعت مهاياه بين المتحرر بعضه و بين مولاه، فوقع الهلال في نوبه أحدهما ففي اختصاصه بالفطره إشكال.

يا: لا يسقط وجوب النفقه بالإباق فتجب الفطره

يا: لا يسقط وجوب النفقه بالإباق فتجب الفطره، وكذا المرهون، والمغصوب، والضال و إن انقطع خبره ما لم يغلب ظن الموت.

يب: نفقه زوجه العبد على مولاه

يب: نفقه زوجه العبد على مولاه و فطرتها.

المطلب الثاني: في وقتها

المطلب الثاني:

في وقتها، وتجب بغروب الشمس ليله الفطره، ولا يجوز تقديمها على الهلال إلا قرضاً. ويجوز تأخيرها بل يستحب الى قبل صلاه العيد، ويحرم بعده. قوله: (إن جعلنا النفقه لها، وإلا فلا).

لا وجه لهذا التفريع، بل يجب مطلقاً، لأنها من عياله.

قوله: (ففي اختصاصه بالفطره إشكال).

لا اختصاص، لأنها دائره مع الحريه و الملك.

قوله: (و يجوز تأخيرها، بل يستحب إلى قبل صلاه العيد).

هذا مورد الزوايه (١)، وقال بعض الأصحاب: إن وقتها من أول يوم الفطر (٢).

قوله: (و يحرم بعده).

أى و يحرم تأخيرها إلى بعد صلاه العيد، و تذكير الضمير بتأويل بعد ذلك، لكن يشكل عليه أن المحرم تأخيرها عن الزوال، و

ليس في العبارة ما يدلّ عليه.

ص: ٤٦

-
- ١- (١) الكافي ٤:١٧٠ حديث ١، [١] التهذيب ٤:٧١ حديث ١٩٣، الاستبصار ٢:٤٤ حديث ١٤٣.
٢- (٢) منهم ابن الجنيد كما في المختلف: ١٩٩، و الشيخ في المبسوط ١:٢٤٢، و النهاية: ١٩١. [٢]

ثم إن عزلها و خرج الوقت أخرجها واجبا بنيه الأداء، وإلا قضاها على رأى.

و لو أخر مع الإمكان و العزل ضمن، و مع انتفاء الإمكان يتتف الضمان و التحريم، و الحمل كالتأخير.

و لو العزل مع عدم المستحق فلا إثم و يقضى، و مستحقها هو مستحق زكاه المال.

و يستحب اختصاص القرابه ثم الجيران، و أقل ما يعطى الفقير صاع، إلا مع الاجتماع و القصور، و لا حدّ للكثرة، و يتولى التفريق المالك، و يستحب الإمام أو نائبه، و مع الغيبه الفقيه.

قوله: (ثم إن عزلها، و خرج الوقت).

يمكن أن يكون عطفًا على الجملة فى أصل الباب، أى ثم بعد ذلك إن عزلها الى آخره.

قوله: (أخرجها واجبا بنيه الأداء).

الأصحّ أنّه إن أخرجها فى الوقت فهى أداء، و إلاّ فهى قضاء.

و التفصيل ضعيف، فإنّ فى الروايه دلالة على ذلك من حيث أنّ تأديتها يقتضى ذلك، و إلاّ لزم أحد الأمرين، إمّا الوجوب الفورى مطلقا، أو ضده، و هو التراخى مطلقا من غير تقييد بوقت مخصوص، و هما منفيان بالنص (1) و الإجماع.

قوله: (و لو مع الإمكان و العزل ضمن).

و يأثم أيضا.

قوله: (و أقل ما يعطى الفقير صاع إلاّ مع الاجتماع و القصور).

ظاهره وجوب ذلك، و هو المشهور، و الظاهر الاستحباب.

قوله: (و يستحبّ الإمام، أو نائبه).

يستحبّ للمالك الدّفع إليهم، لأنهم أبصر بمواقعها.

ص: ٤٧

و تجب النيه، فإن أخل بها لم تجزئه، و يشترط قصد التعيين، و الوجوب أو الندب، و التقرب الى الله تعالى.

المطلب الثالث: في الواجب

المطلب الثالث: في الواجب، و هو صاع مما يقتات غالباً كالحنطة، و الشعير، و التمر، و الزبيب، و الأرز، و اللبن، و الأقط، و الدقيق و الخبز أصلان. قوله: (و يشترط قصد التعيين).

أى: كونها زكاه فطره عن أناس معينين، و لو بوجه يأبى دخول غيرهم معهم.

و لا- بدّ من نيه الأداء فى الوقت، و القضاء فى خارجه لأنها مؤقته، و على رأى المصنّف يراعى العزل و عدمه بعد الوقت، فينوى الأداء دائماً فى الأوّل، و القضاء فى الثانى.

فائده: لو لم يشترط فى النيه قصد إيقاع الفعل على وجه مخصوص كالأداء أجزاء إيقاعه بأى وجه كان، و بأى نيه كانت، لأنه متى لم يجب قصد ذلك لزم عدم وجوب إيقاع الفعل عليه، لأنه لو وجب لوجب قصده لامتناع وقوع الفعل على وجه مخصوص بدون النيه لقوله عليه السلام: «و أنّما لكل امرئ ما نوى» (١)(٢).

قوله: (مما يقتات غالباً).

أعمّ من قوت المخرج ببلده، و غيره من البلاد على الأصحّ.

قوله: (و الدقيق و الخبز أصلان).

لا يبعد اعتبار القيمة فى الخبز، لأنّ فيه أجزاء مائه، و لأنه ليس بواحد من الأنواع، أمّا الدقيق فأصل.

ص: ٤٨

١- ١) صحيح البخارى ١: ٢، سنن أبى داود ٢: ٢٤٢ حديث ٢٢٠١.

٢- ٢) هذه الفائده لم ترد فى «س».

و يخرج من غيرها بالقيمه السوقيه من غير تقدير على رأى إن شاء، و الأفضل التمر، ثم الزبيب، ثم غالب القوت و يجزئ من اللبن أربعه أرطال بالعراقى على رأى. و الأقرب فى الجبن و المخيض و السمن القيمه، و لا- يجزئ العنب و الرطب و المعيب و المسوس. قوله: (من غير تقدير على رأى).

هذا هو الأصح، لأنّ القيمه تابعه للزمان و المكان، و قيل: يقدر بدرهم، و قيل: بثلاثه (1).

قوله: (و الأفضل التمر).

أى: مطلقا.

قوله: (ثم غالب القوت).

أى: غالب قوت البلد كما اختاره فى المختلف (2)، و يحتمل غالب قوت المكلف، و هو قول آخر للأصحاب (3)، و الأوّل أظهر.

قوله: (و يجزئ من اللبن أربعه أرطال بالعراقى على رأى).

الخلافاً فى موضعين: فى أجزاء أربعه أرطال، و كونها عراقيه، و الأصح عدم أجزاء ما دون الصّاع.

قوله: (و الأقرب فى الجبن و المخيض و السمن القيمه).

هذا أصح، لخروجها عن اللبن، و انفراد كل باسم.

قوله: (المسوس).

بكسر الواو المشدده.

ص: ٤٩

١- ١) قال السيد المرتضى فى الجمل: ١٢٦: و روى إخراج درهم، و روى إخراج ثلاثه دراهم.

٢- ٢) المختلف: ١٩٧-١٩٨.

٣- ٣) منهم ابن إدريس فى السرائر: ١٠٨.

و لو اختلف قوت مالکی عبد جاز اختلاف النوع على رأى، و الأقرب أجزاء المختلف مطلقا.

الباب الثالث: فى الخمس

إشاره

الباب الثالث: فى الخمس و مطالبه أربعة:

الأول: المحل

إشاره

الأول: المحل، إنما يجب الخمس فى سبعة أشياء:

أ: غنائم دار الحرب

أ: غنائم دار الحرب و إن قلت، سواء حواها العسكر أو لا، مما ينقل و يحوّل كالأمتعه، أو لا كالأرض.

ب: المعادن

ب: المعادن، جامده منطبعه كانت كالذهب و الفضة و الرصاص، أو لا كالياقوت و الزبرجد و الكحل، أو سائله كالقير و النفط و الكبريت و الموميا.

ج: الكنز

ج: الكنز، و هو المال المذخور تحت الأرض فى دار الحرب مطلقا، أو دار الإسلام و لا أثر له للواجد، و عليه الخمس سواء كان الواجد حرا أو عبدا، صغيرا أو كبيرا، و كذا المعادن و الغوص.

و يلحق به ما يوجد فى ملك مبتاع، أو جوف الدابه مع انتفاء معرفه البائع، فإن عرف فهو أحق من غير يمين.

و ما يوجد فى جوف السمكه من غير احتياج الى تعريف. و الأقرب اشتراط عدم أثر الإسلام قوله: (جاز اختلاف النوع على رأى- مع قوله: (و الأقرب أجزاء المختلف مطلقا).

فيه قوه، و الأحوط الاقتصار على نوع واحد.

قوله: (و ما يوجد فى جوف السمكه من غير احتياج إلى تعريف).

لعدم ملك الصائد إياه، لعدم صدق الحيازه على ما فى بطنها، فلا يعد مملوكا، و ربّما بنى على أنّ تملك المباح مشروط بالتيه، و

بناؤه غير ظاهر.

قوله: (و الأقرب اشتراط عدم أثر الإسلام).

ربّما بنى على مسأله السفينه إذا انكسرت فى البحر،

ص: ٥٠

و لو وجده فى دار الإسلام و أثره عليه فلقطه، و إن كان مواتا على رأى. و لو اختلف مستأجر الدار و مالكها فى ملكيه الكنز قدم قول المالك مع اليمين على اشكال، و لو اختلفا فى القدر قدم قول المستأجر مع اليمين. و لو اختلف البائع و المشتري، أو المعير و المستعير قدم قول صاحب اليد.

د: ما يخرج من البحر

د: ما يخرج من البحر كالجواهر و اللآلى و الدرر.

ه: أرباح التجارات

ه: أرباح التجارات و الصناعات و الزراعات.

و أنّ الغنائص إذا أخرج شيئا ملكه، إمّا مطلقا، أو بشرط الاعراض، فعلى الأول لا يشرط عدم أثر الإسلام و فيه قوه، و على الثانى يشرط، فيكون لقطه، و عليه الفتوى أصلا و بناء.

قوله: (و لو وجده فى دار الإسلام و أثره عليه فلقطه، و إن كانت مواتا على رأى).

هذا أصح.

قوله: (لو اختلف مستأجر الدار و مالكها فى ملكيه الكنز، قدم قول المالك مع اليمين على إشكال).

الفتوى على تقديم قول المالك، و هو المشهور.

قوله: (و لو اختلف البائع و المشتري، أو المعير و المستعير، قدم قول صاحب اليد).

الأصح تقديم قول المعير، و يمكن -بتكلف- حمل العبارة عليه، لأنه صاحب اليد بالإضافه إلى الكنز فى الحقيقه.

قوله: (كالجواهر).

هى كلما يكون نفيسا من الأحجار و الدرر و كبار اللآلى.

و:أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم

و:أرض الذمي إذا اشتراها من مسلم، سواء كانت مما فيه الخمس كالمفتوحه عنوه، أو لا كمن أسلم أهلها عليها طوعا.

ز:الحلال الممتزج

ز:الحلال الممتزج بالحرام.

المطلب الثاني:الشرائط

المطلب الثاني:الشرائط، يشترط في الغنائم انتفاء الغصبيه من مسلم أو معاهد، و في المعادن إخراج المؤنه من حفر و سبك و غيره، و النصاب على رأى و هو عشرون دينارا، و في الكنز هذان الشرطان، و في المأخوذ من البحر الغوص و بلوغ قيمه دينارا.

فلو أخذ منه بغير غوص، أو قلت قيمته عن الدينار سقط الخمس.

و لا يشترط اتحاد الغوص في الدينار، بل لو أخرج ما قيمته دينار في عده أيام و إن تباعدت و جب الخمس.

قوله: (أرض الذمي).

المراد بها أرض الزّراعه كما هو المتبادر، و يخرج خمس المفتوحه عنوه باعتبار ما يملكه منها، و هو آثار التصرف، و يتولى النيه الإمام، أو الحاكم كما اختاره في الدّروس (1)، لكن يشكل قوله: أنما يتوليها عنهما، لا عنه. فإنّه لا حاصل له، أو يقال: هذا النوع من العباده لا يحتاج إلى النيه حقيقه، كتغسيل الكافر المسلم، و غسل الدّميه الحائض، لتحلّ على المسلم على القول به.

قوله: (و في المعادن).

المعدن إن كان في الملك فهو مملوك تبعا، فما استفاد المالك منه أخرج خمسه و الباقي، له، و في غيره المخرج لمن أخرجه مطلقا بعد الخمس.

قوله: (و النصاب على رأى و هو عشرون دينارا).

هذا أصحّ.

قوله: (و لا يشترط اتحاد الغوص في الدّينار).

بشرط أن لا يتركه إعراضا و إهمالا، و كذا القول في المعدن، أمّا الكنز

و العنبر إن اخرج بالغوص اعتبر الدينار، و إن أخذ من وجه الماء فمعدن.

و فى الأرباح كونها فاضله عن مؤنه السنه له و لعياله، من غير إسراف و لا تقتير.

و فى الممتزج بالحرام الاشتباه فى القدر و المالك، فلو عرفهما سقط.

و لو عرف المالك خاصه صالحه، و المقدار خاصه اخرج.

و لا يعتبر الحول فيما يجب فيه الخمس، و لكن يؤخر ما يجب فى الأرباح احتياطا للمكلف.

المطلب الثالث: فى مستحقه

المطلب الثالث: فى مستحقه، و هم سته: الله تعالى، و رسوله عليه السلام، و ذو القربى و هو الامام، فهذه الثلاثه كانت للنبي عليه السلام، و هى بعده للإمام، و اليتامى و المساكين و أبناء السبيل.

فيشترط فى الكنز الواحد التّصاب، و ما نقص عن التّصاب من ذلك فهو داخل فى الأرباح. و يدخل فى الأرباح ما يحصل من الاحتطاب، و الاحتشاش، و الأرض المملوكة بالإحياء، و نماء الأشجار، و غير ذلك.

قوله: (و فى الأرباح كونها فاضله عن مؤنه السنه له و لعياله).

و كذا ما يحتاج إليه من ضيافه، و هديه، و مصانعه من شراء و غير ذلك مما يقتضيه العرف، و لا يعد إسرافا، و هى من الأرباح كما دلّ عليه ظاهر الأخبار (1)، و التقسيط عليها و على ما عنده من المال أعدل و أحوط.

قوله: (و فى المختلط بالحرام).

يجب إخراج خمسه فى هذا الموضوع إلا أن يعلم زياده الحرام عليه، فيخرج حتّى لا يقطع بالزياده، و مصرفه مصرف الخمس عملا بحقيقه اللفظ، و فى الزيادة تردّد، و لو لم يكن الخليط قدر خمس لم يكن هذا كافيا عنه.

ص: ٥٣

(١-١) التهذيب ٤:١٤١ حديث ٣٩٨، الاستبصار ٢:٦٠ حديث ١٩٨.

و يشترط انتساب الثلاثة الى عبد المطلب، و هم الآن أولاد أبي طالب، و العباس، و الحارث، و أبي لهب سواء الذكر و الأنثى.

و يعطى من انتسب بأبيه خاصه دون أمه خاصه على رأى، و أيمانهم أو حكمه، و حاجه ابن السبيل فى بلد التسليم لا فى بلده، و فقر اليتيم على رأى. و لا تعتبر العدالة و لا التعميم و إن استجبا.

و ينتقل ما قبضه النبى -صلى الله عليه و آله- أو الإمام إلى وارثه. و للإمام فاضل المقسوم على الكفايه للطوائف مع الاقتصاد، و عليه المعوز على رأى. قوله: (و يعطى من انتسب بأبيه خاصه).

فمن انتسب بهما يعطى بطريق أولى.

قوله: (دون أمه خاصه).

هذا أصح.

قوله: (و فقر اليتيم على رأى).

يعتبر و لا يلزم التداخل لاختلاف الاعتبار.

قوله: (و ينتقل ما قبضه النبى صلى الله عليه و آله أو الإمام بعده إلى وارثه).

أى: من حقهما، و لا يكون صدقه كما يراه مخالفونا.

قوله: (و للإمام فاضل المقسوم على الكفايه للطوائف مع الاقتصاد، و عليه المعوز على رأى).

هذا أصح، و يتفرع عليه جواز صرف حصته فى حال الغيبه إليهم، و عدم جواز إعطاء الزائد على مؤنه السنه، و فى الأخبار ما يدل على الثانى صريحا (1)،

ص: ٥٤

و لا يجوز النقل مع وجود المستحق فيضمن، و لا ضمان مع عدمه.

المطلب الرابع: في الأنفال

المطلب الرابع: في الأنفال، و هي المختصة بالإمام عليه السلام، و هي عشرة: الأرض المملوكة من غير قتال، انجلى أربابها عنها أو سلموها طوعاً، و الموات تقدم الملك أو لا، و رؤوس الجبال، و بطون الأودية و ما بهما، و الآجام، و صوافى الملوكة و قطائعهم غير المغصوبه من مسلم أو معاهد، و غنيمه من يقاتل بغير اذنه، و ميراث من لا وارث له. و له أن يصطفى من الغنيمه ما شاء كثوب و فرس و جاريه من غير إجحاف.

و لا يجوز التصرف في حقه بغير اذنه، و الفائدة حينئذ له، و عليه الوفاء بما قاطع، و يحل الفاضل.

و على الأوّل لزوماً.

قوله: (في الأنفال).

هي جمع نفل، محرّكه و بإسكان الفاء.

قوله: (انجلى أربابها عنها).

المراد: إذا كانوا كفاراً.

قوله: (و الموات).

إذا لم يكن لها مالك مسلم.

قوله: (و غنيمه من يقاتل بغير اذنه).

هذا هو المشهور، و فيه قول آخر محتمل (1).

قوله: (و الفائدة حينئذ له).

ليس على إطلاقه، بل إذا كان ذلك نماء ماله.

ص: ٥٥

و أبيع لنا خاصة حال الغيبة المناكح و المساكن و المتاجر، و هي أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم عليهم السلام و يتجر فيه لا إسقاط الخمس من ربح ذلك المتجر.

و مع حضوره عليه السلام يجب دفع الخمس اليه، و مع الغيبة يتخير المكلف بين الحفظ بالوصية الى أن يسلم اليه، و بين صرف النصف إلى أربابه و حفظ الباقي، و بين قسمه حقه على الأصناف، و إنما يتولى قسمه حقه عليه السلام الحاكم.

قوله: (و هي أن يشتري الإنسان ما فيه حقهم عليهم السلام و يتجر فيه).

إنما فسّر هذا و لم يفسّر ما قبله، لعدم اللبس هناك، و لوقوع الخلاف في سقوط الخمس في الغيبة، فربما توهم سقوط خمس المتاجر مطلقا.

قوله: (و مع الغيبة يتخير).

ينبغي وجوب صرف نصيب الأصناف إليهم، و التخيير في نصيب الإمام.

كتاب الصوم و فيه مقاصد:

الأول: في ماهيته

إشاره

الأول: في ماهيته، الصوم لغه: الإمساك، و شرعا: توطين النفس على الامتناع عن المفطرات مع النيه فهنا فصول:

الأول: النيه

الأول: النيه، و شرطها القصد الى الصوم فى يوم معين لوجوبه أو ندبه، متقربا الى الله تعالى به. و يكفى ذلك إن كان الصوم معينا كرمضان، و النذر المعين على رأى. و لو نذر الصوم غدا عن قضاء رمضان ففى الاكتفاء بالإطلاق قوله: (و شرعا توطين النفس.).

إنما ساقه إلى التوطين، لأنّ التروك إعدام و هى غير مقدوره، فيمتنع التكليف (١) بها.

و لك أن تقول: التوطين إن كان أمرا زائدا على النيه و ترك المفطرات فليس بواجب، و إن كان هو النيه لم يكن التعريف صحيحا إذ الصوم غير التيه، و فى التعريف كلام.

قوله: (و يكفى ذلك).

لكن يستحب الأداء.

قوله: (و النذر المعين على رأى).

الأصح أنه لا بدّ من التعيين.

قوله: (و لو نذر الصوم غدا عن قضاء رمضان).

البحث فيه فرع على اختلاف (٢) اعتبار التعيين فى النذر المعين، و الأصحّ

ص: ٥٧

١ - ١) فى «ن»: التعريف، و لا معنى له هنا.

٢ - ٢) اختلفت النسخ فى البعض نحو المتن، و فى ثانيه: «على عدم اعتبار»، و فى ثالثه: «على عدم اختلاف اعتبار» و قد رجحنا ما أثبتناه فى المتن.

نظر، و الأزيد التعيين، و هو القصد إلى إيقاع الصوم عن الكفاره، أو النذر المطلق، أو غيرهما.

و يبطل الصوم بترك النيه و لو سهوا، و كذا بترك بعض صفاتها كالتعيين فى المطلق. و يشترط فيها الجزم، فلو ردد بين الواجب و الندب، أو نوى الوجوب يوم الشك، أو نوى ليله الشك صوم غد إن كان من رمضان لم يجز.

و الحزم ممن لا يعتقد كون اليوم من رمضان لغو، و إن ظن ذلك بقول عدل، أو امرأه صادقه عنده.

و وقت النيه مع الذكر من أول الليل الى آخره مستدامه الحكم، فلا يجوز أن يصبح إلا ناويا، و مع النسيان الى الزوال.

و فى النفل قول الى الغروب، و لو اقترنت النيه بأول النهار أجزاء، و لو تقدمت على الغروب لم يجز.

و لا يجب تجديدها بعد الأكل، و لا بعد الانتباه، و لا يتعرض التعيين مطلقا، و فى هذا على هذا التقدير.

قوله: (كالتعيين فى المطلق).

أى: الذى ليس بمتعين.

قوله: (و الجزم ممن لا يعتقد).

كأنه جواب عن سؤال مقدر قد يورد على قوله: (أو نوى الوجوب يوم الشك) فإنه غير متردد، بل جازم فى النيه.

قوله: (و فى النفل قول إلى الغروب).

و عليه العمل، و به روايه تدلّ عليه (1)، و إن لم تكن صريحه.

ص: ٥٨

لرمضان هذه السنه.

والمجوس الجاهل بالأهله يتوخى شهرا فيصومه متتابعاً، فإن أفطر في أثنائه استأنف على اشكال ولا كفاره، وان غلط بالتأخير لم يقض، و بالتقديم يقضى الذى لم يدركه.

و لو نذر صوم الدهر مطلقاً، و سافر مع الاشتباه لم يتوخ فى إفطار شهر رمضان، و لا العيدين و يقضى رمضان.
و لو كان رمضان ثلاثين لم يكفه شهر ناقص هلالى.

و لو قدّم النيه على الشهر و نسى عنده لم يجزئه على رأى. و لا بد فى كل ليلة من نيه على رأى.

و لو نوى غير رمضان فيه فرضاً أو نفلاً فى الإجزاء عن رمضان نظر، و لا يجزئ عما نواه.

قوله: (والمجوس الجاهل بالأهله يتوخى شهراً).

أى: يتحرى بمعنى: يحتاط فى صوم ما يظنه رمضان، أو يرجّحه.

قوله: (و لو نذر صوم الدهر).

يريد بقوله: (لم يتوخ) أنه يصوم الجميع فلا- يفطر، بخلاف المجوس بالنسبه إلى الصوم، فإنه لو أفطر الجميع لم يأت برمضان قطعاً، و هو غير جائز على حال.

قوله: (و لو قدّم النيه على الشهر).

لا يجزئ أصلاً.

قوله: (و لا بدّ فى كل ليلة من نيه).

لا بدّ من ذلك.

قوله: (و لو نوى غير رمضان فيه فرضاً أو نفلاً فى الإجزاء نظر).

الظاهر أن المراد إذا كان عالماً بأنه رمضان، أما الجاهل بذلك- ثم يظهر

و لو نوى الندب ليله الشك على أنه من شعبان أجزأ و إن كان عن رمضان.

و إن نوى الوجوب إن كان من رمضان، و الندب إن كان من شعبان لم يجزئه. و لو نوى الإفطار ثم ظهر أنه من رمضان قبل الزوال و لم يتناول وجب الإمساك، و جدد النية و أجزأه. و لو كان قد تناول، أو علم بعد الزوال و إن كان يتناول وجب الإمساك و القضاء. أنه منه-أو الناسي فيصح صومهما، و يقع عن رمضان قطعاً (1)، للأخبار الدالة على إجزاء الصوم بنيه شعبان ثم يظهر أنه من رمضان (2).

فعلى هذا يضعف النظر هنا جدًّا، خصوصاً إذا نوى النفل، لأن المصنّف يعتبر في رمضان مع القربه نيه الوجوب، و الأصحّ عدم الإجزاء.

قوله: (و لو نوى الندب ليله الشك على أنه من شعبان).

أى: بناء على أنه من شعبان، و إجزاء هذا دليل على أنّ النظر في المسألة السابقة في العالم خاصّه.

قوله: (و لو نوى الوجوب إن كان من رمضان، و الندب إن كان من شعبان لم يجزئه).

في المختلف يجزى (3)، و هو قويّ، للجزم بالنيه على ذلك التقدير، و لا ينافى ذلك تعليقه على التقدير، لأنّ هذا المقدار من الجزم هو الممكن، فلا يكلف غيره.

قوله: (أو علم بعد الزوال، و إن لم يتناول وجب الإمساك و القضاء).

إجماعاً، و لو تناول وجبت الكفاره.

ص: ٦٠

١- (١) في «ن»: مطلقاً.

٢- (٢) الكافي ٤: ٨٢ حديث ٦، [١] التهذيب ٤: ١٨٣ حديث ٥٠٨، الاستبصار ٢: ٧٩ حديث ٢٤٠.

٣- (٣) المختلف: ٢١٥.

و لو نواه عن قضاء رمضان، و أفطر بعد الزوال عمداً، ثم ظهر أنه من رمضان ففي الكفاره إشكال، و معه ففي تعيينها إشكال. و لو نوى الإفطار فى يوم من رمضان، ثم جدد نيه الصوم قبل الزوال لم ينعقد على رأى. و لو تقدمت نيه الصوم، ثم نوى الإفطار و لم يفطر، ثم عاد إلى نيه الصوم صح الصوم على إشكال. قوله: (و لو نواه عن قضاء رمضان و أفطر بعد الزوال عمداً، ثم ظهر أنه من رمضان ففي الكفاره إشكال، و معه ففي تعيينها إشكال).

الضمير فى (معه) يعود إلى محذوف تقديره ففي وجوب الكفاره إلى آخره، أى: و مع الوجوب فى كونها كفاره رمضان أو قضاؤه إشكال.

و يمكن بناء أصل المسأله على أنه هل يجوز التكليف بفعل علم المكلف فوات شرطه أم لا؟ و يحيك بصدري تحقق ذلك، فإنه لا معنى للتكليف إلاّ ثبوت الإثم بالمخالفة، و قد حصل.

و يمتنع تعلق التكليف برمضان لامتناع تكليف الغافل، فتعين كون التكليف بقضائه فيجب كفارته، و هو أحوط و أولى.

قوله: (و لو نوى الإفطار فى يوم من رمضان- إلى قوله:- لم ينعقد على رأى).

فرض المسأله إذا كان يعلم أنه من رمضان، و الأصح أنه لا ينعقد صومه بعد.

قوله: (و لو تقدمت نيه الصوم ثم نوى الإفطار و لم يفطر- إلى قوله:- صح الصوم على إشكال).

الأصح أنه لا يصح، و هل يفرق بين ما إذا نسى أنه من رمضان أم لا؟

الفصل الثاني: في الإمساك و فيه مطالب:

الأول: فيما يمسك عنه

الأول: فيما يمسك عنه، و يجب عن كل مأكول و إن لم يكن معتادا، و عن كل مشروب كذلك.

و عن الجماع قبلا و دبرا، و يفسد الصوم و إن كان في فرج الدابه، و صوم المفعول به و إن كان غلاما.

و عن إيصال الغبار الغليظ الى الحلق، و عن البقاء على الجنابه عامدا حتى يطلع الفجر اختيارا، و عن الحقنه بالمائع، و في الإفساد نظر، و يحتمل الفرق، بل هو الظاهر من كلام الأصحاب.

لكن يرد عليه شيء، و هو أنّ النيه إذا كانت شرطا يجب أن يكون الخروج عنها مبطلا على كلّ حال للإخلال بالشرط، حتى في الصيلاه و لو نوى فعل المنافى لظن أنّه غير مصلّ ظاهر كلامهم أنّ صلاته لا تبطل، فان من أراد الاستدبار أو التكلم بظن أنّه غير مصلّ ثم علم فلم يأت به لم تبطل صلاته.

و ينبغي أن يكون لا فرق بين أن يعود إلى نيه الصوم عند القائل بالاجزاء و عدمه، لأنّ الصّوم لا يبطل عنده بذلك.

و لو نوى فعل المنافى للصوم أو تردّد فيه أو في النيه فليس ببعيد القول بالإبطال، لفوات الاستداه.

قوله: (و ان كان في فرج الدابه).

هذا هو الأحوط.

قوله: (و عن الحقنه بالمائع، و في الإفساد نظر).

الأصح عدم (1) الإفساد بها.

ص: ٦٢

١ - ١) كلمه (عدم) لم ترد في النسخه الحجريه، و وردت في نسخه «ن»، و أما «س» فالعباره بأكملها لم ترد. و راجعنا الكتب المؤلفه بعد جامع المقاصد فلم نجد متعرضا لهذه العباره، فرجعنا ما في «ن».

و بالجامد قول بالجواز، و عن الارتماس فى الماء.

و عن الكذب على الله و على رسوله و أئمتة عليهم السلام، و فى الإفساد بهما نظر. و لو أجنب فنام ناويا للغسل صح صومه و إن لم ينتبه حتى يطلع الفجر، و لو لم ينو حتى طلع فسد.

و لو أمنى عقيب الاستمناء، أو لمس امرأه فسد صومه. و لو احتلم نهاراً، أو أمنى عقيب النظر الى امرأه أو الاستماع لم يفسد. قوله: (و عن الارتماس) (١).

الارتماس و الاغتماس هنا صادق بغمس الرأس للأخبار الداله على ذلك (٢).

قوله: (و فى الإفساد بهما نظر).

الأصح الإفساد (٣).

قوله: (و لو أمنى عقيب الاستمناء أو لمس امرأه فسد صومه).

للتصوص الداله على ذلك (٤)، و لا حاجة إلى التقييد بكونه معتادا لذلك، لإطلاق النصوص.

قوله: (أو أمنى عقيب النظر إلى امرأه أو الاستماع لم يفسد).

لو كان من عادته ذلك ففعله عامدا قاصدا إلى حصول الإمناء فالظاهر

ص: ٦٣

١- ١) لم ترد فى «س» و «ن» و أثبتناه لان السياق يقتضيه.

٢- ٢) الكافى ٤: ١٠٦ حديث ٣، التهذيب ٤: ٢٠٤ حديث ٥٩١، الاستبصار ٢: ٨٤ حديث ٢٥٩، ٢٦٠.

٣- ٣) فى الحجرى: لا- إفساد، و فى «س»: أن إفساد، و ما أثبتناه من «ن». و الأسطر الخمسه السابقه كان فيها خلط فى النسخ الخطيه لجامع المقاصد من ناحيه التقديم و التأخير، فرتبناها على ما فى النسخه الخطيه للقواعد.

٤- ٤) الكافى ٤: ٣٧٦ حديث ٥، التهذيب ٤: ٣٢٠ حديث ٩٨١ و ٥: ٣٢٤ حديث ١١١٤.

و الناسى و المكره معذوران، بخلاف الجاهل للحكم و الناسى له. و يستحب السواك للصلاه، و لو بعد العصر بالرطب و غيره.
و يجوز مص الخاتم و شبهه، و مضغ الطعام، و ذوقه، و زق الطائر، و المضمضه للتبريد، و استنقاغ الرجل فى الماء، و يكره للمرأة و الخشى.

المطلب الثانى: فيما يوجب الإفطار

المطلب الثانى: فيما يوجب الإفطار، و هو فعل ما أوجبنا الإمساك عنه عمدا اختيارا عدا الكذب على الله و رسوله و أئمتهم عليهم السلام، و الارتماس على رأى فيهما، و الغلط بعدم طلوع الفجر مع القدره على المراعاة، و جوب الكفاره. و لو لم يقصد، و نسى كون الإنزال بذلك من عادته، ففى الوجوب نظر، و كذا القول فى التخييل للجماع لو ترتب عليه الإنزال.

قوله: (بخلاف الجاهل للحكم و الناسى له).

أمّا الجاهل فلا كفاره عليه للروايه (١)، و فى إلحاق الناسى به تردّد، من حيث أنّه غافل، و من أنّه مكلف بالعلم مره أخرى، و يمكن الفرق فى أفراد الناسى بين من انقلب عليه الاعتقاد، و بين من علم أنّه قد كان حصل حكم المسأله، ثم زال عنه و لا يدرى ما هو، فيجب على الثانى بخلاف الأوّل.

قوله: (و يكره للمرأة و الخشى).

و قيل: تفطر به، لأن قبلها يتحمّل الماء، و له منفذ إلى الجوف (٢).

قوله: (عدا الكذب- إلى قوله: -على رأى).

قد سبق الحكم.

قوله: (و الغلط بعدم طلوع الفجر مع القدره على المراعاة و يكون طالعا وقت تناوله).

أى: وقت تناول المفطر.

ص: ٦٤

١- (١) التهذيب ٤: ٢٠٨ حديث ٦٠٣، الاستبصار ٢: ٨٢ حديث ٢٤٩.

٢- (٢) قاله أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٨٣، ١٧٩.

و بالغروب للتقليد أو للظلمه الموهمه، و لو ظن لم يفطر، قوله: (و بالغروب للتقليد).

لو أخبره عدلان بالغروب فالظاهر القبول كالصلاه، لأنها حجّه شرعا يجب المصير إليها.

قوله: (أو للظلمه الموهمه).

أى: التي لا يحصل معها ظنّ غالب و إن حصل معها احتمال دخول الليل، لكن يشكل عدم وجوب الكفاره هنا.

و ينبغي أن يقال: إن كان لا يعلم أنّ مثل هذه لا تجوز الإفطار وجب عليه القضاء خاصّه و لا كفاره، لأنّه جاهل بالحكم، و إن علم بذلك فأقدم على الإفطار فالمناسب وجوب الكفاره.

و ينبغي أن لا يكون فرق بين علمه بعد ذلك ببقاء النهار، و بين استمرار اللبس، لأن الأصل عدمه، و لو تبين بعد ذلك دخوله فإشكال.

قوله: (و لو ظنّ لم يفطر).

و قال المفيد: يفطر إذا تبين بقاء النهار (١)، و يظهر من المختلف الميل إليه (٢).

و ينبغي أن يقال: إن كان ذلك في موضع يعول على الظن فلا وجه للإفطار أصلا، و إن كان العلم ممكنا فلا وجه لعدمه لانتفاء جواز التعويل عليه، نعم يجيء فيه حكم الجاهل بالحكم مع جهله.

ص: ٦٥

١- (١) المقنعه: ٥٧.

٢- (٢) المختلف: ٢٢٤.

و التقليد فى عدم الطلوع مع قدره المراعاة و يكون طالعا وقت تناوله، و ترك تقليد المخبر بالطلوع لظن كذبه حاله التناول، و تعمد القىء فلو ذرعه لم يفطر، و الحقنه بالمائع، و دخول ماء المضمضه-للتبريد-الحلق دون الصلاه و إن كانت نفلا، و معاوده الجنب النوم ثانيا حتى يطلع الفجر مع نيه الغسل و عدمها.

و فى الإفطار بالأمناء عقيب النظر إلى المحرمه إشكال، و ابتلاع بقايا الغذاء من بين الأسنان عمدا.

قوله: (و التقليد فى عدم الطلوع).

ينبغى إذا أخبره بذلك عدلان أن لا يجب القضاء عليه، لأنهما حجه.

قوله: (و ترك تقليد المخبر بالطلوع).

لا فرق بين كونه عدلا أو فاسقا، و لو كانا عدلين وجبت الكفاره كما صرح به فى الدروس (١) و المنتهى (٢)، و لو ظن قولهما مجزيا ففى وجوبها نظر، فيبقى إطلاق النص بحاله (٣).

قوله: (دون الصلاه و إن كانت نفلا).

فى روايه: يجب القضاء فى النفل (٤)، و هو أحوط.

قوله: (و معاوده الجنب النوم ثانيا).

حال من المعاوده لا من النوم، لأن المعنى حيثذ، و معاوده النوم الذى وقع حال كونه ثانيا، و هو بعيد و إن كان صحيحا فى بعض الصور، و هى: ما إذا كانت جنابته عن احتلام.

قوله: (و فى الإفطار بالأمناء عقيب النظر إلى المحرمه إشكال).

لا إفطار بالمحلله و لا بالمحرمه إلا مع صيرورته معتادا، و يقصد إلى النظر.

ص: ٦٦

١- (١) الدروس: ٧٢.

٢- (٢) المنتهى ٥٧٨: ٢.

٣- (٣) التهذيب ٢٧٠: ٤ حديث ٨١٤.

٤- (٤) الكافى ١٠٧: ٤ حديث ١، التهذيب ٣٢٤: ٤ حديث ٩٩٩.

و فى إلحاق العاىث بالمضمضه-أو طرح الخرز و شبهه فى الفم مع ابتلاعه من غير قصد-بالمترد إشكال. و فى إلحاق وصول الدواء الى الجوف من الإحليل بالحقنه بالمائع نظر، أما لو وصل بغيره كالطعن بالرمح فلا، و السعوط بما يتعدى الحلق بالابتلاع، و لا يفطر بالوصول الى الدماغ خاصه.

و لا- يفطر بالاحتحال و إن وجد منه طعام فى الحلق، و لا- بالتقطير فى الإذن ما لم يصل الجوف، و لا بالفصد و الحجامة، نعم يكرهان للضعف بهما.

و لا- بتشرب الدماغ الدهن بالمسام حتى يصل الى الجوف، و لا- قوله: (و فى إلحاق العاىث بالمضمضه-إلى قوله:-بالمترد إشكال).

الإلحاق لا بأس به.

قوله: (و فى إلحاق وصول الدواء الى الجوف من الإحليل).

لا يلحق، لعدم صدق الحقنه.

قوله: (أما لو وصل بغيره كالطعن بالرمح فلا).

المراد: أنه لو طعن نفسه بالرمح أو أمر غيره بذلك فوصل الرمح إلى جوفه و هو صائم لا يفطر بذلك، خلافا للشيخ (1) لعدم المقتضى، و إن كانت العبارة لا تؤدي الى هذا المعنى، بل يقتضى ظاهرها ما ليس مرادا.

قوله: (و السعوط بما يتعدى الحلق).

أى: بما شأنه ذلك، و هو مفتوح الأول: ما يسعط به، و لم ينقلوا فى مصدره إلا السعط، فىكون فى العبارة احتياج الى التكلف.

ص: ٦٧

بدخول ذبابه من غير قصد، ولا- بابتلاع الريق وإن جمعه بالعلك و تغير طعمه في الفم ما لم ينفصل عنه، وكذا المجتمع على اللسان إذا أخرجه معه. و لو تفتت العلك و وصل منه الى الجوف أفطر.

و النخامه إذا لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم يفطر بابتلاعها، و كذا لو انصبت من الدماغ في الثقبه النافذه إلى أقصى الفم، و لم يقدر على مجها حتى نزلت الى الجوف، و لو ابتلعها بعد حصولها في فضاء الفم اختيارا بطل صومه، و لو قدر على قطعها من مجراها فتركها حتى نزلت فالأقرب عدم الإفطار. قوله: (و إن جمعه بالعلك و تغير طعمه).

خلافًا لبعض العامة (١)، لأن الطعم قد يكون بالتكليف الحاصل من المجاوره.

قوله: (و النخامه إذا لم تحصل في حد الظاهر من الفم لم يفطر بابتلاعها).

حدّ الظاهر ما تعدى مخرج الحاء المهمله، و لا كذلك البلاغم الخارجه من الصدر كما نصّ عليه في التذكرة (٢)، لعدم صدق القىء عليها، و انتفاء نزولها من موضع أجنبي كالدماغ، فأشبهت الريق.

قوله: (و لو قدر على قطعها من مجراها فتركها حتى نزلت فالأقرب عدم الإفطار).

لا يفطر بذلك على الأصح.

فرع: لو صارت النخامه في فضاء الفم فابتلعها تردّد الشّهد في الدّروس في وجوب كفاره الجمع (٣)، بناء على وجوب ذلك في الإفطار بالمحرّم، و هو

ص: ٦٨

١- ١) ذهب إليه أحمد بن حنبل كما في المغنى لابن قدامه ٧٦: ٣-٧٧.

٢- ٢) التذكرة ٢٥٧: ١.

٣- ٣) الدروس: ٧٤.

و لو استنشق فدخل الماء دماغه لم يفطر.

و لو جرى الريق ببقية طعام فى خلل الأسنان فإن قصر فى التخليل فالأقرب القضاء خاصه، وإلا فلا شىء.

و لو تعمد الابتلاع فالقضاء و الكفاره.

و يكره تقبيل النساء، و اللمس، و الملاعبه، و الاكتحال بما فيه صبر أو مسك، و إخراج الدم و دخول الحمام المضعفان، و السعوط بما لا يتعدى الى الحلق، و شم الرياحين - و يتأكد النرجس - و الحقنه بالجامد، و بل الثوب على الجسد.

المطلب الثالث: فيما يجب بالإفطار

إشاره

المطلب الثالث: فيما يجب بالإفطار، يجب القضاء و الكفاره بالأكل و الشرب للمعتاد و غيره، و الجماع الموجب للغسل، و تعمد البقاء مشكل، لأن ابتلاعها من فضاء الفم غير محرّم ما لم ينفصل، لأن الجميع باطن، و الإفطار به و التحريم لأجل الصوم لا يقتضيان التحريم مطلقاً.

قوله: (فان قصر فى التخليل فالأقرب القضاء خاصه).

الأقرب أقرب، لتعريضه الصوم للإفطار.

قوله: (بما فيه صبر).

هو ككتف عصاره شجر مرّ، ذكره فى القاموس (1).

قوله: (و يتأكد فى النرجس).

علل بان فيه تشبها بالمجوس.

قوله: (و الحقنه بالجامد).

هى الفتائل المتحمله، و فى الأخبار ما يدلّ على الكراهه (2).

قوله: (و بل الثوب على الجسد).

علل بأن يورث مرضاً، و هو حمى الكبد أو غيره.

١-١) القاموس المحيط (صبر) ٢:٦٧.

٢-٢) الكافي ٤:١١٠ حديث ٣، التهذيب ٤:٢٠٤ حديث ٥٨٩، ٥٩٠، الاستبصار ٢:٨٣ حديث ٢٥٦.

على الجنابه حتى يطلع الفجر، و النوم عقيبها حتى يطلع الفجر من غير نيه الغسل، و الاستمنا، و إيصال الغبار الغليظ الى الحلق متعمدا، و معاوده الجنب النوم ثالثا عقيب انتباهتين مع نيه الغسل حتى يطلع الفجر.

و ما عداه يجب به القضاء خاصه.

و إنما تجب الكفاره فى الصوم المتعين كرمضان، و قضائه بعد الزوال، و النذر المعين، و الاعتكاف الواجب دون ما عداه كالنذر المطلق و الكفاره و إن فسد الصوم.

و تتكرر الكفاره بتكرر الموجب فى يومين مطلقا، و فى يوم مع التغاير أو مع تخلل التكفير، و يعزى مع العلم و التعمد، فان تخلل التعزير مرتين قتل فى الثالثه. و لو أكره زوجته على الجماع فعليه كفارتان، و لا يفسد صومها، قوله: (و إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق).

الغليظ عرفا، و يفهم من (إيصال) أن ذلك على سبيل التعميد، حيث يمكنه التحرز منه، و لا بأس بإلحاق الدخان الذى يحصل منه أجزاء، و كذا البخار للقدر و نحوه به.

قوله: (و معاوده الجنب النوم ثالثا).

أى: معاوده وقعت ثالثا، و دليله الإجماع.

قوله: (و تتكرر الكفاره).

ظاهره أنها لا تتكرر بدون ذلك، و المتجه التكرار مطلقا لتعدد السبب.

قوله: (قتل فى الثالثه).

بل فى الرابعه.

قوله: (و لو أكره زوجته على الجماع فعليه كفارتان).

و يعزى بخمسين سوطا، و لا فرق بين الدائمه و المستمتع بها.

و يفسد لو طاوعته، و لا- يتحمل الكفاره حينئذ، و يعزر كل منهما بخمسه و عشرين سوطاً، و الأقرب التحمل عن الأجنبيه و الأمه المكرهتين. و لو تبرع بالتكفير عن الميت أجزأ عنه لا الحى. و لو ظن الأكل ناسيا الفساد فتعمده وجبت الكفاره. و لا يفسد صوم الناسى، و من وجر فى حلقه، و من اكره حتى ارتفع قصده، أو خوِّف على اشكال.

فروع

فروع:

أ: لو طلع الفجر لفظ ما فى فيه من الطعام

أ: لو طلع الفجر لفظ ما فى فيه من الطعام، فان ابتلعه كَفَّر.

ب: يجوز الجماع الى أن يبقى للطلوع مقدار فعله و الغسل

ب: يجوز الجماع الى أن يبقى للطلوع مقدار فعله و الغسل، فان علم التضييق فواقع وجبت الكفاره، و لو ظن السعه فإن راعى فلا شىء، و إلا فالقضاء خاصه.

قوله: (و الأقرب التحمل عن الأجنبيه و الأمه المكرهتين).

الأصح لا تحمّل.

قوله: (و لو تبرع بالتكفير عن الميت أجزأ عنه لا الحى).

لا يجزئ فى الصوم عنه أصلاً، و يجزئ فى غيره مع الاذن.

قوله: (و لو ظن الأكل ناسيا الفساد فتعمده وجبت الكفاره).

هذا هو المشهور و فيه نظر، لأنه جاهل الحكم، فيأتى فيه عدم الكفاره كما صرح به المصنّف، و لا ريب أن الكفاره أحوط.

قوله: (و لا يفسد صوم الناسى).

أى: مطلقاً و إن كان ندبا على الظاهر.

قوله: (أو خوِّف على إشكال).

المتجه عدم القضاء إن صدق عليه اسم المكره.

قوله: (إلى أن يبقى للطلوع مقدار فعله و الغسل).

و لو كان فرضه التيمم كفى مقدار التيمم.

ص: ٧١

ج: لو أفطر المنفرد برؤيه هلال رمضان

ج: لو أفطر المنفرد برؤيه هلال رمضانوجب القضاء و الكفاره عليه.

د: لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفاره

د: لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفاره، فلو أعتقت ثم حاضت فالأقرب بطلانه.

ه: لو وجب شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوما

ه: لو وجب شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوما، فان عجز استغفر الله تعالى، و لو قدر على الأكثر-من ثمانية عشر-أو على الأقل فالوجه عدم الوجوب، قوله: (لو أفطر المنفرد برؤيه هلال رمضان).

خلافًا لبعض العامه (١).

قوله: (لو سقط فرض الصوم بعد إفساده فالأقرب سقوط الكفاره).

عدم السقوط أحوط، نظرا إلى أنه مكلف ظاهرا لأنه متعبد بظنه و ذلك ظنه، و لهذا يَأثم بالإفطار.

قوله: (فلو أعتقت ثم حاضت، فالأقرب بطلانه).

عدم البطلان أحوط.

قوله: (فعجز).

أى: من أول وقت الوجوب لأنه فورى.

قوله: (و لو قدر على أكثر من ثمانية عشر، أو على الأقل فالوجه عدم الوجوب).

لأنه لا دليل عليه، لأن ما وجب تبعا و هو الأقل، و الأكثر يزول بزوال المتبوع و هو الأصح.

و فى الأخبار: ان من عليه كفاره إذا عجز عن الأصناف الثلاثة تصدق

ص: ٧٢

أما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور. و لو صام شهرا فعجز أحتمل وجوب تسعه، و ثمانية عشر، و السقوط.

و:لو أجنب ليلا

و:لو أجنب ليلا، و تعذر الماء بعد تمكنه من الغسل حتى أصبح فالقضاء على اشكال. بما أمكن (١)، و القول به متجه، فيقيد قوله: (فإن عجز استغفر الله).

فتلخص أنه إذا عجز عن الأصناف الثلاثة تصدق بما أمكن، أو صام ثمانية عشر يوما جمعا بين الأخبار، و هو خيره الدروس (٢)، فان عجز استغفر الله (٣).

قوله: (أما لو قدر على العدد دون الوصف فالوجه وجوب المقدور).

يشكل على ذلك أن الواجب هو التابع لا الشهران و التابع، و الظاهر عدم الوجوب و إن كان أحوط.

قوله: (و لو صام شهرا فعجز أحتمل وجوب تسعه، و ثمانية عشر، و السقوط).

الأحوط (٤) وجوب ثمانية عشر، لأن العجز عن الشهرين حينئذ قد حصل.

قوله: (لو أجنب ليلا و تعذر الماء بعد تمكنه من الغسل حتى أصبح فالقضاء على إشكال).

ربما فصل بالتفريط مع ظن فقدان فيقضى، و عدمه فلا قضاء، و المتجه

ص: ٧٣

١- (١) الكافي ٤: ١٠٢ حديث ٢، الفقيه ٢: ٧٢ حديث ٣٠٨، التهذيب ٤: ٢٠٥ حديث ٥٩٤، الاستبصار ٢: ٩٥ حديث ٣١٠.

٢- (٢) الدروس: ٧٤.

٣- (٣) الأسطر الخمسة السابقة لم ترد في «ه» و «س»، و وردت في «ن».

٤- (٤) في «ن» و «ه»: الأظهر.

إشاره

المطلب الرابع: في بقايا مباحث موجبات الإفطار،

يجب بالإفطار أربعه

يجب بالإفطار أربعه.

الأول: القضاء

الأول: القضاء، وهو واجب على كل تارك عمدًا برده، أو سفر، أو مرض، أو نوم، أو حيض، أو نفاس، أو لغير عذر مع وجوبه عليه، و المرتد عن فطره و غيرها سواء.

و لا يجب لو فات بجنون، أو صغر، أو كفر أصلي، أو إغماء و إن لم ينو قبله، أو عولج بالمفطر، و يستحب التتابع.

الثاني: الإمساك تشبها بالصائمين

الثاني: الإمساك تشبها بالصائمين، وهو واجب على كل متعمد بالإفطار في رمضان و إن كان إفطاره للشك و لا يجب على من أبيع له عدم القضاء مطلقا، إذ لا يجب الغسل للصوم حينئذ إجماعا، و ربّما بنى المصنّف نظره في ذلك على وجوب غسل الجنابه لنفسه، مع أن في بنائه هذا نظر.

قوله: (أو إغماء و إن لم ينو قبله، أو عولج بالمفطر).

على الأصحّ، و قيل: أنّه إذا نوى الصوم صحّ منه، فإذا أخل بالنيه وجب القضاء، و هو قول الشيخ (١) و جماعه، و كذا قال الشيخ في المبسوط: أنّه إذا عولج بالمفطر وجب القضاء (٢).

قوله: (الثاني: الإمساك تشبها بالصائمين).

ظاهره: أنّه حيث لا يكون الصوم مجزئا لا يعدّ صوما، و في عدّه أخبار ما يدلّ على أنه صوم، و من ثم تتعدّد الكفّاره بتعدّد المفطر.

١-١) الميسوط ٢٨٥:١. [١]

٢-٢) الميسوط ٢٦٦:١. [٢]

الفطر كالمسافر و المريض بعد القدوم و الصحه إذا أفطرا، بل يستحب لهما، و للحائض و النفساء إذا طهرتا بعد طلوع الفجر، و الكافر إذا أسلم، و الصبي إذا بلغ، و المجنون إذا أفاق، و فى معناه المغمى عليه.

الثالث: الكفاره

الثالث: الكفاره، و هى مخيره فى رمضان: عتق رقبه، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا. و تجب الثلاثه فى الإفطار بالمحرم على رأى. و كفاره قضائه بعد الزوال إطعام عشره مساكين لكل مسكين مد، فان عجز صام ثلاثه أيام. و كفاره الاعتكاف كرمضان، و فى كفاره النذر المعين قولان.

فروع

فروع:

أ: المجنون إذا أكره الزوجه لا يتحمل عنها الكفاره

أ: المجنون إذا أكره الزوجه لا يتحمل عنها الكفاره، و لا شىء عليها.

قوله: (بل يستحب لهما و للحائض و النفساء إذا طهرتا بعد طلوع الفجر).

و لو كان قبله وجب عليهما الغسل كالجنب، و مع الإخلال به عمدا اختيارا هما كالجنب.

قوله: (و تجب الثلاثه فى الإفطار بالمحرم على رأى).

أى: الأنواع الثلاثه، و هذا هو الأحوط، و إن كان الأشهر هو الواحده، و لا فرق بين التحريم الأصلى و العارض.

قوله: (و فى كفاره النذر المعين قولان).

الأحوط أنها كبرى، و التفصيل: بأن المنذور إن كان صوما فكبرى، و الا فصغرى أقوى، فإن أفطر بما يوجب الكفاره فى رمضان فلا إشكال فى وجوبها كبرى، و إلا فيحتمل الوجوب أيضا عملا بإطلاق النص.

ب:المسافر إذا أكره زوجته وجبت الكفاره عليه عنها لا عنه

ب:المسافر إذا أكره زوجته وجبت الكفاره عليه عنها لا عنه، و يحتمل السقوط لكونه مباحا له غير مفطر لها.

ج:المعسره المطاوعه يجب عليها الصوم

ج:المعسره المطاوعه يجب عليها الصوم،و المكروهه يتحمل عنها الإطعام،و هل يقبل الصوم التحمل؟الظاهر من فتاوى علمائنا ذلك.

د:لو جامع ثم أنشأ سفرا اختيارا لم تسقط الكفاره

د:لو جامع ثم أنشأ سفرا اختيارا لم تسقط الكفاره،و لو كان اضطرارا سقطت على رأى.

الرابع:الفديه

الرابع:الفديه،و هى مدّ من الطعام عن كل يوم،و مصرفها مصرف الصدقات بإفطار نهار رمضان

بأمور ثلاثه

بأمور ثلاثه: قوله: (المسافر إذا أكره زوجته وجبت الكفاره عليه عنها،لا عنه).

الأصحّ لا كفاره إذ لا يتصوّر الكفّاره عنها،إذ لا شىء من قبلها يقتضيها و لا من قبله،لأنّه مباح له.

قوله: (و هل يقبل الصوم التحمّل؟الظاهر من فتاوى علمائنا ذلك).

الأصحّ وجوبه عليه،و لا يعد هذا تحمّلا،لأن الوجوب أوّلا تعلق به.

قوله: (لو جامع ثم أنشأ سفرا اختيارا-إلى قوله:-سقطت على رأى).

لا فرق بين المسألتين،إلّا أن المسقط فى الأول باختيار المكلف بخلاف الثّانى،و ليس بمؤثر،و عدم السّقوط مطلقا أولى.

قوله: (الرّابع:الفديه،و هى مدّ من طعام-إلى قوله:-بأمور ثلاثه).

أى:من موجبات الإفطار الفديه مع ملابسه أمور ثلاثه.

أ: جبر فضيله الأداء مع تدارك أصل الصوم بالقضاء في الحامل المقرب

أ: جبر فضيله الأداء مع تدارك أصل الصوم بالقضاء في الحامل المقرب، و المرضع القليله اللبن إذا خافتا على الولد جاز لهما الإفطار في رمضان و يجب عليهما القضاء و الفديه. و لو خافتا على أنفسهما ففي إلحاقهما بالخوف على الولد أو بالمريض اشكال. و تجب الفديه في غير رمضان ان تعين على اشكال. و هل يلحق بهما منقذ الغير من الهلاك، مع افتقاره إلى الإفطار؟ الأقرب العدم.

ب: تأخير القضاء

ب: تأخير القضاء، فمن أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان السنه القابله، فإن كان مريضاً، أو مسافراً، أو عازماً على القضاء غير متهاون فيه فلا فديه عليه، بل القضاء خاصه، و لو تهاون به فعليه مع قوله: (و المرضع القليله اللّبن).

هي بغيرها إذا أريد من لها ولد ترضعه، فإذا أريد الوصف فبالتاء.

قوله: (و لو خافتا على أنفسهما، ففي إلحاقهما بالخوف على الولد، أو بالمريض إشكال).

الأصح أنّهما كالمريض، لأصاله براءه الذمه من وجوب الكفاره عليهما، و عموم روايتهما (1) معارض لعموم دلائل المريض.

قوله: (و تجب الفديه في غير رمضان إن تعين على إشكال).

لا يجب على الأصح.

قوله: (و هل يلحق بهما منقذ الغير من الهلاك مع افتقاره إلى الإفطار؟ الأقرب العدم).

الأصح لا يلحق.

قوله: (و لو تهاون).

بأن لم يعزم على القضاء، أو عزم على الترك.

ص: ٧٧

القضاء عن كل يوم فديه.

و لو استمر المرض من رمضان الأول الى الثانى سقط قضاء الأول، و وجبت الفديه عن كل يوم مد. و لو استمر الى أن بقى نصف الفائت مثلا تعين القضاء فيه، و سقط المختلف مع الفديه.

و لو فات رمضان أو بعضه لمرض، و استمر حتى مات لم يجب القضاء عنه-بل يستحب-و لا الفديه.

و كل صوم واجب، رمضان كان أو غيره فات و تمكن من قضائه، و لم يقض حتى مات وجب على وليه-و هو أكبر أولاده المذكور-القضاء عنه، سواء فات بمرض، أو سفر، أو غيرهما. و لو فات بالسفر، و مات قبل التمكن من قضائه ففى روايه: يجب على الولي قضاؤه. و لو كان الأكبر أنثى لم يجب عليها القضاء، فحينئذ يسقط القضاء.

و قيل يتصدق عنه من تركته عن كل يوم بمد، و كذا لو لم يكن له ولي.

قوله: (و هو أكبر أولاده).

هل يشترط بلوغه حين الموت فلا يجب لو كان غير بالغ؟ الظاهر نعم.

قوله: (ففى روايه: يجب على الولي قضاؤه).

هى روايه منصور بن حازم (1)، و الأصح عدم الوجوب، لما فى روايه من أوصت إليه بصوم فلم يتمكن من قضائه، فقال له عليه السلام: كيف يقضى عنها ما لم يجب عليها (2).

قوله: (و قيل: يتصدق عنه من تركته عن كل يوم بمد (3)).

هو محمول على الاستحباب.

ص: ٧٨

١- (١) التهذيب ٤:٣٤٩ حديث ٧٤٠.

٢- (٢) الكافي ٤:١٣٧ حديث ٨، [١] علل الشرائع: ٣٨٢ حديث ٤، التهذيب ٤:٢٤٨ حديث ٧٣٧، الاستبصار ٢:١٠٩ حديث ٣٥٨.

٣- (٣) قاله الشيخ فى المبسوط ١:٢٨٦. [٢]

و لو كان وليان فأزيد تساوا في القضاء بالتقسيم و إن اتحد الزمان، و ان كان في كفاره وجب التعاقب، فان تبرع بعضهم سقط عن الباقيين.

و لو انكسر يوم فكالواجب على الكفايه، فإن صاماه و افطراه بعد الزوال دفعه، أو على التعاقب، أو أحدهما ففي الكفاره وجوبا و محلا اشكال، قوله: (فكالواجب على الكفايه).

قال الشارح: إذ هو واجب مشروط بترك الآخر (1)، و لا- حاصل له، و زعم أن قول المصنّف كالواجب على الكفايه لملاحظه ذلك، و ليس كما ذكر، بل يرى أن إلحاق هذا بالواجب الكفائي بعد أن كان واجبا عينا بالعارض.

قوله: (فان صاماه و افطراه بعد الزوال دفعه، أو على التعاقب، أو أحدهما ففي الكفاره وجوبا و محلا إشكال).

قال الشارح: إن هنا صورتين (2)، و لا يجيء ما ذكره، لأن أحدهما إن عطف على ضمير (صاماه) لم تجيء إلا صورته واحده و هي صوم أحدهما، و ليس فيه دلالة على إفطاره، و ليس ممّا نحن فيه، و إن عطف على ضمير (أفطراه) لم يأت إلا صورته واحده أيضا، و هي ما إذا أفطره أحدهما، و ما قبله يقتضى أن يكونا قد صاماه معا، فصوره ما إذا صامه أحدهما خاصه و أفطره لا يخرج عن العبارة.

و الأحوط وجوب الكفاره على من أفطر، تعدّد أو اتحد، دفعه أو على التعاقب، لأن ما وجب من باب المقدمه واجب قطعاً، فيندرج في قضاء رمضان، و اتحاد الأصل لا ينافي التعدّد باعتبار المقدمه إلا أن يدعى أن أحدهما لا يعدّ قضاء رمضان، فان صحّ ذلك أتجه عدم الوجوب أصلاً، للجهل بمحلّه، و في الأوّل رجحان و احتياط.

ص: ٧٩

١- ١) إيضاح الفوائد ٢٣٨: ١.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ٢٣٨: ١- ٢٣٩.

و فى القضاء عن المرأه و العبد اشكال. و لو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهرًا، و تصدق عنه من مال الميت عن شهر.

ج: العجز عن الأداء فى الشيخ و الشيخه و ذى العطاش

ج: العجز عن الأداء فى الشيخ و الشيخه و ذى العطاش، فإنهم فرع: لو صام أجنبى عن الميت بغير إذن الولي، أو بإذنه فى الإجزاء نظر، ينشأ كون الواجب على الولي، فلا يسقط بفعل الغير، و من أن أصل الوجوب على الميت، فيسقط به، و عدم الإجزاء أقوى، و إليه ذهب فى المنتهى (١)(٢).

قوله: (و فى القضاء عن المرأه و العبد إشكال).

لا قضاء عن المرأه، و الأحوط فى العبد القضاء.

قوله: (و تصدق عنه من مال الميت عن شهر).

الظاهر عن كل يوم بمد.

قوله: (الشيخ و الشيخه).

الأصح التفصيل: و هو أنهما إذا لم يطبقا الصوم أصلاً و رأساً، بحيث خرجا عن حد التكليف سقط أداء و قضاء و لا كفاره، و لو أطافا بمشقه فعليهما الكفاره، و الظاهر وجوب القضاء مصيراً إلى مختار الأكثر فيه، و فى المختلف أسقطه (٣).

و أما (ذو العطاش) و هو بضم أوله: داء لا يروى صاحبه، فإنه إن آيس من برئه لم تجب الكفاره و لا القضاء و إن برىء على خلاف الغالب، و لو لم يكن مأيوسا من برئه فلا كفاره و عليه القضاء، و لا يجوز لهذا (٤) أن يشرب إلا قدر ما يسد به الرّمق، لروايه عمّار (٥) و غيرها (٦).

ص: ٨٠

١- (١) المنتهى ٢: ٦٠٤. [١]

٢- (٢) الاسطر الثلاثة السابقه لم ترد فى «ه» و «س» و وردت فى «ن».

٣- (٣) المختلف: ٢٤٤.

٤- (٤) فى «ن»: لهما.

٥- (٥) الكافى ٤: ١١٧، حديث ٦، الفقيه ٢: ٨٤، حديث ٣٧٦، التهذيب ٤: ٣٢٦، حديث ١٠١١.

٦- (٦) الكافى ٤: ١١٧، حديث ٦.

يفطرون رمضان و يفدون عن كل يوم، فإن أمكن بعد ذلك القضاء وجب، وإلا فلا.

فروع

فروع:

أ: المريض و المسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال و لم يتناول شيئاً وجب عليهما الصوم

أ: المريض و المسافر إذا برأ أو قدم قبل الزوال و لم يتناول شيئاً وجب عليهما الصوم، و أجزأهما، و لو كان بعد الزوال استحباب الإمساك، و وجب القضاء.

ب: لو نسي غسل الجنابه حتى مضى عليه الشهر

ب: لو نسي غسل الجنابه حتى مضى عليه الشهر، أو بعضه قضى الصلاة و الصوم على روايه، و قيل الصلاة خاصه.

ج: يجوز الإفطار فى قضاء رمضان قبل الزوال

ج: يجوز الإفطار فى قضاء رمضان قبل الزوال، و يحرم بعده، و الأقرب الاختصاص بقضاء رمضان.

د: النائم إن سبق منه النهى صح صومه

د: النائم إن سبق منه النهى صح صومه، و إلا وجب القضاء إن لم يدرك النهى قبل الزوال.

الفصل الثالث: فى وقت الإمساك و شرائطه

اشاره

الفصل الثالث: فى وقت الإمساك و شرائطه.

و هو من أول طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس، فلا يصح صوم الليل، و لو نذره لم ينعقد و إن ضمه الى النهار.

و لا يصح فى الأيام التى حرم صومها كالعيدين و أيام التشريق لمن كان بمنى ناسكاً، و لو نذر هذه الأيام لم ينعقد.

قوله: (قضى الصوم و الصلاه على روايه).

هي روايه الحلبي (١)، و عليها العمل، و هي مشهوره (٢) بين الأصحاب.

قوله: (و الأقرب الاختصاص بقضاء رمضان).

عدم الاختصاص قوي، لظاهر روايه سماعه بن مهران (٣).

قوله: (و أيام التشريق لمن كان بمنى ناسكا).

الظاهر التحريم مطلقا،

ص: ٨١

١- ١) التهذيب ٣٢٢، ٣١١: ٤ حديث ٩٣٨، ٩٩٠.

٢- ٢) في «ن»: و هو مشهور.

٣- ٣) التهذيب ٢١١: ٤ حديث ٦١١، الاستبصار ٢: ٨٦ حديث ٢٦٧.

و لو نذر يوما فاتفق أحدها أفطر، و لا قضاء على رأى. و لو نذر أيام التشريق بغير منى صح.

و إنما يصح من العاقل، المسلم، الطاهر من الحيض و النفاس، المقيم حقيقه أو حكما، الطاهر من الجنابه فى أوله، السليم من المرض. فلا ينعقد صوم المجنون، و لا المغمى عليه و إن سبقت منه النيه، و لا الكافر و إن كان واجبا عليه لكن يسقط بإسلامه. و صوم الصبى المميز صحيح على اشكال. و لا- يصح من الحائض و النفساء، و إن حصل المانع قبل الغروب بلحظه أو انقطع بعد الفجر.

و يصح من المستحاضه، فإن أخلت بالغسل، أو غسلى النهار مع تبعا لإطلاق الروايه (١).

قوله: (و لو نذر يوما فاتفق أحدها أفطر، و لا قضاء على رأى).

هذا هو الأصح، لانكشاف امتناع تعلق النذر به.

قوله: (و صوم الصبى المميز صحيح على إشكال).

ينشأ من إمكان توجه الأمر إليه و عدمه، و الحق العدم، و إنما صومه لمحض التمرين.

قوله: (فإن أخلت بالغسل).

ينبغى أن يراد به جنس الغسل، بأن لم تغتسل أصلا، و لا يمكن حمله على غسل واحد، لأن غسل الليله الآتية لا دخل له فى صحه اليوم الماضى، و إن قيد بغسل النهار صار قوله: (أو غسلى النهار) مستدركا.

قوله: (أو غسلى النهار).

أى: مجموعهما، ليصدق على ما إذا أخلت بأحد الغسلين نهارا فان صومها

ص: ٨٢

وجوبهما لم يصح و وجب القضاء. و لا- يصح من المسافر-الذى يجب عليه قصر الصلاة-كل صوم واجب إلا الثلاثة بدل الهدى،و الثمانية عشر بدل البدنه فى المفيض من عرفه قبل الغروب،و النذر المقيد به.و الأقرب فى المندوب الكراهيه. و لا يصح من الجنب ليلا- مع تمكنه من الغسل قبل الفجر،فان لم يعلم بالجنبه فى رمضان،و المعين خاصه،أو لم يتمكن من الغسل مطلقا صح الصوم،و كذا يصح لو احتلم فى أثناء النهار مطلقا.و لو استيقظ جنبا فى أول النهار فى غير رمضان،و المعين كالنذر المطلق و قضاء رمضان، يطل أيضا،و لو كان غسلها واجبا ليلا- كأن تركت غسل العشاءين،فهل يجب تقديمه على الفجر ليصح الصوم؟فيه إشكال.

قوله: (و وجب القضاء).

و لا كفاره،و ليس ببعيد أن يكون غسل الحائض و النفساء إذا طهرتا قبل الفجر كذلك،و إن كان المصنّف ألحقهما بالجنب.

قوله: (و النذر المقيد به).

أى:المقيد بفعله فى السفر،فلو أطلقه لم يدخل فيه السفر،هنا شىء و هو أنّ النذر المتعلق بالسفر قد يقال:أنه مناف لمقتضى الصوم الواجب،لأنّ حقه أن لا يصام فى السفر.

قوله: (و الأقرب فى المندوب الكراهيه).

هذا هو الأشهر،و عليه الفتوى.

قوله: (أو لم يتمكن من الغسل مطلقا صح الصوم).

أى:سواء كان فى رمضان و المعين،أو فى غيرهما،لكن لا بدّ من تيممه قبل الفجر ليطلع عليه متيمما.

قوله: (و لو استيقظ جنبا فى أول النهار فى غير رمضان و المعين كالنذر المطلق،و قضاء رمضان،و النفل بطل الصوم).

و النفل بطل الصوم، و كذا فى الكفاره على اشكال، و لا- يبطل به التتابع. و لا يصح من المريض المتضرر به، إما بالزيادة فى المرض أو بعدم البرء أو بطؤه، و يحال فى ذلك على علمه بالوجدان، أو ظنه بقول عارف و شبهه، فان صام حينئذ و جب القضاء.

تمه: يستحب تمرين الصبى و الصبيه بالصوم

تمه: يستحب تمرين الصبى و الصبيه بالصوم، و يشدد عليهما لسبع مع قدره، و يلزمان به قهرا عند البلوغ، و هو يحصل بالاحتلام، أو الإنبات، أو بلوغ الصبى (خمس عشر) سنه، و الأثنى تسعا.

و لو صام المسافر مع وجوب القصر عالما و جب القضاء، و الأ فلا.

للزوايه الصحيحه فى قضاء رمضان (١)، و ألحق الشيخ و الأصحاب به غيره مما لم يتعين.

قوله: (و كذا فى الكفاره على إشكال، و لا يبطل به التتابع).

لتعيين زمانه تاره بالفور إذا ابتداء به و اخرى به فى أثنايه و بالشروع (٢) و الأصل عدم البطلان، و لإمكان عروض المانع مرّه بعد أخرى فيؤدّى إلى امتناع صوم الكفاره، و الأصحّ عدم البطلان.

قوله: (أو ظنه بقول عارف و شبهه).

أى: شبه العارف أو شبه قول العارف كفعله و خطه و قرائن الأحوال المفيده لذلك.

قوله: (فان صام حينئذ و جب القضاء).

لعدم التكليف به فلا يجزئ.

قوله: (يستحبّ تمرين الصّبى).

أى: تعويده و تدريبه، و يتخيّر فى النيه بين الوجوب و الندب.

ص: ٨٤

١- (١) الفقيه ٢: ٧٥ حديث ٣٢٤، التهذيب ٤: ٢١١ حديث ٤١١، الاستبصار ٢: ٨٦ حديث ٢٦٧.

٢- (٢) فى «س» و «ه»: تاره بالفور و اخرى به و بالشروع.

و شرائط قصر الصلاة و الصوم واحده، و يزيد اشتراط الخروج قبل الزوال على رأى، و قيل يشترط التبييت، و لو أفطر قبل غيبوبه الجدران و الأذان كَفَر. و يكره لمن يسوغ له الإفطار الجماع، و التملى من الطعام و الشراب نهارا.

المقصد الثانى: فى أقسامه

إشاره

المقصد الثانى: فى أقسامه و فيه مطلبان:

الأول: أقسام الصوم أربعه

إشاره

الأول: أقسام الصوم أربعه:

واجب

واجب، و هو سته: رمضان، و الكفارات و بدل الهدى، و النذر و شبهه، و الاعتكاف الواجب، و قضاء الواجب.

و مندوب

و مندوب: و هو جميع أيام السنه إلا ما يستثنى، و المؤكد: أول خميس من كل شهر، و آخر خميس منه، و أول أربعاء فى العشر الثانى، و يقضى مع الفوات، و يجوز التأخير إلى الشتاء، و يستحب الصدقه عن كل يوم بمد أو درهم مع العجز. قوله: (و يزيد اشتراط الخروج قبل الزوال على رأى).

فى كون هذا شرطاً زائداً على شروط الصلاه شىء، إلا أن يقال: هو بدل اشتراط خروجه قبل إدراك الصلاه فى وقتها، و الأصح اشتراط ذلك، فلا يقصر لو خرج بعده.

قوله: (و قيل: يشترط التبييت).

أى: تبييت عزم السفر ليلاً، و هو ضعيف.

قوله: (و لو أفطر قبل غيبوبه الجدران و الأذان كَفَر).

و لو كان السفر اضطرارياً فعنده على ما سبق لا يجب الكفاره.

قوله: (و يستحب الصدقه عن كل يوم بمد أو درهم مع العجز).

والمَدُّ أفضل، لأنه قد ورد أنه أفضل من صيام شهر (١).

ص: ٨٥

١ - ١) الكافي ٤:١٤٤ حديث ٧، [١] التهذيب ٤:٣١٣ حديث ٩٤٨ ولم يرد المد في الحديث.

و أيام البيض من كل شهر، و هي: الثالث عشر، و الرابع عشر، و الخامس عشر، و ستة أيام بعد عيد الفطر و يوم الغدير، و مولد النبي صلى الله عليه و آله، و مبعثه، و دحو الأرض، و عرفه إلا مع الضعف عن الدعاء أو شك الهلال، و عاشوراء حزنا، و المباهله، و كل خميس، و كل جمعه، و أول ذى الحجه، و رجب كله، و شعبان كله.

و لا يجب بالشروع، لكن يكره الإفطار بعد الزوال، و لا يشترط خلو الذمه من صوم واجب على قوله: (و أيام البيض).

أى: أيام الليالى البيض، كما تبه عليه فى المنتهى (١)، و من طرق الجمهور إنها تسمى بيضاء لأن الله تعالى تاب على آدم فيها.

قوله: (و مولد النبى صلى الله عليه و آله).

هو سابع عشر شهر ربيع الأول.

قوله: (و مبعثه).

هو سابع عشرين من رجب.

قوله: (و دحو الأرض).

هو خامس عشرين شهر ذى القعدة.

قوله: (و عاشوراء حزنا).

أى: صومه ليس صوما معتبرا شرعا، بل هو إمساك بدون نية الصوم، لأن صومه متروك كما وردت به الروايه (٢)، فيستحب الإمساك فيه إلى بعد العصر حزنا، و صومه شعار بنى أمية لعنهم الله سرورا بقتل الحسين عليه الصلاة و السلام.

قوله: (و لا يشترط خلو الذمه من صوم واجب على إشكال).

ص: ٨٦

١- (١) المنتهى ٢: ٦٠٩.

٢- (٢) الكافي ٤: ١٤٦ حديث ٤، التهذيب ٤: ٣٠١ حديث ٩١٠، الاستبصار ٢: ١٣٤ حديث ٤٤١.

اشكال.

و مكروه

و مكروه، و هو خمسُه: صوم عرفه لمن يضعفه عن الدعاء أو مع شك الهلال، و النافله سفرا إلا - ثلاثة أيام للحاجه بالمدينه، و الضيف ندبا بدون اذن المضيف، و الولد بدون اذن والده، و المدعو الى طعام.

و محرم

و محرم، و هو تسعه: صوم العيدين مطلقا و أيام التشريق لمن كان بمنى حاجا أو معتمرا، و يوم الشك بنيه رمضان، و صوم نذر المعصيه، و الصمت، و الوصال، و الزوجه ندبا مع نهى الزوج أو عدم اذنه، و المملوك بدون اذن مولاه، و الواجب سفرا عدا ما استثنى.

فرع

فرع: لو قيد نادر الدهر بالسفر ففي جواز سفره في رمضان اختيارا اشكال، أقربه ذلك، و إلا دار، فان سوغناه فاتفق في رمضان يجب هذا قوياً متين، و الاشتراط أحوط، و لو لم يتمكن من الواجب فلا إشكال كالكفاره شهرين متتابعين و قد دخل شعبان.

قوله: (و الضيف ندبا بدون إذن المضيف).

و بالعكس، للزوايه (١).

قوله: (و المدعو إلى طعام).

ينبغي إذا كان الداعي مؤمناً، فان في الحديث ذكر المؤمن (٢)، و لا يشترط أن يكون الطعام معمولاً لأجله، و ينبغي أن لا يخبره بالصوم حينئذ.

قوله: (و الوصال).

فيه تفسيران: أحدهما: أنه صوم يومين مع ليلتهما، و الثاني: تأخير العشاء إلى السجور، و هو الأصح، و كلاهما محرم، لأن صوم الليل أو بعضه حرام.

قوله: (ففي جواز سفره في رمضان اختيارا إشكال، أقربه ذلك و إلا دار).

هذا هو الأصح، و توجيه الدور: أنه لو حرم السفر لأفضى إلى جوازه،

١-١) الكافي ٤:١٥١ حديث ٣، الفقيه ٢:٩٩ حديث ٤٤٤، علل الشرائع: ٣٨٤ حديث ١.

٢-٢) الكافي ٤:١٥٠ حديث ١.

الإفطار و يقضى لأنه مستثنى كالأصل، و في وجوب التأخير إلى شعبان اشكال. و كلما أفضى ثبوته إلى نفيه فهو محال.

بيان الملازمه: أنه لو حرم لكان تحريمه إنما هو لفوات المنذور بالإفطار، و مع تحريمه لا يجوز الإفطار، فتنتفى عنه التحريم فيكون مباحا.

و إن شئت قلت: تحريم السفر موقوف على جواز الإفطار، و جوازه موقوف على إباحه السفر، و إباحته موقوفه على عدم فوات المنذور، و هو موقوف على تحريم السفر، فيتوقف على نفسه بمراتب.

و اعترض: بأن تحريم السفر إنما هو لتحريم الإفطار على تقدير إباحه السفر لا مطلقا، و هذا أمر ثابت للسفر في نفسه، و إن كان السفر حراما فالمقتضى هو استلزامه لإباحه الإفطار على تقدير إباحه السفر لا مطلقا، و هو باق لا يزول بتحريم السفر، فيبقى التحريم بحاله و إن حرم الإفطار.

و جوابه: إن تحريم السفر لتحريم الإفطار، إذ الفرض أن لا مانع غيره، و تقدير إباحه السفر لا دخل له في العليه، و إن كان الجواز إنما يكون على تقديره لأصله عدم (1) دخوله في العليه، و لهذا نقول: لو جاز الإفطار على تقدير تحريم السفر لكننا نحرمه لوجهين: أحدهما: فوات المنذور [و الثاني: تحريم الإفطار] (2) فلا إشكال.

قوله: (و في وجوب التأخير إلى شعبان إشكال).

لا يجب، لفوات المنذور على كل حال، و لا يجوز الإفطار في هذا القضاء قبل الزوال، بل له العدول إلى النذر، فإن أفطر قبله ففي لزوم كفاره النذر نظر، أقرب ذلك، لأنه تبين كونه مندورا، إذ لو تم لكان قضاء رمضان، و لو أفطر بعد الزوال فكفاره قضاء رمضان.

ص: ٨٨

١- ١) في بعض النسخ «لا حتماله» و لم نعرف له وجهها.

٢- ٢) ما بين المعقوفتين لم يرد في النسخ الخطيه الثلاث، و ورد في النسخه الحجريه.

و الواجب: إما مضيق كرمضان، وقضائه، والنذر، والاعتكاف.

و إما مخير كصوم أذى الحلق، وكفاره رمضان، وقضائه بعد الزوال على رأى، وخلف النذر والعهد، والاعتكاف الواجب، وجزاء الصيد على رأى. و إما مرتب، وهو صوم كفاره اليمين، و قتل الخطأ، والظهار، و بدل الهدى، والإفاضة من عرفات قبل الغروب عامدا. فرع: لو أفطر فى قضاء رمضان نادر الدهر سفرا و حضرا قبل الزوال فكفاره خلف النذر، و بعده كفاره قضاء رمضان كذا قيل، و فيه نظر، و ينبغى كفاره خلف النذر، لانكشاف أنه منذور لا يقضى كما فى قبل الزوال، لأن هذا اليوم تبين أنه متعلق النذر (١).

قوله: (و الواجب إما مضيق).

أى: لا بدل له.

قوله: (و قضائه بعد الزوال على رأى).

أى: كفاره قضائه، والأصح أنها مرتبه، و قد سبق مثله فى كلام المصنّف.

قوله: (و خلف النذر).

إلا أن نقول: كفارته كفاره يمين، و هو كذلك فى غير الصوم.

قوله: (و الاعتكاف الواجب).

بناء على أنّ كفارته كفاره رمضان.

قوله: (و جزاء الصيد على رأى) التخيير قوى، و الترتيب أحوط نظرا إلى ظاهر الآيه (٢) و الروايه (٣).

قوله: (و الإفاضة من عرفات قبل الغروب عامدا).

أى: صوم كفارته، و هو بدل البدنه إذا تعذرت.

ص: ٨٩

١- ١) هذا الفرع لم يرد فى «س» و «ه» و ورد فى «ن».

٢- ٢) المائده: ٩٥.

٣- ٣) الكافى ٤: ٣٨٥ حديث ١، الفقيه ٢: ٢٣٣ حديث ١١١٢.

و إما مرتب على غيره مخير بينه و بين غيره، و هو كفاره الواطئ أمته المحرمه باذنه. و أيضا الواجب: إما أن يشترط فيه التتابع أو لا. فالأول: صوم كفاره اليمين، و الاعتكاف، و كفاره قضاء رمضان.

و هذه الثلاثة متى أخل فيها بالتتابع مطلقا أعاد.

و صوم كفاره قتل الخطأ و الظهار، و إفطار رمضان، و النذر المعين، أو نذر شهرين متتابعين غير معينين. و هذه الخمسه متى أفطر فى الشهر الأول أو بعده قبل أن يصوم من الثانى شيئا لعذر بنى. و هل يجب المبادره بعد زواله؟ فيه نظر. قوله: (و هو كفاره الواطئ أمته المحرمه باذنه).

فإنها بدنه أو بقره أو شاه، فإن عجز فشاه، أو صيام.

قوله: (و أيضا الواجب إما أن يشترط فيه التتابع، أو لا).

أى: بأصل الشرع.

قوله: (و الاعتكاف).

إن أريد صوم الاعتكاف - كما هو الظاهر من تقييد ما قبله و ما بعده بالكفاره دونه - أشكل بأن صوم الاعتكاف ليس كله مشروطا بالتتابع، أو أريد كفارته - مع أنّ العبارة تأباه - ورد عليه مثل ذلك، لأن كفارته عنده كرمضان، فلا تتابع فيها، لجواز التفريق بعد شهر و يوم.

قوله: (مطلقا).

أى: سواء كان لعذر أم لا، تجاوز النصف أم لا بدليل ما سيأتى.

قوله: (و هل تجب المبادره بعد زواله؟ نظر).

المعتمد أنه يجب، استصحابا لما كان، و اقتصارا على محل الضروره.

و إذا أكمل مع الأول شهرا و يوما جاز التفريق، و إن كان لغير عذر استأنف، فلو تمكن في المرتبه من العتق و جب إن كان قبل التلبس في الاستيناف، و إلا- فلا- و إن كان بعد صوم يوم فصاعدا من الثاني بنى، و في إباحته قولان. و كذا لو نذر شهرا فصام خمسة عشر يوما، أو كان عبدا فقتل خطأ، أو ظاهر.

و لو صام أقل من خمسة عشر استأنف إلا مع العذر، و الثلاثه في بدل هدى التمتع إن صام الترويه و عرفه صام الثالث بعد أيام التشريق.

و لو صام غير هذين و أفطر الثالث استأنف.

و الثاني: السبعه في بدل المتعه، و النذر المطلق، و جزاء الصيد، قوله: (و إذا أكمل مع الأول شهرا و يوما جاز التفريق).

يشكل عليه ما يأتى من قوله: (و في إباحته قولان).

قوله: (إن كان قبل التلبس في الاستيناف).

يكفى في التلبس الشروع في الصوم، لسقوط العتق حينئذ.

قوله: (و إن كان بعد صوم يوم فصاعدا).

معادل قوله: (متى أفطر في الشهر الأول).

قوله: (و في إباحته قولان).

الأصح الإباحه، و إلا لم يجزئ.

قوله: (أو كان عبدا فقتل خطأ).

الأصح هذا، و يمكن الاعتناء به، فتناوله ألفاظ الروايات (١).

قوله: (و الثاني السبعه).

المراد به: ما لا يشترط فيه التابع.

ص: ٩١

و قضاء رمضان.

و لا يجوز لمن عليه صوم شهران متتابعان صوم ما لا يسلم فيه التتابع كشعبان خاصة، و لو أضاف إليه يوما من رجب صح. و كذا من وجب عليه شهر إذا ابتداء بسابع عشر شعبان، و لو كان بسادس عشر و كان تاما صح، و إلا استأنف.

المطلب الثاني: في شهر رمضان

المطلب الثاني: في شهر رمضان، و يعلم دخوله برؤيه هلاله و إن انفرد وردت شهادته، و بعد ثلاثين يوما من شعبان، و بشياع الرؤيه، و بشهاده عدلين مطلقا على رأى. و لا يشترط اتحاد زمان الرؤيه مع اتحاد الليله، و مع التعدد و تعدد الشهر- إن شهد بالأوليه- فالأقرب و جوب الاستفصال، و القبول إن اسنداها إليها، أو موافق رأى الحاكم. قوله: (و لو أضاف إليه يوما من رجب صح).

الأصح لا يصح إلا أن يكون شعبان تاما، لأن الشهر المنكسر يجب إكماله ثلاثين.

قوله: (و بشهاده عدلين مطلقا على رأى).

هذا هو الأصح.

قوله: (و مع التعدد، و تعدد الشهر إن شهدا بالأوليه، فالأقرب و جوب الاستفصال).

الأصح يجب الاستفصال، لما فى ذلك من الخلاف.

قوله: (و القبول إن أسنداها إليها أو موافق رأى الحاكم).

عندى فى القبول تردد.

و لو غم شعبان عد رجب ثلاثين، و لو غمت الشهور فالأقرب العمل بالعدد، و لا يثبت بشهادة الواحد على رأى، و لا بشهادة النساء.

و لا عبره بالجدول، و العدد، و غيبوبه الهلال بعد الشفق، و رؤيه يوم الثلاثين قبل الزوال، و تطوقه، و عد خمسه من الماضيه.

و حكم المتقاربه واحد بخلاف المتباعده، فلو سافر الى موضع بعيد لم ير الهلال فيه ليله الثلاثين تابعهم، و لو أصبح معيدا و سار به المركب الى موضع لم ير فيه الهلال لقرب الدرج ففى وجوب الإمساك نظر. قوله: (و لو غمت الشهور فالأقرب العمل بالعدد).

يطلق العدد على معان منها: عدّ جميع الشهور ثلاثين ثلاثين، و منها: عدّ رجب و شعبان تسعه و خمسين، و ربّما أريد به عدّ شعبان ناقصا أبدا و رمضان تاما أبدا، و منها: عدّ خمسه من هلال الماضيه، و اختاره الشّيخ فى المبسوط (١)، و مال إليه المصنّف فى المختلف (٢)، و به روايه عمران الزعفرانى (٣)، و العمل بها قوى، لموافقته العادات، و قيده بعض الأصحاب بما عدا السنه الكبيسه (٤)، و ليس ببعيد أن يريد المصنّف بالعدد هنا هذا المعنى.

و لا ينافى قوله فيما بعد: (و عدّ خمسه من الماضيه) لأن المراد به إذا لم تغم الشهور، و إن كان نفى الاعتبار بالعدد قبله قد يشعر بخلافه.

قوله: (ففى وجوب الإمساك نظر).

لا يجب، لسبق تعلق الحكم بالإفطار به.

ص: ٩٣

١- ١) المبسوط ٢٦٧: ١. [١]

٢- ٢) المختلف: ٢٣٦.

٣- ٣) الكافى ٤: ٨٠ حديث ١، [٢] الفقيه ٢: ٧٨ حديث ٣٤٥، التهذيب ٤: ١٧٩ حديث ٤٩٧، الاستبصار ٢: ٧٦ حديث ٢٣١.

٤- ٤) منهم ابن الجنيد كما فى المختلف: ٦٦.

و لو رأى هلال رمضان ثم سار الى موضع لم ير فيه فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد و ثلاثين، و بالعكس يفطر التاسع و العشرين. و لو ثبت هلال شوال قبل الزوال أفطر و صلى العيد، و بعده يفطر و لا صلاه.

و يستحب تأخير الإفطار حتى يصلى المغرب، إلا- مع شدة الشوق، أو حصول المنتظر، و السحور، و إكثار الصدقه فيه، و كثره الذكر، و كف اللسان عن الهذر، و الاعتكاف فى العشر الأواخر، و طلب ليله القدر.

المقصد الثالث: فى الاعتكاف

إشاره

المقصد الثالث: فى الاعتكاف و فيه مطالب:

الأول: الاعتكاف

الأول: الاعتكاف: هو اللبث الطويل للعباده، و هو مستحب خصوصا فى العشر الأخير من رمضان لطلب ليله القدر.

و إنما يجب بالنذر و شبهه، أو بمضى يومين فيجب الثالث على قول. و يتعين الواجب بالشروع فيه، و لو شرط فى نذره الرجوع متى شاء كان له قوله: (ثم سار إلى موضع لم ير فيه فالأقرب وجوب الصوم).

هذا جيد، لكن لو كان الوصول فى كل من المسألتين ليلا فى الحكم إشكال.

قوله: (و بالعكس يفطر التاسع و العشرين).

مع نقص الشهر و لاقضاء عليه، خلافا لبعض العامه (1)، و ذكره ذلك للردّ على هذا البعض.

قوله: (أو بمضى يومين فيجب الثالث على قول).

يجب على الأصحّ.

قوله: (و لو شرط فى نذره الرجوع متى شاء كان له ذلك).

ص: ٩٤

ذلك و لا قضاء، و بدون الشرط لو رجع استأنف.

و لا يجب المندوب بالشروع إلا أن يمضى يومان على قول، بل له الرجوع، و لا اعتكاف أقل من ثلاثة أيام و لا حد لأكثره.

و لو عيّن زمانه بالنذر فخرج قبل الإكمال، فإن شرط التتابع استأنف متتابعاً و كفر، و لو لم يشرط أو لم يعين زمانه كفر و قضى متفرقاً ثلاثة ثلاثة أو متتالياً.

المطلب الثاني: في شرائطه

إشاره

المطلب الثاني: في شرائطه و هي سبعة:

أ: النيه

أ: النيه، و يشترط فيها القصد الى الفعل على وجهه، لوجوبه أو ندمه، متقرباً به الى الله تعالى. و ينوى الوجوب فى الثالث بعد نيه الندب فى الأولين إن قلنا بوجوبه.

ب: الصوم

ب: الصوم، فلا يصح بدونه، و يشترط قبول الزمان له، و المكلف له، فلا يصح فى العيدين، و لا من الحائض و النفساء.

الأصح أن النذر لا ينعقد مع هذا الشرط لمنافاته لمقتضاه، بل له اشتراط الرجوع متى عرض عارض.

و محلّ الاشتراط عند النذر، و لو أتى باعتكاف مندوب فمحلّ الشرط نيته.

قوله: (و لا يجب المندوب بالشروع إلا أن يمضى يومان على قول).

هذا هو الأصح.

قوله: (فان شرط التتابع استأنف متتابعاً).

الأصح أنه يأتى بما بقى من المندوب و يقضى ما فاته و إن لم يكن متتابعاً، و التتابع أحوط و سيأتى.

قوله: (النيه).

لا بدّ من الأداء أو القضاء إن تعيّن الوقت.

قوله: (و ينوى الوجوب فى الثالث.).

نقول بوجوبه.

ص: ٩٥

و لا يشترط أصاله الصوم، بل يكفى التبعيه، فلو اعتكف فى رمضان أو النذر المعين أجزاً.

و لو كان عليه قضاء صوم، أو صوم مندور غير معين و اعتكاف كذلك فنوى بالصوم القضاء أو النذر فالأقرب الإجزاء عنه و عن صوم الاعتكاف.

ج: الزمان

ج: الزمان، فلا- يصح أقل من ثلاثه أيام، فلو نذر اعتكافاً وجبت الثلاثه. و لو وجب قضاء يوم افتقر الى آخرين، قوله: (و اعتكاف كذلك).

أى: مندور غير معين، و احترز به عن المندور المعين، لكن لا يجب أن يكون غير المندور فى زمان لا يجب صومه بسبب آخر، و كذا يحترز بالمندور عن القضاء (1).

قوله: (فنوى بالصوم القضاء أو النذر فالأقرب الاجزاء عنه و عن صوم الاعتكاف).

الأصح أنه يجرى كما تجزئ الطهاره المفعوله مندوبه، أو لعباده اخرى للصلاه.

قوله: (فلا يصح أقل من ثلاثه أيام).

لكن مع ليلتين، و يجب لحظتان من باب المقدمه.

قوله: (و لو وجب قضاء يوم افتقر إلى يومين آخرين).

لأن أقل الاعتكاف ثلاثه كما عرفت، و ليس هذا الحكم مختصاً بالقضاء، بل لو نذر اعتكاف أربعة أيام فاعتكف ثلاثه، أو نذر اعتكاف يوم و لم يقيده بعدم الزائد فكذلك.

ص: ٩٤

١ - ١) الاسطر الثلاثه السابقه لم ترد فى «س» و وردت فى «ن» و «ه». بالاضافه إلى أنها فى النسخ مشوشه، إذ هى فى بعض: «لكن لا يجب أن يكون عن المندور»، و فى أخرى: «لكن لا- يجب أن يكون غير المندور»، و فى ثالثه: «لا- يجب أن يكون عن غير المندور». لكننا رجحنا النسخه الحجريه.

و ينوى فيهما الوجوب أيضا، و يتخير في تعيين القضاء. و لو اعتكف خمسه قيل: وجب السادس و لا يجب الخامس. و لو اعتكف قبل العيد بيوم أو يومين لم يصح.

و يشترط التوالى، فلو خرج ليلا- لم يصح و إن نذر نهار الثلاثه. و لو نذر النهار خاصه بطل النذر، و لو اعتكف ثلاثه متفرقه لم يصح.

د: تكليف المعتكف و إسلامه

د: تكليف المعتكف و إسلامه، فلو اعتكف المجنون أو الكافر لم يصح، و يصح من المميز تمرينا.

قوله: (و ينوى فيهما الوجوب).

إن أخرهما فواضح، و إن قَدَّمهما بقصد التوصل إلى أداء ما في ذمته فكذلك، و لو اعتكفهما بتيه الندب فلا مانع أن يأتي بالثالث عما في ذمته، إن لم يمنع من عليه صوم واجب من الصوم المندوب.

و يمكن أن يقال: قد تعين الثالث باعتكاف يومين، فلا يجزئ عما في الذمه لتحقق وجوبه بسبب آخر، فلا يتداخل السببان، فيمكن فرضه في اليوم الثاني.

قوله: (و يتخير في تعيين القضاء).

يشكل عليه ما قلناه من تعيين الثالث عنه، لتعيينه بسبب آخر.

قوله: (و لو اعتكف خمسه قيل: وجب السادس و لا يجب الخامس (١)).

الأصح وجوب السادس.

قوله: (و يشترط التوالى، فلو خرج ليلا لم يصح و إن نذر نهار الثلاثه).

خلافًا للشيخ رحمه الله (٢)، و خلافه ضعيف.

ص: ٩٧

١- ١) ذهب إليه الشيخ في النهاية: ١٧١، و [١] ابن الجنيدي كما نقله عنه في إيضاح الفوائد ٢٥٤: ١.

٢- ٢) المبسوط ٢٩١: ١.

ه:المكان،و إنما يصح في أربعة مساجد:مكة،و المدينة، و جامع الكوفه،و البصره على رأى.

و الضابط ما جمع فيه النبي-صلى الله عليه و آله-أو وصى له، جماعه أو جمعه على رأى،سواء الرجل و المرأه.

و:استداهه اللبث

و:استداهه اللبث،فلو خرج لا لضروره بطل و لو كرها. قوله: (المكان).

الأصح جواز فعله في كلّ مسجد جامع،و الروايات لا تنهض بأزيد من ذلك (١)،فإنّ أجزاء كلّ مسجد و إن كان ظاهر القرآن (٢)إلا أنّ القول به نادر عندنا.

و اشتراط المساجد الأربعة،أو إضافه مسجد المدائن،أو حذف مسجد البصره و عدّه موضعه و إن كان مشهورا إلا أنّ مستنده روايه (٣)لا صراحه فيها تبلغ إلى مرتبه تخصيص الآيه (٤)،فيبقى الحكم كما كان.

قوله: (فلو خرج لا لضروره بطل).

أى:و إن قصر الزمان.

قوله: (و لو كرها).

ينبغي تقييده بما إذا طال الزّمان حتّى خرج عن كونه معتكفاً،بخلاف ما إذا قصر،لأن المكره معذور،و لم يتحقق المنافى،و ينبغي أن يقيّد البطلان بما إذا لم يعتكف ثلاثة فصاعداً،فإنّه يبنى حينئذ إذا عاد،و لو أخرج لحقّ يجب وفاؤه و هو قادر عليه و لم يؤده بطل اعتكافه،لأن ذلك من قبله،قال فى المنتهى:

ص: ٩٨

١- (١) التهذيب ٤:٢٩٠ حديث ٨٨٠-٨٨٤،٨٨٢-٨٨٥،الاستبصار ٢:١٢٧ حديث ٤١١-٤١٤.

٢- (٢) البقره: ١٨٧.

٣- (٣) الكافي ٤:١٧٦ حديث ١،الفقيه ٢:١٢٠ حديث ٥٢٠،٥١٩،التهذيب ٤:٢٩٠ حديث ٨٨٢،الاستبصار ٢:١٢٩ حديث ٤٠٩.

٤- (٤) البقره: ١٨٧.

و لو خرج لضروره كقضاء الحاجه، و الغسل، و صلاه جنازه و تشييعها، و عود مريض، و تشييع مؤمن، و إقامه شهاده، أو سهو لم يبطل. و يحرم عليه حينئذ الجلوس، و المشى تحت الظلال اختيارا، و كذا إقامه حدّ (١)، صرّح بهذا التفصيل فى التذكره (٢) و المختلف (٣).

قوله: (و صلاه جنازه).

إذا لم يقدر عليها فى المسجد، و كذا يجوز الخروج لإقامه الجمعة إن أقيمت فى غيره.

قوله: (و اقامه شهاده).

سواء تعين عليه الأداء أم لا، و سواء تحملها و هو متعين عليه أم لا، إذا دعى إلى إقامتها عند الحاكم و تعذّر بدون الخروج، و هل يكون تحمل الشهاده كذلك؟ لا أعلم به تصرّحا، و ينبغى إذا تعين عليه أن يسعى، لأنّه واجب متعين، و مع ذلك ففيه قضاء حاجه مؤمن.

قوله: (أو سهو لم يبطل).

أطلق الأصحاب ذلك، لأن الناسى معذور، و ينبغى تقييده بما إذا لم يطل الزّمان، إذ مع الطول يتحقق المنافى و إن لم يَأثم.

قوله: (و يحرم عليه حينئذ الجلوس و المشى تحت الظلال اختيارا).

أطلق الشّيخ (٤) و الجماعه (٥) ذلك، و الذى فى الاخبار تحريم الجلوس تحت الظلال (٦)، فيكون الجلوس حراما، و كونه تحت الظلال حراما آخر، و قول الشّيخ و الجماعه أحوط، و احترز بقوله: (اختيارا) عن حال الاضطرار فلا حرج.

ص: ٩٩

١- ١) المنتهى ٢: ٦٣٦. [١]

٢- ٢) التذكره ٢٩٣، ٢٩٢: ١. [٢]

٣- ٣) المختلف: ٢٥٤.

٤- ٤) المبسوط ٢٩٣: ١.

٥- ٥) منهم سلالر فى المراسم: ٩٩، و المحقق فى المختصر النافع: ٧٣، و ابن ابى عقيل كما فى المختلف: ٢٥٥.

٦- ٦) الفقيه ١٢٢: ٢، حديث ٥٢٨، التهذيب ٢٨٧: ٤، حديث ٨٧٠.

و الصلاة خارج المسجد إلا بمكته فإنه يصلى بها أين شاء.

ز: انتفاء الولايه أو اذن الوالى

ز: انتفاء الولايه أو اذن الوالى، فلو اعتكف العبد، أو الزوجه لم يصح إلا- مع اذن المولى و الزوج. و مع الاذن يجوز الرجوع مع الندبيه لا الوجوب، فلو أعتقه بعد الاذن لم يجب الإتمام مع الندبيه.

و لو هياه جاز أن يعتكف فى أيامه و إن لم يأذن مولاه.

المطلب الثالث: فى أحكامه

المطلب الثالث: فى أحكامه، يحرم عليه النساء لمسا و تقييلا- و جماعا، و شم الطيب، و الاستمنا، و عقد البيع إيجابا و قبولا، و المماراه قوله: (و الصلاة خارج المسجد).

إلا مع ضيق الوقت فيجوز.

قوله: (جاز أن يعتكف فى أيامه و إن لم يأذن مولاه).

هذا إذا لم يضر بالسيد فى نوبته، و إلا لم يجز.

قوله: (و شم الطيب).

و كذا الرّياحين على الأقوى.

قوله: (و عقد البيع إيجابا و قبولا).

و كذا ما فى معناه من الإجاره و نحوها، صرّح به المصنّف فى التذكرة (١) و لا- بأس به، و كذا اشتغاله بالصّنع كالحياكه و الخياطه و غيرهما، صرّح به أيضا (٢) لمنافاه ذلك كله مقصود الاعتكاف، و لو اضطر إلى شىء من ذلك جاز.

قوله: (و المماراه).

أى: الجدال، و لا يحرم لو كان فى مسأله علميه، لأنّ ذلك من أفضل الطاعات إذا كان الغرض به أمرا دينيا.

ص: ١٠٠

[١- ١] التذكرة ٢٨٦: ١. [١]

[٢- ٢] المصدر السابق.

نهارا و ليلا، و الإفطار نهارا.

و لا يحرم المخيط، و لا التزويج، و لا النظر فى المعاش و الخوض فى المباح.

و يفسده كل ما يفسد الصوم، فإن أفسده مع وجوبه كَفَّرَ و قضى إن كان بالجماع و لو ليلا فى رمضان و غيره، أو كان معيناً، و إلا فالقضاء خاصه.

قوله: (نهارا و ليلا).

أى: يحرم ذلك كله نهارا و ليلا.

قوله: (و لا التزويج).

أى: له و لغيره، لأن النكاح طاعه و حضوره مندوب، فلا يعد منافيا للاعتكاف.

قوله: ([كفّر] (1) و قضى إن كان بالجماع و لو ليلا فى رمضان و غيره، أو كان معيناً).

ظاهره: أن التعيين أعمّ من أن يكون بالندر أو بمضى يومين، فيستوى كل من النوعين فى إيجاب الكفاره، أعنى: مطلق الواجب بالجماع و المعين بغيره من مفسدات الصوم.

قوله: (و إلا فالقضاء).

أى و إن لم يكن بالجماع، و لا كان الاعتكاف معيناً، بل كان المفسد غير الجماع، و الصوم غير متعين، فلا شىء سوى القضاء.

و ينبغى التقييد بما إذا لم يمض ثلاثه أيام، فيقضى جميع ما مضى، أى يأتى ببدله، لأن الفرض عدم التعيين، و لو مضى ثلاثه فصاعدا تدارك ما أفسده خاصه.

ص: ١٠١

١- ١) لم ترد فى نسخ جامع المقاصد، و أثبتناها من النسخه المعتمده للقواعد لان الشرح يتناولها.

و لو جامع فى نهار رمضان فكفارتان، فإن أكره المعتكفه فأربع على رأى. و لو ارتد بطل اعتكافه و أخرج، فإن عاد استأنف مع الوجوب و تخرج المطلقه رجعيًا الى منزلها مع عدم التعيين، و تقضيه بعد العده مع الوجوب. و لو باع و اشترى أثم، و الأقرب الانعقاد. و لو مات قبل انقضاء الواجب و جب على الولي قضاؤه عنه.

قوله: (و لو جامع فى نهار رمضان فكفارتان).

قيده فى المختلف بما إذا تعين اعتكافه (١)، و هو متجه، لجواز الخروج من الاعتكاف المندوب، إلا أن الاخبار مطلقه (٢).

قوله: (فإن أكره المعتكفه فأربع على رأى).

هذا هو المشهور، و قال فى الدروس (٣): أنه لا -مخالف فيه إلا صاحب المعتبر (٤). فالمصير إليه أخرى، و إن كان القول بوجوب ثلاث هو مقتضى الدليل.

قوله: (و تخرج المطلقه رجعيًا إلى منزلها).

لتعين الاعتداد فيه، بخلاف ما إذا تعين، فإنه يقدم حينئذ.

قوله: (و تقضيه بعد العده مع الوجوب).

إذا لم تكن قد اشترطت.

قوله: (و لو باع و اشترى أثم، و الأقرب الانعقاد).

هذا هو الأصح، لأن النهي لا يدل على الفساد فى غير العبادات.

قوله: (و لو مات قبل انقضاء الواجب و جب على الولي قضاؤه).

هذا إذا تمكن من قضاؤه و لم يفعل، أو كان قد استقر فى الذمه قبل

ص: ١٠٢

١- (١) المختلف: ٢٥٤.

٢- (٢) الكافي ٤: ١٧٩ حديث ٢، الفقيه ٢: ١٢٣ حديث ٥٣٤، التهذيب ٤: ٢٩١ حديث ٨٨٦.

٣- (٣) الدروس: ٨١.

٤- (٤) المعتبر ٢: ٧٤٢.

المطلب الرابع: فى النذر، لا يجب التتالى فى المنذور إلا أن يشترطه لفظاً أو معنى. و لو نذر اعتكاف ستة جاز أن يعتكف ثلاثة ثم يترك، ثم يأتى بالباقي.

و الأقرب صحه إتيانه بيوم من النذر، و آخرين من غيره، و هكذا ست مرات. نعم لا يجوز تفريق الساعات على الأيام.

و لو نذر المكان تعين، و كذا الزمان و الهيئه، فلو نذر أن يعتكف مصليا ذلك، و قد أطلق الشيخ هذا الحكم (1)، و هو ظاهر إذا تعذر قضاء الصوم من دون الاعتكاف، كأن نذر الصوم معتكفا مثلاً.

أما بدونه فيشكل، و لا نص يدل على وجوب قضاء كل واجب، و متى قلنا بالوجوب فهل له الاستنابه؟ يأتى فيه ما يأتى فى الصلاه و الصوم، و لو تبرع به متبرع فالظاهر الصحه.

قوله: (لا يجب التتالى فى المنذور إلا أن يشترطه لفظاً أو معنى).

المراد بالاشتراط لفظاً، أن ينص عليه بلفظ يدل مطابقه، و بالاشتراط معنى: أن ينذر ما لا يكون إلا متتابعاً، كشهر رجب مثلاً، و كشهر أيضاً.

قوله: (و الأقرب صحه إتيانه بيوم من النذر و آخرين من غيره).

الأقرب قريب، إذ لا مانع إلا اختلاف سبب وجوبه، و مانعيته غير معلومه، فينتفى بالأصل.

قوله: (هكذا ست مرات).

يتصور ذلك فى قضاء اثنى عشر يوماً مع نذر ستة.

ص: ١٠٣

أو يصوم معتكفا وجب الجمع.

و لو لم يشترط التتابع في المعين، فخرج في أثنايه صح ما فعل إن كان ثلاثه فما زاد، و أتم ما بقى، و قضى ما أهمل، و كذا لو شرطه، و قيل يستأنف و كفر فيهما.

و لو عين شهرا و أحل به كفر و قضى، و لا يجب التتابع في قضائه، إلا أن يشترط التتابع لفظا على قوله: ([أو] (١) يصوم معتكفا).

الصوم و إن كان شرطاً لصحة الاعتكاف إلا- أنه يجوز التصريح به في نذره، و إذا نذر أن يصوم معتكفا فالظاهر أنه لا يكفيه الإتيان بصوم آخر واجب.

قوله: (و لو لم يشترط التتابع).

أى: لم يشترطه لفظاً، أعم من أن يشترطه معنى أو لا.

قوله: (و قضى ما أهمل).

أى: مطلقاً، أعم من أن يكون متتابعاً، أو لا.

قوله: (و كذا لو شرطه).

أى: التتابع، لا يجب عليه إلا قضاء ما أهمل.

قوله: (و قيل: يستأنف (٢)).

أى: إذا شرط التتابع مع تعيين الزمان، و هو ضعيف، لأن شرط التتابع من عوارض الأداء لا القضاء.

قوله: (و لو عين شهرا و أهل به).

ظاهره أن المراد: لم يأت بشيء أصلاً، و إن كان مدلول اللفظ أعم، إذ الإخلال أعم من عدم فعل شيء أصلاً و فعل البعض.

قوله: (و لا يجب التتابع في قضائه إلا أن يشترط التتابع لفظاً على

ص: ١٠٤

١- ١) فى نسخ جامع المقاصد: (أن)، و ما أثبتناه من نسخه القواعد المعتمده، و هو الصحيح.

٢- ٢) قاله الشيخ فى المبسوط ٢٩١: ١.

اشكال. و لو نذر شهرا متتابعا من غير تعيين، و أفطر في أثنائه استأنف، و لا كفاره إلا بالوقاع. و لو نذر اعتكاف شهر كفاه عده بين هلالين. و كذا لو نذر العشر الأخير فنقص اكتفى بالتسعه. (إشكال).

ما تقدّم قبيل المطلب الثاني ظاهره منافاه ما هنا، و كذا إطلاق قوله:

(و كذا لو شرطه) مناف لما هنا و هناك، لأن معناه يقضى ما أهمله مطلقا، و هنا تردّد، و هناك صرح بوجود التتابع.

قوله: (و لو نذر شهرا متتابعا من غير تعيين و أفطر في أثنائه استأنف، و لا كفاره إلا بالوقاع).

و على ما سبق من أن المتعين يجب الكفاره بإفطاره مطلقا، يجب في كل ثالث هنا و إن لم يكن بالوقاع لتعيينه، و يجب الاستئناف، لأن الإتيان بالمنذور ممكن، و المأتى به امتنع وقوعه عنه لفساد بعضه.

قوله: (و لو نذر اعتكاف شهر كفاه عده بين هلالين).

أى: و إن نقص الشهر عن ثلاثين، و كذا يكفيه ثلاثون يوما، لأن كلاّ منهما يسمّى شهرا.

قوله: (و كذا لو نذر العشر الأخير فنقص اكتفى بالتسعه).

لأن ذلك هو الممكن المتصوّر من معنى العشر الأخير.

و اعلم أنّ للاعتكاف - باعتبار تعيين الزّمان، و عدمه، و اشتراط التتابع لفظا كعشره متتابعه، أو معنى كشهر، أو هما معا كشهر رجب هذا متتابع، و عدم ذلك، و الاشتراط على ربه، و عدمه - اثنتا عشره صورته:

أ: عين الزّمان، و شرط التتابع بمعنييه و شرط.

ب: لم يشترط.

ج: لم يعين الزّمان، و لم يشترطه بواحد من المعنيين كعشره مثلا و شرط.

و لو خرج لقضاء حاجه لم يجب قضاؤه، و لا إعادته بعده العود.

و الحائض و المريض يخرجان ثم يقضيانه مع الوجوب لا- بدونه، و إلا- ندبا. و لو عيّن زمانا لم يعلم به حتى خرج كالناسي و المحبوس قضاءه، و حكمه في التوفي كرمضان.

د: لم يشترط.

ه: عيّنه و لم يشترطه لفظا، بل معنى كشهركه هذا و شرط.

و: لم يشترط.

ز: لم يعينه و شرط التتابع معنى كشهركه و شرط.

ح: لم يشترط.

ط: لم يعينه و شرطه لفظا و شرط.

ي: لم يشترط.

يا: لم يعين الزمان، و شرطه بمعنييه و شرط.

يب: لم يشترط.

و كلّ موضع تعين و جبت الكفاره إن تعمّد الإخلال، و ربّما تكثّرت إذا تعيّن الزّمان و أفطر نهارا بالجماع كرمضان، و لو كان مضطرا فلا- شيء، و يقضى إلا- أن يشترط، و لا يجب الاستئناف في القضاء و إن شرط التتابع، و لا التتابع، في القضاء أيضا، و لو كان قد حلف على الاعتكاف فان تركه فكفاره يمين، و إن شرع فيه فافطره فكفاره رمضان، كما فصله الشّهيد (1)، و ليس ببعيد.

قوله: (و إذا خرج لقضاء حاجه لم يجب قضاؤه و لا إعادته النيه).

و لو طال الزمان بحيث بطل جدّها.

قوله: (ثم يقضيانه مع الوجوب لا بدونه و إلا ندبا).

في قوله: (و إلا ندبا) بعد قوله: (لا بدونه) مناقشه، إذ هو معنى لا بدونه.

ص: ١٠٤

و لو نذر اعتكاف أربعة فاعتكف ثلاثة قضى الرابع، و ضم إليه آخرين وجوبا، فإن أفطر الأول كفر، و كذا في أحد الآخرين إن أخرهما و إلا- فلا. و لو نذر اعتكاف يوم لا أزيد بطل، و لو نذر اعتكاف يوم صبح و اعتكاف ثلاثة، فلو ظهر يوم الثلاثين العيد فالأقرب البطلان. قوله: (فإن أفطر الأول كفر).

إن كان بالجماع.

قوله: (و كذا في أحد الآخرين إن أخرهما و إلا فلا).

لوجوبهما حينئذ، لكن على ما اختاره سابقا من أن المتعين يجب في الثالث مطلقا بالجماع و غيره.

و ينبغي على قوله في المطلب الثاني أنه (ينوى فيهما الوجوب) الكفاره بالجماع فيهما مطلقا قَدَمهما أو أخرهما.

و الحق أنه إن فعلهما بنيه تدارك الواجب، فنوى فيهما الوجوب تجب الكفاره بالجماع فيهما مطلقا، للرواية الدالة على الكفاره بالجماع في الاعتكاف مطلقا (1)، خرج عنه المندوب لجواز الخروج منه قطعاً، فيبقى الباقي على أصله، لتعين الواجب بالشروع، و إن فعل اعتكافاً مندوباً فأفسده فلا شيء و إن قصد في خلال اليوم التوصل به إلى الواجب.

قوله: (فلو ظهر يوم الثلاثين العيد فالأقرب البطلان).

المراد بيوم الثلاثين: ثالث النذر، و الأصح البطلان، لظهور امتناع تعلق النذر به.

ص: ١٠٧

١- (١) الكافي ٤: ١٧٩ حديث ١، الفقيه ٢: ١٢٢ حديث ٥٣٢، التهذيب ٤: ٢٩٢ حديث ٨٨٨-٨٨٩، الاستبصار ٢: ١٣٠ حديث ٤٢٥.

كتاب الحج و فيه مقاصد:

الأول: في المقدمات

الأول: في المقدمات و فيه مطالب.

الأول: في حقيقته

الأول: في حقيقته، الحج لغه: القصد، و شرعا: القصد الى بيت الله تعالى بمكه مع أداء مناسك مخصوصه عنده، و هو من أعظم أركان الإسلام، و هو واجب و ندب.

فالواجب: إما بأصل الشرع، و هو حجه الإسلام مره واحده في العمر على الفور، و إما بسبب كالنذر و شبهه، أو بالفساد، أو الاستئجار.

و يتكرر بتكرر السبب.

قوله: (الحج لغه القصد).

الشائع أنه القصد المتكرر، و إن كان إطلاقه على القصد موجودا في كلامهم.

قوله: (و شرعا: القصد إلى بيت الله تعالى).

فعلى هذا يكون الحج اسما للقصد، و ليست باقى المناسك داخله في مسماه، و ليس بواضح، فيكون جعله اسما لمجموع المناسك أولى.

و يمكن الاعتذار بأن قوله: (مع أداء مناسك). قد يقتضى أن يكون جزء المسمى، فلا- يرد السؤال. و التحقيق: إن معنى (مع) لا يقتضى الصراحة في ذلك.

قيل: إن جعله اسما للقصد أولى من جعله اسما للمناسك، لأن الأول تخصيص، و يلزم من الثانى النقل، و التخصيص خير.

قلنا: هذا فاسد، لأن كلاهما نقل للفظ عن مسماه اللغوى، إلا أن الأول لمناسبه، بخلاف الثانى.

و المندوب ما عداه كفاقد الشرائط، و المتبرع به.

و إنما يجب بشروط و هى خمسة فى حجه الإسلام: التكليف، و الحرية، و الاستطاعة، و مؤنه عياله، و إمكان المسير.

و شرائط النذر و شبهه أربعة: التكليف، و الحرية، و الإسلام، و إذن الزوج.

و شرائط النيابة ثلاثة: الإسلام، و التكليف، و أن لا يكون عليه حج واجب بالأصالة، أو بالنذر المضيق، أو الإفساد، أو الاستئجار المضيق. و لو عجز - من استقر عليه وجوب الحج - عنه و لو مشيا صحت نيابته.

و شرط المندوب أن لا يكون عليه حج واجب، و إذن الوالى على قوله: (و شرائط النذر).

و إذن الزوج ينبغى، و إذن من له الولايه.

قوله: (أو بالنذر المضيق).

يفهم منه أن الموسع يجوز معه الاستئجار، و اعترضه الشهيد فى حاشيته بالمنع من صحته، و فيه نظر.

قوله: (أو الاستئجار المضيق).

يفهم منه أن الموسع يجوز معه. نعم، يشترط فى جواز الاستئجار الموسع أن لا يكون واجبا على الفور، أو يتعدّر من يأتى به غيره، و اعترضه الشهيد أيضا، كالأول، و لا وجه له إلا أن يريد ما قلناه، و به صرح فى الدروس (1).

قوله: (و شرط المندوب).

و يشترط أيضا الإسلام، و لم يذكره.

ص: ١٠٩

من له عليه ولايه، كالزوج و المولى و الأب.

المطلب الثاني: فى أنواع الحج

المطلب الثانى: فى أنواع الحج، و هى ثلاثة: تمتع، و قران، و أفراد.

أما التمتع: فهو فرض من نأى عن مكة باثنى عشر ميلا- من كل جانب. و صورته: أن يحرم من الميقات بالعمرة المتمتع بها فى وقته، ثم يطوف لها، ثم يصلى ركعتيه، ثم يسعى، ثم يقصر، ثم يحرم من مكة للحج، ثم يمضى الى عرفه فيقف بها الى الغروب يوم عرفه، ثم يفيض الى المشعر فيقف به بعد الفجر، ثم يمضى إلى منى فيرمى جمرة العقبة يوم النحر، ثم يذبح هديه، ثم يحلق، ثم يمضى فيه أو فى غده إلى مكة فيطوف للحج، و يصلى ركعتيه، و يسعى، و يطوف للنساء و يصلى ركعتيه، ثم يمضى إلى منى فيبيت بها ليلالى التشريق، و هى: ليله الحادى عشر، و الثانى عشر، قوله: (فهو فرض من نأى عن مكة باثنى عشر ميلا من كل جانب).

بل بشمانيه و أربعين ميلا- على الأصح، للروايه الصّحّحيه (1). و لا- وجه يبين لما اختاره هنا، إلا- تخيل توزيع ما وردت به الروايه، أعنى: ثمانيه و أربعين على الجوانب الأربعة.

و قوله: (من كل جانب) يحترز به عما لو بعد بذلك من جانب دون جانب، فإنه لا يعدّ بعيدا و إن سلك الأبعد إلى مكة لا أعلم الآن فيه خلافا، بخلاف البلد الذى له طريقان فى القصر.

قوله: (و صورته أن يحرم من الميقات بالعمرة).

الأركان فى حجّ التمتع ثلاثة عشر، النيه أحدها، و الترتيب بين الأفعال.

ص: ١١٠

و الثالث عشر، و يرمى في هذه الأيام الجمار الثلاث.

و لمن اتقى النساء و الصيد أن ينفر في الثاني عشر فيسقط رمى الثالث.

و أما القران و الإفراد فهما فرض أهل مكة و حاضريها، و هو من كان بينه و بين مكة دون اثني عشر ميلاً من كل جانب، و صورتها واحده، و إنما يفترقان بسياق الهدى و عدمه.

و صورته الإفراد: أن يحرم من الميقات أو من حيث يجوز له، ثم يمضى الى عرفه، ثم المشعر، ثم يقتضى مناسكه يوم النحر بمنى، ثم يأتي مكة فيطوف للحج و يصلى ركعتيه، ثم يسعى ثم يطوف للنساء و يصلى ركعتيه، ثم يأتي بعمره مفرده بعد الإحلال من أدنى الحل و إن لم يكن في أشهر الحج.

و لو أحرم بها من دون ذلك، ثم خرج الى أدنى الحل لم يجزئه الإحرام الأول و استأنفه.

و لو عدل هؤلاء إلى التمتع اختياراً لم يجز، و يجوز اضطراراً. و كذا قوله: (و أمّا القران و الإفراد فهما فرض أهل مكة و حاضريها، و هو من كان بينه و بينها).

بل دون ثمانيه و أربعين ميلاً على الأصح.

قوله: (و لو عدل هؤلاء إلى التمتع اختياراً لم يجز).

إذا كان الفرض المتعين عليهم القران أو الإفراد بالأصالة أو بالإفساد و نحو ذلك، و إلاّ جاز كما سيأتى.

قوله: (و يجوز اضطراراً).

كما لو خافت الحيض المتأخر المانع من العمره المفرده قبل فوات الرفقه، أو خاف إعجال الرفقه.

من فرضه التمتع يعدل الى الأفراد اضطرارا لضيق الوقت و حصول الحيض و النفاس.

و لو طافت أربعا فحاضت سعت و قصّرت و صحت متعتها، و قضت باقى المناسك، و أتمت بعد الطهر.

و لو كان أقل فحكمها حكم من لم يطف، تنتظر الطهر، فان حضر وقت الوقوف و لم تطهر خرجت الى عرفه و صارت حجتها مفردة، و إن طهرت و تمكنت من طواف العمره و أفعالها صحت متعتها، و إلا صارت مفردة.

المطلب الثالث: فى شرائط أنواع الحج

المطلب الثالث: فى شرائط أنواع الحج.

شروط التمتع أربعة: النية، و وقوعه فى أشهر الحج - و هى: شوال، و ذو القعدة، و ذو الحجة على رأى - و إتيان الحج و العمره فى سنه واحده، قوله: (كضيق الوقت).

أى: عن الإتيان بأفعال العمره، ثم الإحرام بالحج.

قوله: (و إلا صارت مفردة).

الظاهر فى أول الرؤيه أنّ هذه مستدركه.

قوله: (المطلب الثالث: فى شرائط أنواع الحج: شروط التمتع أربعة).

فإن قيل: الإحرام بالعمره من الميقات شرط آخر، فكان يجب أن يعدّه.

قلت: هو لازم بعد قوله: يجب كونهما فى سنه واحده و الإحرام بالحج من مكه، فيبقى الإحرام بالعمره لازما من موضع آخر، و لا موضع سوى الميقات كما سيأتى، فتعين.

قوله: (و هى: شوال و ذو القعدة و ذو الحجّه على رأى).

هذا هو الأصح، قال الجماعة: النزاع لفظى، و ليس بظاهر، لأنّ الخلاف

و الإحرام بالحج من بطن مكة، و أفضلها المسجد، و أفضله المقام. و لا يجوز الإحرام لعمره التمتع قبل أشهر الحج، و لا لحجه من غير مكة، فلو أحرم بها قبل الأشهر لم يصح له التمتع بها و إن وقع بعض أفعالها فى الأشهر، و لو أحرم لحجه من غير مكة لم يجزیه و إن دخل به مكة، و يجب عليه استثنافه منها، فان تعذر استأنف حيث أمكن، و لو بعرفه إن لم يتعمد، و لا يسقط الدم. فى مسمى أشهر الحج، لا فى الأحكام المتعلقة بذلك، و عدم الاختلاف فى الأحكام لا يقتضى عدمه فى مسمى اللفظ.

قوله: (من بطن مكة).

أى: فلا يجزئ من خارجها و إن كان من الحرم.

قوله: (و أفضله المقام).

أو تحت الميزاب.

قوله: (و لو بعرفه إن لم يتعمد، و لا يسقط الدم).

هذا هو الأصح خلافا للشيخ فإنه قال بسقوطه، و هذه عباره المبسوط، إذا أحرم المتمتع من مكة، و مضى إلى الميقات، و منه الى عرفات صح، و اعتد بالإحرام من الميقات، و لا يلزمه دم (١).

قال فى الدروس: و عنى به دم التمتع، و هو يشعر أنه لو أنشأ الإحرام من الميقات لا دم عليه بطريق الأولى.

و هذا بناء على أن دم التمتع جبران لأنسك، و قد قطع فى المبسوط بأنه نسك (٢)، و لإجماعنا على جواز الأكل منه (٣)، يعنى و لو كان جبرانا لم يجز الأكل منه.

ص: ١١٣

١- ١) المبسوط ٣٠٧: ١. [١]

٢- ٢) المبسوط ٣١٠: ١.

٣- ٣) الدروس: ٩٤.

و إذا أحرم بعمره التمتع ارتبط بالحج، فلا- يجوز له الخروج من مكة الى حيث يفتقر الى تجديد عمره قبله، و لو جدد تمتع بالأخيره.

و عمره التمتع تكفى عن المفرده.

و يحصل التمتع بإدراك مناسك العمره، و تجديد إحرام الحج و إن كان بعد زوال الشمس يوم عرفه إذا علم إدراكها. و شروط الأفراد ثلاثه: النيه، و وقوع الحج فى أشهره، و عقد الإحرام من ميقاته، أو دويره أهله إن كانت أقرب، و كذا القارن.

و يستحب له بعد التلبيه الإشعار، بشق الأيمن من سنام البدنه، و تلطبخ صفحته بالدم، و لو تكثر دخل بينها و أشعرها يمينا و شمالا، و التقليد بأن يعلّق فى رقبته نعلا صلى فيه، قوله: (فلا يجوز له الخروج من مكة إلى حيث يفتقر إلى تجديد عمره).

المراد به: الخروج إلى موضع يمضى به شهر من إحلاله.

قوله: (و إن كان بعد زوال الشمس يوم عرفه إذا علم إدراكها).

أى: إدراك عرفه، و مفهومه أنه إذا لم يعلم إدراكها لا يجوز.

و ينبغى أن يقيد بإدراكها، لا بالعلم بإدراكها، و يرد عليه شىء أنه لو علم إدراك المشعر خاصه. لو أنشأ حينئذ لا يجوز إنشاؤه.

قوله: (و أشعرها يمينا و شمالا).

أى: واحد يمينا، و الآخر شمالا.

قوله: (بأن يعلّق فى رقبته نعلا قد صلى فيه).

لا بدّ من الصّلاه فيه و لو كانت نفلا، فى صحيحه معاويه بن عمّار، عن أبى عبد الله عليه السلام: «تقلدها نعلا خلقا، قد صلّيت فيها»

(1)، و(قد) للتحقيق

ص: ١١٤

١- (١) الفقيه ٢: ٢٠٩ حديث ٩٥٦.

و هو مشترك بين البدن و غيرها. و للقارن و المفرد الطواف إذا دخلا- مكه، لكنهما يحددان التلبيه استحبابا عقيب صلاه الطواف، و لا يحلان لو تركاها على رأى. إذا دخلت على الماضى.

قوله: (و هو مشترك بين البدن و غيره).

فيه تسامح، فإن حقه: «و غيرها».

قوله: (و للقارن و المفرد الطواف إذا دخلا مكه، لكنهما يحددان التلبيه استحبابا عقيب صلاه الطواف، و لا يحلان لو تركاها على رأى).

أما أن لهما الطواف فلا كلام فيه، و كذا صحه حجهما مع فعل التلبيه عقيب صلاه الطواف، كما فى الروايه الصحيحه (١).

و هل هو على الفور أم على التراخى؟ لا تصريح بأحدهما، و الأصل يقتضى عدم الفوريه، و الاحتياط يقتضيها، أما الخلاف فى أنهما هل يحلان بتركها أم لا؟ و الأصح أنهما يحلان بتركها، للروايات المعتمده الداله على ذلك (٢)، فيجب التجديد، و لا وجه لقول القائل بعدم الإحلال (٣)، إذ قوله عليه السلام:

«إنما لكل امرئ ما نوى» (٤) لا يصلح لمعارضه الأخبار الصريحه فيما دلّت على أنه محلل، كالحديث المخرج من الصلاه، على أن اعتبار النيه لا- يكاد يتحقق، لأنّ الطواف منهى عنه إذا قصد به التحلل، فيكون فاسدا، فلا يعتدّ به فى كونه محللا، لعدم صدق حصول الطواف حينئذ.

و الروايه (٥) بالفرق بين القارن و المفرد ضعيفه فالأصحّ عدم الفرق، لكن

ص: ١١٥

١- ١) الكافي ٤: ٢٩٨، حديث ١، التهذيب ٥: ٤٤، حديث ١٣١.

٢- ٢) الكافي ٤: ٢٩٨، ٢٩٩، حديث ٢، ١، التهذيب ٥: ٤٤، حديث ١٣٢، ١٣١.

٣- ٣) هو ابن إدريس فى السرائر: ١٢٣.

٤- ٤) صحيح البخارى ١: ٢، سنن أبى داود ٢: ٢٦٢، حديث ٢٢٠١.

٥- ٥) الكافي ٤: ٢٩٩، حديث ٣، التهذيب ٥: ٤٤، حديث ١٣٣.

وقيل المفرد خاصه، و الحق بشرط النيه. و للمفرد بعد دخول مكه العدول الى التمتع على هذا القول لو تركا التلبيه، فالذى يلزمهما فى الروايه، و عباره الشيخ أنّ حجّهما يصير عمره، فينقلب تمتعا (١)، و فى روايه أبى بصير: إنّ المفرد إذا نقل حجه إلى التمتع فطواف ثم لبي بطلت تمتعه (٢) و هو متبه على أنّ بين الطواف و التلبيه منافاه، كما أنّ بين الطواف و الإحرام منافاه، فكما لا يبقى هذا مع الآخر كذا العكس، و كما يصير الحج هناك أفرادا كذا يصير فى مسألتنا هذه تمتعا.

فعلى هذا هل يحتاج الى طواف آخر للعمره أم لا؟ كلّ منهما مشكل:

أمّا الأول فلأنه لو احتيج إليه لم يكن لهذا الطواف أثر فى الإحلال، و هو باطل.

و أمّا الثانى فإنّ أجزاءه عن إحرام العمره بغير نيه أيضا معلوم البطلان، و على أىّ تقدير كان فينبغى أن لا يجزئه هذا الحجّ عن فرضه، لأنّه خلاف المأمور به، و لا أعلم فى كلام الأصحاب تصريحاً بشيء من ذلك.

قوله: (و قيل: المفرد خاصه) (٣).

أى: دون القارن، و قد أشرنا إلى ضعف الروايه بذلك.

قوله: (و الحق بشرط النيه).

أى: نيه الإحلال بالطواف و هو ضعيف، لبطلان الفعل حينئذ فكيف يكون محللاً؟ قوله: (و للمفرد بعد دخول مكه العدول الى التمتع).

الحق: أنّه إنّما يجوز له ذلك إذا لم يتعيّن عليه بأصل الشرع أو بندر و شبهه، فإنّ تعيّن لم يجز، فلا تجرى عبارته على إطلاقها.

ص: ١١٤

١- (١) المبسوط ٣١١: ١.

٢- (٢) الفقيه ٢: ٢٠٤ حديث ٩٣١، التهذيب ٥: ٩٠ حديث ٢٩٥.

٣- (٣) قاله الشيخ فى التهذيب ٥: ٤٤.

لا القارن. و لا يخرج المجاور عن فرضه، بل يخرج الى الميقات، و يحرم لتمتع حجه الإسلام، فإن تعذر خرج الى خارج الحرم، فان تعذر أحرم من موضعه، إلا إذا أقام ثلاث سنين فيصير في الثالثه كالمقيم في نوع الحج، و يحتمل العموم و عباره الشيخ (1) و الجماعه مطلقه (2) اعتمادا على إطلاق الأخبار (3)، و هي معارضه بإطلاق الأخبار الداله على أن أهل مكه و حاضريها لا يجزئهم التمتع عن فرضهم للإسلام (4).

قوله: (لا القارن).

لأن سياق الهدى مناف للتمتع.

قوله: (و لا يخرج المجاور عن فرضه، بل يخرج إلى الميقات).

المراد: ميقات بلده و غيره من غير تفاوت.

قوله: (إلا إذا أقام ثلاث سنين، فيصير في الثالثه كالمقيم).

أى: لا يخرج المجاور في حال من الأحوال، إلا إذا أقام الى آخره.

لكن الأصح أن إقامه سنتين كافيه في انتقال فرضه خلافا للشيخ (5)، و عباره المصنّف تقتضى اعتبار إقامه ثلاث، و إن كان قوله: (فيصير في الثالثه كالمقيم) قد يقتضى الاكتفاء بالسنتين، فأول العبارة يدافع آخرها.

قوله: (في نوع الحج، و يحتمل العموم) ظاهر الخبر أنه يصير كالمقيم في نوع الحج، لأنه الظاهر من قوله عليه السلام في الروايه: «فهو من أهل مكه، لا متعه له» (6) و أيضا فإن كونه من أهل مكه

ص: ١١٧

١- ١) المبسوط ٣١٦: ١، و [١] النهاية: ٢١٥.

٢- ٢) منهم ابن حمزه في الوسيله: ١١٧، و ابن البراج في المهذب ٢١٧: ١، و المحقق في الشرائع ٢٤٧: ١. [٢]

٣- ٣) الكافي ٢٤٥، ٢٩٨، ٤: ٢٤٥، ٤: ٢٤٥، ٣-٤، ١: ٢٠٤، ٢: ٢٠٤، ٩٣١، التهذيب ٤: ١٨٦، ٤: ١٨٦، ٥: ٩٠، ٥: ٩٠، ٢٩٥، أمالي الطوسي ٢٣١: ٢، و غيرها.

٤- ٤) التهذيب ٥: ٣٢، ٣٣-٤، ٣٣-٤، ١٠٠-٩٦، الاستبصار ٢: ١٥٧، ٢: ١٥٧، ٥: ١١٨-٥١٤، و غيرها.

٥- ٥) المبسوط ٣٠٨: ١.

٦- ٦) التهذيب ٥: ٣٤، ٥: ٣٤، ١٠١، الاستبصار ٢: ١٥٩، ٢: ١٥٩، ٥: ١١٩.

فلا تشترط الاستطاعه. ظاهره أنه يلحق بهم، والإلحاق أعم من أن يكون في حكم واحد، أو في الجميع.

و التحقيق: انا لا نجد [دليلا] (1) قاطعا يدل على إلحاقه بهم في جميع الأحكام، مثل تناول التذير لهم و الوصيّه و الوقف عليهم و نحو ذلك.

قوله: (فلا تشترط الاستطاعه).

أى: من بلده، ظاهر هذه العبارة أن هذا متفرّع على عموم إلحاق المجاور بالمقيم حينئذ، كما فهمه الشارح (2) و غيره (3)، و هو مشكل، لأنّ انتفاء هذا الشرط يجب أن يكون مقطوعا به و إن لم يعمّم الإلحاق، لأنّ ثبوت شرط حجّ التمتع في حجّ القران و الافراد لا يكاد يعقل، لامتناع انتفاء اعتبار المشروط، و بقاء اعتبار الشرط مع مساعده الأصل على ذلك.

و ربّما حملت العبارة على أنّ قوله: (فلا تشترط الاستطاعه) متفرّع على قوله: (كالمقيم في نوع الحجّ) و ما بينهما اعتراض. و يشكل بعدم فهمه من العبارة، فلو أريد منها لم يخل من تعسف ما.

و ربّما حملت على أنّ المراد بالعموم في قوله: (و يحتمل العموم) كونه في الأمرين معا فقط، أعنى: نوع الحجّ، و انتفاء اشتراط الاستطاعه من بلده، و هو خلاف الظاهر أيضا، و الذي ينبغى الجزم بعدم اشتراط الاستطاعه من بلده حينئذ.

و لو انعكس الفرض بأن أقام المكي بعيدا عن مكه، فمتى يخرج عن حكمه؟ لم أظفر إلى الآن بشىء. و ينبغى حواله ذلك على العرف، لأنّه من الأمور العرفيه، و مثل هذا الإطلاق لا مرجع له إلا العرف.

ص: ١١٨

١- ١) أضيفت لاستقامه المعنى.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ٢٦٣: ١.

٣- ٣) المحقق في المعبر ٧٩٩: ٢.

و ذو المنزليين - بمكه و ناء- يلحق بأغلبهما إقامه، فإن تساويا تخير. و المكي المسافر إذا جاء على ميقات أحرم منه للإسلام وجوبا، و لا هدى على القارن و المفرد وجوبا، و تستحب الأضحيه.

و يحرم قران النسكين بنيه واحده، و إدخال أحدهما على الآخر، و نيه حجتين أو عمرتين.

المطلب الرابع: في تفصيل شرائط الحج

إشارة

المطلب الرابع: في تفصيل شرائط الحج و فيه مباحث:

الأول: البلوغ و العقل

الأول: البلوغ و العقل، فلا يجب على الصبي و المجنون الحج، فلو حج عنهما أو بهما الولي صح و لم يجزئ عن حجه الإسلام، بل يجب عليهما مع الكمال الاستئناف، و لو أدركا المشعر كاملين أجزأهما.

و يصح من المميز مباشرة الحج و إن لم يجزئه. و للولي أن يحرم عن الذي لا يميز، و يحضره المواقف.

قوله: (فان تساويا تخير).

الظاهر أنه لو اشتبه عليه الحال، فلم يعلم هل كان هناك أغلب أم لا-؟ يتخير أيضا، و لا يجب عليه حجان، للأخبار الدالة على وجوب الحج مره واحده من غير فرق بين الناس (1)، و للأصل.

قوله: (و لا هدى على القارن و المفرد).

أى: بأصل الشرع، و إن وجب على القارن الهدى بالسباق فإن ذلك مستند إلى فعله.

و ربما حملت على أن المراد: نفى هدى المتعه، و هو تكلف لا حاجه إليه.

قوله: (و يصح من المميز مباشرة الحج، و إن لم يجزئه).

المراد: صحته تمرينا لا أنه شرعي، و يحتمل أنه يريد به: الصحه حقيقه، و قد سبق له في الصوم نحو ذلك، و التحقيق أنه تمرين.

ص: ١١٩

و كل ما يتمكن الصبي من فعله فعله، و غيره على وليه أن ينوبه فيه.

و يستحب له ترك الحصى في كف غير المميز ثم يرمى الولي.

و لوازم المحظورات و الهدى على الولي، قوله: (و لوازم المحظورات، و الهدى على الولي).

أما الهدى فلائته نسك، فهو أحد أفعال الحج الواجبات، و قد وجب بسبب الولي، فيتعلق الوجوب به.

و أما لوازم المحظورات مما يجب عمدا و سهواً - هو كفاره الاضطياذ - فتعلق بالولي أيضا.

و ما يجب عمدا لا سهواً ككفاره التطيب و اللبس، لو فعل الصبي الموجب سهواً أو جهلا لا كفاره قطعاً، لأنّ البالغ لا كفاره عليه في مثل هذه الحالة، فالصبي أولى.

و إن فعله عمداً، ففي وجوب الكفاره و جهان، يلتفتان إلى أنّ عمد الصبي عمد أو خطأ، و قد أجروه في الدّيات هكذا، و قواه الشيخ بعد أن اختار وجوب كفارته على وليه محتجاً بما روى عنهم عليهم السّلام من أنّ «عمد الصّبي و خطأه واحد» (١)(٢) و يمكن اختصاص ذلك بالدّيات، لما أنّ القصاص فيه خطر عظيم، و يتدارك فائته بالدّيه، و لا عموم لمثل هذا الحديث، ليكون عمومه متمسكاً في إسقاط الحكم بالكفاره، و لأنّ الصّبي إذا علم ذلك لم يبق له زاجر عن ارتكاب ما يحرم على المكلفين من محرّمات الإحرام.

و مما يدلّ على ما قلناه دلالة ظاهره أنّه يجب على الولي منعه من هذه المحرّمات، و لو كان فعله خطأ لما وجب عليه المنع، لأنّ المخطئ لا يتعلّق به حكم

ص: ١٢٠

١-١) التهذيب ٢٣٣: ١٠ حديث ٩٢٠.

٢-٢) المبسوط ٣٢٩: ١. [١]

إلا القضاء لو جامع في الفرج قبل الوقوف فان الوجوب عليه دون الولي، و لا يصح في الصّبا بل بعد بلوغه، و أداء حجه الإسلام مع وجوبها.

أصلاً، و لا يجب على المكلفين منعه، ففي الوجوب قوّه.

قوله: (إلا القضاء لو جامع في الفرج قبل الوقوف).

استثناء من أنّ لوازم المحظورات على الولي، و أنّما كان القضاء عليه، لأنه لا يعقل صدور القضاء من غير من تعلق به، لأنّ النيابة لا تدخله اختياراً بخلاف الكفاره.

و قد بنى الشيخ تعلق القضاء بالصّبي، و سقوطه على ما سبق في الكفاره (1)، و المعتمد الأول.

قوله: (فانّ الوجوب عليه دون الولي).

أراد بالوجوب: ما لا بدّ منه كالطهاره المترتبه على حدثه، أو الوجوب الحقيقي بعد بلوغه.

قوله: (و لا يصحّ في الصّبا، بل بعد بلوغه).

إنّما لم يصحّ في الصّبا، لأنّ فعله لا يوصف بالشّرعيه. قيل: قد سبق أنّ حجه صحيح، فلم لا يجزئ؟ و لو قلنا انه غير شرعي، فإذا كان السّبب غير شرعي فليكن المسبب مثله.

قلنا: الإفساد سبب في القضاء، و كونه سبباً ثابتاً شرعاً، فهو كالحدث للطهاره، و الجنابه للغسل، فيجب أن يكون مسبباً معتبراً في نظر الشارع ليسقط مقتضاه، و لا يكون شرعيّاً إلا بعد بلوغه، و ليس حجه الأول في الصّبا هو السّبب، فإذا بلغ تعلق به مقتضى السّبب و هو القضاء، فوجب عليه فعله.

و يجب تقديم حج الإسلام عليه، لأنّ سببه أسبق، إذ هو واجب بأصل الشرع، و هي الأوامر الشرعيه المتقدّمه على هذه الأسباب، ففي أوّل بلوغه يتعلق به قبل تعلق غيرها.

ص: ١٢١

و يجب أن يذبح عن الصبي المتمتع الصغير، و يجوز أمر الكبير بالصيام، فان لم يوجد هدى، و لا قدر الصبي على الصوم و جب على الولي الصوم عنه.

و الولي هو ولي المال، و قيل للأُم و لاية الإحرام بالطفل، و النفقة الزائده على الولي.

الثاني: الحرية

الثاني: الحرية، فالعبد لا- يجب عليه الحج و إن أذن مولاه، و لو تكلفه بإذن لم يجزئه عن حجه الإسلام، إلا أن يدرك عرفه أو المشعر معتقاً. قوله: (و يجوز أمر الكبير بالصيام).

لأنَّ الصَّبِي بالنسبه إلى الهدى فقير، إذ لا يجوز صرفه من ماله، و لا يتحتم من مال الولي، لأنَّ له بدلا يتمم به، و الانتقال إلى البدل منوط بالفقر من المناسك، لقوله تعالى (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ) (١).

قوله: (و قيل: للأُم و لاية الإحرام بالطفل (٢)).

هذا القول قوي، و به روايه (٣)، و قد اختاره في المختلف (٤)، و عليه الفتوى.

قوله: (و النفقة الزائده).

أى على نفقه الحضرة.

قوله: (إلا أن يدرك عرفه، أو المشعر معتقاً).

لا بدّ من الاستطاعة للاجزاء في العبد إذا أعتق، و الصَّبِي و المجنون إذا

ص: ١٢٢

١- (١) البقرة: ١٩٦. [١]

٢- (٢) قاله الشهيد في الدروس: ٨٢.

٣- (٣) التهذيب ٥: ٦ حديث ١٦، الاستبصار ٢: ١٤٦ حديث ٤٧٨.

٤- (٤) المختلف: ٢٥٧.

و لو أفسد و أعتق بعد الموقفين وجبت البدنه، و الإكمال، و القضاء، و حجه الإسلام و يقدمها، فلو قدم القضاء لم يجز عن إحداهما، و لو أعتق قبل المشعر فكذلك إلا أن القضاء يجزئ عن حجه الإسلام.

و للمولى الرجوع فى الاذن قبل التلبس لا بعده، فلو لم يعلم العبد صح حجه، و للمولى أن يحلله على اشكال. أكملًا، و ظاهرهم أنّ الاستطاعه المعتبره هى من البلد، و هو محل كلام.

قوله: (و لو أفسد و أعتق بعد الموقفين).

الظرف متعلق ب(أعتق) لا ب(أفسد).

قوله: (وجبت البدنه و الإكمال و القضاء و حجه الإسلام).

أما البدنه، فلأنه قد صار حراً، و أما وجوب حجه الإسلام مع القضاء، فلأنّ الحج الذى أفسده لم يكن مجزئاً له، لعدم حصول الحرّيه قبل الموقفين.

قوله: (و يقدمها).

لأنّ سببها بأصل الشرع، فهو سابق على ما وجب بالشروع.

قوله: (فلو لم يعلم العبد صح حجه).

لأنّ تكليفه برجوع المولى يقتضى تكليف الغافل، و هو محال، و ما أشبهها برجوع الموكل قبل التصرف و لم يعلم الوكيل.

قوله: (و للمولى أن يحلله على إشكال).

ينشأ من أنّ للمولى حقاً، حيث أنه رجع قبل إحرام العبد، و لما لم يعلم برجوعه امتنع الحكم بفساد إحرامه فيكون صحيحاً، و له أن يحلله جمعاً بين الحقين، و من عموم قوله تعالى (وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ) (١).

و فى هذا الاشكال نظر، لأنّ صحّه الحج إنّما تكون لبطلان رجوع المولى قبل الإحرام، حيث لم يعلم العبد، إذ لا واسطه بين صحّه الرجوع و بطلانه. فإن

ص: ١٢٣

و الفائدة تظهر فى العتق قبل المشعر، و إباحه التحليل للمولى. و حكم المدبر، و المكاتب، و المعتق بعضه، و أم الولد حكم القن.

و للزوج و المولى معا منع الأمه المزوجه عن الحج.

و لو هياه و أحرم فى نوبته فالأقوى الصحه صحّ كان إحراما بدون الاذن فلم ينعقد، و إن لم يصحّ الرجوع انعقد الإحرام لوقوعه بالاذن، كما لو لم يرجع سواء، فجواز التحليل لا وجه له أصلا، لانتفاء حق المولى حينئذ بالكلية.

و الإحرام ليس من العبادات الجائزه، و إنما يجوز الخروج منه فى مواضع مخصوصه استثنت شرعا، و لم يتحقق أنّ هذا منها، فاللازم إمّا الفساد من رأس، أو عدم جواز التحليل أصلا.

قوله: (و الفائدة تظهر فى العتق قبل المشعر، و إباحه التحليل للمولى).

هذه لا تعدّ فائده، لأنّ إباحه التحليل ليس أمرا زائدا على الحكم بأن للمولى أن يحلله، و الصواب فى العبارة أن يقول: و إباحه التحليل للمولى لا التحلل، لأنه لازم.

قوله: (و لو هياه مولا، و أحرم فى نوبته فالأقوى الصحه).

ينبغى أن تكون المسأله مفروضه فيما إذا كانت مدّه المهايه بحيث تتسع لجميع أفعال الحجّ، و أن لا يكون فيه ضرر متوقع فى نوبه المولى، و أن يكون مأذونا فى الشّيفر إن توقف الحجّ عليه، و حينئذ فيجب القول بالصحّه، سواء أطلق له اللفظ فى التصرف أو عمم له فيما يختار من التصرفات.

هذا إن لم نقل بوجوب كفارات الإحرام و الإفساد، و التمكين منها، و التمكين من القضاء على المولى الآذن فى الإحرام، فإن قلنا بالوجوب لم يصح، و إلاّ صحّ و سيأتى أنه لا يجب على المولى شىء من ذلك، فيكون صحيحا.

-و للمولى التحليل مع قصورها عن أفعال الحج-و الأجزاء عن حجه الإسلام إن أعتق قبل أحد الموقفين،و لو أحرم القن بدون إذن و أعتق قبل المشعر وجب تجديد إحرام من الميقات،فان تعذر فمن موضعه.

و لو أفسد غير المأذون لم يتعلق به حكم.

و لو أفسد المأذون وجب القضاء،و على السيد التمكين على اشكال.

و لو تطيب المأذون،أو لبس فعليه الصوم،و للمولى منعه لأنه لم يأذن فيه،أما بدل الهدى فليس له منعه.

قوله: (و للمولى التحليل مع قصورها).

أى:مع قصور نوبه العبد عن أفعال الحج،سواء ظن اتساعها لأفعال الحج ثم تبين خلافه،أم لا.

و يبعد القول بصحة الإحرام حينئذ،إلا أن يحمل التحليل على مجازه، أعنى:الحكم ببطان ما شرع فيه من الإحرام و غيره،و حينئذ فيكون فى قوه الاستثناء من إطلاق الحكم بصحة الإحرام فى نوبته،و إن كان لا يخلو من بعد و خفاء،أو يحمل قصور المده على عروض مانع من الإتيان بجميع الأفعال فيها من نحو مرض أو عدو،إلا أن الحكم بالتحليل هنا مشكل،لأن الإحرام من العبادات اللازمه لا الجائزه.

و جواز التحلل منحصر فى مواضع استثنائها الشارع فلا يتعداها،لكن على ما احتمله المصنّف من جواز تحليل المولى مأذونه إذا رجع قبل الشروع و لم يعلم، يتجه التحليل هنا بطريق أولى،لانتفاء الإذن الصّريح هنا بخلافه.ثم و على إطلاق الحكم بالصحة يحتاج إلى التقييد بسعه النوبه،و غيره من القيود السابقة.

قوله: (و لو أفسد المأذون وجب القضاء).

و على السيد التمكين على إشكال،و لو تطيب المأذون أو لبس فعليه الصوم،و للمولى منعه،لأنه لم يأذن له فيه.

البحث الثالث: الاستطاعة، والمراد بها: الزاد و الراحله.

اما الزاد: فهو أن يملك ما يمونه من القوت و المشروب بقدر حاله الى الحج، و الى الإياب إلى وطنه و إن لم يكن له أهل، فاضلا عن حاجته من المسكن، و عبد الخدمه، و ثياب البدله، و التجمل، و نفقه عياله إلى الإياب.

أمّا الصوم فلائّن الكفاره بغيره لا يتصوّر وجوبها عليه، لعدم ملكه، و لا على المولى خلافا للمفيد (1)، لأنّ المأذون فيه هو الحجّ، لا إفساده.

و ليس الإفساد من لوازم معنى الحجّ، بل من منافيات المأذون فيه، لأنّ الإذن في الفعل الخالي عن موجبات الكفاره- حيث أنّ الإذن في العباده الموجهه للثواب- دون ما يترتب العقاب على فعله، و من ثمّ تبين عدم وجوب تمكين السيد من الصوم.

و أمّا القضاء فالفرق بينه و بين الكفاره: أنّ القضاء هل هو الفرض، و الفاسد هو العقوبه، أو بالعكس؟ فعلى الثاني لا- يجب التمكين، لمثل ما قلناه سابقا، و على الأوّل يحتمل الوجوب، لأنّ الإذن بمقتضى الإفساد انصرف الى القضاء، و قد لزم بالشروع فلزمه التمكين. و يحتمل العدم، لأنّه و إن كان هو الفرض إلا أنّ الإذن إنّما يتناول الأوّل خاصه، و هو المذى حصل بالشروع فيه، و ليس للاذن بالحجّ دلالة على القضاء بوجه من الوجوه، و الأصحّ عدم الوجوب.

قوله: (أما الزاد فهو أن يملك.).

فيه تسامح، لأن ملك ذلك ليس هو الزاد.

قوله: (و ثياب البدله).

بالكسر: ما يتنزل، أى: يمتهن و لا يسان.

ص: ١٢٦

و أما الراحله: فتعتبر فى حق من يفتقر الى قطع المسافه و إن قصرت عن مسافه القصر، و يشترط راحله مثله و إن قدر على المشى، و المحمل إن افتقر اليه، أو شق محمل مع شريك، و لو تعذر الشريك سقط إن تعذر الركوب بدونه.

و إن لم يجد الزاد و الراحله، و أمكنه الشراء وجب و إن زاد عن ثمن المثل على رأى. و لو منع من دينه و ليس غيره فعاجز، و إلا فقادر. و المديون يجب عليه الحج إن فضل ماله عما عليه، و إن كان مؤجلا بقدر الاستطاعه، و إلا فلا. قوله: (و لو لم يجد الزاد و الراحله، و أمكنه الشراء وجب، و إن زاد عن ثمن المثل على رأى).

الأصح الوجوب ما لم يجحف بماله.

قوله: (و لو منع من دينه).

سواء كان المنع حسيا أو شرعيا.

قوله: (و المديون يجب عليه الحج إن فضل ما له عما عليه- و إن كان مؤجلا- بقدر الاستطاعه، و إلا فلا).

أى: إن فضل بقدر الاستطاعه، و إلا فلا- يجب و إن كان الدين مؤجلا، فيكون قوله: (و إن كان مؤجلا) اعتراضا بين الجار و متعلقه، و جمله الاعتراض معطوفه على جمله محذوفه.

و كان حقها أن تكون بعد قوله: (و إلا فلا) لأن ماله إذا فضل عن دينه بقدر الاستطاعه، لا يكون بين مؤنه الحج و الدين مزاحمه أصلا، فلا معنى لعطف الوجوب مع التأجيل ب(أن) الوصلية. نعم، على تقدير أن لا- يفضل مقدار ذلك، قد يتوهم الوجوب حينئذ، لعدم توجه المطالبه بالدين حينئذ، فهذه الجملة لدفع التوهم المذكور.

و يصرف المال الى الحجّ لا الى النكاح، و إن احتاج اليه و شق تركه. و يصرف رأس ماله الذي لا يقدر على التجاره إلاّ به إلى الحجّ.

و لا يجب الاقتراض للحجّ، إلاّ أن يفضل ماله بقدر الحاجه المستثناه عن القرض.

قوله: (لا إلى النكاح، و إن احتاج إليه و شق تركه).

إلاّ مع المشقه الشديده المفضيه إلى الضّرر، فيجوز.

قوله: (و لا يجب الاقتراض للحجّ إلاّ أن يفضل ماله بقدر الحاجه).

هنا سؤال يرد على هذه المسأله و نظائرها-مثل المحرم في المرأه، و القائد في الأعمى، و الحافظ في المبذّر، و بذل الزائد عن ثمن المثل، أو اجره المثل، في آلايت السّيْف-و صورته: أنّ هذه شروط للواجب المشروط، فلا- يجب تحصيلها، لأنّ شرط الواجب المشروط لا يجب تحصيل شرطه.

و حلّه بتحقيق المقام: و ذلك أنّ شرط الواجب المشروط الذي لا يجب تحصيله هو الذي قرن به الأمر، أمّا غيره من الشروط الباقية فإن الأمر بالإضافه إليها مطلق، فيجب تحصيلها، و الأمر بالحجّ مشروط بالاستطاعه، فكلما يكون داخلا في مسمى الاستطاعه لا يجب تحصيله، و لا يجب الحجّ إلاّ إذا حصل.

أما غيره فيجب تحصيله مع قدره، و بدونه يسقط وجوب الحجّ، و الاقتراض ليس داخلا- في الاستطاعه قطعا إذا كان المال حاصلًا، و كذا القائد في الأعمى، و الدّواء في المريض المحتاج إليه الذي لا يضر و بالسّفر و الركوب.

و أراد بقوله: (الحاجه المستثناه).

ما سبق استثناؤه، كثياب البدله و التجمل، و فرس الركوب، و غيرها.

و لو كانت هذه المستثنيات نفسه يجتزئ بما دونها، فإن كان حاله يقتضيها

و فاقد الاستطاعة لو قدر على التكسب، أو وهب قدرها، أو بعضها و بيده الباقي لم يجب إلا مع القبول. و لو بذلت، أو استؤجر للمعونه بها، أو اشترط له فى الإجاره، أو بعضها و بيده الباقي و جب. عادة، فتكلف الاكتفاء بما دونها، فالظاهر أنه لا يجب بيعها، و لا يجزئه الحج لو باعها و حج بالفاضل عما يكتفى به.

قوله: (و فاقد الاستطاعة لو قدر على التكسب، أو وهب قدرها، أو بعضها و بيده الباقي لم يجب إلا مع القبول).

عطف قوله: (أو بعضها) على (الاستطاعة)، أى: و فاقد بعضها و بيده الباقي لو قدر على تكسب البعض الآخر، أو وهبه لم يجب القبول، و فيه تكلف حذف كثير.

و يمكن أن يكون معطوفا على (قدرها) أى: لو قدر على التكسب قدرها، أو وهب قدرها أو بعضها، أى قدر على التكسب بعضها، أو وهب بعضها و بيده الباقي.

و يكون كل من الصور مندرجا فى قوله: (فاقد الاستطاعة) لأنّ الفقد صادق بأن لا يملك شيئا أصلا، أو يملك البعض، و هذا أحسن من الأوّل.

قوله: (و لو بذلت له، أو استؤجر للمعونه بها، أو شرطت له فى الإجاره، أو بعضها و بيده الباقي و جب).

يراد بقوله: (أو بعضها) فى جميع المسائل، و لا يخفى أنه لا بدّ فى الإجاره و الشرط من قبول ذلك، ليتحقق العقد الملزم، فلا يجب من دونه.

أمّا البذل لمجموعها، أو لبعضها و بيده الباقي ففى وجوب الحجّ بمجرّده قولان: أصحّهما أنه إن كان على وجه لازم كالنذر و جب، و إلا لم يجب ما لم يقبل اشتراطه فى عقد لازم، و نحوه كما فى الهبه.

و قول المصنّف: (و جب) على إطلاقه لا يستقيم، لأنّ الإجاره لا بد فيها

و لو حج الفاقد نائباً لم يجز عنه لو استطاع.

و ليس الرجوع الى كفايه من صناعه، أو حرفه شرطاً على رأى.

و أوعيه الزاد و الماء داخله فى الاستطاعه، فإن تعذرت مع الحاجه سقط الوجوب. و يجب شراؤها مع وجود الثمن و إن كثر. و علف البهائم المملوكه و مشروبها كالزاد و الراحله. و ليس ملك عين الراحله شرطاً بل ملك منافعها.

و لو وجد الزاد و الراحله، و قصر ماله عن نفقه عياله الواجبي النفقه، و المحتاج إليهم ذهاباً و عوداً سقط الحج.

من القبول اتفاقاً، فلا يجب بدونه.

قوله: (و ليس الرجوع إلى كفايه.).

الأصح أنه لا يشترط ذلك، لصدق الاستطاعه، و ليس فى الروايه صراحه بمدعى الشيخ و الجماعه (١).

قوله: (و يجب شراؤها مع وجود الثمن و إن كثر).

إلا أن يجحف، أو يضربه.

قوله: (و علف البهائم المملوكه.).

لا بد من تقييدها بكونها محتاجاً إليها فى الطريق، أو لكونها من المستثنيات، و إلا فلا يعد من الاستطاعه.

قوله: (و قصر ماله عن نفقه عياله الواجبي النفقه و المحتاج إليهم.).

أى: المحتاج إليهم و لا تجب نفقته كالخادم الذى لا يشترط، لكنه إذا لم ينفق عليه يذهب.

ص: ١٣٠

١ - ١) ادعاه الشيخ فى المبسوط ٢٩٧: ١- ٢٩٨، و الروايه وردت فى الكافى ٢٦٧: ٤، حديث ٢، التهذيب ٣: ٥، حديث ٢، الاستبصار

١٣٩: ٢، حديث ٤٥٤.

و لو تكلف الحج مع فقد الاستطاعه، أو حج عنه من يطيق الحج مع الاستطاعه و بدونها لم يجزئه.

و لا يجب على الولد بذل الاستطاعه للأب.

البحث الرابع: إمكان المسير

إشارة

البحث الرابع: إمكان المسير، ويشتمل على أربعة مباحث:

أ: الصحة

أ: الصحة، فلا يجب على المريض المتضرر بالركوب و السفر، و لو لم يتضرر و جب. و هل يجب على المتضرر الاستنابه؟ الأقرب العدم. و الدواء فى حق غير المتضرر مع الحاجه إليه كالزاد.

قوله: (أو حج عنه من يطيق الحج مع الاستطاعه و بدونها).

هذه العبارة لا تخلو من شىء، لأن من يطيق الحج كأنه لا فائده فيه، فيكون مستدركا، إلا أن يتكلف لها ما يصير به مسامحه.

قوله: (و لا يجب على الولد).

و كذا العكس بطريق أولى.

قوله: (و هل يجب على المتضرر الاستنابه؟ الأقرب العدم).

سوق الكلام يقتضى أن الحكم فيمن لم يسبق استقرار وجوب الحج فى ذمته، و به صرح فى شرح الإرشاد.

و يظهر من استدلال المختلف - أن وجوب الاستنابه فى حق هذا الفرد لا - كلام فيه (١)، و إليه يرشد تعليل ابن إدريس - نفى الوجوب (٢)، و قد صرح الشيخ (٣) و المصنّف بأن وجوب الاستنابه إنما هو مع اليأس من زوال العذر، أمّا معه فلا (٤)، و هو واضح، و إلا لم يتحقق اعتبار التمكّن من المسير فى الاستطاعه فى حق أحد من المكلفين، و هو معلوم البطلان، و حينئذ فالأصح الوجوب تمسكا

ص: ١٣١

١-١) المختلف: ٢٥٧.

٢-٢) السرائر: ١٢١.

٣-٣) المبسوط ٢٩٩:١.

٤-٤) المنتهى ٦٥٥:٢. [١]

و يجب على الأعمى، فإن افتقر إلى قائد و تعذر لفقده، أو فقد مؤنثه-سقط، و إلا فلا.

و يجب على المحجور المبذر، و على الولي أن يبعث معه حافظا.

و النفقة الزائده فى مال المبذر، و اجره الحافظ جزء من الاستطاعه إن لم يجد متبرعا. بظاهر الآيه (١) و الاخبار (٢)، و إذا برىء فقد صرح الشيخ و المصنّف بوجوب الإعادته، و هو الأصحّ.

و يشكل بأن الاستتابه إن كانت فرضه لم يجب حج آخر، و إلا لم يجب الاستتابه، للأخبار المصرحه بأن الحج فى العمر مره واحده.

و لو استتاب من يرجو زوال العذر جاز و إن لم يجب، و إذا برىء فلا كلام فى وجوب الحج مع تحقق الاستطاعه.

و لو مات بعد البرء و قبل الحج وجب الاستتجار عنه، و كذا القول فى المأبوس من برئه. و لو مات قبله، فان استتاب المأبوس فلا شىء، و إلا وجبت الاستتابه أما غير المأبوس فقد صرح المصنّف بعدم وجوب الاستتابه بعد الموت و إن لم يستتب قبله.

و الممنوع بكبر، أو زمن (٣)- بحيث لا يستمسك على الراحله-، أو بعدو كالمريض فى ذلك كله (٤).

قوله: (فان افتقر إلى قائد- إلى قوله:- إن لم يجد متبرعا).

قد سبق فى جواب الإشكال تنقيح ذلك، و فى المبذر بزياده، فإن المنع مستند إليه، فإن التبذير من فعله، و هو قادر على تركه، فإذا لم يفعل كان هو

ص: ١٣٢

١- ١) آل عمران: ٩٧.

٢- ٢) الكافى ٤: ٢٦٦ باب استطاعه الحج، التهذيب ٥: ٣ باب وجوب الحج، الاستبصار ٢: ١٣٩ باب ماهيه الاستطاعه و انها شرط فى وجوب الحج.

٣- ٣) فى «ن»: مرض.

٤- ٤) المنتهى ٢: ٦٥٥. [١]

ب:التشبت على الراحله

ب:التشبت على الراحله،فالمغصوب غير المستمسك عليها، و المحتاج الى الزميل مع فقده لا حج عليهما.و لو لم يستمسك خلقه لم تجب الاستنابه على رأى.

و لو احتاج الى حركه عنيفه يعجز عنها سقط فى عامه،فإن مات قبل التمكن سقط.

ج:أمن الطريق فى النفس و البضع و المال

ج:أمن الطريق فى النفس و البضع و المال،فيسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو أو سبع،و لا تجب الاستنابه على رأى. و لو كان هناك طريق غيره سلكه واجبا،و إن كان أبعد مع المضيع للحج.

قوله: (فالمغصوب).

المراد به:الضعيف النضو،أو الزمن الذى لا حراك به.

قوله: (و المحتاج إلى الزميل).

الزميل:هو الزديف.

قوله: (و لو لم يستمسك خلقه).

نظم هذه العبارة غير جيد،لأنّ غير المستمسك مطلقا هل تجب عليه الاستنابه أم لا،إذا بئس من برئه؟فيه قولان،و أيضا فإنّ العبارة تقتضى أن تكون هذه مسأله مستأنفه،و فى الواقع هى بعض أقسام أحكام المعصوب،و الأصحّ فيه ما قلناه فى المريض.

قوله: (و لو احتاج إلى حركه عنيفه-إلى قوله:-سقط).

هذه تقتضى أنّ المسائل كلها مفروضه فيمن لم يسبق الوجوب فى حقه.

قوله: (فيسقط الحج مع الخوف على النفس من عدو أو سبع،و لا تجب الاستنابه على رأى).

تجب الاستنابه مع اليأس من زواله أصلا عاده كما سبق فى المريض و المعصوب على الأصحّ،و إلا فلا،و جميع ما سبق هناك آت هنا.

و البحر كالبر إن ظن السلامه به وجب، و إلا فلا.

و المرأه كالرجل فى الاستطاعه، و لو خافت المكابره أو احتاجت الى محرم و تعذر سقط، و ليس المحرم مع الغنى (1) شرطاً. و لو تعذر إلا بمال مع الحاجه وجب مع المكنه، و لو خاف على ماله سقط. و لو كان العدو لا يندفع إلا بمال، و تمكن من التحمل به ففى سقوط الحج نظر. و لو بذل له باذل وجب، و لا يجب لو قال: اقبل المال و ادفع أنت. قوله: (و لو خاف على ماله سقط).

محترز قوله أولاً: (و المال) فى قوله: (أمن الطريق).

قوله: (و لو كان العدو لا يندفع إلا بمال، و تمكن من التحمل به ففى سقوط الحج نظر).

أى: و تمكن من تحمل الحج بالمال، و لا يخفى ضعف هذا التركيب، و منشأ النظر من الشك فى دخول ذلك فى الاستطاعه و عدمه.

فإن قلنا بالأول لم يجب لفقد الاستطاعه، و إلا وجب. و فى السقوط بعد الشك فى دخول ذلك فى الاستطاعه، و لأنه لو احتاج الى بذل المال لإصلاح الطريق، أو قنطره النهر و نحوهما لزم أن لا يجب.

و الأصح الوجوب، إلا أن يجحف بماله، و موضع التردد ما إذا لم يكن قد أحرم، فإن أحرم ثم عرض المنع وجب البذل.

قوله: (و لا يجب لو قال: اقبل المال، و ادفع أنت).

الفرق أن هذا تحصيل للشرط، أعنى: الاستطاعه، إذ المال المبدول لا شبهه فى دخوله فى الاستطاعه.

و لو وجد بدرقه بأجره، و تمكن منها فالأقرب عدم الوجوب. و لو افتقر الى القتال فالأقرب السقوط مع ظن السلامه. و لو تعددت الطرق تخير مع التساوى فى الأمن، و إلا تعين المختص به و إن بعد، و لو تساوت فى الخوف سقط، و لو افتقر إلى الرفقه و تعذرت سقط.

د: اتساع الوقت لقطع المسافه

د: اتساع الوقت لقطع المسافه، فلو استطاع و قد بقى من الوقت ما لا يتسع لإدراك المناسك سقط فى عامه. و لو مات حينئذ لم يقض قوله: (و لو وجد بدرقه، بأجره، و تمكن منها فالأقرب عدم الوجوب).

البدرقه: الخفير، و إنما أفتى بعدم الوجوب هنا، لأنه بعد بذل المال لا يتحقق أمن الطريق الا بوجود البدرقه و كونه مع الحاج، و الأصح الوجوب كما سبق.

قوله: (و لو افتقر إلى القتال فالأقرب السقوط مع ظن السلامه).

المراد به: العلم المستفاد من العادات، و الأصح عدم الوجوب، لما فيه من التغير بالنفس، و الانتفاء صدق الاستطاعه حينئذ.

قوله: (و إن تساوت فى الخوف سقط).

لكن لو توسط الطريق المخوف، و استوى عوده و ذهابه فليس يبعد الوجوب، و يكون كمن توسط أرضا مغصوبه يتعذر معه من الخروج منها، فحيث تعلق غرض بالذهاب و لا ضرر زياده متوقعا تعين.

و لو تكلف الحج فى موضع الخوف و المشقه الشديده مع المرض فى الإجزاء نظر.

و ينبغى أن يقال: إن تحقق بعد التكلّف كونه مستطاعا فقد تكلف تحصيل الشرط، كما لو قاتل العدو، أو بذل له مالا عظيما-لا يجب بذله-و زال، و هو فى موضعه فيجزئ، و إن بقى المانع فلا.

عنه، وكذا لو علم الإدراك لكن بعد طي المنازل و عجزه عن ذلك، ولو قدر وجب.

مسائل

مسائل:

أ: إذا اجتمعت الشرائط و أهمل أثم

أ: إذا اجتمعت الشرائط و أهمل أثم، واستقر الحج في ذمته، و يجب عليه قضاؤه متى تمكن منه على الفور و لو مشياً، فان مات حينئذ وجب أن يحج عنه من صلب تركته من أقرب الأماكن إلى الميقات على رأى، و لو لم يكن له مال أصلاً استحب لوليه. و لو ضاقت التركة عن الدين، و اجره المثل من أقرب الأماكن قسّطت عليهما بالنسبه، فإن قصر نصيب الحج صرف في الدين.

ب: لو مات الحاج بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه

ب: لو مات الحاج بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه لو قوله: (و لو قدر وجب).

بشرط أن لا تلحقه مشقه شديده لا يتحمل مثلها عادة.

قوله: (من أقرب الأماكن إلى الميقات على رأى).

بل من بلده، إلا أن لا تفي التركة به، و تجب أقل أجره لأوسط العدول مع الاحتمال على الظاهر.

قوله: (و لو ضاقت التركة عن الدين و اجره المثل من أقرب الأماكن قسّطت عليهما بالنسبه).

هذا بناء على أن الاستتجار من أقرب الأماكن، و على ما اخترناه فالتقسيط على الأجره من بلده.

قوله: (لو مات الحاج بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عنه).

إطلاق العبارة يتناول ما إذا عاد إلى الحل بعد دخول الحرم و مات فيه، لكن أورد المفيد (1) روايه حكاها في المختلف (2) تضمّنت اعتبار موته في الحرم.

ص: ١٣٦

١- ١) المقنعه: ٧٠.

٢- ٢) المختلف: ٢٥٨.

كان نائباً، و تبرأ ذمه المنوب. و لو مات قبل ذلك قضيت عنه إن كانت قد استقرت، و الأ فلا و الاستقرار بالإهمال بعد اجتماع الشرائط، و مضى زمان جميع أفعال الحج، أو دخول الحرم على اشكال.

ج: الكافر يجب عليه و لا يصح منه

ج: الكافر يجب عليه و لا يصح منه، فإن أسلم و جب الإتيان به إن استمرت الاستطاعه، و الأ فلا.

و لو فقد الاستطاعه بعد الإسلام و مات قبل عودها لم يقض عنه.

و لو أحرم حال كفره لم يعتد به و أعاده بعد الإسلام، فإن تعذر الميقات أحرم من موضعه و لو بالمشعر.

د: لو ارتد بعد إحرامه لم يجده لو عاد

د: لو ارتد بعد إحرامه لم يجده لو عاد، و كذا الحج. و لو استطاع في حال الرده و جب عليه، و صح عنه إن تاب. و لو مات أخرج من صلب تركته و إن لم يتب على اشكال.

ه: المخالف لا يعيد حجه بعد استبصاره واجبا

ه: المخالف لا يعيد حجه بعد استبصاره واجبا، إلا أن يخل بركن، بل يستحب.

قوله: (أو دخول الحرم على إشكال).

ينشأ من أن ذلك وقت في الجملة فيكفي مضيه في الوجوب، و من أن كونه وقتا مشروط بالإحرام و دخول الحرم، و الأصح أنه لا يكفي ذلك، لأن هذا إنما يكفي إذا تحقق فعل الإحرام و دخول الحرم.

قوله: (و لو مات اخرج من صلب تركته و إن لم يتب على إشكال).

بعيد، لأن الكافر لا يتصور القربه في حقه منه و لا عنه، لا متناعها بالنسبه إليه، فتمتنع العبادات المشروطه، و في المرتد فطره مانع آخر، و هو خروج التركه عنه بارتداده، فالأصح عدم الاستتجار، و لو عاد إلى الإسلام و كانت ردته مليه أخرج عنه من تركته، و إلا فلا.

قوله: (إلا أن يخل بركن).

أى: عندنا

و:ليس للمرأة،و لا للعبد الحج تطوعا بدون اذن الزوج و المولى

و:ليس للمرأة،و لا للعبد الحج تطوعا بدون اذن الزوج و المولى، و لا يشترط اذن الزوج فى الواجب،و فى حكم الزوجه المطلقه رجعيه لا بائنه.

ز:المشى للمستطيع أفضل من الركوب

ز:المشى للمستطيع أفضل من الركوب مع عدم الضعف،و معه الركوب أفضل.

المطلب الخامس:فى شرائط النذر و شبهه

المطلب الخامس:فى شرائط النذر و شبهه،قد بينا اشتراط التكليف،و الحرية،و الإسلام،و اذن الزوج خاصه.فلا ينعقد نذر كما صرح به فى المنتهى (١).

قوله: (ليس للمرأة،و لا للعبد الحج تطوعا بدون اذن الزوج و المولى).

و كذا الولد بالنسبه إلى والديه،إذا استدعى سفرا.

قوله: (المشى للمستطيع أفضل من الركوب،مع عدم الضعف).

إلا أن يقصد الموسر به تقليل النفقه فالركوب أفضل،لروايه البنظى، عن أبى عبد الله عليه السلام (٢).

قوله: (قد بينا اشتراط التكليف و الحرية و الإسلام).

قيل عليه:إن كان المراد شرائط نفس حج النذر فالحرية ليست شرطا، و إن كان المراد شرائط نفس النذر و شبهه،فاشترط الإسلام فى اليمين مخالف لما اختاره المصنّف فى كتاب اليمين.

قوله: (و اذن الزوج خاصه).

يرد عليه أنّ اذن الوالد فى الولد أيضا كذلك،إن قلنا بعدم انعقاد يمينه من دون الاذن.

ص:١٣٨

١- (١)المنتهى ٢:٨٦٠. [١]

٢- (٢) الكافى ٤:٤٥٦ حديث ٣، [٢]علل الشرائع:٤٤٧ حديث ٥.

الصبى، و لا- المجنون، و لا- السكران، و لا- المغمى عليه، و لا الساهى، و لا الغافل و النائم، و لا العبد إلا بإذن المولى، و معه ليس له منعه، و كذا الزوجه و الولد، و للأب حل يمين الولد. و حكم اليمين و النذر و العهد فى الوجوب و الشرط واحد.

و لو نذر الكافر لم ينعقد، و مع صحه النذر يجب الوفاء به عند وقته إن قيده بوقت، و إلا لم يجب الفور.

نعم لو تمكن بعد وجوبه و مات لم يأثم، و يقضى من صلب التركة.

و لو كان عليه حجه الإسلام قسّمت التركة بينهما.

و لو اتسعت لإحديهما خاصه قدمت حجه الإسلام، و لو لم يتمكن و مات سقط.

و لو قيده بالوقت فأخل به مع قدره قضى عنه، و لا معها لمرض و لو قلنا: بالانعقاد من دونه و للأب الحل، فالزوجه و المملوك أيضا كذلك، فلا وجه للفرق.

و فى الدروس فى باب الحج توقف فى أنّ النذر من الولد و الزوجه و المملوك كاليمين فى ذلك للشك فى تسميته يمينا، و أنّ النص إنما ورد على اليمين (1). و كيف كان فالفرق الذى فعله المصنّف لا يتبين وجهه.

قوله: (و للأب حلّ يمين الولد).

بل لا ينعقد إلا بالإذن كالزوجه.

قوله: (و لو اتسعت لإحداهما خاصه قدمت حجه الإسلام).

لسبق سببها، و لأنه قد انكشف عدم صلاحية ذلك الزمان، لتعلق النذر به.

ص: ١٣٩

١- (١) الدروس: ٨٦.

و عدو و شبههما يسقط.

و لو نذر أو أفسد و هو معضوب قيل وجبت الاستنابه. و لو قيد النذر بالمشى وجب، و يقف موضع العبور، فان ركب طريقه قضاء، و لو ركب البعض فكذلك على رأى. و لو عجز فان كان مطلقا توقع الممكنه، و إلا سقط على رأى. قوله: (و لو نذر أو أفسد و هو معضوب قيل: وجبت الاستنابه) (١).

فرض الإفساد ظاهر الوقوع، أما النذر فيشكل انعقاده، لأنه إذا نذر مالا يستطيعه لا ينعقد لامتناعه.

و لو نذر الاستئجار لم يكن للتوقف فى وجوبه وجه، و كيف كان فمتى تعذر عليه الحج بعد وجوبه وجب الاستئجار عنه على الأصح.

قوله: (و يقف موضع العبور).

لروايه السيكونى المتضمنه الأمر بالوقوف إذا عبر نهرا (٢)، و قد عمل بها الشيخ (٣)، و جمع (٤)، و لا بأس بالعمل بها، فلو أخل به لم يقدح فى صحه الحج، لعدم تناول النذر له، نعم يآثم.

قوله: (و لو ركب البعض فكذلك على رأى).

هذا هو الأصح، لعدم الإتيان بالمنذور.

قوله: (و لو عجز - إلى قوله: - و إلا سقط على رأى).

هذا هو الأصح، لتعذر المنذور. و يستحب أن يحج راكبا، و يسوق بدنه

ص: ١٤٠

١- ١) قاله الشيخ فى المبسوط ١: ٢٩٩، و المحقق فى الشرائع ١: ٢٣٠.

٢- ٢) الكافى ٧: ٤٥٥، حديث ٦، الفقيه ٣: ٢٣٥، حديث ١١١٣، التهذيب ٥: ٤٧٨، حديث ١٦٩٣، الاستبصار ٤: ٥٠، حديث ١٧١.

٣- ٣) المبسوط ١: ٣٠٣، النهايه: ٢٠٥.

٤- ٤) منهم: المحقق فى المختصر النافع ١: ٧٦، و الشهيد فى اللمعه: ٦٤، و السيورى فى التنقيح الرائع ١: ٤٢٢.

و لو نذر حجه الإسلام لم يجب غيرها، و لو نذر غيرها لم يتداخلا، و لو أطلق فكذلك على رأى.

المطلب السادس: فى شرائط النيابة

إشارة

المطلب السادس: فى شرائط النيابة و هى ثلاثة: كمال النائب، و إسلامه، و إسلام المنوب عنه، و عدم شغل ذمته بحج واجب، فلا تصح نيابه المجنون، و لا- الصبى غير المميز، و لا- المميز على رأى، و لا- الكافر، و لا- نيابه المسلم عنه، و لا عن المخالف تنزيلا للروايه بذلك (١) على الاستحباب.

قوله: (و لو أطلق فكذلك على رأى).

هذا هو الأصح، و لو عمم كأن قال: لله على أن أحج أى حجه كانت، ففى أجزاء حجه الإسلام وجه لا يخلو من قوه.

قوله: (و هى ثلاثة).

سيأتى اشتراط العدالة و قدره الأجير و علمه بأفعال الحج إلى آخره، و لا ينحصر فيما ذكره.

قوله: (و لا المميز على رأى).

لا تصح نيابته مطلقا، إذا كان الحج واجبا أو مندوبا و قلنا: إن أفعاله غير شرعيه، و هو الأصح.

قوله: (و لا عن المخالف).

المخالف منهى عن موادته فكيف يجوز الحج عنه و أفعاله لا- تنفعه شيئا إذا مات على خلافه، و ما ورد من صحه عباداته مخصوص بما إذا استبصر (٢).

قوله: (إلا أن يكون أب النائب).

ص: ١٤١

١- (١) التهذيب ٥:٤٠٣ حديث ١٤٠٣، الاستبصار ٢:١٤٩ حديث ٤٩٠.

٢- (٢) الكافي ٣:٥٤٥ حديث ١ و ٤:٢٧٥ حديث ٤، التهذيب ٤:٥٤ حديث ١٤٣، و ٥:٩ حديث ٢٣، الاستبصار ٢:١٤٥ حديث ٤٧٢.

إلا- أن يكون أب النائب. و الأقرب اشتراط العدالة لا بمعنى عدم الإجزاء لو حج الفاسق، و لا نيابه من عليه حج واجب من أى أنواع الحج كان مع تمكنه، فان حج عن غيره لم يجز عن أحدهما.

و يجوز لمن عليه حج أن يعتمر عن غيره، و لمن عليه عمره أن يحج نيابه إذا لم يجب عليه النسك الآخر، و لو استأجره اثنان و اتفق زمان الإيقاع و العقد بطلا- و لو اختلف زمان العقد خاصه بطل المتأخر، و لو انعكس صحا. و يشترط نيه النيابه، و تعيين الأصل قصدا، و يستحب لفظا عند كل فعل.

و يصح نيابه فاقد شرائط حجه الإسلام، و إن كان ضروره، أو هذا قول الشيخ (١). و اختاره المصنف فى المختلف (٢) و هو قوى.

قوله: (و الأقرب اشتراط العدالة).

يشترط بهذا المعنى، و كذا القول فى الصلاه و الصوم، فلا يحرم عليه أخذ الأجره لو علم من نفسه الفسق إذا أتى بالحج.

قوله: (و يجوز لمن عليه حج أن يعتمر عن غيره).

ينبغى التقييد بما إذا لم يناف الفوريه.

قوله: (و لو انعكس صحا).

بشرط أن تكون الحججه المتأخره متبرعا بها، أو لا يجد الوصى من يستأجره عاجلا، و إلا لم يجز التأخير.

قوله: (و تعيين الأصل قصدا).

أى المنوب عنه عند كل فعل.

ص: ١٤٢

١-١) المبسوط ٣٢٦: ١.

٢-٢) المختلف: ٣١٢.

امراه عن رجل، و بالعكس.

و لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء، و قبله يعيد مقابل الباقي و العود، و كذا لو صدّ قبل دخول الحرم محرماً.

و لا يجب اجابته لو ضمنه فى المستقبل، و لا إكمال الأجره لو قصرت، و لا دفع الفاضل إلى المستأجر لو فضلت عن النفقه، و تبرع الحى يبرئ الميت، قوله: (و قبله يعيد مقابل الباقي و العود).

أى: إلى البلد، بأن يقسّط الأجره على الجميع، لأنّ قطع المسافه داخل فى الإجاره، و الضمير فى (قبله) يعود إلى دخول الحرم، لكن يشكل بمن كان ساكناً فى الحرم، إذا صار نائباً و أحرم.

قوله: (و لا تجب إجابته لو ضمنه فى المستقبل).

خلافاً للشيخ (١)، سواء كانت الإجاره مطلقه أو مقيده، لانفساخ الإجاره فى المقيده بعام الصد، و ثبوت الفسخ لكل منهما فى المطلقه.

و قال الشيخان: كان عليه مما أخذ بقدر نصيب ما بقى من الطريق التى يؤدى فيها الحج، إلا أن يضمّن العود لأداء ما وجب (٢).

و اختار المصنّف فى المنتهى وجوب الإتيان بالحج مره ثانيه، و استحقاق الأجره بكمالها، و أنه ليس للمستأجر الفسخ إن كانت الإجاره مطلقه، و إن كانت معيّنه كان له الفسخ (٣)، و التحقيق ما قدّمناه.

قوله: (و لا إكمال الأجره لو قصرت).

لكن يستحبّ.

قوله: (و تبرع الحى يبرئ الميت).

بخلاف الحى، فإنه لا بدّ من إذنه.

ص: ١٤٣

١- ١) المبسوط ٣٢٣: ١.

٢- ٢) المفيد فى المقنعه: ٦٩، و الطوسى فى التهذيب ٤١٧: ٥.

٣- ٣) المنتهى ٨٦٤: ٢. [١]

و يجب امتثال الشرط و إن كان طريقا مع الغرض، و عليه رد التفاوت لا- معه. و لو عدل الى التمتع عن قسميه، و تعلق الغرض بالأفضل قوله: (و يجب امتثال الشرط و إن كان طريقا مع الغرض، و عليه ردّ التفاوت لا معه).

سواء كان الغرض دينيا كزياره و طول طريق يحصل به الأجر، أو دنيويا كنجاره.

و يفهم، منه أنه لو انتفى الغرض من اشتراطه، و علم بالقرائن أنه هو و غيره سواء عند المستأجر لم يجب سلوكه حينئذ، و لا ينقص من الأجره بسببه شيء، خلافا للمصنّف في المختلف (١) و عليه تنزّل صحيحه حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام (٢).

و لو أخل بالشرط حيث يجب الوفاء به كالطريق مع تعلق الغرض به، و جب ردّ التفاوت من الأجره، بأن تنظر اجره المثل للمشترط و المأتي به و قدر التفاوت، و يؤخذ من المسمّى بنسبته إلى أجره المشترط خلافا للشيخ، إذ لم يوجب شيئا (٣)، فالضمير في قول المصنّف: (لا معه) يعود إلى الامتثال، أي: لا مع الامتثال.

و لا يقال: لا يستحقّ أجره، لأنه لم يأت بالمستأجر عليه، لأننا نقول:

استؤجر على عملين فأتى بأحدهما، فيستحق نصيبه من المسمّى.

قوله: (و لو عدل إلى التمتع عن قسميه، و تعلق الغرض بالأفضل أجزأ).

ص: ١٤٤

١- ١) المختلف ٣١٤: ١.

٢- ٢) الكافي ٣٠٧: ٤ حديث ٢، [١] الفقيه ٢: ٢٦١ حديث ١٢٧١، التهذيب ٥: ٤١٥ حديث ١٤٤٥.

٣- ٣) المبسوط ٣٢٥: ١.

أجزاء، وإلا فلا، ولا يستحق أجرا. ويجوز النيابة في الطواف عن الغائب والمعذور كالمغمى عليه والمبطون، لا عمن انتفى عنه الوصفان، والحامل والمحمول وإن تعدد يحتسبان، وإن كان الحمل بأجره على إشكال. المراد بتعلق الغرض بالأفضل: أن لا يكون غير المتمتع متعينا عليه بنذر وشبهه، أو لكونه من حاضري مكة وقد وجب عليه أحد النوعين، بل استأجر لحج وعلم منه أنه لا يأتي الأفضل، لكنه سمي غير المتمتع فإنه يصح، ولا ينقص من أجرته شيء، وعليه تنزل صحيحه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام (1) قوله: (وإلا فلا، ولا يستحق أجرا).

لأنه لم يأت بشيء من المستأجر عليه.

قوله: (و تجوز النيابة في الطواف عن الغائب والمعذور).

تدخل في عبارته الحائض، وإن توقف في جواز الاستنابه عنها مع حضورها، نظرا الى عدم دلالة النص على ذلك في حقها، وإن شاركت غيرها من المعذورين الذين ورد النص على جواز الاستئجار عنهم (2).

و للتوقف في ذلك مجال، وإن كان مع الضرورة الشديده التي تفضي إلى انقطاعها عن أهلها في البلاد النائية لا يبعد القول بالاستئجار.

قوله: (لا عمن انتفى عنه الوصفان).

أي: كل منهما، فلا إشكال.

قوله: (و الحامل، والمحمول و إن تعدد، يحتسبان، وإن كان الحمل بأجره على إشكال).

إذا كان تبرعا يحتسبان، وكذا لو كان بأجره لكن استأجره ليحمله في

ص: ١٤٥

١ - ١) الكافي ٤: ٣٠٧ حديث ١، [١] الفقيه ٢: ٢٤١ حديث ١٢٧٢، التهذيب ٥: ٤١٥ حديث ١٤٤٦، الاستبصار ٢: ٣٢٣ حديث ١١٤٥.
٢ - ٢) الكافي ٤: ٤٢٢ حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٥٢ حديث ١٢١٤، ١٢١٥، التهذيب ٥: ١٢٣ حديث ٤٠٩، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، الاستبصار ٢: ٢٢٦ حديث ٧٧٩-٧٨١.

و كفاره الجنايه، و الهدى فى التمتع و القران على النائب.

و لو أحصر تحلل بالهدى و لا قضاء عليه، و إن كانت الإجاره مطلقه على اشكال. فإن كان الحجّ ندبا عن المستأجر تخيّر، و إلاّ وجب الاستئجار، و على الأجير رد الباقي من طوافه، و إلاّ احتسب للمحمول خاصه (١)، لاستحقاقه قطع المسافه بالإجاره، فلا يجرى عن فرض الحامل، و عليه تنزل صحيحه حفص بن البختري، عن الصادق عليه السلام (٢).

قوله: (و لو أحصر تحلّ بالهدى، و لا قضاء عليه و إن كانت الإجاره مطلقه على إشكال).

الأصحّ أنّ الإجاره إن تعيّنت بعام الإحصار انفسخت، و إن كانت مطلقه لم تنفسخ، لعدم تشخص الزّمان خلافا للشيخ (٣)، لكن لكل منهما الفسخ، فيراعى الولي المصلحه.

فقول المصنّف: (و لا- قضاء عليه) يحتمل أن يراد به الانفساخ، فينتفى وجوب القضاء، و أن يراد به التسلط على الفسخ فى المطلقه فإنّ القضاء لا يتحتم على هذا التقدير. لكن قوله: (و إن كان الحجّ ندبا). يشعر بإرادته الأوّل.

قوله: (و إن كان الحجّ ندبا عن المستأجر تخيّر، و إلاّ وجب الاستئجار).

أى: تخيّر المستأجر فى الاستئجار مره أخرى و عدمه، و إن لم يكن ندبا تحتم الاستئجار، و مقتضاه كون العقد الأوّل قد انفسخ.

قوله: (و على الأجير ردّ الباقي من الطريق).

ص: ١٤٤

١- ١) النصّ أعلاه مطابق لنسخه «ن» و لعله الصحيح، و ما فى باقى النسخ من زياده التاليه لعله لا وجه لها، ففى نسخه «س» العبارة هكذا: (و إلاّ فلا كما لو استأجر نفسه ليحمله فحمل عليه آخر احتسب للمحمول خاصه). و فى نسخه «ه» هكذا: (و إلاّ فلا احتسب للمحمول خاصه).

٢- ٢) الكافي ٤: ٤٢٩ حديث ١٣.

٣- ٣) المبسوط ٣: ٣٢٣. ١.

الطريق. و لمن عليه حجه الإسلام و مندوره أو غيرهما أن يستأجرا اثنين لهما في عام واحد مع العذر. و لو نقل النائب بعد التلبس عن المنوب النيه إلى نفسه لم يجزئ عن أحدهما و لا أجره له.

مسائل

إشارة

مسائل:

أ: لو أوصى بحج واجب اخرج من الأصل

أ: لو أوصى بحج واجب اخرج من الأصل، فان لم يعين القدر أخرج أقل ما يستأجر به من أقرب الأماكن. و إن كان ندبا فكذلك من الثلث، و لو عيّنه فان زاد أخرج الزائد من الثلث في الواجب، و الجميع منه في الندب.

أى: ردّ ما قابل الباقي من الأجره خلافا للشيخ إذ أوجب له أجره مثل ما فعل (١)، و هذا كله لأنّ المانع من الإتمام ليس من قبل الأجير.

قوله: (و لمن عليه حجه الإسلام- إلى قوله:- مع العذر).

وجهه عدم ثبوت الترتيب بينهما، و إن كان حج الإسلام لا يجوز تأخيره.

قوله: (لو أوصى بحج واجب اخرج من الأصل، فان لم يعين القدر أخرج أقل ما يستأجر به من أقرب الأماكن).

إنما يجزئ من أقرب الأماكن مع ضيق التركة. و أما وجوب الاستئجار بأقل ما يمكن أن يستأجر به فلا يبعد أن يقال: الإطلاق يحمل على أجره المثل الغالبه في العاده، كما يقال في ثمن المثل، أما أقل ما يستأجر به لافراد المكلفين، فيبعد القول بتحتمه، لأنه يقتضى عدم جواز الاستئجار بالأجره الغالبه إذا أمكن أقل منها نادرا.

و مثل هذا قد استفاد من عبارته المنتهى (٢)، و عبارته المصنّف في هذا الكتاب في أوّل المسائل السابقه في مثل هذه قد تنافى ما هنا.

ص: ١٤٧

١- (١) المبسوط ٣٢٥: ١.

٢- (٢) المنتهى ٨٧٣: ٢.

و لو اتسع المعين للحج من بلده وجب، و إلا فمن أقرب الأماكن، و لو قصر عن الأقل عاد ميراثا على رأى.

ب: يستحق الأجير الأجره بالعقد

ب: يستحق الأجير الأجره بالعقد، فان خالف ما شرطه فلا اجره.

ج: لو أوصى بحج و غيره قدم الواجب

ج: لو أوصى بحج و غيره قدم الواجب، و لو وجب الكل قسّمت التركة بالحصص مع القصور.

د: لو لم يعين الموصى العدد اكتفى بالمره

د: لو لم يعين الموصى العدد اكتفى بالمره، و لو علم قصد التكرار كرر حتى يستوفى الثلث، و لو نص على التكرار و القدر فقصر جعل ما لستين و أزيد لسنه.

قوله: (و لو قصر عن الأقل عاد ميراثا على رأى).

هذا هو الأصح، لعدم صحّه وصيّته، لكن هذا إذا لم يتمكن الوصى من إخراج الوصيه (1)، ثم طرأ القصور بعد ذلك بحدوث زياده الأجره، فإنه يبعد القول بعوده ميراثا هنا.

قوله: (فان خالف ما شرط فلا اجره له).

ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بما إذا كان الإخلال بالشرط مقتضيا للإخلال بالمستأجر عليه، بأن لم يأت بشيء مما استؤجر عليه، كما لو عدل من نوع إلى نوع، أما مع عدم ذلك فإنه يستحق بالنسبه من المستوى.

قوله: (و لو أوصى بحج و غيره قدم الواجب، و لو وجب الكل قسمت التركة بالحصص مع القصور).

هذا إذا استوت الواجبات فى خروجها من الأصل أو من الثلث، و لم يترتب فى هذا القسم، فان كان فيها ما يخرج من الأصل قدم على ما يخرج من الثلث، و لو اشتركت كلها فى الخروج من الثلث و رتب بدئ بالأولى فالأولى.

قوله: (و لو علم قصد التكرار كرر حتى يستوفى الثلث).

حملا للروايتين

١-١) في «ن» و«ه»: لكن هذا إذا لم يمكن إخراج الوصية.

ه: للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجه واجبه اقتطاع الأجره

ه: للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجه واجبه اقتطاع الأجره، و يستأجر مع علمه بمنع الوارث.

و: تجوز الاستنايه فى جميع أنواع الحج الواجب

و: تجوز الاستنايه فى جميع أنواع الحج الواجب مع العجز بموت أو على ذلك (١)، و لو كان عليه حج الإسلام و أوصى بهذه الوصيه أخرج أولاً، ثم كرر الحج بقدر الثلث.

قوله: (للمستودع بعد موت المودع المشغول بحجه واجبه اقتطاع الأجره، و يستأجر مع علمه بمنع الوارث).

أصل هذا الحكم مستفاد من روايه بريد العجلي، عن الصادق عليه السلام (٢)، و ليس فى الروايه منع الوارث، لكن نزلها الأصحاب عليه، حذرا من التصرف فى مال الغير بغير إذنه لغير مقتضى و تضمنت انه المستودع بحج، لكن القول بجواز الاستئجار قد يقال: يثبت بطريق أولى. و خرج بعضهم وجوب استئذان الحاكم إذا أمكن، و لا بأس به، قال فى الدروس (٣): و طردوا-يعنى:

الأصحاب-الحكم فى غير الوديعه كالدين و الغصب و الأمانه الشرعيه (٤).

و لو تعدد الودعى أمكن توزيع الأجره، و كونها كفروض الكفريات، و إن أخرج كل منهم أمكن تضمين كل منهم ما زاد على حصته، و مع السبق يضمن اللاحق.

و هل يعدى الحكم الى غير حجه الإسلام كالنذر، و العمره، و قضاء الدين، و الكفاره، و الزكاه، و الخمس؟ يحتمل ذلك. و ظنى أن التوقف عن ذلك أولى، قصرا للروايه المخالفه للأصل على موردها (٥)، نعم لو أمكن استئذان الحاكم فجواز الجميع ظاهر.

ص: ١٤٩

١- (١) التهذيب ٥: ٤٠٨، حديث ١٤٢٠، ١٤١٩، الاستبصار ٢: ٣١٩، حديث ١١٣٠، ١١٢٩.

٢- (٢) الكافي ٤: ٣٠٦، حديث ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢، حديث ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦، حديث ١٤٤٨.

٣- (٣) الدروس: ٩٠.

٤- (٤) منهم: المحقق فى المعتمد ٢: ٧٧٤.

٥- (٥) الكافي ٤: ٣٠٦، حديث ٦، الفقيه ٢: ٢٧٢، حديث ١٣٢٨، التهذيب ٥: ٤١٦، حديث ١٤٤٨.

زمن، و في التطوع مع القدره. و لا يجوز الحج عن المعضوب بغير اذنه، و يجوز عن الميت من غير وصيه.

ز: يشترط قدره الأجير

ز: يشترط قدره الأجير، و علمه بأفعال الحج، و اتساع الوقت، و لا يلزمه المبادره وحده بل مع أول رفقته.

ح: لو عقد بصيغه الجعالة كمن حج عنى فله كذا صح

ح: لو عقد بصيغه الجعالة كمن حج عنى فله كذا صح، و ليس للأجير زياده. و لو قال: حج عنى بما شئت فله اجره المثل، و لو قال: حج أو اعتمر بمائه صح جعالة.

ط: لو لم يحج فى المعينه انفسخت الإجاره

ط: لو لم يحج فى المعينه انفسخت الإجاره، و لو كانت فى الذمه لم قوله: (و علمه بأفعال الحج).

المفهوم منه اعتبار العلم بها تفصيلا، و الظاهر الاكتفاء بالإجمالى بشرط أن يتعلمها بعد ذلك، أو يكون مع مسدّد يوقفه على كل فعل فعل. و يجب أيضا أخذها من دلائلها، أو التقليد لمن يجوز تقليده، و كذا يجب هذا على كلّ حاج.

قوله: (بل مع أول رفقته).

ينبغى أن يكون هذا مقيّدا بما إذا كانت الرفقه هى المعتاد خروجها دائما، أو لم يتوقع خروج غيرهم. فلو خرجت الرفقه قبل الزّمان المعتاد، كالمسافرين فى البحر فى رجب مثلا يطلبون المجاوره، فالظاهر عدم وجوب الخروج معهم، إذا كانت القافله المعتاد خروجها متوقعا سفرها على العاده مع إمكان وجوب الخروج معهم (1)، لإمكان عروض مانع. و يبعد بأنّ إطلاق الإجاره يحمل على المعتاد الغالب.

قوله: (لو لم يحج فى المعينه فسخت الإجاره، و لو كانت فى الذمه لم تنفسخ).

ص: ١٥٠

ي: لو استاجر للحج خاصة

ي: لو استاجر للحج خاصة، فأحرم من الميقات بعمره عن نفسه و أكملها، ثم أحرم بحج عن المستأجر من الميقات أجزاء، ولو لم يعد الى الميقات لم يجزء مع المكنه، ولو لم يتمكن أحرم من مكه.

لكن لكل منهما الفسخ فى المطلقه إذا لم يكن التأخير من قبل الأجير، فإن كان من قبله لم يكن له اختيار الفسخ.

قوله: (فأحرم من الميقات بعمره عن نفسه و أكملها ثم أحرم بحج عن المستأجر من الميقات أجزاء).

إحرامه بالعمره لا- يخلو: إما أن يكون مع ظن إمكان العود إلى الميقات ظنا مستندا إلى العاده مع اتساع الزمان، أو لا، وعلى كل التقديرين: فاما أن يكون المستأجر قد شرط عليه الإحرام من الميقات، أو لا، فهذه صور أربع.

فإن ظن العود الى الميقات ففى جواز الاعتمار لنفسه نظر.

و قول المصنف فيما سبق: تلزمه المبادره مع أول رفته يقتضى العدم.

و إن لم يظن لم يجز قطعا.

فإن عاد و أحرم من الميقات فلا بحث، و إلا ففى صحه إحرامه من مكه أو مما دون الميقات على حسب ما يمكنه نظر، لإطلاق قول الأصحاب: إن من تجاوز الميقات عامدا لا نسك له.

و قد نبه على ذلك فى الدروس قال: إلا أن يفرّق بين المعتمر عن نفسه و غيره (1)، و الفرق غير ظاهر.

نعم يمكن أن يفرّق بين من تجاوز بغير إحرام أصلا، و بين من أحرم بنسك آخر.

فان قلنا بعدم المنافاه من هذا الوجه، ففى صحته عن الإجاره توقف، لأنّ المستأجر عليه هو ما يكون إحرامه من الميقات لا سيما إذا شرط ذلك فى عقد الإجاره، إلا أن يقال: إن عقد الإجاره و إن اقتضى ذلك، إلا أنه إذا أتى بالحج،

ص: ١٥١

و فى احتساب المسافه نظر، ينشأ: من صرفه الى نفسه فيحط من أجرته قدر التفاوت بين حجه من بلده و حجه من مكه، و من أنه قصد بالمسافه الحج الملتزم إلا أنه أراد أن يريح فى سفره عمره، فتوزع الأجره على حجه من بلده إحرامها من الميقات، و على حجه من بلده إحرامها من مكه، فيسقط من المسمى بنسبه التفاوت، بحيث يكون صحيحا شرعا، لا يقدح فيه الإخلال ببعض الأمور المشترطه لعذر، إذا لم تكن قادحه فى الصحه، كما لو لم يدرك من وقوف عرفه إلا- الاضطراريه مع اختيارى الآخر مثلا، فإن ذلك لا يقدح فى وقوع الحج عن المستأجر، و إن كان عقد الإجاره محمولا على الاختيارى.

و كذا القول فى باقى الأفعال، حتى لو فعل محرما كلبس مخيط و نحو ذلك لا يخل لوقوعه عن المستأجر، فكذا هنا.

بقى شىء، و هو أنّ عمره المستأجر لنفسه هل توصف بالصحه، حيث يحرم عليه الإتيان بها لتحتم الإحرام بحج النيابة؟ فيه تردد، يلتفت إلى تعلق النهى بها و عدمه، و فى الصحه قوه.

قوله: (و فى احتساب المسافه نظر ينشأ من صرفه إلى نفسه.).

أى: من صرف الإحرام من الميقات إلى نفسه، و فيه مناقشه، من حيث أنّ المرجع غير واضح.

و قد يناقش من جهه إطلاق الصرف على ذلك، و لا مناقشه، لأنّ النهى تصرف الفعل بعد أن كان صالحا لوجه معين إلى وجه آخر.

و يمكن عود الضمير إلى قطع المسافه، لأنه يصرف فائدته إليه، و هى الإحرام من الميقات قد صرفه إلى نفسه، و فيه ما سبق.

قوله: (فيسقط من المسمى بنسبه التفاوت).

أى: من المسمى فى الإجاره، و المراد: نسبه التفاوت بين أجرتى المثل للحجتين المذكورتين من أجره المثل للحجه التى إحرامها من الميقات، فان كان

و هو الوجه إن قصد بقطع المسافه الحج، و إن قصد الاعتمار فالأول.

يا: لو فاته الحج بتفريط تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه اليه

يا: لو فاته الحج بتفريط تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه اليه، و لا- اجره، و لو كان بغير تفريط فله اجره مثله الى حين الفوت، قاله الشيخ، و الأقرب أن له من المسمى بنسبه ما فعل.

يب: لو أفسد النائب الحج فعليه القضاء عن نفسه

يب: لو أفسد النائب الحج فعليه القضاء عن نفسه، فان كانت معينه انفسخت، ربعها مثلا أخذ من المسمى الربع، فلو كان المسمى مائه، و أجره المثل العليا مائتين، و الدنيا مائه و خمسين أخذ من المسمى خمسة و عشرين. و اعلم أن هذه المسأله قد تنافى بظاهرها ما سبق من قوله: (فإن خالف ما شرط فلا أجره). قوله: (و هو الوجه إن قصد بقطع المسافه.).

لم يذكر حكم ما إذا قطعها لهما معا، و هو مشكل، و الحق وجوب رد التفاوت في أصل المسأله خلافا للشيخ (1)، و احتساب المسافه إن قطعها للمستأجر.

قوله: (تحلل بعمره عن نفسه لانقلابه إليه).

قد يناقش في ذلك لأنّ تحلله بعمره غير موقوف على انقلاب الإحرام إليه، لأنّ محرّمات الإحرام متعلقه به، و المحلل غير مستأجر عليه.

قوله: (و الأقرب أنّ له من المسمى بنسبه ما فعل).

هذا هو الأصح خلافا للشيخ، حيث اعتبر قدره من أجره المثل، و يشكل بأنه ربما يساوى المسمى، فيلزم الضرر (2).

قوله: (فان كانت معينه انفسخت).

هذا مبني على أنّ الفرض في الفاسده هو القضاء، و الفاسده عقوبه، و لو قلنا بالعكس - و هو الأصح كما سيأتي - فلا فسخ، و لا انفساخ.

ص: ١٥٣

و على المستأجر استئجاره أو غيره و ان كانت مطلقه فى الذمه لم تنفسخ و عليه بعد القضاء حجه النياه، و ليس للمستأجر الفسخ.

يج: إن عين المستأجر الزمان فى العقد تعين

يج: إن عين المستأجر الزمان فى العقد تعين، فان فات انفسخت، و لو أطلق اقتضى التعجيل، فإن أهمل لم تنفسخ، و لو شرط التأجيل عامين أو أزيد جاز.

قوله: (و على المستأجر استئجاره أو غيره).

ربما نوقش فى استئجاره بعد، لاشترط العدالة كما سبق، و لا مناقشه، لأنه لا يخرج من العدالة بذلك.

قوله: (و إن كانت مطلقه فى الذمه لم تنفسخ و عليه بعد القضاء حج النياه).

هذا أيضا مبنى على أنّ الفاسده عقوبه، لكن لا- يتجه على هذا القول وجوب حجه أخرى للنياه بعد وجوب القضاء، لأنّ أيتهما كانت العقوبه أجزاء الأخرى عن الفرض، و به صرح شيخنا الشهيد (1)، و الأصح أنّ الأولى هى الفرض، فلا شىء سوى القضاء جزما.

قوله: (و ليس للمستأجر الفسخ).

على ما اختاره من أنّ الفاسده لا- تجزئ، و أن من أحصر يتحلل، و تنفسخ الإجاره بالنسبه إليه مع الإطلاق على الإشكال السابق، كما يستفاد من ظاهر قوله: و إلا وجب الاستئجار يجب أن تنفسخ، و على ما اخترناه هناك من أنّ لكل منهما الفسخ، يجب أن يكون للمستأجر الفسخ هنا إذا قلنا بأنّ الأولى عقوبه.

قوله: (فإن أهمل لم يفسخ).

هذا جيد لكن ينبغى أن يكون للمستأجر الفسخ.

قوله: (و لو شرط التأجيل عامين أو أزيد جاز).

بشرط أن لا يتمكن الوصى و الوكيل من استئجار من يحج قبل ذلك بالشرائط المعبره.

ص: ١٥٤

يد: لو عين الموصى النائب و القدر تعينا، فان زاد عن المثل، أو كان الحج ندبا و لم يخرج من الثلث اخرج ما يحتمله الثلث، فإن رضى النائب به و إلا استؤجر به غيره، و يحتمل بأجره المثل. و لو أطلق القدر استؤجر بأقل ما يوجد من يحج عنه مثله إن لم يزد على الثلث، قوله: (فان زاد عن المثل، أو كان الحج ندبا، و لم يخرج من الثلث أخرج ما يحتمله الثلث).

أى: فإن زاد القدر عن أجره المثل فى الواجب لأقل ما يجزئ الاستئجار به لو لم يوص -أو كان الحج ندبا- و لم يخرج (من الثلث) [\(١\)](#) الزائد الذى دل عليه «زاد» تضمنا فى الواجب، و مجموع الأجره فى المندوب، أخرج ما يحتمله الثلث من الأمرين.

قوله: (و يحتمل بأجره المثل).

التفصيل لا بأس به، و هو إن تعلق غرض الموصى بالمعين، فقد تعذرت الوصيه، فيستأجر غيره بأجره المثل، و إن لم يتعلق غرضه بخصوصه استؤجر غيره بذلك القدر، لان تعيين الموصى له كلا تعيين، على ما فرضنا فينفذ القدر، لأنه الموصى به فى الحقيقة. و لا يجوز الإخلال به حينئذ، كما لا يجوز الإخلال بالوصيه أصلا.

قوله: (و إن أطلق القدر استؤجر بأقل ما يوجد من يحج عنه مثله).

أى: استؤجر الشخص المعين بأقل شىء يوجد من يحج به عنه مثل ذلك

ص: ١٥٥

فان لم يرض المعين استؤجر غيره.

به: لو نص المستأجر على المباشره

به: لو نص المستأجر على المباشره، أو أطلق لم يجوز للنائب الاستنابه، و لو فوض اليه جازت.

المقصد الثاني: في أفعال المتمتع

اشاره

المقصد الثاني: في أفعال المتمتع و فيه فصول:

مقدمه

مقدمه: الواجب منها ستة عشر: الإحرام، و الطواف، و ركعتاه، و السعى، و التقصير، و الإحرام للحج، و الوقوف بعرفات، و بالمشعر، و نزول منى، و الرمي، و الذبح، و الحلق بها أو التقصير، و الطواف، و ركعتاه، و السعى، و طواف النساء، و ركعتاه.

ثم القارن و المفرد يعتمران عمره مفرده متأخره، و المتمتع يقدم عمره المتمتع.

و يستحب أمام التوجه الصدقه، الشخص، إن لم يزد الفاضل عن المثل في الواجب، و مجموع الأجره في المندوب عن الثلث.

قوله: (فان لم يرض المعين استؤجر غيره).

أى: بما يليق من الأجره، و هى الأجره الغالبه عاده مع رعايه حال الشخص، و عدم التجاوز عن أقل المجزئ إلى غيره، إلا مع التعذر.

قوله: (الواجب منها ستة عشر).

الذى عده سبعة عشر، إلا أن يراد عد الوقوفين واحدا، و هو بعيد.

قوله: (و يستحب أمام التوجه الصدقه).

فى صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

«تصدق، و اخرج أى يوم شئت» (١).

ص: ١٥٦

و صلاة ركعتين، و الوقوف على باب داره قارئاً فاتحه الكتاب أمامه و عن جانيبه، و آيه الكرسي كذلك، و كلمات الفرج، و غيرها من المأثور، و البسملة عند وضع رجله في الركاب، و الدعاء بالمأثور عند الاستواء على الراحله.

الفصل الأول: في الإحرام

إشاره

الفصل الأول: في الإحرام و فيه مطالب:

الأول: في تعيين المواقيت

الأول: في تعيين المواقيت.

إنما يجوز الإحرام من المواقيت، و هي ستة: لأهل العراق العقيق و أفضله المسلخ، و في صحيحه حماد بن عثمان، عنه عليه السلام و قد سأله، أ يكره السفر في شيء من الأيام المكروهه مثل الأربعاء و غيره؟ فقال: «افتتح سفرك بالصدق، و اخرج إذا بدا لك» (١).

قوله: (و صلاة ركعتين).

يقرأ فيهما ما شاء من القرآن، ذكره في المنتهى (٢).

قوله: (و الوقوف على باب داره).

تلقاء وجهه الذي يتوجه له.

قوله: (لأهل العراق العقيق).

كله ميقات من أين أحرم منه صح، صرح به المصنف (٣) و غيره (٤).

قوله: (و أفضله المسلخ).

لم نقف على شيء يعتمد عليه في ضبط الحاء بالمهملة أو المعجمه.

ص: ١٥٧

١ - ١) المحاسن: ١٤٨: حديث ٢٢، [١] الكافي ٤: ٢٨٣: حديث ٣، [٢] الفقيه ٢: ١٧٥: حديث ٧٨٢، التهذيب ٥: ٤٩: حديث ١٥٠، و فيه عن حماد عن الحلبي.

٢-٢) المنتهى ٢:٦٤٦.

٣-٣) المنتهى ٢:٦٦٦، التذكرة ١:٣٢٠.

٤-٤) منهم: الشيخ في النهاية: ٢١٠، و [٣] أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ٢٠٢، و [٤] المحقق في المعتبر ٢:٨٠٣. [٥]

ثم غمره، ثم ذات عرق، فلا يجوز الخروج منها بغير إحرام.

و لأهل المدينة مسجد الشجرة اختياراً، و اضطراراً الجحفه، قوله: (ثم غمره).

لم نجد في كون الميم ساكناً أو غيره شيئاً يعول عليه.

قوله: (ثم ذات عرق).

يجوز الإحرام منها اختياراً، خلافاً لابن بابويه (١)، و نقل في المنتهى عن سعيد بن جبير أنها كانت قريه ثم خربت، و صارت القريه في موضع آخر، و المقابر في موضع الاولى (٢).

قوله: (و لأهل المدينة مسجد الشجرة اختياراً).

المراد به: نفس المسجد على ما يتبادر من العبارة، و في الأخبار أنّ الميقات ذو الحليفه (٣)، و هي بضم الحاء و فتح اللام: موضع على ستة أميال من المدينة، و هو ماء لبني حشم - ميقات للمدينة و الشام، قاله في القاموس (٤) فيكون الميقات هو هذا لا نفس المسجد.

و في حواشى شيخنا الشهيد: إنّ المشهور في الروايات أنّ الإحرام من الوادى المسمى بذي الحليفه (٥)، و كيف كان فالإقتصار على المسجد أحوط، و جواز الموضع كله لا يكاد يدفع.

قوله: (و اضطراراً الجحفه).

هذا إذا بلغ الحاج ذا الحليفه، فإنه يمتنع العدول حينئذ إلاّ - اضطراراً، و إلاّ - فلا - حجر عليه لو عدل عن الطريق، مدنياً كان أو غيره، لعموم كون هذه المواقيت لأهلها، و لمن مر بها.

ص: ١٥٨

١- (١) الفقيه ٢: ١٩٩ ذيل حديث ٩٠٧.

٢- (٢) المنتهى ٢: ٦٧١. [١]

٣- (٣) الكافي ٤: ٣١٨، ٣١٩ حديث ١-٣، [٢] الفقيه ٢: ١٩٨ حديث ٩٠٣، علل الشرائع: ٤٣٤ حديث ٢، ٣، التهذيب، ٥٥، ٥٤: ٥٥، ٥٦، حديث ١٦٦-١٧٠، ١٦٨.

٤- (٤) القاموس (حلف) ٣: ١٢٩.

٥- (٥) انظر الهامش.

و هي المهيعة، و هي ميقات أهل الشام اختياراً و لليمن جبل يقال له يلملم، و للطائف قرن المنازل. و من منزله أقرب من الميقات منزله، و لحج التمتع مكة، و هذه المواقيت للحج و العمره المتمتع بها و المفردة.

و لو عدل اختياراً بعد المرور على ذى الحليفه إلى الجحفه، أو ذات عرق، قال فى الدروس: أساء و أجزاء (١)، لإطلاق (٢) النصوص الداله على أنّ هذه مواقيت لكل من مر بها (٣)، و لا منافاه بين تحريم العدول و أجزاء الإحرام منها.

قوله: (و هي المهيعة).

هي بفتح الميم، و إسكان الهاء، و فتح الياء المشاه من تحت، و العين المهمله: الموضع الواسع، و هي فى الأصل كانت قريه ثم خربت، فالمعتبر موضعها.

قوله: (و لليمن جبل يقال له: يلملم).

و يقال له: الململم، و يرمم.

قوله: (و للطائف قرن المنازل).

هو بفتح القاف، و إسكان الراء: جبل صغير، و فى الصحاح: إنّ الراء مفتوحه، و إنّ أويسا منسوب اليه (٤).

قوله: (و من منزله أقرب من الميقات منزله).

المراد: إلى مكة، كما هو مصرح به فى الأخبار (٥).

ص: ١٥٩

١-١) الدروس: ٩٥، و فيه: لم يجزئ، و لو صار إليهما فالصحة قويه و إن أساء.

٢-٢) فى جميع النسخ الخطيه: و إطلاق.

٣-٣) الكافى ٤: ٣٢٣ حديث ٢.

٤-٤) الصحاح (قرن) ٢: ٢١٨١: ٦.

٥-٥) الكافى ٤: ٣١٨، ٣٢٢: ٤ حديث ٥، ١، الفقيه ١: ١٩٩: ١ حديث ٩١٢، ٩١١، ٩٠٩، التهذيب ٥: ٥٤: ٥ حديث ١٦٦.

و يجرد الصبيان من فح إن حجوا على طريق المدينة، وإلا فمن مواضع الإحرام.

و القارن و المفرد إذا اعتمرا بعد الحج و جب أن يخرجوا الى خارج الحرم و يحرم منه، و يستحب من الجعرانه، أو الحديبه، و هى اسم بئر خارج الحرم تخفف و تنقل، أو التنعيم فإن أحرم من مكه لم يجزئهما.

و من حج على ميقات و جب أن يحرم منه و إن لم يكن من أهله، و لو لم يؤد الطريق إليه أحرم عند محاذاه أقرب المواقيت إلى مكه، و كذا من حج فى البحر، و لو لم يؤد الى المحاذاه فالأقرب إنشاء الإحرام من أدنى الحل، و يحتمل مساواه أقرب المواقيت. قوله: (و يجرد الصبيان من فح).

فح: بئر على نحو فرسخ عن مكه، و ظاهر العبارة أنّ التجريد من المخيط من فح، فيكون الإحرام من الميقات كغيرهم. و اختار فى الدروس تأخير الإحرام إلى فح (١)، فيكون المراد من تأخير التجريد تأخير الإحرام.

و الظاهر الأول، لأنّ الميقات موضع الإحرام، فلا يتجاوزة أحد إلا محرما، و الذى فى الأخبار تأخير التجريد دون غيره (٢)، و هذا رخصه من حج على طريق المدينة أما غيره فمن الميقات كسائر المحرمين كما صرح به فى الكتاب.

قوله: (و يستحب من الجعرانه).

هى بكسر الجيم، و إسكان العين، و بكسرها، مع تشديد الراء، موضع بين مكه و الطائف (٣).

قوله: (و لو لم يؤد الى المحاذاه، فالأقرب إنشاء الإحرام من أدنى الحل، و يحتمل مساواه أقرب المواقيت).

هذا ليس ببعيد، مصيرا إلى مساواه قدر الميقات عند تعذره.

ص: ١٦٠

١- (١) الدروس: ٩٥.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٠٣ حديث ٢، الفقيه ١: ٢٦٥ حديث ١٢٩٢.

٣- (٣) فى «س»: الحديبه تخفف و تنقل.

و لا يجوز الإحرام قبل هذه المواقيت إلا لناذر بشرط أن يوقع الحج في أشهره، أو لمعتمر مفرد في رجب مع خوف تقضيه، و لو أحرم غيرهما لم ينعقد و إن مر بالميقات ما لم يجدده فيه.

و لا يجوز تأخيره عنها إلا لعذر، فيجب الرجوع مع الممكنه، و لا معها يحرم حيث زال المانع.

و لو دخل مكة خرج الى الميقات، فان تعذر فالى خارج الحرم، قوله: (إلا لناذر يوقع الحج في أشهره).

قال ابن إدريس: لا- يجوز مطلقا و إن كان ناذرا، لأن نذر ما لا يشرع لا ينعقد (١)، و الأصح الانعقاد، للروايات المعتبره، و منها صحيحه الحلبي (٢)، لكن إن كان الإحرام في الحج اشترط كونه في أشهر الحج، لا متناع و وقوعه قبلها، و كذا عمره التمتع أما العمره المفرده، فمتى نذر إحرامها قبل الميقات انعقد، و صح في جميع السنه.

قوله: (أو لمعتمر مفرده في رجب).

ورد أن عمره رجب كالحج (٣) في الفضل (٤)، فإذا خاف تقضيه و أراد إدراك إحرامها فيه، شرع له الإحرام قبل الميقات للنص و الإجماع.

قوله: (و لو دخل مكة خرج إلى الميقات).

و لو خرج إلى ميقات آخر فالظاهر الاجزاء، لعموم كونها مواقيت لكل من مرّ بها.

ص: ١٤١

١- (١) السرائر: ١٢٣.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٥٣، حديث ١٦٢، الاستبصار ٢: ١٦٣، حديث ٥٣٤.

٣- (٣) في «ن» و «ه»: تلى الحج.

٤- (٤) علل الشرائع: ٤٠٨، حديث ١٤٤.

فان تعذر فمناها، وكذا الناسى، و من لا يريد النسك، و المجاور بمكه مع وجوب التمتع عليه.

و لو تعمد التأخير لم يصح إحرامه، إلا من الميقات و إن تعذر. و ناسى الإحرام إذا أكمل المناسك يجرئه على رأى. قوله: (و كذا الناسى).

و كذا الجاهل.

قوله: (و من لا يريد النسك).

لو أراد دخول مكة دون النسك فظاهرهم أنه كغيره، إذ يجب عليه الإحرام بعمره مفرده، إذ لا يجوز الدخول بغير إحرام، إلا المتكرر و المعذور، فلو أخلّ بالإحرام حينئذ و تعذر العود، ففي تحريم الدخول حينئذ، و عدم الاكتفاء بالإحرام من أدنى الحل نظر.

قوله: (و لو تعمد التأخير لم يصح إحرامه، إلا من الميقات و إن تعذر).

فلا نسك له عندنا، و لو أحرم المتعمد من ميقات آخر أجزاء، و اختاره فى الدروس (١).

قوله: (و ناسى الإحرام إذا أكمل المناسك تجزئه على رأى).

الحق أنه إن كان المنسى النيه لم يجرئ، و إن كان المنسى التلبيات أجزاء و الأخبار لا تدل على أكثر من ذلك (٢).

و لا يقدر فى صحه الإحرام ترك التجرد و لبس ثوبى الإحرام، و اختار المصنف فى المختلف أن الإحرام مركب من اللبس و النيه و التلبيه (٣)، و هو بعيد.

ص: ١٦٢

١-١) الدروس: ٩٥.

٢-٢) الكافى ٤: ٣٢٥ حديث ٨، [١] التهذيب ٦١، ٦٠: ٥ حديث ١٩٢، ١٩١.

٣-٣) المختلف: ٢٦٤.

و لو لم يتمكن من الإحرام لمرض و غيره أحرم عنه و ليه، و جنبه ما يجتنبه المحرم، و الحيض و النفاس لا- يمنعان الإحرام و لا غسله.

المطلب الثاني: في مقدمات الإحرام

المطلب الثاني: في مقدمات الإحرام:

يستحب توفير شعر الرأس من أول ذى قعدة للمتمتع، و يتأكد عند هلال ذى الحجة، و تنظيف الجسد عند الإحرام، و قص الأظفار، و أخذ الشارب، و الإطلاء، و لو تقدم بأقل من خمسة عشر يوماً أجزاء، و الغسل فإن تعذر فالتيمم.

و لو أكل بعده، أو لبس ما يمنع منع أعاد الغسل استحباباً.

و يقدم لو خاف فقد الماء، فإن وجدته استحباب إعادته، و يجزئ غسل أول النهار لباقيه، و كذا أول الليله لآخرها ما لم ينم.

قوله: (و لو لم يتمكن من الإحرام، لمرض و غيره أحرم عنه و ليه).

يشكل ذلك، بأن المريض مكلف يقدر على النية و التلبيه، فلا تتصور نيابه الولي عنه فيهما، و تعذر نزع المخيط لا يخل بالإحرام.

نعم لو كان مجنوناً أو مغمى عليه أحرم عنه و ليه، و إذا أفاق قبل الموقفين أجزاء عن حجه الإسلام مع الاستطاعه.

قوله: (يستحب توفير شعر الرأس من أول ذى القعدة للمتمتع).

يستحب له و لغيره.

قوله: (و يقدم لو خاف فقد الماء).

أى: يقدم على الميقات لو خاف فقدته فى الميقات، و إلى كم يجزئ؟ ليس فى كلامهم تحديد لإجزائه، و يمكن الاقتصار به على اليوم أو الليله (1)، و يكون التقديم هو الرخصه.

ص: ١٦٣

١- ١) فى «ن»: و الليله.

و لو أحدث فإشكال ينشأ: من التنبيه بالأدنى على الأعلى، و من عدم النص عليه.

و لو أحرم من غير غسل، أو صلاه ناسيا تدارك و أعاد الإحرام، و أيهما المعتبر؟ إشكال. و تجب الكفاره بالمتخلل بينهما، و الإحرام عقيب فريضة الظهر، و إلا ففريضة، و إلا فسّت ركعات، و إلا فركعتان عقيب الغسل، و يقدم نافله الإحرام على الفريضة مع السعه. قوله: (و لو أحدث فإشكال، ينشأ من التنبيه بالأدنى على الأعلى).

فى كونه كذلك نظر، لمنع كون الحدث أقوى من النوم، و عدم الاستحباب أظهر لعدم الدليل.

قوله: (و أيهما المعتبر؟ إشكال).

المعتبر هو الأول فى الصحه، و الثانى فى الكمال.

و تظهر الفائده فى عد الشهر من حين إحرامه إن قلنا به، و فيمن نذر الإحرام بعد الأول فإنه يبرأ بالثانى، و فى جعلها عمره التمتع إذا كان الثانى قد وقع فى الأشهر خاصه، أما الكفاره فتجب على التقديرين.

و الحق: إن اعتبار الثانى إنما هو بالكمال، و ما أشبهه بالصلاه المعاده.

و الظاهر أنه ينوى بالإحرام الثانى ما ينويه بالأول، حتى الوجوب لو كان واجبا، و لو لا هذا لم يكن للتردد فى أن أيهما المعتبر وجه.

قوله: (و إلا ففريضة).

و لو كانت مقضيه، و إطلاق الفريضة يتناول نحو الكسوف.

قوله: (و تقدم نافله الإحرام على الفريضة مع السعه).

أى: ثم يصلى الفريضة ثم يحرم، و مع الضيق يقتصر على الإحرام عقيب الفريضة.

اشاره

المطلب الثالث: في كفيته، و تجب فيه ثلاثه:

النيه:

النيه، و هي القصد الى ما يحرم له من حج الإسلام أو غيره، متمتعا أو غيره، لوجوبه أو ندبه قربه الى الله تعالى.

و يبطل الإحرام بتركها عمدا و سهوا، و لا اعتبار بالنطق، فلو نوى نوعا و نطق بغيره صح المنوى، و لو نطق من غير نيه لم يصح إحرامه، و لو نوى الإحرام و لم يعين لا حجا و لا عمره، أو نواهما معا فالأقرب البطلان و إن كان في أشهر الحج. قوله: (من حج الإسلام أو غيره).

يندرج في غيره: عمره التمتع، و الافراد للإسلام و غيره، و حج النذر، و الإفساد، و النياه و غيرها (1).

قوله: (متمتعا أو غيره).

قيل عليه: لا دلاله في العبارة على وجوب قصد كونه متمتعا في النيه، لأن المعنى: القصد إلى ما ذكر متمتعا كان أو غيره.

قوله: (و يبطل الإحرام بتركها عمدا و سهوا).

قد يقال: ما سبق - أن ناسى الإحرام حتى أتى بالمناسك يجزئه ما فعل - ينافي ما ذكره هنا من بطلان الإحرام إلى آخره.

و يمكن الجواب: بأن بطلان الإحرام لا يخل بصحة المناسك، إذا أتى بها الناسى، فلا منافاه.

قوله: (و لو نوى الإحرام و لم يعين حجا و لا عمره، أو نواهما معا فالأقرب البطلان، و إن كان في أشهر الحج).

حاول بقوله: (و إن كان في أشهر الحج) الاعتناء بالرد على ابن أبي

ص: ١٦٥

و لو نسى ما عينه تخير إذا لم يلزمه أحدهما، وكذا لو شك هل أحرم بهما أو بأحدهما. عقيل (١) و من وافقه، القائلين بجواز الإحرام بالحج و العمره معا مع سياق الهدى (٢)، و هو تفسير القران عنده، و لا يتحلل من العمره حتى يأتي بأفعال الحج و يجزئه سعيه الأول عن سعيه للزياره.

و الأصح البطلان في المسألتين، أما الأولى فلانتفاء النيه التي هي شرط الصحة فإن: «لكل امرئ ما نوى» (٣)، و أما الثانيه فلدلاله الأخبار على المنع منه (٤)، و النهي يقتضى الفساد.

قوله: (و لو نسى ما عينه تخير إذا لم يلزمه أحدهما).

إن لزمه أحدهما صرف إليه عملا- بالظاهر، و إلا- فلا- سبيل إلى الحكم بالخروج من الإحرام بعد الحكم بانعقاده، و لا ترجيح لأحدهما على الآخر، فيتخير بينهما.

قوله: (و كذا لو شك هل أحرم بهما أو بأحدهما؟).

أى: و كذا يتخير بينهما لو شك إلى آخره و وجهه أنه لا- طريق إلى تعيين ما أحرم به، و لا- يبطل الإحرام إذا حكم بصحته، إذا ليس بفعل جائز.

هذا إذا لم يكن بعد الطواف، فإن كان بعده يمنع كما قاله المصنف، قال في الدروس: و هو حسن إن لم يتعين عليه غيره، و الا صرف إليه (٥).

و يشكل أصل الحكم، بأنه مع الشك في وقوع النيه صحيحه كيف يحكم بالصحه؟

ص: ١٦٦

١- ١) نقله عنه في المعتمد ٢:٨٠٠.

٢- ٢) منهم: الشيخ في المبسوط ١:٣١٦، و [١] ليس فيه شرط سياق الهدى.

٣- ٣) صحيح البخارى ٢:١، سنن أبى داود ٢:٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

٤- ٤) الفقيه ٢:٢٠٣ حديث ٩٢٨، ٩٣٠.

٥- ٥) الدروس: ٩٧.

و لو قال: كإحرام فلان صح إن علم حال النيه صفته، و إلا فلا.

ب: التلبيات الأربع

ب: التلبيات الأربع، و صورتها: لبيك اللهم لبيك، لبيك إن الحمد و النعمه و الملك لك، لا شريك لك لبيك.

و لا- ينعقد إحرام المتمتع و المفرد إلا- بها، و الأخرس يشير مع عقد قلبه بها. و يتخير القارن في عقد إحرامه بها، أو بالإشعار المختص بالبدن، قوله: (و لو قال: كإحرام فلان صح إن علم حال النيه صفته، و إلا فلا).

ظاهر الخبر عن علي عليه السلام الصحه و إن لم يعلم الصفه حال النيه (١)، و هو اختيار الشيخ (٢)، و ذهب إليه جماعه (٣)، و اختاره في الدروس قال: فان لم ينكشف له حاله تمتع احتياطا (٤).

و ما ذكره المصنف هنا أحوط، لكن ينبغي أن يعتبر مع علمه صفه إحرام فلان قصده إليه، على وجه تكون الأمور المعتمده في النيه قصدها حاصله.

قوله: (و صورتها).

الواجب هو التلبيات الأربع، و وجوب زياده: إن الحمد إلى آخره أحوط.

قوله: (و الأخرس يشير مع عقد قلبه بها).

أى: يشير بإصبعه، و يجب أن يحرك لسانه بها أيضا، و تجب المقارنه بالتلبيات كالمقارنه بتكبيره الإحرام.

قوله: (أو التقليد المشترك بينها).

ص: ١٦٧

١- ١) الكافي ٤: ٢٤٥ حديث ٤، التهذيب ٥: ٤٥٤ حديث ١٥٨٨.

٢- ٢) المبسوط ١: ٣١٦-٣١٧.

٣- ٣) منهم: ابن حمزه في الوسيله: ١٧٦.

٤- ٤) الدروس: ٩٧.

أو التقليد المشترك بينها. و لو جمع بين التلبيه و أحدهما كان الثانى مستحبا.

و لو نوى و لبس الثوبين من غير تلبيه لم تلزمه كفاره بفعل المحرم، و كذا القارن إذا لم يلبّ، و لم يشعر، و لم يقلد.

ج: لبس ثوبى الإحرام

ج: لبس ثوبى الإحرام، يأتزر بأحدهما و يتوشح بالآخر أو يرتدى به. و تجوز الزيادة و الإبدال، لكن الأفضل الطواف فيما أحرم فيه، و شرطهما جواز الصلاه فى جنسهما، و الأقرب جواز الحرير للنساء، و يلبس القباء منكوسا لو فقدهما. فى العبارة مناقشه، لأنّ الضمير فى (بينها) إن كان للبدن فلا بد من ذكر المشارك لها، و إن عاد إلى البدن و غيرها عاد إلى غير مذكور.

قوله: (و يتوشح بالآخر، أو يرتدى به).

التوشح: تغطيه أحد المنكبين، و الارتداء: تغطيتهما، كذا ذكره الشيخ (١)، نقله الشهيد فى حواشيه.

قوله: (و الأقرب جواز الحرير للنساء).

هذا أصحّ، للروايه الصحيحه الصريحه (٢).

قوله: (و يلبس القباء منكوسا لو فقدهما).

المراد بكونه منكوسا: كون ذيله على الكتفين، كما فسره فى روايه البزنطى (٣)، و فى اخرى: إنه يقلبه (٤)، و فيها ما يدل على أنّ المراد جعل باطنه ظاهره، و لا يخرج يديه من كميّه، و كل من التفسيرين معتبر على الأصح.

و لو أخرج يديه من كميّه لزمه كفاره لبس المخيط حينئذ، لا قبله لتحقق النهى حينئذ.

ص: ١٤٨

١- (١) النهايه: ٢١٢.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٧٤، حديث ٢٤٦، الاستبصار ٢: ٣٠٩، حديث ١١٠٠.

٣- (٣) السرائر: ٤٧٤.

٤- (٤) الكافي ٤: ٣٤٧، حديث ٥.

المطلب الرابع: فى المندوبات و المكروهات

المطلب الرابع: فى المندوبات و المكروهات.

يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجل، و تجديدها عند كل صعود و هبوط، و حدوث حادث كنوم، و استيقاظ، و ملاقاه غيره، و غير ذلك الى الزوال يوم عرفه للحاج، و مشاهدته بيوت مكة للمتمتع، و مشاهدته الكعبة للمعتمر أفرادا إن كان قد خرج من مكة، و إلا فعند دخول الحرم، و الجهر بالتلبية للحاج على طريق المدينة حيث يحرم للرجل، و عند علو راحلته البيداء للراكب. و للحاج من مكة إذا أشرف على الأبطح، قوله: (يستحب رفع الصوت بالتلبية للرجل).

أى: فى التلبية مطلقا، إلا ما يستثنى.

قوله: (و حدوث حادث كنوم).

أى: وجود علاماته، أو إرادته فعله.

قوله: (و مشاهدته بيوت مكة للمتمتع).

و حدّها عقبه المدنيين فى أعلى مكة، و عقبه ذى طوى فى أسفلها.

قوله: (إن كان قد خرج من مكة).

أى: إن كان خرج منها للإحرام بالعمره و خيّر الصدوق فى المفردة بين قطعها عند مشاهدته الكعبة و دخول الحرم (١)، لاختلاف الأخبار (٢)، و نزلها الشيخ على اختلاف حال المعتمر (٣)، و هو الأصح.

قوله: (و الجهر بالتلبية للحاج على طريق المدينة حيث يحرم للرجل، و عند علو راحلته البيداء للراكب).

هذا كالمنقح لما سبق من استحباب رفع الصوت بالتلبية للرجل، و بناؤه

ص: ١٦٩

١ - (١) الفقيه ٢: ٢٧٧.

٢ - (٢) الكافي ٤: ٣٩٩ باب قطع تلبيه المتمتع، التهذيب ٥: ٩٤-٩٥ حديث ٣٠٧-٣١٥، الاستبصار ٢: ١٧٦ باب المتمتع متى يقطع التلبيه.

٣ - (٣) المبسوط ١: ٣١٧.

و التلطف بالمنوى به و الاشتراط بان يحله حيث حبسه و إن لم تكن حجه فعمره، و الإحرام فى القطن خصوصا البيض.

و يكره الإحرام فى المصبوغه بالسواد، و المعصفر، و شبهه، و النوم عليها، و الوسخه، و المعلمه، أنّ الحاج على طريق المدينه إنما يرفع صوته بالتلبيه إذا كان راكبا، إذا علت راحلته البيداء، و هى الأرض التى تخسف بجيش السفينانى على ميل من مسجد الشجره، اقتداء بالنبي صلى الله عليه و آله فإنه هكذا فعل (١).

و هذه غير التلبيه التى يعقد بها الإحرام فى الميقات لامتناع تأخير الإحرام عنه، و امتناع عقده بغير التلبيه، فيعقد بها هناك سرا، كما نبه عليه فى المنتهى (٢).

و أما الراجل فحيث يحرم، و من حج على غير طريق المدينه فموضع إحرامه يرفع صوته.

قوله: (و الاشتراط بأن يحله حيث حبسه).

المفهوم من الأخبار أنّ موضع الاشتراط قبل النيه (٣)، لأنه مذكور فى الدعاء الذى يستحب عند إرادته الإحرام و فى بعض الأخبار ما يدل على ذكره فى التلبيات (٤)، و ليس من طرقنا، و يمكن ذكره فى خلال النيه، كما صرح به بعض الأصحاب فى الشرط فى الاعتكاف المندوب.

و الظاهر إجزاء الجميع حتى الثانى، لأنّ التلبيه هى التى بها يتحقق عقد الإحرام، و لم أجد لأحد من الأصحاب تصريحاً بشىء من ذلك.

قوله: (و النوم عليها).

أى: على المصبوغه بالسواد الى آخره.

ص: ١٧٠

١- (١) الفقيه ٢: ٢١١ حديث ٩٦٦، سنن البيهقى ٥: ٤٥.

٢- (٢) منتهى المطلب ٢: ٦٧٩. [١]

٣- (٣) الكافي ٣: ٣٣٣، ٣٣٥، ٤: ٣٣٣، ٤: ١٥، التهذيب ٥: ٨٠-٨١ حديث ٢٦٦-٢٦٩، الاستبصار ٢: ١٦٩، ٢: ٥٥٦، ٥٥٧.

٤- (٤) صحيح مسلم ١: ٨٦٨، ١: ١٠٦، السنن الكبرى ١: ٢٢٢، المغنى لابن قدامه ٣: ٢٤٩-٢٥٠.

و النقاب للمرأة، و الحناء قبله بما يبقى معه، و الحمام، و ذلك الجسد فيه و تلبيه المنادى بل يقول يا سعد، و شم الرياحين.

المطلب الخامس: في أحكامه

المطلب الخامس: في أحكامه.

يجب على كل داخل مكة الإحرام، إلا المتكرر كالحطاب، و من سبق له الإحرام قبل مضي شهر من إحرامه أو إحلاله على أشكال، و الداخل بقتال مباح.

قوله: (و النقاب للمرأة).

الأصح أنه يحرم.

قوله: (بل يقول: يا سعد).

أى: يقول هذا اللفظ فى جواب المنادى، كما وردت به الرواية (١).

قوله: (و شم الرياحين).

الأصح أنه يحرم، للرواية (٢).

قوله: (الا المتكرر كالحطاب).

فى المنتهى: إنَّ البريد لا يجب عليه الإحرام لدخولها على إشكال (٣).

و ينبغى اعتبار صدق التكرار و عدمه، و يستثنى العبد، لأنه لا يجوز له إنشاء الإحرام إلا بإذن السيد.

قوله: (و من سبق له إحرام قبل مضي شهر من إحرامه أو إحلاله على إشكال).

أى: من إحرامه على إشكال أو من إحلاله كذلك، فإنه لا معنى للتريد بين الأمرين، و كونه على إشكال.

ص: ١٧١

١ - ١) الكافي ٤: ٣٦٦ حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٨٦ حديث ٥١٣٤٨.

٢ - ٢) الكافي ٤: ٣٥٥ حديث ١٢، التهذيب ٣: ٣٠٧، ٥: ٢٩٧، ٥: ١٠٤٨، ١٠٠٥، الاستبصار ٢: ١٧٨، ٢: ٥٩٠.

٣ - ٣) المنتهى: ٢: ٦٨٩. [١]

و لو تركته الحائض ظنا أنه لا يجوز رجعت الى الميقات و أحرمت، فإن تعذر فمن موضعها، فإن دخلت مكة خرجت إلى أدنى الحل، فإن تعذر فمن مكة و لا يجوز للمحرم إنشاء آخر قبل إكمال الأول، و يجب إكمال ما أحرم له من حج أو عمره.

و لو أكمل عمره التمتع المندوبه ففي وجوب الحج اشكال. و الأصح أنه من إحلاله، لأنه ما دام محرما لا يطلب منه الإحرام لدخولها، و لو بقى شهرين و أزيد، فامتنع إرادته الشهر من الإحرام فى هذا القسم، و يلزم مثله فى الباقي، لعدم الفاضل.

قيل: فيه نظر، لأن موضع النزاع إنما هو المحل دون المحرم، إلا أن ترجيح اعتبار الإحلال يتحقق بمساعدته الأصل، إذ الأصل براءة الذمه من زياده التكليف.

قوله: (لو تركته الحائض ظنا أنه لا يجوز).

يمكن أن يراد: تركها للإحرام اللازم لها بقصد دخول مكة، فيكون مفهوم الصفه أنها لو علمت الحال و تركت امتنع منها النسك، فيمتنع الدخول.

و يمكن تعلقه بأصل الباب، فيكون المراد: إن الحائض لو تركت الإحرام من الميقات مع إرادته النسك أو الدخول، فيتناول الحكم المذكور بإطلاقه، لكن امتناع الدخول فى هذه الحالة قد يستبعد.

و ربما يقال: لا بعد فيه، لأن مرید النسك إذا ترك عمدا يمتنع منه الدخول أيضا، فلا مزيه لهذا الفرد عليه.

قوله: (و لو أكمل عمره التمتع المندوبه ففي وجوب الحج إشكال).

الأصح الوجوب، و فى الأخبار ما يدل عليه، مثل قول الصادق عليه السلام فى الفرق بين المتمتع و المعتمر: «إن المتمتع مرتبط بالحج، و المعتمر إذا فرغ منها ذهب حيث شاء» (1) و قوله صلى الله عليه و آله: «دخلت العمره فى الحج

ص: ١٧٢

١- (١) الكافي ٤: ٥٣٥ حديث ٤، [١] التهذيب ٥: ٤٣٧ حديث ١٥١٩، الاستبصار ٢: ٣٢٨ حديث ١١٦٣.

و يجوز لمن نوى الإفراد مع دخول مكة الطواف، والسعى، و التقصير، وجعلها عمره التمتع ما لم يلبّ، فان لبي انعقد إحرامه. و قيل:

إنما الاعتبار بالقصد لا التلبيه. هكذا و شبك بين أصابعه» (١).

قوله: (و يجوز لمن نوى الافراد).

هذا إذا لم يكن متعينا عليه، لا مطلقا.

قوله: (ما لم يلب، فان لبي انعقد إحرامه، و قيل: إنما الاعتبار بالقصد، لا التلبيه (٢)).

الأصح الأول، لروايه أبي بصير الصحيحه (٣). و يشهد لها من حيث المعنى الأخبار الداله على أنّ التلبيه عقيب الطواف تعقد إحرام المفرد، إذا طاف بعد دخول مكة، و لولاها لأحل (٤).

و معنى قوله: (و قيل: إنما الاعتبار بالقصد لا التلبيه) معناه: ان الاعتبار بقصد الإهلال بالتلبيه، لا بالتلبيه وحدها، فيكون مقتضاه أنه لو لبي قاصدا إلى عقد الإحرام بطلت المتعه حينئذ، لا بدون ذلك.

و يشكل بأنّ التلبيه إذا لم تكن مقتضيه لعقد الإحرام، كيف تكون مؤثره مع النيه، و لا- دليل على ذلك؟ و يحتمل أن يكون المراد: أنّ الاعتبار بقصده أولا إلى المتعه، و لا عبره بالتلبيه الواقعه بعد ذلك، و كلام ابن إدريس محتمل للأمرين، و إن كان أظهر في المعنى الأول (٥).

ص: ١٧٣

١- (١) إعلام الوری: ١٣١. [١]

٢- (٢) قاله ابن إدريس في السرائر: ١٢٣.

٣- (٣) الفقيه ٢: ٢٠٤. حديث ٩٣١، التهذيب ٥: ٩٠. حديث ٢٩٥.

٤- (٤) الكافي ٤: ٢٩٨. حديث ١، التهذيب ٥: ٤٤. حديث ١٣١.

٥- (٥) السرائر: ١٢٣.

و للمشترط مع الحصر التحلل بالهدى، و فائده الشرط جواز التحلل على رأى. و إنما يصح الشرط مع الفائده، مثل إن مرضت، أو منغنى عدو، أو قلت نفقتى، أو ضاق الوقت.

و لو قال: أن تحلنى حيث شئت قوله: (و للمشترط مع الحصر التحلل بالهدى).

المراد: انه لا يجوز بدونه، و إن كان ظاهر العبارة لا يدل عليه، لأنّ اللام تقتضى الجواز، إلا أنّ السياق يرشد اليه.

قوله: (و فائده الشرط جواز التحلل على رأى).

جواب عن سؤال مقدر يرد على ما سبق، و صورته: أنه لا فرق بين المشروط و غيره، فلا فائده للشرط حينئذ.

و جوابه: أنّ فائده ما ذكره (1)، و هو كون التحلل مستحقاً بالأصالة بعد أن كان رخصه.

و من فوائده أنه عباده فيترتب عليه الثواب، و لا يخفى ما فى العبارة من المناقشه، فإنّ جواز التحلل ليس هو الفائده، بل ثبوت الجواز حينئذ أصاله.

قوله: (و إنما يصح الشرط).

أى: إنما يصح بحيث يترتب عليه أثره الذى اختلف فيه الأصحاب، إذا علق بالعدر الذى فائده الشرط إنما تتحقق معه.

و لا يخفى ما فى العبارة من التعسف و التعقيد، فإنّ الفائده المذكوره هنا إن أريد بها الفائده السابقه، لم يبق للعبارة معنى بدون تكلف تقدير شىء لا يدل عليه الكلام، و إن أريد بها العذر، كان تسميته بالفائده أمراً خفياً، لا يتنبه إليه.

قوله: (و لو قال: أن تحلنى حيث شئت).

لو أتى بالفاء لكان أولى.

ص: ١٧٤

١ - ١) فى «ه»: غير ما ذكره.

فليس بشرط، ولا مع العذر. ولا يسقط الحج عن المحصور بالتحلل مع وجوبه، ويسقط مع ندبه.

المطلب السادس: في تركه

إشارة

المطلب السادس: في تركه، والمحرم عشرون:

أ: الصيد

أ: الصيد، وهو الحيوان الممتنع بالأصالة اصطیادا و أكلا- وإن قوله: (فليس بشرط، ولا مع العذر).

المراد: أنه ليس بشرط في حاله لا بدون العذر وهو ظاهر، ولا معه، لعدم صحته فيكون ولا معه معطوفا على محذوف، إلا أنه لو قال: ولو مع العذر لكان أولى.

و يمكن عطفه على (حيث شئت) والمعنى لو قال: أن تحلني حيث شئت فليس بشرط، وأن تحلني لا مع العذر، والمراد: أنه ليس بشرط أيضا.

و الأول أسبق إلى الفهم و أقل تكلفا، والثاني ألصق بالمقام و أوقع في المعنى، لأن ما لا يكون شرطا لا يتفاوت الحال في عدم شرطيته بعروض العذر و عدمه، فالتعرض إليه لا موقع له.

قوله: (و لا يسقط الحج عن المحصر بالتحلل مع وجوبه).

أى: مع استقرار وجوبه، فلو كان واجب عامه، ولم يسبق استقراره فلا حج عليه بعد ذلك، إلا أن تبقى الاستطاعة.

و يلوح من قوله: (و يسقط مع ندبه) أن المراد بقوله: (مع وجوبه): إنشاؤه واجبا، فيحتاج حينئذ إلى استثناء من لم يسبق استقراره عليه، و لم تبقى الاستطاعة له، كما صنع شيخنا الشهيد في حواشيه.

قوله: (و هو الحيوان الممتنع بالأصالة).

يدخل فيه المحلل و المحرم، و بعض المحرم لا يحرم، و لو قيد بالمحلل خرج ما يحرم من المحرم، و يندرج فيه الوحشى، إذا تأنس كما يخرج مقابله.

ذبحه و صاده المحل -و اشاره، و دلاله، و إغلاقا، و ذبحا فيكون ميته يحرم على المحلّ و المحرم، و الصلاه في جلده، و الفرخ و البيض كالأصل. و الجراد صيد، و ما يبيض و يفرخ في البر. و لا- يحرم صيد البحر، و هو ما يبيض و يفرخ فيه، و لا- الدجاج الحبشى، و لا فرق بين المستأنس و الوحشى، و لا يحرم الانسى بتوحشه، قوله: (و إن ذبحه و صاده المحل).

هو و صلى لقوله: (و أكل).

قوله: (و إشاره و دلاله).

الإشاره معلومه، و الدلاله نحو القول و الكتابه.

قوله: (و ما يبيض و يفرخ في البر).

كالبط و نحوه، فإنه لا يبيض في الماء و إن كان لازمه، و به صرح في التذكرة (١) و غيرها (٢)، حاكيا إجماع العلماء، الا من شدّ (٣).

و المعيار فيما يعيش في البر و الماء بيضه، فان كان في البر فصيد، و إلا فبحري، و لو اختلف جنسه في ذلك فلكل حكم نفسه كالسلفاء، فإن منها بريه و منها بحريه.

قوله: (و لا الدجاج الحبشى).

لنص على ذلك عندنا -خلاف لبعض العامه-، فإنه لا يطير بين السماء و الأرض كما في الروايه (٤).

قوله: (و لا فرق بين المستأنس و الوحشى).

أى: من الوحشى.

ص: ١٧٦

١- (١) التذكرة ٣٣١: ١. [١]

٢- (٢) المنتهى ٨٠٢: ٢. [٢]

٣- (٣) هو عطاء كما في المغنى لابن قدامه ٣٤٨: ٣.

٤- (٤) الكافي ٢٣٢: ٤ حديث ٢، [٣] الفقيه ١٧٢: ٢ حديث ٧٥٦.

و لا فرق بين المملوك و المباح، و لا بين الجميع و أبعاضه.

و لا- يختص تحريمه بالإ-حرام، بل يحرم فى الحرم أيضا، و الاعتبار فى المتولد بالاسم، و لو انتفى الإسمان فان امتنع جنسه حرم، و إلا فلا.

ب: النساء

ب: النساء وطأ، و لمسا بشهوه لا بدونها، و عقدا له و لغيره.

و الأقرب جواز توكيل الجد المحرم محلا، و شهاده عليه، و إقامة على اشكال، و إن تحمل محلا و يجوز بعد الإحلال و إن تحمل محرما-، و تقييلا قوله: (و لا بين المملوك و المباح).

أى: فى القسمين المستأنس من الوحشى و عكسه، أو فى مطلق الانسى و الوحشى، و كل ما له نوعان وحشى و انسى كالبقرة، فلكل نوع حكم نفسه.

قوله: (و لو انتفى الاسمان فان امتنع جنسه حرم، و إلا فلا).

المراد: كونه ممتنعا بالعدو أو الطيران، و كأنه أراد بالجنس مشابهه، و فيه تكلف ظاهر، لأنه مع انتفاء الاسمين عنه كيف يكون جنسه ممتنعا؟ و قد كان ينبغى اعتبار امتناعه بنفسه، لأنه حينئذ صيد بصفته، و لا مانع ينافى ذلك من نسبته إلى جنس آخر.

قوله: (و الأقرب جواز توكيل الجد المحرم محلا).

لا أرى وجهاً لتخصيص الجد بالذكر، فإن الأب مثله، و كذا غيرهما من الأولياء. و الأصح عدم الجواز، لأنه يشترط فى الموكل أن يملك مباشرة التصرف الذى يوكل فيه، و لأن الفعل حينئذ نيابه عنه.

قوله: (و إقامة على إشكال).

الأصح التحريم، لإطلاق النصوص النهى عن الشهاده على النكاح (1)، و هو شامل لمحل النزاع، لكن مع خوف حصول الزنى المحرم بترك الشهاده، يعلم الحاكم بأن عنده شهاده، فليوقف الحكم إلى إحلاله، و يفهمه ما يقتضى إيقاف

ص: ١٧٧

١- (١) الكافى ٤: ٣٧٢ حديث ١، الفقيه ٢: ٢٣٠ حديث ١٠٩٥، التهذيب ٥: ٣١٥ حديث ١٠٨٧، الاستبصار ٢: ١٨٨ حديث ٦٣٠.

و نظرا بشهوه، و فى معناه الاستمناء. و يقدم إنكار إيقاع العقد حاله الإحرام على ادعائه، فإن كان المنكر المرأه فالأقرب وجوب المهر كملا، و يلزمها توابع الزوجيه، و بالعكس ليس لها المطالبه مع عدم القبض، و لا له المطالبه معه.

الحكم، فلا يلزم حصول ضرر، و لا فرق بين كونها على محلين، أو محرمين، أو بالتفريق.

قوله: (و نظر الشهوه).

لا بدونها فى الزوجه و الأجنبيه بالنسبه إلى النظره الأولى، بناء على جوازها.

قوله: (و فى معناه الاستمناء).

أى: و فى معنى ما ذكر، من تحريم النساء باعتبار الوطء و نحوه الاستمناء.

قوله: (فالأقرب وجوب المهر كملا).

هذا هو الأصح، لوجوب المهر كله بالعقد، و انتفاء المقتضى للتصيف و هو الطلاق.

و قيل بوجوب النصف (1)، بناء على أنّ العقد يقتضيه فقط، و يكون دعوى الزوج الفساد قبل الدخول بمنزله الطلاق.

قوله: (و تلزمها توابع الزوجيه).

بمقتضى إقرارها، و كذا تلزمه حقوق الزوجيه إذا حلفت ظاهرا، و فيما بينه و بين الله يجب عليه ما يعلم أنه الحق.

قوله: (و بالعكس ليس لها المطالبه مع عدم القبض).

و عليها القيام بحقوق الزوجيه ظاهرا، و تفعل فيما بينها و بين الله تعالى ما تعلم أنه الحق، و على الزوج بمقتضى الإقرار نفقتها و المبيت عندها، و إن لم يكن لها المطالبه بذلك.

ص: ١٧٨

و لو و كّل محرّم محلاً فأوقع العقد فيه بطل، و بعده يصح.

و يجوز الرجعه للرجعيه، و شراء الإماء و إن قصد التسرى و مفارقه النساء. و يكره للمحرّم الخطبه، و لو كانت المرأه محرّمه و الرجل محلاً فالحكم كما تقدم.

ج: الطيب

ج: الطيب مطلقاً على رأى، أكلاً و لو مع الممازجه و إنما عمل بالأصلين المتنافيين، لأنّ حقوق العباد مبنيه على التضييق، فلا يجوز تضييع حقها و لا حقه، بل يراعى الجمع بين الحقين ما أمكن.

قوله: (و شراء الإماء، و إن قصد التسرى).

و لو كان قصده فعل ذلك فى حال الإحرام حرم الفعل، و لا يفسد العقد، لعدم منافاه الإحرام له، و النهى لا يقتضى الفساد فى المعاملات.

قوله: (و مفارقه النساء).

أى: يجوز ذلك بالطلاق و غيره.

قوله: (و يكره للمحرّم الخطبه).

سواء له و لغيره.

قوله: (و لو كانت المرأه محرّمه).

أى: الحكم فى المرأه المحرمه ما تقدم فى الرجل المحرم من الوطء، و النظر، و التقبيل، و العقد، و التوكيل فيه، و الشهاده، و غير ذلك من الأحكام السابقه كلها.

قوله: (الطيب مطلقاً على رأى).

يحرم كله على الأصح، للنص (1).

ص: ١٧٩

مع بقاء كيفه، و لمساً، و تطيباً و إن كان المحرم ميتاً، إلا خلوق الكعبه، و اضطراباً و يقبض على أنفه. و يتأكد المسك، و العنبر، و الكافور، و الزعفران، و العود.

و يجوز السعوط مع الضروره، و الاجتياز فى موضع يباع فيه، قوله: (مع بقاء كيفته).

أى: من لون أو طعم أو رائحه، و مع انتفاء الجميع و استهلاكه فلا بأس.

قوله: (إلا خلوق الكعبه).

هى بفتح الخاء: أخلاط من الطيب منها الزعفران، فعلى هذا يحرم لو كان طيب الكعبه غيرها.

قال الشيخ: لو دخل الكعبه، و هى تجمر أو تطيب لم يكن له الشم (١).

قوله: (و يقبض على أنفه).

أى: وجوباً، فتجب الكفاره بدونه.

قوله: (و يتأكد المسك).

أى: يتأكد تحريم هذه، نظراً إلى قوه مدر كها، للإجماع عليها و وقوع الخلاف فى غيرها.

قوله: (و يجوز السعوط مع الضروره).

هو بفتح السين، و الظاهر لزوم الكفاره. و يلوح من عبارته المنتهى (٢) و التذكرة العدم (٣)، و كأنه لوجود الأمر به فى الروايه (٤)، و يظهر من الدروس وجوب الكفاره (٥).

ص: ١٨٠

١- (١) الخلاف ١: ٢٥٤ مسألة ٩٧ كتاب الحج.

٢- (٢) المنتهى ٢: ٧٨٦.

٣- (٣) التذكرة ١: ٣٣٤.

٤- (٤) الفقيه ٢: ٢٢٤ حديث ١٠٥٤، التهذيب ٥: ٢٩٨ حديث ١٠١٢، الاستبصار ٢: ١٧٩ حديث ٥٩٥.

٥- (٥) الدروس: ١٠٦.

و يقبض على أنفه و لا يقبض من الكريهه، و يزيل ما أصاب الثوب منه.

د:الاكتحال

د:الاكتحال بالسواد على رأى، و بما فيه طيب.

ه:النظر فى المرآه

ه:النظر فى المرآه على قوله: (و يقبض على أنفه).

أى:وجوبا، فان لم يفعل وجبت الكفاره.

قوله: (و لا يقبض من الكريهه).

أى:لا يجوز، فان فعل أثم و لا كفاره.

قوله: (و يزيل ما أصاب الثوب منه).

أى:وجوبا إن لم يمكن طرحه و أخذ غيره، و حينئذ فى أمر الحلال بغسله، أو يغسله بآله (١) فإن تعذر غسله بيده، و صرف الماء إليه أولى من صرفه إلى الطهاره و إزاله النجاسه، ذكر ذلك كله فى الدروس (٢).

لكن لو لم يجد طهورا أصلا، فصرف الماء إلى الطهاره أولى، لعدم منافاه الطيب الإحرام، و امتناع فعل الصلاه بغير طهاره، مع أفضليتها على الإحرام.

و جوز فى المنتهى غسل الطيب بنفسه (٣) -و إن أمكن استنابه الحلال فى ذلك- لأمر النبى صلى الله عليه و آله محرما بغسل الطيب (٤)، و لأنه ترك للتطيب لا تطيب، فكان كالخروج من الأرض المغصوبه، و مختار الدروس أحوط.

قوله: (الاكتحال بالسواد على رأى).

الأصح تحريمه، و فى الروايه التعليل بكونه زينه (٥).

قوله: (النظر فى المرآه على رأى).

ص: ١٨١

٢-٢) الدروس: ١٠٦.

٣-٣) المنتهى ٧٨٥:٢. [١]

٤-٤) صحيح البخارى ١٦٧:٢.

٥-٥) الكافي ٣٥٦:٤ حديث ١، الفقيه ٢٢١:٢ حديث ١٠٢٩، التهذيب ٣٠١:٥ حديث ١٠٢٤، ١٠٢٥.

رأى.

و:الادهان

و:الادهان بالدهن مطلقا،و بما فيه طيب و إن كان قبل الإحرام إذا كانت رائحته تبقى الى بعد الإحرام،و لو لم يبق جاز.و يجوز أكل ما ليس بطيب منه كالسمن و الشيرج.

ز:إخراج الدم

ز:إخراج الدم اختيارا على رأى و إن كان بحك الجلد أو السواك.

ح:قص الأظفار

ح:قص الأظفار.

ط:إزاله الشعر

ط:إزاله الشعر و إن قل،و يجوز مع الضروره كما لو احتاج الى تحريمه أصح أيضا،و فى الروايه تعليله بكونه زينه أيضا (1).

قوله: (الادهان بالدهن مطلقا اختيارا).

أى:سواء كان طيب الرائحه أم لا،بدليل قوله:(و بما فيه طيب)لكن سوق العبارة يقتضى أنّ ذلك فى حال الإحرام،لأن الكلام فى تروكه.

لكن العطف ب(أن)الوصلية فى قوله:(و إن كان قبل الإحرام)يقتضى خلاف ذلك،إذ المعطوف ب(أن)الوصلية لا بد من اندراجها فى الجملة التى قبلها.

قوله: (و يجوز أكل ما ليس بطيب).

الظاهر قراءته بتشديد الياء.

قوله: (إخراج الدم اختيارا على رأى).

هذا هو الأصح،و تدرج فيه الحجامه و الفصد و نحوهما.

قوله: (و إن كان بحك الجلد).

استثنى فى روايه عمار حك الأجر ب جلده المفضى إلى خروج الدم، ففيها: إنه لا يحرم (٢).

قوله: (إزاله الشعر و إن قل).

سواء كان بحك أو إمرار يد، لا إن كان نابتا فى العين، ولا إن قطع من

ص: ١٨٢

١ - ١) الكافى ٤:٣٥٦ حديث ١، الفقيه ٢:٢٢١ حديث ١٠٣١، التهذيب ٥:٣٠٢ حديث ١٠٢٩.

٢ - ٢) الكافى ٤:٣٦٧ حديث ١٢.

ى:قطع الشجر أو الحشيش

ى:قطع الشجر أو الحشيش، إلا أن ينبت فى ملكه،و إلا شجر الفواكه و الإذخر و النخل و عودتى المحاله.

يا:الفسوق

يا:الفسوق،و هو الكذب.

يب:الجدال

يب:الجدال،و هو قول:لا و الله و بلى و الله،و الأقرب اختصاص المنع بهذه الصيغه، البدن نحو عضو و كان عليه شعر، كما صرح به فى المنتهى (١) و شيخنا فى الدروس (٢).

قوله: (الشجر و الحشيش).

المحرم قطع الأخضرين دون الياسين، كما صرح به المصنف (٣) و غيره (٤)، و كذا الغصن المنكسر الذى هو فى حكم المبان.و لا يجوز قلع أصول اليايس، لأنه مما يرجى أن ينبت.

قوله: (و عودى المحاله).

هما العودان اللذان تجعل عليهما المحاله ليستقى بها،و المحاله بكسر الأول:البكره العظيمه.

قوله: (و الأقرب اختصاص المنع بهذه الصيغه).

فى حديثين:أحدهما معتبر الاسناد:أنّ مطلق اليمين جدال (٥)،و لا ينافيهما ما روى صحيحا،من أنّ الجدال إنما هو:لا و الله،و بلى و الله (٦)،لأنّ الحصر الواقع فى هذا الحديث إضافى،لأنّ فى أوله:«إنّ لعمري»لا تعد جدالا،مع أن

ص:١٨٣

١- (١)المنتهى ٧٩٣:٢. [١]

٢- (٢) الدروس:١٠٩.

٣- (٣) التذكرة ٣٤٠-١:٣٤١.

٤-٤) منهم: الشهيد في الدروس: ١١١.

٥-٥) الكافي ٤:٣٣٨ حديث ٤،٥، [٢] الفقيه ٢:٢١٤ حديث ٩٧٣.

٦-٦) الكافي ٤:٣٣٨ حديث ٣، [٣] التهذيب ٥:٣٣٦ حديث ١١٥٧.

و في دفع الدعوى الكاذبه إشكال.

يج: قتل هوام الجسد

يج: قتل هوام الجسد كالقمل و غيره، و يجوز النقل لا الإلقاء، إلا القراد و اللحم.

يد: لبس المخيط للرجال

يد: لبس المخيط للرجال، إلا سراويل لفاقد الإزار، و إلا دلالتها أصرح من دلالة الحصر، و أرجحيتها من جهة التعدد ظاهره.

فالأصح عدم الاختصاص بالصيغه المذكوره، و تعديه الحكم إلى كل ما يعد يمينا شرعا.

قوله: (و في دفع الدعوى الكاذبه إشكال).

على ما اختاره المصنف، من أن الحكم مختص بلا و الله (و بلى و الله) (١)، لا وجه لهذا الاشكال، و الأصح الجواز، للضروره.

قوله: (قتل هو أم الجسد).

هي جمع هامه كالقمل و البراغيث و القراد، فلا يجوز قتل شيء منها على حال، و لو بنحو الزئبق.

قوله: (و يجوز النقل، لا الإلقاء).

أى: النقل من مكان إلى مكان آخر من الجسد، لورود النص (٢)، و لدفع شدة الضروره، و لا يجوز الإلقاء.

قوله: (الا القراد و اللحم).

القراد مضموم الأول معروف، و اللحم محرکه: كباره و صغاره، فقد نص عليه في القاموس (٣)، فيجوز إلقاؤها عن نفسه و بغيره لا قتلها.

قوله: (و إلا الطيلسان).

ص: ١٨٤

١- ١) لم ترد في «ن».

٢- ٢) الفقيه ٢: ٢٣٠، حديث ١٠٩١، التهذيب ٥: ٣٣٦، حديث ١١٦١.

٣- ٣) القاموس (قزد) ١: ٣٣٩، (حلم) ٤: ٩٩.

الطيلسان المززر ولا يزره.

يه: لبس الخفين

يه: لبس الخفين، و ما يستر ظهر القدم اختياراً، و لا يشقهما لو اضطر على رأى.

يو: لبس الخاتم

يو: لبس الخاتم للزينة لا للسنه، و لبس الحلى للمرأة غير المعتاد أو للزينة، و يجوز المعتاد، و يحرم إظهاره للزوج.

ير: الحناء

ير: الحناء للزينة على رأى. هو ثوب منسوج يحيط بالبدن، و معنى قوله: (المززر): الذى له أزرار، شأنه أن يزرو منه يستفاد بالإيماء عدم جواز عقد ثوب الإحرام الذى يكون على المنكبين و نحو ذلك، و كذا يحرم ما يشبه المخيط من الثياب المنسوجه.
قوله: (و لا يشقهما لو اضطر على رأى).

يجب الشق، لورود الأمر به (١)، و لوجوب كشف ظهر القدم بحسب الإمكان.

قوله: (لبس الخاتم للزينة).

أى: فلا يحرم لبسه للسنه، فيكون المرجع إلى قصده.

قوله: (غير المعتاد أو للزينة).

أى: يحرم غير المعتاد مطلقاً، و كذا يحرم ما كان للزينة.

قوله: (و يحرم إظهاره للزوج).

ظاهر العبارة عدم تحريم إظهاره لغير الزوج من المحارم، و تعليقه فى التذكرة بحدوث الشهوة إلى إيقاع المنهى عنه قد يشعر بذلك (٢)، إلا أن فى الرواية: «من غير أن تظهره للرجال فى مركبها و مسيرها» (٣) و هو عام.

قوله: (الحناء للزينة على رأى).

الأصح التحريم، و لا يحرم للسنه، و حكم ما قبل الإحرام إذا قارنه حكمه،

١-١) الكافي ٤:٣٤٦ حديث ١، الفقيه ٢:٢١٨ حديث ٩٩٧.

٢-٢) التذكرة ١:٣٣٦. [١]

٣-٣) الكافي ٤:٣٤٥ حديث ٤، [٢] التهذيب ٥:٧٥ حديث ٢٤٨، الاستبصار ٢:٣١٠ حديث ١١٠٤.

يح:تغطية الرأس للرجل

يح:تغطية الرأس للرجل و لو بالارتماس،فان غطاه وجب الإلقاء،و استحب تجديد التلبيه،و يجوز للمرأة و عليها أن تسفر عن وجهها، و يجوز لها سدل القناع من رأسها إلى طرف أنفها إذا لم يصب وجهها.

يط:التظليل

يط:التظليل للرجل سائرا اختيارا،و يختص المريض و المرأة به لو زاملهما،و يجوز المشى تحت نص عليه فى الدروس (١).

قوله: (و عليها أن تسفر عن وجهها).

بالنسبه إلى الإحرام،لا بالنسبه إلى نظر الأجانب،فستر الرأس واجب قطعاً لأنه عوره،بخلاف الوجه فإنه مختلف فيه.

و يتخير الخنثى بين الأمرين،و لا تجب عليها الكفاره إلا إذا جمعت بين تغطية الرأس و الوجه معا (٢).

قوله: (التظليل للرجل سائرا).

إذا جعل ما يتظلل به فوق رأسه حرم قطعاً،و إلا ففى التحريم نظر،و نقل المصنف فى المنتهى (٣)و الشيخ فى الخلاف الإجماع على الجواز (٤)،و تردد فى الدروس (٥).و ظاهر إطلاق الأخبار التحريم (٦)،و هو أحوط،و إن كان نقل الشيخ و المصنف الإجماع على الجواز لا سبيل إلى رده.

قوله: (و يجوز المشى تحت الظلال).

ص:١٨٦

١-١)الدروس:١١٠.

٢-٢) فى «ن»:و حيث ان المرأة يحرم عليها ستر وجهها فى الإحرام،فلا بد من كشف شىء من الرأس من باب المقدمه،لكن حال الصلاه يجب عليها ستر جزء من الوجه،لأن الرأس عوره و لا يتم ستره الا بستر جزء من الوجه فقد تعارضاً،فما الذى يقدم؟لا يبعد تقديم حكم الصلاه لأن وجوبه أسبق،و لا تقبل النيابة.

٣-٣) المنتهى ٢:٧٩٢.

٤-٤) الخلاف ١:٢٥٧ مسألة ١١٩ كتاب الحج.

٥-٥) الدروس:١٠٧.

٦-٦) الفقيه ٢:٢٢٥ حديث ١٠٥٩،التهذيب ٣١٢،٣١١:٥ حديث ١٠٦٧-١٠٧٠،الاستبصار ٢:١٨٥ باب المريض يظل على وجهه.

الظلال، والتظليل جالسا.

ك: لبس السلاح

ك: لبس السلاح اختيار على رأى، و يجوز لبس المنطقه و شد الهميان على الوسط.

الفصل الثانى: فى الطواف

اشاره

الفصل الثانى: فى الطواف.

قد بينا أن المتمتع يقدم عمرته، فإذا أحرم من الميقات دخل مكة لطواف عمره واجبا، أما القارن، والمفرد فيقدمان الوقوف عليه.

و فى الطواف مطالب:

الأول: فى واجباته

اشاره

الأول: فى واجباته، و هى أحد عشر:

إطلاق الأخبار يقتضى التحريم مطلقا، إلا مع الضروره مثل: «أضح لمن أحرمت له» (١) أى: ابرز للشمس، و مثل: «لا يظلل» (٢) و غيرهما (٣)، إلا أن المصنف نقل الإجماع على جواز التظلل بالمحمل و نحوه إذا لم يكن فوق رأسه (٤).

و نقل المصنف (٥) و الشيخ الإجماع على جواز نصب ثوب و التظلل به إذا لم يصر فوق الرأس (٦)، و تردد فى الحكم فى الدروس (٧)، و التحريم أحوط.

قوله: (لبس السلاح اختيارا على رأى).

هذا هو الأصح، لمفهوم الأخبار الداله على تقييد الجواز بحال الضروره (٨).

قوله: (قد بينا).

يريد بهذا: بيان وجه ذكر الطواف بعد الإحرام.

- ١-١ الكافي ٤:٣٥٠ حديث ٢. [١]
- ٢-٢ الكافي ٤:٣٥١ حديث ٦، [٢] التهذيب ٥:٣٠٩ حديث ١٠٦٠.
- ٣-٣ الفقيه ٢:٢٢٥ حديث ١٠٩٥، التهذيب ٥:٣١٣ حديث ١٠٧٥.
- ٤-٤ المنتهى ٢:٧٩٢. [٣]
- ٥-٥ المنتهى ٢:٧٩٢. [٤]
- ٦-٦ الخلاف ١:٢٧٥ مسألة ١١٩ كتاب الحج.
- ٧-٧ الدروس: ١٠٧.
- ٨-٨ الكافي ٤:٣٤٧ حديث ٤، الفقيه ٢:٢١٨ حديث ١٠٠٤، التهذيب ٥:٣٨٧ حديث ١٣٥١، ١٣٥٢.

أ:طهاره الحدث و الخبث عن الثوب و البدن

أ:طهاره الحدث و الخبث عن الثوب و البدن، و ستر العوره. و إنما يشترط طهاره الحدث في الواجب، و يستحب في الندب.

و لو ذكر في الواجب عدم الطهاره استأنف معها، و يعيد الصلاه واجبا مع وجوبه، و ندبا مع ندبه.

و لو طاف الواجب مع العلم بنجاسه الثوب أو البدن أعاد، و لو علم في الأثناء أزاله و تمم، قوله: (طهاره الحدث و الخبث عن الثوب و البدن).

هما شرط في الواجب قطعاً، و يعفى في النجاسه عما عفى عنه في الصلاه على الأصح، لأنه كالصلاه إلا في الكلام، و لا يشترط الطهاره من الحدث في المندوب على الأصح، للروايه (١).

قوله: (و ستر العوره).

أى: التي يجب سترها في الصلاه و به روايه (٢)، و يظهر من المصنف في المختلف التوقف في وجوبه (٣).

قوله: (و لو ذكر في الواجب عدم الطهاره استأنف معها).

و لو كان بتذكر يقين الحدث مع الشك في الطهاره.

قوله: (و يعيد الصلاه واجبا مع وجوبه).

كأنّ قوله: (مع وجوبه) مستدرك، لأنّ تقييد الحكم السابق بكون الطواف واجبا يغنى عنه.

قوله: (و لو علم في الأثناء أزاله و أتم).

أى: أزال الثوب النجس، و قد كان المناسب أن يقول: أزالها، فإن المعروف إزاله النجاسه. و يجب أن يقيّد بما إذا لم يحتج إلى فعل يستدعى قطع

ص: ١٨٨

١- (١) الكافي ٤:٤٢٠ حديث ٣، [١] الفقيه ٢:٢٥٠ حديث ١٢٠٢-١٢٠٤، التهذيب ٥:١١٦ حديث ٣٨٠.

٢- (٢) تفسير القمي ١:٢٨٢.

٣- (٣) المختلف: ٢٩١.

و لو لم يعلم إلا بعده أجزأ.

ب: الختان

ب: الختان، و هو شرط فى الرجل المتمكن خاصة.

ج: النيه

ج: النيه، و هى أن يقصد إلى إيقاع طواف عمره التمتع أو غيرها، لوجوبه أو ندبه، قربه إلى الله تعالى عند الشروع، فلو أخل بها أو بشىء منها بطل.

الطواف، و لم يكمل أربعه أشواط، و إلا لم يجز التتميم، بل يجب الاستئناف.

قوله: (و لو لم يعلم إلا بعده أجزأ).

قيل عليه: تجب إعادته الجاهل بالنجاسة فى الصلاة فى الوقت، فتجب الإعادة هنا.

قلنا: هناك وقت محدود شرعاً، و هنا وقت الطواف زمان فعله، فإذا فرغ منه لم يبق وقت.

نعم، لو وجب القضاء فى الصلاة - كما فى ناسى النجاسة - اتجهت الإعادة هنا مع احتمال العدم، لانتفاء الأداء و القضاء معا المقتضى لانتفاء وقتيهما.

قوله: (الختان، و هو شرط فى الرجل المتمكن خاصة).

أى: دون المرأة، للرواية (١)، لكن يرد عليه الخنى و الصبى، فإن النص يتناولهما، و لا بعد فيه بالنسبة إلى الصبى، فإن الختان شرط الطواف كالطهاره، فيعتبر فيه كما تعتبر الطهاره.

قوله: (النيه).

و يجب أن يقصد ما يطوف له من حج الإسلام أو غيره، و عمره الإسلام أو غيرها، لأن «لكل امرئ ما نوى» (٢).

ص: ١٨٩

١- (١) الكافى ٤: ٢٨١ حديث ١، ٢، الفقيه ٢: ٢٥٠، ٢٥١، حديث ١٢٠٥، ١٢٠٦، التهذيب ٥: ١٢٥، ١٢٦، حديث ١٦٤٦، ١٦٤٧.

٢- (٢) أمالى الطوسى ٢: ٢٣١، صحيح مسلم ٣: ١٥١٥، حديث ١٥٥، سنن ابن ماجه ٢: ١٤١٣، حديث ٤٢٢٧.

د:البدأه بالحجر الأسود، فلو بدأ بغيره لم يعتد بذلك الشوط، الى أن ينتهى إلى أول الحجر، فمنه يبتدى الاحتساب إن جدد النيه عنده للإتمام قوله: (البدأه بالحجر الأسود).

و يجب فيه أن يحاذى بأول مقاديم بدنه،-حال كون البيت على يساره-، أول الحجر الذى إلى جهه الركن اليمانى، مقارنا بالنيه أول حركات الطواف بحيث تمر عليه كله، و لا- يجب أن يستقبله بوجهه ثم ينحرف، بل يجرئه أن يجعله على يساره ابتداء، و إن كان الأفضل استقباله أولا، و قد نبه على ذلك فى المختلف (١)، و الدروس (٢).

قوله: (فمنه يبتدى الاحتساب إن جدد النيه عنده للإتمام).

قال الشارح: إنَّ قوله: (لِلإِتْمَام) تعليل للصحه حينئذ، و التقدير: و يصح ذلك لكونه طوفا تاما مستجمعا ما يعتبر فيه (٣). و فيه بعد، لأنَّ المتبادر من العبارة تجديد النيه للإتمام.

و حكى، أن على النسخه التى بخط المصنف قيدا بغير خطه، حاصله: أن المقصود بالإتمام إكمال الشوط الناقص، بحيث لا يجعل المبتدأ منتهى، و يبتدى الطواف منه، ثم يأتى إلى الحجر (٤).

و لا محصل لهذا، لأنه إن جعل ذلك تعليلا للصحه كان تقدير الكلام:

و يصح لإتمام الشوط الناقص، بحيث لا يجعل المبتدأ منتهى إلى آخره، كان فساده ظاهرا، فإنه لا رابطه بين الصحه و إتمام الشوط الناقص أصلا، مع عدم انتظام قوله: «بحيث لا يجعل» الى آخره، معه.

ص: ١٩٠

١- ١) المختلف: ٢٩٢.

٢- ٢) الدروس: ١١٤.

٣- ٣) إيضاح الفوائد ٢٩٨: ١.

٤- ٤) إيضاح الفوائد ٢٩٨: ١.

مع احتمال البطلان، و لو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه فى ابتداء الطواف لم يصح. و إن جعل متعلق اللام فيه جدد بحيث يكون تتمه للكلام فأظهر فى الفساد، إذ لا معنى لتجديد النيه الذى هو شرط لابتداء الاحتساب من الحجر، لإتمام الشوط الناقص الى آخره أصلاً.

و حكى ولد المصنف أنه كان قد اشتهر بين تلامذه المصنف أن المراد: أن ينوى عند الحجر الإتمام، أى: يأتى بسته أشواط إتمام الشوط الأول، ثم يأتى بنيه أخرى عند تمام الستة بشوط سابع، و يبطل ذلك الناقص، فكأنه قد نوى الطواف بنيتين، فاللام تتعلق- أى: إن جدد النيه لإتمام الطواف- بسته أشواط آخر الى آخره.

و هذا أغرب، لأنه مع وقوع العباده بنيتين يقتضى أن لا يجزئ غيره، كما هو مقتضى قوله: (إن جدد النيه.)، بل يقتضى أن ابتداء الاحتساب إنما يتحقق إذا جدد النيه عند الحجر للإتمام على الوجه المذكور، و هو أشد غرابه.

و الحق أن العبارة لا تخلو من شىء، و مع كمال التعسف، و حملها على ما اختاره الشارح تسلم من الفساد فى المعنى.

قوله: (مع احتمال البطلان).

وجه هذا الاحتمال أن الطواف حينئذ مشتمل على الزيادة بحسب الصورة، حيث لم يفصل بين الزيادة و الطواف بسكون، و ضعفه أظهر من أن يحتاج إلى بيان.

قوله: (و لو حاذى آخر الحجر ببعض بدنه فى ابتداء الطواف لم يصح).

المراد بآخر الحجر: الطرف الآخر الذى (يلى الطرف الذى) (1) يبتدئ منه الطائف، و التقييد بآخر الحجر غير محتاج إليه، فإن محاذاته بشىء من بدنه غير

ص: ١٩١

١- ١) لم ترد فى «س».

ه: الختم بالحجر، فلو أبقى من الشوط شيئاً وإن قل لم يصح، بل يجب أن ينتهي من حيث ابتداء.

و: جعل البيت على يساره

و: جعل البيت على يساره، فلو جعله على يمينه أو استقبله بوجهه لم يصح.

ز: خروجه بجميع بدنه عن البيت

ز: خروجه بجميع بدنه عن البيت، فلو مشى على شاذروان الكعبة لم يصح، ولو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح. الطرف الأول لا يعتد به.

قوله: (الختم بالحجر).

يراد: الختم بموضع ابتدائه كما يدل عليه آخر كلامه.

قوله: (أو استقبله بوجهه لم يصح).

و كذا لو جعل ظهره إليه.

قوله: (فلو مشى على شاذروان الكعبة).

المراد به: أساسها الذي بقى بعد تعمیرها أخيراً.

قوله: (و لو كان يمس الجدار بيده في موازاة الشاذروان صح).

إن كان متعلق (في) هو (يمس)، كان المعنى: إنَّ المس إذا وقع في موازاة الشاذروان (صح) (١)، أى: مقابله يصح.

و يشكل، بأنه غير خارج عن البيت بجميع بدنه حينئذ، والأصح عدم الصحه على هذا التقدير (٢).

و إن كان متعلقه محذوفاً على أنه حال من الجدار كان المعنى: أنه لو مس الجدار الكائن في موازاة الشاذروان صح، و هو ظاهر لخروجه حينئذ بجميعه عن البيت.

١-١) لم ترد في «ن» و«ه».

٢-٢) لم ترد في «س».

ح: إدخال الحجر في الطواف

ح: إدخال الحجر في الطواف، فلو مشى على حائطه، أو طاف بينه و بين البيت لم يصح.

ط: الطواف بين البيت و المقام

ط: الطواف بين البيت و المقام، فلو أدخل المقام فيه لم يصح.

ي: رعايه العدد

ي: رعايه العدد، فلو نقص عن سبعة و لو شوطاً، أو بعضه و لو خطوه لم يصح. و لو زاد على طواف الفريضة عمداً بطل، و لو كان سهواً قطع إن ذكر قبل بلوغه الركن، و لو كان بعده استحب إكمال أسبوعين، و صلى للفريضة أولاً، و للنافله بعد السعى.

و يكره الزيادة عمداً في النافله، فإن فعل استحب الانصراف على الوتر.

و الأول هو السابق إلى الفهم من العبارة، و إن كان ارتكاب المس في موازاه الشاذروان لا يخلو من تجوز.

قوله: (الطواف بين البيت و المقام).

و كذا يجب مراعاة النسبه من كل جانب، كما دلت عليه الأخبار (١)، حتى من جانب الحجر، لما علم أنه من البيت.

قوله: (قطع إن ذكر قبل بلوغه الركن).

المراد به: العراقي، و في روايه أبي كهمش، عن الصادق عليه السلام: «إن ذكر قبل أن يأتي الركن فليقطعه» (٢). و فسره بعض الأصحاب بالشامى.

قوله: (استحب إكمال أسبوعين).

فيمكن أن يقال: ينوى للثانى من الآن، و لا بعد فى أن يؤثر فيما مضى، أو يكتفى بنيه الأول، و هو بعيد.

ص: ١٩٣

١- ١) الكافي ٤: ٤١٣ حديث ١، التهذيب ٥: ١٠٨ حديث ٣٥١.

٢- ٢) الكافي ٤: ٤١٨ حديث ١٠، [١] التهذيب ٥: ١١٣ حديث ٣٦٧، الاستبصار ٢: ٢١٩ حديث ٧٥٣.

و لو نقص من طوافه ناسيا أتمه إن كان في الحال، و إن انصرف فان كان قد تجاوز النصف رجع فأتهم، و لو عاد إلى أهله استتاب. و لو كان دون النصف استأنف. و كذا لو قطع طوافه لدخول البيت، أو للسعي في حاجه، أو مرض في أثناءه، فإن استمر مرضه و تعذر الطواف به طيف عنه و كذا لو أحدث في طواف الفريضة يتم مع تجاوز النصف بعد الطهاره، و إلا استأنف.

و لو شرع في السعي، فذكر نقصان الطواف رجع إليه فأتهم مع تجاوز النصف، ثم أتم السعي. و لو لم يتجاوز استأنف الطواف، ثم استأنف قوله: (فان كان قد تجاوز النصف رجع فأتهم، و لو عاد إلى أهله استتاب).

لا يبعد جواز الاستنابه هنا اختيارا، و به صرح في الدروس في حكم طواف النساء (١).

قوله: (و كذا لو قطع طوافه لدخول البيت، أو للسعي في حاجه).

أى: إن أكمل أربعه بنى و إلا- استأنف، و كذا لو قطعه لصلاه فريضة دخل وقتها، و كذا النافله إذا تضيق وقتها، و قيل: يبنى على شوط (٢)، و هو ضعيف. و إنما يجوز القطع لواحد من الأسباب المذكوره، لا بدونها (٣)، و يجب أن يحفظ موضع القطع ليكمل منه (إذا عاد، فلو شك احتمال الأخذ بالأقل، و يحتمل البطلان) (٤).

قوله: (و لو لم يتجاوز استأنف الطواف ثم استأنف السعي).

ص: ١٩٤

١-١) الدروس: ١١٦.

٢-٢) قاله الشيخ في التهذيب ١: ١٢١: ٥.

٣-٣) هكذا في نسخه «س» و في «ن» و «ه» (فيحرم لا بدونها). و هي كما ترى.

٤-٤) لم ترد في «ن».

السعى. و لو شك في العدد بعد الانصراف لم يلتفت، و كذا في الأثناء إن كان في الزيادة و يقطع، و إن كان في النقصان أعاد، كمن شك بين الستة و السبعة، و في النافله يبنى على الأقل.

و يجوز الإخلاق إلى الغير في العدد، فان شكنا معا فالحكم ما سبق. فرع: لو سعى قبل الطواف أعادهما و إن كان ناسيا، و هو في صحيحه منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام (١).

قوله: (و كذا في الأثناء إن كان في الزيادة و يقطع).

هذا إذا بلغ ركن الحجر و إلا بطل، للتردد بين الزيادة و النقصان، فان كان بلغه قطع وجوبا، حذرا من حصول الزيادة (٢).

قوله: (و يجوز الإخلاق إلى الغير في العدد).

لروايه (٣)، و يشترط فيه البلوغ، لا المذكوره و لا الحريه. و هل تشترط العدالة؟ وجهان، و ظاهر الأخبار العدم، لأنه عليه السلام لما سئل عن ذلك لم يستفصل عنها (٤)، و إن كان اعتبارها أحوط.

قوله: (فان شكنا معا فالحكم ما سبق).

أى: ينظر فإما أن يكون في الزيادة أو النقيصه، و على الزيادة فاما أن

ص: ١٩٥

١- (١) الكافي ٤: ٤٢١ حديث ٢، التهذيب ٥: ١٢٩ حديث ٤٢٦، ٤٢٧.

٢- (٢) في هامش النسخه (ه): أى و كذا الحكم لو شك في أثناء الفعل، أى قبل الفراغ منه إن كان الشك في محض الزيادة، بأن يتحقق السبعه و يشك في الزائد، و لا يتصور هذا الفرض إلا إذا كان عند الحجر، و إلا كان الشك في الزيادة و النقيصه أو كانت الزيادة مقطوعا بها، فان كان الفرض الأول قطع وجوبا، و ان كان الفرض الثانى بطل، و إن كان الثالث قطع وجوبا و الا بطل، الا أن يكون في الشوط الثانى من الزيادة. بخطه رحمه الله، و جاء في النسخه «ن» مدرجه في المتن. و أضاف الناسخ في الهامش ما لفظه: متن الزيادة من قوله: أى و كذا الى آخر الحاشيه كتب في الحاشيه بخطه، منه.

٣- (٣) الكافي ٤: ٤٢٧، حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٥٤، ٢٥٥ حديث ١٢٣٣، ١٢٣٤، التهذيب ٥: ١٣٤ حديث ٤٤٠.

٤- (٤) المصدر السابق.

يا:الركعتان،و تجبان فى الواجب بعده فى مقام إبراهيم عليه السلام حيث هو الان،و لا تجوز فى غيره،فان زوحم صلى وراءه أو فى أحد جانبيه،و لو نسيهما وجب الرجوع،فان شق قضاهما موضع الذكر، و لو مات قضاهما الولي.

يكون قد بلغ ركن الحجر أولا(الى آخره) (١).

قوله: (حيث هو الآن).

نبه:(الآن)على انتقال المقام،و قد نقل أنه كان فى عهد النبي صلى الله عليه و آله عند الباب (٢).

قوله: (و لا يجوز فى غيره).

قال فى الدروس:إنّ معظم الأخبار،و كلام الأصحاب ليس فيهما الصلاة فى المقام،بل عنده أو خلفه (٣).

و تعبير بعض الفقهاء بالصلاة فى المقام مجاز (٤)،تسميه لما حول المقام باسمه،لأنّ المراد بالمقام حقيقه:هو الصخره التى عليها أثر قدم إبراهيم عليه السلام،و لا يصلى عليها و لا قدامها،و هذا حق.

لكن المراد بالمقام:هو البناء المعد للصلاه،الذى هو وراء الموضع،الذى فيه هذه الصخره بلا فصل،و مع الزحام يصلى خلف هذا الموضع أو الى جانبه.

و وقتهما عند الفراغ من الطواف،لقول الصادق عليه السلام:«لا تؤخرها ساعه،إذا طفت فصل» (٥).

قوله: (و لو نسيهما وجب الرجوع).

أى:إلى المقام،قال فى الدروس:فان تعذر فحيث شاء من الحرم،

ص:١٩٦

١- ١) لم ترد فى «ن».

٢- ٢) الكافي ٤:٢٢٣ حديث ٢.

٣- ٣) الدروس:١١٣.

٤- ٤) عبر عن ذلك ابن حمزه فى الوسيله:١٩٠،و الشيخ فى المبسوط ١:٣٦٠،و النهايه:٢٤٢،و سلار فى المراسم:١١٠.

٥- ٥) الكافي ٤:٤٢٣ حديث ١،التهذيب ٥:٢٨٦ حديث ٩٧٣.

المطلب الثاني: في سننه، يستحب الغسل لدخول مكة، ولو تعذر فبعده. والأفضل من بئر ميمون بن الحضرمي بأبطح مكة، أو فخر و هي على رأس فرسخ من مكة للقادم من المدينة، والأفضل من منزله، ومضغ الإذخر، ودخول مكة من أعلاها حافيا، بسكينه و وقار، والغسل لدخول المسجد الحرام، ودخوله من باب بني شيبه فإن تعذر فحيث أمكن من البقاع (١). فان كان مراده وجوب الرجوع إلى الحرم إذا تعذر المقام - وهو الظاهر - توقف على النص الدال على ذلك.

وقال أيضا: إن الجاهل كالناسي (٢). وهو محتمل، ويمكن إلحاقه بالعامد إن (٣) لم يجوز له فعلهما في غير المقام، لأنه مقصر بجهله.

قوله: (من بئر ميمون الحضرمي).

هو بالحاء المهملة.

قوله: (و إلا فمن منزله).

في عبارته مناقشه، لأن هذا الحكم لا يستقيم على إطلاقه، إذ ليس كل من لا يكون قادمًا من المدينة يستحب له الغسل من منزله لدخول مكة.

قوله: (و دخول مكة من أعلاها).

أي: لكل قادم، سواء قدم على طريق المدينة أم لا، تأسيا بالنبي صلى الله عليه وآله (٤) وقيل: إن هذا مختص بالقادم من المدينة (٥).

قوله: (و دخوله من باب بني شيبه).

قيل: لأن هبل الصنم مدفون تحت عتبة باب بني شيبه، فسن الدخول منه

ص: ١٩٧

١- (١) الدروس: ١١٣.

٢- (٢) المصدر السابق.

٣- (٣) في «ن»: أي.

٤- (٤) الكافي ٤: ٢٤٨، حديث ٤، التهذيب ٥: ٤٥٧، حديث ١٥٨٨.

٥- (٥) ذهب إليه سلالر في المراسم: ١٠٩، وابن إدريس في السرائر: ١٣٤.

بعد الوقوف عندها، والدعاء بالمأثور، والوقوف عند الحجر، والدعاء رافعا يديه به، واستلامه ببيدنه أجمع، وتقبيله فان تعذر فيبعضه، فان تعذر فيبيده، ويستلم المقطوع بموضع القطع، وفاقد اليد يشير، والدعاء في أثنائه، والذكر، والمشى، والاقتصاد فيه بالسكينه ليطؤوه بأرجلهم (١).

قلت: سمعنا أنّ هذا الباب يدعى الآن بباب السلام، وينبغي أن يعلم أنّ هذا الباب الآن غير معلوم، لأنّ المسجد قد ثبت أنه زيد فيه.

نعم يراعى الدخول من الباب الذى يسامته الآن، فعلى ما سمعناه يدخل من باب السلام المعروف الآن بذلك.

قوله: (بعد الوقوف عندها).

فى حواشى الشهيد: لم يسمع تأنيث الباب فى اللغه، والصواب تذكيره.

قوله: (واستلامه ببيدنه أجمع).

المراد: معظمه مجازا، والاستلام بغير همز معناه: المس، افتعال من السلام بالكسر: وهو الحجاره، أو من السلام بالفتح، (أعنى) (٢) التحيه، أى: يحيى نفسه عند الحجر، كما فى قولهم: اخدم (٣)، أى خدم نفسه إذا لم يكن له خادم.

وقيل: إنه بالكسر بهمز من اللّامه: وهى الدرعه، فيكون معناه: اتخذه جنه و سلاحا.

قوله: (والمشى والاقتصاد فيه).

أى: فى المشى بحيث يتوسط فيه.

وقوله: (بالسكينه).

أى: يكون ساكن الأعضاء.

ص: ١٩٨

١ - ١) ورد هذا التفسير روايه عن الامام الصادق (عليه السلام)، انظر: الفقيه ٢: ١٥٤ حديث ٦٦٨. [١]

٢ - ٢) لم ترد فى «س».

٣ - ٣) فى «ن»: اخدم نفسه.

البطن به، و الخد و الدعاء، فان تجاوزه رجع. و التزام الأركان خصوصا العراقي و اليماني، و طواف ثلاثمائة و ستين طوافا، فان عجز جعل العده أشواطا، فالأخير عشره، و التداني من البيت، و يكره الكلام بغير الدعاء و القرآن.

قوله: (فان تجاوزه رجع.).

قال فى الشرائع: لم يرجع (١)، فالمسألة ذات قولين، يمكن حملها على اختيار كل قول، و يمكن حمل كلامه هنا على النسيان، و كلام صاحب الشرائع على العمدة، أو يحمل كلام المصنف على من تجاوز و لم يبلغ الركن اليماني، و كلام الشرائع على بلوغه، كما دلت عليه صحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام (٢) و كيف كان فالعمل على الرواية.

قوله: (و اليماني).

بتخفيف الياء، لأن الألف عوض من ياء النسبه على اللغة المشهوره.

قوله: (فان عجز جعل العده أشواطا و الأخير عشره).

هذا هو المشهور و قوفا مع ظاهر النقل، و زاد ابن زهره أربعه، ليصير الأخير طوفا كاملا (٣).

قال شيخنا الشهيد: و استقر به العلماء (٤)، و فى جامع البنظى إشاره اليه، لأنه ذكر فى سياق أحاديثه عن الصادق عليه السلام أنه اثنان و خمسون طوفا (٥).

ص: ٢٠٠

١- ١) الشرائع ١: ٢٦٩. [١]

٢- ٢) التهذيب ١٠٨: ٥ حديث ٣٥٠.

٣- ٣) الغنيه (الجوامع الفقيه): ٥١٥.

٤- ٤) نسبة الفاضل الهندي فى كشف اللثام ١: ٣٤٣ الى الشهيد فى حاشيته على القواعد.

٥- ٥) لم نجده فى مستطرفات السرائر فيما استطرفه من كتاب جامع البنظى، لكن روى الشيخ فى التهذيب ٥: ٤٧١ حديث ١٦٥٥ عن أبى نصر عن على عن أبى بصير عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: «يستحب أن يطاف بالبيت عدد أيام السنه كل أسبوع لسبعه أيام فذلك اثنان و خمسون أسبوعا».

المطلب الثالث: فى الأحكام، من ترك الطواف عمدا بطل حجه، و ناسيا يقضيه و لو بعد المناسك، قوله: (من ترك الطواف عمدا بطل حجه).

مما يشكل تحقيق ما به يتحقق الترك، فإنه لو سعى قبل الطواف لم يعتد به، و لو قصر لزمته الكفاره إن كان معتمرا، و إن أحرم بنسك آخر بطل فعله.

و يمكن أن يحكم فى ذلك العرف، فإذا شرع فى نسك آخر عازما على ترك الطواف، بحيث يصدق الترك عرفا حكم ببطان الحج، أو يراد به خروجه من مكه بنيه عدم فعله، و لم أظفر فى هذا الباب بشىء.

و فى روايه على بن أبى حمزه: إنَّ من جهل أن يطوف حتى رجع الى أهله عليه إعاده الحج و بدنه (١). و لا دلالة فيها على اعتبار الرجوع الى الأهل فى تحقق الترك، لأنَّ ذلك وقع فى حكاية حال التارك.

و يمكن أن يقال: إن كان الطواف لعمره التمتع، فيتحقق الترك إذا تركه بعد ضيق الوقت، إلا عن باقى المناسك من الإحرام للحج و الوقوفين و غيرهما أقل الواجب، و إن كان للحج فبعد خروج ذى الحجه، و إن كان لعمره الافراد فبعد الخروج من مكه، أو يحكم فى هذا الأخير العرف، أو يقال فى هذا الأخير: ما دام لا يتضيق عليه نسك آخر، لا يتحقق الترك، بل يقال: لا يكاد يتحقق معنى الترك المقتضى للبطان فيها، لأنَّ العمره المفردة هى المحلله من الإحرام عند بطان نسك آخر لا غيرها (٢)، فلو بطلت لاحتيج فى التحلل من إحرامها إلى أفعال العمره، و هو ظاهر البطان.

قوله: (و ناسيا يقضيه).

الجاهل كالعامد، و عليه بدنه لصحيحه على بن جعفر عن أبى الحسن عليه السلام (٣).

ص: ٢٠١

١- (١) الفقيه ٢: ٢٥٦ حديث ١٢٤٠، التهذيب ٥: ١٢٧ حديث ٤١٩، الاستبصار ٢: ٢٢٨ حديث ٧٨٦.

٢- (٢) فى «س» و «ه»: غيرها، و لا يمكن المساعدة عليه.

٣- (٣) قرب الاسناد: ١٠٧.

و يستنيب لو تعذر العود. و لو نسي طواف الزيارة، و واقع بعد رجوعه إلى أهله فعليه بدنه، و الرجوع لأجله. و قيل لا كفاره إلا على من واقع بعد الذكر. و لو نسي طواف النساء قال في الدروس: و في وجوب هذه البدنه على العالم نظر من الأولويه (١).

قوله: (و يستنيب لو تعذر العود).

قال في الدروس: المراد به: المشقه الكثيره، و يحتمل أن يراد بالقدرة:

الاستطاعه المعهوده في الحج (٢)، و لا بأس بما صار إليه، نظرا إلى المتبادر إلى الفهم عرفا.

قوله: (و لو نسي طواف الزيارة و واقع) الى قوله: (و قيل لا كفاره إلا على من واقع بعد الذكر) (٣).

هذا القول هو الأصح، لظاهر حسنه معاويه بن عمار (٤)، و يشكل على هذا القول ما سيأتي من روايتي عبد الله بن مسكان، و سعيد بن يسار: أنّ من واقع و قد نقص من سعيه شرطا ساهيا قبل أن يذكر، عليه دم بقره (٥). فإنّ الوجوب لنقص شوط من السعي - إذا واقع قبل التذكر مع اشتراط التذكر في جميعه - غير واضح، و لعل الإيجاب مطلقا أظهر. و يجب الرجوع لأجله، فإن تعذر استتاب.

و لو تكرر الوطء عمدا فينبغي تكرار الكفاره (٦).

قوله: (و لو نسي طواف النساء استتاب).

ص: ٢٠٢

١- (١) الدروس: ١١٦.

٢- (٢) المصدر السابق.

٣- (٣) قاله ابن إدريس في السرائر: ١٣٥.

٤- (٤) الكافي ٤: ٣٧٨، حديث ٣، التهذيب ٥: ٣٢١، حديث ٥: ١١٠٤.

٥- (٥) التهذيب ٥: ١٥٣، حديث ٥: ٥٠٤، ٥٠٥.

٦- (٦) في «ن» و «ه» وردت جملة (و يجب الرجوع. تكرار الكفاره) قبل جملة (و يشكل على هذا. مطلقا أظهر).

استناب، فان مات قضاءه وليه واجبا. و يجب على المتمتع ثلاث طوافات: طواف عمره المتمتع، و طواف الحج، و طواف النساء.

و على القارن و المفرد أربعة: طواف الحج، و طواف النساء، و طواف العمره المفردة، و طواف النساء فيها.

المستند حسنه معاويه بن عمار (١)، و لو واقع بعد الذكر وجب عليه ما يجب على المجامع قبل طواف النساء عمدا.

و لو اتفق حضور من عليه طواف النساء، أو كان من نيته العود لم تجز الاستنابه، و لو ترك طواف النساء عمدا وجب الرجوع لأجله، صرح به فى الدروس (٢)، و وجهه: أن الاستنابه إنما وردت فى الناسى، فيبقى العائد على حكم الوجوب. و لو نسى طواف عمره المتمتع أو الافراد وجب العود له مع الإمكان.

و لو واقع، فان كان ناسيا فلا شىء عليه، و إن كان بعد الذكر أمكن انسحاب حكم طواف الزيارة هنا، و لو تركه جاهلا فالظاهر بطلان النسك، لأنَّ الجاهل عامد، إذ هو مخاطب بالتعلم. و هل تجب الكفاره كطواف الزيارة؟ فيه احتمال، للمساواه (٣).

فرع:

قال شيخنا الشهيد فى حواشيه: لم يذكر الأ-كثر قضاء السعى لو قضى الطواف، و فى الخلاف يقضى السعى بعده، و نقل عن المخالف قولاً، ثم قال: ما قلناه مجمع عليه (٤).

قلت: و يشهد له ما تقدم التنبيه عليه من الروايه الداله على أن من سعى و لم يطف يطفو ثم يعيد السعى (٥).

ص: ٢٠٣

١- (١) الكافى ٤: ٥١٣ حديث ٥، [١] الفقيه ٢: ٢٤٥ حديث ١١٧٥، التهذيب ٥: ١٢٨، ٢٥٥ حديث ٤٢٢، ٨٦٦ الاستبصار ٢: ٢٢٨، ٢٣٣ حديث ٧٨٩، ٨٠٨.

٢- (٢) الدروس: ١١٦.

٣- (٣) لم ترد فى «س»

٤- (٤) الخلاف ١: ٢٧٧ مسألة ٢٥٨ كتاب الحج.

٥- (٥) الكافى ٤: ٤٢١ حديث ٢، [٢] التهذيب ٥: ١٢٩ حديث ٤٢٧، ٤٢٦.

و طواف النساء واجب في الحج و العمره المبتوله، دون عمره التمتع، على الرجال، و النساء، و الصبيان، و الخناثي، و الخصيان، و هو متأخر عن السعي للمتمتع و غيره، فان قدمه ساهيا أجزأ، و إلا فلا إلا مع الضروره كالمرض و خوف الحيض.

و غير طواف النساء متقدم على السعي، فإن عكس أعاد سعيه. و يجب على المتمتع تأخير طواف الحج و سعيه عن الموقفين و مناسك منى يوم النحر.

و لا يجوز له تقديمه إلا لعذر كالمريض، و خوف الحيض، و الزحام للشيخ العاجز.

و يكره للقارن و المفرد و لمن طاف تأخير السعي ساعه، و لا يجوز قوله: (و العمره المبتوله).

من البتل: و هو القطع، لأنها مقطوعه عن الحج، أى: منفرده بخلاف عمره التمتع، فإنها داخله فيه.

قوله: (فان عكس أعاد سعيه).

و إن كان ناسيا كما قدمناه.

قوله: (إلا لعذر كالمريض).

المانع من العود مثلا، و الحيض الذى يتوقع حصوله حين العود، و خوف فوت الرفقه، و نحو ذلك.

قوله: (و يكره للقارن و المفرد).

أى: يكره ذلك لهما، فيجوز التقديم اختيارا على الأصح.

قوله: (و لمن طاف تأخير السعي ساعه، و لا يجوز إلى الغد).

الى الغد مع القدره.

و لا يجوز لبس البرطله فى طواف العمره، و لا فى طواف الحج مع تقديمه، و لو نذر الطواف على أربع فالأقوى بطلان النذر.

الفصل الثالث: فى السعى

إشاره

الفصل الثالث: فى السعى و فيه مطلبان:

الأول: فى أفعاله

الأول: فى أفعاله، و يجب فيه النيه المشتمله على الفعل، و وجهه، و كونه سعى حج الإسلام أو غيره، و التقرب الى الله تعالى، و البدء بالصفاء بحيث يجعل كعبه ملاصقا له، الممنوع منه تأخيره إلى الغد، فيجوز إلى الليل، و هو فى بعض الأخبار (١)، و لو أخره إلى الغد أتم و أجزأه.

قوله: (و لا يجوز لبس البرطله).

بضم الباء و الطاء المهمله و إسكان الراء و تشديد اللام مع الفتح: هى قلنسوه طويله، كانت تلبس قديما، و روى: أنها من زى اليهود (٢)، و أصح القولين تحريم لبسها، حيث يحرم ستر الرأس.

قوله: (و لو نذر الطواف على أربع فالأقوى بطلان النذر).

هذا هو الأصح، إذ لم يتعبد بمثله، و الروايه بوجوب طوافين (٣) لا عمل عليها.

قوله: (فيه النيه المشتمله على الفعل، و وجهه، و كونه سعى حج الإسلام أو غيره).

و تجب أيضا فيها الاستدامه و المقارنه لوقوفه على الصفا، أى جزء منه، أو لإصاق عقبه به إن لم يصعد عليه، و لأول حركات السعى.

قوله: (بحيث يجعل كعبه ملاصقا له).

لو قال: عقبه لكان أولى، لأنّ الكعب فى لغه العرب غير العقب، و هذا

ص: ٢٠٥

حدیث ۷۹۰.

۲-۲) الفقیه ۲:۲۵۵ حدیث ۱۲۳۵، التهذیب ۵:۱۳۴ حدیث ۴۴۳.

۳-۳) الکافی ۴:۴۲۹ حدیث ۱۱.

و الختم بالمروه بحيث يلصق أصابع قدميه بها. و السعى سبعة أشواط من الصفا إليه شوطان. و يستحب الطهاره، و استلام الحجر، و الشرب من زمزم، و صب مائها عليه من الدلو المقابل للحجر، و الخروج من الباب المقابل له، و الصعود على الصفا، و استقبال ركن الحجر، و حمد الله، و الثناء عليه، و اطاله الوقوف، و التكبير سبعا، و التهليل كذلك، و الدعاء بالمأثور، إذا لم يصعد على الصفا.

قوله: (بحيث يلصق أصابع قدميه بها).

أى: بالمروه، و هذا إذا لم يصعد على درجه المروه، و فى اعتبار إصاق أصابع القدمين معا توقف.

قوله: (من الصفا إليه شوطان).

و حكى قول بأنهما شوط واحد (١).

قوله: (و الخروج من الباب المقابل له).

قال فى الدروس: الذى خرج منه النبى صلى الله عليه و آله، و هو الآن من المسجد معلّم بأسطوانتين معروفتين، فليخرج من بينهما، قال: و الظاهر استحباب الخروج من الباب الموازى لهما (٢).

قوله: (و الصعود على الصفا).

فى بعض الأخبار ما يدل على استحباب الصعود على المروه (٣)، و نبه عليه فى المنتهى (٤).

قوله: (و إطاله الوقوف).

أى: على الصفا بقدر سورة البقره مرسلا،

ص: ٢٠٦

١- ١) قاله أبو بكر الصيرفى من الشافعيه كما فى المجموع ٨: ٧١.

٢- ٢) الدروس: ١١٨.

٣- ٣) الكافى ٤: ٤٣٣ حديث ٨، التهذيب ٥: ١٤٧ حديث ٤٨٤.

٤- ٤) المنتهى ٢: ٧٠٤. [١]

و المشى فيه، و الرمل للرجل خاصة بين المناره و زقاق العطارين، و الهنيئه فى الطرفين، و الراكب يحرك دابته، و لو نسى الرمل رجع القهقرى و رمل فى موضعه، و الدعاء فيه.

تأسيا بالنبى صلى الله عليه و آله رواه معاويه بن عمار، عن الصادق عليه السلام صحيحا (١)، و روى: أنه يورث الغنى (٢).

قوله: (و الرمل للرجل خاصة بين المناره و زقاق العطارين).

فى روايه معاويه بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «ثم انحدر ماشيا، و عليك السكينه و الوقار، حتى تأتى المناره، و هى طرف المسعى، فاسع ملء فروجك، -إلى أن قال:- حتى تبلغ المناره الأخرى، قال: و كان المسعى أوسع مما هو اليوم، و لكن الناس ضيقوه» (٣).

و علل الرمل فى هذا الموضع بأنه من جملة وادى محسر، ذكره فى المنتهى (٤) و غيره (٥).

قوله: (و الهنيئه فى الطرفين).

فى حواشى الشهيد: إن المعروف الهينه، قال فى الصحاح: على هيتك، أى: على رسلك (٦).

قوله: (و لو نسى الرمل رجع القهقرى).

أى: إلى المكان الذى يرمل فيه، و القهقرى بفتح القافين و الراء و إسكان

ص: ٢٠٧

١- ١) الكافى ٤:٤٣١ حديث ١، [١] التهذيب ٥:١٤٥ حديث ٤٨١.

٢- ٢) الكافى ٤:٤٣٣ حديث ٦، [٢] الفقيه ٢:١٣٥ حديث ٥٧٨، التهذيب ٥:١٤٧ حديث ٤٨٣، الاستبصار ٢:٢٣٨ حديث ٨٢٧.

٣- ٣) الكافى ٤:٤٣٤ حديث ٦، [٣] التهذيب ٥:١٤٨ حديث ٤٨٧.

٤- ٤) المنتهى ٢:٧٠٥.

٥- ٥) التذكرة ١:٣٦٦.

٦- ٦) الصحاح (هون) ٦:٢٢١٨.

المطلب الثاني: في أحكامه

المطلب الثاني: في أحكامه، السعي ركن، إن تركه عمدا بطل حجه، وسهوا يأتي به، ولو خرج رجوع، فإن تعذر استناب، و تحرم الزيادة على السبع عمدا فيعيد، لا سهوا فيتخير بين إهدار الثامن و بين تكميل أسبوعين. الهاء هو: المشى إلى خلف من غير التفات بالوجه و الرجوع مستحب.

لكن هذه الكيفية ذكرها الشيخ (١) والأصحاب (٢)، و عبارتهم محتمله للوجوب و الاستحباب، فيحتمل وجوبها و عدمه.

قوله: (السعي ركن إن تركه عمدا بطل حجه).

تحقيق الترك (٣) كما سبق في الطواف.

قوله: (و سهوا يأتي به).

هل الجاهل كالعامد، أم كالناسي؟ المتجه الأول.

قوله: (فإن تعذر استناب).

المراد بالتعذر: المشقة الكثيره، و هل تلزمه كفاره لو ذكر ثم واقع؟ لا- نص فيه. لكن وجوبها على من ظن إتمامه فواقع، ثم تبين النقص كما سيأتي، يقتضى الوجوب بطريق أولى، و مقتضاه الوجوب و إن واقع قبل التذكر (٤)، و هذا في المتمتع، أما غيره فلا دليل يدل عليه.

قوله: (فيتخير بين إهدار الثامن، و بين تكميل أسبوعين).

إنما يتخير إذا أكمل الثامن، و إلا قطع وجوبا، فإن لم يفعل بطل، لدلاله الأخبار على إبطال الزيادة، إلا إذا سعى ثمانية (٥)، و حيث تخير يكون السعي

ص: ٢٠٨

١- (١) المبسوط ٣٦٣: ١، النهاية: ٢٤٥. [١]

٢- (٢) منهم: ابن البراج في المهذب ٢٤٢: ١، و الشهيد في الدروس: ١١٩.

٣- (٣) في «س»: الركن. و المثبت هو الصحيح انظر صحيفه: ٨٥٨.

٤- (٤) في «ن» و «ه»: الذكر.

٥- (٥) الكافي ٤: ٤٣٦، حديث ٢، الفقيه ٢: ٢٥٧، حديث ١٢٤٧، ١٢٤٦، التهذيب ٥: ١٥٢، حديث ٤٩٩، ٥٠٢، الاستبصار ٢: ٢٣٩، حديث

و لو لم يحصّل العدد، أو حصّله و شك في المبدأ و هو في المزدوج على المروه، أو قدمه على الطواف أعاد.

و لو تيقن النقص أكمله، و لو ظن المتمتع إكماله في العمره فأحل و واقع، ثم ذكر النقص أتمه، و كَفَّر ببقره على روايه. و كذا لو قَلَم، أو قص شعره و يجوز الجلوس خلاله للراحه، و قطعه لحاجه له و لغيره ثم يتمه الثاني مستحبا، قيل: لم يشرع استحباب السعى إلا هنا.

قوله: (و لو ظن المتمتع إكماله في العمره فأحل و واقع، ثم ذكر النقص أتمه و كَفَّر ببقره على روايه، و كذا لو قَلَم أو قص شعره).

مستند الحكمين روايه عبد الله بن مسكان (١)، و روايه سعيد بن يسار، عن الصادق عليه السلام (٢). لكن في عبارته المصنف إشكال، فإن قوله: (فأحل) مقتضاه أنه قصر، فيكون الحكم بالدم للمواقعه، فيمكن حملها على اعتقاده الإحلال في نفسه.

قيل: إنما فعل كذا، لأن الكفاره تترتب على المجموع، و على الأبعاض كفاره واحده.

و الحق: أن ترتيب الحكم على المجموع يشعر بأن الأبعاض لا تقتضيها، فإذا نص على القلم و قص الشعر وحده بقي حكم المواقعه غير معلوم.

قوله: (و قطعه لحاجه له و لغيره).

هذا يشعر بأنه لا يجوز قطعه إلا لحاجه، و يجوز قطعه لصلاه فريضه إذا دخل وقتها كما سيأتي، و هل يجوز اختيارا؟ فيه إشكال.

قوله: (ثم يتمه).

إطلاق العبارة يقتضى البناء و لو على شوط، و هكذا يستفاد من

ص: ٢٠٩

١- (١) الفقيه ٢: ٢٥٦ حديث ١٢٤٥، التهذيب ٥: ١٥٣ حديث ٥٠٥.

٢- (٢) التهذيب ٥: ١٥٣ حديث ٥٠٤.

و لو دخل وقت الفريضة قطعه ثم أتمه بعد الصلاه.

الفصل الرابع: فى التقصير

الفصل الرابع: فى التقصير، فإذا فرغ من السعى قصر واجبا، و به يحل من إحرام العمره المتمتع بها، و أقله قص بعض الأظفار أو قليل من الشعر.

و لا يجوز أن يحلق، فيجب عليه شاه مع العمد، و يمر يوم النحر الموسى على رأسه وجوبا، الأخبار (١)، و هو مذهب الأكثر (٢)، و الظاهر أن بعض الشوط كالشوط، و قيل:

تعتبر مجاوزة النصف كالطواف (٣).

قوله: (و لو دخل وقت الفريضة قطعه، ثم أتمه بعد الصلاه).

يستحب قطعه حينئذ، و لا يجب ذلك قطعا، و إن كان ظاهر العبارة ربما يوهمه.

قوله: (و لا يجوز أن يحلق، فيجب عليه شاه مع العمد).

و لا يجزئه الحلق على الأصح، للنهى عنه (٤).

و لا- يقال: إن الحلق إنما يكون تدريجا، فإذا زال أقل شعر صدق التقصير، لأن الاعتبار بالنيه و المنوى- و هو الحلق- منهى عنه، فيجب التقصير بعد ذلك.

و يجب فى التقصير النيه المشتمله على كونه فى عمره التمتع، و الوجه إلى آخره، و يجب كونه بمكه.

و يستحب أن يكون على المروه، و تكفى الإزالة بالنتف و الحديد و النوره، و القرض بالسن.

قوله: (و يمر يوم النحر الموسى على رأسه وجوبا).

أى: الذى حلق فى إحرام العمره المتمتع بها، لموثقه أبى بصير عن أبى

ص: ٢١٠

١- (١) الكافى ٤: ٤٣٨ حديث ٢، [١] الفقيه ٢: ٢٥٨ حديث ١٢٥٣، التهذيب ٥: ١٥٧ حديث ٥٢٠.

٢- (٢) منهم: الشيخ فى المبسوط: ٣٦٢-٣٦٣، و [٢] ابن إدريس فى السرائر: ١٣٦.

٣- (٣) القائل المفيد فى المقنعه: ٦٩.

٤- (٤) التهذيب ٥: ١٦٠ حديث ٥٣٣.

و الأصلع استحباباً، و يأخذ من لحيته أو أظفاره، و لو حلق بعض رأسه جاز. و لو ترك التقصير حتى أهل بالحج سهوا صحت متعته، و لا شيء عليه، و روى عبد الله عليه السلام (١).

قال شيخنا الشهيد رحمه الله: و فيه تنبيه على أنّ الواجب في الحج منوط بالرأس اختياراً، قال: و في الآية الكريمة إيماء إلى ذلك، و هي قوله تعالى (مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ) (٢).

و لا دلالة فيه على الوجوب، لإمكان أن يقال: يستحب الحلق، فلو كان قد حلق في إحرام عمره التمتع فقد فوّته، فيجب عليه الحلق إن نبت على رأسه شعر و يكفيه، و إن لم يكن قد نبت (على رأسه) (٣) شعر أمرّ موسى وجوباً، ثم قصر مع ذلك وجوباً، و لا يلزم ما ذكره من التنبيه.

قوله: (و الأصلع استحباباً).

أى: يستحب له ذلك، لأنّ الحج يطلب فيه الحلق، فمع فواته يصار إلى ما يشبهه.

قوله: (و يأخذ من لحيته و أظفاره).

أى: كل من الحالق و الأصلع، قال شيخنا الشهيد: و فيه تنبيه على أنه بدل اضطرارى (٤)، و هذا يتم له إن أراد بذلك الاستحباب.

قوله: (و لو حلق بعض رأسه جاز).

أى: في عمره التمتع، لأنّ الممنوع منه حلق الرأس، و هذا لا يخرج عن التقصير.

قوله: (و لو ترك التقصير حتى أهل بالحج) - إلى قوله: و روى:

ص: ٢١١

١- ١) التهذيب ٥: ١٥٨، حديث ٥٢٥، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٢.

٢- ٢) الفتح: ٢٧. [١]

٣- ٣) ما بين القوسين لم ترد في «س» و «ه».

٤- ٤) في «س»: اختياري.

شاه، و عمدا تصير حجته مفرده على رأى، و يبطل الثانى على رأى. شاه).

هى روايه إسحاق بن عمار (١)، و هى محموله على الاستحباب، لروايته هو عن أبى عبد الله عليه السلام: أنه لا شىء عليه (٢).

قوله: (و عمدا تصير حجه مفرده على رأى، و يبطل الثانى على رأى).

الأول: هو المشهور بين الأصحاب، لصحيحه أبى بصير عن الصادق عليه السلام قال: «المتمتع إذا طاف و سعى، ثم لبي بالحج قبل أن يقصر، فليس عليه أن يقصر، و ليس له متعه» (٣).

و المراد به: المتعمد، جمعا بينه و بين حسنه معاويه بن عمار عن الصادق عليه السلام فى رجل أهل بالعمرة، و نسى أن يقصر حتى يدخل فى الحج قال:

«يستغفر الله، و لا شىء عليه، و تمت عمرته» (٤).

و يشكل بوجه:

الأول: إن الإحرام منهى عنه قبل التقصير، و النهى فى العباده يدل على الفساد.

و قيل: النهى ليس عن الإحرام، بل عن وصف خارج، أعنى: الإخلال بالتقصير المقارن له.

و جوابه: إن المنهى عنه نفس الإحرام، لأنه على هذه الحالة غير مشروع.

و يرد عليه، أن عدم شرعيته على هذه الحالة لا يقتضى عدم شرعيته مطلقا، لأن انتفاء الشرعيه المخصوصه لا يقتضى انتفاء الشرعيه مطلقا، لأن انتفاء

ص: ٢١٢

١- ١) التهذيب ٥: ١٥٨، حديث ٥٢٧، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٤.

٢- ٢) التهذيب ٥: ١٥٩، حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٥.

٣- ٣) التهذيب ٥: ١٥٩، حديث ٥٢٩، الاستبصار ٢: ٢٤٣، حديث ٨٤٦، باختلاف فى اللفظ.

٤- ٤) التهذيب ٥: ١٥٩، حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٥.

و لو جامع عامدا قبل التقصير وجب عليه بدنه للموسر، و بقره للمتوسط، و شاه للمعسر. و يستحب له بعد التقصير التشبه بالمحرمين في ترك المخيط.

الأخص لا يقتضى انتفاء الأعم، و للمعارضه (١) بكثير من الصور مثل التقدم على الامام عمدا، و الصلاه مع منافاتها لحق آدمى مضيق، أو حق الله تعالى كذلك.

و يمكن أن يقال: إنَّ الترتيب بين الإحرام و التقصير إن كان شرطا تحقق النهي عن الإحرام، لأنه حينئذ لم يأت بالواجب على الوجه المأمور به كتقديم العصر (٢) عمدا، و التحقيق أنه لو لا الروايه لآتجه البطلان.

الثانى: منافاه قوله عليه السلام: «و إنما لكل امرئ ما نوى» (٣) فإن المنوى و هو حج التمتع غير واقع على ذلك التقدير، و الواقع و هو حج الإفراد غير منوى.

و يمكن الجواب بأنَّ الإخلال بالتقصير يقتضى بقاءه على إحرامه الأول، و الإحرام الثانى مانع من التقصير بعد ذلك فتنتفى المتعه، فيلزم الافراد، لا أنَّ الإفراد يقع بالإحرام الثانى ليقع الفعل بغير نيه.

الثالث: إنَّ أفعال العمره قد تمت، و التقصير خارج، لأنه محلل.

و جوابه: أنَّ كونه محللا لا يقتضى خروجه، و إتيانه ببعض الأفعال لا يقدر ببقائه على الإحرام الأول. و لو سلم لكفى بقاؤه على الإحرام الأول فى إعداده لثبوت الحكم المدعى، و لا نظر إلى كون الأفعال (قد) (٤) تمت أولا، لأنَّ التقصير بعد الإخلال ممتنع للروايه (٥)، و الإحرام الأول باق.

الرابع: إنَّ الروايه (٦) قاصره الدلاله، مع إمكان حملها على متمتع عدل

ص: ٢١٣

١- ١) فى «ن»: و المعارضه.

٢- ٢) فى «ن» و «ه»: القصر.

٣- ٣) صحيح البخارى ١: ٢، سنن أبى داود ٢: ٢٦٢ حديث ٢٢٠١.

٤- ٤) لم ترد فى «س» و «ه».

٥- ٥) التهذيب ٥: ١٥٩، حديث ٥٢٨، الاستبصار ٢: ٢٤٢، حديث ٨٤٥.

٦- ٦) المصدر السابق.

إشاره

الفصل الخامس: في إجماع الحج و الوقوف، وفيه مطالب:

الأول: في إجماع الحج

إشاره

الأول: في إجماع الحج، والنظر في أمور ثلاثه:

الأول: في وقته و محله

الأول: في وقته و محله، أما وقته فإذا فرغ الحاج من عمره التمتع أحرم بالحج، وأفضل أوقاته يوم الترويه عند الزوال بعد أن يصلى الظهر، الى (١) الافراد، ثم لبي بعد السعى، لأنه قد ورد التصريح بذلك في روايه أخرى (٢).

و جوابه: لا قصور في الروايه، لأن نفي المتعه لا يدل على بطلان الحج، بل يشعر ببقاء أصله صحيحا، وإلا لكان المنفى هو الحج لا المتعه، ولا ريب في انتفاء القران، فلم يبق إلا الافراد، والحمل المذكور خلاف الظاهر، ولا باعث قويا على ارتكابه و العدول إلى التأويل، مع أن الحكم مشهور بين الأصحاب، كما حكاه في الدروس (٣).

و يمكن المعارضه بالناسي، فإن الإجماع لو كان منافيا للتقصير لنافى في حق الناسي، و هو باطل.

و يجاب بأن ذلك كله مدافعه للنص الصحيح الصريح و ليس بجائر، و قد علم وجه القول الثاني مما قررناه و العمل على الأول.

بقي شىء، و هو أنه بعد انقلاب حج التمتع أفرادا، هل يجزئ عن فرض المكلف الأقرب لا، إن كان التمتع متعينا عليه و فاقا لفتوى الدروس (٤).

قوله: (و أفضل أوقاته عند الزوال).

أى: بعده بدليل قوله: (بعد أن يصلى الظهر) و فى الروايه: بعد أن يصلى

ص: ٢١٤

١- ١) فى بعض النسخ «عن» و هى كما ترى.

٢- ٢) التهذيب ١: ١٥٩، ٥: ٥٢٩، الاستبصار ٢: ٢٤٣، حديث ٨٤٦.

٣-٣) الدروس: ٩٢.

٤-٤) الدروس: ٩٢.

أو ست ركعات إن وقع في غيره، وأقله ركعتان.

و يجوز تأخيره الى أن يعلم ضيق وقت عرفه فيجب إيقاعه حينئذ. و أما المحل فمكه، فلا يجوز إيقاعه في غيرها، و أفضل المواطن المسجد تحت الميزاب أو الفرضين (١).

قوله: (أو ست ركعات إن وقع في غيره).

ينبغي انه إن لم يتفق وقت فريضه الظهر يوقعه عقيب فريضه و لو مقضيّه، فان لم يتفق اكتفى بست ركعات أو ركعتين، و مع الفرض يصلى الركعات قبله كما سبق في إحرام العمره.

و العبارة لا تفيد هذه الأحكام، مع أنّ الضمير في (غيره) إذا ردّ إلى (عند الزوال)، و هو المتبادر من سياق العبارة، اقتضى الاكتفاء في الأفضليه بست ركعات في غير وقت الزوال مطلقاً، (و ليس كذلك، لاستحباب رعايه الفرض مطلقاً) (٢)، و تكلف ردّ الضمير إلى الفرض لا يخلو من تعسف.

قوله: (و يجوز تأخيره إلى أن يعلم ضيق وقت عرفه، فيجب إيقاعه حينئذ).

ضيق وقت العباده يستعمل في ضيقه عنها بحيث لا يسعها، و في ضيقه عن غيرها بحيث لا يكفي إلا للعباده، فإن حملت العبارة على المعنى الثانى سلمت عن الطعن.

قوله: (و أفضل المواطن المسجد، تحت الميزاب أو في المقام).

ص: ٢١٥

١-١) التهذيب ١:٦٧:٥ حديث ٥٥٧.

٢-٢) ما بين القوسين لم ترد في «س».

فى المقام. و لو نسيه حتى يخرج إلى منى رجع الى مكة وجوبا مع الممكنه، فإن تعذر أحرم من موضعه و لو من عرفات.

الثانى: الكيفيه

الثانى: الكيفيه، و تجب فيه النيه المشتمله على قصد حج التمتع خاصه-من غير ذكر العمره فإنها قد سبقت، و لو نسى و أحرم بها بنى على قصده من إحرام الحج- كل منهما مروى (١)، و فى الدروس رجح فعلهما فى المقام (٢)، و هو خيره المختلف (٣)، و به روايه (٤)، و هو الأصح.

قوله: (و لو نسيه.).

مثل (٥) الجاهل بخلاف العائد، فإنه لا بد من عوده، و الا فلا نسك له.

قوله: (فلو نسى و أحرم بها بنى على قصده من إحرام الحج).

إن كان إحرامه بها بمجرد النطق، و المقصود هو الحج فلا شبهه فى الصحه، إلا أن ذلك بعيد أن يكون مقصود العبارة.

و الظاهر من عبارته هنا، و من عبارته غير هذا الكتاب: أن الخطأ فى القصد الذى هو النيه (٦)، و به روايه تدل بظاهرها على اغتفار الخطأ فى الإراده (٧).

و فى الصحه حينئذ نظر، لأن الأعمال بالنيات، و لكل امرئ

ص: ٢١٦

١- ١) أما حكم الإحرام من عند المقام فرواه الشيخ فى التهذيب ٥:١٦٩ حديث ٥٦١، و الاستبصار ٢:٢٥٢ حديث ٨٨٦. و أما حكم الإحرام تحت الميزاب، قال فى كشف اللثام ١:٣٥٢: (و لم أظفر لخصوص الميزاب بخبر)، لكن روى فى خبر معاويه: «من عند المقام أو فى الحجر»، راجع الكافى ٤:٤٥٤ حديث ١، التهذيب ٥:١٦٧ حديث ٥٥٧.

٢- ٢) الدروس: ١٢٠.

٣- ٣) المختلف: ٢٩٧.

٤- ٤) انظر: الهامش رقم.

٥- ٥) فى «ن» و «ه»: مثله.

٦- ٦) فى التذكرة ١:٣٧٠، و فى المنتهى ٢:٧١٥.

٧- ٧) قرب الاسناد: ١٠٤ و فيه فأخطأ قبل العمره. التهذيب ٥:١٦٩ حديث ٥٦٢، و فيه فأخطأ فقال: العمره.

و على الوجوب أو الندب لوجههما. و التقرب الى الله تعالى، و لبس الثوبين، و التلبيات الأربع كما تقدم فى إحرار العمره من الواجب و المستحب. و يلبى الماشى فى الموضع الذى صلى فيه، و الراكب إذا نهض به بعيره، و يرفع صوته إذا أشرف على الأبطح، ثم يخرج إلى منى مليا.

ما نوى» (١). و بالجمله، فالقول بالصحة لا يخلو من اشكال.

قوله: (و على الوجوب أو الندب).

الكلام فى حج التمتع المسبوق بالعمره، و الندب إنما يتصور على القول بعدم وجوبه بالشروع فى العمره، و قد سبق للمصنف فيه إشكال.

قوله: (لوجههما).

الأولى حمل الوجه على سبب الوجوب كالنذر و الإسلام و غيرهما، لكن تصور هذا فى الندب غير واضح، و لو أجزأ فى المندوب المندوب بالقلب منعنا وجوب ذكر السبب حينئذ.

و لا- ريب أن حمل وجههما على الوجه المقتضى لشرع التكليف بالواجب و المندوب بعيد، إذ لا- يجب الجمع بينهما و بين وجههما معا، إلا على النسخة التى صورتها: (أو وجههما) فإنه لا إشكال حينئذ.

قوله: (كما تقدم فى إحرار العمره من الواجب و المستحب).

أى: فى اللبس و التلبيات الأربع، و لو عمم فقال: و غيرهما من الواجب و المستحب لكان أولى.

قوله: (و يلبي الماشى فى الموضع الذى صلى فيه، و الراكب إذا نهض به بعيره).

ظاهره تأخير التلبيه إلى نهوض البعير به، و يشكل، بأنه لا بد من عقد

ص: ٢١٧

١- ١) أمالى الطوسى ٢: ٢٣١، التهذيب ١: ٨٣، حديث ٢١٨، صحيح البخارى ١: ٢، صحيح مسلم ٣: ١٥١٥، حديث ١٥٥، سنن ابن ماجه ٢: ١٤١٣، حديث ٤٢٢٧، سنن النسائى ١: ٥٠٩، سنن أبى داود ٢: ٢٦٢، حديث ٢٢٠١.

و يستحب استمراره عليها الى زوال الشمس يوم عرفه.

الثالث: فى أحكامه

الثالث: فى أحكامه، و يحرم به ما قدمناه فى محظورات إحرام العمرة.

و يكره ما يكره فيه، و تاركه عمدا يبطل حجه، لا- ناسيا على رأى الإحرام بها، و استحباب الإحرام فى المقام، أو تحت الميزاب يقتضى عدم تأخيره إلى وقت الركوب.

و فى الدروس استحباب رفع الصوت بالتلبية فى موضع الإحرام للماشى و للراكب إذا نهض به بغيره (١)، و هو خلاف المفهوم من الأخبار (٢)، و من عبارته المصنف السابقه مع قوله: (و يرفع صوته إذا أشرف على الأبطح) و فى التذكرة (٣) و المنتهى (٤) مثل ما هنا، و الموافق لقوانين المذهب هو ما ذكره فى الدروس (٥).

و يمكن تنزيل الأخبار على أنّ الراكب يجهر بالتلبية إذا نهض به بغيره، و يرفع صوته بها إذا أشرف على الأبطح. أما التلبية التى يعقد بها إحرامه فإنه يسر بها، و هو تنزيل ملائم، و هو قريب مما قال ابن إدريس فى السرائر: فإن كان ماشيا جهر بالتلبية من موضعه الذى عقد الإحرام فيه، و إن كان راكبا لبي إذا نهض به بغيره، فإذا انتهى إلى الردم و أشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبية (٦).

قوله: (و تاركه عمدا يبطل حجه، لا ناسيا على رأى).

قد سبق الكلام على ذلك، قال الشارح ولد المصنف ما معناه: إن الخلاف فى نسيان التلبية، أما ناسى النية فإن إحرامه يبطل إجماعا (٧).

ص: ٢١٨

١- (١) الدروس: ١٢٠.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٨٥ حديث ٢٨١، الاستبصار ٢: ١٧٠ حديث ٥٦٣.

٣- (٣) التذكرة ١: ٣٧٠. [١]

٤- (٤) المنتهى ٢: ٧١٤. [٢]

٥- (٥) الدروس: ١٢٠.

٦- (٦) السرائر: ١٣٧.

٧- (٧) إيضاح الفوائد ١: ٣٠٥.

فيجب ما يجب على المحرم من الكفاره على اشكال. و لا- يجوز الطواف بعد الإحرام حتى يرجع من منى، فان طاف ساهيا لم ينتقض إحرامه. قيل و يجدد التلبيه ليعقد بها الإحرام.

المطلب الثاني: في نزول منى

المطلب الثاني: في نزول منى.

يستحب للحاج بعد الإحرام يوم الترويه الخروج إلى منى من مكه بعد صلاه الظهر، و الإقامه بها الى فجر عرفه، و قطع وادى محسر بعد طلوع الشمس. و يظهر من كلام شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد أنّ الخلاف في ترك النيه أيضا.

• قوله: (فيجب عليه ما يجب على المحرم من الكفاره على إشكال).

ينشأ من عموم الأخبار الداله على أنّ من فعل ما يوجب الكفاره على المحرم قبل التلبيه لا- شىء عليه (١)، و من أنه يلحق بالمحرم، و لهذا صحت باقى أفعاله، و فى الأول قوه، و الوجوب أحوط.

قوله: (فان طاف ساهيا لم ينتقض إحرامه، قيل: و يجدد التلبيه، ليعقد بها الإحرام) (٢).

الأصح الاستحباب، و اختاره الشيخ فى التهذيب (٣).

قوله: (و الإقامه بها إلى فجر عرفه).

فيكره قبله، و قيل: يحرم (٤).

قوله: (و قطع وادى محسر بعد طلوع الشمس).

أى: مجاوزته فيكره قبله، و قيل بالتحريم (٥).

ص: ٢١٩

١- ١) التهذيب ٥: ٨٢ حديث ٢٧٢-٢٧٤، الاستبصار ٢: ١٨٨ باب من جامع قبل عقد الإحرام بالتلبيه، و غيرها.

٢- ٢) قاله ابن حمزه فى الوسيله: ١٩٦، و الشيخ فى المبسوط ١: ٣٦٥، و [١] النهايه: ٢٤٨. [٢]

٣- ٣) التهذيب ٥: ١٦٩.

٤- ٤) قاله أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ١٩٨، و ابن البراج فى المهذب ١: ٢٥١.

٥- ٥) قاله الشيخ فى المبسوط ١: ٣٦٦، و [٣] النهايه: ٢٤٩-٢٥٠. [٤]

و للعليل و الكبير و خائف الزحام الخروج قبل الظهر، و كذا الإمام يستحب له أن يصلى الظهرين بمنى، و الإقامة بها الى طلوع الشمس.

و يكره الخروج منها قبل الفجر لغير عذر. و يستحب الدعاء عند دخولها، و الخروج منها، و إليها بالمنقول، و حدها من العقبة إلى وادي محسر، و المبيت بمنى ليله عرفه مستحب للترفة لا فرض.

المطلب الثالث: في الوقوف بعرفة

إشاره

المطلب الثالث: في الوقوف بعرفة و مباحثه ثلاثه:

الأول: الوقت و المحل

الأول: الوقت و المحل، و لعرفه وقتان اختياري: من زوال قوله: (و للعليل - إلى قوله: - قبل الظهر).

لكل منهم الخروج قبله بما شاء من نحو يوم و يومين.

قوله: (و يكره الخروج منها قبل الفجر لغير عذر).

و قيل: يحرم (١)، و قد سبق.

قوله: (و حدها من العقبة إلى وادي محسر).

محسر بكسر السين: موضع من منى، ذكره في الصحاح (٢).

قوله: (و المبيت بمنى ليله عرفه مستحب، للترفة لا فرض).

قيل: فلا ينوي له إذ لا يعد في المستحبات الدينيه. و ليس بشيء، لأنَّ المستحب ديني، و إن كان الغرض منه الدنيا.

و يمكن أن يقال: هو إرشادي كالإشهاد عند التبايع، لكن تعبير المصنف بالاستحباب ينافيه.

ص: ٢٢٠

١- ٢) قاله أبو الصلاح في الكافي في الفقه: ١٩٨، و ابن البراج في المهذب ١: ٢٥١.

٢- ٣) الصحاح (حسر) ٢: ٦٣٠.

الشمس يوم التاسع الى غروبها، أى وقت منه حضر أدرك الحج، و اضطرارى إلى فجر النحر.

و المحل عرفه، و حدّها من بطن عرنه و ثويه و نمره إلى ذى المجاز، فلا يجوز الوقوف بغيرها كالأراك، و لا بهذه الحدود.

و يجوز عند الضروره الوقوف على الجبل، و المستحب أن يقف فى السفح فى ميسره الجبل، و سد الخلل بنفسه و رحله، قوله: (و حدّها من بطن عرنه).

هى بضم العين المهمله، و فتح الراء و النون.

قوله: (و ثويه).

هى بفتح الثاء المثله، و كسر الواو، و تشديد الياء المشناه من تحت المفتوحه.

قوله: (و يجوز عند الضروره الوقوف على الجبل).

أى: يجوز بحيث لا يكون مكروها، فمع عدم الضروره يجوز بالكراهيه.

قوله: (و المستحب أن يقف فى السفح).

سفح الجبل: أسفله، حيث يقف (١) الماء.

قوله: (فى ميسره الجبل).

المراد: ميسرته بالقياس (٢) إلى القادم من مكه.

قوله: (و سد الخلل بنفسه و رحله).

فى المنتهى: قال الله تعالى (كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَّرْصُورٌ) (٣) فوصفهم بالاجتماع (٤)، و فى حديث سماعه بن مهران، عن الصادق عليه السلام: «و إذا

ص: ٢٢١

١- ١) فى «٥»: يسفح.

٢- ٢) فى «٥»: بالإضافه.

٣- ٣) الصف: ٤. [١]

٤- ٤) المنتهى: ٧٢٢: ٢. [٢]

و أن يضرب خبائه بنمره و هى بطن عرنه.

الثانى: الكيفيه

الثانى: الكيفيه، و تجب فيه النيه، و الكون بها الى الغروب فلو وقف بالحدود أو تحت الأراك بطل حجه، و لو أفاض قبل الغروب عامدا عالما فعليه بدنه، فان لم يقدر صام ثمانية عشر يوما، و لا شىء لو فقد أحد الوصفين، أو عاد قبل الغروب.

رأيت خلا فسدته بنفسك و راحلتك» (١).

و المراد: أنه لا يدع بينه و بين أصحابه فرجه يطمع فى دخولها أجنبى حيث يشتغلون بالتحفظ منه عن الدعاء، أو يؤذيه فى شىء من أمورهم. و يستحب القرب من الجبل.

قوله: (و أن يضرب خبائه بنمره، و هى بطن عرنه).

نمره بفتح النون، و كسر الميم، و فتح الراء، و قد ورد أنها بطن عرنه فى حديث معاوية بن عمار (٢)، و ربما يلوح فى كلامه التنافى لما سبق من أن نمره و عرنه حدان لعرفه. و يمكن اعتبار كونهما حدين، على أن أحدهما ألصق من الآخر.

قوله: (و تجب فيها النيه).

و يجب كونها مقارنه لأول الزوال، لوجوب الوقوف فى مجموع هذا الوقت، و إن تأخرت أثم، و أجزاء، و يعتبر فيها ما سبق من قصد الفعل و الوجه و تعيين الحج.

قوله: (فلو وقف بالحدود-إلى قوله:-بطل حجه).

ينبغى تقييد هذا الإطلاق بما إذا لم يقف غيرها أصلا عامدا، و لو نسى و لم يقف بالمشعر فكذلك.

قوله: (فان عجز صام ثمانية عشر يوما).

هل يشترط التوالى فى صيامها أو لا؟ الظاهر العدم.

ص: ٢٢٢

١- (١) الفقيه ٢:٢٨١ حديث ١٣٧٧، التهذيب ٥:١٨٠ حديث ٦٠٤.

٢- (٢) الكافي ٤:٤٦١ حديث ٣، التهذيب ٥:١٧٩ حديث ٦٠٠.

و يستحب الجمع بين الظهر و العصر بأذان واحد و إقامتين، و الشروع فى الدعاء بالمنقول لنفسه و لوالديه و للمؤمنين، و الوقوف فى السهل، و الدعاء قائماً.

و يكره الوقوف فى أعلى الجبل، و راكباً، و قاعداً.

الثالث: الأحكام

الثالث: الأحكام، الوقوف الاختيارى بعرفه ركن، فمن تركه عمداً بطل حجه.

و الناسى يتدارك و لو قبل الفجر، فان فاتته نهارة و ليلاً اجتراً بالمشعر.

و الواجب ما يطلق عليه اسم الحضور و إن سارت به دابته مع النيه.

و ناسى الوقوف يرجع، و لو الى طلوع الفجر، إذا عرف أنه يدرك قوله: (و الشروع فى الدعاء بالمنقول).

أى: و يستحب الشروع عقب الصلاة فى الدعاء، و إن كانت العبارة غير صريحة فى ذلك.

قوله: (لنفسه و لوالديه).

أى: يستحب كونه لنفسه و لوالديه، و يستحب لإخوانه المؤمنين، و يستحب إيثارهم على نفسه، للنص الوارد فى ذلك (1).

قوله: (و الواجب ما يطلق عليه اسم الحضور).

المراد: الواجب الذى يعد ركناً، أى: و الواجب فى الركن هذا فإن المجموع واجب، و الركن هو ما صدق عليه الاسم، و ليس المراد من الوقوف إلا الكون.

قوله: (و ناسى الوقوف يرجع، و لو إلى طلوع الفجر).

الواجب فى وقوف عرفه-الاضطرارى ما صدق عليه الاسم، و هو ركن

ص: ٢٢٣

المشعر قبل طلوع الشمس، فان ظن الفوات اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس و يصح حجه و كذا لو لم يذكر وقوف عرفه حتى وقف بالمشعر قبل طلوع الشمس، و لا اعتبار بوقوف المغمى عليه و النائم. أما لو تجدد الإغماء بعد الشروع فيه في وقته صح. و يستحب للإمام أن يخطب في أربعه أيام: يوم السابع، و عرفه، و النحر بمنى، و النفر الأول لإعلام الناس مناسكهم.

المطلب الرابع: في الوقوف بالمشعر

إشاره

المطلب الرابع: في الوقوف بالمشعر، و مباحته ثلاثه:

الأول: الوقت و المحل

الأول: الوقت و المحل، و لمزدلفه اضطرارى، فلو أخلّ به عمدا مع وجوبه بطل الحج.

قوله: (فان ظن الفوات اقتصر على المشعر قبل طلوع الشمس).

مفهوم هذه: أنه لو تردد تعيّن عليه المضى إلى عرفه، و مفهوم قوله قبل:

(إذا عرف أنه يدرك المشعر) عدمه، فيتدافع المفهومان، و الظاهر أنه متى تردد في ذلك لا يجوز له المضى إلى عرفه، لأنه يعرض حجه للفوات حينئذ.

قوله: (أما لو تجدد الإغماء بعد الشروع فيه في وقته صح).

أى: بعد الشروع في الوقوف على الوجه الشرعى، و لا- خلافاً في ذلك، و إن كان المصنف في الإرشاد قد أشار إلى خلاف الشيخ في ذلك، و في الحقيقة لا خلاف.

قوله: (و يستحب للإمام أن يخطب- إلى قوله: - لإعلام الناس مناسكهم).

اقتداء بالنبي صلى الله عليه و آله قال شيخنا الشهيد: يعلم منه أنه لا يشترط لصحة الحج علم الحاج بمناسكه، بل يتعلمها شيئاً فشيئاً.

و قد سبق أنه يجوز ذلك حتى في الأجير، إذا علم ما لا بد منه في صحه الإجاره.

قوله: (و لمزدلفه وقتان).

وقتان: اختياري من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم النحر، و اضطراري إلى الزوال.

و المحل المشعر، وحده ما بين المأزمين إلى الحياض إلى وادي محسر، فلو وقف بغير المشعر لم يجزء. و يجوز مع الزحام الارتفاع إلى الجبل.

الثاني: الكيفية

الثاني: الكيفية، و تجب فيه النية، و الكون بالمشعر- و لو جن أو نام أو أغمى عليه بعد النية في الوقت صح حجه. و لو كان قبل النية لم يقال: مزدلفه بضم الميم، و إسكان الزاي، و كسر اللام، و فتح الفاء، و يقال: جمع بفتح الجيم، و إسكان الميم و العين المهملة، و يقال: المشعر.

قوله: (اختياري من طلوع الفجر الى طلوع الشمس).

و يجب استيعاب هذا الوقت بالوقوف، كما صرح به الشيخ (١)، و شيخنا الشهيد رحمه الله في الدروس (٢).

و صرح المصنف (٣) و ابن إدريس باستحباب الوقوف إلى طلوع الشمس (٤)، و الركن منه الأمر الكلي كما في عرفه.

قوله: (و يجوز مع الزحام الارتفاع إلى الجبل).

أي: بغير كراهيه، فيكره مع عدمه، قال في الدروس: و الظاهر أنّ ما أقبل من الجبال من المشعر، دون ما أدبر (٥).

قوله: (و تجب فيه النية).

مقارنه لطلوع الفجر، فإن تأخرت أثم و أجزاء.

و لو قلنا: إنّ الواجب هو مسمى الوقوف بعد الفجر لم يتجه تحتم المقارنه

ص: ٢٢٥

١- ١) المبسوط ٣٦٨: ١، النهاية: ٢٥٢.

٢- ٢) الدروس: ١٢٢.

٣- ٣) المختلف: ٣٥٠.

٤- ٤) السرائر: ١٣٨.

٥- ٥) الدروس: ١٢٢.

يصح-و الوقوف بعد طلوع الفجر، فلو أفاض قبله عامدا بعد أن وقف به ليلا-و لو قليلا-صح حجه إن كان قد وقف بعرفه و جبره المذكوره، و إلى الآن لم أظفر بسند في ذلك، سوى روايه هشام بن الحكم الآتيه (١).

و يجب أيضا المبيت بالمشعر ليلا مقارنا بالنيه أول وصوله إليه، و هو ركن عند عدم الوقوف الاختياري، ففيه شائبه الاضطراري كما ذكره شيخنا الشهيد، و حكي في الدروس عن المصنف في التذكرة نفى وجوبه (٢)، و الذي في التذكرة نفى ركنيته، لا نفى وجوبه كما ذكره (٣)، لكن وجدت التصريح بالاستحباب فيها بعد هذا البحث بيسير.

و لا شبهه في الوجوب عندنا، لأنه إذا عدّ ركننا تعين أن يكون واجبا.

و حكم جميع الأصحاب-إلا-ابن إدريس (٤)-بإجزاء من وقف ليلا- إذا أفاض قبل الفجر عامدا عالما، و صحه حجه من غير تفصيل بنيه الوجوب و عدمه يقتضى الوجوب، لامتناع إجزاء المستحب عن الواجب.

قوله: (فلو أفاض قبله عامدا بعد أن وقف به ليلا و لو قليلا صح حجه).

ينبغي أن يقيد بقوله: (عامدا) عالما كما سبق في وقوف عرفه، و من الحكم بإجزاء الوقوف الليلي يعلم وجوبه، لاستحاله إجزاء غير الواجب عنه، و منه أيضا يعلم كونه ركننا اختيارا، و إن كان فيه شائبه الاضطراري، لأن الموصوف بالركنيه حال اجتماعه مع الوقوف بعد الفجر هو الثاني دون الأول، و إن كان واجبا معه.

قوله: (و جبره بشاه).

ص: ٢٢٤

١- ١) الكافي ٤: ٤٧٠ حديث ٦، التهذيب ١٩٣: ٥ حديث ٦٤٠.

٢- ٢) الدروس: ١٢٢.

٣- ٣) التذكرة ٣٧٥: ١.

٤- ٤) السرائر: ١٣٨-١٣٩.

بشاه. و للمرأة و الخائف الإفاضه قبل الفجر من غير جبر، و كذا الناسي.

و يستحب الوقوف بعد أن يصلى الفجر، و الدعاء، و وطء الصروره المشعر برجله، و الصعود على قرح، و ذكر الله تعالى عليه.

أى: وجوبا كالبده فى عرفه، و ينبغى أن يكون هذا إذا لم يعد، فان عاد فى وقته أتى بالواجب عليه (١).

قوله: (و للمرأة و الخائف).

و كذا غيرهما من ذوى الأعذار، فلا وجه للتخصيص.

قوله: (و يستحب الوقوف بعد أن يصلى الفجر و الدعاء).

أى: الوقوف للدعاء كذا فى حواشى الشهيد، و فى العبارة ما لا يخفى، لأنّ هذا الوقوف إن كان هو المنوى (٢) فهو واجب و ابتداءه قبل الصلاه، و إن كان غيره فغير ظاهر استحبابه، إلا أن يقيد بما ذكره الشهيد.

قوله: (و وطء الصروره المشعر برجله).

المراد بالصروره: من لم يحج، و المراد بوطئه برجله: أن يعلو عليه، و إن لم يمكن فبيعيه. و ظاهر العبارة: أنّ المشعر الحرام مغاير لقرح بضم القاف، و فتح الزاى و الحاء المهمله. و قال الشيخ: و المشعر الحرام جبل هناك، يسمى قرح، و يستحب الصعود عليه، و ذكر الله عنده (٣)، و فى حديث: إنّ النبى صلى الله عليه و آله وقف عليه، و قال: «هذا قرح و هو الموقف و جمع كلها موقف» (٤) و فى آخر:

إنّ النبى صلى الله عليه و آله ركب القصى حتى أتى المشعر الحرام فرقى عليه الى أن

ص: ٢٢٧

١- ١) فى «ن»: و لو أفاض ناسيا ثم تذكر عاد، فان لم يعد فالظاهر أنه عامد.

٢- ٢) فى «س»: إن كان المنوى فيتحدان.

٣- ٣) المبسوط ٣٦٨: ١. [١]

٤- ٤) سنن الترمذى ٢: ١٨٥ حديث ٨٨٦، مسند أحمد ٧٥: ١. [٢]

الثالث: في أحكامه.

يستحب للمفيض من عرفه إليه الاقتصاد في السير، والدعاء إذا بلغ الكتيب الأحمر عن يمين الطريق، وتأخير المغرب والعشاء إلى المزدلفه، ويجمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ولو تربيع الليل، فإن منع صلى في الطريق، وتأخير نوافل المغرب إلى بعد العشاء.

و الوقوف بالمشعر ركن، من تركه عمدا بطل حجه، لا نسيانا إن قال: فلم يزل واقفا حتى أسفر جذاً (١). قال في الدروس: و الظاهر أنه المسجد الموجود الآن (٢)، وليس ما قاله ببعيد.

و اعلم أنه يتبادر إلى الفهم كثيرا من وطء الضرورة المشعر برجله كونه حافيا، لكن استحباب وطئه إياه ببعيره قد ينافيه، مع أنّ الوطء بالرجل صادق مع الحفاه و الانتعال.

ف فعل المراد: (استحباب) (٣) الصعود على وجه لا- يكون محمولا على غير البعير مثلا، و يراد به: أنه يستحب أن يطأه برجله، فإن لم يفعل فببعيره، تأسيا بالنبي صلى الله عليه و آله.

قوله: (و الدعاء إذا بلغ الكتيب الأحمر عن يمين الطريق).

أى: عن يمينه للمفيض من عرفات.

قوله: (و لو تربيع الليل).

بل و لو تثلت، لروايه محمد بن مسلم (٤).

قوله: (و الوقوف بالمشعر ركن).

المراد به: الوقوف المتناول لليل و لما بعد الفجر، فالركن هو مسمى الكون ليلا أو نهارا، و ان كان في الليل شائبه الاضطراب كما قدمناه.

ص: ٢٢٨

١- ١) صحيح مسلم ٢: ٨٩١ حديث ١٢١٨، سنن ابن ماجه ٢: ١٠٢٦ حديث ٣٠٧٤، سنن الدارمي ٢: ٤٨. [١]

٢- ٢) الدروس: ١٢٢.

٣- ٣) لم ترد في «ن».

٤- ٤) التهذيب ٥: ١٨٨ حديث ٦٢٥، الاستبصار ٢: ٢٥٤ حديث ٨٩٥.

كان قد وقف بعرفه، و لو تركهما معا بطل حجه و إن كان ناسيا. و لو أدرك عرفه اختيارا و المزدلفه اضطرارا، أو بالعكس، أو أحدهما اختيارا صح حجه، و لو أدرك الاضطراريين فالأقرب الصحه، و لو أدرك أحد الاضطراريين خاصه بطل حجه.

و يتحلل من فاته الحج بعمره مفردة قوله: (بطل حجه و ان كان ناسيا).

و ان كان جاهلا بطريق أولى، و به صرح فى الدروس (١).

قوله: (و لو أدرك الاضطراريين فالأقرب الصحه).

ما قربه هو الأصح، لظاهر النصوص (٢).

قوله: (و لو أدرك أحد الاضطراريين خاصه بطل).

على الأصح فى اضطرارى المشعر بخلاف اضطرارى عرفه فقط، فإنه لا يكاد يتحقق فيه الخلاف.

قوله: (و يتحلل من فاته الحج بعمره مفردة).

سواء كان محرما بالحج أو بعمره التمتع، لأنَّ الشروع فيها شروع فى الحج، و المراد: أنه يأتى بباقي أفعالها مما سوى الإحرام.

و هل تشترط نيه العدول بالإحرام إلى العمره، أم ينقلب بنفسه؟ فيه وجهان.

أصحهما: توقفه على النيه، لأنَّ «الأعمال بالنيات» (٣) و فى بعض الأخبار

ص: ٢٢٩

١- (١) الدروس: ١٢٣.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٢٩٢، حديث ٩٩٠، الاستبصار ٢: ٣٠٥، حديث ١٠٨٨.

٣- (٣) التهذيب ١: ٨٣، حديث ٢١٨، أمالى الطوسى ٢: ٢٣١، صحيح البخارى ١: ٢، سنن ابن ماجه ٢: ٤١٣، حديث ٤٢٢٧، سنن أبى داود ٢: ٢٦٢، حديث ٢٢٠١.

ثم يقضيه واجبا مع وجوبه كما فاتته، وإلا ندباً، ويسقط باقى الأفعال عنه، لكن يستحب له الإقامة بمنى أيام التشريق، ثم يعتمر للتحلل. و يستحب التقاط حصى الجمار من المشعر، ويجوز من غيره، لكن من الحرم عدا المساجد. ما يشهد لهذا (١)، ولا ينافيه ما فى بعضها مما يؤهم خلافه (٢)، لعدم الصراحة فى نزل على الموافقه.

قوله: (ثم يقضيه واجبا مع وجوبه).

هذا إذا كان وجوبه قد استقر، لكونه قد وجب قبل عامه، أو فى عامه مع تفريطه على وجه لولاه لأدرك الحج. أما لو كان واجب عامه و لم يفرط فلا قضاء عليه، لأنه قد تبين بذلك عدم الوجوب.

قوله: (و تسقط باقى الأفعال عنه).

يحتمل أن يراد باقى الأفعال: ما لا يجب (٣) مثله فى العمره المفرده، مثل الرمى و المبيت بمنى.

و يحتمل أن يراد: جميع ما سوى الإحرام، لأن الواجب حينئذ من الطوافين و السعى و الحلق أو التقصير للعمره لا للحج.

قوله: (ثم يعتمر للتحلل).

يراد به: أنه حينئذ ينقل إليه إلى العمره، و يأتى بأفعالها.

قوله: (عدا المساجد).

مطلقا على الأصح، و اقتصر المتقدمون فى عباراتهم على المنع من المسجد الحرام و مسجد الخيف (٤).

ص: ٢٣٠

١- ١) التهذيب ٤٨٠، ٢٩٤، ٥: حديث ١٧٠٤، ٩٩٨، الاستبصار ٣٠٧، ٣٠٤، ٢: حديث ١٠٩٥، ١٠٨٤.

٢- ٢) قرب الاسناد: ١٧٤، التهذيب ٢٩١، ٢٩٠، ٥: حديث ٩٨٧، ٩٨٤، الاستبصار ٣٠٤، ٣٠٣، ٢: حديث ١٠٨٥، ١٠٨٢.

٣- ٣) فى «س»: ما يجب.

٤- ٤) منهم: الشيخ فى المبسوط ٣٦٩، ١، و [١] ابن إدريس فى السرائر: ١٣٩.

و يستحب لغير الإمام الإفاضه قبل طلوع الشمس بقليل، لكن لا يجوز وادى محسر إلا بعد الطلوع، و للإمام بعده، و الهروله فى وادى محسر قوله: (لكن لا يجوز وادى محسر).

صرح به الشيخ (١) و الجماعه (٢)، فإن فعل أثم و لا- كفاره، و حكى فى الدروس قولاً- لابن بابويه: أنه إن فعل و جب عليه شاه (٣)، و ليس بمعتمد.

و يدل على المنع ما رواه هشام بن الحكم فى الصحيح، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا- يجاوز وادى محسر حتى تطلع الشمس» (٤).

و يمكن الاستدلال بهذه على وجوب استيعاب الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس بالوقوف فى المشعر، لكن ينبغى أن يراد بقوله: «لا- يجاوز وادى محسر» أنه لا- يجاوز إليه، أى: لا- يدخله و إن كان خلاف الظاهر، لأن وادى محسر من منى، فالمنع من مجاوزته لا يظهر له وجه، إلا على تقدير المنع من دخول منى قبل الطلوع، و يلزم منه المنع من دخول الوادى أيضا.

و قد يقال: استحباب الهروله فى وادى محسر يقتضى منع دخوله قبل الطلوع، إذ لا يجوز مجاوزته قبله، و هو يتم إذا كانت الهروله بحيث تستوعبه.

و لا ريب أن عدم دخول محسر إلى الطلوع، و استيعاب الوقت كله بالوقوف و إن حصلت الإفاضه أولى.

قوله: (و للإمام بعده).

أى: استحباباً و منه يلوح أن مراد المصنف من عدم تجاوز الوادى الاستحباب دون الوجوب، و الروايه (٥) حجه عليه.

قوله: (و الهروله فى وادى محسر).

مائة ذراع، أو مائه خطوه.

ص: ٢٣١

١-١) المبسوط ١: ٣٦٨. [١]

٢-٢) منهم: المفيد فى المقنعه: ٦٥، و المحقق فى الشرائع ١: ٢٥٨. [٢]

٣-٣) الدروس: ١٢٢، و فيه: و قال الصدوقان: عليه شاه.

٤-٤) الكافي ٤: ٤٧٠، حديث ٦، [٣] التهذيب ١٩٣: ٥، حديث ٦٤٠.

٥-٥) المصدر السابق.

داعيا، و لو تركها استحب الرجوع لها.

الفصل السادس: في مناسك منى

إشارة

الفصل السادس: في مناسك منى، وفيه مطالب:

الأول: إذا أفاض من المشعر وجب عليه المضى إلى منى لقضاء المناسك بها يوم النحر

إشارة

الأول: إذا أفاض من المشعر وجب عليه المضى إلى منى لقضاء المناسك بها يوم النحر، و هي ثلاثة: رمى جمرة المعقبه، ثم الذبح، ثم الحلق مرتبا، فإن أحل به أثم و أجزأ. قوله: (مرتبا).

بالكسر، أى: المفيض وجوبا على الأصح (وقيل: مستحبا) (١)، لدلاله الأخبار عليه (٢).

قوله: (فإن أحل به أثم و أجزأ).

لأنه واجب غير شرط (٣)، كما دلت عليه الأخبار (٤). و هنا إشكال، و هو أنّ الترتيب كيفيه للواجب و وجه يقع عليه، فإن كان واجبا لم يتحقق الاجزاء بدون حصوله، لأنّ الاجزاء إنما يثبت حيث يأتى المكلف بالمأمور به على الوجه المأمور به، فمتى لم يرتب لم يأت بالمأمور به على وجهه، فلا يتحقق الاجزاء، فيبقى فى العهده.

و يمكن تكلف الجواب، بأنّ الترتيب ليس مطلوبا من حيث أنه وجه للمأمور به، فالمأمور به، و هو الأمور الثلاثة باعتبار الأمر الدال على طلبها، على أى وجه وقعت أجزاء. و إنما الوجه المذكور مطلوب بأمر آخر كما طلبت هي، فإذا وقع الإخلال

ص: ٢٣٢

١- ١) لم ترد فى «س» و «ن».

٢- ٢) الكافي ٤: ٤٧٤، ٤٩١ حديث ٧، ١٤، التهذيب ٥: ١٩٥ حديث ٦٤٧.

٣- ٣) فى «ه»: و قيل مستحب. ذهب الى هذا القول الشيخ فى الخلاف ١: ٢٦٤ مسألة ١٦٩ كتاب الحج، و دلت عليه أخبار كثيره منها ما رواه الكلينى فى الكافي ٤: ٥٠٤ حديث ٢، و الشيخ فى التهذيب ٥: ٢٣٦ حديث ٧٩٦، و الاستبصار ٢: ٢٨٥ حديث ١٠٠٨.

٤- ٤) الكافي ٤: ٥٠٤، حديث ١، التهذيب ٥: ٢٣٦، ٧٩٧، الاستبصار ٢: ٢٨٥ حديث ١٠٠٩.

و تجب فى الرمى النيه، ورمى سبع حصيات بما يسمى به كان المكلف مأثوما باعتبار هذا الأمر الخاص بالوجه المعين. و يتحقق الإجزاء بالإضافة إلى الأمر الأول، لأنّ المأمور به هذه الأمور بأى وجه اتفق، و لا امتناع فى كون الكيفيه المخصوصه مطلوبه باعتبار أمر، غير مطلوبه باعتبار أمر آخر (١).

و ينكشف لنا كون الحال كذلك باجتزاء الشارع بها من دون الوجه المخصوص، و لو لا- تصريح الشارع بهذا الحكم- أعنى: الصحه من دون الوجه المخصوص- لما تحقق الاجزاء بدونه، فليتأمل.

فإن قلت: يمكن أن يقال: فى كل وجه لا يلزم من وجوبه اشتراطه.

قلنا: بل يلزم بحسب الظاهر حتى يدل دليل على عدم الوجوب.

فإن قلت: يلزم أنه إذا وجب (٢) أمران لا يجزئ أحدهما بدون الآخر.

قلنا: نمنع اللزوم، إذ لا يعد أحدهما وجها للآخر، و لا كفيه له، و عروض كفيه بسببه موقوف وجوبه على الدليل.

قوله: (و تجب فى الرمى النيه).

و يجب اشتمالها على تعيين الفعل و وجهه، و كونه فى حج الإسلام أو غيره، حج التمتع و غيره، و المقارنه لأول الرمى و الاستدامه.

قال فى الدروس: و الأولى التعرض للأداء (٣)، و فى النفس منه شىء، لأنّ تعيين هذا الزمان لهذه الأفعال على طريق التأقيت يعين الأداء فى الجميع كما فى مناسك يوم النحر، و إن كان طريق بيان صلاحيه الزمان لها و قبوله لفعالها لم يجب.

و يمكن أن يقال: للرمى زياده خصوصيه، فإنه لا يكون إلا فى هذه الأيام المخصوصه، فإنّ غيره يقع فى باقى ذى الحجّه، و إن حرم تأخير البعض.

قوله: (ورمى سبع حصيات بما يسمى رميا).

ص: ٢٣٣

١- ١) فى «ن»: غير مطلوب باعتبار آخر.

٢- ٢) فى «س»: أو جب.

٣- ٣) الدروس: ١٢٤.

رميا، و إصابه الجمره بها بفعله، بما يسمى حجرا، و من الحرم و أبكارا. و يستحب البرش، الرخوه، المنقطه، الكحليه، الملتقطه، بقدر
قد ينظر في متعلق الباء، فان ظاهر العبارة أنّ متعلقها المصدر في قوله:

(و رمى) و حينئذ فلا حاصل له، لأنها باء الاستعانه على حد (كتبت بالقلم)، و هو ظاهر، و لو قال: بحيث يسمى رميا لكان أنسب.
قوله: (بما يسمى حجرا).

لا يخفى ما فيه من التكلف و عدم الفصاحه، لأنّ رمى سبع حصيات بما يسمى حجرا غير منتظم.

و يمكن أن يعلق بمحذوف تقديره: و يعتبر الرمي بما يسمى حجرا، و إن كان بعيدا.

قوله: (و من الحرم).

قد سبق بيان هذا الحكم قبل الفصل - عن الشيخ: أنه لا يجوز أخذ الحصى من وادى محسر و المسجد الحرام و مسجد
الخير، ذكره الشهيد في حواشيه.

قوله: (و أبكارا).

أى: لم يرم بها.

قوله: (و تستحب البرش).

أى: الذى خالط البياض منها السواد (١).

قوله: (الملتقطه).

أى: التى لا تكون مكسره، بل يلتقط كل حصاه بخصوصها.

قال المصنف فى المنتهى: و يستحب التقاط الحصى، و يكره تكسيرها (٢).

ظاهرة أنّ ذلك تفسير له، و عن الصادق عليه السلام: «التقط الحصى، و لا تكسر منها شيئا» (٣) و هو مشعر بما قلناه.

ص: ٢٣٤

١ - ١) انظر: مجمع البحرين: ١٢٩: ٤ «برش».

٢ - ٢) المنتهى ٧٣٠: ٢. [١]

٣ - ٣) الكافي ٤: ٤٧٧ حديث ٤، و [٢] فيه: و لا تكسرن منهن شيئا.

الأنملة، و الطهاره، و الدعاء، و تباعد عشر أذرع إلى خمسہ عشر ذراعا، و الرمی خذفا، و راجلا، و الدعاء مع كل حصاه، و استقبال
الجمره، و استدبار القبله، و فى غيرها يستقبلهما.

و يكره الصلبه و المكسره و يجوز الرمی راكبا.

فروع

فروع:

أ: لو وقعت على شيء و انحدرت على الجمره صح

أ: لو وقعت على شيء و انحدرت على الجمره صح، و لو تمتها حركه غيره لم يجز.

ب: لو شك هل أصابت الجمره أم لا

ب: لو شك هل أصابت الجمره أم لا لم يجزء.

ج: لو طرحها من غير رمى لم يجزئ

ج: لو طرحها من غير رمى لم يجزئ.

قوله: (و الطهاره).

و قيل بوجوبها (1)، و الأصح خلافه، و لا فرق بين الحدث الأكبر و الأصغر.

قوله: (و الرمی خذفا).

و قيل: يجب (2) و هو ضعيف، و فسرہ المعظم بأن يضع الحصاه على بطن إبهام يده اليمنى، و يدفعها بظفر السبابه (3).

و فسرہ السيد: بأن يضعها على إبهام يده اليمنى، و يدفعها بظفر الوسطى (4)، و فى الصحاح أنه الرمی بأطراف الأصابع (5).

قوله: (و تکره الصلبه و المكسره).

و كذا الحمر و السود و البيض، ذكره فى الدروس (6).

- ١-١) قاله السيد المرتضى فى جمل العلم و العمل: ١١٠، و ابن الجنيد كما فى المختلف: ٣٥٢.
- ١-٢) قاله السيد المرتضى فى الانتصار: ١٠٥، و ابن إدريس فى السرائر: ١٣٩.
- ٣-٣) منهم: الشيخ فى المبسوط ٣٦٩: ١، و [١] ابن إدريس فى السرائر: ١٣٩.
- ٤-٤) الانتصار: ١٠٥.
- ٥-٥) الصحاح (خذف): ١٣٤٧: ٤.
- ٦-٦) الدروس: ١٢٣-١٢٤.

د:لو كانت الأحجار نجسه أجزأت

د:لو كانت الأحجار نجسه أجزأت،و الأفضل تطهيرها.

ه:لو وقعت في غير المرمى على حصاه

ه:لو وقعت في غير المرمى على حصاه فارتفعت الثانيه إلى المرمى لم يجزئه.

و:يجب التفريق في الرمي لا الوقوع

و:يجب التفريق في الرمي لا-الوقوع،فلو رمى حجرين دفعه و إن كان بيديه فرميه واحده و إن تلاحقا في الوقوع،و لو اتبع أحدهما الآخر فرميتان و إن اتفقا في الإصابه.

المطلب الثاني:في الذبح

اشاره

المطلب الثاني:في الذبح و مباحته أربعة:

الأول:في أصناف الدماء

الأول:في أصناف الدماء،اراقه الدم إما واجب أو ندب، فالأول:هدى التمتع،و الكفارات،و المنذور و شبهه،و دم التحلل.

و الثاني:هدى القران،و الأضحيه،و ما يتقرب به تبرعا فهدى التمتع يجب على كل متمتع مكيا كان أو غيره،متطوعا بالحج أو مفترضا، و لا يجب على غيره.

قوله: (و إن كان بيديه).

أى:و إن كان الرمي دفعه بيديه معا،بحيث يرمى بكل يد حصاه في زمان واحد فرميه (1)واحد لاتحاد زمانهما.

قوله: (و إن تلاحقا في الوقوع).

لأن الرمي دائر مع الإلقاء باليد،لا مع الإصابه.

قوله: (فهدى التمتع يجب على كل متمتع، مكيا كان أو غيره).

وقيل: لا يجب على المكى إذا تمتع (٢)، و الحق الوجوب للعموم.

قوله: (متطوعا بالحج أو مفترضا).

لا يتصور التطوع فى الحج، إلا فى ابتدائه، لوجوب إتمامه بالشروع فيه.

ص: ٢٣٦

١ - ١) فى «س» و «ه»: فرميته.

٢ - ٢) قاله الشيخ فى المبسوط ٣٠٨: ١.

و يتخير مولى المأذون فيه بين الإهداء و بين أمره بالصوم، فإن أعتق قبل الصوم تعين عليه الهدى.

و لا يجزئ الواحد فى الواجب إلا عن واحد، و مع الضروره الصوم على رأى. و فى النذب يجزئ عن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد، و لو فقد الهدى و وجد ثمنه خلفه عند ثقه اشترى عنه.

و يذبح طول ذى الحجه، فان لم يوجد ففى العام المقبل فى ذى الحجه.

و إن عجز عن الثمن تعين البدل، و هو صوم عشره أيام، ثلاثه فى الحج متواليه آخرها عرفه، فان صام يوم الترويه و عرفه، و صام الثالث قوله: (و يتخير مولى المأذون فيه بين الإهداء عنه، و بين أمره بالصوم).

أى: المأذون بالحج، و إنما يتخير لأن الناسك غير الواجد عليه الصوم، فإذا تبرع مولاه بالهدى جاز.

قوله: (و مع الضروره الصوم على رأى).

هذا هو الأصح، لأن على كل واحد هديا و له بدل.

قوله: (و فى النذب يجزئ عن سبعة إذا كانوا أهل خوان واحد).

لا يراد بالنذب الحج ندبا، بل الهدى المندوب و هو الأضحيه، و المبعوث من الآفاق و المتبرع به فى السياق إذا لم يتعين بالإشعار أو التقليد أو القول، و الخوان بضم الخاء المعجمه و كسرها: ما يؤكل عليه.

قوله: (و لو فقد الهدى، و وجد ثمنه خلفه عند ثقه).

هذا هو الأصح، لأنه واجد (لأن الجده هى الغنى) (١).

قوله: (فإن آخرها صام يوم الترويه).

أى: إذا أخرها إنما يجزئه صومها على هذا الوجه فقط، و إلا صامها بعد أيام التشريق.

ص: ٢٣٧

١ - (١) لم ترد فى «ن».

بعد النفر، و لو فاته يوم الترويه آخر الجميع الى بعد النفر.

و يجوز تقديمها من أول ذى الحجه لا قبله، بعد التلبس بالمتعه فإن وجد وقت الذبح فالأقرب وجوبه. و يجوز إيقاعها فى باقى ذى الحجه، فإن خرج و لم يصمها وجب الهدى. قوله: (و يجوز تقديمها من أول ذى الحجه، لا قبله بعد التلبس بالمتعه).

تقديمها من أول ذى الحجه رخصه ورد بها روايه (1)، لكن يشترط أن يكون قد تلبس بالمتعه، بأن أحرم بها و لو بالعمره، و لا يشترط التلبس بالحج على الأصح لعدم الدليل، و لأنّ التلبس بعمره التمتع تلبس بالحج و لا يشرع قبله-أى: قبل ذى الحجه-قطعا. قوله: (فإن وجد وقت الذبح فالأقرب وجوبه).

يحتمل عود ضمير(وجد)إلى من قدّم صوم الثلاثه من أول ذى الحجه، و يحتمل عوده إلى من صامها قبل يوم النحر، إلا أنه ليس فى العبارة مرجع ظاهر يدل عليه الكلام، و عوده إلى ما دل عليه قوله: (و هو صوم عشره أيام، ثلاثه فى الحج متواليه آخرها عرفه)مع خفائه لا يطابق المراد، إلا أن يقال: إذا دل على وجوب الذبح هنا، دل فى غيره بطريق أولى.

و وجه القرب أنه قدر على الذبح فى محله، و فى الكبرى منع، و الأصح عدم الوجوب، لأنّ امثال المأمور به يقتضى الاجزاء.

قوله: (فان خرج و لم يصمها وجب الهدى).

أى: متحتما فى ذمته إلى حين التمكن منه.

ص: ٢٣٨

و لو وجده بعدها قبل التلبس بالسبعه ذبحه استحبابا،و السبعه إذا رجع الى أهله،فإن أقام بمكه انتظر الأسبق من مضى شهر و وصول أصحابه بلده ثم صامها.

و لو مات من وجب عليه الصوم قبله صام الولي عنه وجوبا العشره قوله: (و لو وجده بعدها قبل التلبس بالسبعه ذبحه استحبابا).

أى:بعد الثلاثه قبل التلبس بالسبعه،و ذلك حين حضور وقتها،و هو بعد أيام التشريق.فلا يرد التدافع فى العبارة على تقدير الاحتمال الثانى،من عود ضمير(وجد)،فإنه لو لا ذلك لزم من العبارة الأولى وجوب الذبح،و من هذه العبارة استحبابه،على تقدير أن يكون الوجدان بعد الثلاثه مطلقا وقت الذبح، فإن مقتضى هذه العبارة الاستحباب مطلقا و لو فى يوم النحر،لو لا القيد الذى قيدنا به.

و على الاحتمال،فالفارق بين ما لو صام من أول ذى الحجه،و ما إذا صام يوم السابع و ما بعده،أنّ الأول رخصه،فيكون إجزاؤه مشروطا بعدم الوجدان وقت الذبح بخلاف الثانى،و كيف كان فالأصح الاستحباب مطلقا.

و المراد بقوله:(ذبحه استحبابا)أنه يستحب له ضم الذبح الى الصوم،لا- أنه يوقعه بنيه الاستحباب،كذا قيل.و فيه نظر،لأنه بعد الخروج من العهد و براءه الذمه،كيف يتحتم عليه الوجوب؟نعم يمكن أن يقال:يتخير.

فان قيل:نيه الوجوب لأجل سقوط السبعه التى بقيت،فإنّ الفعل الواجب لا يسقط بالمندوب.

قلنا:التخير ثابت،فان نوى الوجوب سقطت السبعه،و إن لم ينوه لم تسقط فيأتى بها،و يكون قد جمع بين الفعل و بدله،فلا يتم ما ذكره من اعتبار نيه الوجوب مطلقا.

قوله: (و لو مات من وجب عليه الصوم قبله،صام الولي عنه وجوبا العشره على رأى،و إن لم يصل بلده).

على رأى و إن لم يصل بلده، و لو مات من وجب عليه الهدى اخرج من صلب المال.

و لا يجب بيع ثياب التجمل فى الهدى، و من وجب عليه بدنه فى نذر أو كفاره و لم يجد فعليه سبع شياه.

البحث الثانى: فى صفات الهدى و كيفية الذبح

البحث الثانى: فى صفات الهدى و كيفية الذبح.

يجب أن يكون من النعم الإبل أو البقر أو الغنم ثنيا، فمن الإبل ما كمل خمس سنين، و من البقر و الغنم ما دخل فى الثانية. هذا هو الأصح إذا تمكن من فعله، و لا صراحه فى الروايه الداله على عدم الوجوب بالنسبه إلى محل النزاع (١).

فان قلت: كيف يتصور استقرارها قبل الوصول إلى بلده؟ قلنا: يتصور فى مجاور مكه إذا مضت المده المشروطه، و فيمن تراخى فى الطريق عن الوصول.

قوله: (و لا يجب بيع ثياب التجمل فى الهدى).

و لو فعل أجزأ لأنه مخاطب بالصوم جوازا لا حتما (للاصل) (٢)، و لهذا لو تبرع له متبرع أجزأه.

قوله: (و من وجب عليه بدنه فى نذر، أو كفاره).

سيأتى فى النذر: أن ناذر ذلك يذبح بقره إذا عجز عن البدنه، فإن عجز فسبع شياه. و إذا وجبت الشياه السبع للعجز عن بدنه الكفاره، فعجز عنها صام ثمانيه عشر يوما، لروايه داود الرقى (٣)، و ينبغى أن يكون تتابعها مستحبا.

قوله: (و من البقر و الغنم ما دخل فى الثانية).

فى عباره الشيخ فى المبسوط ما دخل فى الثالثه (٤). و ربما قيل: أن الثنى

ص: ٢٤٠

١- (١) الكافى ٤: ٥٠٩، حديث ١٣، التهذيب ٥: ٤٠، حديث ١١٨، الاستبصار ٢: ٢٦١، حديث ٩٢٢.

٢- (٢) لم ترد فى «س».

٣- (٣) الكافى ٤: ٣٨٥، حديث ٢، [١] الفقيه ٢: ٢٣٢، حديث ١١١١، التهذيب ٥: ٢٣٧، حديث ٨٠٠.

٤- (٤) المبسوط ١: ١٩٨-١٩٩. [٢]

و يجزئ الجذع من الضأن لسنته تاما، فلا يجزئ العوراء، و لا العرجاء البيّن عرجها، و لا مكسوره القرن الداخلة، و لا مقطوعه الاذن، و لا الخصى، و لا المهزوله و هي التي ليست على كليتها شحم، إلا أن يكون قد اشتراها على أنها سمينه، من المعز ما دخل في الثالثه. ذكره المصنف في المنتهى في كتاب الزكاه (١)، و حكاه عن الشيخ، و الأصح أجزاء ما دخل في الثانيه مطلقا في غير الإبل.

قوله: (و يجزئ الجذع من الضأن لسنه).

إذا أكمل سبعة أشهر و دخل في الثامن، و قيل: إذا دخل في السادس (٢).

قوله: (فلا تجزئ العوراء).

سواء كان عورها بيّنا- و هي المنخسفه العين- أم لا، صرح به في المنتهى (٣) فلو كان على عينها بياض ظاهر لم تجزئ.

قوله: (و لا العرجاء البيّن عرجها).

و هي التي لا تسير مع القطيع.

قوله: (و لا مقطوعه الأذن).

بخلاف المشقوقه من غير أن يبين منها شيء فإنها تجزئ، و لو تعذر إلا المعينه فالظاهر الانتقال إلى الصوم.

قوله: (و لا المهزوله، و هي التي ليس على كليتها شحم).

الكليه بالضم.

قوله: (إلا أن يكون قد اشتراها على أنها سمينه).

فإن ظهور هزالها لا يقدر في الصحه، و يجب أن يكون ذلك مقيدا بما إذا

ص: ٢٤١

١- (١) المنتهى ١: ٤٩١. [١]

٢- (٢) قاله العلامة في المنتهى ٢: ٧٤٠، و [٢] التذكرة ١: ٣٨١. [٣]

٣- (٣) المنتهى ٢: ٧٤٠. [٤]

و لو اشتراها على أنها تامه فبانت ناقصه لم تجزئ. و يستحب أن تكون سمينه، تنظر في سواد، و تمشى فيه، و تبرك فيه، قد عرّف بها، اناثا من الإبل و البقر، و ذكرانا من الضأن و المعز، و قسمته أثلاثا بين الأكل و الهدى و الصدقه، و الأقوى وجوب الأكل. لم يظهر الحال قبل الذبح، فإن علم هزها قبله لم تجزئ.

قوله: (و لو اشتراها على أنها تامه فبانت ناقصه لم تجزئ).

للفرق مع النص خفاء الأول بخلاف الثاني.

قوله: (و يستحب أن تكون سمينه تنظر في سواد).

يمكن أن يكون المراد بنظرها في السواد إلى آخره: الكنايه عن سمنها من حيث سعه ظلها، بحيث تمشى فيه و تنظر فيه لو أنها سمت، لأنها نظرت و مشت و بركت في السواد الذي هو العلف الأخضر.

و يمكن أن يراد: سواد هذه المواضع منها، و هو حقيقه اللفظ، لكن لما كان المقصود نفع الفقراء كان المجاز هنا راجحا.

قوله: (قد عرّف بها).

أى: أحضرت عشيه عرفه بعرفه، كذا فسره المصنف في المنتهى (١) و التذكرة (٢)، و يكفي قول بائعها.

قوله: (و قسمته أثلاثا بين الأكل و الهدى و الصدقه، و الأقوى وجوب الأكل).

الأصح وجوب القسمة، و وجوب الأكل منه بما يقع عليه اسمه، و الإهداء، و الصدقه. و ظاهر عبارته المصنف أنّ الأكل واجب دون الإهداء، و لا يعلم حال الصدقه من عبارته. لكن قال في التذكرة: إنه على القول بوجوب الأكل لا- يضمن بتركه، بل بتركه الصدقه، لأنه المطلوب الأصلي من الهدى، قال:

ص: ٢٤٢

١- ١) المنتهى ٧٤٢: ٢.

٢- ٢) التذكرة ٣٨٢: ١.

و لو أخلّ بالإهداء، فإن كان بسبب أكله ضمن، وإن كان بسبب الصدقه فلا (١).

و مقتضى هذه العبارة أمور:

وجوب كل من الأمور الثلاثة، على القول بوجوب القسمة فيأثم لو لم يهد، كما يأثم إذا لم يأكل، وإن كان لا يضمن مع الصدقه.

و يفهم منه أنه لو لم يتصدق يضمن، و يفهم منه أنه لا يكفي في الصدقه القليل، - كما صرح به ابن إدريس (٢) -، و أنه يضمن لو صرفه في غيرها.

و اعلم أن مستحق الصدقه هو الفقير المؤمن، و القانع هو الذى يقنع بما أعطى، و المعتر أغنى منه، و هو الذى يعتريك فلا يسألك، كذا فى الروايه، و فيها أن المساكين هم السؤل و ان لهم ثلثا، و للقانع و المعتر ثلثا (٣)، و هو خلاف ما عليه الأصحاب، و خلاف ظاهر الآيه (٤).

(و الذى يقتضيه النظر وجوب قسمة الهدى أثلاثا، و وجوب الأكل من ثلث، و إن كان الحديث يقتضى أكل الثلث جميعه (٥)، لعدم قائل بوجوب أكل جميع الثلث، و لأنّ مطلق العباده يتأدى بذلك، و وجوب إهداء ثلاث إلى المعتر، الذى هو أغنى من القانع، و وجوب الصدقه بثلث على القانع، تمسكا بظاهر الآيه (٦).

و متى أخلّ بشيء من ذلك، فالذى ينبغى أن يقال مع ثبوت الإثم عليه:

يضمن سهم الصدقه قطعا. و فى ضمان سهم الإهداء تردد، ينشأ من أنه لم يأت

ص: ٢٤٣

١- (١) التذكرة ٣٨٥: ١. [١]

٢- (٢) السرائر: ١٤١.

٣- (٣) التهذيب ٢٢٣: ٥. حديث ٧٥٣.

٤- (٤) الحج: ٣٦. [٢]

٥- (٥) الكافي ٤٨٨: ٤. حديث ٥، التهذيب ٢٠٢: ٥. حديث ٦٧٢.

٦- (٦) الحج: ٣٦. [٣]

و تكره التضحية بالجاموس، و الثور، و الموجه. و يجب فى الذبح النيه، و يجوز أن يتولاها عنه الذابح.

و يستحب نحر الإبل قائمه قد ربطت بين الخف و الركبه، بالمأمور به على وجهه، إذ مطلق الصدقه هنا غير مطلوب، بل صدقه مخصوصه و لم يأت بها، و من أن الصدقه على الأحوج أبلغ من الصدقه على غيره إن أعطاه القانع، و إن أعطاه للمعتر فالإخلال إنما هو لخصوصيه نيه الإهداء، و لا يكاد يخرج عن معنى الصدقه، و النظر ينساق إلى الأول، و إلا لم يَأثم. فإن قلنا به ضمن القيمه، فيهدىها إلى المعتر.

و أما ثلث الأكل إذا خالف به فضمانه أبعده. و يمكن أن يقال: يَأثم بتركه، و يتحقق الإجزاء و وجوب شىء آخر خلاف الأصل.

و لا يرد هذا فى سهم الإهداء، لأنَّ المستحق لم يصرف إليه و صرفه ممكن، و قول المصنف فى التذكرة باجزائه إن تصدق به (١) غير واضح، لأنَّ هذه الصدقه منهى عنها لوجوب الإهداء، فكيف تقع مجزيه، فإن النهى فى العباده يدل على الفساد؟ (٢) قوله: (و تكره التضحية بالجاموس).

و كذا الجمل.

قوله: (و الموجه).

هو مرضوض الخصيتين.

قوله: (و تجب فى الذبح النيه).

مقارنه له، مستدامه الحكم، مشتمله على تعيين الحج الذى يذبح فيه و الوجه.

قوله: (قد ربطت بين الخف و الركبه).

أى: ربطت يداها معا كذلك.

ص: ٢٤٤

١- ١) التذكرة ٣٨٥: ١.

٢- ٢) ما بين القوسين لم يرد فى «س».

و طعنها من الجانب الأيمن، و الدعاء عند الذبح، و المباشرة فإن لم يحسن فجعل اليد مع يد الذابح.

و لو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه لم يجزئه عنه. و باقى الدماء الواجبه يأتى فى أماكنه.

البحث الثالث: فى هدى القران و الأضحيه

البحث الثالث: فى هدى القران و الأضحيه، و هما مستحبان، و لا يخرج هدى القران عن ملك سائقه، و له إبداله و التصرف فيه و إن أشعره أو قوله: (و طعنها من الجانب الأيمن).

أى: يقف الذابح من جانبها الأيمن، و يطعنها فى النقره، و هى الوهده.

قوله: (و لو ضل الهدى، فذبحه غير صاحبه لم يجزئ عنه).

الأصح أنه يجزئ إذا ذبحه عن صاحبه، للروايه الصحيحه (١)، و اختاره فى الدروس (٢) و هل يجب تعريفه؟ فى روايه: أنه يعرفه ثلاثه أيام، ثم يذبحه (٣)، و لم أجد لأحد تصريحاً بالوجوب. و صرح فى الدروس بالاستحباب (٤)، و لعله لكون الفعل يدخله النيابة، فلا يلزم من عدم التعريف فساد.

و يمكن أن يقال: إنَّ التعريف فائدته عدم احتياج مالكة الى هدى آخر، و كيف قلنا: فلو ترك التعريف قبل الذبح صح، و يتجه أن يعرفه بعد ذلك، فان لم يجد المالك ينبغى أن يقال: يتصدق به، و يسقط وجوب الأكل حينئذ، و لا أعلم بهذا التفصيل تصريحاً.

قوله: (و لا يخرج هدى السياق عن ملك سائقه، و له إبداله و التصرف فيه و إن أشعره أو قلده).

ص: ٢٤٥

١- (١) الكافى ٤: ٤٩٤ حديث ٥، التهذيب ٥: ٢١٧ حديث ٥٣١.

٢- (٢) الدروس: ١٢٨.

٣- (٣) الكافى ٤: ٤٩٤ حديث ٥، [١] التهذيب ٥: ٢١٧ حديث ٥٣١.

٤- (٤) الدروس: ١٢٩.

قلده، لكن متى ساقه فلا بد من نحره. هذا مخالف لعبارة الشيخ (١) وابن إدريس (٢)، فإنهما حكما بأن له ذلك إذا لم يشعره و لم يقلده.

و ينبغي أن (٣) يحمل على ما إذا لم يكن الإشعار و التقليد على الوجه المعبر، و هو الذى يعقد به الإحرام، أو يؤكد به إذا عقد بالتلبيه، لأنه إذا أشعره أو قلده كذلك تعين ذبحه أو نحره، لقول الصادق عليه السلام فى صحيحه الحلبي:

«و إن كان أشعرها نحرها» (٤) و به صرح فى المنتهى (٥)، و لهذا يجب ذبحه لو ضل فأقام غيره ثم وجده قبل ذبح الأخير. و حينئذ فلا يجوز إبداله، و لا إتلافه، و لا التفريط فيه، كما سيأتى فى عبارته.

قوله: (لكن متى ساقه فلا بد من نحره).

لا يراد بسياقه أمر زائد على إشعاره أو تقليده فينبغى أن يحمل عليه، و يكون السياق الأول يراد به مطلق المصاحبه من غير إشعار و لا تقليد، فان السياق بمجرد لا يوجب ذلك قطعا اتفاقا.

و مقتضى النص و كلام الأصحاب عدم الاحتياج إلى ضميمة مع الإشعار أو التقليد فى ذلك.

فعباره المصنف لا- تخلو من تدافع، لأنَّ جواز إبداله يمنع من وجوب نحره متحتما، و من ضمانه مع التفريط، و من وجوب ذبح الأول إذا ضل فأقام بدله، ثم وجده.

و التأليف الذى حاوله شيخنا الشهيد فى هذه العبارة لم يتم له: لأنَّ تدافعها باق، نعم لا دليل يدل على خروجه عن ملك مالكة.

ص: ٢٤٦

١- (١) المبسوط ٣٧٥: ١.

٢- (٢) السرائر: ١٤١.

٣- (٣) فى «س»: أن يقال يحمل.

٤- (٤) التهذيب ٥: ٢١٩، حديث ٧٣٨، الاستبصار ٢: ٢٧١، حديث ٩٦٢.

٥- (٥) المنتهى ٢: ٧٥٠. [١]

و لا يتعين هدى السياق للصدقه إلا بالنذر، و لو هلك لم يجب بدله.

و المضمون كالكفارات يجب البدل فيه، و لو عجز هدى السياق ذبح أو نحر مكانه، و علم بما يدل أنه قوله: (و لا يتعين هدى السياق للصدقه إلا بالنذر).

مقتضى هذه العبارة مع ما قبلها أنّ الواجب هو النحر خاصة، دون ما سواه، فإذا نحره فعل به ما يفعل بسائر أمواله.

و الحق: أنه يجب فيه ما وجب فى هدى التمتع، و سيأتى عن قريب إن شاء الله تعالى.

قوله: (و المضمون كالكفارات يجب البدل فيه).

أى: و هدى السياق المضمون إلى آخره، فيعلم منه أنّ هدى السياق لا يشترط أن يكون متبرعا به، بل لو كان مستحقا صح. فإذا ساق هديا وجب فى ذمته بكفاره، أو نذر-لاهداء ما ليس معينًا-تعين، فإذا هلك وجب بدله، لأنّ الذى فى الذمه أمر كلى، و إنما يتحقق الخروج عن عهده إذا ذبحه على الوجه المعتبر، فمتى لم يتحقق ذلك عاد إلى الذمه كما كان.

و يمكن أن يكون معنى العبارة: و الهدى المضمون كالكفارات إلى آخره، و كيف كان فالعبارة صالحة لأن يكون هذا الهدى هدى سياق، و إن كان لا يستفاد منها إلا بارتكاب تكلف، و هو إدخاله فى أحكام هدى السياق.

و يفهم من العبارة أنّ غير المضمون كالمندور بعينه، لا يجب بدله إذا هلك و هو حق، و الأخبار شاهده بذلك (1).

قوله: (و لو عجز هدى السياق ذبح أو نحر مكانه، و علم بما يدل على أنه صدقه).

ص: ٢٤٧

١- (١) الكافى ٤: ٤٩٤ حديث ٣، التهذيب ٥: ٢١٥ حديث ٧٢٤-٧٢٦، الاستبصار ٢: ٢٦٩ حديث ٩٥٥، ٩٥٦.

صدقه، و يجوز بيعه لو انكسر، فيستحب الصدقه بثمنه أو شراء بدله. المتجه كون ذلك كله على طريق الوجوب، لأن النحر واجب فلا يسقط، و تعذر مكان الواجب لا يسقط الوجوب، و لأنه حق الفقراء، فيمتنع القول بسقوطه. و يجب الأكل منه (١) إن قلنا بوجوبه من هدى السياق، و سيأتي. و لو كان منذور الصدقه به لم يجز الأكل منه. و على هذا تنزل روايه عمر بن حفص الكلبي، عن الصادق عليه السلام و قد قال له: رجل ساق الهدى، فعطب في موضع لا- يقدر على من يتصدق به عليه، و لا- من يعلمه أنه هدى، قال: «ينحره، و يكتب كتابا و يضعه عليه، ليعلم من يمر به انه صدقه» (٢).

و عباره المصنف هنا تحتل الوجوب و عدمه، و في التحرير عبر بالجواز (٣)، و الذي أذهب إليه الوجوب، لأنّ طريق التوصل إلى التصديق به انحصر في ذلك، و لا تجب الإقامه عنده و إن أمكنت.

نعم لو أمكن إيصاله إلى موضع ذبحه بغير مشقه و جب، و إعلامه بما يدل على حاله (يكون) (٤) بالكتابه- كما في الروايه- (٥) و بغمس النعل في دمه، و ضرب صفحه سنامه به. و يعول على ذلك حينئذ، فيجوز الأكل منه.

و يلزم منه شيان: الاكتفاء في التذكيه بالقرينه، و الاعتماد في الأكل من مال الغير على الكتابه و نحوها.

قوله: (و يجوز بيعه لو انكسر، فيستحب الصدقه بثمنه، أو شراء بدله).

هذا الحكم مشكل، لأنّ هدى السياق صار متعينا نحره، فيكف يجوز

ص: ٢٤٨

١- ١) في «س»: بسقوط الأكل منه.

٢- ٢) التهذيب ٥: ٢١٨ حديث ٧٣٦.

٣- ٣) تحرير الأحكام ١: ١٠٧.

٤- ٤) لم ترد في «ن».

٥- ٥) التهذيب ٥: ٢١٨ حديث ٧٣٦.

بيعه؟ ثم إنه لا معنى لتخصيص الحكم بذلك بالكسر، فإن الأخبار خالية عن الدلالة على أنّ ذلك حكم الكسر وحده، فإنّ حسنه الحلبي قال: سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب، أبيعته صاحبه، ويستعين بثمانه في هدى آخر؟ قال: «بيعه، ويتصدق بثمانه، ويهدي هديا آخر» (١) - مصرحه بالكسر و العطب كما هو واضح.

و كذا صحيحه محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن الهدى الواجب إذا أصابه كسر أو عطب، أبيعته صاحبه ويستعين بثمانه في هدى آخر؟ قال: «لا يبيعه، وإن باعه تصدق بثمانه، وليهد هديا آخر» (٢).

و الذى يقتضيه صحيح النظر أنّ ذلك حكم الهدى المضمون فى الذمه، إذا عينه فى هدى بقوله: هذا الهدى الفلانى، فإنه يتعين بغير خلاف، نفل الإجماع عليه فى المنتهى (٣) فإذا عرض له كسر و نحوه فإنه يبطل التعيين على الأصح، و يعود إلى ملكه، فيقيم بدله وجوبا، و إن شاء باع هذا أو وهبه، لأنه ملكه، و إن شاء ذبحه و تصدق به استحبابا، نظرا إلى أنه قد عينه. و إن باعه فالأفضل له الصدقه بثمانه، فالصدقه بثمانه (٤) و ذبحه مع الآخر فى الرويتين (٥) محمولان على (الاستحباب، لما قلناه من بطلان التعيين الخاص لامتناعه.

و لا- يمكن حمل الرويتين على (٦) هدى السياق، للقطع بعدم وجوب إقامه البدل، و بطلان القول بجواز بيعه لتعيين نحره بإشعاره، و منافاه ذلك للروايه السابقه بالذبح (٧). فيحملان على الهدى المضمون جمعا بين الأخبار و الدلائل،

ص: ٢٤٩

١- (١) الكافي ٤: ٤٩٤ حديث ٤، [١] التهذيب ٥: ٢١٧ حديث ٧٣٠.

٢- (٢) الفقيه ٢: ٢٩٨ حديث ١٤٨٢، التهذيب ٥: ٢١٧ حديث ٧٣١.

٣- (٣) المنتهى ٢: ٧٤٩. [٢]

٤- (٤) لم ترد فى «ن».

٥- (٥) الكافي ٤: ٤٩٤، حديث ٤، الفقيه ٢: ٢٩٨، حديث ١٤٨٢، التهذيب ٥: ٢١٧، حديث ٧٣١، ٧٣٠.

٦- (٦) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

٧- (٧) التهذيب ٥: ٢١٨، حديث ٧٣٦.

و لو سرق من غير تفريط لم يضمن و إن كان معينا بالندر، و لو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه أجزأ عنه. و تقليلا لارتكاب المجاز بحسب الإمكان.

و هذا هو الذى يلوح من عبارته المصنف فى المنتهى (١) و التذكرة (٢) و لم أجد هذا فى كلام أحد من الأصحاب، بل الجميع يجوزون البيع من غير تقييد.

نعم عبارته المصنف فى الكتابين ترشد إلى ذلك، فعلى هذا قول المصنف:

(و يجوز بيعه) لا يمكن أجزؤه فى هدى السياق فلا بد من التنبيه، لكون ذلك حكم الهدى المضمون، لا هدى السياق.

قوله: (و لو سرق من غير تفريط لم يضمن، و إن كان معينا بالندر).

جملة إن الوصليه معطوفه على جملة محذوفه تقديرها: إن لم يكن معينا بالندر، و إن كان معينا بالندر. و يندرج فى الأولى المضمون المعين بالقول، فإنه ليس معينا بالندر، مع أنه يجب إقامه بدله قطعا، و فى عده من الأخبار دلالة عليه (٣)، و هذا من مدلول العبارة بمنطوقها، لأن المحذوف لدليل كالمذكور.

و زعم شيخنا الشهيد أن هذا استفاد بمفهوم الموافقه، و ليس كذلك.

و يفهم من القيد فى قوله: (و إن كان معينا بالندر) أن المعين بغيره يجب بدله، و ليس كذلك، لأن المعين بالقول مع النيه يتعين، و لا يجب إقامه بدله، و كذا المعين بالإشعار، فالعبارة غير جيدة.

قوله: (و لو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه أجزأ عنه).

الظاهر أن المراد به: هدى السياق بدليل سوق العبارة. فلا يرد أن ذلك ليس على إطلاقه، بل تستثنى منه الكفاره و النذر المطلق، إلا أن العناية بالتنبيه على

ص: ٢٥٠

١-١) المنتهى ٢: ٧٥٠.

٢-٢) التذكرة ١: ٣٨٤.

٣-٣) منها ما فى الكافى ٤: ٤٩٣ حديث ٢، التهذيب ٥: ٢١٧ حديث ٧٣٣.

و لو أقام بدله، ثم وجده ذبحه، ولا يجب ذبح الأخير، و لو ذبح الأخير استحب ذبح الأول، و يجب مع النذر، و يجوز ركوبه و شرب لبنه مع عدم الضرر به و بولده. حكمهما أمر مطلوب، لأنه ربما أو هم التعميم، و جميع ما سبق في هدى التمتع إذا فعل آت هنا.

قوله: (و لو أقام بدله، ثم وجده ذبحه، ولا يجب ذبح الأخير، و لو ذبح الأخير استحب ذبح الأول).

قد سبق أنه لا يجب إقامه بدله، و حينئذ فلا يكون الذبح واجبا، فكيف يجزئ عن الواجب المعين، أعنى: ذبح الأول؟ و ينبغي أن يكون هذا الحكم للهدى المضمون إذا عينه، أما هدى السياق فإنه يتعين ذبحه، سواء ذبح الثاني أم لا، و لو نذر ذبح الثاني عنه فذبحه، فالظاهر أنه لا يسقط وجوب ذبح الأول عند وجدانه.

قوله: (و يجب مع النذر).

أى: و يجب ذبح الأول مع كون ذبحه مندورا، و إن ذبح الثاني، و كذا ينبغي أن يقال في هدى السياق.

قوله: (و يجوز ركوبه و شرب لبنه).

أى: هدى السياق، لأنه لم يخرج عن ملكه كما قلناه، بخلاف ما لو خرج بنذر و شبهه - كما صرح به ابن الجنيدي (١)، و المصنف في المختلف (٢) - فيغرم لمساكين الحرم لو فعل.

قوله: (ما لم يضرب به و بولده).

يعلم منه أن حال ولده كحاله في وجوب الذبح، و هو الأصح.

ص: ٢٥١

١- ١) نقله عنه في المختلف: ٣٠٧.

٢- ٢) المختلف: ٣٠٧.

ولا يجوز إعطاء الجزار من الواجب شيئاً، ولا من جلودها، ولا الأكل، فإن أكل ضمن ثمن المأكول. ويستحب أن يأكل من هدى السياق، ويهدى ثلثه، ويتصدق بثلثه كالمتمتع، وكذا الأضحيه.

ويجزئ الهدى الواجب عن الأضحيه، والجمع أفضل، فإن تعذرت تصدق بثلثها، فإن اختلفت تصدق بثلث الأعلى والأوسط والأدون. قوله: (و لا يجوز إعطاء الجزار من الواجب شيئاً).

أى: من الواجب فى نذر، أو كفاره و نحوهما.

قوله: (فإن أكل ضمن ثمن المأكول).

هذا هو المناسب، و فى عبارته التحرير ضمن مثل المأكول (١)، و هو غير ظاهر.

قوله: (و يستحب أن يأكل من هدى السياق).

الأصح الوجوب كهدى التمتع، للروايه (٢)، و هو مقرب الدروس (٣) و اختيار أبى الصلاح (٤).

قوله: (و يجزئ الهدى الواجب عن الأضحيه).

لأنّ التضحيه تتحقق بالذبح، و إن كان واجبا.

قوله: (فان اختلف تصدق بثلثه الأعلى والأوسط والأدون).

أى: إن اختلف الثمن، و قد كان الاشمل أن يقول: تصدق بثلثه إلى المجموع نسبة الواحد إلى عدد الأثمان.

ص: ٢٥٢

١-١) تحرير الأحكام ١:١٠٧. [١]

٢-٢) الكافي ٤:٤٨٨، حديث ٥، التهذيب ٥:٢٠٢، حديث ٦٧٢.

٣-٣) الدروس: ١٢٩.

٤-٤) الكافي فى الفقه: ٢٠٠.

و يكره التضحية بما يريبه، و أخذ شيء من جلودها و إعطاؤها الجزار، بل يستحب الصدقه بها.

البحث الرابع: فى مكان إراقه الدماء و زمانها

البحث الرابع: فى مكان إراقه الدماء و زمانها.

أما دم التحلل فإن كان عن صد فمكانه موضعه، و زمانه من حين الصد الى ضيق الوقت، فيتعين التحلل بالعمره، فإن منع عنها تحلل بالهدى، فإن عجز صام. و إن كان عن حصر فمكانه منى إن كان حاجا، و مكه إن كان معتمرا و زمانه يوم النحر و أيام التشريق.

و مكان الكفارات جمع منى إن كان حاجا، و إلا مكه. و زمانها قوله: (و تكره التضحية بما يريبه).

للنص على ذلك (1)، بل يشتري و يضحى.

قوله: (و إعطاؤها الجرار).

يكره إعطاؤه من الجلود و اللحم، و المراد: إعطاؤه أجره، فلو كان فقيرا فلا شبهه فى الجواز، لفقره.

قوله: (و زمانه من حين الصد إلى ضيق الوقت).

المراد: ضيق وقت الحج، بحيث يعلم فواته باعتبار عدم سعه الوقت له، فحينئذ يتعين العمره، فإن تعذرت تحلل بالهدى.

قوله: (فان عجز صام).

المروى: ثمانية عشر (2)، و قيل عشره كهدى التمتع (3)، و هو بناء على أن لهدى الصد بدلا، و قيل: لا بدل له (4)، و سيأتى إن شاء الله تعالى.

قوله: (و مكان الكفارات جمع).

بضم الجيم و فتح الميم، تأكيد للكفارات.

ص: ٢٥٣

١- (١) الكافى ٤: ٥٤٤ حديث ٢٠، التهذيب ٥: ٤٥٢ حديث ١٥٧٨.

٢- (٢) الكافى ٤: ٣٨٥ حديث ٢، [١] الفقيه ٢: ٢٣٢ حديث ١١١١، التهذيب ٥: ٢٣٧ حديث ٨٠٠.

٣- (٣) قاله ابن حمزه فى الوسيله: ١٨٦.

٤- (٤) القول لابن زهره فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٥٢١.

وقت حصول سببها، و مكان هدى التمتع منى.

و يجب إخراج ما يذبح بمنى الى مصرفه بها، و زمانه يوم النحر قبل الحلق، و لو أخره أثم و أجزاء، و كذا يجزئ لو ذبحه فى بقيه ذى الحجه.

و مكان هدى السياق منى إن كان الإحرام للحج، و إن كان للعمرة ففناء الكعبه بالحزوره. و زمانه كهدى التمتع.

و من نذر نحر بدنه و عین مكانا تعین، و إلا نحرها بمكه، و لا يتعين للأضحیه مكان، و زمانها بمنى أربعة: يوم النحر، و ثلاثه بعده، و فى الأمصار ثلاثه.

و يجوز ادخار لحمها، و يكره أن يخرج به من منى، و يجوز إخراج ما ضحاه غيره. قوله: (و يجب إخراج ما يذبح بمنى إلى مصرفه بها).

أى: يجب صرفه إلى ذلك.

قوله: (فبفناء الكعبه بالحزوره).

هى بفتح الحاء المهمله، و إسكان الزاى و تخفيف الواو المفتوحه، و الرء بعدها، و فناء الدار بكسر الفاء: ما امتد من جوانبها.

قوله: (و يجوز إخراج ما ضحاه غيره).

و كذا يجوز إخراج السنام، و لو اشترى اللحم من المسكين جاز أيضا، ذكره فى الدروس (١). و يشكل لو كان لحم أضحيته، لإطلاق الأخبار بكراهه إخراجها عن منى (٢).

ص: ٢٥٤

١- (١) الدروس: ١٣١.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٢٢٦ حديث ٧٦٥، ٧٦٦، الاستبصار ٢: ٢٧٤ باب ١٨٩.

المطلب الثالث: فى الحلق و التقصير

المطلب الثالث: فى الحلق و التقصير، و يجب بعد الذبح.

أما الحلق أو التقصير بمنى، و الحلق أفضل خصوصا للملبد و الصروره، و لا يتعين عليهما على رأى. و يجب على المرأه التقصير، و يحرم الحلق و فى إجزائه نظر. و يجزئ فى التقصير قدر الأنمله. قوله: (و الحلق أفضل).

أى: أفضل الواجبين المخير فيهما.

قوله: (خصوصا للملبد و الصروره).

الملبد بكسر الباء الموحده مشدده، قال فى التذكرة: و تليد الشعر: أن يأخذ عسلا أو صمغا، و يجعله فى رأسه لثلا يقمل أو يتسخ (١).

قوله: (و لا يتعين عليهما على رأى).

الأصح أنه لا يتعين عليهما، لظاهر الآيه (٢).

قوله: (و يجب على المرأه التقصير- إلى قوله: -و فى إجزائه نظر).

الأصح أنه لا يجزئ، للنهى عنه تبعا للنهى عن الجملة المقصوده دون الأبعاض.

قوله: (و يجزئ فى التقصير قدر الأنمله).

بل أقل المجزئ أقل ما يقع عليه اسم التقصير عرفا، لإطلاق الأخبار (٣)، و به صرح فى المنتهى (٤).

ص: ٢٥٥

١- (١) التذكرة ١: ٣٩٠. [١]

٢- (٢) الفتح: ٢٧.

٣- (٣) الكافى ٤: ٤٣٩ حديث ٤-٦، الفقيه ٢: ٢٣٨ حديث ١١٣٨، ١١٣٦، التهذيب ٥: ١٦٢ حديث ٥٤٣، ٥٤٢، الاستبصار ٢: ٢٤٤ حديث ٨٥٢، ٨٥١.

٤- (٤) المنتهى ٢: ٧٦٣. [٢]

و لو رحل عن منى قبل الحلق رجح فحلق بها، فان تعذر حلق، أو قصر مكانه وجوبا و بعث بشعره ليدفن بها ندبا، و لو تعذر لم يكن عليه شيء. و يمر من لا شعر على رأسه الموسى عليه. و يجب تقديم الحلق أو التقصير على طواف الحج و سعيه، فإن أخره عامدا جبره بشاه، و لا شيء على الناسى و يعيد الطواف. قوله: (و لو تعذر لم يكن عليه شيء).

أى: لو تعذر البعث.

قوله: (و يمر من لا شعر على رأسه الموسى عليه).

سواء كان حالقا فى إحرام العمره أو كان أصلعا كما سبق، لكن يجب الإمرار فى الأول، و يستحب فى الثانى، للروايه (١).

و هل يجزئ عن التقصير؟ فيه قولان، و فى روايه ما يدل على الاجزاء (٢)، و لا ريب أن وجوب التقصير أولى، و الاستدلال بالروايه لا يخلو من شيء.

و لا يمتنع وجوب الأمرين على الحائق فى إحرام العمره، نظرا إلى إمكان كون وجوب الحلق عقوبه.

قوله: (و يعيد الطواف).

الأصح أنه لا فرق فى وجوب إعادته الطواف بين العائد و الناسى.

و هل يعيد السعى؟ يفهم من العبارة العدم، و صرح المصنف فى التذكرة (٣)، و المنتهى بإعادته (٤)، و هو الأصح، (لظاهر روايه على بن يقطين (٥)).

ص: ٢٥٦

١ - ١) لم نعثر على هكذا روايه، و قال فى المسالك ١:٩٣: [١] إن لهذا التفصيل روايه، و فى الجواهر ١٩:٢٤٥، و [٢] المدارك: ٤٨٦:٤٨٦: ان ما ذكره فى المسالك من وجود روايه لهذا التفصيل لم نقف عليه، و فى المستند ٢:٢٧٠: [٣] ان القول بالتفصيل لا دليل عليه.

٢ - ٢) الكافى ٤:٥٠٤ حديث ١٣، التهذيب ٥:٢٤٤ حديث ٨٢٨.

٣ - ٣) التذكرة ١:٣٩٠.

٤ - ٤) المنتهى ٢:٧٦٤. [٤]

٥ - ٥) التهذيب ٥:٢٤١ حديث ٨١١.

و يستحب أن يبدأ فى الحلق بناصيته من قرنه الأيمن، و يحلق الى العظمين و يدعو، فإذا حلق أو قصر أحل من كل شىء إلا الطيب و النساء و الصيد على اشكال، و للأخبار الداله على عدم الاعتداد بالسعى لو لم يكن طاف (١) (٢).

قوله: (و يستحب أن يبدأ فى الحلق بناصيته من قرنه الأيمن).

المراد: انه يبدأ بشق ناصيته الأيمن، و يحلق قرنه الأيمن.

قوله: (و يحلق إلى العظمين).

المراد بهما: العظمان اللذان فى أسفل الصدغ، يحاذيان وتدى الأذنين، و هما الهيئتان اللتان فى مقدمهما. و لا يخفى أنه تجب فى الحلق أو التقصير النيه مقارنة لأوله مستدامه الحكم، و لا بد من التعرض لكونه فى حج الإسلام أو غيره، و الوجه من وجوب أو ندب.

و لو قدم الطواف و السعى على الذبح، ففى الدروس: إن الكلام فيه كالكلام فى الحلق، قال: و كذا لو قدم الطواف على الرمي، أو على جميع مناسك منى، يجرى مع الجهل، و فى التعمد و النسيان الاشكال (٣).

قوله: (إلا الطيب و النساء و الصيد على إشكال).

الإشكال فى الصيد خاصه، و المراد به: الصيد الذى حرمه الإحرام دون الذى حرمه الحرم، فإن ذلك يبقى و إن طاف للنساء.

و منشأ الإشكال من زوال الإحرام المقتضى للتحريم، و من أن بقاء شىء من محرّماته يقتضى بقاء التحريم، و للاستصحاب، و الأصح تحريمه إلى أن يطوف للنساء.

ص: ٢٥٧

١- ١) الكافى ٤: ٤٢١ حديث ١، ٢، الفقيه ٢: ٢٥٢ حديث ١٢١٧، التهذيب ٥: ١٢٩ حديث ٤٢٦-٤٢٨.

٢- ٢) ما بين القوسين لم ترد فى «ن».

٣- ٣) الدروس: ١٣٣.

و هو التحلل الأول للمتمتع.

أما غيره فيحل له الطيب أيضا، فإذا طاف للحج حل له الطيب و هو التحلل الثاني، فإذا طاف للنساء حللن و هو التحلل الثالث، و لا تحل النساء إلا به.

و يحرم على المرأة الرجل لو تركته على اشكال (ط) و لو وجب عليها قضاؤه.

قوله: (و هو التحلل الأول للمتمتع، أما غيره فيحل له الطيب أيضا).

المراد بغيره: القارن و المفرد، و إنما يحل لهما الطيب إذا قدما طواف الحج و سعيه على الوقوفين، فإنه يجوز لهما ذلك اختيارا على الأصح.

و عباره المصنف مطلقه، و ظاهرها الجواز مطلقا، و كذا عبارات أكثر الأصحاب و هو مشكل، لأن روايات تحريم الطيب حتى يطوف و يسعى مطلقه (١).

و طريق الجمع: الحمل على تقديمهما، و به صرح في الدروس (٢) و الظاهر أنّ المتمتع لو قدمهما لضروره كذلك.

قوله: (فإذا طاف للحج حل له الطيب).

الأصح أنه لا بد في حله من الإتيان بالسعي أيضا، لروايه منصور بن حازم (٣).

قوله: (فإذا طاف للنساء حللن له).

و حينئذ فيحل الصيد الإحرامى.

قوله: (و يحرم على المرأة الرجل لو تركته على إشكال).

منشؤه عدم النص، و أنّ الظاهر اشتراك التحريم، و الأصح الثاني، إذ لا معنى لوجوب طواف النساء عليها لو لا ذلك.

ص: ٢٥٨

١- (١) الفقيه ٢: ٢٢٤ حديث ١٠٥١، التهذيب ٥: ٢٩٨ حديث ١٠٠٩.

٢- (٢) الدروس: ١٣٣.

٣- (٣) التهذيب ٥: ٢٤٥ حديث ٨٢٩، الاستبصار ٢: ٢٨٧ حديث ١٠١٨.

و لو تركه الحاج متعمدا وجب عليه الرجوع الى مكة و الإتيان به لتحل له النساء، فان تعذر استناب، فإذا طاف له النائب حل له النساء. و هل يشترط مغايرته لما يأتي به من طواف النساء في إحرام آخر؟ اشكال.

و يحرم على المميز النساء بعد بلوغه لو تركه على اشكال، و يحرم على العبد المأذون، قوله: (فان تعذر استناب).

أى: لزم منه المشقة الشديده.

قوله: (فإذا طاف النائب حل له النساء).

إذا علم بذلك،- كما صرح به ابن إدريس (١)- لا مطلقا، و فى الدروس:

لو وعده فى وقت بعينه فالأقرب حلهن بحضوره عملا- بالظاهر، فلو تبين عدمه اجتنب (٢)، و الذى ينبغى عدم الجواز حتى يعلم إتيان النائب.

قوله: (و هل يشترط مغايرته لما يأتي به من طواف النساء).

الأصح أنه يشترط ذلك، و لا- تحل النساء بدونهما معا، و يتخير فى تقديم أيهما شاء، لكن يشكل إنشاء إحرام آخر قبل طواف النساء للأول.

قوله: (و تحرم على المميز النساء بعد بلوغه لو تركه على إشكال).

لأنه من باب الأسباب، و لهذا يجب على الولي منعه منهن حال الإحرام.

و تجب عليه الكفاره لو فعل موجبا، إما مطلقا أو إذا كانت بحيث تجب بالمحرم عمدا و سهوا، و الأصح التحريم.

ص: ٢٥٩

١- ١) السرائر: ١٤٢.

٢- ٢) الدروس: ١٣٤.

و إنما يحرم بتركه الوطء دون العقد. و يكره لبس المخيط قبل طواف الزيارة، و الطيب قبل طواف النساء، فإذا قضى مناسك منى مضى إلى مكة للطوافين و السعى ليومه، و الأ- فمن غده خصوصا المتمتع، فإن أخره أثم و أجزاء. و يجوز للقارن و المفرد تأخير ذلك طول ذى الحجة على كراهيه.

(و مقتضى العبارة أنه لو لم يتركه لم تحرم عليه النساء و هو ممكن، و يمكن القول بالتحريم، كما لو أحدث فتطهر، ثم بلغ.

و التقييد بالميز غير المميز، و انعقاد إحرامه و وجوب مجانبته على الولي ما يجتنبه المحرم يقتضى عدم الفرق، بل المجنون لو أحرَم عنه و ليه ينبغي أن يكون كذلك للحكم بصحة إحرامه، و لهذا لو أفاق قبل أحد الموقفين اعتبر حجه و اجتراً به.

و فى وجوب الطواف على المميز و غيره قوه، و به صرح فى الدروس (١)، بل و كذا المجنون (٢).

قوله: (و إنما تحرم بتركه الوطء دون العقد).

الظاهر أن هذا راجع إلى أصل الباب، أى: إنما نحرَم على تارك طواف النساء، و الأصح تحريم العقد أيضا، و كلما حرّمه الإحرام مما يتعلق بالنساء عملا بالاستصحاب.

قوله: (خصوصا المتمتع، فإن أخره أثم و أجزاء).

الأصح أن التأخير مكروه- و هو اختياره فى المختلف (٣)- للنصوص الدالة على ذلك (٤).

ص: ٢٦٠

١- (١) الدروس: ١٣٤.

٢- (٢) ما بين القوسين لم ترد فى «ن».

٣- (٣) المختلف: ٣٠٩.

٤- (٤) التهذيب ٥: ٢٥٠، حديث ٨٤٦، ٨٤٥، الاستبصار ٢: ٢٩١، حديث ١٠٣٣.

إشاره

الفصل السابع: في باقى المناسك و فيه مطالب:

الأول: في زياره البيت

الأول: في زياره البيت، فإذا فرغ من الحلق أو التقصير مضى إلى مكه لطواف الزياره.

و يستحب الغسل قبل دخول المسجد، و تقليم الأظفار، و أخذ الشارب، و لو اغتسل بمنى جاز، و لو اغتسل نهارا و طاف ليلا أو بالعكس، فإن نام أو أحدث قبل الطواف استحب إعادة الغسل. و يقف على باب المسجد و يدعو، ثم يطوف للزياره سبعة أشواط كما تقدم على هيئته، إلا أنه ينوى هنا طواف الحج، ثم يصلى ركعتيه عند مقام إبراهيم عليه السلام. ثم يسعى بين الصفا و المروه سبعة أشواط كما تقدم، و ينوى به سعى الحج.

ثم يرجع الى البيت فيطوف للنساء سبعة أشواط كأول، إلا أنه ينوى طواف النساء، ثم يصلى ركعتيه فى المقام.

قوله: (فإذا فرغ من الحلق أو التقصير).

أى: بعد أن أتى بالرمى ثم الذبح، و إلا لم يجز الخروج من منى للطواف و السعى، حتى يأتى بهما، كما أشرنا إليه.

قوله: (فإن أحدث أو نام قبل الطواف استحب إعادة الغسل).

ورد النص على ذلك كله (1).

قوله: (ثم يصلى ركعتيه عند المقام).

أى: عند المقام الحقيقى الذى هو موقف إبراهيم عليه السلام، أما ما يسمى بالمقام الآن، و هو البنيه التى خلفه، فتتبعين الصلاه فيها، إلا لضروره كما سبق.

ص: ٢٤١

المطلب الثاني: في العود إلى منى

المطلب الثاني: في العود إلى منى، فإذا طاف طواف النساء فليرجع إلى منى، ولا يبيت ليالى التشريق إلاّ بها، وهي: ليله الحادى عشر، والثانى عشر، والثالث عشر. ويجوز لمن اتقى النساء و الصيد النفر يوم الثانى عشر.

قوله: (و لا يبيت ليالى التشريق إلاّ بها).

إنما سميت ليالى التشريق و أيام التشريق (١).

قوله: (و يجوز لمن اتقى النساء و الصيد).

المراد باتقاء النساء عدم إتيانهن فى حال الإحرام، بمعنى: عدم الجماع، لا مطلق ما يحرم على المحرم مما يتعلق بهن كالقبلة و اللمس بشهوه، على ما يظهر من عبارته الحديث (٢)، و عبارته المصنف فى المنتهى (٣) و التذكرة فإنه قال فيها: إنما يجوز النفر فى النفر الأول لمن اتقى النساء و الصيد فى إحرامه، فلو جامع فى إحرامه، أو قتل صيدا فيه لم يجر له أن ينفر فى الأول، و احتج بقوله تعالى (لَمَنْ أَتَقَى) (٤) و بقول الصادق عليه السلام: «من أتى النساء فى إحرامه لم يكن له أن ينفر فى الأول» (٥) (٦).

و مثلها عبارته المنتهى، و لأنّ المتبادر إلى الفهم من اتقاء النساء و عدمه هو مجانبه الوطء و عدمها، و كذا الظاهر ان المراد من اتقاء الصيد عدم قتله، كما هو

ص: ٢٦٢

١- ١) كذا فى الأصول الثلاثة المعتمده و الحجريه. و عبارته كما ترى بحاجه إلى بيان السبب فى التسميه، و الظاهر انه هكذا: من تشريق اللحم و هو: تقيده و بسطه فى الشمس ليحجف، أو لأن الهدى و الأضاحى لا تنحر حتى تشرق الشمس. انظر: النهايه ٢: ٤٦٤،

[١] مجمع البحرين ١٩١: ٥-١٩٢. [٢]

٢- ٢) الكافى ٤: ٥٢٢ حديث ١١، [٣] التهذيب ٥: ٢٧٣ حديث ٩٣٢.

٣- ٣) المنتهى ٢: ٧٧٦. [٤]

٤- ٤) البقره: ٢٠٣. [٥]

٥- ٥) الكافى ٤: ٥٢٢ حديث ١١، [٦] التهذيب ٥: ٢٧٣ حديث ٩٣٢.

٦- ٦) التذكرة ١: ٣٩٣. [٧]

و لو باب الليلتين بغير منى وجب عليه عن كل ليله شاه، وكذا غير المتقى لو بات الثالثه بغيرها، إلا- أن يبيتا بمكه ظاهر عبارته المنتهى (١) والتذكره أيضا (٢).

و يحتمل العموم فى كل من الأمرين، والأصل يدفعه، و فى بعض الأخبار اعتبار اتقاء جميع محرمات الإحرام (٣)، و اختاره ابن إدريس (٤)، و المشهور الأول، و الاتقاء معتبر فى إحرام الحج قطعاً، و فى عمره التمتع بالإضافة إلى حجه فى وجه قوى، لأنها (جزء) (٥) من حج التمتع، لا العمره المبتوله (٦) على الظاهر، لعدم الارتباط المقتضى لمبادرته إلى الفهم.

و هل يفرق بين العامد و الناسى فى الأمرين معاً، فيكون الناسى متقياً، أم فى النساء فقط، إذ لا شىء على الناسى لو جامع، بخلاف قتل الصيد سهواً، أم لا يعد متقياً فيهما؟ أو وجهه، و لم أظفر بذلك فى كلام الأصحاب.

قوله: (و لو بات الليلتين بغير منى وجب عليه عن كل ليله شاه).

فى حواشى الشهيد: إنَّ الجاهل لا كفاره عليه، و ظاهر الأخبار العموم (٧)، فلا يفرق بينه و بين العامد. و يؤيده أن الجاهل مأمور بالتعلم، و إخلاله به لتقصيره لا يعد عذراً، مع احتمال الفرق و قوفاً مع أصل البراءة إلا فى موضع الوفاق.

قوله: (إلا أن يبيتا بمكه مشتغلين بالعباده).

ص: ٢٦٣

١- ١) المنتهى ٢: ٧٧٦. [١]

٢- ٢) التذكره ١: ٣٩٣. [٢]

٣- ٣) الفقيه ٢: ٢٨٨ حديث ١٤١٦.

٤- ٤) السرائر: ١٤٤.

٥- ٥) لم ترد فى «س».

٦- ٦) فى «ن» و «ه»: المقبوله.

٧- ٧) قرب الاسناد: ١٠٦-١٠٧، الكافى ٤: ٥١٤ حديث ٣، الفقيه ٢: ٢٨٦ حديث ١٤٠٦، التهذيب ٥: ٢٥٧ حديث ٨٧١-

٨٧٣، الاستبصار ٢: ٢٩٢ حديث ١٠٣٨-١٠٤٠، و المزيد الاطلاع انظر: الوسائل ١٠: ٢٠٦ باب ١ من أبواب العود إلى منى.

مشتغلين بالعباده، أو يخرجوا من منى بعد نصف الليل.

و لو غربت الشمس يوم الثاني عشر بمنى وجب على المتقى المبيت أيضا، فإن أخل به فشاها.

أى: كل من المتقى وغيره، و يجب استيعاب الليله بالعباده، لظاهر روايه معاويه بن عمار الصحيحه (١). و يحتمل -ضعيفا- الاكتفاء بمجاوزه نصف الليل متعبدا لجواز الخروج من منى حينئذ، و لا - فرق بين العباده الواجبه و المندوبه، العلميه و العمليه، لتعليل الحكم فى الخبر بالطاعه. و يستثنى ما لا بد منه من أكل و شرب و نوم يغلب عليه، أو يضر بحاله تركه، لأن الضروره يسوغ معها ترك المبيت. و لو كان مضطرا إلى المبيت بغير منى كما لو دعتة حاجه ماء، أو حفظ مال، أو تريض، أو كان من أهل السقايه جاز الخروج من منى إلى غيرها و المبيت هناك.

و لو غربت الشمس على المضطر فربما فزق بين أهل السقايه و الرعاه لأن الرعى لا يكون ليلا، فيجوز لأهل السقايه دون غيرهم، و ألحق فى التذكره نحو من له مريض بمكه بأهل السقايه (٢).

و لو خرج من منى بعد نصف الليل جاز، و فى بعض الأخبار لا يدخل مكه إلى الصبح (٣)، و هو قول الشيخ (٤).

قوله: (و لو غربت الشمس يوم الثاني عشر بمنى وجب على المتقى المبيت).

أى: و إن كان متأهبا للخروج، و إن خرج عن منى قبله، ثم رجع لنسيان شىء فغربت الشمس لم يجب المبيت، نص عليه المصنف و شيخنا الشهيد (٥)، و إن ارتحل فغربت قبل مجاوزه منى فإشكال.

ص: ٢٦٤

١- ١) الكافى ٤: ٥١٤ حديث ١، التهذيب ٥: ٢٥٨ حديث ٨٧٦، الاستبصار ٢: ٢٩٣ حديث ١٠٤٣.

٢- ٢) التذكره ١: ٣٩٢. [١]

٣- ٣) التهذيب ٥: ٢٥٩ حديث ٨٨٢، الاستبصار ٢: ٢٩٤ حديث ١٠٤٩.

٤- ٤) المبسوط ١: ٣٧٨. [٢]

٥- ٥) الدروس: ١٣٥.

و يجب أن يرمى الجمار الثلاث فى كل يوم من الحادى عشر و الثانى عشر، فإن أقام ليله الثالث عشر و جب الرمى فيه أيضا كل جمره فى كل يوم بسبع حصيات على الترتيب، يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم جمره العقبه، فإن نكس أعاد على الوسطى ثم جمره العقبه.

و لو رمى اللاحقه بعد أربع حصيات ناسيا حصل الترتيب، و لا يحصل بدونها. قوله: (و لو رمى اللاحقه بعد أربع حصيات ناسيا حصل بالترتيب).

أى: حصل الرمى بالترتيب و كذا الجاهل، نص عليه فى الدروس (١)، و الروايه تشمله (٢)، اما العامد فلا، لثبوت عدم جواز العدول عن اللاحقه قبل إكمال السابقه المقتضى لعدم مطابقه الواجب، فلا يكون مجزئا.

قوله: (و لا يحصل بدونها).

فتجب عليه إعادته اللاحقه قطعاً، و كذا السابقه عليها، و هى التى رماها دون الأربع. و عليه دلت الروايه الصحيحه عن الصادق عليه السلام (٣). و لو رمى الأولى أربعاً، ثم الثانيه أربعاً ثم أكمل الأولى فإن كان عدوله عن الأولى عمداً و جب استئناف الرمى عن الثانيه قطعاً، و لا يجب لو كان سهواً، أما الأولى فلا تجب إعادتها على حال.

و هل يجب استئناف الثانيه لو كان رميها (٤) أقل من أربع إذا رمى الأولى أربعاً، ثم عدل إلى الثانيه سهواً نظراً إلى فوات الموالاه؟ لا يبعد القول به، و فى الروايه ما يقتضيه (٥)، فإنّ وجوب إعادته الرمى كله لو رمى الأولى ثلاثاً، ثم رمى

ص: ٢٦٥

١- (١) الدروس: ١٢٤.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٤.

٣- (٣) التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٤.

٤- (٤) فى «ن»: زماها.

٥- (٥) التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٤.

و لو ذكر في أثناء اللاحقه أكمل السابقه أولا وجوبا، ثم أكمل اللاحقه مطلقا. و وقت الإجزاء من طلوع الشمس، و الفضيله من الزوال، و يمتدان الثانيه عمدا أو سهوا ليس لفوات الترتيب، إذ يكفي فيه إعادته رمى الثانيه، بل الظاهر أنه لفوات الموالاه، فيقتضى الإعادته فيما ذكرناه.

قوله: (و لو ذكر في أثناء اللاحقه أكمل السابقه أولا وجوبا، ثم أكمل اللاحقه مطلقا).

الظاهر أن المراد بالإطلاق: إتمام الأربع و عدمه.

و يمكن اعتباره في إكمال كل من السابقه و اللاحقه، فيندرج فيه ما إذا رمى الاولى ثلاثا، ثم انتقل إلى الثانيه، فيكمل الاولى ثم الثانيه. إلا أن قوله:

(و لا- يحصل بدونها) ينافيه، و صريح الروايه وجوب الاستئناف هاهنا (1)، و مع هذا فلا- دلالة في شيء من العبارة على وجوب استئناف رمى التي رماها أقل من أربعة، ثم رمى ما بعدها، لكن صرح في غير هذا الكتاب بالاستئناف (2)، و هو الأصح، و هو صريح الروايه، فيمكن قصره على إكمال اللاحقه مطلقا، و مقتضاه عدم اعتبار الموالاه في هذا القسم.

و مثله ما سيأتي من قوله: (و لو رمى الثالثه ناقصه أكملها مطلقا) و هو صريح كلامه في المبسوط (3)، و في الدروس توقف في ذلك (4)، و اعتبار الأربع قوى كما قلناه.

قوله: (و يمتدان).

أي: وقت الإجزاء و الفضيله.

ص: ٢٦٦

١- ١) التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٤.

٢- ٢) التذكرة ١: ٣٩٣. [١]

٣- ٣) المبسوط ١: ٣٧٩.

٤- ٤) الدروس: ١٢٤.

الى الغروب، فإذا غربت قبل رميه أخره وقضاه من الغد. ويجوز للمعذور كالرأعي، والخائف، والعبد، والمريض الرمي ليلا لا لغيره.

و شرائط الرمي هنا كما تقدم يوم النحر، ولو نسي رمي يوم قضاة من الغد يبدأ بالفائت و يستحب أن يوقعه بكره، ثم الحاضر و يستحب عند الزوال، و لو نسي الرمي حتى وصل مكة رجع فرمى، فان فات زمانه فلا شىء، و يعيد فى القابل أو يستناب إن لم يحج.

و يجوز الرمي عن المعذور كالمريض إذا لم يزل عذره فى وقت الرمي، فلو أغمى عليه لم ينزل نائبه لأنه زياده فى العجز.

قوله: (و قضاة من الغد).

أى: بعد الطلوع.

قوله: (و لو نسي رمي يوم قضاة من الغد).

أى: بعد الطلوع، إلا لضروره.

قوله: (و يستحب أن يوقعه بكره).

المراد به: بعد الطلوع إلى الزوال.

قوله: (ثم الحاضر).

معطوف على قوله: (يبدأ بالفائت) و ما بينهما اعتراض، و يستحب أن يوقع الحاضر عند الزوال، لما سبق.

قوله: (و يعيد فى القابل).

المراد فى زمان الرمي لا مطلقا.

قوله: (فلو أغمى عليه لم ينزل نائبه).

ربما أشكل بأن الإغماء يوجب زوال الوكاله فتزول النيابة.

و جوابه: إنَّ المجوز لهذه النيابة إنما هو العجز، و بالإغماء يزداد، و فى روايه

و يستحب الإقامه بمنى أيام التشريق، و رمى الأولى عن يساره من بطن المسيل، و الدعاء، و التكبير مع كل حصاه، و الوقوف عندها، ثم القيام عن يسار الطريق، و استقبال القبلة و الدعاء، و التقدم قليلا و الدعاء.

ثم رمى الثانية كالأولى، و الوقوف عندها و الدعاء.

ثم الثالثه مستديرا للقبلة مقابلا لها، و لا يقف عندها، و الدعاء.

صحيحه عن الصادق عليه السلام: «يرمى عنه» (١) و هى محموله على أنه استتاب قبل الإغماء.

قوله: (و يستحب الإقامه بمنى أيام التشريق).

المحكوم عليه بالاستحباب هو المجموع من حيث هو مجموع، فلا ينافية وجوب الإقامه زمان الرمي، و لا وجوب المبيت ليلا، إما ليلتين أو ثلاثا إن شملت الأيام الليالي.

قوله: (و رمى الأولى عن يساره من بطن المسيل).

الذى فى الروايه: «رمى الأولى عن يسارها» (٢) و فى الدروس عن يسارها و يمينه (٣). و عبارته المصنف مقتضاها: الرمي عن يسار الرامى، و كأنه يريد عن جانب يساره و إن كان محاذيا ليمينه، لأن بطن المسيل إذا كان عن يسار المتوجه إلى مكه، كان المستقبل لها و القبلة إذا رماها من بطن المسيل محاذيا بيسارها يمينه، و إن كان جانب يسارها جانب يساره، فتستقيم العبارتان.

و يحتمل أن يراد فى العبارة: يسار الجمره، بتأويل البناء و نحوه، و هو بعيد، و الذى فى التذكرة (٤) و المنتهى (٥) هو ما فى الروايه.

ص: ٢٦٨

١- (١) التهذيب ٢٦٨، ١٢٣: ٥ حديث ٩١٦، ٤٠٠، الاستبصار ٢: ٢٢٦ حديث ٧٧٩.

٢- (٢) الكافي ٤: ٤٨٠ حديث ١، [١] التهذيب ٥: ٢٦١ حديث ٨٨٨.

٣- (٣) الدروس: ١٢٥.

٤- (٤) التذكرة ٣٩٢: ١.

٥- (٥) المنتهى ٢: ٧٧١. [٢]

و لو رمى الثالثه ناقصه أكملها مطلقا، أما الأوليان فكذلك إن رمى أربعا ناسيا، و إلا أعاد على ما بعدها بعد الإكمال، و لو ضاعت واحده أعاد على جمرتها بحصاه و لو من الغد، فإن اشبهه أعاد على الثلاث.

قوله: (و لو رمى الثالثه ناقصه أكملها مطلقا).

أى: بلغ الأربع أم لا، و اعتبر ابن بابويه الأربع (١)، فيعيد إذا قطع لدونها.

و الذى ينبغى الإعادة إذا قطع لدونها و فاتت الموالاه، سواء كان عمدا أولا، نظرا إلى أن الروايه تقتضى وجوب الموالاه (٢) كما نبهنا عليه، و للاحتياط.

قوله: (أما الأوليان فكذلك إن رمى أربعا ناسيا).

أى: يكمل رميهما إذا رماههما (ناقصتين، ثم رمى الثالثه بشرط أن يكون قد رماههما أربعا أربعا، و لم يكن عدوله عن واحده إلى ما بعدها) (٣) عمدا، ففى عبارته المصنف مناقشتان:

إحداهما: أنه كان عليه أن يقول: أربعا أربعا مرتين، لأنّ رمى إحداهما فقط أربعا لا يحصل الترتيب، و لا يندفع السؤال بتقدير: إن رماههما أربعا، لأنّ ذلك صادق برمى واحده أربعا، فتكون هذه العبارة مدافعه لما سبق، و لما سيأتى فى كلامه.

و الثانيه: أنّ اشتراط النسيان يقتضى أن يكون الجاهل كالعامد فى وجوب الإعادة و إن رمى أربعا، و هو خلاف ما دلت عليه الروايه (٤)، فإذا تذكر ذلك قبل إكمال الأربع فى الثالثه، فرجع، فأكملهما، فالظاهر وجوب إعادته رمى الثالثه، لفوات الموالاه.

قوله: (و إلا أعاد على ما بعده بعد الإكمال).

أى: و إن لم يرمهما أربعا، أو رمى أربعا و عدل إلى ما بعدها غير ناس،

ص: ٢٦٩

١-١) نقله عنه فى المختلف: ١٤١.

٢-٢) الكافى ٤: ٤٨٣ حديث ٥، الفقيه ٢: ٢٨٥ حديث ١٣٩٩، التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٣.

٣-٣) لم ترد فى «ن».

٤-٤) التهذيب ٥: ٢٦٥ حديث ٩٠٤.

و يجوز النفر الأول لمن اجتنب النساء و الصيد بعد الزوال لا قبله.

و يجوز فى الثانى قبله، و يستحب للإمام الخطبه، و إعلام الناس ذلك.

المطلب الثالث: فى الرجوع الى مكه

المطلب الثالث: فى الرجوع الى مكه، فإذا فرغ من الرمي و المبيت بمنى فان كان قد بقى عليه شىء من مناسك مكه كطواف أو بعضه أو سعى عاد إليها واجبا لفعله، و إلا استحب له العود لطواف الوداع و ليس واجبا.

و يستحب أما ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف عند أعاد على ما بعد الناقص عنها، و لا يخفى تكلف العبارة. و فى بعض النسخ: (أعاد على ما بعدها) أى: على ما بعد الناقصه، و هو أصوب. و معنى قوله: (بعد الإكمال) الإعادة بعد إكمال الناقصه عن الأربع.

و تدرج فى هذه العبارة صور:

رمي الأولى و الثانية ثلاثا ثلاثا، ثم الثالثه.

رمي الأولى ثلاثا، و الثانية أربعا، ثم الثالثه.

عكسه، بأن يرمى الأولى أربعا، و الثانية ثلاثا، ثم الثالثه.

و لا شك أنّ الاكتفاء برمي ذات الثلاث، و هى الاولى فى الصورتين الأوليين، و الثانية فى الثالثه، و إكمال رميها مخالف لصريح الروايه (1)، و الحق وجوب الإعادة عليها أيضا من رأس.

قوله: (و يجوز النفر الأول).

إنما أعاد هذه المسأله لبيان وجوب كونه بعد الزوال، بخلاف الثانى.

قوله: (و يستحب أمام ذلك صلاة ست ركعات بمسجد الخيف).

أى: أمام العود، و يستحب فعل هذه الركعات الست فى مسجد الخيف

ص: ٢٧٠

المناره فى وسطه، و فوقها إلى جهه القبلة بنحو من ثلاثين ذراعاً، و عن يمينها و شمالها كذلك، فإنه مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله، و التحصيب للناظر فى الأخير، و الاستلقاء فيه.

و دخول الكعبه حافيا خصوصا الصروره بعد الغسل و الدعاء، فى أصل الصومعه، للروايه عن الصادق عليه السلام (١) و عبارته المصنف فى هذا الموضوع فى غايه الرداء.

قوله: (عند المناره فى وسطه و فوقها إلى جهه القبلة بنحو من ثلاثين ذراعاً، و عن يمينها و شمالها كذلك، فإنه مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله).

و كذا من خلفها للروايه (٢). و اعلم أن ظاهر هذه العبارة أن الموضوع المحدود المعبر عنه بمسجد رسول الله صلى الله عليه و آله هو المقصود بفعل الركعات الست، و لا محصل لهذا أصلاً.

و الذى فى الروايه - ذكره فى المنتهى (٣) و التذكرة (٤)، و ذكره غيره - هو أنه يستحب لمن كان بمنى أن يجعل مصلاه بمسجد رسول الله صلى الله عليه و آله من مسجد الخيف مده إقامته، فإنه صلى فيه ألف نبى، فإذا أراد الخروج صلى ست ركعات فى أصل الصومعه، و اين هذه العبارة و هذا الحكم؟ قوله: (و التحصيب).

المراد به: النزول بمسجد الحصباء بالأبطح، تأسياً بالنبى صلى الله عليه و آله. و يقال: إنه ليس للمسجد أثر فى هذه الأزمنه كلها فتتأدى هذه السنه بالنزول بالأبطح.

ص: ٢٧١

١- ١) الكافى ٤: ٥١٩ حديث ٦، التهذيب ٥: ٢٧٤ حديث ٩٤٠.

٢- ٢) الكافى ٤: ٥١٩ حديث ٤، [١] الفقيه ٢: ١٣٦ حديث ٥٨٢، التهذيب ٥: ٢٧٤ حديث ٩٣٩.

٣- ٣) المنتهى ٢: ٧٧٧. [٢]

٤- ٤) التذكرة ١: ٣٩٤.

و صلاه ركعتين فى الأولى بعد الحمد حم السجده، و فى الثانيه بقدرها بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء، و الصلاه فى زواياها، و الدعاء، و استلام الأركان خصوصا اليماني قبل الخروج، و الدعاء عند الحطيم بعده، و هو أشرف البقاع بين الباب و الحجر.

و طواف سبعة أشواط، و استلام الأركان و المستجار، و الدعاء، و إتيان زمزم و الشرب من مائها، و الدعاء خارجا من باب الحنطين بإزاء الركن الشامى، و السجود، و استقبال القبلة، و الدعاء و الصدقه بتمر يشتره بدرهم، قوله: (و فى الثانيه بقدرها).

أى: بقدر أيها، و هى ثلاث، أو أربع و خمسون.

قوله: (و الدعاء عند الحطيم).

قيل: سمي بذلك، لأنّ الذنوب تحطم عنده، قيل: و فيه تاب الله على آدم عليه السلام، و قيل: لأنّ الناس يحتطمون عنده.

قوله: (و المستجار).

و هو مقابل باب الكعبه عند الركن اليماني.

قوله: (خارجا من باب الحنطين).

هو باب بنى جمح، و هى قبيله من قبائل قريش، سمي بذلك قيل: لبيع الحنطه عنده، و قيل: لبيع الحنوط. و لم أجد من يعرف (موضع) هذا الباب، فإنّ المسجد قد زيد فيه، فينبغى أن يتحرى الخارج موازاه الركن الشامى، ثم يخرج.

قوله: (و السجود).

أى: عند إرادته الخروج، و يستحب الإطاله، ثم يخرج.

قوله: (و الصدقه بتمر يشتره بدرهم).

أى: يستحب ذلك، و لعله لتدارك ما لزمه فى إحرامه و هو لا يعلم به، فلو تبين استحقاق ذلك عليه و جوبا أو استحبابا فقد قيل بالاجزاء، و هو بعيد.

و العزم على العود.

المطلب الرابع: فى المضى إلى المدينة

المطلب الرابع: فى المضى إلى المدينة.

تستحب زيارة النبي عليه السلام استحبابا مؤكدا، و يجبر الامام الناس عليها لو تركوها. و يستحب تقديمها على مكة خوفا من ترك العود، و النزول بالمعرس على طريق المدينة، و صلاة ركعتين به.

قوله: (و العزم على العود).

ورد أنه يزيد فى العمر (١).

قوله: (و يجبر الامام الناس عليها لو تركوها).

لا بعد فى ذلك، لأنّ ترك المستحب إذا أذن بمحرم كان حقيقا بالمنع منه.

و لا- ريب أنّ إطباق الحجيج على ترك زيارته صلى الله عليه و آله جفاء له، و جفاؤه صلى الله عليه و آله محرم، و قد جوز الإيجاب على الأذان إذا تركه أهل البلد، بل يقاتلون عليه، و لا يلتفت إلى إنكار ابن إدريس الإيجاب هنا (٢).

قوله: (و يستحب تقديمها على مكة، خوفا من ترك العود).

المراد: إنه يستحب تقديم زيارة النبي صلى الله عليه و آله على المضى إلى مكة، خوفا من ترك الزيارة فى حال العود بعروض مانع، و إن كانت العبارة لا تخلو من تكلف.

قوله: (و النزول بالمعرس).

هو بتشديد الراء و فتحها، اسم مفعول من التعريس: و هو النزول آخر الليل للاستراحة إذا كان سائرا ليلا.

و المراد به هنا: النزول فى مسجده صلى الله عليه و آله الذى عرس به- و هو

ص: ٢٧٣

١- (١) الكافى ٤: ٢٨١ حديث ٣، الفقيه ٢: ١٤١ حديث ٦١٤.

٢- (٢) السرائر: ١٥٣.

و الغسل عند دخولها، و زياره فاطمه عليها السلام فى الروضه و بيتها و البقيع، و الأئمه عليهم السلام به، و الصلاه فى الروضه، و صوم أيام الحاجه. و الصلاه ليله الأربعاء عند أسطوانه أبى لبابه و ليله الخميس عند الأسطوانه التى تلى مقام رسول الله صلى الله عليه و آله، و إتيان المساجد بها كمسجد الأحزاب، و الفتح، و الفضيخ، و قبا، و مشربه أم إبراهيم، و قبور الشهداء خصوصا قبر حمزه عليه السلام.

على فرسخ من المدينه بقرب مسجد الشجره بإزائه مما يلى القبله، ذكره فى الدروس (١) - تأسيسا به صلى الله عليه و آله سواء كان النزول ليلا أو نهارا.

قوله: (و صوم أيام الحاجه).

هى ثلاثه، أولها الأربعاء.

قوله: (و الفتح).

أى: مسجد الفتح، و هو الذى فتح الله على نبيه صلى الله عليه و آله بقتل عمرو بن عبد و د، و هو يصلى الظهر فيه (٢).

قوله: (و الفضيخ).

أى: مسجد الفضيخ، سمي بذلك، لأنهم كانوا يفضخون فيه التمر قبل الإسلام، أى: يشدخونه. و فى الدروس: إنَّ الشمس ردت فيه لأمير المؤمنين عليه السلام بالمدينه (٣).

قوله: (و مشربه أم إبراهيم).

هى بضم الراء: الغرفه، و هى موضع ولاده إبراهيم عليه السلام ولده عليه السلام.

ص: ٢٧٤

١ - ١) الدروس: ١٥٦.

٢ - ٢) فى «ن»: و فى الدروس: ان مسجد الفتح هو مسجد الأحزاب. انظر: الدروس: ١٥٧.

٣ - ٣) الدروس: ١٥٧.

و يكره الحج و العمرة على الإبل الجلالة، و رفع بناء فوق الكعبة على رأى، و منع الحاج دور مكة على رأى، و النوم فى المساجد خصوصا مسجد النبى صلى الله عليه و آله، و صيد ما بين الحرتين، و عضد شجره حرم المدينة، و حده من عائر إلى قوله: (و رفع بناء فوق الكعبة على رأى).

الأصح الكراهية.

قوله: (و منع الحاج دور مكة على رأى).

هذا هو الأصح، و قيل: يحرم، لأن جميعها مسجد، و يكره أن يجعل لها أبواب لينزل الحاج ساحه الدار.

قوله: (و النوم فى المساجد، خصوصا مسجد النبى صلى الله عليه و آله).

لما روى: ان النبى صلى الله عليه و آله قال: «لا ينام فى مسجدى أحد، و لا يجنب فيه» (١). و فى المنتهى: يكره النوم فى المسجد، و يتأكد فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و آله و المسجد الحرام (٢).

قوله: (و صيد ما بين الحرتين).

هما حره ليلى، و حره و أقم. و الحره: هى الأرض التى فيها حجاره سود.

و قال الشيخ: يحرم صيد ما بين الحرتين (٣)، لقول الصادق عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «يحرم من الصيد صيد المدينة ما بين الحرتين» (٤) و هو مختار المنتهى (٥)، و هو الأصح.

قوله: (و عضد شجر حرم المدينة، و حده من عائر إلى وغير).

ص: ٢٧٥

١- ١) التهذيب ٦: ١٥ حديث ٣٤.

٢- ٢) المنتهى ٢: ٨٨٨. [١]

٣- ٣) التهذيب ٦: ١٣ ذيل حديث ٢٤.

٤- ٤) الفقيه ٢: ٣٣٧ حديث ١٥٦٦، و فيه: «يحرم من صيد المدينة ما صيد بين الحرتين»، التهذيب ٦: ١٣ حديث ٢٥.

٥- ٥) المنتهى ٢: ٧٩٩. [٢]

وعير، هما جبلان بالمدينه، و عير وجدته مضبوطا فى مواضع معتمده بضم الواو، و فتح العين المهمله، و فى الدروس: انها بفتح الواو (١).

و الأصح تحريم ذلك وفاقا للشيخ (٢)، و المصنف فى المنتهى (٣) لقول الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: إن مكه حرم الله حرمها إبراهيم، و إن المدينه حرمى، ما بين لابتيتها حرم، لا- يعضد شجرها، و هو ما بين ظل عائر إلى ظل و عير، ليس صيدها كصيد مكه، يؤكل هذا، و لا يؤكل ذلك، و هو بريد» (٤).

و اللابتان: هما الحرتان، و المراد بظل عائر و ظل و عير: ما أظل عليه كل من هذين الجبلين، و قد دل الحديث المتقدم على تحريم صيد ما بين الحرتين، فيستثنى (من) (٥) هذا. و قدر حرم المدينه على ما فى غير ذلك من الأخبار بريد فى بريد، اثنا عشر ميلا فى اثنى عشر ميلا.

(و اعلم أن ابن إدريس اعترض على عبارته الشيخ فى النهايه حيث قال:

و اعلم أن للمدينه حرما مثل حرم مكه و حدّه ما بين لابتيتها، و هو من ظل عائر إلى ظل و عير، لا- يختلى خلاها، و لا- يعضد شجرها، و لا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الحرتين (٦)، بما حاصله: أن الحرتين ما بين الظلين، لما دل عليه قوله:

لا- بأس أن يؤكل صيدها إلا- ما صيد بين الحرتين، فدل على دخول الحرتين فى الظلين، فيكف يكون الحرم ما بين اللابتين، أعنى: الحرتين؟ فإنه يقتضى أن يكون الحرم من الحره إلى الحره (٧).

ص: ٢٧٦

١- (١) الدروس: ١٥٧.

٢- (٢) المبسوط ٣: ٣٨٦، و [١] النهايه: ٢٨٧. [٢]

٣- (٣) المنتهى ٢: ٧٩٩. [٣]

٤- (٤) الكافى ٤: ٥٦٤، حديث ٥، [٤] التهذيب ٦: ١٢، حديث ٢٣.

٥- (٥) لم ترد فى «س».

٦- (٦) النهايه: ٢٨٧. [٥]

٧- (٧) السرائر: ١٥٤.

و رضى المصنف هذا الاعتراض فى كتبه، و اعترف بأنّ الأولى أن يقال:

و حدّه من ظل عائر إلى ظل وغير، لا يعضد شجرها، و لا بأس أن يؤكل صيدها إلا ما صيد بين الحرتين (١). و هذا بعينه آت على المصنف و ابن إدريس، لتصريحهما بأنّ حرم المدينة ما بين لاتبتهما و هما الحرتان، فلا يفيد هما ما عدلا إليه من العبارة، بل الحديث السابق صريح فى ذلك.

و الذى يدور فى خلدى أنّ حدّ حرم المدينة من الحره إلى الحره، و هو من ظل عائر إلى ظل وغير، لا يعضد شجر شىء منه، و يحرم صيد الحرتين خاصه دون الباقي، فالحرتان فى طرفيه يحرم صيدهما دون باقيه، فيكون معنى قوله فى الحديث:

إلا ما صيد بين الحرتين إلا ما صيد بين كل من الحرتين أى: فى خلال كل منهما، فيندفع ما تخيلاه (٢).

و اعلم أيضا أنّ المصنف فى المنتهى فرق بين حرم مكه و المدينة بأمور:

أحدها: أنه لا كفاره فيما يفعل فيه من صيد، أو قطع شجر.

الثانى: أنه يباح من شجر المدينة ما تدعو الحاجه إليه من الحشيش للعلف، للنهى عما عدا علف البعير.

الثالث: أنه لا يجب دخولها بإحرام، بخلاف حرم مكه.

الرابع: من أدخل صيدا إلى المدينة لم يجب عليه إرساله، لما روى: أن النبى صلى الله عليه و آله كان يقول لصبى أفلت طائره: «يا أبا عمير! ما فعل النغير؟» (٣) و هو طائر صغير و لم أجد تصريحا بأنّ صيدها لو ذبح يكون ميتة كصيد مكه (٤).

ص: ٢٧٧

١-١) المنتهى ٧٩٩: ٢. [١]

٢-٢) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

٣-٣) صحيح البخارى ٨: ٣٨، صحيح مسلم ٣: ١٦٩٣ حديث ٣٠.

٤-٤) المنتهى ٨٠٠: ٢. [٢]

و المجاوره بمكه، و يستحب بالمدينه.

تممه

تممه: من التجأ إلى الحرم و عليه حد، أو تعزير، أو قصاص ضيق عليه في المطعم و المشرب حتى يخرج. و لو فعل ما يوجب ذلك في قوله: (و المجاوره بمكه).

أى: يكره، و هذا هو المشهور، و عللت بخوف الملاطه و قله الاحترام، و هو منقوض بالمدينه، و بالخوف من ملابسه الذنوب، فإنّ الذنب بها أعظم.

و الظاهر أنّ المواضع الشريفه كلها كذلك و إن تفاوتت، و لطلب دوام الشوق إليها، و لهذا ينبغي الخروج منها عند قضاء المناسك، و روى: «أنّ المقام بها يقسى القلب» (١).

و استحبابها في الدروس للوائح من نفسه (٢)، و الظاهر الكراهيه. و ورود المجاوره في بعض الأخبار (٣) لا ينافي الكراهه.

و لعل العله خروج النبي صلى الله عليه و آله منها كرها، و عدم عوده إليها إلاّ للنسك، و إسراعه الخروج منها، و أكثر الأحكام ثابتة بالتأسي.

قوله: (و يستحب بالمدينه).

للآثار و الأخبار الوارده بذلك (٤).

قوله: (من التجأ إلى الحرم، و عليه حدّ أو تعزير أو قصاص، ضيق عليه في المطعم و المشرب).

قيل: يطعم و يسقى ما يسد الرمق، و لعله لظاهر قولهم: «ضيق» و الذى فى صحيحه معاويه بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «لا يطعم و لا يسقى و لا يبايع و لا يؤوى حتى يخرج» (٥).

ص: ٢٧٨

١- ١) الكافي ٤: ٢٣٠ حديث ١. [١]

٢- ٢) الدروس: ١٣٩.

٣- ٣) الفقيه ٢: ١٤٦ حديث ٦٤٦.

٤- ٤) الكافي ٤: ٥٥٧ باب فضل المقام بالمدينه، [٢] التهذيب ١٢: ٦ باب ٥.

٥- ٥) الكافي ٤: ٢٢٧ حديث ٤، [٣] التهذيب ٤٦٣، ٤١٩: ٥ حديث ١٦١٤، ١٤٥٦.

الحرم فعل به فيه مثل فعله.

و الأيام المعلومات عشر ذى الحجه،و المعدودات أيام التشريق، و هي:الحادى عشر،و الثانى عشر،و الثالث عشر،و ليله العاشر ليله النحر،و الحادى عشر يوم القر لاستقرارهم بمنى،و الثانى عشر يوم النفر الأول،و الثالث عشر النفر الثانى.

المقصد الثالث:فى التوابع

اشاره

المقصد الثالث:فى التوابع و فيه فصول:

الأول:فى العمره

الأول:فى العمره،و هي واجبه على الفور كالحج بشرائطه.و لو استطاع لحج الافراد دون عمرته فالأقرب وجوبه خاصه.

و هي قسمان:متمتع بها،و هي فرض من نأى عن مكه و قد سبق وصفها،و مفرده و هي فرض أهل مكه و حاضريها بعد انقضاء الحج، إن شاء بعد أيام التشريق أو فى استقبال المحرم. قوله: (و الحادى عشر يوم القر).

هو بفتح القاف،و تشديد الراء من القرار.

قوله: (و الثالث عشر النفر الثانى).

و هو يوم الصدر،محركه.

قوله: (فلو استطاع لحج الأفراد دون عمرته،فالأقرب وجوبه).

لأن كلا منهما نسك مستقل،و هو الأصح.

قوله: (إن شاء بعد أيام التشريق،أو فى استقبال المحرم).

أى:فى أوله.قيل:التخير بين الأمرين ينافى الفوريه.قلنا:الفوريه إنما يستفيدها من الشرع،و قد ثبت التخير بين الأمرين،فيكون الفور بالنسبه إلى ما عداه،و لا حاجه إلى ما تكلفه شيخنا فى بعض حواشيه مما ليس فيه كثير أثر (1).

ص: ٢٧٩

١ - ١) فى «س»:أمر.و فى «ن» بعد كلمه (أثر)وردت العبارة التاليه:فرع:لو استطاع لعمره الافراد دون حجه فالظاهر وجوبها لمثل ما قلناه من أن كلا منهما واجب مستقل.

و يجوز نقلها إلى عمره التمتع إن وقعت في أشهر الحج، وإلا فلا، دون العكس إلا لضروره. و لو كانت عمره الإسلام، أو النذر ففى النقل اشكال. و لا يختص فعلها زمانا، و أفضلها رجب فإنها تلى الحج فى الفضل.

و صفتها: الإحرام من الميقات، و الطواف، و صلاه ركعتيه، و السعى، و التقصير، و طواف النساء و ركعتاه، و تجب بأصل الشرع فى العمر مره.

و قد تجب بالنذر و شبهه، و بالاستئجار، و الإفساد، و الفوات، و الدخول إلى مكه مع انتفاء العذر و التكرار فيتعدد بحسب تعدد السبب، و ليس فى المتمتع بها طواف النساء. و يجب فى المفرده على كل معتمر، و إن كان صبيا قوله: (و لو كانت عمره الإسلام أو النذر ففى النقل إشكال).

الأصح لا يجوز لتعينها، فلا يخرج من العهد إلا بها.

قوله: (و السعى و التقصير).

أو الحلق على ما سياتى، و كأنه اقتصر عليه اعتمادا على ما سيذكره.

قوله: (و الإفساد).

كما لو أفسد الحج، فإنه يجب حج آخر.

قوله: (و الفوات).

أى: فوات الحج، لو جوب التحلل حينئذ بعمره مفرده.

قوله: (و ليس فى المتمتع بها طواف النساء).

أى: لا يشرع.

قوله: (و يجب فى المفرده على كل معتمر و إن كان صبيا، أو خصيا).

أو خصياً، فيحرم عليه التلذذ بها بتركه و العقد على اشكال. و لو اعتمر متمتعا لم يجز له الخروج من مكة قبل الحج. و لو اعتمر مفردا فى أشهر الحج استحب له الإقامة ليحج و يجعلها متعه، فإن خرج و رجع قبل شهر جاز له أن يتمتع بها أيضا، و إن كان بعد شهر وجب الإحرام للدخول.

و لا- يجوز أن يتمتع بالأولى بل يدخل فى الصبى المميز و غيره، إذا أحرم به الولى ثم بلغ. و ينبغى أن يكون المجنون إذا أحرم عنه وليه ثم أفاق، و على الولى منعها من النساء قبله.

قوله: (فيحرم عليه التلذذ بتركه و العقد على إشكال).

يمكن عود الضمير فى (عليه) إلى الخصى وحده، فيكون الإشكال فى تحريم ذلك عليه، و ليس بحسن، إذ قد سبق منه عدم تحريم العقد على غيره ممن يقطع بتحريم النساء عليه، فيلزم عدم تحريمه عليه بطريق أولى.

و يمكن عوده إلى كل معتمر، و يكون الإشكال فى العقد، فيكون رجوعا عن الجزم السابق إلى الإشكال، و الأصح التحريم مطلقا.

قوله: (و لو اعتمر متمتعا لم يجز له الخروج من مكة قبل الحج).

أى: خروج للمفارقة، أو إلى حيث يحتاج إلى تجديد عمره كما سبق، و حدّه أن لا يتخلل شهر بين عوده و إحلاله أو إحرامه على ما سبق.

قوله: (و لو اعتمر مفردا فى أشهر الحج استحب له الإقامة ليحج و يجعلها متعه).

المراد باستحباب الإقامة: ما إذا كان فى خلالها، لا بعد التحلل منها، لامتناع نيه العدول بعد الفراغ من النسك.

قوله: (و إن كان بعد شهر وجب الإحرام للدخول، و لا يجوز أن يتمتع بالأولى، بل بالأخيره).

بالأخيره، و يتحلل من المفرده بالتقصير، و الحلق أفضل.

و لو حلق فى المتمتع بها لزمه دم، و مع التقصير أو الحلق فى المفرده يحل من كل شىء إلا النساء، و يحللن بطوافهن.

و يستحب تكرار العمره، و اختلف فى الزمان بين العمرتين فقليل سنه، و قليل شهر، و قليل عشره أيام، و قيل بالتوالى. و لو نذر عمره التمتع و جب حجه، و بالعكس دون الباقيين، و لو أفسد حج الأفراد و جب إتمامه و القضاء دون العمره و لو كان حج الإسلام كفاه عمره واحده.

المراد: إحرامه للدخول بالعمره، لامتناع إحرامه بالحج تمتعا و افرادا، لأن ميقات التمتع مكه، و الافراد ممتنع ممن لزمه التمتع، و الدخول بغير إحرام غير جائز.

و يجب أن يكون إحرامه بعمره التمتع، لوجوب التمتع و عدم صلاحية العمره السابقه، حيث احتاج إلى فعل عمره أخرى بين العمره المتمتع بها و الحج، و هى داخله فيه.

قوله: (و لو حلق فى المتمتع بها لزمه دم).

و لا يجزئه للنهى.

قوله: (و قيل بالتوالى).

هذا القول هو الأصح، إذ لا قاطع على خلافه، (و الأفضل أن يكون بين العمرتين شهر، و أقله عشره أيام) (١).

قوله: (و لو نذر عمره التمتع و جب حجه).

هذا مخالف لما سبق من كلامه، أنه لو اعتمر متمتعا متبرعا، هل يجب عليه الحج أولا؟ إذ لو لم تكن العمره مستلزمه للحج لم يلزم من وجوبها وجوبه.

قوله: (و لو أفسد حج الأفراد و جب إتمامه، و القضاء دون العمره).

لا يخفى أن إفساد حج الأفراد يقتضى مع الإتمام القضاء، و لا يوجب

ص: ٢٨٢

إشارة

الفصل الثاني: في الحصر و الصد و فيه مطلبان:

الأول: المصدود الممنوع بالعدو

إشارة

الأول: المصدود الممنوع بالعدو، فإذا تلبس بالإحرام لحج أو عمره، ثم صد عن الدخول إلى مكة إن كان معتمرا، أو الموقفين إن كان حاجا، فإن لم يكن له طريق سوى موضع الصد، أو كان و قصرت نفقته عمره لإفساده، بل إن كانت العمره واجبه عليه فوجوبها بحاله، فيجب عليه القضاء للإفساد، و وجوب العمره المفردة كما كان بخلاف عمره التمتع، فإنّ إفساد حجه يقتضى إيجابه مع العمره أيضا، لأنها داخله في الحج.

و المراد من قوله: (و لو كان حج الإسلام كفاه عمره واحده) ما ذكرناه، أى: و لو كان الإفساد بحج الإسلام فعمره واحده تجزئ، و ذلك لأنّ حج الإسلام واجب و عمرته، فإذا فسد الحج و وجب قضاؤه فوجوب العمره كما كان، و ليس لوجوب قضاء الحج تعلق بوجوب العمره، لأنهما للإفراد.

و لا يخفى أنّ في قوله: (كفاه عمره واحده) توسعا، لأنّ العمره لا تعلق لها بالإفساد لتكفى الواحده، بل الواجب من أول الأمر هو الواحده.

قوله: (المصدود هو الممنوع بالعدو).

المعروف عندنا أنّ المحصور و المصدود كل منهما غير الآخر، و الخبر الصحيح ناطق بذلك (١)، و بينهما فرق في الأحكام أيضا (٢).

قوله: (ثم صد عن الدخول إلى مكة إن كان معتمرا، أو الموقفين إن كان حاجا).

لو صد عن دخول المسجد بعد دخول مكة في العمره فهو مصدود، فالتقييد بالصد عن دخول مكة ليس على ما ينبغي، و الصد عن الموقفين يتحقق به الصد

ص: ٢٨٣

١- (١) الكافي ٤: ٣٦٩ حديث ٣، الفقيه ٢: ٣٠٤ حديث ١٥١٢، التهذيب ٥: ٤٢٣ حديث ١٤٦٧.

٢- (٢) في «ن» ورد ما يلي: فرع: لو صد في العمره قبل السعى اتجه أن يقال: ينتظر إمكان السعى و التقصير و طواف النساء كشروعه

فى التحلل من الإحرام.

تحلل بذبح هديه الذى ساقه،و التقصير و نيه التحلل عند الذبح موضع الصد،سواء كان فى الحرم أو خارجه،من النساء و غيرها و إن كان الحج المقتضى للتحلل،و إن كان غير منحصر فيه،فان الصد عن أحدهما مع فوات الآخر يثبت به الحكم أيضا.

قوله: (و التقصير).

أى:يحلل بالذبح و التقصير أيضا،فلا- يحلل بدونه على أصح القولين، لأصالة البقاء على إحرامه حتى يحصل ما علم كونه محللا،و لم يثبت كون الذبح وحده محللا،إذ ليس فى الاخبار الاكتفاء به وحده،بل وجوب ذبحه (١)،و لأن محلل الإحرام مركب من أمور متعددة،فكلما دل الدليل على سقوط اعتباره سقط اعتباره،و يبقى ما عداه على أصله.

و قيل:يكفى الذبح (٢)،و ليس له وجه ظاهر أزيد من أنّ الأخبار دلت على الذبح،و لم تدل على التقصير (٣).

و لا- دلالة فى هذا،لأنّ عدم دلالتها على وجوبه لا يقتضى نفيه،فيبقى وجوبه ثابتا كما كان بالدليل الدال على أنّ إحرام الحج محلله مجموع الأمور المذكوره سقط بعضها بالإجماع،و هو ما عدا الذبح و التقصير،فيبقى الباقي على وجوبه.

قوله: (موضع الصد).

أى:فى أى موضع كان من غير تعيين موضع بخصوصه،بخلاف تحلل المحصر.

قوله: (من النساء و غيرها).

أى:فلا يتوقف حل النساء على طوافهن،لروايه (٤)بخلاف المحصر.

ص: ٢٨٤

١- (١)الفقيه ٢:٣٠٢ حديث ١٥٠١،انظر:الوسائل ١٠:١٩٢ باب ١٣.

٢- (٢) قاله الشيخ فى المبسوط ١:٣٣٢،و العلامه فى التذكرة ١:٣٩٥. [١]

٣- (٣) الكافي ٤:٣٧١ حديث ٩،انظر:الوسائل ٩:٣٠٤ حديث ٥.

٤- (٤) الكافي ٤:٣٧١ حديث ٩.

فرضا، ولا يجب بعث الهدى. و هل يكفى هدى السياق عن هدى التحلل؟ الأقوى ذلك مع ندبه. قوله: (و لا يجب بعث الهدى).

أى: حيث يتمكن من بعثه، و ذلك حيث لا يكون الصد عاما، لأنّ هذا الحكم فى المحصور، و الأصل البراءة فى المصدود، و لأنّ النبى صلى الله عليه و آله تحلل و من كان معه، و لم يبعثوا الهدى، و لا شرط النبى صلى الله عليه و آله فى تحلل من كان معه تعذر إرساله (١)، و لعدم توقف التحلل على بعثه حيث لا يمكن قطعاً، فلا يجب فى الباقي لأصالة البراءة، و لا كذلك المحصر.

قوله: (و هل يكفى هدى السياق عن هدى التحلل؟ الأقوى ذلك مع ندبه).

أى: الأقوى أنه يكفى مطلقاً، لأنّ النبى صلى الله عليه و آله نحر ما ساقه (٢)، مع أنّ هدى التحلل مندوب، مع ذلك فيستحب له أن يجمع بين الهديين، و يكون ذبح هدى التحلل على قصد الوجوب، و هدى السياق على ما سبق بيانه، فيكون الضمير فى ندبه عائداً إلى هدى التحلل، و هو المنقول عن المصنف، و الموافق لفتواه فى غير هذا الكتاب (٣).

و يمكن عود الضمير إلى هدى السياق، أى: مع ندب هدى السياق يكفى عن هدى التحلل، لا مع وجوبه و هو الأصح، لأنّ تعدد الأسباب يقتضى تعدد المسببات.

(و المراد بوجوبه: وجوب نحره و إن كان فى أصله تبرعاً، و ذلك بإشعاره أو تقليده على الوجه المعتبر، أو بقوله: هذا هدى كما سبق، فلو ساقه بنيه أنه هدى،

ص: ٢٨٥

١- ١) الكافى ٤: ٣٦٩ حديث ٣، التهذيب ٥: ٤٢١ حديث ١٤٦٥.

٢- ٢) الكافى ٤: ٥٤٠ حديث ٣، الفقيه ٢: ٣٠٦ حديث ١٥١٧، التهذيب ٥: ٤٢٤ حديث ١٤٧٢.

٣- ٣) المختلف: ٣١٧.

و لو لم يكن ساق وجب هدى التحلل، فلا يحل بدونه، ولا بدل له على اشكال، فيبقى على إحرامه مع عجزه عنه و عن ثمنه، و لو تحلل لم يحل. و لا يراعى زمانا و لا مكانا فى إحلاله، و لو كان له طريق غير موضع الصد و جب سلوكه إن كان مساويا، و كذا لو كان أطول و النفقه و افيه به و إن خاف الفوات.

و لا- يتحلل، لأن التحلل إنما يجوز بالصد، أو بعلم الفوات على و لم يضم إليه شيئا آخر، فهو غير متعين للنحر (١)، فيجزئ حينئذ (٢).

قوله: (و لا بدل له على إشكال).

الأصح أنه لا بدل له، لأنّ البدليه تشريع و لم يثبت هنا، و ثبوتها فى هدى التمتع بنص القرآن لا يقتضى التعديه إلى هنا.

و لو قلنا بالبدليه فهو إما عشره أيام من غير تقييد بتتابع و لا- عدمه، لا- فى الحج و لا- فى غيره، و نقل شيخنا الشهيد أنّ فى روايه: ثمانيه عشر يوما.

قوله: (فيبقى على إحرامه مع عجزه عنه و عن ثمنه).

لو قال: مع عجزه عنه، أو عن ثمنه لكان أولى.

قوله: (و لو تحلل لم يحل).

أى: و لو نوى التحلل مجردا عن الذبح لم يحل، و لو فعل شيئا من محرمات الإحرام و جبت الكفاره.

قوله: (و لا يراعى زمانا، و لا مكانا فى إحلاله).

بخلاف المحصر.

قوله: (لأنّ التحلل إنما يجوز بالصد، أو بعلم الفوات على إشكال، لا بخوف الفوات).

ص: ٢٨٦

١- ١) فى «س» و «ه»: النحر.

٢- ٢) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

اشكال، لا لخوف الفوات فحينئذ يمضى فى إحرامه فى ذلك الطريق، فإن أدرك الحج و إلا تحلل بعمره، ثم يقضى فى القابل واجبا مع وجوبه و إلا ندبا، و لا يتحقق الصد بالمنع من رمى الجمار و مبيت منى بل يصح الحج.

الاشكال يحتمل أن يكون فيما دلت عليه (إنما) من الحصر فى الأمرين، أعنى: الصد، و علم الفوات بالإضافه إلى خوف الفوات، فيكون محل الاشكال هو جواز التحلل بخوف الفوات، فان تحقق الجواز لم يكن الحصر فى الأمرين ثابتا، و إن لم يتحقق كان صحيحا، لكن جزمه أولا بقوله: (و إن خاف الفوات) و آخره بقوله: (لا بخوف الفوات) ينافى هذا الاشكال.

و يحتمل أن يكون فى جواز التحلل بعلم الفوات، فان تحقق الجواز كان الحصر فى الصد خاصه، و إلا ثبت فيهما فقط، و هذا هو المناسب لسياق العبارة.

و حكى شيخنا الشهيد: أن المنقول عن المصنف فى منشأ الاشكال تعذر العلم هنا، و يحتمل إمكان حصوله بقرائن الأحوال و ليس بشىء، لأنه على تقدير حصول العلم بالفوات قطعاً لا يثبت جواز التحلل بالهدى، لأن فوات الحج بعد الإحرام يوجب العدول إلى العمره المفردة. و الحاقه بالصد قياس بغير جامع. و الحق أن تجوز التحلل هنا بالهدى لا وجه له.

قوله: (ثم يقضى فى القابل واجبا مع وجوبه، و إلا ندبا).

سبق تحقيق ذلك.

قوله: (و لا يتحقق الصد بالمنع من رمى الجمار و مبيت منى).

هذا حق إذا كان الرمي هو الواجب فى أيام التشريق، لأن هذا و إن كان نسكا واجبا فى الحج، إلا أن الحج يتم بدونه. أما الرمي الواجب يوم النحر، فإنه جزء من المحلل، فلا يستقيم إطلاق العبارة بحيث يشملها، لأن ذلك جزء المحلل الأول.

و لا يتصور الإتيان بالطوافين و السعى من دونه، فمتى تحقق الصد عن مناسك منى، بحيث لا يمكن الاستنابه أيضا امتنع الطواف و السعى، فيتحقق

و يستتیب فی الرمی و الذبح، و یجوز التحلل من غیر هدی مع الاشتراط علی رأی.

فروع

فروع:

أ: لو حبس علی مال مستحق

أ: لو حبس علی مال مستحق، و هو متمکن منه فلیس بمصدود، و لو کان غیر مستحق أو عجز عن المستحق تحلل.

ب: لو صد عن مکة بعد الموقفین

ب: لو صد عن مکة بعد الموقفین، فان لحق الطواف و السعی الصدّ عنهما، فیکون مصدودا عما عدا الموقفین.

و سیأتی فی کلام المصنف فی ذلك، و سنبین أنّ الأصح أنّ هذا مصدود، و مما یؤکد شمول إطلاق العبارة لرمی یوم النحر قوله: (و يستتیب فی الرمی و الذبح).

قوله: (و یجوز التحلل من غیر هدی مع الاشتراط علی رأی).

الفرق بین هذا و بین المحصر—حيث لم یجوز التحلل فی المحصر إلا بالهدی، (و جوزه هنا—دلالة صریح القرآن علی التوقف علی الهدی هناك بخلافه هنا (1)).

و الأصح عدم الجواز إلا بالهدی (2)، لثبوت كونه هو المحلل فی الجملة و الشرط لا یرجى حکم الثابت عن مقتضاه، حتی لو شرطه کان باطلا كما لو شرط التحلل بغير نیه، فإن الشرط المخالف للكتاب أو السنه باطل، و فائدته غیر منحصره فی ذلك.

قوله: (و لو کان غیر مستحق أو عجز عن المستحق تحلل).

ینبغی لو کان غیر مستحق و یقدر علی بذله أن لا یتحلل إذا لم یضرب به، و لم یکن مجحفا، لعدم صدق عدم الاستطاعة حیثئذ.

قوله: (لو صد عن مکة بعد الموقفین).

ظاهر العبارة أنّ الصد کان بعد أفعال یوم النحر بمنی بدلیل قوله: (فإن

١-١) البقرة: ١٩٨.

٢-٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

للحج في ذي الحجة صح حجه، والأوجب عليه العود من قابل لأداء باقي المناسك، ولو لم يدرك سوى الموقفين فأشكال. و لو صد عن الموقفين أو عن أحدهما مع فوات الآخر جاز له التحلل، فإن لم يتحلل و أقام على إحرامه حتى فاته الوقوف فقد فاته الحج، لحق الطواف و السعي للحج في ذي الحجة) وقوله بعد ذلك: (و لو لم يدرك سوى الموقفين فأشكال).

و عبارته في المنتهى (1) و التذكرة مطلقه (2) تتناول بظاهر إطلاقها و تعليلها هذا القسم، و قد خيّر فيهما بين التحلل و البقاء على الإحرام، و إن كان في قوله فيهما: (فإن لحق أيام منى)، ما يشعر بأن المراد من ذلك: من لم يأت بمناسك يوم النحر، و كيف قدرته فهو مخالف لما هنا.

و الذى فى الدروس: أنّ من أتى بمناسك يوم النحر يبقى على إحرامه حتى يأتي بباقي الأفعال (3). و هو المتجه، لأنّ المحلل من الإحرام إما الهدى للمصدود و المحصور، أو الإتيان بأفعال يوم النحر و الطوافين و السعي، فإذا شرع فى الثانى و أتى بمناسك يوم النحر تعين عليه الإكمال لعدم الدليل الدال على جواز التحلل بالهدى حينئذ، و من ثم لا يتحلل من النساء بالهدى من صد عن طواف النساء، فيبقى على إحرامه إلى أنه يأتي بباقي المناسك.

قوله: (و لو لم يدرك سوى الموقفين فأشكال).

ينشأ من حصول الحج بحصول الموقفين، و من أنّ الإحرام باق بحاله، و الوقوف بالموقفين لا- يحصل به تحلل، و الأصح أنه مصدود.

قوله: (و لو صد عن الموقفين).

أى: عن كل منهما.

قوله: (أو عن أحدهما مع فوات الآخر).

سواء كان الفائت عرفه أم المشعر،

ص: ٢٨٩

١- ١) المنتهى ٨٤٧: ٢. [١]

٢- ٢) التذكرة ٣٩٦: ١. [٢]

٣- ٣) الدروس: ١٤٢.

و عليه أن يتحلل بعمره، و لا دم عليه لفوات الحج، و يقضى مع الوجوب.

ج: و لو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل

ج: و لو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل، و الأفضل الصبر، فان انكشف أتم و إن فات أحل بعمره.

و لو تحلل فانكشف العدو، و الوقت متسع و جب الإتيان بحج الإسلام مع بقاء الشرائط، و لا يشترط الاستطاعة من بلده و إن كان مقتضى قوله: (فان لم يتحلل و أقام على إحرامه.) أن المراد: كون المصدود عنه المشعر، و الفات عرفه.

و يفهم من عبارته أن الصد عن أحد الموقفين خاصة من دون فوات الآخر لا يتحقق به الصد المجوز للتحلل، و في المنتهى (١) و التذكرة (٢) نقل كونه صدا عن الشيخ رحمه الله (٣)، و لم يقبله و لم يردده.

قوله: (و لا دم عليه لفوات الحج).

و قيل: عليه دم (نقله الشيخ عن بعض أصحابنا) (٤)(٥)، و هو ضعيف.

قوله: (لو ظن انكشاف العدو قبل الفوات جاز التحلل).

لوجود المقتضى، و لو علم ذلك قطعا فهل يجوز؟ فيه وجهان، و عدم الجواز أولى.

قوله: (و لو تحلل فانكشف العدو، و الوقت متسع و جب الإتيان بحج الإسلام مع بقاء الشرائط).

هذا إذا لم يكن الوجوب مستقرا قبل ذلك.

قوله: (و لا تشترط الاستطاعة من بلده حينئذ).

ص: ٢٩٠

١- (١) المنتهى ٨٤٧:٢.

٢- (٢) التذكرة ٣٩٦:١.

٣- (٣) المبسوط ٣٣٣:١.

٤- (٤) الخلاف ٢٧١:١ مسأله ٢٢٠ كتاب الحج.

٥- (٥) ما بين القوسين لم يرد في «س».

د: لو أفسد، فصد

د: لو أفسد، فصد، فتحلل وجبت، بدنه الإفساد و دم التحلل، و الحج من قابل.

فان قلنا: الأولى حجه الإسلام لم يكف الواحد، و إلا فإشكال.

فإن انكشف العدو و الوقت باق و جب القضاء، و هو حج يقضى لسنته على اشكال. لأنه لما قطع المسافه إلى موضع الصد كان مخاطبا بالوجوب، بخلاف الصبي إذا بلغ، و المجنون إذا أفاق.

قوله: (لو أفسد فصد فتحلل وجبت بدنه الإفساد و دم التحلل و الحج من قابل، فان قلنا: الأولى حجه الإسلام لم تكف الواحد).

لأن حج الإسلام إذا تحلل منه و جب الإتيان به بعد ذلك، لكن هذا إذا كان وجوبه مستقرا، فلو لم يكن وجوبه مستقرا، و لم يفرط فالظاهر أن الواجب هو العقوبه.

و لو قلنا: إن الأولى عقوبه، و أن العقوبه لا تقضى، و لم يكن الوجوب مستقرا فلا قضاء أصلا.

قوله: (و إلا فإشكال).

أى: و إن لم نقل أن الأولى حجه الإسلام، بل العقوبه ففي الاكتفاء بالواحد إشكال، ينشأ من أن العقوبه هل يجب قضاؤه بالتحلل منه، أولا؟ و لعل الأقوى -تفريعا على أن الأولى عقوبه- عدم وجوب القضاء، و الأصح أن الأولى حجه الإسلام.

قوله: (فان انكشف العدو و الوقت باق و جب القضاء، و هو حج يقضى لسنته على إشكال).

ينشأ من أن الأولى حجه الإسلام، أم العقوبه؟ فإن قلنا بالأول فهو حج يقضى لسنته، و إن قلنا بالتانى فلا. كذا قرره الشارح ولد المصنف (1)، فيكون

ص: ٢٩١

معنى القضاء هنا: هو الإتيان بمثل ما خرج عنه، و يكون الضمير راجعا إلى ما دل عليه الكلام، و هو الحج الذى أفسده، و تحلل منه بالصد.

و يفهم من عبارته الشرائع (١)، أن المراد بكونه يقضى لسنته: عدم وجوب حج آخر غيره (٢). و هو إنما يتم على القول بأن الأولى عقوبه، و أن العقوبه إذا تحلل منها بنحو الصد لا تقضى، فإنه يجب حينئذ أن يأتي بحج الإسلام اتفاقا، و لا قضاء عليه. و يكون منشأ هذا الاشكال هو منشأ ما قبله، أعنى: أن العقوبه إذا تحلل منها بالصد هل تقضى أم لا؟ و على الأول يكون منشأ الاشكال اختلاف القولين فى أن الأولى حجه الإسلام أم العقوبه؟ و هذا أليق بالمقام من وجهين:

الأول: إنَّ المصنف يرى أن الأولى عقوبه، و قد سبق فى إفساد النائب فى أول كتاب الحج ما يقتضى ذلك، فكيف بينى الاشكال على مالا- يقول به و لا- يرتضيه، أعنى: الخلاف فى كونها حجه الإسلام أو العقوبه؟ الثانى: إنه على تقدير أن يكون المراد بكون الحج مقضيا لسنته: الإتيان بمثل ما خرج منه لا وجه لتصوير المسأله فىمن أفسد فصد، بل كل من صدَّ إذا تحلل فانكشف العدو، و فى الوقت سعه يجب عليه الحج، و يأتي بمثل ما خرج منه.

و الظاهر أن المصنف و الجماعه إنما فرضوا المسأله هنا لأنَّ لها بهذا المبحث ارتباطا، بل كان التقييد فى تصوير المسأله بالإفساد مستدركا و مخلا بالفهم، لأنه يوهم أن للقيد دخلا فى تصوير المسأله. و ينبه على هذا قول شيخنا الشهيد فى بعض حواشيه: و ليس معنى «حج يقضى لسنته» إلا هذا.

و قد صرح بالمراد فى الدروس حيث قال: و لو زال الإحصار بعد التحلل قضى الحج مع سعه الزمان لسنته (٣)، بناء على أن الأولى عقوبه، و أنها تسقط

ص: ٢٩٢

١- ١) فى «ن»: الشارح.

٢- ٢) الشرائع ٢٨١: ١.

٣- ٣) الدروس: ١٠٦.

و لو لم يكن تحلل مضي في الفاسد، وقضاه في القابل واجبا، وإن كان الفاسد ندبا بالتحلل، و هما ممنوعان. و على هذا فيكون مرجع الضمير مدلولاً عليه بالسياق، تقديره: و الحج الواجب عليه بذلك - أي: بالأصله - و الإفساد حج يقضى لسنته.

و يكون المراد بالقضاء معناه اللغوي: و هو مطلق الفعل، لأنّ القضاء بالمعنى الشرعي و هو فعل العبادة خارج وقتها المعين لها غير مستقيم على واحد من التقديرين (1).

قوله: (و لو لم يكن تحلل مضي في الفاسد، وقضاه في القابل واجبا).

لأنّ الإفساد يقتضى الحج من قابل.

قوله: (و إن كان الفاسد ندبا).

يمكن جعله وصلياً لما قبله، أي: قضاه في القابل واجبا و إن كان الفاسد ندبا لما عرفت من وجوب قضاء الواجب، و المندوب إذا أفسده. و هو أولى من أن يجعل أول الكلام بناء على أن الأولى عقوبه، و ان العقوبه لا تقضى بالتحلل، لأنّ الأحكام التي تأتي لا تختلف بكون الحج واجبا و لا مندوبا. و ما سبق من الكلام

ص: ٢٩٣

١ - ١) في «ن» و «ه»: قوله: (فان قلنا الأولى). أي: و ان لم نقل بأن الأولى حجه الإسلام بل عقوبه. و منشأ الاشكال من ان العقوبه إذا تحلل منها هل يجب قضاؤها أم لا؟ كل محتمل، و ان كان عدم وجوب القضاء لا يخلو من قوه تمسكا بأصله البراءه. قوله: (و هو حج يقضى لسنته على اشكال). يمكن أن يكون منشأ الاشكال الاختلاف في ان الأولى حجه الإسلام بعد الإفساد و يقضيه لسنتها، و ليس معنى حج فاسد يقضى لسنته الا هذا. ذكر نحواً من هذا الشارح ولد المصنف، و الأوجه أن يقال: أن منشأ الاشكال التردد في أن العقوبه تقضى أم لا، كالإشكال الذي قبله، كأن مختار المصنف أن الأولى عقوبه فلا يناسب التردد في الحكم، مع أن أحد الطرفين عنده مردود، و هو الذي يظهر من كلام صاحب الشرائع، و يكون المراد بالقضاء حينئذ التدارك المسقط لجميع ما في الذمه، و مرجع الضمير ما دل عليه الكلام.

فان فاته تحلل بعمره و يقضى واجبا من قابل،و عليه بدنه الإفساد لا دم الفوات.

و لو كان العدو باقيا فله التحلل،و عليه دم التحلل و بدنه الإفساد،و عليه قضاء واحد.

و لو صد فأفسد جاز التحلل أيضا،و عليه البدنه و الدم و القضاء.

لا يأباه،لأنه مطلق،و إن كان قوله:(فان قلنا الأولى حجه الإسلام)إنما يستقيم مع الوجوب،لأن الوجوب فى هذا الفرد لا يقتضى وجوب ما عداه.

قوله: (فإن فاته تحلل بعمره).

أى:إن فات الحج بعد انكشاف العدو و لم يكن تحلل،سواء كان واجبا أم مندوبا،فإنه يتحلل بعمره وجوبا،و يقضى واجبا فى القابل،و لا شىء عليه سوى ذلك.

و هذا ظاهر إذا كانت الأولى مندوبه،أو واجبه غير مستقر وجوبها،أو مستقرا،و قلنا:إن الأولى عقوبه،و أن العقوبه لا تقضى بالفوات.

و لم يصرح المصنف باختيار ذلك،فإن الإشكال السابق يلتفت أحد طرفيه إلى هذا،فعلى هذا الأليق (1)بعبارة المصنف أن يجعل قوله:(و إن كان الفاسد ندبا)أول الكلام ليسلم كلامه من الاختلاف،و على ما يختاره من أن الأولى فرضه لو كان الحج واجبا،لا بد له من حجتين على ما سبق.

قوله: (و لو كان العدو باقيا فله التحلل).

هذه من توابع المسألة التى قبلها،و على ما قلناه فهى مفروضه فى المندوب أيضا.

قوله: (و لو صد فأفسد جاز التحلل أيضا).

الفرق بين هذه المسألة و ما قبلها أن الإفساد فى الأولى مفروض قبل

ص: ٢٩٤

١- ١) هذا هو الصحيح و ما فى نسخه «ن» من كون اللفظه (لا يلىق) لا يمكن المساعدة عليه لبقائه من دون عله،و لما تقدم قبل قليل عند شرح المحقق لقول العلامة:(و إن كان الفاسد ندبا).

ه: لو لم يندفع العدو إلا بالقتال لم يجب

ه: لو لم يندفع العدو إلا بالقتال لم يجب و إن ظن السلامه، و لو طلب مالا لم يجب بذله و لو تمكن منه على اشكال.

و: لو صد المعتمر عن مكة تحلل بالهدى

و: لو صد المعتمر عن مكة تحلل بالهدى، و حكمه حكم الحاج المصدود.

المطلب الثاني: المحصر

المطلب الثاني: المحصر، و هو الممنوع بالمرض عن الوصول إلى مكة أو الموقفين. الصد، و هنا بعده، و لا فرق في الحكم.

و الظاهر أنّ هذه شامله للواجب و المندوب، و يكون قوله: (و القضاء) لا يراد به الاكتفاء به حيث يكون واجبا. و إنما اقتصر عليه لما سبق من وجوب حجتين، بناء على أنّ الأولى حجه الإسلام، و من الاشكال بناء على أنها عقوبه، فسكت عن الحكم هنا اعتمادا على ما سبق.

و يناسب هذا أن يكون قوله: (و إن كان الفاسد ندبا) و صليا، و ليس ببعيد أن يكون الاكتفاء بالحج الواحد رجوعا عن الإشكال إلى الجزم.

قوله: (و لو طلب مالا لم يجب بذله و لو تمكن منه على إشكال).

الأصح الوجوب إذا لم يجحف، لصدق الاستطاعه.

قوله: (لو صد المعتمر عن مكة).

قد سبق أنه لو صد بعد الشروع في أفعال العمره، يتجه بقاؤه على إحرامه حتى يأتي بالباقي.

قوله: (و هو الممنوع بالمرض عن الوصول إلى مكة أو الموقفين).

يراد بالحصر (1) عن مكة للمعتمر، و عن الموقفين للحاج، كما سبق في الصد، فلا- حاجه الى إعادته. لكن لو أحصر عن منى و مكة، و لم يتمكن من الاستنابه في الرمي و الذبح بقى على إحرامه.

ص: ٢٩٥

فإذا تلبس بالإحرام و أحصر بعث ما بعث ما ساقه، و لو لم يكن ساق بعث هديا أو ثمنه، و بقى على إحرامه الى أن يبلغ الهدى محلّه، و هو منى يوم النحر إن كان حاجا، و مكه بفناء الكعبه إن كان معتمرا، فإذا بلغ قصر و أحل من كل شيء إلا النساء. قوله: (فإذا تلبس بالإحرام و أحصر، بعث ما ساقه).

المشهور بين الأصحاب الاكتفاء بالهدى الذى ساقه (١)، و قال ابن بابويه (٢) و ابن إدريس: يجب هدى آخر (٣)، و اختاره المصنف فى المختلف (٤).

و التفصيل السابق- يكون هدى السياق واجبا فيجب آخر غيره لتعدد السبب، و مندوبا فيجزئ- قوى، و من الواجب الهدى الذى أشعره أو قلده.

قوله: (فإذا بلغ قصر، و أحلّ من كل شيء إلا النساء).

أكثر العبارات فيها قصر، و الظاهر أنه لا يتعين إلا فى عمره التمتع، بل يتخير فيما عداه بين الحلق و التقصير. و كذا أكثر العبارات فيها الإحلال من كل شيء إلا النساء.

و فى الدروس: لو كانت عمره التمتع أحلّ من النساء أيضا، إذ ليس فيها طواف النساء (٥)، و هو قوى متين. لكن الأخبار مطلقه بعدم حل النساء، إلا بطوافهن من غير تفصيل (٦).

(و يمكن أن يحتج لذلك بأن عمره التمتع دخلت فى الحج، فالشروع فيها شروع فيه، فيتوقف انقطاع الارتباط به على طواف النساء.

و فيه نظر، لأن الارتباط لا يقتضى منع إحرامه الذى هو فيه من النساء

ص: ٢٩٤

١- ١) منهم: أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ٢١٨، و الشيخ فى المبسوط ٣٣٥: ١.

٢- ٢) الفقيه ٣٠٥: ٢.

٣- ٣) السرائر: ١٥١.

٤- ٤) المختلف: ٣١٧.

٥- ٥) الدروس: ١٤١.

٦- ٦) الكافى ٣٦٩: ٤، حديث ٣، التهذيب ٤٢٣، ٤٢١: ٥، حديث ١٤٦٧، ١٤٦٥.

ثم إن كان الحج واجبا وجب قضاؤه في القابل، وإلا- استحب، لكن يحرم عليه النساء إلى أن يطوف في القابل مع وجوب الحج، أو يطاف عنه مع ندبه أو عجزه. بعد التقصير إلى أن يطوف لهن (١).

قوله: (ثم إن كان الحج واجبا وجب قضاؤه في القابل، وإلا استحب، لكن يحرم عليه النساء إلى أن يطوف.).

قد يقال: لا موقع للاستدراك ب(لكن)، لأنها لدفع ما يتوهم بالكلام الذي قبلها، وعدم التحريم غير متوهم، أما من قوله: (و أحل من كل شيء إلا النساء) فظاهر، وأما من قوله: (ثم إن كان الحج واجبا وجب قضاؤه في القابل وإلا استحب) فلأنه لا تعلق له بهذا المعنى لا نفيا ولا إثباتا، مع صراحه ما قبله في التحريم.

ويمكن أن يتكلف له أن قوله: (و أحل من كل شيء إلا- النساء) يقتضى إطلاق التحريم، فتوهم بقاؤه دائما، فاستدرك ب(لكن) لبيان نهايه مدته، وفيه ما فيه.

قوله: (إلى أن يطوف في القابل مع وجوب الحج، أو يطاف عنه مع ندبه أو عجزه).

أما استمراره إلى حين طوافه في الواجب، فلأن الاستنابه إنما تجزئ إذا لم يتعين (٢) حضوره، ومع وجوب الحج حضوره متعين، بخلاف ما إذا كان مندوبا، فإن له الاستنابه اختيارا، و ظاهر كلامه في المنتهى أنه لا خلاف في ذلك بين الأصحاب.

و لو عجز مع وجوب الحج استناب أيضا (٣)، و في الدروس حكاه قولاً،

ص: ٢٩٧

١- ١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

٢- ٢) في «ن»: يتفق.

٣- ٣) المنتهى ٨٥٠: ٢. [١]

و لا يبطل تحلله لو بان عدم ذبح هديه، و عليه الذبح فى القابل. و لو زال المرض لحق بأصحابه، فإن أدرك أحد الموقفين صح حجه، و إلا تحلل بعمره و إن كانوا قد فقال: قيل: أو مع عجزه فى الواجب (١). و هو يقتضى التردد فيه، و الاستنابه حينئذ أقوى، لأن طواف النساء تجزئ الاستنابه فيه عند الضروره، و الحكم ببقائه مع العجز على التحريم ضرر عظيم، و التفصيل فى العمره المفرده بكونها واجبه و مندوبه كالحج.

فرع: لو صد عن مكه بعد مناسك منى فقد سبق أنه يعود فى القابل للطوافين و السعى، فلو عجز عن ذلك فهل له الاستنابه؟ لا أعلم فيه لأحد من الأصحاب قولاً، و ليس ببعيد إن حصل اليأس من برئه، و إلا فوجهان.

قوله: (و لا يبطل تحلله لو بان عدم ذبح هديه و عليه الذبح فى القابل).

قال الشيخ: يجب عليه أن يبعث من قابل، و أن يمسك عما يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه، لأن فى صحيحه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام انه: «يبعث من قابل و يمسك أيضا» (٢)(٣).

و رده ابن إدريس أشد رد (٤)، و لم يصرح المصنف بقبوله و لا برده، و العمل بما قاله الشيخ، و دلت عليه الروايه أحوط، و إن كان القول ببطلان الإحلال-الذى وقع صحيحاً- و تحريم محرمات الإحرام بغير إحرام يفعل تعبدًا، و متى يحرم ذلك؟ ليس فى كلامهم تصريح بتعيين وقته، لكن يظهر من العبارة أنه من حين البعث، و للنظر فيه مجال.

قوله: (و إلا تحلل بعمره و إن كانوا قد ذبحوا).

ص: ٢٩٨

١-١) الدروس: ١٤١.

٢-٢) النهايه: ٢٨٢. [١]

٣-٣) الكافى ٤: ٣٦٩ حديث ٣، [٢] التهذيب ٥: ٤٢١ حديث ١٤٦٥.

٤-٤) السرائر: ١٥١، عند قوله قدس سره: و من لم يكن ساق الهدى، الى آخره.

ذبحوا، وقضى في القابل مع الوجوب.

و لو علم الفوات بعد البعث، و زوال العذر قبل التقصير ففي وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة إشكال. و لو زال عذر المعتمر بعد تحلله قضى العمرة حينئذ واجبا مع الوجوب، و إلا ندبا، و قيل في الشهر الداخل. الحكم ظاهر إذا لم يكونوا قد ذبحوا، فأما مع الذبح فيحتمل عدم الاحتياج إلى العمرة، لتحقق ذبح الهدى المقتضى للتحلل.

و الأصح الاحتياج إليها، لأنّ الذبح إنما يحلل مع عدم التمكن من العمرة، أما معها فلا لعدم الدليل، و لأنّ فوات الحج موجب للعمرة كما هو معلوم.

و متى تحقق ذبح الهدى فقد فات الحج، لأنّ الذبح إنما يكون يوم النحر، و حينئذ فلا يبقى لإدراك الحج وقت.

قوله: (و لو علم الفوات-الى قوله:-ففى وجوب لقاء مكة للتحلل بالعمرة إشكال).

الأصح وجوبه، لأنّ التحلل بالهدى إنما يجزئ مع عدم التمكن من اللحاق، إذ لا دليل على اجزائه معه، و مع الفوات لا بد من التحلل بالعمرة.

و فصلّ شيخنا الشهيد في حواشيه بأنه مع ذبح الهدى لا يحتاج إلى العمرة، و بدونه يحتاج، و الظاهر الاحتياج إليها مطلقا، و قد سبق في عبارته خلاف هذا التفصيل.

قوله: (و قيل:فى الشهر الداخل) (١).

سبق الجواز من غير تخلل زمان، و الخلاف هنا مبنى على ما سبق.

و لا يقال: إنه لم يعتمر هنا، لأنه تحلل من العمرة، لأننا نقول: إنه قد تحقق الإحرام بها حقيقه، فيشترط لصحة إحرام العمرة الأخرى ما يشترط للعمرة.

ص: ٢٩٩

١- ١) قاله الشيخ الطوسى فى المبسوط ١: ٣٣٥، و [١] ابن إدريس فى السرائر: ١٥١، و ابن حمزه فى الوسيلة: ١٢٦، و [٢] ابن البراج فى المهذب ١: ٢٧١.

و لو تحلل القارن أتى فى القابل بالواجب، و قيل بالقران، و لو كان ندبا تخير، و الأفضل الإتيان بمثل ما خرج منه. و هل يسقط الهدى مع الاشتراط فى المصدود و المحصور؟ قولان. و لو كان قد أشعره أو قلده بعث به قولاً واحداً.

و روى: أن من بعث هدياً من أفق من الآفاق تطوعاً يواعد أصحابه وقت ذبحه أو نحره، ثم يجتنب ما يجتنبه المحرم و لا يلبي، فإذا حضر وقت الوعد أحل، و لو فعل ما يحرم على المحرم كفر مستحجاً.

قوله: (و لو تحلل القارن أتى فى القابل بالواجب، و قيل بالقران).

الأصح أنه يأتى بالواجب، فان تعين فذلك المعين قراناً و غيره، و إن كان مطلقاً تخير. و تحمل الرواية على أن الذى خرج منه كان واجباً بنذر و شبهه.

قوله: (و الأفضل الإتيان بمثل ما خرج منه).

خروجاً من الخلاف.

قوله: (و هل يسقط الهدى مع الاشتراط فى المحصور و المصدود؟ قولان).

و قال الفاضل الشيخ فخر الدين: المراد: من اجتمع له الحصر و الصد، ليخرج عن التكرار (١)، و الأصح عدم السقوط.

فروع: لو لم يجد الهدى فالأصح أنه لا بدل له، و فى قول ضعيف: أن له بدلاً.

قوله: (و روى أن من بعث هدياً من أفق من الآفاق تطوعاً يواعد أصحابه).

ينبغى أن يذكر فيه مواعده الأصحاب لإشعاره أو تقليده يوماً معلوماً، ليكون ذلك جارياً مجرى إحرامه، كما دلت الرواية على التواعد بذلك (٢). ثم

ص: ٣٠٠

١- (١) إيضاح الفوائد ٣٢٧: ١.

٢- (٢) الكافي ٣٦٩: ٤ حديث ٣، التهذيب ٤٢١: ٥ حديث ١٤٦٥.

إشاره

الفصل الثالث: في كفارات الإحرام و فيه مطالب:

الأول: الصيد

إشاره

الأول: الصيد و فيه مباحث:

الأول: يحرم الحرم و الإحرام الصيد البرى

الأول: يحرم الحرم و الإحرام الصيد البرى، و لا كفاره فى قتل السباع ماشيه و طائره، و روى فى الأسد إذا لم يردده كبش. يجتنب ما يجتنبه المحرم إلا أنه لا يلبي، و يواعدهم أيضا لنحره، و إذا حضر الوعد تحلل. ففى العبارة قصور ما. و العمل على الروايات الداله على ذلك (١)، و خلاف ابن إدريس ضعيف (٢).

قوله: (ماشيه و طائره).

أى: بنوعيهما ما يمشى منها، و ما يطير. و يلوح من هذه العبارة و ما قبلها أن قتل السباع كلها محرم، و حكاها فى الدروس قولاً عن الحلبي (٣)، و تشهد له روايه معاويه بن عمار (٤)، لكن قول المصنف و الجماعه: لو أدخل شيئاً من السباع إلى الحرم أسيراً جاز إخراجها، يؤذن بأنها لا تعد صيداً.

قوله: (و روى فى الأسد إذا لم يردده كبش).

أى: إذا كان لا يريد القاتل، فان أراد فلاً شىء قطعاً، لأنه يدفع عن نفسه، و الروايه ضعيفه (٥)، و حملها على الاستحباب هو الوجه.

ص: ٣٠١

١- (١) الكافى ٤: ٥٤٠، حديث ٣، ٤، [١] الفقيه ٢: ٣٠٦، حديث ١٥١٧، التهذيب ٥: ٤٢٤، ٤٢٥، حديث ١٤٧٢-١٤٧٤.

٢- (٢) السرائر: ١٥١.

٣- (٣) الدروس: ٩٩.

٤- (٤) الكافى ٤: ٣٦٣، حديث ٢، [٢] علل الشرائع: ٤٥٨، حديث ٢، التهذيب ٥: ٣٦٥، حديث ١٢٧٣.

٥- (٥) الكافى ٤: ٢٣٧، حديث ٢٦، التهذيب ٥: ٣٦٦، حديث ١٢٧٥، الاستبصار ٢: ٢٠٨، حديث ٧١٢.

و يجوز قتل الأفعى، و العقرب، و البرغوث، و الفأر، و رمى الحدأه قوله: (و البرغوث).

جعله فى المستثنيات من التحريم، و أفتى فى التذكرة (١) و المنتهى (٢) و التحرير بالتحريم (٣)، و كذا الشيخ فى التهذيب (٤) نقله عنه فى الدروس (٥).

و الذى فى صحيحه معاويه بن عمار، عن الصادق عليه السلام: «المحرم يلقى عنه الدواب كلها إلا القملة، فإنها من جسده، فإن أراد أن يحول قمله من مكان إلى مكان فلا يضره» (٦) و لم يفت فى الدروس بشىء، و لم أقف فيه على نص، و لا ريب أن التحريم أحوط (٧)، لما فى قتله من الترفه المنافى لحال الإحرام (٨).

قوله: (و رمى الحدأه).

الحدأه كعنبه: طائر معروف واحد جموعه كعنب، قال فى حياه الحيوان:

و من ألوانه السود و الرمى (٩)، و الذى فى روايه معاويه بن عمار، عن أبى عبد الله عليه السلام: «و ارم الغراب و الحدأه رميا عن ظهر بعيرك» (١٠) و فى أخرى:

«و يقذف الغراب» (١١) فظاهر هاتين الروايتين يشعر بعدم جواز قتلها، إلا أن يفضى الرمى إليه.

و يقتضى أن رمى الحدأه إنما هو عن ظهر بعيره، لأن فى أول الأولى:

«اتق قتل الدواب كلها، إلا الأفعى»، فأما الغراب فمقتضى الثانيه جواز

ص: ٣٠٢

١- ١) التذكرة: ٣٣٠: ١.

٢- ٢) المنتهى ٨٠٠: ٢.

٣- ٣) تحرير الأحكام ١١٦: ١.

٤- ٤) التهذيب ٣٦٦: ٥ ذيل حديث ١٢٧٥.

٥- ٥) الدروس: ١٠١.

٦- ٦) الفقيه ٢٣٠: ٢ حديث ١٠٩١، التهذيب ٣٣٦: ٥ حديث ١١٦١.

٧- ٧) الجملة بين الشولتين لم ترد فى «ن».

٨- ٨) هذا القول - و البرغوث - و شرحه لم يرد فى «س».

٩- ٩) حياه الحيوان ٢٢٩: ١. [١]

١٠- ١٠) الكافى ٣٦٣: ٤ حديث ٢، [٢] علل الشرائع: ٤٥٨: ٢، [٣] التهذيب ٣٦٥: ٥ حديث ١٢٧٣.

١١- ١١) التهذيب ٣٦٦: ٥ حديث ١٢٧٤.

و الغراب مطلقاً، و شراء القمارى و الدباسى و إخراجها من مكه للمحل، و فى المحرم اشكال، و يحرم قتلها و أكلها. رميه مطلقاً.

و ينبغى التقييد بالغراب المحرم الذى هو من الفواسق الخمس، أما المحلل فإنه محرّم لا يعد من الفواسق، و لم أجد التقييد به.

و قد قيد شيخنا الشهيد فى حواشيه رمى الحدأه بكونه عن بعيره كما فى الروايه.

و معنى قوله: (مطلقاً) إنّ ذلك ثابت للمحلل و المحرّم.

قوله: (و شراء القمارى و الدباسى (1) و إخراجها من مكه للمحل، و فى المحرم إشكال).

لو كانت صيدا محرّماً لحرمت على المحل أيضاً، فلم يجز له إخراجها من مكه، و الحل قوى.

قوله: (و يحرم قتلها و أكلها).

يحتمل أن يكون المراد: تحريم قتلها و أكلها بمكه قبل الإخراج، فلا تحريم بعده، و يحتمل تحريم ذلك مطلقاً، و إنّ الذى يجوز إنما هو الإخراج. لكن هذا بعيد، لأنّ جواز إخراجها يلحقها بغيرها من الحيوانات التى لا حرمة لها بعد الإخراج.

ص: ٣٠٣

١- ١) القمري: طائر معروف مطوق، و الدبسى بضم الدال: طائر صغير منسوب الى دبس الرطب، لأنهم يغيرون فى النسب كالدهرى و السهلى و القامى تابع القوم، و القياس قومى، و الأدبس من الطير و الخيل الذى فى لونه غبره بين السواد و الحمرة. ثم قال: و من طبع الدبسى أن لا يرى ساقطاً على وجه الأرض، بل فى الشتاء له مشتى، و فى الصيف له مصيف، و لا يعرف له ذكر فى حياه الحيوان. [١] هذا الكلام ورد فى متن نسخه «ه»، و فى الهامش وردت هذا العبارة: «تعريف القمارى و الدباسى فى شرحه الشريف بخطه الأشرف مكتوب على الحاشيه و لأن بعض الكتاب فى بعض النسخ أدخلوه بين السطور كما فى نسختنا هذه» م ع.

و يكفّر في قتل الزنبور عمدا بكف من طعام و شبهه، و لا شيء في الخطأ فيه،

و أقسام ما عدا ذلك عشره

و أقسام ما عدا ذلك عشره.

أ: في قتل النعامة بدنه

أ: في قتل النعامة بدنه فان عجز قوّم البدنه، و فض ثمنها على البر، و أطمع لكل مسكين نصف صاع.

و لا تجب الزيادة على ستين، و لا الإتمام لو نقص، فإن عجز صام عن كل نصف صاع يوما، فان انكسر أكمل، و لا يصام عن الزائد لو كان.

و الأقرب الصوم عن الستين و إن نقص البدل، فان عجز صام ثمانية عشر قوله: (و يكفّر في قتل الزنبور عمدا بكف من طعام و شبهه).

شبه الطعام نحو التمر و الزبيب، و كأنه أراد بالطعام: ما يقع عليه هذا الاسم بحسب الغالب، فانّ جميع ما يطعم طعام، و عبارته الدروس تنبه على ما قلناه (١).

قوله: (في قتل النعامة بدنه).

أو جزور، روى في بعض الأخبار. البدنه: ما لها ست سنين و دخلت في السابعة.

قوله: (و الأقرب الصوم عن الستين و إن نقص البدل).

قد يومئ إلى ذلك وجوب ثمانية عشر يوما، عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام، و لا دلالة له صريحه، لجواز أن يكون المراد: البدل عما هو نهايه ما يجب من الإطعام. و ليس في الروايات صيام ستين، بل صيام يوم عن نصف صاع (٢)، لكن الأحوط وجوب الستين.

قوله: (فان عجز صام ثمانية عشر يوما).

ص: ٣٠٤

١- (١) الدروس: ١٠١.

٢- (٢) الكافي ٣: ٣٨٧، حديث ١٠، [١] التهذيب ٤: ٤٦٦، ٣٤١، ٥: ٣٤١، حديث ١٦٢٦، ١١٨٣.

يوماً، و في وجوب الأكثر لو أمكن إشكال. و لو عجز بعد صيام شهر فأقوى الاحتمالات وجوب تسعه، ثم ما قدر، ثم السقوط. في حاشية الشهيد المراد به: عجز غير محصور، و لا يظهر له معنى، فإن وجوب ثمانية عشر يوماً لا شبهه فيه، و الاشكال (1) في الزائد.

قوله: (و في وجوب الأكثر إشكال).

الحق لا يجب، لأنه مقتضى البدليه، و لعدم شمول قوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (2) له، و الاحتياط طريق آخر.

قوله: (و لو عجز بعد صيام شهر فأقوى الاحتمالات وجوب تسعه، ثم ما قدر، ثم السقوط).

يشهد للأول قوله عليه السلام في الروايه: «مكان كل عشره مساكين ثلاثه أيام» (3). و يشكل القول به، بأنه يحتمل ذلك إرادته البدليه استقلالاً و بيان التوزيع، و لو كان المراد البدليه عنه استقلالاً لوجب بدل ما عجز عنه من الإطعام مع إطعام المقدور، فلو قدر على إطعام ثلاثين مسكيناً صام عن ثلاثين.

و إعراض جميع الأصحاب عن ذلك يشعر بأنهم لم يفهموا من لفظ الروايه إرادته البدليه على الوجه المخصوص، على أن تطرق الاحتمال كاف في عدم تعيين البدليه.

أما الثاني: فلا يظهر له وجه، فإن الحديث لا يتناول له -أعنى: قوله: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»- إذ لو تناوله لوجب مقدوره و إن زاد عن ثمانية عشر، و هو ينافى كونها بدلاً من الستين الذي دلت عليه الروايات (4).

ص: ٣٠٥

١- ١) في «ن»: و لا إشكال.

٢- ٢) صحيح البخارى ٩: ١١٧، صحيح مسلم ٢: ٩٧٥، حديث ٤١٢، سنن ابن ماجه ١: ٣ باب ٢.

٣- ٣) التهذيب ٥: ٣٤٣، حديث ١١٨٧.

٤- ٤) الكافي ٤: ٣٨٥، حديث ١، الفقيه ٢: ٢٣٣، حديث ١١١٢، التهذيب ٥: ٣٤٢، ٣٤٣، حديث ١١٨٦، ١١٨٧.

و فى فرخ النعامه صغير من الإبل على رأى،و مع العجز يساوى بدل الكبير.

ب:فى كل من بقره الوحش و حماره بقره أهليه

ب:فى كل من بقره الوحش و حماره بقره أهليه،فإن عجز قَوْم البقره و فض ثمنها على البر و اطعم كل مسكين نصف صاع،و الزائد على ثلاثين مسكينا له.

و لا يجب الإكمال لو نقص،فان عجز صام عن كل نصف صاع يوما،فان عجز فتسعه أيام.

و أما الثالث:فبناه الشارح على أنّ المكلف إذا علم انتفاء شرط التكليف قبل دخول وقته لا يحسن منه التكليف،فان المكلف-و الحال ما ذكر-لا يجوز تكليفه بالستين و إن ظن حسن ذلك ظاهرا،بل إنما عليه ثمانية عشر يوما،و قد صامها فى ضمن ثلاثين (١).

و هذا التوجيه لا- يناسب عباره المصنف،لأنه لا سقوط حينئذ لشيء من الصوم.و يشكل على أصله أنه لو تم له ما ذكره من القاعده الأ-صوليه أمكن منع الإ-جزاء عن الثمانية عشر،لأنه حينئذ إنما أتى بالصوم على أنه من جملة الستين التى هى الواجب الثالث،لا- أنه البديل الذى هو ثمانية عشر،و من أتى بعباده ظانا وجوبها بسبب،ثم تبين وجوب بعضها خاصه بسبب آخر فى إجزائها نظر،و قد سبق فى الصوم فى نظير هذه وجوب ثمانية عشر،و هذا هو المتجه،لما ذكر و لأن العجز إنما تحقق حينئذ.

قوله: (و فى فرخ النعامه صغير من الإبل على رأى).

هذا هو الأصح،لظاهر قوله تعالى (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (٢)و عليه الأكثر،و ربما يوجد التقييد بأن أقله بنت مخاض،و لا شاهد له.

قوله: (و مع العجز يساوى بدل الكبير).

أى:يجب فضه على البر،أو إطعام ستين إن بلغ إلى آخره.

ص:٣٠٦

١- ١) إيضاح الفوائد ٣٣٠:١-٣٣١.

٢- ٢) المائدة:٩٥. [١]

ج: في الظبي شاه، فإن عجز قومها، وفض ثمنها على البر، وأطعم كل مسكين مدين.

و لا يجب الزائد عن عشره، فإن عجز صام عن كل مدين يوما، فان عجز صام ثلاثه أيام.

و في الثعلب و الأرنب شاه، و قيل كالظبي. و الإبدال على الترتيب على رأى.

د: في كسر كل بيضه من النعام بكره من الإبل

د: في كسر كل بيضه من النعام بكره من الإبل إذا تحرك فيها قوله: (و في الثعلب و الأرنب شاه، و قيل: كالظبي).

المراد: أنهما كالظبي في الأبدال، على معنى أنه إذا عجز عن الشاه قومها، و فض ثمنها على البر إلى آخره. و بعض الأصحاب اقتصر على الشاه (١)، و الأصح الثاني، لظاهر الآيه و الروايه (٢). و ربما قيل بأنه ينتقل إلى الروايه العامه و هي: أن من وجب عليه شاه فلم يجد يطعم عشره مساكين فان عجز صام ثلاثه أيام (٣)، و صحيحه محمد بن مسلم (٤) تدل على الأول، و العمل عليها.

قوله: (و الأبدال على الترتيب على رأى).

هذا أحوط، و التخيير أقوى: (لظاهر الآيه (٥) و للروايه الصحيحه الداله على أن «أو» في القرآن للتخيير) (٦) حيث وقع (٧).

قوله: (بكره من الإبل).

في القاموس: هي الفتيه من الإبل (٨).

ص: ٣٠٧

١-١) منهم: ابن الجنيد و ابن أبي عقيل كما في المختلف: ٢٧٣.

٢-٢) التهذيب ٥: ٣٤٢ حديث ١١٨٤.

٣-٣) التهذيب ٥: ٣٤٢ حديث ١١٨٧، ١١٨٦.

٤-٤) التهذيب ٥: ٣٤٢ حديث ١١٨٤.

٥-٥) المائده: ٩٥.

٦-٦) ما بين القوسين في «ن».

٧-٧) الكافي ٤: ٣٨٦ حديث ٣.

٨-٨) القاموس المحيط ١: ٣٧٦ [١] بكر.

الفرخ، وإن لم يتحرك أرسل فحواله الإبل في إناث منها بعدد البيض فالناتج هدى.

فإن عجز فعن كل بيضه شاه، فإن عجز اطعم عن كل بيضه عشرة مساكين، فإن عجز صام ثلاثة أيام.

ه: في كسر كل بيضه من القطاه

ه: في كسر كل بيضه من القطاه، والقبيج، والدراج، من صغار الغنم، قوله: (في إناثها بعدد البيض).

أى: الإناث بعدد البيض، أما الفحواله فيكفى فيها ما جرت به العاده.

إن قيل: لم قصر الحكم في الترتيب، أو التخيير على هذه الثلاثة دون ما بعدها؟ قلنا: ظاهر الآيه لا يتناول، لأن الصيد لا يتناول البيض. فإن قلت: إذا تحرك الفرخ تناوله، لأنه صيد حينئذ كسائر الفراخ. قلنا: وإن تحرك الفرخ في البيضه لا يقال له: فرخ، بل بيضه فرخها متحرك، ولو سلم فالحكم للأغلب، و من ثم لم يكن خلاف في أن باقي الأقسام على الترتيب.

قوله: (فإن عجز أطعم عن كل بيضه عشرة مساكين).

لكل مسكين مد، ذكره في الدروس (١) والمصنف في التذكرة (٢) وغيرها (٣)، وهو في روايه علي بن أبي حمزه (٤).

و لو بان البيض فاسداً، أو كان الفرخ ميتاً، أو عاش سوياً فلا شيء عليه، صرحوا به، و الروايه تدل عليه (٥).

قوله: (في كسر كل بيضه من بيض القطا و القبيج و الدراج من صغار الغنم).

هذا هو الذى تقتضيه المناسبه، و ليس له تقدير.

ص: ٣٠٨

١- (١) الدروس: ١٠٠.

٢- (٢) التذكرة ٣٤٦: ١.

٣- (٣) المنتهى ٨٢٣: ٢، [١] تحرير الأحكام ١١٦: ١. [٢]

٤- (٤) الكافي ٣٨٧: ٤ حديث ١١، [٣] التهذيب ٣٥٤: ٥ حديث ١٢٢٩، الاستبصار ٢٠١: ٢ حديث ٦٨٤.

٥- (٥) الكافي ٣٨٧: ٤ حديث ١١، التهذيب ٣٥٤: ٥ حديث ١٢٢٩، الاستبصار ٢٠١: ٢ حديث ٦٨٤.

وقيل:مخاض من الغنم،و هو ما من شأنه أن يكون حاملا إن كان قد تحرك فيه الفرخ،و إلا أرسل فحوله الغنم في إنائها بعدد البيض فالنتاج هدى،فإن عجز فكبيض النعام.

قيل معناه:يجب عن كل بيضه شاه. و هذه الخمسه تشترك في أن لها بدلا على الخصوص و أمثالا من قوله: (و قيل:مخاض من الغنم).

هذا هو الأصح،و عليه نزلت صحيحه سليمان بن خالد (1)،و عليه الفتوى،و هو مشهور بين الأصحاب،و عليه سؤال سيأتي.

قوله: (فان عجز فكبيض النعام،قيل:معناه:يجب عن كل بيضه شاه).

هذا القول تفسير ابن إدريس (2)لعباره الشيخ (3)،و هو قول المفيد (4)، و ليس بشيء،لأن الانتقال في البدل من الأدنى إلى الأعلى غير معهود،و هو مستبعد.

و المماثلة الواقعة في روايه سليمان بن خالد بينه و بين بيض النعام (5)لا يدل على كمال المساواه،فالحمل على إطعام عشره مساكين،فان عجز صام ثلاثه أيام،و لم يذكروا في إطعام العشره مساكين مقدرا،فالظاهر أنه لكل مسكين مد من الطعام.

قوله: (و هذه الخمسه تشترك في أن لها بدلا على الخصوص).

أى:ورد في النص تعيين بدله بعينه بخلاف غيرها.

ص: ٣٠٩

١- ١) التهذيب ٥:٣٥٦ حديث ١٢٣٩، الاستبصار ٢:٢٠٣ حديث ٦٩٢.

٢- ٢) السرائر: ١٣٢.

٣- ٣) النهايه: ٢٢٧.

٤- ٤) المقنعه: ٦٨.

٥- ٥) التهذيب ٥:٣٥٧ حديث ١٢٤٠، الاستبصار ٢:٢٠٤ حديث ٦٩٣.

النعيم،

و:الحمام كل مطوق أو ما يهدر

و:الحمام كل مطوق أو ما يهدر، أى: يرجع صوته، أو يعب أى:

يشرب كرعا.

و فى كل حمامه شاه على المحرم فى الحل، و درهم على المحل فى الحرم. و يجتمعان على المحرم فى الحرم.

قوله: (الحمام كل مطوق أو ما يهدر).

المعروف أنّ هذين تعريفاً عند أهل اللغة:

أحدهما: ما نقله الكسائى، و هو كل مطوق.

و الثانى: ما يهدر و يعب الماء.

فيدخل فى المطوق الحجلى، و يدخل فى الثانى القمارى و الدباسى و الفواخت و الوراشين و القطا، و معنى يهدر: إنه يواتر صوته، و معنى يعب الماء:

يكرع كرعا، لا يأخذه قطره قطره بمنقاره كالدجاج و العصافير.

و لا- ريب أنّ الثانى أعرف بين أهل اللغة، و يظهر من عبارته المصنف أنّ هذه الأمور الثلاثة التى عطف بينها ب(أو) متباينة، و أنّ كل ما صدق عليه أحدها حمام، فاما التباين فغير ظاهر، لأنّ ظاهر كلامهم أنّ كل ما يهدر يعب الماء.

و أما الثانى فمحتمل، نظراً إلى عدم المنافاه فى ثبوت الحكم للجميع، و كيف كان فإنّ للحجل كفاره معينه فلا بد من إخراجه، و كذا القطا.

قوله: (و درهم على المحل فى الحرم).

لورود النص على ذلك (١)، و إطلاق الأصحاب الحكم به. و احتاط المصنف فى التذكرة (٢)، و المنتهى بوجوب أكثر الأمرين من الدرهم و قيمه (٣) نظراً إلى أنّ النص بالدرهم يمكن أن يكون مستندا الى أنّ قيمه حينئذ كانت درهماً، و لا- مانع من الاحتياط.

لكن إذا كانت القيمة السوقية أزيد فاجزاء الدرهم فى غايه الإشكال إذا

١-١) الكافي ٤:٣٨٨ حديث ١٢.

٢-٢) التذكرة ١:٣٤٦. [١]

٣-٣) المنتهى ٢:٨٢٥. [٢]

و في فرخها حمل على المحرم في الحل، و نصف درهم على المحل في الحرم، و يجتمعان على المحرم في الحرم.

و في كسر كل بيضه بعد التحرك حمل، و قبله درهم على المحرم في الحل، و ربع على المحل في الحرم، و يجتمعان على المحرم في الحرم.

ز: في قتل كل واحد من القطاء، و الحجل، و الدراج حمل

ز: في قتل كل واحد من القطاء، و الحجل، و الدراج حمل قد فطم و رعى كان مملوكا، لأنّ المحل إذا قتل المملوك في غير الحرم تلزمه قيمته السوقية بالغه ما بلغت، فيكف يجزئ الأنقص في الحرم؟ قوله: (و في فرخها حمل).

هو بالتحريك: من أولاد الضأن ما له أربعة أشهر فصاعدا، ذكره المصنف في المنتهى قال: فإنّ أهل اللغة يسمون ولد الضأن حملا بعد أربعة أشهر (١)، و شيخنا الشهيد في الدروس (٢) و في روايه جدي (٣)، و هو من أولاد المعز ماله أربعة أشهر.

قوله: (و في كسر كل بيضه بعد التحرك حمل و قبله درهم).

أطلق الحمل في كسر البيضه بعد التحرك، و فضّل بكون الكاسر محرما في الحل، أو محلا في الحرم، أو محرما في الحرم فيما قبله.

و تحقيقه: أنّ فيها ما في الفرخ حمل إن كان محرما في الحل، و نصف درهم على المحل في الحرم، و يجتمعان على المحرم في الحرم، لأنها بعد تحرك الفرخ قد صارت فرخا، و نبه على ذلك في الدروس (٤).

قوله: (في قتل كل واحد من القطاء، و الحجل، و الدراج حمل قد فطم، و رعى الشجر).

ص: ٣١١

١- ١) المنتهى ٨٢٥: ٢. [١]

٢- ٢) الدروس: ١٠٠.

٣- ٣) التهذيب ٣٥٨: ٥ حديث ١٢٤٣، الاستبصار ٢٠٤: ٢ حديث ٦٩٦.

٤- ٤) الدروس: ١٠٠.

ح: فى قتل كل واحد من القنفذ، والضب، واليربوع، جدى.

ح: فى قتل كل واحد من القنفذ، والضب، واليربوع، جدى. أى: قد آن وقت فطامه و رعيه و إن لم يكن قد حصل، و هو ماله أربعه أشهر.

لكن يشكل بأنّ فى بيض كل واحد منها بعد تحرك الفرخ مخاضا، و هى ما من شأنها أن تكون حاملا، فكيف يجب فى فرخ البيضة مخاض؟ و فى المبسوط حمل (١)، و نزل ذلك فى الدروس (٢) على أحد أمرين:

أما إرادته بنت المخاض من المخاض و هو بعيد، و خروج عن النص (٣)، و كلام الأصحاب، أو تصرف غير واضح فيهما، أو على وجوب (ذلك) (٤) فى ذلك فى الطائر منها بطريق أولى، و يكاد يكون خلاف الإجماع، أو على التخيير جمعا بين الأخبار، و هو فى الخروج عن كل من كلام الأصحاب بمنزله الأول.

و يمكن أن يقال: شرعنا مبنى على الفرق بين المتماثلات، و الاستبعاد لا دخل له فى الأحكام بعد ثبوت مداركها.

لكنّ قول المصنف فيما سبق: أن فى الفرخ من صغار الغنم أوجه فى الجمع، و دفع الإشكال هذا هو أحد الأمور التى ذكرها فى الدروس (٥) و هو مختار أبى القاسم بن سعيد (٦).

قوله: (فى قتل كل واحد من القنفذ و الضب و اليربوع جدى).

هو من أولاد المعز كما قدمناه، قال الشيخان: و كذا ما أشبهها (٧)، و كذا قال ابن إدريس (٨)، و ليس ببعيد، لظاهر قوله تعالى:

ص: ٣١٢

١- (١) المبسوط ٣٤٠: ١.

٢- (٢) الدروس: ١٠٠-١٠١.

٣- (٣) التهذيب ٣٥٦: ٥ حديث ١٢٣٩، الاستبصار ٢٠٣: ٢ حديث ٦٩٢.

٤- (٤) لم ترد فى «ن».

٥- (٥) الدروس: ١٠٠.

٦- (٦) الجامع للشرائع: ١٩٠. [١]

٧- (٧) المفيد فى المقنعة: ٦٨، و الطوسى فى المبسوط ٣٤٠: ١، و النهاية: ٢٢٣.

٨- (٨) السرائر: ١٣١.

ط: في كل واحد من العصفور، و القبره، و الصعوه مد

ط: في كل واحد من العصفور، و القبره، و الصعوه مد من طعام.

ي: في قتل الجراد، و القمله يرميها عنه كف من طعام

ي: في قتل الجراد، و القمله يرميها عنه كف من طعام، و في كثير الجراد شاه. و هذه الخمسه لا بدل لها على الخصوص. (فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) (١).

قوله: (في كل واحد من العصفور و القبره و الصعوه مد من طعام).

و كذا ما أشبهها، ذكره الأصحاب (٢)، و الصواب القبره بغير نون كما نص عليه أهل اللغه، و صرح صاحب الصحاح بأن النون فيه من محرفات العامه (٣)، و لكن هكذا وجد في نسخه الأصل و غيرها من مصنفات المصنف (٤).

قوله: (في الجراد و القمله يلقيها عنه كف من طعام).

أى: في الجراد بقتلها، و كذا في قتل القمله بطريق أولى، خلافا للشيخ في المبسوط (٥).

قوله: (و في كثير الجراد شاه).

يمكن أن يراد بالكثير: ثلاثه فصاعدا، و هو أولى، فإنه أقل مراتب الكثره، و بعض الأخبار قد يمكن جعله شاهدا له (٦)، و يمكن رده إلى العرف كسائر الأمور العرفيه.

قوله: (و هذه الخمسه لا بدل لها على الخصوص).

أى: لم يتعين لكفاره كل منها بدل، بل بدلها بدل سائر الكفارات عند تعذرها، و هو الاستغفار، لكن في صحيحه معاويه: «من كان عليه شاه فلم يجد

ص: ٣١٣

١- (١) المائدة: ٩٥. [١]

٢- (٢) منهم: الشيخ في المبسوط ٣٤٠: ١.

٣- (٣) الصحاح (قبر) ٧٨٥: ٢.

٤- (٤) المنتهى ٨٢٦: ٢، التذكرة ٣٤٧: ١، تحرير الأحكام ١١٦: ١. [٢]

٥- (٥) المبسوط ٣٣٩: ١.

٧٠٨. ٢:٢٠٨ حديث ٥:٣٦٤، التهذيب ٣، الكافي ٤:٣٩٣ حديث ١٢٦٧، الاستبصار ٢:٢٠٨ حديث ٧٠٨. ٦-٦

أ: بجزئ عن الصغير مثله، والأفضل مثل الكبير

أ: بجزئ عن الصغير مثله، والأفضل مثل الكبير، وعن المعيب مثله بعيه لا- بغيره، فلا- بجزئ الأعور عن الأ-عرج، و بجزئ أعور اليمين عن أعور اليسار، والأفضل الصحيح، والمريض عن مثله، والذكر عن الأنثى، وبالعكس، والمماثل أفضل، ولا شىء فى البيض المارق ولا فى الحيوان الميت.

ب: يستوى الأهلى من الحمام و الحرمى فى القيمة إذا قتل فى

[الحرم]

ب: يستوى الأهلى من الحمام و الحرمى فى القيمة إذا قتل فى الحرم، أطعم عشره مساكين، فان لم يجد صام ثلاثة أيام» (1) والعمل بها قريب.

قوله: (بجزئ عن الصغير مثله).

أى: فى السن، وقد سبق الخلاف فى فرخ النعام، وفى الفرخ إذا تحرك فى البيضة من بيض القطا و القبيج و الدراج.

قوله: (و بجزئ أعور اليمين عن أعور اليسار).

على أصح الوجهين، لاتحاد العيب، وإن اختلف محله.

قوله: (و الذكر عن الأنثى و بالعكس).

التردد فى أجزاء الذكر عن الأنثى، إلا أنّ الشيخ أفتى بالأجزاء (2)، و تبعه جماعه (3)، لأنّ هذا المقدار من التخالف لا يخرج عن المماثلة، و هو قريب.

قوله: (يستوى الأهلى من الحمام و الحرمى فى القيمة، إذا قتل فى الحرم).

متعلق الجار هو (يستوى) و(إذا) ظرف له بمقتضى السياق، والمعنى:

١-١) التهذيب ٣٤٣:٥ حديث ١١٨٧.

٢-٢) المبسوط ٣٤٤:١.

٣-٣) منهم: المحقق في الشرائع ٢٨٧:١.

لكن يشتري بقيمه الحرمى علف لحمامه.

ج: يخرج عن الحامل مما له مثل حامل

ج: يخرج عن الحامل مما له مثل حامل، فان تعذر قوم الجزاء حاملا.

د: لو ضرب الحامل فألقته ميتا ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملا و مجهضا

د: لو ضرب الحامل فألقته ميتا ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملا و مجهضا، و لو ألقته حيا ثم ماتا فدى كلا منهما بمثله، و لو عاشا من استواؤهما فى القيمه، إذا قتل كل منهما فى الحرم.

و قد يستشكل وجود الأهلى فى الحرم، لأن الحمام لا يملك فى الحرم و إن كان من الحل، فيدفع بإمكان ذلك فى القمارى و الدباسى.

و التقييد بقتله فى الحرم للاحتراز عن القتل فى الحل، و هو ظاهر فى حمام الحرم، لأنه إذا قتل فى الحل لم تلزم به كفاره على المشهور.

أما الأهلى فالظاهر أن الحال لا- يتفاوت فيه، فيمكن قصر التقييد بالظرف على الحمام الحرمى للاحتراز عن قتله فى الحل، فلا يحتاج الى تكلف تصوير قتل الأهلى فى الحرم لاختصاص الشرط بالأخير، فيتحقق الحكم فى الأول بقتل الأهلى خارج الحرم، و المراد بالقيمه إما الدرهم، أو الفداء.

قوله: (لكن يشتري بقيمه الحرمى علف لحمامه).

و ليكن قمحا، صرح به فى الدروس (١)، و هو فى بعض الأخبار (٢)، و لو فقد احتمال أجزاء مطلق العلف، لأن فى بعض الأخبار (علف حمام الحرم بها) (٣) و فى بعضها التخيير بينه و بين الصدقه بها (٤)، و أما فداء المملوك فلصاحبه كما سيجىء إن شاء الله تعالى.

قوله: (لو ضرب الحامل فألقته ميتا ضمن تفاوت ما بين قيمتها حاملا و مجهضا).

أى: مسقطا، فيدخل قيمه الحمل فى ذلك، و لا يتعين فداء و إن كان الحمل يتحرك، إذ لا يعد حيوانا إلا بعد وضعه حيا.

ص: ٣١٥

١- (١) الدروس: ١٠١.

٢- (٢) الكافى ٤: ٣٩٠ حديث ١٠.

- ٣-٣) الكافي ٤:٢٣٣ حديث ٧، الفقيه ٢:١٧١ حديث ٧٥١.
- ٤-٤) الكافي ٤:٣٩٥ حديث ١، التهذيب ٥:٣٧٠ حديث ١٢٨٩.

غير عيب فلا شيء و معه الأرش، و لو مات أحدهما فداه خاصه.

و لو ضرب ظبيا فنقص عشر قيمته احتمل وجوب عشر الشاه، لوجوبها فى الجميع، و هو يقتضى التقسيط أو عشر ثمنها. و الأقرب ان وجد المشارك فى الذبح فالعين و الآ فالقيمه. و لو أزم من صيدا و أبطل امتناعه احتمل كمال الجزاء-لأنه كالهالك- قوله: (و لو ضرب ظبيا فنقص عشر قيمته، احتمل وجوب عشر الشاه، لوجوبها فى الجميع و عشر قيمتها).

أى: قيمه الشاه، لأنّ التجزئه تستلزم ضررا زائدا على ضرر قدر الواجب، فينتقل إلى بدل العشر و هو قيمته، و العشر مثال، و إلا فالربع و الخمس كذلك.

قوله: (و الأقرب أنه إن وجد المشارك فى الذبح فالعين و إلا فالقيمه).

هذا أصح، لاندفاع الضرر، و عشر الكفاره-التي هى الشاه-أقرب الى مماثله المجنى عليه من القيمه، فيتعين لإيماء قوله تعالى (فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ) [\[١\]](#) إلى ذلك، فإنه مع تعذر الحقيقه يصار إلى أقرب المجازات.

و يتحقق المشارك بوجود من عليه من الكفاره بقدر ما بقى، أو كونه محتاجا إليه لأكل و نحوه، و كذا لو احتاج إليه المكفر لنحو الأكل. و الضابط أن لا يلزم ضررا زائدا على أصل الكفاره الواجبه.

قوله: (و لو أزم من صيدا أو أبطل امتناعه احتمل كمال الجزاء، لأنه كالهالك).

هذا هو الأصح، فإنه ببطلان امتناعه تمكن منه كل قاتل من سبع و محل

ص: ٣١٤

و الأرش، و لو قتله آخر فقيمه المعيب. و لو أبطل أحد امتناعى النعامه و الدراج ضمن الأرش.

ه: لو قتل ما لا تقدير لفديته فعليه القيمه

ه: لو قتل ما لا تقدير لفديته فعليه القيمه، و كذا البيوض، و قيل فى البطه و الإوزه و الكركى فى الحل، فقد صيره بإبطال امتناعه أكله للأكل.

قوله: (و الأرش).

أى: و يحتمل وجوب الأرش خاصه، لأنه عوض جنايته، و الظاهر الأول، لأنّ الصيد مأخوذ فيه بالاحتياط التام و أبعد الاحتمالات. قوله: (و لو قتله آخر فقيمه المعيب).

أى: مع القيمه الكامله على الأول، صرح به فى التذكره (١) لاستقرار وجوبها عليه.

و قال الشيخ: على كل منهما فداء كامل (٢)، و المماثله تعنى الفداء الكامل على الثانى. و لا استبعاد فى وجوب القيمه كلها على الأول، و قيمه المعيب على الثانى، لأنّ الأول أعده لقتل الثانى، فلا أقل من أن يكون ممسكا.

قوله: (و لو أبطل أحد امتناعى النعامه).

الفرق بقاء الامتناع هنا بخلاف الأول.

قوله: (لو قتل ما لا تقدير لفديته فعليه القيمه و كذا البيوض).

أى: ما لا تقدير لقيمته شرعا، ففيه القيمه السوقيه بتقويم عدلين عارفين.

و هذا إذا كان القاتل محلا فى الحرم أو محرما فى الحل، و إلا تضاعف الفداء مع اجتماعهما، و مع بلوغ البدنه إشكال.

قوله: (و قيل: فى البطه و الإوزه و الكركى شاه) (٣).

ص: ٣١٧

١- ١) التذكره ٣٤٨: ١. [١]

٢- ٢) المبسوط ٣٤٥-١: ٣٤٦.

٣- ٣) ذهب اليه ابن حمزه فى الوسيله: ١٨٤، و الشيخ فى المبسوط ٣٤٦: ١.

و:العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج

و:العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج، وفيما لا تقدير لفديته وقت الإلتلاف، و العبره في قيمه الصيد بمحل الإلتلاف، و في قيمه النعم بمنى إن كانت الجنايه في إحرام الحج، و بمكه في إحرام العمره، لأنها محل الذبح.

ز:لو شك في كون المقتول صيدا لم يضمن

ز:لو شك في كون المقتول صيدا لم يضمن.

ح:يجب أن يحكم في التقويم عدلان عارfan

ح:يجب أن يحكم في التقويم عدلان عارfan، و لو كان أحدهما القاتل أو كلاهما، فان كان عمدا لم يجز الإوزّه بكسر أوله، و فتح ثانيه، مع تشديد ثالثه مفتوحا. و هذا القول هو الأصح، و تشهد له روايه ابن بابويه بأنّ في ذبح الطير شاه (1)، فيكون من المنصوص. و توقف المصنف رحمه الله هنا، نظرا إلى أنه غير منصوص على عينه.

قوله: (العبره بتقويم الجزاء وقت الإخراج).

لأنه حينئذ وقت تحتم الوجوب، و هو وقت التعذر.

قوله: (و فيما لا تقدير لفديته وقت الإلتلاف).

لأنه حينئذ وقت لزوم الفديه، فلا بد من لزوم شيء معين، و هو البدل حينئذ.

قوله: (و العبره في قيمه الصيد بمحل الإلتلاف).

لأنه وقت لزومها الذمه.

قوله: (و لو كان أحدهما القاتل أو كلاهما، فان كان عمدا لم يجز).

بشرط أن يكون عدوانا، و إنما لم يجز لأنه فاسق بفعله.

و قد يقال: إن هذا ليس من الكبائر، فيفسق فاعله.

١ - ١) قال فخر المحققين فى إضاح الفوائد ١:٣٣٥: (دليل ابن بابويه روايه عبد الله بن سنان)، و هذه الروايه لم نجدها فى الفقيه، بل فى التهذيب ٥:٣٤٦ حديث ١٢٠١، و الاستبصار ٢:٢٠١ حديث ٦٨٢، و فى الفقيه ٢:٢٣٣ حديث ١١١٧، الموجود روايه محمد بن فضل عن أبى الحسن -عليه السلام-، و فيه: سألت أبا الحسن -عليه السلام- عن رجل قتل حمامه.

وإلا جاز.

ط: لو فقد العاجز عن البدنه البر دون قيمته فأقوى الاحتمالات التعديل عند ثقه، ثم شراء غيره

ط: لو فقد العاجز عن البدنه البر دون قيمته فأقوى الاحتمالات التعديل عند ثقه، ثم شراء غيره، ففي الاكتفاء بالسنتين لو زاد و
يجاب: بأنه قد ورد وجوب التعزير في معتمد قتل الصيد بين الصفا و المروه.

و اختار في الدروس التعزير مطلقا (١)، و حينئذ فيكون ذلك من الكبائر على بعض الآراء لكن إذا تاب القاتل جاز أن يكون أحد
المقومين (٢).

قوله: (و إلا جاز).

إذ لا مانع من كونه قاتلا و مقوما، لشمول الآيه له.

قوله: (لو فقد العاجز عن البدنه البر دون قيمته، فأقوى الاحتمالات التعديل عند ثقه).

المراد: تعيين قيمه و أفرادها ليجعلها عند ثقه يشتري بها برا. و وجه القوه: أنه مع وجود قيمه بمنزله القادر على البر، كما في
الهدى الواجب في التمتع.

و هذا إنما هو تفريع على القول بوجوب الجزاء و البدل مرتبا.

و يشكل بوجوب الكفاره على الفور، و ليست كالنسيك الثابت بالأصالة، و لأينَّ الجده تتحقق بوجود الثمن في الهدى، و هي
المعلق عليه في الانتقال إلى البدل، و أما البر فغير موجود هنا قطعا.

قوله: (ثم شراء غيره).

هذا هو الاحتمال الثاني الذي هو الأدون من الأول في القوه، و قد أشار إلى ذلك ب(ثم)، و المراد: شراء غيره من أصناف
الطعام، و وجهه: المشاركة في المعنى المطلوب بالبر.

قوله: (و في الاكتفاء بالسنتين لو زاد إشكال).

ص: ٣١٩

١- (١) الدروس: ١٠٣.

٢- (٢) في «ن»: و لو عارض العدلين عدلان في المماثلة ففي الحكم إشكال.

إشكال، فإن تعدد احتمال التخيير، والأقرب إليه، ثم الانتقال إلى الصوم، والأولى إلحاق المعدل بالزكاة. أى: تفريعاً على هذا الاحتمال، لو زاد البديل عن ستين - باعتبار القيمة في غير البر - فهل يسقط الزائد كما يسقط في البر؟ إشكال ينشأ من المشاركة وعدم النص. والأصح تفريعاً على هذا الوجه لا يكتفى، لعدم النص، والكفاره منوطه بالقيمة، والرخصة الثابتة في موضع لا تتعدى.

قوله: (فإن تعدد احتمال التخيير والأقرب إليه).

هذا من الأحكام المتفرعة على الوجه الثانى، أى: فإن تعدد ذلك الغير احتمال التخيير، لعدم ثبوت المرجح الشرعى، فترجيح بعض على غيره ترجيح بلا مرجح.

و يحتمل وجوب الأقرب إليه كالشعير مع الدرره، وهو أقوى تفريعاً، لأنه إذا تعين العدول عن المنصوص إلى غيره لتعذره، أشبه العدول عن الحقيقة إلى المجاز، فيطلب أقرب المجازات، وكل ذلك ضعيف لا يتناءه على ضعيف (1).

قوله: (ثم الانتقال إلى الصوم).

هذا أصح، (لتحقق العجز عن البديل الثانى، فيصار إلى البديل الثالث، لتحقيق الشرط وهو العجز، ولأن الكفاره واجبه على الفور، فالتغريب بها بغير نص مشكل) (2).

قوله: (و الأولى إلحاق المعدل بالزكاة).

المعدل بصيغته اسم المفعول: هو القيمة التي عدلها عند ثقه، بناء على الاحتمال الأقوى عنده.

و المراد بإلحاقه بالزكاة: كونه إذا تلف بغير تفريط لا يكون مضموناً، كما في الزكاة إذا عزلها عن ماله عند عدم المستحق.

ص: ٣٢٠

١ - ١) ورد في «ن»: فرع: لو عجز عن الصوم وقدر على القيمة فهل يجب التعديل عند ثقه؟ صرح شيخنا الشهيد فى حواشيه بالوجوب، وهو محتمل.

٢ - ٢) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

البحث الثاني: فيما يتحقق به الضمان، وهو ثلاثة: المباشرة، والتسبب، واليد.

أما المباشرة

أما المباشرة: فمن قتل صيدا ضمنه، فإن كان أكله تضاعف الفداء، والأقرب أنه يفدى القتل و يضمّن قيمه المأكول، وسواء في التحريم ذبح المحرم—و إن كان في الحل—و ذبح المحل في الحرم، و يكون ميته بالنسبة الى كل أحد حتى المحل و يضعف بأنّ الزكاه واجبه في العين، فإذا تلفت بغير تفریط لا يجب لها بدل بخلاف الكفاره الواجبه في الذمه، فإنّ الذى يعينه إنما تتحقق به البراءه بشرط تحقق إخراجه، كما سبق فيما لو عين الكفاره في هدى ثم تعيب، فالمتجه عدم الإلحاق.

قوله: (فإن أكله تضاعف الفداء).

أى: تضاعف الفداء و إن أكل يسيرا، لروايه على بن جعفر الداله على أنّ كل من أكل من صيد، فعليه فداء صيد كامل (١).

قوله: (و الأقرب أنه يفدى القتل و يضمّن قيمه المأكول).

أى: إنما يجب عليه الفداء و قيمه ما أكل، لا فداء آخر كامل. و وجه القرب: الروايه الداله على وجوب فداء واحد (٢).

و يشكل بأنها إن دلت على عدم وجوب شىء آخر لم تجب قيمه أيضا، و الآ وجب الفداء الآخر بالروايه الأولى، و هو الأصح.

قوله: (و يكون ميته بالنسبه إلى كل أحد حتى المحل).

لعدم حصول أركان الذبيحه، فإنّ الذابح ليس له صلاحيه الذبح، و كذا الحيوان.

ص: ٣٢١

١- (١) قرب الاسناد: ١٠٧، [١] التهذيب ٥: ٣٥١ حديث ١٢٢١.

٢- (٢) الفقيه ٢: ٢٣٦ حديث ١١٢٣، التهذيب ٥: ٣٥٢، ٣٥٣ حديث ١١٢٧، ١١٢٥.

و جلده ميت. و لو صاده المحرم، و ذبحه المحل في الحل حل عليه خاصة. و لو ذبح المحل في الحل، و أدخله الحرم حل على المحل فيه دون المحرم.

و لو باشر القتل جماعه ضمن كل منهم فداء كاملا.

و لو ضرب بطير على الأرض فمات فعليه دم و قيمتان، إحداهما للحرم، و الأخرى لاستصغاره. قوله: (و جلده ميته). هذا كالمستدرك لإغناء ما قبله عنه.

قوله: (و لو صاده المحرم، و ذبحه المحل في الحل، حل عليه خاصة).

أى: لا على المحرم، فهو حصر إضافي، فلا يلزم أن لا يحل على محل آخر غير الذابح.

و هذه العبارة بإطلاقها تناول ما إذا صاده من الحل و من الحرم، و لا شبهه في أنّ ما صاده من الحرم يجب تخليته، و إن أخرج من الحرم و جب إعادته، و لا يحل بعد إخراجه، فلو ذبحه كان ميته، ففي صحيحه على بن جعفر، عن أخيه عليه السلام، أنه سأله عن رجل أخرج حمامه من حمام الحرم إلى الكوفة أو غيرها، قال: «عليه أن يردّها، فإن ماتت فعليه ثمنها، يتصدق به» (١) و الظاهر أنّ ما أدخله من الصيد إلى الحرم ثم أخرج كذا، لوجوب إرساله عنه الإدخال.

قوله: (و لو ضرب بطير على الأرض فمات، فعليه دم و قيمتان).

في روايه معاويه: «ثلاث قيمات» (٢) عبّر بالقيمه الثالثه عن الفداء.

قوله: (إحداهما للحرم و الأخرى لاستصغاره).

كذا في الروايه (٣)، و هي كالظاهره في أنّ المراد: استصغار الطائر مع

ص: ٣٢٢

١- (١) التهذيب ٥: ٣٤٩ حديث ١٢١١.

٢- (٢) التهذيب ٥: ٣٧٠ حديث ١٢٩٠.

٣- (٣) المصدر السابق.

و لو شرب لبن ظبيه فى الحرم فعليه دم و قيمه اللبن، و ينسحب فى غيرها. احتمالها لإرادته استصغار الحرم.

قيل: و تظهر الفائده فيما لو ضرب الطائر فى غير الحرم، فعلى الأول تلزم قيمه أخرى، و على الثانى لا.

و عندى فى هذا نظر، لأنه على الأول ليس المراد مطلق الاستصغار للطائر قطعاً، بل الاستصغار المخصوص، فلا يتعدى الحكم، و هل ينسحب الحكم فى غير الطائر؟ فيه تردد، و الظاهر لا.

قوله: (و لو شرب لبن ظبيه فى الحرم فعليه دم و قيمه اللبن).

لروايه عن الصادق عليه السلام (1)، و لو كان فى غير الحرم فقيمه اللبن ليس إلا، و فى الدروس قيد بالمحرم فى الروايه (2)، فيحتمل وجوب قيمه على المحل فى الحرم، و الدم على المحرم فى الحل.

و يمكن أن يقال: اللبن مما لا نص فيه، فلا يجب إلا قيمته على المحرم فى الحل، و على المحل فى الحرم.

لكن يشكل هذا، بان اجتماع الأمرين على المحرم فى الحرم يقتضى وجوب الدم مع الانفراد بأحد السببين، و قيمه معه بالسبب الآخر.

و يبعد أن يكون الدم على المحل فى الحرم، استسلافاً للدرهم فى الحمامه على المحل فى الحرم فتعين العكس، و فى هذا الاحتمال قوه ظاهره، و فى الروايه دلاله عليه.

قوله: (و ينسحب فى غيرها).

أى: ينسحب هذا الحكم بالتضاعف فى غير الظبيه كالبقره الوحشيه، بأن تجب قيمه اللبن و الشاه أيضاً، فيكون الانسحاب لعين الحكم.

ص: ٣٢٣

١- ١) الكافى ٤: ٣٨٨ حديث ١٣، [١] التهذيب ٥: ٣٧١ حديث ١٢٩٢.

٢- ٢) الدروس: ١٠١.

و لو رمى محلا فقتل محرما، أو جعل فى رأسه ما يقتل القمل محلا فقتله محرما لم يضمن. و فى كسر قرنى الغزال نصف قيمته، و فى كل واحد الربع، و فى عينه القيمه، و فى كسر كل يد أو كل رجل نصف القيمه.

فروع

فروع

أ: لو صال عليه صيد فدفعه

أ: لو صال عليه صيد فدفعه، و أدى دفعه الى القتل أو الجرح فلا- و يحتمل وجوب البقره الأهليه و قيمه اللبن، فيكون الانسحاب لنظير الحكم. و الظاهر عدم الانسحاب لأن ذلك قياس لا نقول به. نعم يتضاعف الفداء الواجب على المحرم فى الحل، و هو قيمه اللبن، لأنه مما لا نص فيه.

قوله: (أو جعل فى رأسه ما يقتل القمل محلا فقتله محرما لم يضمن).

هذا إذا لم يتمكن من إزالته حال الإحرام، فإن تمكن و قصر ضمن.

و مثله ما لو نصب شبكه محلا فاصطادت محرما.

و لو احتفر بئرا محلا، ثم أحرم و هو قادر على طمها، فإن كانت معدة للماء أو نحو ذلك، فالظاهر عدم الضمان بها، و لو كانت معدة للاصطياد فليس ببعيد كونها كالشبكة المنصوبه فيما قلناه.

قوله: (و فى كسر قرنى الغزال).

مستند ذلك كله النص (1)، و عمل معظم الأصحاب (2).

و قيل: يجب فى الجميع الأرش، لأنّ فى بعض رجال الروايه قولاً، و اختاره فى المختلف (3) و المنتهى (4) و الفتوى على المشهور.

ص: ٣٢٤

١- (١) التهذيب ٣٨٧: ٥ حديث ١٣٥٤.

٢- (٢) منهم: المفيد فى المقنعه: ٦٩، و الشيخ فى المبسوط ٣٤٢: ١، و ابن البراج فى المهذب ٢٢٦: ١، و سلاى فى المراسم: ١٢٢.

٣- (٣) المختلف: ٢٨٠.

٤- (٤) المنتهى ٨٢٨: ٢.

ضمان، و لو تجاوز إلى الأثقل مع الاندفاع بالأخف ضمن.

ب: لو أكله في مخمصة ضمن

ب: لو أكله في مخمصة ضمن، و لو كان عنده ميتة فإن تمكن من الفداء أكل الصيد و فداه، و إلا الميتة. قوله: (لو أكله في مخمصة ضمن، و لو كان عنده ميتة و صيد فإن تمكن من الفداء أكل الصيد و فداه، و إلا الميتة).

هذا مختار ابن إدريس (١)، و الظاهر من عبارات أكثر الأصحاب (٢).

و قيل: يأكل الميتة (٣) و هو ضعيف، للنص الدال على أكل الصيد و الفداء (٤).

و في بعض الأخبار: إذا لم يكن متمكنا من الفداء يأكل، و يفدى بعد ذلك، و هو (٥) متجه، لكن لم أجد به تصريحاً من الأصحاب، و عباراتهم تحتمله و إن كانت ظاهره في الأول.

و ربما يقال: إن الكفارة واجبه على الفور، فمع العجز عنها لا تستقر في الذمه، بل تسقط فيكون ذلك موجبا لتحتم أكل الميتة.

و جوابه: إن هذا شائبه العوض فليس كفارة محضه كمال الغير في المخمصة، و في الرواية تنبيه عليه، حيث قال عليه السلام: «أكلك من مالك أحب إليك، أم من الميتة؟» (٦). إذا ثبت هذا، فإنما يأكل الصيد إذا كان مذبوحة ذبحة محل، أو يتمكن من ذبح المحل له، لأن ذبح المحرم له لا يوجب ذكاته.

و احتمال في الدروس استثناء ذبح المحرم في هذا الموضع (٧)، و ليس ببعيد، لأن مناط عدم حصول الذكاه بذبحة النهي عنه، فإذا انتفى انتفى، و الأول أولى.

ص: ٣٢٥

١- (١) السرائر: ١٣٣.

٢- (٢) منهم الصدوق في الفقيه ٢: ٢٣٥، و الشيخ في المبسوط ١: ٣٤٩، و [١] ابن البراج في المهذب ١: ٢٣٠.

٣- (٣) نسب العلامة هذا القول إلى ابن بابويه في المختلف: ٢٧٩.

٤- (٤) الفقيه ٢: ٢٣٥ حديث ١١٢١.

٥- (٥) التهذيب ٥: ٣٦٨، ١٢٨٤، ١٢٨٦، ١٢٨٤.

٦- (٦) الكافي ٤: ٣٨٣، ٤، [٢] التهذيب ٥: ٣٦٨، ١٢٨٥.

٧- (٧) الدروس: ١٠٣.

ج: لو عم الجراد المسالك لم يلزم المحرم

ج: لو عم الجراد المسالك لم يلزم المحرم بقتله فى التخطى شىء.

د: لو رمى صيدا فأصابه و لم يؤثر فلا ضمان

د: لو رمى صيدا فأصابه و لم يؤثر فلا ضمان، و لو جرحه ثم رآه سويا ضمن أرشه، و قيل ربع القيمة. و لو جهل حاله، أو لم يعلم أثر فيه أم لا ضمن الفداء.

و أما التسيب

و أما التسيب: ففعل ما يحصل معه التلف و لو نادرا، و إن قصد الحفظ، فلو وقع الصيد فى شبكه فخلصه فعاب أو تلف، أو خلص صيدا من فم هره أو سبع ليداويه فمات فى يده ضمن على اشكال. و إنما يجوز له أكل ما يسد الرمق كما صرح به فى الدروس (١)، و المراد به:

ما تندفع به ضرورته، باعتبار سفره و تردده فى مهماته.

قوله: (لو عم الجراد المسالك..).

مستند ذلك النص (٢)، و هل يتعدى إلى غيره من الصيد؟ يحتمله.

قوله: (لو رمى صيدا فأصابه و لم يؤثر فلا ضمان).

أى: إذا قطع بعدم التأثير، و هذا إذا لم يؤثر فيه رام آخر معه، و إلا ضمنا معا.

قوله: (و لو جرحه ثم رآه سويا ضمن أرشه، و قيل: ربع القيمة) (٣).

مستند الثانى ضعيف، فان مآله الى القياس، و الأرش هو الأصح.

قوله: (فلو وقع الصيد فى شبكه- إلى قوله: -على إشكال).

الضمان أحوط و إن كان العدم قويا، لعموم قوله تعالى (ما عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ) (٤). (و لا يعارض بعموم الضمان بإثبات اليد على الصيد، لأنَّ

١-١) الدروس: ٩٩.

٢-٢) الكافي ٤:٣٩٣ حديث ٧، التهذيب ٥:٣٦٤ حديث ١٢٦٩، ١٢٦٨، الاستبصار ٢:٢٠٨ حديث ٧٠٩، ٧١٠.

٣-٣) قاله الشيخ في المبسوط ١:٣٤٣، و النهاية: ٢٢٨.

٤-٤) التوبه: ٩١. [١]

و الدال، و مغرى الكلب فى الحل أو الحرم، و سائق الدابه، و الواقف بها راكبا، و المغلق على الحمام، و موقد النار ضمنا.

و لو نفر الحمام فعاد فدم شاه، و إن لم يعد فعن كل حمامه شاه.

الترجيح للأول بالأصل، و بإذن الشارع بهذا الفعل (١).

قوله: (و الدال و مغرى الكلب).

أى: محرما أو محلا فى الحرم (٢).

قوله: (و الواقف بها راكبا).

ينبغى الواقف بها مطلقا، كما هو فى الدروس (٣) لتمكن الواقف بها من المحافظه عن الجنايه باليدين و الرجلين.

قوله: (و المغلق على الحمام).

سيأتى ما يشترط لضمائه.

قوله: (و لو نفر الحمام فعاد فدم شاه).

أى: عاد كله إلى مستقره من الحرام، و المسأله مفروضه فى المحل فى الحرم، فلو كان محرما فى الحرم، ففى وجوب الفداء و قيمه مع العود أو لا- معه نظر، ينشأ من عدم النص، و من مضاعفه الفداء بتعدد السبب، أعنى: الإحرام و الحرم، فعلى هذا لو نفر الحمام- محرما فى الحل، ما الذى يجب عليه؟ يحتمل العدم، لعدم النص، و يحتمل القيمه: نظرا إلى أنه نزل منزله الإلتلاف، و على هذا فهل يفرق بين عوده فتجب قيمه واحده، و عدمه فتجب لكل واحده قيمه، أم لا فتجب قيمه واحده فى الحالين، أو تتعدد فى الحالين؟ فيه نظر.

و هل يتعدى الحكم فى هذه المسائل كلها إلى غير الحمام؟ فيه نظر، إذ

ص: ٣٢٧

١- ١) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

٢- ٢) وردت العبارة التاليه فى متن «س»: و الدال و المدلول إما أن يكونا محلين أو محرمين أو بالتفريق، فهذه صور أربع، و على كل تقدير، فاما أن يكونا فى الحل أو فى الحرم أو بالتفريق، فهذه ست عشره صور، و على كل تقدير فاما أن يكون الصيد فى الحل أو فى الحرم، فهذه اثنتان و ثلاثون صور.

٣- ٣) الدروس: ١٠٣.

و لو عاد البعض فعنه شاه، و عن غيره لكل حمامه شاه. و الأقرب أن لا شيء في الواحده مع الرجوع. و لو أصاب أحد الراميين خاصه ضمن كل منهما فداء كاملا.

لا نص هنا.

و اعلم أن هذه المسأله من أصلها لا نص فيها، و إنما ذكرها ابن بابويه في رسالته.

قوله: (و الأقرب أن لا شيء في الواحده مع الرجوع).

أى: فيما لو كانت واحد، فرجعت، و يمكن تناول العبارة ما لو نقرّ عده فرجعت واحد فلا شيء فيها. و على ما ذكره من بناء الحكم على أن الحمام جمع، أو اسم جنس يلزم أن لا شيء في الواحده و إن لم تعد، إذ لا يتناولها هذا اللفظ.

فان قلنا: تنفيها مع عدم العود بمنزله الإلتلاف.

قلنا: إن تم هذا فاللزوم لشيء من خارج لا بهذا المذكور، و الذى صرح به أهل اللغة أنّ الحمام اسم جنس، يقع على الواحده و الكثير، و الجمع حمام (١).

فعلى هذا لا فرق بين الواحده و المتعدد، إلا أنه يشكل بلزوم مساواه حكم عود الواحده لحكم عدم عودها، سواء كانت واحده فى الأصل أم انفردت بالعود و هو بعيد، فمن ثم كان الأوجه فى حكمها التوقف.

قوله: (و لو أصاب أحد الراميين).

المراد: أحد الراميين المحرمين، و منع ابن إدريس وجوب الفداء على المخطئ (٢)، و الروايه حجه عليه (٣).

و لو تعدد الرماه، ففى تعدى الحكم الى جميع من أخطأ إشكال. و على هذا، فلو كانوا فى الحرم فهل يتضاعف الفداء على المخطئ؟ الظاهر فى الراميين ذلك، لأنّ حرمه الحرم توجب التضاعف، أما حكم من عداها فمشكل.

ص: ٣٢٨

١- (١) انظر الصحاح (حمم) ١٩٠٦: ٥-١٩٠٧.

٢- (٢) السرائر: ١٣١.

٣- (٣) التهذيب ٣٥٢، ٣٥١: ٥ حديث ١٢٢٣، ١٢٢٢.

و لو أوقد جماعه نارا فوق طائر ضمنوا فداء واحدا إن لم يقصدوا الصيد، وإلا فكل واحد فداء كاملا.

و لو رمى صيدا فتعثر فقتل فرخا أو آخر ضمن الجميع.

قوله: (و لو أوقد جماعه نارا).

المراد: إيقاد النار في حال الإحرام قبل دخول الحرم كما في الرواية (١)، وفيها: إنَّ الواقع حمامه أو شبهها، وفيها: إنه لو كان ذلك تعمدًا ليقع فيها الصيد لزَم كل واحد دم شاه، فمقتضاها عدم الفرق بين الحمامه و غيرها من الصيد، لما في آخر الرواية، و به صرح في الدروس (٢).

و لو كان ذلك في الحرم من المحرم تضاعف الواجب، ففي الحمامه تلزم شاه و قيمه، و من المحل تلزم القيمة. و لو قصد بعضهم و بعض لم يقصد فعلى كل من القاصدين فداء متحد أو متعدد لو كانوا محرمين في الحرم، و على من لم يقصد فداء واحد في الحل إذا كانوا محرمين، و في الحرم إشكال.

و لو كان غير القاصد واحدا فإشكال، ينشأ من مساواته القاصد، و يحتمل أن يجب على غير القاصد ما يجب عليه لو لم يقصد الجميع، فلو كانا اثنين و قصد أحدهما دون الآخر فعلى القاصد شاه، و على الآخر نصفها لو كان الواقع نحو الحمامه.

قال في الدروس: و لا إشكال في وجوب الشاه على الموقد الواحد، قصد أو لا (٣)، و نفى الاشكال غير ظاهر، فإن الرواية دلت على عدم استواء القاصد و غيره (٤)، و الوجوب أولى.

قوله: (و لو رمى صيدا فتعثر).

سواء كان الرامي محلا في الحرم أو محرما في الحل و الحرم، فيضمن في كل

ص: ٣٢٩

١- ١) الكافي ٤: ٣٩٢ حديث ٥، [١] التهذيب ٥: ٣٥٢ حديث ١٢٢٦.

٢- ٢) الدروس: ١٠١.

٣- ٣) الدروس: ١٠٢.

٤- ٤) الكافي ٤: ٣٩٢ حديث ٥، [٢] التهذيب ٥: ٣٥٢ حديث ١٢٢٦.

و لو سار على الدابه أو قادهما ضمن ما تجنبه بيديها. و لو أمسك صيدا فى الحرم فمات ولده فيه بامساكه ضمنه، و كذا المحل لو أمسك الأم فى الحل فمات الطفل فى الحرم و لا يضمن الام.

و لو أمسك المحل الأم فى الحرم فمات الولد فى الحل ففى ضمانه نظر، ينشأ: من كون الإلتلاف بسبب فى الحرم فصار كما لو رمى من الحرم. من الحالات بحسبها، و إنما يضمن الجميع إذا حصلت الجنايه على المتعثر لو جهل حاله.

قوله: (و لو سار على الدابه، أو قادهما ضمن ما تجنبه بيديها).

و كذا برأسها للروايه (1)، و لو ساقها أو وقف بها ضمن مطلقا، لأنها تحت سلطنته و جنايتها منسوبة إليه، خرج من ذلك جنايتها برجلها حال السير إذا لم يكن سائقا لها، لأنه لا يشاهد رجلها حينئذ، و لا يحكم عليها، و قد قال عليه السلام: «الرجل جبار» (2).

قوله: (و كذا المحل لو أمسك الأم فى الحل فمات الطفل فى الحرم).

لأنّ الجنايه وقعت على الصيد فى الحرم، فأشبه ما لو رمى الصيد من الحل إلى الحرم.

قوله: (و لو أمسك المحل الأم فى الحرم فمات الولد فى الحل ففى ضمانه نظر، ينشأ من كون الإلتلاف بسبب فى الحرم، فصار كما لو رمى من الحرم).

و من أنّ الإلتلاف فى الحل فلا يكون مضمونا. و ليس بشيء، لأنّ

ص: ٣٣٠

١ - ١) الكافي ٧: ٣٥١ حديث ٢، ٣، ١١، [١] الفقيه ١١٦، ١١٥، ٤: ١١٥، ٤٠٠، ٣٩٧، التهذيب ١٠: ٢٢٥ حديث ٨٨٦-٨٩١، الاستبصار ٤: ٢٨٤، ٢٨٥ حديث ١٠٧٤-١٠٧٨، ١٠٧٦.

٢ - ٢) سنن أبى داود ٤: ١٩٦ حديث ٤٥٩٢، [٢] الجامع الصغير ٢: ٢٢ حديث ٤٥٠٩.

و لو نَفَر صيدا فهلك بمصادمه شىء، أو أخذه آخر ضمن الى أن يعود الصيد الى السكون، فإن تلف بعد ذلك فلا ضمان، و لو هلك قبل ذلك بآفه سماويه فالأقرب الضمان. و لو أغلق بابا على حمام الحرم و فراخ و بيض، فإن أرسلها سليمه فلا ضمان، و إلاّ ضمن المحرم الحمامه بشاه، و الفرخ بحمل، و البيضه بدرهم، و المحل الحمامه بدرهم، و الفرخ بنصفه، و البيضه بربعه.

و قيل: يضمن بنفس الإغلاق، و يحمل على جهل الحال كالرمى.

الإتلاف و إن كان فى الحل لكن بسبب صدر فى الحرم، فالأصح الضمان.

قوله: (ضمن إلى أن يعود الصيد إلى السكون).

أى: بحيث لا يبقى له نفار، و لا يوحش بسببه، فحينئذ لو هلك لا بسببه لم يضمن.

قوله: (و لو هلك قبل ذلك بآفه سماويه فالأقرب الضمان).

هذا هو الأصح، لأنه مضمون، فيكون تلفه - و لو بسبب آخر - مضمونا.

قوله: (و لو أغلق بابا على حمام الحرم).

إن كان فى الحرم أشكل ذلك، إذ المحرم يتضاعف عليه الفداء فى الحرم، و إن كان فى غير الحرم لزم ضمان حمام الحرم فى الحل لغير المحرم. و المصنف (١) و الجماعة لا - يقولون به (٢)، على أننا لو قلنا بضمانها لأمكن أن يقال: يضمنها المحرم مع تضاعف الفداء تنزيلا، لكونها من حمام الحرم منزله كونه فى الحرم، و هذا الاشكال لازم.

قوله: (و قيل: يضمن بنفس الأغلاق).

القول للشيخ، لروايه يونس بن يعقوب، عن أبى عبد الله عليه السلام (٣)،

ص: ٣٣١

١- (١) المختلف: ٢٨١.

٢- (٢) منهم: الشيخ فى النهايه: ٢٢٤، و [١] المحقق فى الشرائع ٢٨٩: ١.

٣- (٣) التهذيب ٣٥٠: ٥ حديث ١٢١٦.

و لو نصب شبكه فى ملكه أو غيره و هو محرم، أو نصبها المحل فى الحرم فتعلق بها صيد فهلك ضمن.

و لو حل الكلب المربوط فقتل صيدا ضمن، و كذا الصيد على اشكال. و لو انحل الرباط لتقصيره فى الربط فكذلك، و إلا فلا. و لو حفر بئرا فى محل عدوان فتردى فيها صيد ضمن، و لو كان فى ملكه أو موات لم يضمن. و لو حفر فى ملكه فى الحرم فالأقرب الضمان، لأنّ حرمة الحرم شامله، فصار كما لو نصب شبكه فى ملكه فى الحرم. و تنزيل المصنف لها على جهل الحال تنزيل حسن.

قوله: (و كذا الصيد على إشكال).

أى: لو حله فقتل صيدا آخر، و لا ريب أنّ الضمان أحوط.

قوله: (و لو انحل الرباط لتقصيره فى الربط فكذلك، و إلا فلا).

أى: لو انحل رباط الكلب للتقصير ضمن، و إن لم يكن كذلك كأن انقطع الحبل المتين مثلا فلا ضمان، و لا تحتمل العبارة إرادته انحلال الصيد للتقصير فى ربطه.

قوله: (و لو كان فى ملكه أو موات لم يضمن).

ينبغى لو كانت البئر مما يعتاد قبض الصيد بها أن يضمن، لأنها لا تقصر عن الشبكه و سائر أحابيل الصيد.

قوله: (و لو حفر فى ملكه فى الحرم فالأقرب الضمان، لأنّ حرمة الحرم شامله، فصار كما لو نصب شبكه فى ملكه فى الحرم).

كل من تسبب الى إتلاف الصيد فعليه الضمان فى الحل و الحرم، و لا أثر لكون السبب حلالا فى زوال الضمان، و سقوط الضمان فى الحل للحاجه و الضرر العامين اللازمين بخلاف الحرم.

و لو أرسل الكلب، أو حل رباطه و لا صيد فعرض صيد ضمن.

و أما اليد

و أما اليد: فإنَّ إثباتها على الصيد حرام على المحرم، و هى سبب الضمان، و لا يستفيد به الملك، و إذا أخذ صيدا ضمنه.

و لو كان معه قبل الإحرام زال ملكه عنه به، و وجب إرساله، فإن أهمل ضمن. و لو كان الصيد نائيا عنه لم يزل ملكه عنه.

و لو أرسل الصيد غير المالك، أو قتله فليس للمالك عليه شيء، لزوال ملكه عنه.

و لو أخذه فى الحل و قد أرسله المحرم مطلقا، أو المحل فى الحرم ملكه، و لو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه الإرسال. و لا يدخل فى الصيد ملك المحرم باصطياد، و لا ابتياع، و لا قوله: (و لو كان معه قبل الإحرام زال ملكه عنه به، و وجب إرساله).

هذا مذهب الأصحاب، و قيل: بل يبقى على ملكه و إن وجب الإرسال (١). و تظهر الفائدة فيما لو أخذه أخذا و جنى عليه جان، فإنَّ له انتزاعه فى الأول، و المطالبة بالعوض فى الثانى.

قوله: (و لو كان الصيد نائيا).

المراد بالنائى: ما صدق عليه ذلك عادة، و كذا القريب.

قوله: (و لو لم يرسله حتى تحلل لم يجب عليه الإرسال).

لزوال المقتضى و هو الإحرام، و هذا إذا لم يدخله إلى الحرم، فإن أدخله الحرم ثم أخرج منه و جب إعادته إليه للرواية (٢)، فإن تلف فعله ضمانه. و لا يلحق بالإحرام، لعدم المساواه و انفراد الحرم بالنص.

ص: ٣٣٣

١- ١) نسب هذا القول فى الجواهر ٢: ٢٧٥ [١] إلى الإسكافى.

٢- ٢) الكافى ٤: ٢٣٤ حديث ٩، الفقيه ٢: ١٧١ حديث ٧٤٩.

اتهاب، و لا غير ذلك من ميراث و شبهه إن كان معه، و إلا ملك، و قيل: يملك و عليه إرساله و ليس له القبض، فان قبض و تلف فعليه الجزاء لله تعالى، و القيمة للمالك. و إذا أحل دخل الموروث في ملكه. و لو أحرم بعد بيع الصيد، فأفلس المشتري لم يكن له حالة الإحرام أخذ العين.

و لو استودع صيدا محلا ثم أحرم سلمه الى الحاكم إن تعذر قوله: (إن كان معه).

أى: لا يدخل في ملكه إن كان معه في حال الإحرام، و لو لم يكن معه دخل في ملكه بهذه الأسباب جميعها.

قوله: (و قيل: يملك و عليه إرساله).

هو قول الشيخ (1)، و الأصح عدمه، لقوله تعالى (وَ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرِّمًا) (2) أى: وجوه انتفاعاته، فيخرج عن المالىة بالإضافة إلى المحرم.

قوله: (فإن قبض و تلف فعليه الجزاء لله تعالى، و القيمة للمالك).

و احتمال في الدروس في الحرمى كالقمارى و الدباسى أن يكون الجزاء و القيمة للمالك (3)، فيجب جزاء لله تعالى أيضا.

قوله: (و إذا أحل دخل الموروث في ملكه).

سواء كان له شريك في الإرث أم لا، لأن العارض سريع الزوال، و يكون المتروك هنا على حكم مال الميت.

ص: ٣٣٤

١ - ١) قاله في المبسوط ٣٤٧: ١. [١]

٢ - ٢) المائدة: ٩٦. [٢]

٣ - ٣) الدروس: ٩٩.

المالك، و إن تعذر فإلى ثقه محل، فان تعذر فإشكال أقربه الإرسال و الضمان. و لو أمسك المحرم صيدا، فذبحه محرم فعلى كل منهما فداء كامل، و لو كانا فى الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ بدنه، و لو كانا محلين فى الحرم لم يتضاعف.

و لو كان أحدهما محرما فى الحرم، و الآخر محلا تضاعف فى حق المحرم خاصة.

و لو أمسكه المحرم فى الحل فذبحه محل فلا شىء على المحل، و يضمن المحرم الفداء.

قوله: (فان تعذر فإشكال، أقربه الإرسال و الضمان).

هذا هو الأصح، جمعا بين الحقيين.

قوله: (و لو كانا فى الحرم تضاعف الفداء ما لم يبلغ البدنه).

أى: ما لم يبلغ قيمتها، و هذا هو الأصح، و الروايه مرسله (١)، لكن العمل بها مشهور، و التضاعف مطلقا أحوط.

و ظاهر كلام المصنف فى المنتهى (٢) و التذكرة (٣) و غيره: إن ما يجب فيه بدنه لا يتضاعف لو وقع الفعل فى الحرم (٤).

(و يلوح من عبارتهم اعتقاد أن هذا الحكم داخل فى الروايه التى ذكرناها (٥)، و لعله يريد بهذه العبارة، و فى دلاله الروايه و مثل هذه العبارة على ذلك نظر ظاهر) (٦).

ص: ٣٣٥

١- ١) الكافى ٤: ٣٩٥ حديث ٥.

٢- ٢) المنتهى ٢: ٨٣٠. [١]

٣- ٣) التذكرة ١: ٣٥٢.

٤- ٤) المختلف: ٢٧٨.

٥- ٥) الكافى ٤: ٣٩٥ حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٧٢ حديث ١٢٩٤.

٦- ٦) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

و لو نقل بيضا عن موضعه ففسد ضمن. و لو أحضنه و خرج الفرخ سليمان فلا ضمان، و لو كسره فخرج فاسدا فالأقرب عدم الضمان.

البحث الثالث: في اللواحق

البحث الثالث: في اللواحق، يحرم من الصيد على المحل في الحرم كل ما يحرم على المحرم في الحل.

و يكره له ما يؤم الحرم، قوله: (و لو نقل بيضا عن موضعه ففسد ضمن).

ظاهره أنه لا ضمان ما لم يفسد، و ظاهر عباره الدروس الضمان، إلا أن يخرج الفرخ سليما (1)، و يتفاوت حكم العبارتين فيما لو جهل حاله، و لو كان من شأنه أن يفسد بذلك أو تنفره الأم فلا تحضنه ظهر قوه كلام الدروس.

قوله: (و لو كسره فخرج فاسدا فالأقرب عدم الضمان).

هذا أصح لانتفاء المقتضى. و يحتمل الضمان لثبوت المنع ظاهرا و قد أقدم على كسره باعتقاد أنه صحيح. و لا شبهه في أنه يأثم، لأنَّ الفرض اعتقاد سلامته، و هل يعزر؟ فيه احتمال و ما تقدم من قوله: (و لا شيء في المارق) المراد به: ما علم كونه مارقا قبل كسره.

قوله: (و يكره له ما يؤم الحرم).

أى: ما هو قاصد إلى دخوله بأن يكون متوجها إليه، و تشهد القرائن بإرادته دخوله. و قيل: يحرم (2) و في الروايه الصحيحه: «لا يحرم» (3) و إن كان في بعض الأخبار ما يدل على التحريم (4)، فإنَّ طريق الجمع بالحمل على الكراهيه.

ص: ٣٣٦

١- (١) الدروس: ١٠٣.

٢- (٢) قاله الشيخ في النهاية: ٢٢٨، و الخلاف ١: ٢٨٤ مسألة ٣٠٥ كتاب الحج.

٣- (٣) الكافي ٤: ٢٣٤ حديث ١٢، التهذيب ٥: ٣٦٠ حديث ١٢٥٢، الاستبصار ٢: ٢٠٦ حديث ٧٠٤.

٤- (٤) الكافي ٤: ٢٣٥ حديث ١٤، التهذيب ٥: ٣٥٩ حديث ١٢٥٠، ١٢٤٩.

فإن أصابه فدخل الحرم و مات فيه ضمنه على اشكال. و يكره صيد ما بين البريد و الحرم. و يستحب أن يتصدق عنه بشيء لو فقاً عينه، أو كسر قرنه. قوله: (فإن أصابه و دخل الحرم و مات فيه ضمنه على إشكال).

ينشأ من وقوع السرايه فى الحرم، فكانت كالجنايه الصادره فيه، و من الروايه الصحيحه الصريحه الداله على عدم الضمان (1)، و الأصح عدم الضمان و ان كان أحوط.

و ظاهر توجيه الإشكال يقتضى عدم قصر هذا الحكم على ما يؤم الحرم، فلو جرح الصيد فى الحل مطلقاً، فدخل إلى الحرم و مات فيه يلزم على الوجه الثانى ضمانه، لأنّ سرايه الجنايه كالجنايه الصادره فى الحرم على ذلك التوجيه.

قوله: (و يكره صيد ما بين البريد و الحرم).

اعلم أنّ للحرم حرماً خارجاً، و هو بريد من كل جانب و هو وراء الحرم، فالحرم بريد فى بريد فى وسطه، و حرم الحرم بريد من كان جانب حوله، و المعنى:

يكره صيد البريد الذى هو خارج الحرم من نهايه البريد إلى حد الحرم.

و المراد: أنّ صيد هذا البريد فى أى جزء كان من أجزائه مكروه، و إن كانت العبارة لا تخلو من تكلف.

قوله: (و يستحب أن يتصدق عنه بشيء لو فقاً عينه أو كسر قرنه).

لورود الروايه بالأمر بذلك (2)، و هى محموله على الاستحباب، و إن كان ظاهر الأمر الوجوب، بل مقتضاها تحريم الصيد ثمه، و به قال الشيخ (3).

و استحباب الصدقه و كراهه الاصطياد أظهر استبعاد التحريم ما عدا

ص: ٣٣٧

١- ١) الكافى ٤: ٢٣٤، حديث ١٢، التهذيب ٥: ٣٦٠، حديث ١٢٥٢، الاستبصار ٢: ٢٠٦، حديث ٧٠٤.

٢- ٢) التهذيب ٥: ٣٨٧، حديث ١٣٥٤.

٣- ٣) المبسوط ١: ٣٤٣، [١] النهاية: ٢٢٧. [٢]

و لو قتل صيدا فى الحرم فعليه فداؤه، و لو قتله جماعه فعلى كل واحد فداء.

و لو رمى المحل من الحل صيدا فى الحرم فقتله، أو رمى من الحرم صيدا، فى الحل فقتله، أو أصاب الصيد و بعضه فى الحرم، أو كان على شجره فى الحل إذا كان أصلها فى الحرم، و بالعكس فعليه الفداء.

و لو ربط صيدا فى الحل فدخل الحرم لم يجز إخراجه.

و لو دخل بصيد الى الحرم و جب إرساله، فإن أخرجه ضمنه و إن تلف بغير سببه. و لو كان مقصودا و جب حفظه الى أن يكمل ريشه ثم يرسله، الحرم، و على هذا فهل تستحب كفاره لو فعل من الجنائيات غير ما ذكر؟ لا أعلم فيه شيئا نفيا و لا إثباتا.

قوله: (و لو قتل صيدا فى الحرم).

الظاهر: أن ما تقدم مما يناظر هذه المسأله كان حكم الإحرام، و هذا حكم الحرم، فلا تكرار.

قوله: (و لو رمى المحل من الحل صيدا فى الحرم- إلى قوله: -و جب إرساله، فإن أخرجه ضمنه و لو تلف بغير سببه).

الظاهر أن هذه الأحكام كلها لا خلاف فيها، و هى منصوبه.

قوله: (و لو كان مقصودا و جب حفظه الى أن يكمل ريشه ثم يرسله).

أى: لو كان الصيد الذى أدخله الحرم مقصودا، لورود الأمر بذلك، فلو أرسله قبل ذلك فالمناسب الضمان، لأنه معرض للتلف، فإنه لا يمتنع.

و مقتضى العبارة كون الصيد طائرا بدليل قوله: (مقصودا) و الروايه فى

و عليه الأرش بين كونه منتوفا و صحيحا لو نتفه. و لو أخرج صيدا من الحرم و جب إعادته، فإن تلف قبلها ضمنه.

و لو نتف ريشه من حمام الحرم تصدق بشيء و جوبا باليد الجانيه، الحمامه المقصوده (1)، و الظاهر أنّ غيرها من الطيور كذلك.

و لو كان الصيد غير طائر و عرض له ما لم يبق معه ممتنعا ففي الحكم تردد، و حفظه الى أن يصير ممتنعا قويا. و إنما يشكل لو يئس من عوده الى الامتناع. و يمكن جواز إرساله مع ضمان البدل، لأنّ التكليف بالحفظ دائما حرج عظيم.

قوله: (و عليه الأرش بين كونه منتوفا و صحيحا لو نتفه).

أى: على من نتف ريش الطائر، و هو تفاوت ما بين قيمته منتوفا و صحيحا. هذا إذا نتف أزيد من ريشه، لأنّ حكم الريشه سيأتى. و هذا الحكم ثابت فى الحرم مطلقا، و فى الحل على المحرم.

لكن ينبغى التضاعف لو كان محرما فى الحرم كما يظهر من إطلاقات الأصحاب لتعدد المقتضى، و عبارته الكتاب يلوح منها أنّ الحكم فى الحرم.

قوله: (و لو نتف ريشه من حمام الحرم تصدق بشيء و جوبا باليد الجانيه).

الصدقه بشيء و كونها باليد الجانيه مورد الروايه معللا بالإيلام (2). و لو تعدد الريش فان كان نتفها دفعه، أو نتف اثنين فصاعدا دفعه، فالظاهر الأرش كما سبق، و إن كان نتف كل واحده دفعه ففي كل واحده صدقه، لتعلق الحكم بكل واحده برأسها، و لو لم يكن للمنتوف أرش أصلا - ككثلايت ريشات من البطن مثلا - من مواضع متفرقه، لا - يحدث بنتفها نقصان فى القيمه - ففي الحكم إشكال، و عدم وجوب شيء أصلا بعيد جدا.

و لو عيب الطائر بالنتف فإشكال.

ص: ٣٣٩

١- (١) الكافى ٤: ٢٣٣ حديث ٥، ٦، الفقيه ٢: ١٦٨ حديث ٧٣٥، التهذيب ٥: ٣٤٨ حديث ١٢٠٨.

٢- (٢) الكافى ٤: ٢٣٥ حديث ١٧، التهذيب ٥: ٣٤٨ حديث ١٢١٠.

و بغيرها اشكال. و لو رمى بسهم فى الحل فدخل الحرم، ثم خرج فقتل فى الحل فلا ضمان.

و فى تحريم صيد حمام الحرم فى الحل على المحل نظر.

مسائل

مسائل: يجب على المحرم فى الحل الفداء، و على المحل فى الحرم القيمه، و يجتمعان على المحرم فى الحرم حتى يبلغ بدنه، فلا يتضاعف حينئذ. و لو قتله اثنان فى الحرم، و أحدهما محرم فعليه الفداء و القيمه، و على المحل القيمه، و فداء المملوك لصاحبه و إن زاد على القيمه على اشكال، و لو كان المنتوف و بر حيوان من الصيد أو صوفه ففى التعديده إشكال. و لا- شبهه فى وجوب الأرش حيث يحدث نقصان فى القيمه.

قوله: (و بغيرها إشكال).

الأصح عدم الإجزاء، لأنه خلاف الأمور به.

قوله: (و فى تحريم صيد حمام الحرم فى الحل على المحل نظر).

قال الشيخ: يحرم (١)، و الروايه داله على التحريم (٢)، فالقول به أقوى.

قوله: (حتى يبلغ بدنه فلا تتضاعف حينئذ).

قد تقدم تنقيحه و إعادته تكرار محض.

قوله: (و فداء المملوك لصاحبه، و إن زاد على القيمه على إشكال).

مقتضى سياق العبارة أن يكون الحكم شاملا للمحرم فى الحل و فى الحرم، و المحل فى الحرم، إلا أن المتبادر من قوله: (و فداء المملوك) أن يكون الحكم للمحرم فى الحل، لأن المتبادر إلى الفهم من الفداء هو ما يلزم المحرم فى الحل، و إن

ص: ٣٤٠

١- (١) قاله فى المبسوط ٣٤١: ١. [١]

٢- (٢) التهذيب ٣٤٨: ٥ حديث ١٢٠٩.

أمكن حمله على مطلق ما يلزم فيكون معنى أعم، وهو المناسب للمعنى اللغوي، لأنّ فداء الشيء ما يفدى به قل أو أكثر، والاستعمال الأول لا يعلم كونه حقيقه.

و المراد بالقيمه: هي القيمه السوقيه يوم الإلتلاف على الأصح. و يحتمل أعلى القيم، لأنه غاصب.

و المراد بالصاحب: من يكون محترم المال، -فيخرج عنه الحربى- و يجب فى قتل صيده ما يجب فى مباح الأصل، لأنه إذا كان فيئا للمسلم و المحرم لا يملك الصيد يكون بمنزله المباح.

إذا تقرر هذا، فإن نزلت العبارة على المعنى الأول كان المعنى: فداء المملوك لصاحبه إن ساوى قيمته السوقيه الواجبه فى قيم المتلفات، و إن زاد احتمال ثبوت الزيادة للمالك، لأنها فى مقابل ماله شرعا، فيكون عوضا شرعيا.

و وجوب الصدقه بها لأنها زياده عن ماله فلا يستحقها، فعلى هذا هل يجب جزاء لله تعالى؟ يحتمله لاقتضاء الإحرام ذلك، و به صرح فى التذكرة (١) و المنتهى (٢) و الدروس (٣) و هو اللائح من عبارته ابن إدريس فى السرائر حيث قال:

فى المملوك القيمه السوقيه لمالكه، و القيمه الشرعيه يتصدق بها (٤)، و الظاهر أنه أراد بالقيمه الشرعيه: ما قوبل به شرعا.

و الذى يلوح من عبارته المصنف فى هذا الكتاب أنه لا يجب أمر زائد على الفداء للمالك، فعلى هذا لو كان محرما فى الحرم أو محلا- فيه، فهل يجب المجموع للمالك؟ يحتمل ذلك بناء على وجوب الزيادة عن القيمه السوقيه له، و يحتمل وجوب القيمه السوقيه خاصه له، و يجب التصديق بالباقي كسائر الأموال إذا أتلقت، فحينئذ ما الذى يتصدق به؟ يحتمل مجموع الفداء و القيمه، أو الفداء

ص: ٣٤١

١- (١) التذكرة ٣٥١: ١.

٢- (٢) المنتهى ٨١٩: ٢.

٣- (٣) الدروس: ٩٩.

٤- (٤) السرائر: ١٣١.

المتضاعف في الحرم. و يحتمل ما يبقى بعد قيمه، و ليس بظاهر إلا إذا أوجبنا للمالك قيمه في خارج الحرم، و أوجبنا التصديق بما يبقى من الفداء، و هو خلاف المختار عند المصنف، و شيخنا في الدروس، و عباره الدروس هذه: و لو قلنا بالمساواه بين الحرمي هنا و غيره كان قويا (١).

و على القول باستحقاق المالك الفداء إشكالات:

الأول: إنَّ الواجب في المتلفات من الأموال قيمه، و هي ما كان معينا بالأثمان، أعنى: الدراهم أو الدينانير، فيوجب البدنه في النعمه للمالك خروج عن مقتضى المالىه، و عدم إيجابها اقتصارا على قيمه السوقيه خروج عن النص القاطع.

الثاني: لو عجز عن الفداء، فيوجب الصوم يقتضى ضياع حق المالك، و إيجاب قيمه معه خروج عن كون الجزاء للمالك و عدم إيجابه أصلا أبعد، لأنَّ فيه خروجا عن النص الوارد به صريح الكتاب العزيز (٢).

الثالث: إنَّ الفداء لو كان أنقص من قيمه فيوجب شيء آخر معه يقتضى الخروج عن استحقاق المالك الفداء، لأنه إنما يستحقه إذا قطع النظر عن حكم التقويم المالى، و عدمه واضح البطلان، لأنه إذا وجبت قيمه السوقيه في حال عدم الإحرام خارج الحرم، فالمناسب التغليظ مع أحدهما أو هما، لا التخفيف، و ضياع المال المحترم بغير سبب ظاهر معلوم البطلان.

الرابع: لو كان المتلف بيضا و وجب الإرسال، و قلنا: إنَّ الفداء للمالك و لم ينتج شيئا، يلزم ضياع حق المالك المعلوم بطلانه، و إن أوجبنا قيمه السوقيه معه لم يصدق أنَّ الفداء للمالك، و إن نفينا الإرسال و أوجبنا قيمه لزم الخروج عن النص.

ص: ٣٤٢

١ - ١) الدروس: ٩٩.

٢ - ٢) المائده: ٩٥.

و عليه النقص أو غيره يتصدق به.

و تتكرر الكفاره بتكرر القتل عمدا و سهوا على و على مختار الدروس (١) إشكال بين قدمناه، و هو: أنّ وجوب الزيادة فى الفداء للمالك يقتضى وجوب الزائد فى الحرم على المحرم له أيضا، و قد مال بالآخره إلى عدم الفرق بين الحرمى و غيره.

و الذى يقتضيه النظر أنّ الصيد المملوك تجب قيمته السوقية للمالك على الجانى، و كذا على الغاصب و القابض بالسوم، بل المستودع و المستأجر و نحوهما مع الإحرام إذا تلف لتحريم اليد حينئذ، و لو كان فى الحرم فإنما يتصور الحكم فى القمارى و الدباسى.

و إنما يتعلق بها الحكم بالكفاره مع الجنايه لا مطلقا، إلا فى المحرم على وجه قد سبق رده. و حينئذ (٢) فما أوجبه النص من الفداء أو قيمه الشرعيه باعتبار الإحرام أو الحرم أو هما معا لاجتماع الإحرام و الحرم، حيث تكون قيمه منصوصه و فيما لا نص فيه الجزاء مضاعفا كله يكون على الحكم المقرر من وجوب الصدقه، و مع العجز الصيام. يدل على ذلك- مع ما سبق- أن الأسباب إذا اجتمعت و جب تعدد مسبباتها، و جميع أنواع الصيد و منافعها و أجزاءها فى هذا الحكم سواء.

قوله: (و عليه النقص).

الظاهر أنه على الجانى و إن كان لا مرجع له، لبطلان ضياع حق المالك لو نقص الفداء عن قيمه السوقية. و يحتمل أن يكون على المالك بمعنى: سقوطه اقتصارا على الفداء، و لأنه كما يستحق الزيادة تذهب عليه النقيصه.

قوله: (و تتكرر الكفاره بتكرر القتل سهوا و عمدا على الأقوى).

ص: ٣٤٣

١- ١) الدروس: ٩٩.

٢- ٢) فى «ن»: و حينئذ ينبغى فى المستأجر و المستودع و المستعير أن لا يجب للمالك شىء مع التلف بدون التعدى، فما أوجبه النص.

الأقوى. و يضمّن الصيد بقتله عمدا و سهوا و خطأ، فلو رمى غرضا فأصاب صيدا ضمنه. و لو رمى صيدا فمرق السهم فقتل آخر ضمنهما.

و لو اشترى محلّ بيض نعام لمحرم فأكله، فعلى المحرم عن كل بيضه شاه، و على المحلّ عن كل بيضه درهم، الخلاف فى التكرار عمدا، و النصّ الصحيح الصريح يدلّ على العدم (١)، و كذا ظاهر القرآن (٢)، و هو الأقوى.

قوله: (و لو اشترى محلّ بيض نعام لمحرم فأكله، فعلى المحرم عن كل بيضه شاه، و على المحلّ عن كل بيضه درهم).

الظاهر: أنه لا فرق بين كون المشتري فى الحلّ أو الحرم، لإطلاق النصّ (٣)، و لا استبعاد فى ترتب الحكم بذلك على المحلّ فى الحلّ، لأنّ المساعدة على المعصية لما كانت معصية لم يمتنع أن تترتب عليه الكفاره، كما سيأتى فى المحلّ إذا عقد لمحرم.

و لا يشكل بأنه لو اشترك المحلّ و المحرم فى قتل الصيد لم يضمّن لوجهين:

الأول: أنه لا معونه هناك.

الثانى: أنه لا يلزم من انتفاء الحكم فى موضع -لانتفاء النصّ- انتفاؤه فى موضع وجود النصّ، لأنّ القول بالقياس و التصرف فى الشرعيات بالرأى عندنا باطل.

و لا بد (٤) من تقييد المسألة بأن لا يكسره المحرم، بأن يشتريه المحلّ مطبوخا أو مكسورا أو يطبخه أو يكسره هو، فلو تولى كسره المحرم فعليه الإرسال. و ليس ببعيد إلحاق الطبخ بالكسر، لمشاركته إياه فى منع الاستعداد للفرخ.

و لو اشتراه المحرم لنفسه مطبوخا مثلا فأكله ففى وجوب الدرهم عليه مع

ص: ٣٤٤

١- (١) الكافى ٤: ٣٩٤ حديث ٢، ٣، [١] التهذيب ٥: ٣٧٢ حديث ١٢٩٧، ١٢٩٨.

٢- (٢) المائدة: ٩٥.

٣- (٣) الكافى ٤: ٣٨٨ حديث ١٢، التهذيب ٥: ٣٥٥، ٤٦٦ حديث ١٦٢٨، ١١٣٥.

٤- (٤) فى «س»: و لا بد له من.

و روى أن كل من وجب عليه شاه فى كفاره الصيد، و عجز فعليه إطعام عشرة مساكين، فان عجز صام ثلاثة أيام فى الحج. و تضعف ما لا دم فيه كالعصفور بتضعيف قيمه، و ما يلزم المعتمر فى غير كفاره الصيد يجوز نحره بمنى، و الطعام المخرج عوضاً من المذبوح تابع له فى محل الإخراج، و لا يتعين الصوم بمكان.

و لو كسر المحرم بيضا جاز أكله للمحلّ، و لو أمر المحرم مملوكه بقتل الصيد فقتله ضمن المولى و إن كان المملوك محلاً، إلا أن يكون محلاً فى الحل على اشكال. الشاه نظر. و لو اشتراه لمحرم آخر فعلى كل منهما شاه.

قوله: (و روى: أن كل من وجب عليه شاه فى كفاره الصيد و عجز فعليه إطعام عشرة مساكين، فان عجز صام ثلاثة أيام فى الحج).

هى روايه معاويه بن عمار (١)، و العمل عليها، قيل: إنه لا تقييد فيها بكون الحكم بذلك فى الصيد (٢). و جوابه: إنها سيقت لأحكام الصيد.

قوله: (و يضعف ما لا دم فيه كالعصفور بتضعيف قيمه).

الظاهر أن المراد بالقيمه هنا فى هذا الفرد الخاص الشرعيه، لأنّ فى العصفور مدّاً من طعام. و يبعد أن يريد تضعف قيمه السوقيه فيه مع وجود النص فيه (٣).

قوله: (و لو أمر المحرم مملوكه بقتل الصيد- إلى قوله: -إلا أن يكون محلاً فى الحل على إشكال).

الظاهر: الضمان و إن كان العبد محلاً فى الحل، لأنّ الدال ضامن، فالأمر بطريق أولى.

ص: ٣٤٥

١- ١) التهذيب ٣٤٣: ٥ حديث ١١٨٧.

٢- ٢) قاله العلامة فى تحرير الأحكام ١: ١١٩.

٣- ٣) الكافى ٤: ٣٩٠ حديث ٨.

المطلب الثاني: الاستمتاع بالنساء

المطلب الثاني: الاستمتاع بالنساء.

من جامع زوجته عامدا عالما بالتحريم قبل الوقوف بالمشعر و إن وقف بعرفه فسد حجه، و وجب إتمامه، و الحجّ من قابل، و بدنه، سواء القبل و الدبر، و سواء كان الحج فرضا أو نفلا، و سواء أنزل أو لا إذا غُيب الحشفه.

و لو استمنى بيده من غير جماع فالأقرب البدنه خاصه، و قيل:

كالجماع.

قوله: (فسد حجه).

لا خلاف في الإفساد إذا وقع ذلك قبل الموقفين معا، و لو وقف بعرفه خاصه ثم جامع ففي الإفساد به قولان، أصحابهما: الإفساد.

قوله: (و سواء كان الحج فرضا أو نفلا).

مما يدل على أنّ الفاسده هي حجه الإسلام، أنه لو لا ذلك لم يجب القضاء في هذه الصورة الخاصه، أعني: لو كان مندوبا، لأنّ المندوب لا يقتضى، و الفاسده هي العقوبه.

فإن قيل: قد أمر الشارع بالقضاء، فلذلك وجب.

قلنا: لم يعين القضاء لأن يكون ندبا، فوجب أن تكون العقوبه محافظه على قاعده أن المندوب لا قضاء له.

قوله: (لو استمنى بيده من غير جماع فالأقرب البدنه خاصه).

ليس في الحديث التقييد باليد، و إنما المسؤول عنه فيه محرم عبث بذكره، إلا- أنّ المتبادر منه العايب به بيده، و لا- يلزم من الحديث أن يكون قاصدا إلى الأثناء، و إن كان المفهوم من الاستمناء في العبارة ذلك.

و لا ريب أنّ وجوب الكفاره و الإتمام، و الحجّ من قابل- كما في الجماع

و الوجه شمول الزوجه للمستمتع بها، و أمته كزوجته. و الأقرب شمول الحكم للأجنبيه بزنا أو شبهه، و للغلام. و لا شىء على الناسى و لا الجاهل بالتحريم، و عليه بدنه لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر. و إن كان قبل التحلل، فى الفرج-قوى، للروايه الحسنه (١)، و ليس فى مقابلها شىء يقتضى منع العمل بها.

قوله: (و الوجه شمول الزوجه للمستمتع بها).

لا- يظهر للتردد فى هذا الحكم وجه، لأنّ النصوص فيها: «أتى أهله و امرأته» (٢)، و المستمتع بها أهله و امرأته قطعاً، و الشمول هو المختار.

قوله: (و أمته كزوجته).

لشمول إطلاقات النصوص لها (٣).

قوله: (و الأقرب شمول الحكم للأجنبيه بزنى أو شبهه و الغلام).

هذا أصح، لأنّ ذلك أفحش، فهو أنسب بالتغليظ و العقوبه، و أليق بطريق الاحتياط.

قوله: (و عليه بدنه لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر، و إن كان قبل التحلل).

ينبغى أن يكون تقدير العبارة: و لا- يفسد حجه و إن كان قبل التحلل، لأنّ وجوب البدنه عليه فيما إذا كان الوطء قبل التحلل أقوى و أظهر مما إذا كان بعده.

و قاعده العطف ب(أن) الوصلية عطف الفرد الأخرى لدفع الوهم و تأكيد الحكم. و ينبغى أن يراد بالتحلل: الأول أو الأعم منه و من الثانى، لأنه بعد

ص: ٣٤٧

١- ١) الكافى ٤: ٣٧٦ حديث ٦، التهذيب ٥: ٣٢٤ حديث ١١١٣.

٢- ٢) التهذيب ٥: ٣١٨، ٣١٩ حديث ١٠٩٩، ١٠٩٥، ١٠٩٤.

٣- ٣) التهذيب ٥: ٣١٨، ٣١٩ حديث ١٠٩٩، ١٠٩٦، ١٠٩٤.

أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثه أشواط، أو جامع زوجته في غير الفرجين و إن كان قبل المشعر و عرفه.

و لو كانت الزوجه محرمه مطاوعه فعليها بدنه، و إتمام حجها الفاسد، و القضاء و عليهما أن يفترقا إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئه الى أن يقضيا المناسك، بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث محترم. الثالث لا يجب عليه شيء أصلا.

قوله: (أو كان قد طاف من طواف النساء ثلاثه أشواط).

أى: و إن كان قد طاف إلى آخره، و المعنى: عليه بدنه لو جامع زوجته مع الوصفين بعد المشعر، و إن كان قد طاف من طواف النساء ثلاثه أشواط.

و لا- ريب أن هذا يغنى عما قبله، فيكون مستدركا لاندرج ما قبله فيه، إلا أن يقال: أراد بقوله: (قبل التحلل) التنبيه على عدم فساد الحج بذلك، و كان ينبغي أن يعتبر ما دون أربعة أشواط، لاشتراك ذلك كله في الحكم.

قوله: (أو جامع زوجته في غير الفرجين، و إن كان قبل المشعر).

إن أنزل فوجوب البدنه ظاهر، و إن لم ينزل ففيه تردد، و ظاهر الروايه الوجوب مطلقا (1)، و إليه ذهب في التحرير (2).

قوله: (و عليهما أن يفترقا إذا وصلا في القضاء موضع الخطيئه إلى أن يقضيا المناسك).

هذا إذا حجا على تلك الطريق، و كذا يجب عليهما الافتراق في الحج الفاسد من حين الخطيئه إلى آخر المناسك، و مستند الجميع النصوص (3).

قوله: (بمعنى عدم انفرادهما عن ثالث محترم).

لروايه الداله على ذلك، و المراد بالثالث المحترم: الذى يحترمانه فى أن

ص: ٣٤٨

١- ١) التهذيب ٥: ٣١٨ حديث ١٠٩٤.

٢- ٢) تحرير الأحكام ١: ١١٩. [١]

٣- ٣) التهذيب ٥: ٣١٨ حديث ١١٠٠، ١٠٩٥.

و لو أكرهها لم يفسد حجها، و عليه بدنه اخرى عنها.

و لو أفسد قضاء الفاسد فى القابل لزمته ما لزم فى العام الأول.

و لو جامع المحل أمته المحرمه بإذنه فعليه بدنه، أو بقره، أو شاه فإن عجز فشاها أو صيام ثلاثة أيام، و عليها مع المطاوعه الإتمام، و الحج من قابل، و الصوم عوض البدنه.

و لو جامع زوجته المحرمه تعلق بها الأحكام مع المطاوعه، و لا شىء عليه. و لو أكرهها فعليه بدنه على اشكال. و لو كان الغلام محرما، و طاوع ففى إلحاق الأحكام به اشكال. يصدر منهما خطيئه، لا- نحو الصبى الذى لا- يميز، و حكمته اجتراء الشيطان عليهما، فلا يؤمن عليهما الانفراد.

قوله: (و لو جامع المحل أمته المحرمه بإذنه- الى أن قال:- فإن عجز فشاها أو صيام).

المراد: صيام ثلاثة أيام على الظاهر، و ليس فى الروايه تصريح به (1)، لكن قد علم غير مره أن بدل الشاه من الصيام ثلاثة أيام.

قوله: (و لو جامع زوجته المحرمه- إلى قوله:- و لا شىء عليه).

أى: من كفاره و غيرها، نعم عليه الإثم، لمساعدته على المحرم.

قوله: (و لو أكرهها فعليه بدنه على إشكال).

لا شىء عليه على الأصح.

قوله: (و لو كان الغلام محرما و طاوع ففى إلحاق الأحكام به إشكال).

إلحاقها غير بعيد، بناء على تعلق الكفاره بفعله موجبها، لا بمعنى تعلق

ص: ٣٤٩

و لو جامع المحرم قبل طواف الزيارة فبدنه، فإن عجز فبقره أو شاه. و لو جامع قبل طواف النساء، أو بعد طواف ثلاثه أشواط فبدنه.
و لو كان بعد خمسه فلا شيء و أتم طوافه.

و لو جامع فى إحرام العمره المفرده، أو المتمتع بها على اشكال قبل السعى عامدا عالما بالتحريم بطلت عمرته، و وجب إكمالها و قضاؤها و بدنه. و يستحب أن يكون القضاء فى الشهر الداخلى.
الوجوب و الحرمة، و إنما يتعلقان بوليه.

قوله: (و لو جامع المحرم قبل طواف الزيارة فبدنه، فإن عجز فبقره أو شاه).

المعروف أن الشاه مرتبه على البقره، و لا- يكاد يوجد لهذا الحكم فى النصوص شاهد، و إنما الذى فى روايه معاويه بن عمار و جوب جزور (١).

قوله: (و لو كان بعد خمسه فلا شيء).

و الأصح أن الأربعة كالمخمسه فى عدم و جوب الكفاره خلافا لابن إدريس (٢).

قوله: (و لو جامع فى إحرام العمره المفرده أو المتمتع بها على إشكال).

لا- يظهر لهذا الاشكال موضع، لأنّ و جوب الأحكام المذكوره مشترك بين عمره الأفراد و التمتع، و إنما الذى هو محل النظر و جوب إتمامها، و إتمام الحج و جوب قضائهما، بناء على أنّ عمره التمتع لا تنفرد عن حجه، و الشروع فيها شروع فيه، و الأصح و جوب الأمرين معا.

ص: ٣٥٠

١- ١) الكافى ٤: ٣٧٨ حديث ٣، التهذيب ٥: ٣٢١ حديث ١١٠٤.

٢- ٢) السرائر: ١٢٩.

و لو نظر الى غير أهله فأمنى فبدنه إن كان موسرا، و بقره إن كان متوسطا، و شاه إن كان معسرا.

و لو كان الى أهله فلا شيء و إن أمني، إلا أن يكون بشهوه فيمنى فبدنه.

و لو مسها بغير شهوه فلا شيء و إن أمني، و بشهوه شاه و إن لم يمن.

و لو قبلها بغير شهوه فشاه، و بشهوه جزور.

و لو استمع على من يجامع، أو تسمع لكلام امرأه فأمنى من غير نظر فلا شيء، و لو أمني عن ملاعبه فجزور.

و لو عقد المحرم لمثله على امرأه، فدخل فعلى كل منهما كفاره و كذا لو كان العاقد محلا على رأى. قوله: (و لو قبلها بغير شهوه فشاه).

سواء أمني، أم لا.

فرع:

لو كان من عادته الإماء بشيء من هذه الأمور أو قصد الإماء به، ففي تعلق أحكام الاستمناء به لو أنزل بشيء من ذلك إشكال.

قوله: (و لو عقد المحرم لمثله على امرأه فدخل فعلى كل منهما كفاره).

هى بدنه، و يختص الإفساد و وجوب القضاء مع الإتمام بالمجامع، و لو لم يدخل فلا شيء.

قوله: (و كذا لو كان العاقد محلا على رأى).

هذا هو الأصح لموثقه سماعه، عن الصادق عليه السلام (1)، و يجب على

ص: ٣٥١

و لو أفسد التطوع ثم أحصر فيه فبدنه للإفساد، و دم للإحصار، و يكفيه قضاء واحد.

و لو جامع فى الفاسد فبدنه أخرى خاصه، و يتأدى بالقضاء ما يتأدى بالأداء من حجه الإسلام أو غيره، و القضاء على الفور إن كان الفاسد كذلك.

المطلب الثالث: فى باقى المحظورات

إشارة

المطلب الثالث: فى باقى المحظورات.

فى لبس المخيط دم شاه و إن كان مضطرا، لكن ينتفى التحريم فى المرأه مثل ذلك و إن كانت محله إذا علمت إجماع الزوج للروايه المذكوره.

قوله: (و يتأدى بالقضاء ما يتأدى بالأداء من حجه الإسلام أو غيره).

ظاهره أن هذا الحكم فى كل حج فاسد و ان لم يتحلل منه بنحو الإحصار، و هو يستقيم إذا قلنا بأن الأولى عقوبه و الثانيه فرضه.

أما إذا قلنا بأن الأولى فرضه فلا يستقيم هذا الحكم إلا فى الإحصار، أو الصد إذا تحلل بعد الإفساد، و الأصح الأول.

قوله: (و القضاء على الفور إن كان الفاسد كذلك).

أطلق فى المنتهى و التذكرة أن القضاء على الفور مدعى الإجماع (١)، و هنا قَيِّد بما إذا كان الفاسد على الفور. و ظنى أن هذا يخرج على القول بأن الثانيه فرضه و الأولى عقوبه. أما إذا قلنا بأن الأولى فرضه و الثانيه هى العقوبه فالمتجه حينئذ الفوريه، لظاهر الأخبار الداله على الحج من قابل (٢)، و لأن العقوبه كالكفار، و هى على الفور، فيناسب العقوبه الفور.

قوله: (فى لبس المخيط دم شاه و إن كان مضطرا).

و لو اضطر إلى لبس الطيلسان قلبه، فان لبسه غير مقلوب و جبت الشاه

ص: ٣٥٢

١- (١) المنتهى ٨٤٤: ٢. التذكرة ٣٥٨: ١. [١]

٢- (٢) منها: ما رواه الكليني فى الكافي ٣٧٣: ٤. حديث ٣. [٢]

حقه خاصه، وكذا لو لبس الخفين أو الشمشك مضطرا. و في استعمال الطيب مطلقا أكلا- و صبغا، و بخورا، و اطلاق ابتداء و استدامه شاه، و لا بأس بخلوق الكعبه و إن كان فيه زعفران، و بالفواكه كالأترج، و التفاح على الظاهر. أما لو لبس المحيط بالبدن مثل الثوب المنسوج كله، و ليس بمخيط بناء على تحريم لبسه، أو عقد الإزار بناء على تحريم عقده، أو زر الطيلسان بعد أن قلبه، ففي تعلق الفديه به نظر.

قوله: (و كذا لو لبس الخفين أو الشمشك مضطرا).

الظاهر أنه لا فرق في لزوم الكفاره بين أن يشقهما أو لا.

قوله: (و بخورا).

البخور كصبور ما يتبخر به، و لا يجيء مصدره بضم الباء، و لا معنى لاسم المصدر في هذا التركيب، فلو قال: و تبخرا لكان أولى.

قوله: (ابتداء و استدامه).

إذا أمكنه إزالته في حال الإحرام، فلو لم يتمكن و قد استعمله قبل الإحرام، فإن لم يعلم بقاءه إلى حال الإحرام فلا تحريم. و هل يجب عليه أن يقبض على شمه حينئذ؟ يحتمله، و إن علم البقاء أمكن التحريم.

قوله: (و لا بأس بخلوق الكعبه).

الخلوق بفتح الخاء: شيء مركب من أطياب.

قوله: (و بالفواكه كالأترج).

هو بضم الهمزة و الراء، و تشديد الجيم إحدى لغاته.

قوله: (و التفاح).

و مثله السفرجل، فإن هذه لا تعد طيبا، و لا يجب القبض على الأنف منها، و مثلها الشيخ و القيصوم و الإذخر، و الروايه بالقبض على الأنف عند أكل

و بالرياحين كالورد. و فى قلم كل ظفر مد من طعام، و فى أظفار يديه، أو رجليه، أو هما فى مجلس واحد دم. و فى اليد الناقصه أو الزائده إصبعاً أو اليدين الزائدين اشكال. التفاح، و الأترج (١) محموله على الاستحباب لدلاله غيرها على أنّ الأترج لا يعد طيباً (٢).

قوله: (و بالرياحين كالورد).

و اختار المصنف فى المختلف التحريم (٣)، و هو الأصح للروايه الصحيحه (٤).

قوله: (و فى قلم كل ظفر مدّ من طعام، و فى أظفار يديه أو رجليه أو هما فى مجلس واحد دم).

و لو قلم يديه و رجلاً أو بعضها أو بعض الرجلين فى مجلس واحد قدم واحد بطريق أولى، أو فى مجلسين فى اليدين دم، و فى الباقي فديه، و لو قلم يدا و رجلاً فالفديه دون الدم.

قوله: (و فى اليد الناقصه، أو الزائده إصبعاً، أو اليدين الزائدين إشكال).

هنا صور:

الاولى: أن تكون إحدى اليدين، أو إحدى الرجلين، أو كل واحده من اليدين، أو الرجلين، أو الجميع زائده إصبعاً.

الثانيه: أن تكون إحدى اليدين، أو إحدى الرجلين، أو كل واحده من اليدين، أو كل واحده من الرجلين، أو المجموع ناقصه إصبعاً.

ص: ٣٥٤

١- ١) الكافى ٤:٣٥٦ حديث ١٦، [١] التهذيب ٥:٣٠٥ حديث ١٠٤٢.

٢- ٢) الكافى ٤:٣٥٦ حديث ١٧، [٢] التهذيب ٥:٣٠٦ حديث ١٠٤٣.

٣- ٣) المختلف: ٢٦٨.

٤- ٤) الكافى ٤:٣٥٣، ٣٥٥ حديث ١٢، [٣] التهذيب ٥:٢٩٧، ٣٠٧ حديث ١٠٤٨، ١٠٠٧.

الثالثة: أن يكون له يد زائده، أو يدان، أو رجل، أو رجلان، أو يدان ورجلان.

الرابعة: أن لا يكون له إلا يد واحدة، أو رجل واحدة، أو يد ورجل، الجميع خلقه بخلاف ما لو قطعت الواحده أو شىء من الأصابع، فإن الحكم المستمر قبل القطع لا يزول.

و فى إلحاق الزائد بالأصلى، بحيث يكون تقليمه كتقليم الأصلى فى الكفاره، و أنه ما دام لم يقلم الإصبع الزائده مثلاً، لا يتحقق تقليم اليد جميعها إشكال، مرجعه إلى أنّ إطلاق اليد محمول على اليد الباطشه الأصليه المتعارفه المعهوده، لعدم انتقال الدهن عرفاً إلى غيرها، و وجوب الحمل على الغالب الكثير، لأنه الراجح، و لهذا لا يجب غسل موضع الصلع، و يجب غسل موضع الغمغم فى الوضوء.

و لا تتعلق أحكام العضو الأصلى بالعضو الزائد فى الحدود و الديات، و أنّ اليد و الإصبع و الرجل يصدق على كل من الزائده و الأصليه حقيقه، لصحه التقسيم و حسن الاستفهام.

و لا ريب أنّ الإلحاق أحوط (و إن كان الدليل لا يكاد ينهض عليه، و العدم معتضد بأصل البراءه، و كذا القول فى تقليم اليدين الزائدين و الرجلين).

و هل يترتب الحكم عليهما استقلالاً، أم للأصليتين حكمهما و لا شىء فى الزائدين، و فى كون الناقصه إصبعا مثلاً من اليد و الرجل كالتامه فى أنه إذا قلم أصابعها كان كتقليم أصابع الصحيحه؟ اشكال لمثل ما قلناه.

و كذا لو لم يكن له إلا رجل واحدة أو يد واحدة فهل يتعلق الحكم بها وحدها، لأنها كاليدين بالإضافه إلى ذى اليدين و كذا الرجل؟ و الأحوط فى المسائل كلها إلحاق الزائد بالأصلى فى أحكامه، و عدم توقف ترتب حكم الأصلى عليه على الإتيان بالزائد، و إقامة الواحده من اليدين لفاقد الأخرى مقام الثنتين و كذا الرجلين، و إن كان الدليل لا ينهض على ذلك.

و لو قلم يديه في مجلس، و رجليه في آخر فدمان.

و على المفتى لو قلم المستفتى ظفره فأدمى إصبعه: شاه، و تعدد لو تعدد المفتى. و في حلق الشعر شاه، أو إطعام عشره مساكين لكل مسكين مد، أو صيام ثلاثه أيام.

ثم إنه لا يخفى ما في العبارة من التكلف في أداء الأحكام، و القصور عن هذه المسائل، بل هي في الإجمال كاللغز (1).
قوله: (و على المفتى لو قلم المستفتى ظفره، فأدمى إصبعه شاه).

هل يشترط في المفتى الاجتهاد و العدالة؟ ظاهر اللفظ يقتضى ذلك، و في الدروس: لا يشترط الاجتهاد (2)، و كلام الأصحاب خال من التعرض الى ذلك.

و لو تعدد الإدماء فلا شيء على المفتى، كما صرح به في الدروس (3) لأن ذلك جنايه منه خارجه عن الفتوى.
قوله: (و يتعدد لو تعدد المفتى).

فرّق في الدروس بين ما إذا تعدد المفتى دفعه أو على التعاقب، فأوجب على كل واحد كفاره في الأول دون الثاني على احتمال تعدد الكفاره عليهم أيضا (4).

و ما اختاره المصنف قوى، لأن المفتى لكونه اسم جنس يقع على الواحد و الكثير.
قوله: (و في حلق الشعر شاه).

أى: في مسماه، و الإزالة مطلقا بنوره و غيرها كالحلق.

ص: ٣٥٦

١- ١) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

٢- ٢) الدروس: ١٠٩.

٣- ٣) المصدر السابق.

٤- ٤) المصدر السابق.

و لو وقع شىء من شعر رأسه أو لحيته بمسه فى غير الوضوء فكف من طعام، و فيه لا شىء. و فى نتف الإبطين شاه، و فى أحدهما إطعام ثلاثه مساكين. و فى تغطيه الرأس بثوب، أو طين ساتر، أو بارتماس فى ماء، أو حمل ساتر شاه، قوله: (و لو وقع شىء من شعر رأسه أو لحيته بمسه فى غير الوضوء فكف من طعام، و فيه لا شىء).

و يستثنى الغسل أيضا كما استثناه فى الدروس (1)، و لا أستبعد استثناء إزاله النجاسه، للاشتراك فى المعنى، و ثبوت الأمر بكل منها.

قوله: (و فى نتف الإبطين شاه، و فى أحدهما إطعام ثلاثه مساكين).

الحلق كالنتف فى ذلك، و يلوح من تعليل الحكم فى بعض العبارات أن الإزاله مطلقا كالنتف.

و لو أزال بعض شعر الإبط لم يبعد إلحاقه بالإبط، لأن إزاله الشعر مطلقا محرمه، و حقها وجوب الدم، إلا أن ما يجرى للإبط جميعه يجرى لبعضه بطريق أولى.

قوله: (و فى تغطيه الرأس بثوب، أو طين ساتر، أو بارتماس فى ماء، أو حمل ساتر شاه).

إفاضه الماء لا يعد ساترا فلا يحرم، و كذا تلييد الشعر بالعسل و الصمغ اتفاقا. و كذا ستره باليد، قاله فى المنتهى (2) و به روايه بالجواز (3)، و أخرى بعدمه (4)، فيمكن حملها على الكراهيه جمعا بينهما. و يؤيده أن وضع اليد للمسح فى

ص: ٣٥٧

١-١) المصدر السابق.

٢-٢) المنتهى ٧٩٠:٢.

٣-٣) التهذيب ٣٠٨:٥ حديث ١٠٥٥.

٤-٤) الفقيه ٢٢٢٧:٢ حديث ١٠٦٩.

و كذا فى التظليل سائرا، و لا شىء لو غطاه بيده أو شعره. و فى الجدل ثلاث مرات صادقا الوضوء لا بد منه، فلو حرم الستر بها لحرم. و لو وضع على رأسه ما يظلمه مع التغطية لم يبعد و جوب كفارتين.

قوله: (و كذا فى التظليل سائرا).

أى: فيه شاه، و إطلاق هذا مشكل، لأنه يقتضى و جوب الكفاره بمسمى التظليل، و مقتضاه تعددها بتعدده، أو أنه كستر الرأس فى و جوب الكفاره بتعدده إذا تغاير الوقت، فان الظاهر أن الستر لاحق باللبس.

و للأصحاب فى كفاره الاستظلال أقوال: مد لكل يوم (١)، و شاه لكل نسك (٢)، إلا- عمره التمتع و حجه، فان فيهما شاتين على قول (٣). و قيل: شاه لارتباط أحدهما بالآخر. و الأول أظهر، لتحقق الإحلال و الدخول فى إحرام جديد، و لروايه على بن راشد (٤)، و هو مختار الشيخ (٥).

و اختار المصنف فى المنتهى و جوب دم واحد (٦)، و ظاهرهم أن الدم الواحد يجب لمطلق الاستظلال و إن قل، و لكثيره و ان كثر كما لو كثر ذلك فى إحرام نسك كما قلناه، فلا يكون تكرره على نهج غيره من المحرمات.

قوله: (و لا شىء لو غطاه بيده أو شعره).

ظاهره عدم التحريم و انتفاء الكفاره، و قد عرفت الحكم فى اليد، و إجراء الشعر مجراها فى ذلك غير بعيد.

قوله: (و فى الجدل ثلاث مرات صادقا شاه).

ص: ٣٥٨

١- ١) ذهب اليه ابن بابويه فى المقنع: ٧٤.

٢- ٢) ذهب اليه ابن أبى عقيل كما فى المختلف: ٢٧٠.

٣- ٣) ذهب اليه الشيخ فى التهذيب ٥: ٣١١.

٤- ٤) التهذيب ٥: ٣١١ حديث ١٠٦٧، و فيه: عن أبى على بن راشد.

٥- ٥) التهذيب ٥: ٣١١.

٦- ٦) المنتهى ٢: ٧٩٢.

شاه، و لا شىء فيما دونها.

و فى الثلاث كاذبا بدنه، و فى الاثنتين بقره، و فى الواحده شاه.

و فى قلع الشجره الكبيره فى الحرم بقره و إن كان محلا، و فى الصغيره شاه، و فى أبعاضها قيمه، و يضمن قيمه الحشيش لو قلعه و يَأْتَم.

و لو زاد على الثلاث و لم يسبق التكفير عن الثلاث ففى الجميع شاه، لقوله عليه السلام: «إذا جادل فوق مرتين فعلى المصيب دم يهريقه شاه، و على المخطئ بقره» (١) و فى روايه أبى بصير: إنَّ عليه جزورا بالجدال كذبا عمدا (٢). و الجمع بما ذكره الأصحاب من وجوب البدنه فى الثلاث كاذبا (٣).

و يفهم من الروايه الأولى وجوب البدنه فى الثلاث كاذبا، و كذا ما زاد على الثلاث، و إطلاق الروايه الأخرى يشمله.

و هذا إذا لم يكفر عن الثلاث، فان كفر ففى ما يأتى به بعد ذلك مقتضاه.

قوله: (و فى قلع الشجره الكبيره فى الحرم بقره و إن كان محلا، و فى الصغيره شاه).

هذا هو المشهور، و مقتضاه عدم الفرق بين المحل و المحرم فى ذلك، و هو ظاهر، لأنَّ المقتضى حرمة الحرم.

قوله: (و فى أبعاضها قيمه، و يضمن قيمه الحشيش لو قلعه).

إذ لا- نص فى ذلك على مقدر، و هو حرام، فيكون مضمونا بقيمته السوقيه. و الظاهر أنه لا- فرق فى قلع الحشيش بين أن يكون يابسا أو أخضر كما اختاره المصنف فى المنتهى (٤) و التذكرة (٥).

ص: ٣٥٩

١- ١) الكافى ٤: ٣٣٧ حديث ١، [١] الفقيه ٢: ٢١٢ حديث ٩٦٨.

٢- ٢) التهذيب ٥: ٣٣٥ حديث ١١٥٥.

٣- ٣) ذهب إليه أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ٢٠٤، و [٢] الشيخ فى النهايه: ٢٣٣، و ابن إدريس فى السرائر: ١٣٠.

٤- ٤) المنتهى ٢: ٧٩٩. [٣]

٥- ٥) التذكرة ٣٤١، ٣٤٠: ١. [٤]

و لو قلع شجره منه و غرسها فى غيره أعادها، و لو جفت قيل ضمنها و لا كفاره، و فى استعمال دهن الطيب شاه و إن كان مضطرا،
ظاهرا كان أو باطنا كالحقنه و السعوط به.

أما قطع اليبس فلا شىء، و كذا قطع الشجره اليابسه، و الغصن المنكسر الذى لا يرجى عوده.

قوله: (و لو قلع شجره منه و غرسها فى غيره أعادها).

احترز به عما لو غرسها فى الحرم فثبت، فلا شىء أصلا.

قوله: (و لو جفت قيل: ضمنها و لا كفاره) (١).

لا فرق فى جفافها بين أن يكون بعد إخراجها إلى خارج الحرم و غرسها، أو بعد غرسها فيه، و إن كان الذى فى العبارة هو الأول.

(و اعلم أن مقتضى قوله: «قيل» تردده فى القول بالضمان، و جزمه بعد ذلك بنفى الكفاره يقتضى الفرق بين ضمان الشجره و كفارتها، إذ لو كان ضمانها عبارة عن الكفاره لكان الجزم بنفيها يقتضى الجزم بنفيه، فتتنافى العبارة، و لا يعرف القائل بوجود الضمان فى هذه الصورة الخاصه من دون الكفاره.

و العجب أن الشارح الفاضل حكى القول بالضمان و استدل له، ثم استدل على نفي الكفاره بعدم النص و القائل به (٢)، و هذا عجيب، لأنّ القلع موجب للكفاره عند أكثر الأصحاب (٣)، و قد صرح به قبل ذلك، و المسقط لها هو عودها بعد الغرس، و الفرض أنها لم تعد فكيف تسقط بغير مسقط؟ فان قيل: المراد: و لا كفاره للجفاف سوى كفاره القلع.

قلنا: و لا ضمان حينئذ خارجا عن كفاره القلع اتفاقا، فكيف يحكيه قولنا؟ (٤).

ص: ٣٦٠

١- ١) قاله الشيخ فى المبسوط ٣٥٤: ١.

٢- ٢) إيضاح الفوائد ٣٤٩: ١.

٣- ٣) منهم: أبو الصلاح فى الكافى فى الفقه: ٢٠٤، و الشيخ فى المبسوط ٣٥٤: ١، و العلامه فى المختلف: ٢٨٦.

٤- ٤) ما بين القوسين لم يرد فى «ن».

و فى قلع الضرس شاه،و يجوز أكل ما ليس بطيب من الأدهان كالسمن،و الشيرج،و لا يجوز الادهان به.

خاتمه

خاتمه:لا- كفاره على الجاهل،و الناسى،و المجنون فى جميع ما تقدم،إلا الصيد فإن الكفاره تجب على الساهى و المجنون. و الأصح:أنه بالقلع تجب عليه الكفاره،و تسقط لو أعادها إلى الحرم فثبتت أو نبتت فى موضع آخر منه،و ان جفت فالكفاره بحالها،و بذلك صرح فى الدروس (١).

قوله: (و فى قلع الضرس شاه).

و الروايه به مقطوعه (٢)،و ظاهر كلام المصنف فى المنتهى أنه مع الحاجه المجوزه لا شىء عليه (٣)،و تشهد له روايه الحسن الصيقل (٤)،و هل السن كالضرس؟يحتمله.

قوله: (و يجوز أكل ما ليس بطيب من الأدهان-إلى قوله:-و لا يجوز الادهان به).

و لو فعل ذلك مختارا أو مضطرا فهل تجب الكفاره؟قال الشيخ:لست أعرف به نصا (٥)،و الأصل براءه الذمه،و اختاره المصنف فى المنتهى (٦).

قوله: (لا كفاره على الجاهل و الناسى و المجنون-إلى قوله:إلا الصيد،فإن الكفاره تجب على الساهى و المجنون).

لم يذكر الصبى،فظاهره أنه ليس كالمجنون،و هو مقتضى كلامه السابق، حيث قال:(و لو كان الغلام محرما و طواع ففى إلحاق الأحكام به إشكال).

ص:٣٦١

١- (١)الدروس:١١١.

٢- (٢) التهذيب ٥:٣٨٥ حديث ١٣٤٤.

٣- (٣) المنتهى ٢:٨٤٦.

٤- (٤) الفقيه ٢:٢٢٢ حديث ١٠٣٦.

٥- (٥) قاله الشيخ فى الخلاف ١:٢٥٣ مسأله ٩١ كتاب الحج.

٦- (٦) المنتهى ٢:٧٨٧. [١]

و لو تعددت الأسباب تعددت الكفاره، اتحد الوقت أو اختلف، كفر عن السابق أو لا.

و لو تكرر الوطء تعددت الكفاره.

و لو تكرر الحلق تعددت الكفاره إن تغاير الوقت، و إلا فلا. و كل محرم لبس أو أكل ما لا يحل له لبسه و اكله فعليه شاه. قوله: (و لو تكرر الحلق تعددت الكفاره إن تغاير الوقت، و إلا فلا).

المراد من تغايره: اختلافه عرفاً، قال فى التحرير: كأن يحلق بعض رأسه غدوه، و بعضه عشيه، و جبت فديتان (١). و مستند ذلك صدق التعدد العرفى، فالمرجع فى التعدد إلى العرف، و هو ظاهر الوجه.

قوله: (و كل محرم أكل أو لبس ما لا يحل له لبسه و أكله فعليه شاه).

لا- شبهه فى هذا الحكم، لكن هل يتكرر كلما كرره؟ لا ريب أن الأكل للصيد يتكرر كما سبق، و إن كان بشىء من الطيب أو تطيب به، و إن لم يأكله فظاهر عبارات الأصحاب اعتبار تراخى الزمان عادة كساعه ثم ساعه أخرى، كذا فى عبارته الشيخ (٢).

و يظهر من الدروس اختياره (٣)، و اعتبر ابن سعيد تغاير المجلس (٤)، قال فى الدروس: و تبع فى اللبس النهايه (٥). و فى روايه محمد بن مسلم، عن الباقر عليه السلام: إن لكل صنف من الثياب فداء (٦).

ص: ٣٦٢

١- ١) التحرير ١: ١٢٢. [١]

٢- ٢) المبسوط ١: ٣٥١.

٣- ٣) الدروس: ١١١.

٤- ٤) الجامع للشرائع: ١٩٤. [٢]

٥- ٥) الدروس: ١١١.

٦- ٦) الكافي ٤: ٣٤٨ حديث ٢، [٣] التهذيب ٥: ٣٨٤ حديث ٥: ١٣٤٠.

و يكره القعود عند العطار المباشر للطيب، و عند الرجل المتطيب إذا قصد ذلك، و لا يشمه و لا فديه.

و يجوز شراء الطيب لأمنه، و الشاه تجب فى الحلق بمسماه، و لو كان أقل تصدق بشىء. و ليس للمحرم و لا للمحل حلق رأس المحرم، و لا فديه عليهما لو خالفا، و لو أذن المحلوق لزمه الفداء، و للمحرم حلق المحل.

و فى المنتهى: لو لبس قميصا و عمامه و سراويل و جب عليه لكل واحد فديه (١)، و هو مقتضى روايه محمد بن مسلم السالفه، و ليس ببعيد، فعلى هذا يقال:

لكل صنف كفاره.

و مع الاتحاد يعتبر اتحاد الوقت، و اختلافه اعتبار صدق اسم التعدد عرفا.

أما القلم فيعتبر فيه اتحاد المجلس، و اختلافه للنص (٢).

قوله: (و يكره القعود عند العطار المباشر للطيب-إلى قوله:- إذا قصد ذلك و لم يشمه).

أى: إذا قصد القعود عند هذا الشخص بخصوصه، فلو قصد بالقعود أمرا آخر لم يكره، و لو شم الطيب حرم، فيجب القبض على الأنف أو ترك القعود.

قوله: (و لو كان أقل تصدق بشىء).

كحلق شعره، فيتصدق بكف من طعام و نحوه.

قوله: (و لو أذن المحلوق لزمه الفداء).

مفهومه: أنه لو لم يأذن لم يلزمه شىء، و يشكل فيما لو مكن من نفسه حتى حلق رأسه، و لا- يبعد أن يجعل الأذن الفعلى كالتقولى، لأن من ترك شخصا يحلق رأسه و هو عالم بذلك و متمكن من دفعه يقال له: حائق، لغه و عرفا.

و لو لبس مخيطا، أو جرّع ما لا يجوز شربه من غير أن يأذن مع قدرته على

ص: ٣٦٣

[١-١] المنتهى ٢: ٨١٣. [١]

[٢-٢] الكافي ٤: ٣٦٠، حديث ٥، التهذيب ٥: ٣٣٢، حديث ١١٤١.

و يجوز أن يخلى ابله لرعى الحشيش فى الحرم، و التحريم فى المخيط متعلق باللبس، فلو توشح به فلا كفاره على اشكال. الدفع يشبه أن يكون كذلك.

قوله: (فلو توشح به فلا كفاره على إشكال).

تسميه ذلك لبسا مشكل، و الأحوط التحريم.

ص: ٣٦٤

كتاب الجهاد و فيه مقاصد:

الأول: من يجب عليه

الأول: من يجب عليه: و هو واجب في كل سنه مره، إلا- لضروره على الكفايه، و يراعى الإمام النصفه في المناوبه بين الناس. و فروض الكفائيات كثيره المذكوره في مواضع: و هو كل مهم ديني يتعلق غرض الشرع بحصوله، و لا يقصد عين من يتولاه. قوله: (كتاب الجهاد).

الجهاد فعال، و هو في اللغه: إما من الجهد-بالفتح- و هو: التعب و المشقه، أو من الجهد-بالضم- و هو: الطاقه، و في الشرع كذلك، لكن في قتال الكفار و من جرى مجراهم لإعلاء كلمه الإسلام.

و يرد عليه قتال الكفار للأمر بالمعروف، فإنه إعلاء لكلمه الإسلام، إلا أن يراد بإعلاء كلمه الإسلام الإقرار بالشهاده، فيخرج عنه جهاد نحو البغاه.

قوله: (و هو واجب في كل سنه مره إلا لضروره).

فمع الضروره قد لا يجب في السنه أصلاً، و قد يجب أزيد من مره، و المستند النص و الإجماع.

قوله: (و يراعى الامام النصفه في المناوبه بين الناس).

أى: حقه و شأنه ذلك، أو يجب عليه مراعاة النصفه و لا محذور، لأنه مكلف، و لأن حكم الامام يشمل نائبه.

قوله: (و هو كل مهم ديني تعلق غرض الشرع بحصوله و لا يقصد عين من يتولاه).

مرجع الضمير الفرض الكفائي، و هو مذكور ضمناً، لكن يشكل عليه

و من جملته اقامه الحجج العلميه، و دفع الشبهات، و حل المشكلات، قوله: (كل) لأنها لا تصلح للتعريف إلا أن يقال: أراد بيان ضابط الواجب الكفائي، لا تعريف المصطلح، و لو قال: و هي لكان أظهر.

و بالقييد الأخير يخرج الواجب العيني. و فى التقييد بقوله: (مهم ديني) مناقشه، لأن الصناعات المهمه من المهمات الدينويه، و هي واجبه على الكفايه، كما سيأتى فى كلامه، و إن كانت قد ترجع بالأخره إلى المهمات الدينيه باعتبار كونها وسيله إليها.

قوله: (و من جملته إقامه الحجج العلميه).

المراد بها: حجج العلوم الإسلاميه على سبيل العموم، فان جملتها واجبه على الكفايه، و إن كان فيها ما يجب على الأعيان كحجج أصول الاعتقاد.

قوله: (و دفع الشبهات).

هى جمع شبهه، و هى قياس فاسد، إما فى مادته، أو فى صورته، أو فيهما، سميت شبهه: لأنها تشبه الحق.

و لا- ريب أن بلوغ رتبه يتمكن المكلف معها من دفع شبه الضالين واجب على الكفايه، حذرا من تطرق الخلل بالشبهه فى الاعتقادات.

قوله: (و حل المشكلات).

أى: الأمور المشكله على المكلفين فيما يجب عليهم معرفته، أو يضطرون إليه.

و هنا كلام و هو: أن الواجب فى الدليل على أصول الاعتقاد هو أن يكون مثمرا لليقين، و إنما يثمره البرهان و دلائل الكلام أكثرها إقناعيه لا تثمر اليقين، فكيف يكلف فيها من لا يحصل عن دلائلها؟ و جوابه: أن المثمر لليقين باللزوم هو البرهان خاصه دون غيره من الدلائل، لكن قد يثمر غيره اليقين بضميمه أمر خارجي، كإقناعي آخر، فإنه إذا

و الأمر بالمعروف، و الصناعات المهمه التي بها قوام المعاش -حتى الكنس و الحجامه- و لو امتنع الكل عنها لحقهم الإثم، و دفع الضرر عن المسلمين، و ازاله فاقتهم كإطعام الجائعين، و ستر العراه، و اعانه المستغيثين في النائبات. انضم إقناعي إلى آخر بما أثمر اليقين و لا- يمتنع ذلك، كما في الخبر المتواتر فإنه يفيد العلم، مع أنه إنما يتحقق عن إخبارات متعدده كل واحد منها ظني بانفراده، و لما لم يكن هذا بطريق اللزوم لم يكن مطردا، فمتى أثمر اليقين الذي لا يزول بتشكيك المشكك حصل الواجب. ثم إن من حصل له هذا قد يعجز عن ردّ الشبهه، فيجب على الكفايه كون المكلف بهذه المرتبه.

قوله: (و الأمر بالمعروف).

و النهي عن المنكر داخل فيه، لأن كل ما يعد منكرا فتركه معروف، و الأمر و النهي متعاكسان.

قوله: (و دفع الضرر عن المسلمين).

في كون دفع كل ضرر عن المسلمين واجبا كفايا نظرا، بل ينبغي قصر ذلك على ضرر مخصوص، و هذا إذا لم يكن دفعه بضرر آخر فإنه لا يجب، لأن الضرر لا يزال بالضرر.

قوله: (و ازاله فاقتهم).

هو من عطف الخاص على العام.

قوله: (كإطعام الجائعين).

المراد به: الجوع الذي يأتي على النفس، أو على العضو، أو يبلغ في الجهد إلى مرتبه لا يتحمل مثلها عادة.

قوله: (و إعانه المستغيثين في النائبات).

يمكن أن يكون المراد: الإعانه بالعين المهمله و النون، و أن يكون: بالغين المعجمه و الثاء المثلثه.

على ذوى اليسار مع قصور الصدقات الواجبه، و كالقضاء، و تحمل الشهاده.

و إنما يجب الجهاد على كل مكلف حر، ذكر غير همّ، و لا- أعمى، و لا مقعد، و لا مريض يعجز عن الركوب و العدو، و لا فقير يعجز عن نفقه عياله و طريقه و ثمن سلاحه.

فلا- يجب على الصبى، و لا- المجنون، و لا العبد و إن انعتق بعضه أو أمره سيده إذ لا حق له فى روحه، و لا يجب عليه الذب عن سيده عند الخوف، و لا المرأه، و لا الخنثى المشكل، و لا الشيخ الهم، و لا على قوله: (على ذوى اليسار).

الظاهر ارتباطه بجميع ما قبله من قوله: (و دفع الضرر).

قوله: (و لا مريض يعجز عن الركوب و العدو).

أى: يعجز عنهما معا، و بالعجز عن واحد، لأن قدرته على الركوب لا تفيد، إذ قد يصير ماشيا لقتل دابته و نحو ذلك، فيحتاج إلى العدو.

قوله: (و لا العبد و ان انعتق بعضه أو أمره سيده، إذ لا حق له فى روحه).

يمكن أن يكون قوله: (إذ لا- حق له.) تعليلا- لعدم وجوبه على العبد، و يكون قوله: (و إن انعتق بعضه أو أمره سيده) معللين بأمر آخر، و هو: أن استحقاق السيد باق مع عتق البعض خاصه، و أمر السيد لا يقتضى شغل الذمه بالتكليفات الشرعيه، و إنما له حق الاستخدام خاصه.

و يمكن أن يكون تعليلا لقوله: (أو أمره سيده) أى: فلا يجب عليه بأمره، إذ لا حق للسيد فى روحه. و الأول أولى و أظهر، لأن ربطه بأول الكلام الذى هو المسبوق بالذات أولى.

قوله: (و لا يجب عليه الذب عن سيده عند الخوف).

أى: إذا خاف العبد على نفسه لا يجب عليه الذب عن سيده، لأن ذلك

الأعمى و إن وجد قائدا، و لا الزمن كالمقعد و ان وجد مطيه، و لا المريض، و لا الفقير، و يختلف بحسب الأحوال و الأشخاص، و المدنيين المعسر فقير، و ليس لصاحب الدين منعه لو أراد و إن كان حالا، و كذا الموسر قبل الأجل، و له منعه بعده حتى يقبض، و كذا ليس له منعه عن سائر الأسفار قبل الأجل.

ليس من الخدمة الواجبه، أما إذا لم يخف فإنه يجب لوجوب دفع الضرر. و ينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يكن سيده كافرا غير محقون الدم.

قوله: (و لا الزمن كالمقعد) (١).

قوله: (و يختلف بحسب الأحوال و الأشخاص).

يمكن أن يكون المراد: و يختلف الفقر المانع بحسب اختلاف الأحوال و الأشخاص، فكم من شخص يعد فقيرا باعتبار، و آخر بذلك الاعتبار لا يعد فقيرا، و رب حاله لا يمنع فيها الفقر من الجهاد، كمن يجاهد في بلده حيث لا يلزم فوات حرفته و نحوها.

و يمكن أن يكون الضمير راجعا إلى كل من الفقر و المرض، فان قوله:

(و لا المريض) المراد به: عدم وجوب الجهاد على المريض الذى يعجز عن الركوب و العدو، و هذا إنما يمنع فى حق من يحتاج إلى تردد، أو لا يطيق المصابره، فان لم يحتج إلى ذلك و أطاق المصابره وجب عليه. و كذا القول فى الفقر.

قوله: (و المدنيين المعسر فقير).

أى: فيعلم حكمه من حكم الفقير.

قوله: (و ليس لصاحب الدين منعه و إن كان حالا).

و قيل: له منعه، لأن فى الجهاد ذهاب نفسه (٢)، و هو ضعيف.

قوله: (و كذا الموسر قبل الأجل).

على الأصح، و لبعض العامه تفصيل: و هو: إن كان الأجل يحل قبل عوده فله المنع، و إلا فلا.

و فى هذا التفصيل ظهور إذا علم ذلك بحسب العاده، و يجرى ذلك فى جميع الأسفار، و لا أعلم به قائلا من الأصحاب.

ص: ٣٦٩

١- ١) كذا فى نسخ جامع المقاصد المعتبره من دون شرح.

٢- ٢) قاله الشيخ فى المبسوط ٦: ٢.

و للأبوين المنع من عدم التعيين، و فى الجدین نظر. و إنما یجب بشرط الإمام أو نائبه، و إنما یتعین بتعین الإمام أو النائب لمصلحه، أو لعجز القائمین عن الدفع بدونه، أو بالنذر و شبهه، أو قوله: (و للأبوين المنع).

یشترط كونهما مسلمین عاقلین، و هل یشترط كونهما حرین؟ فیہ وجهان، و حکم أحدهما حکمهما.

قوله: (و فى الجدین نظر).

أى: الجد و الجده، فهو من تنیہ التغلیب كالأبوين. و یحتمل أن یراد:

جد الأب و جد الام، و الأول أولى. و الأصح: أنه لا منع لهما، تمسكا بالأصل، و بعموم دلائل الجهاد.

قوله: (أو نائبه).

المراد: نائبه المنصوب بخصوصه حال ظهور الامام و تمكنه، لا مطلقا.

قوله: (و إنما یتعین بتعین الإمام أو النائب لمصلحه، أو لعجز القائمین عن الدفع).

ظاهره أن المراد: أن تعین الامام إما للمصلحه أو للعجز. و یرد علیه: أن التعین للعجز تعین للمصلحه، فالأولى أن یكون المراد: یتعین بأمر: منها: تعین الامام، و منها عجز القائمین، و منها: النذر الى آخره. و المراد: انه یتعین على المكلف بحیث یصیر واجبا عینیا بهذه الأمور، و هذا تعین بالعارض، فان الواجب الكفائی بالذات قد یتعین بالعارض.

ص: ۳۷۰

بالخوف على نفسه مطلقا، وإن كان بين أهل حرب إذا صدمهم عدو يخشى منه على نفسه، ويقصد بمساعدتهم الدفع عن نفسه لا- عن أهل الحرب، ولا يكون جهادا. وإذا وطأ الكفار دار الإسلام وجب على كل ذى قوه قتالهم، حتى العبد و المرأه، وانحل الحجر عن العبد مع الحاجه إليه.

قوله: (أو بالخوف على نفسه مطلقا).

أى: ويتعين الجهاد بخوف المكلف على نفسه مطلقا، أى: سواء كانت الأسباب المذكوره أم لا، فيكون هذا سببا آخر مستقلا.

و اعلم أن تقييد المصنف بالخوف على نفسه يشعر بأن الخوف على المال ليس كذلك، وفي عباره الشيخ تقييد العدو الذى دهم أهل الحرب بكونه كافرا (١)، فعلى هذا لو دهمهم المسلمون، فليس له المدافعه، و عباره التحرير مثل عباره الشيخ (٢)، وكذا المنتهى (٣)، و الروايه مشعره به (٤)، لأن فيها جواز المدافعه لأجل المال، ولا يجوز ذلك إذا كان العدو الذى دهم المشركين هم المسلمون.

قوله: (و يقصد بمساعدتهم الدفع عن نفسه).

أى: يجب ذلك.

قوله: (و لا يكون جهادا).

فلا- تسقط عنه أحكام الغسل و التكفين لو قتل، و لا يحرم عليه الفرار حينئذ. و فى عباره رائحه التنافى، لأنه ذكر أن الجهاد يتعين بهذه الأمور، ثم قال:

(لا يكون جهادا).

قوله: (و انحل الحجر عن العبد).

و كذا القول فى المرأه بطريق أولى.

ص: ٣٧١

١- ١) المبسوط ٨: ٢.

٢- ٢) تحرير الأحكام ١٣٣: ١.

٣- ٣) المنتهى ٩٠٠: ٢. [١]

٤- ٤) التهذيب ١٣٥: ٦ حديث ٢٢٩.

و يستحب للعاجز الموسر الاستئجار له على رأى، و يجوز للقادر فيسقط عنه ما لم يتعين.

قوله: (و يستحب للعاجز الموسر الاستئجار له على رأى).

أى: إذا نفر الناس إلى الجهاد، و هناك عاجز موسر، و فقير قادر، فهل يجب على الموسر الاستئجار لذلك الفقير على الكفايه إن لم يتوقف الدفع عليه، و عينا إن توقف و لم يستطع من دون بذل الهبه؟ (١) فيه قولان، الأصح الوجوب (٢)، لظاهر قوله تعالى (وَ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) (٣) و قوله:

«لا يسقط الميسور بالمعسور» (٤) «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٥).

و قوله تعالى (لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ) إلى قوله (وَ لَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ) (٦) محمول على نفى الحرج عن جهاده بنفسه، لكثرة الأوامر الداله على الوجوب. و عبارته المختلف تدل على الوجوب إذا كان محتاجا إليه، و عدمه مع عدم الحاجه (٧). و هو مشكل، فان الوجوب كفائى حينئذ، و الدليل جار فيه أيضا (٨).

قوله: (و يجوز للقادر).

أى: الاستئجار.

ص: ٣٧٢

١- ١) قال الجوهرى: «و أهبه الحرب: عدتها، و الجمع أهب» الصحاح (أهب) ١: ٨٩.

٢- ٢) ذهب إليه الشيخ فى النهايه: ٢٨٩، و ابن البراج فى المهذب ١: ٢٩٨، و ابن إدريس فى السرائر: ١٥٦.

٣- ٣) التوبه: ٤١. [١]

٤- ٤) عوالى اللآلى ٤: ٥٨، حديث ٢٠٥ و [٢] فيه: لا يترك، و فى الهامش عن على - عليه السلام -: «الميسور لا يسقط بالمعسور».

٥- ٥) صحيح مسلم ٢: ٩٧٥، حديث ٤١٢ و ٤: ١٨٣٠، حديث ١٣٠، سنن النسائى ٥: ١١٠، سنن ابن ماجه ٣: ١، حديث ٢.

٦- ٦) التوبه: ٩١. [٣]

٧- ٧) المختلف: ٣٢٤.

٨- ٨) العبارة من (و قوله لا يسقط. جار فيه أيضا) لم ترد فى «ن».

و لو تجدد العذر الذى هو العمى، و الزمن، و المرض، و الفقر بعد الشروع فى القتال لم يسقط على اشكال، فإن عجز سقط. و لو بذل للفقير حاجته و جب. و لا- يجب أن يؤجر نفسه بالكفايه. و يحرم القتال فى أشهر الحرم- و هى: ذو القعدة، و ذو الحجه، و المحرم، و رجب- إلا أن يبدأ العدو بالقتال أو لا يرى لها حرمه، و يجوز فى الحرم.

قوله: (و لو تجدد العذر-الذى هو:العمى، و الزمن، و المرض، و الفقر-بعد الشروع فى القتال لم يسقط على إشكال).

ينشأ من الأمر بالثبات حينئذ، و من عموم ترخيص المعذور. و الأصح السقوط إلا أن يلزم فى المسلمين انكسار و تخاذل فلا يسقط حينئذ.

قوله: (و لو عجز سقط).

أى: لو عجز عن القتال أصلا و رأسا مع العذر المذكور سقط قطعا، لامتناع التكليف بغير الوسع.

قوله: (و لو بذل للفقير حاجته و جب).

إن قبل على جهه البذل، أو كان على وجه لازم كالنذر و شبهه، و إلا فيشكل الوجوب، لأنه واجب مشروط، فلا يجب تحصيل شرطه كالحج.

قوله: (و لا يجب أن يؤجر نفسه بالكفايه).

لو كان المستأجر الإمام و جب قطعا، و ليس ببعيد الوجوب مع الاحتياج إليه، بحيث يلزم غلبه الكفار على المسلمين بدونه، خصوصا إذا وطئوا بلاد الإسلام (1).

ص: ٣٧٣

١ - ١) هذه الفقرة (قوله.الإسلام) وردت متأخرة عن هذا الموضوع فى نسخ جامع المقاصد، و [١] أثبتناها هنا اعتمادا على نسخه القواعد.

و يحرم المقام فى بلاد الشرك على من يضعف عن إظهار شعائر الإسلام، مع القدره على المهاجره. و فى الرباط فضل كثير، و هو الإقامه فى الثغر لتقويه المسلمين على الكفار، و لا يشترط فيه الإمام، لأنه لا يشتمل قتالا، بل حفظا و اعلاما، قوله: (و يحرم المقام فى بلاد الشرك على من يضعف عن إظهار شعائر الإسلام مع القدره على المهاجره).

المقام بضم الميم: الإقامه، و الأصل فى ذلك قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ) الآية (١).

و قوله عليه السلام: «لا هجره بعد الفتح» (٢) إما أن يراد به: لا هجره من مكه، لأنها بلد الإسلام حينئذ، أو لا هجره ثوابها كشواب ما قبل الفتح.

و يعلم من العبارة أن من لا يضعف عن إظهار شعائر الإسلام، أو لا يقدر على المهاجره لا يجب عليه، و هل يجب الخروج من البلاد التى يعجز عن إظهار شعائر الإيمان؟ ينقل عن شيخنا الشهيد ذلك (٣). و هو حسن، لكن الظاهر أن هذا إنما يكون حيث يكون الامام عليه السلام موجودا، و ترتفع التقية بالكليه، أما مع غيبته و بقاء التقية فهذا الحكم غير ظاهر، لأن جميع البلاد لا تظهر فيها شعائر الإسلام، و لا يكون إنفاذها إلا بالمسارته و إن تفاوتت فى ذلك.

قوله: (و هو الإقامه بالثغر).

كل موضع يخاف منه يقال له: ثغر.

ص: ٣٧٤

١-١) النساء: ٩٧. [١]

٢-٢) مسند أحمد ١: ٢٢٦. [٢]

٣-٣) اللعه الدمشقيه: ٨٦. [٣]

و له طرفا قله و هو ثلاثه أيام، و كثره و هو أربعون يوما، فان زادفه ثواب المجاهدين.

و لو عجز عن المباشرة للرباط فربط فرسه لإعانه المرابطين، أو غلامه، أو أعانهم بشيء فله فيه فضل كثير.

و لو نذر المرابطه و جب عليه الوفاء سواء كان الإمام ظاهرا أو مستورا، و كذا لو استؤجر. و أفضل الرباط الإقامه بأشد الثغور خطرا، و يكره نقل الأهل و الذريه إليه. قوله: (و له طرفا قله و هو ثلاثه أيام).

و قال ابن الجنيدي: يوم (١)، و الأصح الأول، للروايه (٢).

قوله: (و لو نذر المرابطه و جب عليه الوفاء، سواء كان الامام ظاهرا أو مستورا).

هذا هو الأصح، لعدم الأمر بالوفاء بالنذر، و هي فعل مستحب مطلقا.

و قيل: إن كان الإمام مستورا، و لا يخاف الشنعه لو تركها لا يجب عليه، و لو نذر للمرابطين شيئا و الحاله هذه يصرفه في وجوه البر (٣)، و الروايه (٤) لا تنهض حجه على ذلك، و الأصح و جوب الوفاء مطلقا.

قوله: (و كذا لو استؤجر).

أى: للمرابطه، و قيل: يجب ردّ العوض مع غيبه الإمام على المالك، فإن لم يكن، فعلى الوارث، فإن لم يكن و فى بها (٥)، و هو ضعيف.

قوله: (و يكره نقل الأهل و الذريه إليه).

لما يخاف من استيلاء الكفار عليهم.

ص: ٣٧٥

١- (١) نقله عنه فى المختلف: ٣٢٥.

٢- (٢) التهذيب ١: ١٢٥: ٦ حديث ٢١٨.

٣- (٣) قاله الشيخ فى المبسوط ٨: ٢-٩، [١] النهاية: ٢٩١، و [٢] لكن القول مرتبط بالشق الثانى دون الأول.

٤- (٤) التهذيب ١: ١٢٦: ٦ حديث ٢٢١.

٥- (٥) قاله الشيخ فى المبسوط ٩: ٢. [٣]

إشاره

المقصد الثاني: فيمن يجب قتاله: وهم ثلاثه:

الأول: الحربى

الأول: الحربى: و هو من عدا اليهود و النصارى و المجوس من سائر أصناف الكفار، سواء اعتقد معبودا غير الله تعالى كالشمس و الوثن و النجوم، أو لم يعتقد كالدهرى. و هؤلاء لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن امتنعوا قوتلوا الى أن يسلموا أو يقتلوا، و لا يقبل منهم بذل الجزية.

الثانى: الذمى

الثانى: الذمى: و هو من كان من اليهود و النصارى و المجوس، إذا خرجوا من شرائط الذمه الآتية، فإن التزموا بها لم يجز قتالهم.

الثالث: البغاه

الثالث: البغاه: و الواجب قتال هؤلاء الأصناف مع دعاء الإمام أو نائبه إلى النفور، اما لكفهم أو لنقلهم إلى الإسلام. و لو اقتضت المصلحه المهادنه جازت، لكن لا يتولاها غير الإمام أو نائبه.

و لا فرق بين أن يكون الوثنى، و من فى معناه عربيا أو قوله: (إما لكفهم أو لنقلهم إلى الإسلام).

قيل: يمكن أن يكون لفا و نشرا غير مرتب، على أن يكون لكفهم للبغاه، و لنقلهم إلى الإسلام للقسمين الآخرين، لأن البغاه مسلمون، و إنما يطلب كفهم عن الخروج عن طاعه الامام. و فيه شىء، لأن البغاه عندنا كفار مرتدون.

فان قيل: فكيف قبل أمير المؤمنين عليه السلام توبه من تاب من الخوارج، مع أن المرتد لا تقبل توبته عندنا؟ قلنا: يمكن أن تكون الشبهه عذرا فى قبول التوبه قبل دفعها.

و الذى ينبغى: تعلق الحكمين بالأقسام الثلاثه، فإنه يطلب نقل كل منهم إلى الإسلام مع التمكن منه، و إلا- فيطلب كفهم عن المسلمين.

قوله: (و لا فرق بين أن يكون الوثنى، و من فى معناه، عربيا أو عجميا).

عجميا.

و شرائط الذمه

و شرائط الذمه:

أ: بذل الجزية.

ب: التزام أحكام المسلمين. و هذان لا يتم عقد الذمه إلا بهما، فإن أخل بأحدهما بطل العقد، و فى معناه ترك قتال المسلمين.

ج: ترك الزنى بالمسلمه.

د: ترك أصابتها باسم نكاح، و كذا الصبيان من المسلمين.

ه: ترك فتن مسلم عن دينه.

و: قطع الطريق عليه.

ز: إيواء جاسوس المشركين.

ح: المعاونه على المسلمين، بدلاله المشركين على عوراتهم أو مكاتبتهم.

قال بعض العامة: الوثنى العجمى كالذمى (١)، و قال بعضهم: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشرك قريش (٢).

قوله: (التزام أحكام المسلمين).

لأن الصغار فى الآيه (٣) مفسر بذلك على الأصح.

قوله: (و فى معناه ترك قتال المسلمين).

أى: فى معنى التزام أحكام المسلمين من حيث أنه صغار، و يحتمل أن يكون المراد فى معنى العقد، إذ هو مقتضاه باعتبار أنه يقتضى الأمان، و هو ينافى القتال، و كذا ينافى معاونه المشركين على المسلمين.

ص: ٣٧٧

١- (١) المجموع ٣٩٠: ١٩-٣٩١.

٢- (٢) الوجيز ١٩٩: ٢، المجموع ٣٩٠: ١٩-٣٩١.

٣- (٣) التوبه: ٢٩.

و هذه الستة إن شرطت في عقد الذمة انتقض العهد بمخالفه أحدها و إلا فلا، نعم يحد أو يعزر بحسب الجنايه.

و لو أراد أحدهم فعل ذلك منع منه فان مانع بالقتال نقض عهده. ط: ما فيه غضاضه على المسلمين، و هو ذكر ربهم، أو نبيهم عليه السلام بسب، و يجب به القتل على فاعله و ينقض العهد، و لو ذكرهما بما دون السب، أو ذكر دينه، أو كتابه بما لا ينبغي نقض العهد إن شرط عليه الكف عنه، و إلا فلا و يعزر.

ي: إظهار منكر في دار الإسلام و لا ضرر فيه على المسلمين، قوله: (و هذه الستة إن شرطت في عقد الذمة انتقض العهد بمخالفه أحدها و إلا فلا).

لعموم قوله عليه السلام: «المؤمنون عند شروطهم» (١)، و لأن عقد الذمة يكفى فيه الأولان.

قوله: (فان مانع بالقتال نقض عهده).

يريد: و إن لم يشرط في العقد.

قوله: (ما فيه غضاضه على المسلمين، و هو ذكر ربهم).

ظاهره أن الغضاضه بهذا القسم دون القسم الآخر، و ليس كذلك، و إنما وجب القتل بهذا القسم و إن لم يشرط، لأنه لو فعل ذلك مسلم أو غيره استحق به القتل.

قوله: (أو ذكر دينه أو كتابه).

أي: دين النبي صلى الله عليه و آله أو كتابه، و إنما اعتبر في هذه التفصيل لما ذكر في الأقسام الستة.

ص: ٣٧٨

كإدخال الخنازير، وإظهار شرب الخمر في دار الإسلام، ونكاح المحرمات، وروى أصحابنا أنه ينقض العهد. يا: إحداث البيع، والكنايس، وإطالة البنيان، وضرب الناقوس يجب الكف عنه، سواء شرط في العقد أو لا، فإن خالفوا لم ينتقض العهد و إن شرط، لكن يعزر فاعله. وكل موضع حكم فيه بنقض العهد فإنه يستوفى أولاً- ما يوجبه الجرم، ثم يتخير الإمام بين القتل، والاسترقاق، والمن، والفداء.

و ينبغي للإمام أن يشترط في العقد التميّز عن المسلمين بأمور قوله: (و روى أصحابنا أنه ينقض العهد) (١).

ظاهره أن الرواية وارده بنقضه العهد مطلقاً، والذي يظهر منها النقض مع الشرط، وكيف كان فالأصح النقض به معه لا بدونه.

قوله: (فإن خالفوا لم ينتقض العهد و إن شرط).

هذا قول الشيخ (٢)، والمتجه النقض به مع الشرط، واختاره المصنف في التحرير (٣)، لعموم: «المسلمون عند شروطهم» (٤).

قوله: (ثم يتخير الامام بين القتل و الاسترقاق).

قيل: و بين الرد إلى المأمّن، و هو قول الشيخ (٥)، و يضعف بانتفاء الشبهه.

فرع: لو فعل واحد من الكفار شيئاً من ذلك جاهلاً، فالذي ينبغي أن لا يترتب عليه نقض العهد للشبهه.

قوله: (و ينبغي للإمام ان يشترط في العقد).

هذا على طريق الاستحباب.

ص: ٣٧٩

١- (١) الفقيه ٢: ٢٧، حديث ٩٧، التهذيب ١: ١٥٨، ٦: ٢٨٤.

٢- (٢) المبسوط ٢: ٤٤. [١]

٣- (٣) تحرير الأحكام ١: ١٥٠. [٢]

٤- (٤) الكافي ٥: ٤٠٤، حديث ٨، صحيح البخاري ٣: ١٢٠، سنن الترمذي ٢: ٤٠٣، حديث ١٣٦٣.

٥- (٥) المبسوط ٢: ٤٤.

أربعة: فى اللباس، والشعر، والركوب، والكنى.

أما الثوب، فيلبسون ما يخالف لونه لون غيره، ويشد الزنار فوق ثوبه إن كان نصرانيا، ويجعل لغيره خرقة فى عمامته، أو يختم فى رقبته خاتم رصاص أو حديد أو جلجل، ولا يمنعون من فاخر الثياب، ولا العمائم.

و أما الشعور، فإنهم يحذفون مقادير شعورهم، ولا يفرقون شعورهم.

و أما الركوب، فيمنعون من ركوب الخيل خاصة، ولا يركبون السروج، و يركبون عرضا رجلاهم الى جانب واحد و يمنعون تقليد السيوف، و لبس السلاح و اتخاذه.

و أما الكنى، فلا يكونوا بكنى المسلمين. قوله: (و يجعل لغيره خرقة فى عمامته).

و لتكن صفراء إذا كان يهوديا، و زرقاء إذا كان نصرانيا، و يتخير فى المجوس بين السواد و الزرقه، كذا فى حواشى الشهيد.

قوله: (أو يختم فى رقبته خاتم رصاص أو حديد).

أى: يجعل علامه له الخاتم فى عنقه من أحد هذين، و يمكن أن يكون المراد: ربط الخاتم منهما فى العنق بشىء، أو يكون ذلك كناية عن الطوق للعنق.

قوله: (و يمنعون تقليد السيوف).

أى: لبسها، لأنها فى الأصل كانت تقليد حمانلها فى العنق.

قوله: (و أما الكنى فلا يكونوا بكنى المسلمين).

كأبى القاسم، و أبى عبد الله، و لا يمنعون من الكنى مطلقا، لأن النبى صلى الله عليه و آله قال للاسقف: «أسلم أبى الحارث» (١).

ص: ٣٨٠

١- ١) نقله ابن قدامه فى المغنى ١٠: ٦١٠. [١]

إشاره

المقصد الثالث: في كيفية القتال، والنظر في تصرف الإمام فيهم بالقتال، والاسترقاق، والاعتناء: وفيه فصول:

الأول: في القتال

إشاره

الأول: في القتال:

و ينبغي أن يبدأ بقتال الأقرب، ثم القريب، ثم البعيد، ثم الأبعد. فإن كان الأبعد أشد خطراً قدماً، وكذا لو كان الأقرب مهادناً. ومع ضعف المسلمين عن مقاومه يجب الصبر، فإذا حصلت الكثرة المقاومه وجب النفور.

و إنما يجوز القتال بعد دعاء الإمام، أو من يأمره إلى محاسن الإسلام، إلا فيمن عرف الدعوه.

و إذا التقى الصفان لم يجز الفرار إذا كان المشركون ضعف المسلمين أو أقل، إلا المتحرف لقتال كطالب السعه، واستدبار الشمس، و موارد المياه، و تسويه لامه الحرب، و نزع شيء أو لبسه، قوله: (و ينبغي أن يبدأ بقتال الأقرب ثم القريب).

لقوله تعالى (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ) (١) و هو للوجوب فيكون قوله: (ينبغي) مراداً به الوجوب.

قوله: (و كذا لو كان الأقرب مهادناً).

أى: لا ضرر فيه.

قوله: (إلى محاسن الإسلام).

هى الشهاده، و التزام أحكام الإسلام.

قوله: (و تسويه لامه الحرب).

هى بالهمزه: الدرع.

ص: ٣٨١

أو متحيزًا إلى فئة يستنجد بها في القتال، بشرط صلاحيتها للاستنجد على أشكال، قليلة كانت أو كثيرة، قريبه أو بعيده على أشكال. فان بدا له عن القتال مع الفئة البعيدة فالوجه الجواز مع عدم التعيين. قوله: (أو متحيزًا إلى فئة يستنجد بها في القتال).

و لو كان مراده أن ينجدها فعموم الآية (1) يتناولها، والذي في كلام الأصحاب هو الاستنجد.

قوله: (بشرط صلاحيتها للاستنجد على أشكال).

المتبادر من اشتراط الصلاحيه للاستنجد أن لا يكونوا مرضى، ولا زمنى و نحو ذلك، فان كان هذا هو المراد ضعف الإشكال، لأن من كان بهذه الحاله لا يعدّ فئه بحسب العاده، و هو كسائر ما لا غناء عنده، فجواز التحيز إليه حينئذ بعيد جدًا.

و يمكن أن يراد بالصلاحيه: كونهم بحيث يرجح حصول الظفر بهم عاده، إلا أنه يبعد اشتراط ذلك أيضا، فإن مطلق المدد كاف في جواز الاستنجد.

و الظاهر أنه يجوز الاستنجد بكل من يرجى منه دفاع و مدد مطلقا، لإطلاق الآية، و لا يتقيد الحكم بغير ذلك، أما من لا يعدّ فئه بحسب العاده كالزمنى فلا يجوز التحيز إليه.

قوله: (قريبه أو بعيده على أشكال).

إن بعدت عنه بحيث يخرج بالتحيز إليها عن كونه مقاتلا لم يجز، و إلا جاز لإطلاق الآية.

قوله: (فإن بدا له عن القتال مع الفئة البعيدة فالوجه الجواز مع عدم التعيين).

أى: إذا أراد ترك القتال بعد الخروج إلى الفئه، و الانفصال عن الجيش

ص: ٣٨٢

و لا يشارك فيما غنم بعد مفارقتها، و يشارك في السابق، و كذا يشارك مع القريبه لعدم فوات الاستنجد به.

و لو زاد الضعف على المسلمين جاز الهرب.

و في جواز انهزام مائه بطل عن مائتي ضعيف و واحد نظر، ينشأ:

من صورته العدد، و المعنى. و الأقرب المنع إذ العدد معتبر مع تقارب الذى كان فيه إلى آخره. و الأصح عدم الجواز، لانحصار الجواز في التحرف و التحيز لا في ترك القتال، و لوجوب التحيز إليها، باعتبار كونه أحد الأمرين الواجبين: من القتال مع الجيش، و التحيز إلى الفئه، و الأصل بقاء الوجوب.

قوله: (و لا يشارك فيما غنم بعد مفارقتها).

هذا إذا كانت الفئه التي تحيز إليها بعيدة، بدليل قوله: (و كذا يشارك مع القريبه)، و به صرح في التذكرة (١). و في حاشيه الشهيد: أن الفئه إن كانت من العسكر يشارك، و إلا لم يجز التحيز إليها. و قد عرفت فيما تقدم أن البعد إن خرج به عن كونه مقاتلاً منع التحيز، و إلا فلا، فينبى عليه ما هنا، و يكون حينئذ مشاركا إذا جاز التحيز مطلقاً، لأن جواز التحيز إليها منوط بصلاحيته للاستنجد، و منى خرجت بكثرة البعد عن الصلاحيه لم يجز التحيز، و مع بقاء الصلاحيه هي كسريه الجيش.

قوله: (و في جواز انهزام مائه بطل عن مائتي ضعيف و واحد نظر، ينشأ من صورته العدد و المعنى).

لا نظر إلى المعنى مع وجود الدلائل الداله على اعتبار العدد من غير تقييد، و الأصح جواز الانهزام حينئذ، فيكون قوله: (و الأقرب المنع) خلاف المفتى به، و قوله: ([إذ] (٢) العدد معتبر مع تقارب الأوصاف)، دعوى تقييد إطلاق النصوص بغير حجه معتبره.

ص: ٣٨٣

١- (١) التذكرة ١: ٤١١. [١]

٢- (٢) في نسخ جامع المقاصد (إن)، و ما أثبتناه من نسخه القواعد، و هو الصحيح.

الأوصاف، فيجوز هرب مائه ضعيف من المسلمين من مائه بطل مع ظن العجز على رأى. وكذا لو زاد الكفار عن الضعف و ظن السلامه استحباب الثبات.

و لو ظن العطب وجب الانصراف، و لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات. و تجب مواراه الشهيد دون الحربى، فإن اشتبها فليوار من كان كميث الذكر. و يجوز المحاربه بكل ما يرجى فيه الفتح، كنصب المناجيق و إن كان فيهم نسوه و صبيان، و هدم الحصون و البيوت، و الحصار، و منع قوله: (فيجوز هرب مائه ضعيف من المسلمين من مائه بطل مع ظن العجز على رأى).

أى: إذا كان اعتبار العدد إنما هو مع تقارب الأوصاف يبنى عليه جواز ما ذكر، و قد عرفت أن اعتبار ذلك منظور فيه، و لكن يجوز الهرب هاهنا بدليل آخر و هو: قوله تعالى (وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (١) فيكون ما ذكره من التفرع غير واضح.

قوله: (و لو انفرد اثنان بواحد من المسلمين لم يجب الثبات على رأى).

الوجوب قوى، للروايه (٢).

قوله: (و تجب مواراه الشهيد دون الحربى).

بل الكافر مطلقا و لو كان ذميا، و كذا المؤلفه.

قوله: (فإن اشتبها فليوار من كان كميث الذكر).

أى: صغيره، و هذا هو الأصح، فيجوز النظر إلى العوره حينئذ.

ص: ٣٨٤

١- (١) البقره ١٩٥: ٢. [١]

٢- (٢) الكافى ٣٤: ٥ حديث ١، [٢] التهذيب ١٧٤: ٧ حديث ٣٤٢.

السابله من الدخول و الخروج.

و يكره بإرسال الماء، و إضرار النار، و قطع الأشجار إلا مع الضروره، و إلقاء السم على رأى.

تممه

تممه: لا يجوز قتل المجانين، و لا الصبيان، و لا النساء منهم و إن أعنّ إلا مع الحاجه، و لا الشيخ الفانى و لا الخنثى المشكل.

و يقتل الراهب و الكبير إن كان ذا رأى أو قتال. و لو تترسوا بالنساء، أو الصبيان، أو آحاد المسلمين جاز رمى الترس فى حال القتال، و لو كانوا يدفعون عن أنفسهم و احتمال الحال تركهم فالأقرب جواز رمى الترس غير المسلم. قوله: (و إلقاء السم على رأى).

يحرم إن أمكن الفتح بدونه.

قوله: (إلا مع الحاجه).

لو أخرج الاستثناء عن الشيخ و الخنثى لكان أحسن.

قوله: (و الكبير إن كان ذا رأى أو قتال).

هذا بمنزله التقييد [لقوله] (1): (و لا الشيخ الفانى) لأن كونه فانيا لا يخرج عنه كونه ذا رأى.

قوله: (و لو كانوا يدفعون عن أنفسهم).

أى: الكفار، بأن يكون المسلمون قد قصدوهم، بخلاف ما لو قصد الكفار المسلمين بالحرب.

قوله: (و احتمال الحال تركهم).

إن لم يكن على المسلمين ضرر بالترك.

قوله: (فالأقرب جواز رمى الترس غير المسلم).

هذا هو الأصح، و وجه القرب: أن أولاد الكفار و نساءهم و إن منع من

ص: ٣٨٥

(١- ١) لم ترد فى نسخ جامع المقاصد و وردت فى النسخه الحجرية، و أثبتناها لاقتضاء السياق.

و لو أمكن التحرز عن الترس المسلم فقصده الغازى وجب القود و الكفاره، و لو لم يمكن التحرز فلا- قود، و لا- ديه و تجب الكفاره. و يكره التبيت، و القتال قبل الزوال لغير حاجه، و تعرقب الدابه و إن وقفت به، قتلهم إلا أنهم يذهبون هدرًا، و ليس لدمهم حرمة، فيجوز عند الحاجه دفعهم، و لأنهم ربما اتخذوا ذلك عاده، فيمتنع الوصول إليهم، و لفعل النبي صلى الله عليه و آله بالطائف، حيث رماهم بالمنجنيق و فيهم الأطفال و النساء (١)، أما المسلم فيجب الاحتياط فى دمه.

قوله: (وجب القود و الكفاره).

هى: كفاره الجمع، لأنه قتل عمدا عدوانا.

قوله: (و لو لم يمكن التحرز فلا قود و لا ديه و تجب الكفاره).

هى كفاره واحده، لظاهر قوله تعالى (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عِدُوَّكُمْ وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَتَخْرِيرُ رَقَبِهِ مُؤْمِنَةٌ) (٢) و كما أنها دليل على ذلك فهى دليل على عدم وجوب القود و الديه.

قوله: (و تعرقب الدابه و إن وقفت به).

أى: يكره للمسلم أن يعرقب دابته، بدليل قوله: (و إن وقفت به) و مرجع الضمير مدلول عليه بالمصدر و هو تعرقب، و لا- يحرم ذلك، أما الكراهيه فلثبوت النهى عن ذلك (٣)، و أما عدم التحريم فلأن «الناس مسلطون على أموالهم» (٤).

فإن قيل: يحرم تعذيب الدابه، و عدم إطعامها و سقيها و تحميلها فوق الطاقه، فكيف جازت العرقبه؟

ص: ٣٨٤

١- (١) المغازى للواقدي ٩٢٧:٣.

٢- (٢) النساء: ٩٢. [١]

٣- (٣) الكافي ٥:٤٩ حديث ٨.

٤- (٤) عوالي اللآلى ٢:١٣٨ حديث ٣٨٣.

و نقل رؤوس الكفار إلا مع نكايه الكفار به، و المبارزه من دون إذن الإمام على رأى، و يحرم لو منع، و تجب لو الزم.

و لو طلبها مشرك استحب الخروج اليه للقوى الواثق من نفسه بالنهوض، و يحرم على الضعيف على اشكال، فإن شرط الانفراد لم تجز المعاونه إلا إذا فر المسلم و طلبه الحربى فيجوز دفعه.

قلنا: حال الحرب مخالف لغيره، و إتلاف الدابه و إضعافها أمر مطلوب، لأن إبقاءها بحالها ربما أدى إلى استعانه الكفار بها، و قد فعل ذلك جعفر بن أبى طالب عليه السلام فى مؤته (١)، حيث علم أنه مقتول. و أما دابه الكفار فيجوز أن تعرقب، لأنه يفضى إلى أضعافهم. و يجوز إتلاف الدابه بالذكاه على كل حال قطعاً.

قوله: (إلا مع نكايه الكفار به).

أى: إذ لا لهم.

قوله: (و المبارزه من دون إذن الإمام على رأى).

هذا أصح، للأخبار الداله على الجواز (٢)، لكن يحرم طلبها، لما ورد من النهى عنه (و أنه بغى) (٣)(٤).

قوله: (و تحرم لو منع، و تجب لو الزم، و لو طلبها مشرك استحب الخروج إليه للقوى الواثق من نفسه بالنهوض).

لكن بإذن الإمام، فيستحب له أن يستأذنه، و يستحب للإمام أن يأذن له، فتجىء فيها الأحكام الأربعة.

قوله: (و تحرم على الضعيف على إشكال).

الترك أولى، فإن قيل: هل الإشكال مع الإذن أم بدونه؟ و الأول

ص: ٣٨٧

١- ١) الكافى ٥: ٤٩ حديث ٩. [١]

٢- ٢) التهذيب ٦: ١٦٩ حديث ٣٢٣.

٣- ٣) الكافى ٥: ٣٤ حديث ٢، التهذيب ٦: ١٦٩ حديث ٣٢٤.

٤- ٤) ما بين القوسين لم يرد فى «س» و «ن» و ورد فى «ه».

و لو لم يطلبه فالأقوى المنع من محاربتة، فان استنجد أصحابه نقض أمانه، فان تبرعوا بالإعانه فمنعهم فهو على عهده الشرط، و إن لم يمنعهم جاز قتاله معهم.

و لو لم يشرط الانفراد جاز إعانه المسلم.

و تجوز الخدعه فى الحرب للمبارز، و غيره. و يحرم الغدر بالكفار، و الغلول منهم، و التمثيل بهم.

و لا ينبغى أن يخرج الإمام معه المخذل، كمن يزهّد فى مشكل، لأنه مع الاذن كيف يحرم أو يكره؟ و هل يأذن الإمام فى الحرام؟! قلنا: يحتمل أن يأذن عليه السلام و لا يعلم حال المستأذن، فيكون التحريم أو الكراهه على المستأذن باعتبار ما يعلم من نفسه، أو يقال: الحكم فى ذلك بدون الاذن، فيكون الحال مترددا بين التحريم و الكراهه، بناء على أن المبارزه بدون الإذن مكروهه.

قوله: (و لو لم يطلبه فالأقوى المنع من محاربتة).

الأقوى أقوى، وفاء بالشرط.

قوله: (و تجوز الخدعه فى الحرب).

نص فى القاموس أن المروى من «أن الحرب خدعه» (١): مثلث الخاء المعجمه و كهمزه (٢).

قوله: (و يحرم الغدر بالكفار).

أى: بعد الأمان.

قوله: (و الغلول منهم).

أى: السرقة من أموالهم للحديث.

قوله: (و لا ينبغى أن يخرج الامام معه المخذل).

المراد: لا يجوز ذلك بدليل قوله: (و لا من يعين على المسلمين). و وجهه أن فى ذلك ضررا للمسلمين.

ص: ٣٨٨

١- (١) الفقيه ٢٧٢: ٤ حديث ٨٢٨، التهذيب ١٦٢: ٦، حديث ٢٩٩، ٢٩٨.

٢- (٢) القاموس (خدع) ١٦: ٣.

الخروج، و يعتذر بالحر و شبهه، و لا المرجف، و هو: من يقول: هلكت سرية المسلمين، و لا من يعين على المسلمين بالتجسس و اطلاع الكفار على عورات المسلمين، و لا من يوقع العداوة بين المسلمين، و لا يسهم له لو خرج.

و تجوز له الاستعانة بأهل الذمة، و المشرك الذى تؤمن غائلته، و العبد المأذون له فيه، و المراهق.

و يجوز استئجار المسلم للجهاد من الإمام و غيره، و أن يبذل الإمام من بيت المال ما يستعين به المحارب.

و لو أخرجه الإمام قهرا لم يستحق أجره، و إن لم يتعين عليه لتعيينه بإلزامه و إن كان عبدا أو ذميا.

و لو عين شخصا لدفن الميت و غسله فلا أجره له، و إن كان للميت تركه، أو فى بيت المال اتسع.

قوله: (و المشرك الذى تؤمن غائلته).

أى: يؤمن غدرة، و لو لم يؤمن لم يجر إخراجة.

قوله: (لم يستحق أجره و إن لم يتعين عليه).

أى: بسبب آخر غير الإلزام.

قوله: (و لو عين شخصا لدفن الميت و غسله فلا أجره له).

و كذا لو لم يعينه، نعم لو أريد به تعيينه للأفعال المندوبه فإنه يظهر فائده التعيين فى سقوط الأجره.

و لو استأجر للجهاد فخلى سبيله قبل المواقفه استحق أجره الذهاب. و لو وقفوا من غير قتال ففى استحقاق كمال الأجره نظر، ينشأ من مساواه الوقوف للجهاد و لهذا يسهم له.

و يكره للغازى أن يتولى قتل أبيه الكافر، و لا يجوز له قتل صبيان الكفار، و لا نسائهم مع عدم الحاجه.

الفصل الثانى: فى الاسترقاق

الفصل الثانى: فى الاسترقاق:

الأسارى إن كانوا إناثا أو أطفالا ملكوا بالسبى و إن كانت الحرب قائمه.

و الذكور البالغون إن أخذوا حال المقاتله حرم إبقاؤهم ما لم قوله: (و لو استأجر للجهاد فخلى سبيله قبل المواقفه استحق أجره الذهاب).

و لو ذهب بغير إذنه، كما لو هرب، فكما لو فعل الأجير بعض ما استؤجر عليه.

قوله: (و لو وقفوا من غير قتال ففى استحقاق كمال الأجره نظر).

إن تحقق صحه الاستئجار على الجهاد لم يثبت له من الأجره إلا بنسبه ما فعل، و إن لم نجوز ذلك، و جعلنا الإجاره إنما هى فى مقابل المواقفه- كما نقله الشارح قولاً- (١)، لزمه تمامها. و القول بأن استحقاق تمام الأجره مستند إلى صدق اسم الجهاد بذلك، لاستحقاق السهم بالمواقفه، بعيد، و المسأله موضع تردد.

قوله: (و الذكور البالغون إن أخذوا حال المقاتله حرم إبقاؤهم ما لم يسلموا).

ص: ٣٩٠

يسلموا،.

فإن أسلموا فظاهر عبارته التذكرة (١) و المنتهى (٢) و التحرير (٣) تشعر بالتوقف فى الحكم، و الشيخ رحمه الله حكم بكون الامام عليه السلام مخيرا بين المنّ و الفداء و الاسترقاق (٤)، و لم يصرح المصنف هنا بتوقف و لا ضده.

و فى الحواشى المنسوبة إلى شيخنا الشهيد على التحرير: إن توقف المصنف يحتمل شيئين:

الأول: منع هذه الأحكام إلا المنّ لأنه لم يكن له استرقاق و لا فداء فى حال الكفر فى حال الإسلام أولى، و هو قوى متين لو لا ما سيأتى من الروايه.

الثانى: تعيين استرقاقه و تحتّمه - كما هو قول بعض العامه - (٥) لأن المن مضيع للماليه الثابته بالاستيلاء، و الفداء لم يثبت قبل الإسلام، فكذا بعده استصحابا لما كان، لكن روى الشيخ بإسناده عن الزهرى، عن على بن الحسين عليهما السلام قال: «الأسير إذا أسلم فقد حقن دمه و صار فيئا» (٦)، و هى مشعره بأن المراد: من أخذ و الحرب قائمه، لأن الآخر محقون الدم على الأصح.

و لا دلالة فيه ظاهره، لأنه من أخذ بعد الحرب لا يعد محقون الدم، و لهذا لو أسر مره أخرى فى الحرب قتل، فلا دلالة فيها، لإمكان تنزيلها على من أخذ بعد الحرب، و مع ذلك فهى داله على الاسترقاق حتما، و لا- قائل به من الأصحاب إلا ما يحتمله توقف المصنف.

و كذا روى الشيخ مفاده النبى صلى الله عليه و آله الذى أسره أصحابه (٧)، و لا دلالة فيها أيضا، لأنها واقعه عين لا عموم لها، و لا نعلم حال

ص: ٣٩١

١ - ١) التذكرة ١: ٤٢٤.

٢ - ٢) المنتهى ٢: ٩٢٨. [١]

٣ - ٣) تحرير الأحكام ١: ١٤٠. [٢]

٤ - ٤) المبسوط ٢: ٢٠. [٣]

٥ - ٥) المجموع ١٩: ٣١٣.

٦ - ٦) الكافي ٥: ٣٥ حديث ١، [٤] التهذيب ٦: ١٥٣ حديث ٢٦٧.

٧ - ٧) المبسوط ٢: ٢٠.

و يتخير الإمام بين ضرب رقابهم، و قطع أيديهم و أرجلهم من خلاف و يتركهم حتى ينزفوا و يموتوا. و إن أخذوا بعد انقضاء الحرب حرم قتلهم.

و يتخير الإمام بين المن، و الفداء، و الاسترقاق. و مال الفداء و رقابهم مع الاسترقاق كالغنيمه.

ذلك الأسير كيف كان، و التمسك بالاستصحاب قوى.

قوله: (و يتخير الامام بين ضرب رقابهم).

هذا التخيير فى صنف القتل، و هل هذا تخيير مصلحه و اجتهاد، أم تخيير شهوه؟ لم أجد به تصريحاً، و الظاهر أنه تخيير شهوه.

قوله: (و تركهم حتى ينزفوا و يموتوا).

ينزفوا بضم الياء، و فتح الزاء، و فيه قوله: (و يموتوا) تنبيه على أنه لا بد من موتهم، و إلا لم يتحقق الامتثال، فلو لم يموتوا بذلك فلا بد من الإجهاز عليهم.

قوله: (و يتخير الامام بين المنّ و الفداء و الاسترقاق).

هنا أحكام:

أ: هذا التخيير اجتهاد فى المصلحه لا تخيير شهوه، كما صرح به المصنف فى التذكرة (1) و المنتهى (2)، لأنه وليّ المسلمين و كيلهم، فلا بد من تحرّى المصلحه لهم.

ب: لا- فرق بين الكتابي و غيره على الأصح للعموم، و فرق الشيخ، فلم يثبت ذلك فى غير الكتابي، بل جوز المنّ و المفاداه و منع من الاسترقاق، لأنه لا يقتر على دينه (3)، و هو ضعيف.

ص: ٣٩٢

١- (١) التذكرة ٤٢٤: ١. [١]

٢- (٢) المنتهى ٩٢٨: ٢. [٢]

٣- (٣) المبسوط ٢٠: ٢. [٣]

و لا يسقط هذا التخيير بإسلامهم بعد الأسر.

و يجوز استرقاق امرأه كل كافر أسلم قبل الظفر به، و لا يمنع من ذلك كونها حاملا بولد مسلم، سواء وطأها المسلم أو أسلم زوجها لكن لا يسترق الولد.

و يفسخ النكاح بأسر الزوجه مطلقا و إن كانت كبيره، و بأسر الزوج الصغير مطلقا، و بأسر الزوجيين و إن كانا كبيرين، و باسترقاق الزوج الكبير، لا بأسره خاصه. ج: لا يثبت القتل فى هذا القسم، و أثبتته بعض الأصحاب (١)، و هو ضعيف.

قوله: (سواء وطأها المسلم، أو أسلم زوجها).

وطء المسلم لها إما بشبهه مطلقا، أو بملك اليمين، أو بالعقد إذا كانت كتابيه و هو ظاهر.

قوله: (و يفسخ النكاح بأسر الزوجه مطلقا).

و فى التذكرة (٢) و المنتهى (٣): أنه إذا أسر الزوجين معا واحدا، و تملكهما - بحيث صارا رقالة - يبقى النكاح، لكنه يتخير فى الفسخ. و هو ممكن، و العموم يقتضى عدم الفرق، و ينتقض بالمملوكين كما سيأتى.

و يجاب بأن الحكم فى المملوكين لا يعرف فيه مخالف بخلاف ما هنا.

قوله: (و بأسر الزوج الصغير مطلقا).

لأنه كالزوجه يملك بالأسر.

قوله: (و باسترقاق الزوج الكبير لا بأسره خاصه).

لأنه لا يصير رقا بمجرد الأسر.

ص: ٣٩٣

١ - ١) منهم: ابن البراج فى المذهب ٣١٦: ١.

٢ - ٢) التذكرة ٤٢٦: ١. [١]

٣ - ٣) المنتهى ٩٢٩: ٢. [٢]

و لو كانا مملوكين تخير الغانم. و لو صولح أهل المسيه على إطلاقها بإطلاق أسير مسلم فى يدهم فأطلقوه لم تجب إعاده المرأه. و لو أطلقت بعوض جاز، ما لم يكن قد استولدها مسلم.

و يجوز سبى منكوحه الذمى فىنفسخ النكاح، و معتقه، و معتق المسلم. و لا- تنقطع اجاره المسلم فى العبد المسبى، و لا- الدار المغنومه. و لا يسقط الدين للمسلم و الذمى عن الحربى بالسبى و الاسترقاق، إلا أن يكون الدين للسبى فىسقط، كما لو اشترى عبدا له عليه دين، قوله: (و لو كانا مملوكين تخير الغانم).

لأنه لم يحدث رقا يقتضى الانفساخ. و فيه نظر، إذ لا نسلم أن المقتضى للانفساخ إنما هو حدوث الرق، و حديث أوطاس عام، إلا أن يثبت خروج الرقيقين بالإجماع.

قوله: (و لو صولح أهل المسيه-إلى قوله:-لم تجب إعاده المرأه).

وجهه أن الحر لا عوض له شرعا.

قوله: (و معتق المسلم).

إما مطلقا على القول به، أو بالنذر على الوجه الذى يتصور.

قوله: (و لا تنقطع إجاره المسلم فى العبد المسبى و الدار المغنومه).

قد يفهم من هذا و ما بعده أن الذمى تنقطع إجارته، و ليس بواضح.

قوله: (إلا أن يكون الدين للسبى فىسقط كما لو اشترى عبدا له عليه دين).

هذا تمثيل لا حمل و قياس، و مستند ذلك الإجماع، و أن ذمه العبد مملوكه حينئذ، فلا يعقل استحقاق شىء فيها.

و يقضى الدين من ماله المغنوم إن سبق الاغتنام الرق على اشكال. و قدم حق الدين على الغنيمه و إن زال ملكه بالرق، كما يقضى دين المرتد.

قوله: (و يقضى الدين من ماله المغنوم إن سبق الاغتنام الرق على إشكال).

يجب أن يقرأ الاغتنام بالنصب على أنه مفعول به مقدم، و الرق فاعل مؤخر فيكون مرفوعاً. و منشأ الاشكال: من أن المال يخرج بالاسترقاق عن الملك، و محل الدين الذمه لا المال، فينقطع تعلق الدين بالمال بالاسترقاق، و من أن حق المال أن يقضى منه الدين وجوباً عند المطالبه، و من ثم يأخذه الحاكم قهراً إذا امتنع من الأداء، و الامتناع من أخذه بخصوصه إذا أراد الأداء ارتفاقاً بحاله، من حيث أنه مخير في جهات الأداء و ذلك لا ينفي التعلق، و الأصل بقاء هذا التعلق بعد الاسترقاق استصحاباً لما كان، فلا يزول بمجرد ذلك، و هذا التعلق سابق على حق الاغتنام فيجب تقديمه، و هو الأصح.

قوله: (و قدّم حق الدين على الغنيمه و إن زال ملكه بالرق).

جواب عن سؤال مقدر تقديره: إن الاسترقاق مزيل للملك، فكيف يقضى الدين منه، بخلاف الموت، فإنه لا يزيله بالكلية، فإن جمعا من الفقهاء يقولون بأن الميت يملك بعد الموت، حيث يقولون: بأن التركة على حكم مال الميت.

و جوابه: أن زوال الملك لا يقتضى زوال جميع آثاره كما فى المرتد عن فطره، فإن ماله يخرج حكماً عن ملكه، و مع ذلك تقضى ديونه منه، و فى هذا الكلام نظر من وجهين:

الأول بأن الإشكال يقتضى تعادل الطرفين، كما هو المتفاهم، و جواب أحد الوجهين يقتضى ترجيح الآخر، و قد تضمنت العبارة الأمرين، و مقتضاهما التنافى.

و لو استرق بعد الاغتنام تبع بالدين بعد العتق، و قدم حق الغنيمه فى ماله.

و لو اقترنا فأقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمه المتعلق بالعين، و لو كان الدين لحربى فاسترق المديون فالأقرب الثانى: أن ثبوت الحكم المذكور فى المرتد إن كان محل وفاق فلا يلزم من ثبوت الحكم فيه ثبوته هاهنا، و إن كان محل خلاف احتيج إلى دليل من خارج يرجح أحد الحكمين على الآخر، و بمجرد ذلك لا يندفع الوجه الأول هاهنا، إلا- أن يقال: العبارة تشعر بالفتوى بالمذكور فيها، و لا ينافيه وجود تردد ما، فيكون الإشكال تعبيراً عن ذلك التردد، و ذكر المرتد على سبيل التمثيل و الإيضاح، لا على سبيل الحمل و القياس (١).

قوله: (و لو استرق بعد الاغتنام تبع بالدين بعد العتق و قدم حق الغنيمه).

لأن ذمته حينئذ بحالها، و هى محل الدين، و له صلاحية الأداء بوجه آخر، فان له أن يخرج المال عنه بجميع أسباب النقل، و لغيره انتزاعه بدين سابق باذن الحاكم حيث يمكن، و بدونه حيث يتعذر، و ليس لصاحب الدين بعد وقوع ذلك منازعه. و ذهب الشارح إلى وجوب القضاء من المال هنا، و ظاهره أن هذه المسألة محل تردد (٢)، و هو بعيد، و مختار المصنف هنا هو الأصح.

قوله: (و لو اقترنا فأقوى الاحتمالين تقديم حق الغنيمه المتعلق بالعين).

و الأصح تقديم الدين لسبق تعلقه بالعين كما بيناه، و لا يضرّ كون محله الذمه، لأن ذلك لا يقتضى نفى التعلق.

قوله: (و لو كان الدين لحربى فاسترق المديون فالأقرب سقوطه).

ص: ٣٩٦

١- ١) العبارة من (قوله: و قدم. إلى نهايه الصفحه) لم ترد فى «ن»، و وردت فى «س» و «ه».

٢- ٢) إيضاح الفوائد ٣٦٢: ١.

سقوطه. و لو أسلما أو أسلم المالك فهو باق، إلا أن يكون خمرا.

هذا إذا كان الدين قرضا أو ثمنا و شبهه، أما لو كان إتلافا أو غصبا فالأقرب السقوط بإسلام المديون. هذا قسيم ما إذا كان الدين لمسلم أو ذمى، و وجهه أن الدين فى ذمه المسترق، و ذمته تحت سلطنه المسلم و قهره، و ما فيها تحت السلطنه تبعاً، و الحربى و ماله يملكان للمسلم بالقهر، لأنهما فىء، و قد يناقش فى تحقق القهر المقتضى للتملك، و لا شبهه فى ثبوته فى الدين تبعاً لا مباشرة، لعدم تعين الدين و وجوده و كونه محققاً.

قوله: (و لو أسلما).

أى: المالك و المديون.

(أو أسلم المالك خاصة، فهو باق).

أى: الدين باق بحاله، لأنه مال لمسلم، إلا أن يكون ما لا يملكه المسلم كالخمر، و اكتفى به لظهور الأمر فى أن الخنزير كذلك.

قوله: (أو ثمنا و شبهه).

كالصداق و عوض الإجاره.

قوله: (أما لو كان إتلافاً أو غصبا فالأقرب السقوط بإسلام المديون).

وجه القرب: أن الحربى فىء للمسلم، فإذا قهره أو أتلف عليه شيئاً لم يثبت له عليه شىء. و ينبغى أن يقال: إن التقييد بإسلام المديون ضائع، لأن الحربى إذا قهر حربياً ملكه، و جاز شراؤه منه، كما سيأتى، فإذا قهره على ماله ملكه أيضاً، و إتلافه نوع من القهر، و حينئذ فلا يثبت فى ذمته شىء إن أسلم و إن لم يسلم، فلا حاجة إلى هذا القيد.

ص: ٣٩٧

و لو سببت امرأه و ولدها الصغير كره التفريق بينهما. و لو عجز الأسير عن المشى لم يجب قتله، للجهل بحكم الإمام فيه، فإن قتله مسلم فهدر. و يجب إطعامه و سقيه و إن أريد قتله بعد لحظه، و يكره قتله صبوا. و حكم الطفل المسبى تابع لحكم أبيه، فإن أسلم أحدهما تبعه، و لو سبى منفردا ففى تبعيته للسبى فى الإسلام إشكال، أقرببه ذلك قوله: (كره التفريق بينهما).

الحق التحريم، و فى تعيين مدته خلاف، فقيل: إلى سبع سنين (١)، و قيل:

إلى مده الرضاع (٢)، و قيل: إلى البلوغ (٣)، و هل يتعدى الحكم لى الجد و الأب؟ فيه نظر.

قوله: (و لو عجز الأسير عن المشى لم يجب قتله للجهل بحكم الامام فيه).

ينبغى أن يراد بنفى الوجوب: نفى الجواز، فيراد بالأعم الأخص. و المراد بالأسير هنا: هو المأخوذ و الحرب قائمه، لا بعد انقضائها، و إن كان كل منهما لا- يعلم حكم الامام فيه، لأن الأول مخير فيه بين أنواع القتل، و أما الثانى فإنما يتخير فيه بين الأمور التى ليس القتل واحدا منها على الأصح.

قوله: (فان قتله مسلم فهدر).

و كذا لو قتله كافر.

قوله: (و يكره قتله صبوا).

القتل صبوا هو الحبس ليقتل، و قيل غير ذلك.

قوله: (ففى تبعيته للسبى فى الإسلام إشكال، أقرببه ذلك فى

ص: ٣٩٨

١-١) قاله أحمد و الشافعى و سعيد بن عبد العزيز و أصحاب الرأى، انظر: المغنى لابن قدامه ١:٤٦٠.

٢-٢) ذهب إليه ليث و الأوزاعى كما فى المغنى لابن قدامه ١:٤٦٠.

٣-٣) ذهب إليه الشافعى فى أحد قوليه، انظر: المغنى ١:٤٦٠.

فى الطهاره، لأصالتها السالمه عن معارضه يقين النجاسه.

و كل حربى أسلم فى دار الحرب قبل الظفر به فإنه يحقن دمه، و يعصم ماله المنقول دون الأرضين و العقارات فإنها للمسلمين، و يتبعه أولاده الأصغر و إن كان فيهم حمل، دون زوجاته و أولاده الكبار.

و لو وقع الشك فى بلوغ الأسير اعتبر بالشعر الخشن على العانه، فإن ادعى استعجاله بالدواء ففى القبول اشكال. و يعول على إنبات الشعر الخشن تحت الإبط، لا باخضرار الشارب.

و الخنثى إن بال من فرج الذكور، أو سبق، أو انقطع آخره منه فذكر، و بالعكس امرأه، و لو اشتبه لم يجز قتله.

الطهاره.).

التبعيه فى هذا خاصه دون غيره أقرب إلى الاحتياط، و إن كان الحديث قد يشعر بأن المقتضى للكفر الموجب لأحكامه هو كونه مع أبويه، بحيث يتمكنان من إفساد اعتقاده (١).

قوله: (فان ادعى استعجاله بالدواء ففى القبول إشكال).

الأصح القبول للاحتياط فى الدم.

قوله: (و يعول على إنبات الشعر تحت الإبط).

يشكل ذلك بأن الروايه وردت باعتبار شعر العانه (٢).

قوله: (و الخنثى إن بال من فرج الذكر).

أى: دون الآخر.

(أو سبق).

ينبغى أن يراد: و لم يتأخر من الآخر، أو تأخر و لم يسبق من الآخر.

ص: ٣٩٩

١- (١) الفقيه ٢:٢٦ حديث ٩٦.

٢- (٢) التهذيب ٦:١٧٣ حديث ٣٣٩.

و لو أسلم عبد الحربى فى دار الحرب قبل مولاه، فان قهر مولاه بالخروج إلينا قبله تحرر، و إلا فلا.

الفصل الثالث: فى الاغنام

إشارة

الفصل الثالث: فى الاغنام: و مطالبه ثلاثه:

الأول: المراد بالغنيمه هنا كل مال أخذته الفئه المجاهده على سبيل الغلبه

إشارة

الأول: المراد بالغنيمه هنا كل مال أخذته الفئه المجاهده على سبيل الغلبه، دون المختلس، و المسروق فإنه لآخذه، و دون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال فإنه قوله: (و لو أسلم عبد الحربى فى دار الحرب قبل مولاه، فإن قهر مولاه بالخروج إلينا قبله تحرر، و إلا فلا).

هذا أصح، لأن مجرد الإسلام لا يصيره حرًا و إن ذهب عنه سلطنه الكافر، فما دام لا يتحقق القهر و الغلبه لا يصير حرًا.

قوله: (المراد بالغنيمه هنا كل مال).

إنما قال: (هنا) لأن الغنيمه هى: كل ما يغتنم بسبب من الأسباب:

كتجاره، و زراعته، و حيازه مباح، و قهره، و غلبه بالإيجاف بالخيل و الركاب، و هى قسمان:

أ: تقدم فى باب الخمس.

ب: المراد هنا، فعلى هذا: الغنيمه فى موضوعها اللغوى لم ينقل إلى المعنى الثانى كما يراه العامه، و صدقها على كل من المعنيين صدق العام على أفراده.

قوله: (دون المختلس و المسروق).

المختلس: المأخوذ و صاحبه حاضر متيقظ بالحيله، و المسروق: المأخوذ خفيه بخلاف ذلك، و هذا القسم يختص به آخذه.

فان قيل: قد سبق تحريم الغلول من الكفار. قلنا: يمكن الجمع، لأنه لا منافاه بين تحريم الفعل و الاختصاص بالملك، مع إمكان الحمل على تخصيص التحريم بحال الأمان أو بحال الحرب.

قوله: (دون ما ينجلي عنه الكفار بغير قتال فإنه للإمام).

للإمام، و دون اللقطه فإنها لآخذها.

و لو أخذ من الحربى على جهه السوم ثم هرب ملكه.

و أقسام الغنيمه ثلاثه

و أقسام الغنيمه ثلاثه: ما ينقل و يحول من الأمتعه و غيرها، و ما لا ينقل و يحول كالأراضى، و ما هو سبى كالنساء و الأطفال.

و الأول: إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمه

و الأول: إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمه، بل ينبغى إتلافه كالخنزير، أو يجوز إبقاؤه للتخليل كالخمر. و إن صح كالذهب، و الفضة، و الأقمشه، و غيرها اخرج منه الخمس و الجعائل و ما يصطفيه الإمام لنفسه، و الباقى للغانمين خاصه، سواء حواه العسكر أو لا، و ليس لغيرهم فيه شىء، و لا لبعضهم الاختصاص بشىء.

حقه: و دون بالعطف، لأنه معطوف على المخرج بدون، و كان الأولى أن يقول: بغير إيجاف بخيل و لا ركاب، لأن مقتضى عبارته أن ما أخذ بالفرع-مثل أن ينزل المسلمون على حصن، أو على قلعه فيهرب أهله، و يتركون أموالهم فرعا-أن لا يكون غنيمه، و قد صرح فى المنتهى (١) و التذكرة (٢) بأنه غنيمه، و هو صريح القرآن العزيز (٣)، و اختار الشيخ أنه مما أفاء الله على رسوله (٤)، و الأول هو الأظهر.

قوله: (و الأول إن لم يصح للمسلم تملكه فليس غنيمه).

على ظاهر هذه العبارة مؤاخذه، لأنه قد جعل هذا أحد أقسام الغنيمه، فكيف يصح قوله: (ليس غنيمه)؟ قوله: (بل ينبغى إتلافه كالخنزير أو يجوز إبقاؤه للتخليل كالخمر).

هذه العبارة فاسده التركيب، لأنه لا- معنى للإضراب ب(بل) فيها، و كان حقه أن يقول: و هو إما أن يجوز إبقاؤه كالخمر لفائده التخليل، أو لا كالخنزير.

ص: ٤٠١

١- ١) المنتهى ٢: ٩٢٢. [١]

٢- ٢) التذكرة ١: ٤١٩. [٢]

٣- ٣) الحشر: ٧. [٣]

٤- ٤) المبسوط ٢: ٦٤. [٤]

نعم لبعضهم التخصيص بما يحتاج اليه من المأكل، و علف الدواب قدر الكفايه، سواء كان غنيا أو فقيرا، و سواء كان هناك سوق أولا، و سواء كان المأكل من الطعام أو مثل السكر و الفاكهه الرطبه أو اليابسه.

و لو احتاج الغانم الى ذبح البهيمة المأكوله أكل اللحم، و ردّ الجلد الى المغنم. و لو عمل منه شئنا أو شبهه رده و عليه أجرته. و ليس له لبس الثياب، و لا استعمال الدواء و الدهن، إلا مع الضمان.

و يباح الأخذ لمن معه طعام، و من ليس معه لكن قدر الحاجه ما داموا فى دار الحرب. و ليس له أن يضيف من ليس من الغانمين. و لو فضل من الطعام شىء بعد الدخول الى دار الإسلام رده.

و لو أقرض غانم مثله شيئا من الغنيمه، أو علفا لدوابه جاز، و لا يكون قرضا لا تتفاء ملك الأول، و يكون الثانى أحق باليد.

و ليس للأول مطالبته، فإن رده عليه صار أولى باليد المتجدده.

و لو خرجا من دار الحرب لم يجز له رده على المقرض، بل على الغنيمه.

و لو باعه من الغنيمه بشىء منها، فكل منهما أحق باليد فيما صار اليه، و ليس يبعأ، فلا يجرى فيه الربا، و لو كان الثمن من غير الغنيمه لم قوله: (سواء كان غنيا أو فقيرا).

و قيل: لا يجوز إلا عند الحاجه، و الأصح الأول، لظاهر قوله تعالى:

(فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ) (١).

قوله: (و لو عمل منه شئنا).

هو فى الأصل: القربه الباليه.

ص: ٤٠٢

يملكه البائع و رده على المشتري، و لو كان المشتري من غير الغانمين لم يصح إقرار يده عليه، بل يرده إلى الغنيمه.

و الثاني: ما لا ينقل يخرج منه الخمس

و الثاني: ما لا ينقل يخرج منه الخمس إما بإفراز بعضه، أو بإخراج خمس حاصله، و الباقي للمسلمين قاطبه، لا يختص به الغانمون مثل الأرض، فإن فتحت عنوه فإن كانت محياه فهي للمسلمين قاطبه، لا يختص بها الغانمون، و النظر فيها الى الامام.

و لا يصح بيعها، و لا وقفها، و لا هبتها، و لا يملكها المتصرف فيها على الخصوص.

و يقبلها الإمام لمن يراه، بما يراه حظا للمسلمين، و يصرف قوله: (ما لا ينقل يخرج منه الخمس).

هذا في حال ظهور الامام عليه السلام، أما في حال الغيبه ففي الأخبار ما يدل على أنه لا خمس فيه (١).

قوله: (و لا يصح بيعها و لا وقفها و لا هبتها).

هذا في حال ظهور الامام عليه السلام، أما في حال الغيبه فينفذ ذلك كله كما صرح به في الدروس (٢) و صرح به غيره.

و قد عدّ الأصحاب في المفتوح عنوه: أرض العراق، و حدّها طولاً: من الموصل إلى تخوم عبادان، و عرضاً: من طرف القادسيه المتصل بعذيب الهجانات إلى حلوان بالضم، و مكه على الظاهر من المذهب، و خراسان: من أقصاها إلى كرمان، و خوزستان، و همدان، و قزوین و ما حواليتها- ذكره بعض الأصحاب مستندا إلى المبسوط (٣)- و الشام و لم يذكروا تحديدها، و كتب التواريخ كافله بيان ما سوى ذلك.

ص: ٤٠٣

١- (١) الفقيه ٢: ٢٣ حديث ٨٨، التهذيب ١٤٣-١٤٥ حديث ٣٩٩-٤٠٤.

٢- (٢) الدروس: ١٤٣.

٣- (٣) المبسوط ٢: ٣٣-٣٤.

حاصلها فى مصالحهم كسد الثغور، و بناء القناطر، و معونه الغزاه، و أرزاق الولاة و القضاء، و ما أشبهه.

فلو ماتت لم يصح إحيائها، لأن المالك لها معروف، و هو المسلمون كافة، و ما كان منها مواتا حال الفتح فلإمام خاصه، لا يجوز إحيائها إلا بإذنه، فإن تصرف فيها أحد بغير اذن فعليه طسقتها له، و فى حال الغيبه يملكها المحيى من غير إذن.

و أما أرض الصلح فلأربابها إن صولحوا على أن الأرض لهم، و لو صولحوا على أنها للمسلمين، و لهم السكنى، و عليهم الجزية فالعامر للمسلمين قاطبه، و الموات للإمام خاصه.

و عليهم ما يصلحهم الإمام إذا شرطت الأرض لهم، و يملكونها على الخصوص، و يتصرفون بالبيع و غيره، فان باع أحدهم أرضه على مسلم صح، و انتقل مال الصلح عن الأرض إلى رقبه الذمى.

و لو أسلم الذمى ملك أرضه، و سقط مال الصلح عنه.

و أما أرض من أسلم أهلها عليها فهى لهم خاصه، و ليس عليهم سوى الزكاه مع الشرائط.

قوله: (و ما كان منها مواتا حال الفتح).

مقتضى العبارة أن هذا من الغنيمه، و ليس كذلك، لأن هذا من الأنفال.

قوله: (فعليه طسقتها له).

هو الخراج، فارسى معرب.

قوله: (أرض من أسلم أهلها عليها).

فى هذا التركيب نظر، لأنه ليس فى الصلح ضمير يعود إلى الموصول، و لا يتم الربط بدونه. و اعتذر بأن فى (أسلم) ضمير يعود إليه و (أهلها) بدل منه، لأن

و كل أرض ترك أهلها عمارتها فلإمام أن يقبلها ممن يعمرها، و يأخذ منها طسقتها لأربابها.

و كل من أحيى أرضاً ميتة لم يسبقه غيره إليها فهو أولى، فإن كان لها مالك معروف فعليه طسقتها له، و له انتزاعها من يده.

الثالث: السبايا و الذراري

الثالث: السبايا و الذراري: و هي من الغنائم، يخرج منها الخمس و الباقي للغنمين خاصة.

فروع

فروع:

أ: المباحات بالأصل كالصيد، و الشجر لا تخص أحداً

أ: المباحات بالأصل كالصيد، و الشجر لا- تخص أحداً، فإن إبدال المظهر من المضمّر جائز. و فيه نظر، لأن ذلك حيث يكون الإضممار محققاً، بأن يكون الفعل مما يمتنع التصريح بفاعله كفعل الأمر و مضارع المتكلم مثلاً، لا نحو هذا، و لأن فيه فساداً آخر، فإن الضمير لا مفسّر له حينئذ أصلاً فيبقى على إبهامه، فإن مرجعه إن صحّ مبهم، و هو الموصول، بخلاف ما قلناه، لأن مفسر الضمير موجود.

قوله: (فإن كان لها مالك معروف فعليه طسقتها له).

ذكر الأصحاب هذا الحكم كذلك، فإن قيل: كيف جاز التصرف في ملك الغير بغير إذنه؟ قلنا: إذا دلت القرائن على إعراضه عن عمارتها، فقد ظهرت علامات الإباحة لمن شاء أحيّاها، كما في سائر الأشياء التي شهدت القرائن بإعراض المالك عنها، و يجب عليه أجرتها، لأن القرائن إنما دلت على الإعراض عن العماره لا عن الأجره- و لو أن المالك ترك عمارتها لضروره منع مانع و نحو ذلك لم يجز لأحد إحيّاؤها إلا بإذنه- أو يقال: إحيّاؤها قبل أن يعلم ذلك، ثم ظهر المالك، و هذا جيد أيضاً.

قوله: (المباحات بالأصل).

أى: هذه لا تعد من الغنيمه، بل هي لأخذها، لأن الغنيمه مال الكفار،

كان عليه أثر ملك كالطير المقصوص، و الشجر المقطوع فغنيمه.

ب: لو وجد شيء في دار الحرب

ب: لو وجد شيء في دار الحرب يصلح للمسلمين و الكفار فلقطه.

ج: الغانم هل يملك حصته من الغنيمه بمجرد الاغتنام أو يملك إن تملك؟ فيه احتمال

ج: الغانم هل يملك حصته من الغنيمه بمجرد الاغتنام أو يملك إن تملك؟ فيه احتمال، فعلى الثانى يسقط حقه منها بالإعراض قبل القسمه، إذ الغرض الأقصى فى الجهاد حفظ المله، و الغنيمه تابعه فتسقط بالإعراض. لكن ما كان عليه منا أثر اليد فهو مملوك، فهو غنيمه.

قوله: (لو وجد شيء في دار الحرب.).

أى: مطروحا فى مكان لا تظهر عليه علامه يد الكافر، كالخيمه و نحوها، فى طريق و نحوه.

قوله: (الغانم هل يملك حصته من الغنيمه بمجرد الاغتنام؟).

سيأتى تحقيق القول فى ذلك، و إنما ذكره هنا للتفريع على الثانى.

قوله: (فعلى الثانى يسقط حقه منها بالإعراض قبل القسمه).

لأنه غير مالك، و إنما هو ذو أولويه، و يفهم من العبارة أنه على القول بالملك بالاغتنام لا يسقط حقه بالإعراض. و يرد: أن الملك ربما كان ضعيفا مترلزا يقبل الزوال بالإعراض، فلا منافاه.

قوله: (إذ الغرض الأقصى فى الجهاد حفظ المله، و الغنيمه تابعه، فيسقط بالإعراض).

قد يقال: هذا لا يصلح للاستدلال، لأنه لا دلالة فيه، و لا تلازم بين النتيجة و ما يجعل مقتضيا لها.

و يجاب: بأنه يمكن أن يكون استدلالا بالمناسبه، بمعنى أنه يناسب غرض الجهاد ثبوت أثر الأعراض، و هو سقوط الحق من الغنيمه و تمحيضه للقربه، لأن مقصود الجهاد لا يفوت بذلك، بل يتأكد.

و الأقرب عدم صحه الإعراض بعد قوله: اخترت الغنيمه، و يفرض المعرض كالمعدوم. و لو أعرض الجميع ففي نقلها إلى أرباب الخمس خاصه نظر، قوله: (و الأقرب عدم صحه الإعراض بعد قوله: اخترت الغنيمه).

هذا بناء على صحه الإعراض عن الحق فيها المبني على الثاني، و وجه القرب توقف الملك على اختياره و إلا لكان قهريا، فيحصل بالاعتنام و قد فرض خلافه، و الاختيار قد حصل.

و فيه نظر من وجهين:

الأول: إنا لا نسلم توقف الملك على اختياره، بل على القسمة التي هي منوطه باختيار الإمام.

الثاني: انه لو ثبت توقفه على اختياره فهو اختيار مخصوص، لا- مطلق الاختيار. و الحق: إن قلنا أنه لا يملك بالاعتنام فعدم الملك مستصحب إلى أن يتحقق ما دل الشرع على التملك به قطعا، و هو القسمة.

قوله: (و يفرض المعرض كالمعدوم).

أى فتقسم الغنيمه بين الباقيين سواء، فيكون هذا الحكم من أحكام ما قبل الأقرب، و هو حيث يصح الإعراض.

و ربما فهم بعض الفضلاء تعلقه بجملة الأقرب، على أنه حكم من أحكامه، حيث أن الإعراض إذا لم يصح فالمعرض من حيث هو معرض كالمعدوم، بمعنى أنه مساو لمن لم يعرض (1). و هذا محتمل، إلا أنه بعيد لا يخلو من تكلف، و المتبادر خلافه.

قوله: (و لو أعرض الجميع ففي نقلها إلى أرباب الخمس خاصه

ص: ٤٠٧

أقربه أنها للإمام. و الأقرب صحه أعراض المفلس دون السفیه و الصبى، إلا أن يبلغ قبل القسمه. و لا إعراض للعبد عن الرضخ بل لسيده. و يصح أعراض السالب عن سلبه. و لو مات قبل الاعراض فللوارث أن يعرض. نظر أقربه أنها للإمام).

النظر فى أنها لأرباب الخمس مطلقا للشركه بين الجميع، باعتبار الخمس، المقتضيه للتسلط على باقى الغنيمه، الذى لا يملكه مالك، فهو كالمباح المختلط بالمملوك شائعا، فإن لصاحبه عليه يدا و للإمام عليه السلام، لأن من عداه ليس له يد و إن كان له استحقاق، إذ ليس له حيازه، إذ اليد فى الغنيمه إنما هى بالحيازه، و ذلك متحقق فى الإمام عليه السلام دون غيره فيكون أحق بها، و هذا هو وجه القرب، فان فيه أرجحيه.

قوله: (و الأقرب صحه أعراض المفلس دون السفیه و الصبى).

هذا ينبغى أن يكون متفرعا على الثانى و هو ثبوت الأولويه، إذ لو ملك المفلس لم يجز له التصرف فى المال، و بعد الملك لا يحتاج فى التملك إلى شىء آخر، بخلاف ما لو قلنا بالأولويه خاصه، و كلام الشارح الفاضل (1) هنا لا يخلو من نظر، لأنه بين القرب بأنه غير مالك، و مقابله بأنه مالك.

و أما السفیه فينبغى عدم صحه إعراضه مطلقا، لأنه يستلزم التصرف فى الحقوق المالىه و هو ممنوع منه، و عبارته الصبى معلوم عدم الاعتداد بها.

قوله: (و لا إعراض للعبد عن الرضخ، بل سيده).

و فى بعض النسخ: (و لا إعراض للعبد عن الرضخ، بل لسيده) و هى أحسن و أوقع فى النفس.

ص: ٤٠٨

د: هل يملك الغنيمه بالاستيلاء أو القسمة

د: هل يملك الغنيمه بالاستيلاء أو القسمة، أو يظهر الملك بالاستيلاء مع القسمة و انتفاؤه مع الاعراض و التلف؟ فيه نظر أقربه الأول.

ه: لو كان فى المغنم من ينعق على بعضهم انعتق على الأول نصيبه

ه: لو كان فى المغنم من ينعق على بعضهم انعتق على الأول نصيبه، و قوم عليه إن قلنا بالتقويم فى مثله، قوله: (هل تملك الغنيمه بالاستيلاء).

لا- يخفى ما فى هذه العبارة من التكلّف و البعد عن الفهم، لأن الناظر يتوهم مغايرتها لما فى الفرع الثالث، و الأقرب ما قربه المصنف، و هو الملك بالاستيلاء، لأن الملك يمتنع أن يبقى بغير مالك، لعدم تعلقه، و قد زال ملك الكفار، فيثبت ملك المسلمين، إذ لا واسطه، و لا يضّرّ ثبوت الإعراض، لأنه مترنزل ضعيف.

فائده: معنى ملكه: أن يملك صيرورته، بحيث يقدر على التملك بسبب قريب، على معنى أنه قد حصل المعدّ الذى صار حصول الملك معه قريباً جداً، و لا بد للعبارة من تأويل، و إلا فكل كامل له أهليه أن يملك، أو يقال: المراد ملك أن يملك هذا الشىء المخصوص، أعنى: الغنيمه، و هذا خاص بالغانمين.

فإن قلت: أى شىء يراد بملكه أن يملك؟ قلت: الظاهر أن المراد به: حصول الأولويه، كما فى أولويه التحجير فى الأرض المباحه، و حيازه المباحات و اللقطه و نحو ذلك.

قوله: (لو كان فى المغنم من ينعق على بعضهم انعتق على الأول نصيبه).

أى: على القول بالملك بالاستيلاء، و الضمير فى (نصيبه) يعود إلى ذلك البعض.

قوله: (و قوم عليه إن قلنا بالتقويم فى مثله).

و هو أن من أدخل فى ملكه شخصاً ممن ينعق عليه قوم عليه، لأنه يادخاله

و لا ينعق على الثانى إلا أن يخصه الامام به فينعق، و إن خص به جماعه هو أحدهم و رضى عتق عليه و لزمه نصيب الشركاء.

و: لو وطأ الغانم جاريه المغنم عالما سقط من الحد بقدر

و: لو وطأ الغانم جاريه المغنم عالما سقط من الحد بقدر إياه فى ملكه معتق، لأن اختيار السبب اختيار للمسبب، و إن كان لا يعلم ذلك، كما لو اشترى وكيل المالك له أباه بماله.

قوله: (و لا ينعق على الثانى).

أى: على القول بأنه ملك ان يملك.

قوله: (إلا أن يخصه الامام به فينعق).

لأن قسمه الغنيمه باختيار الامام، و يملك الغانم بتخصيص الامام، و لا يتوقف على رضاه.

قوله: (و إن خص به جماعه هو أحدهم و رضى).

إنما قيده بالرضى هنا لأن الشركه عيب، فلا يلزمه الرضى بها، و الذى ينفذ فعل الامام له و لا يتوقف على رضاه، إنما هو التعيين من الغنيمه لا جعله شريكا.

فان قلت: فلو فعل الامام ذلك تعين عليه الرضى لعدم جواز مخالفته، قلت: لا بحث لنا فى الإمام عليه السلام، لأنه معصوم تجب طاعته، و كل ما يفعله فهو عين الحق، إنما البحث على تقديرين:

أحدهما: إن نأبه عليه السلام لو فعل ذلك باجتهاده توقف على الرضى.

الثانى: إن الذى تقتضيه صحه النظر بالنسبه إلى المدارك الفقيهيه ما ذا؟ أيلزم الامام عليه السلام أحد الغانمين بالرضى بالحق المشترك؟ فيقال: الذى يرشد إليه الدليل العدم، لفقده ما يدل على ذلك من الشرع بنص أو إجماع، و تحقق الإلزام فى أصل الحق من الغنيمه لا يقتضى تحقق الإلزام فى الرضى بالمشترك، و لسنا نحكم بالتوقف على الرضى على تقدير إلزامه، و هو ظاهر.

قوله: (لو وطأ الغانم جاريه المغنم عالما سقط من الحد بقدر حقه).

حقه، و أقيم عليه الحد بقدر نصيب الباقيين، فإن أحبلها فله منه بقدر حقه.

و الأقرب وجوب العشر مع البكاره، و نصفه مع عدمها، و يسقط منه قدر نصيبه و يلحق الولد به و تصير أم ولد. هذا مبني على الأقرب من أنه يملك، و التقييد بكونه عالما ليخرج الجاهل لأنه ذو شبهه، و ينبغي أن يقيد بكونه عامدا، إذ الناسى لا يقصر عن ذى الشبهه، و ظاهر وجه سقوط مقدار حصته من الحد، لأنه و طء في ملك. و لو قلنا بالأولويه أو بالانكشاف بالقسمه فالذى ينبغي أن لأحد، لعدم تحقق ملك الغير، و لتجوز حصولها في ملكه بالقسمه، فلا يقصر عن الشبهه.

قوله: (و الأقرب وجوب العشر مع البكاره، و نصفه مع عدمها).

هذا مبني على الملك بالاستيلاء، لأنها حينئذ مشتركه، و الأشهر في و طء المشتركه ذلك، و قيل بوجوب مهر المثل (1)، و العمل على المشهور للروايه، و إن كان جانب الماليه يقتضى مهر المثل.

و لو قلنا: بعدم الملك بالحيازه فمهر المثل أقوى لانتفاء الشركه. و لو قلنا بالمراعه، فالمتجه توقف الحال على الكاشف. و هذا إذا كانت جاهله أو مكرهه، فلو كانت مطاوعه عالمه ففي وجوب المهر إشكال، لأنها بغى، و أطلق الشيخ في الخلاف عدم وجوب الحد (2)، و فى المبسوط نفى وجوب المهر بالوطء (3)، و كلاهما غير جيد.

قوله: (و يسقط منه قدر نصيبه).

لأنه مملوك له.

قوله: (و يلحق الولد به).

لامتناع الحكم بلحاق البعض دون البعض الآخر.

قوله: (و تصير أم ولده).

لأنها مملوكه له ولدت فى ملكه فيتناولها اللفظ باعتبار الاشتقاق.

ص: ٤١١

١- (١) المجموع ١٩: ٣٣٨، المهذب ٢: ٢٤٢.

٢- (٢) الخلاف ٣: ١٨٤ مسألة ١٤ كتاب السير.

٣- (٣) المبسوط ٢: ٣٢.

و تقوّم الجاريه عليه و ولدها يوم سقوطه حيا، إلا ان كانت قومت قبل الوضع فلا يقوم الولد.

ز:يجوز إتلاف ما يحتاج إلى إتلافه من أموال الكفار للظفر بهم كقطع الأشجار

ز:يجوز إتلاف ما يحتاج إلى إتلافه من أموال الكفار للظفر بهم كقطع الأشجار، و قتل الحيوان، لا مع عدم الحاجه. و الكتب إن كانت مباحه كالطب و الأدب، لم يجز إتلافها قوله: (و تقوّم الجاريه عليه، و ولدها يوم سقوطه حيا).

أما تقويمها فلصيورتها أم ولده، و أما ولدها فللحاقه بها و صيرورته حرًا، و أما تقويمه يوم سقوطه فلأنه حينئذ يحكم عليه بكونه آدميا، و هو محل كونه مالا بالاستقلال، و قد فوته عليهم. و لا يخفى أن حصته منه تسقط قيمتها.

و أما التقييد بسقوطه حيا، فلأنه لو سقط ميتا فلا تقويم للام، لكن يلزم أرشها و تسقط حصته.

قوله: (إلا إن كانت قومت قبل الوضع).

لأنها حينئذ تقوّم مع الحمل.

قوله: (لا مع عدم الحاجه).

ظاهره التحريم، و الكراهيه أظهر، و قد صرح في المنتهى بكراهيه قطع الأشجار، و في قتل الحيوان قال: لا ينبغي (1)، و لا شك أن قتل الحيوان أغلظ من قطع الأشجار، لكن التحريم لا يخلو من بعد، و إن كان في الحديث نهى النبي صلى الله عليه و آله عن ذلك عند عدم الحاجه (2)، فإنه محمول على الكراهيه، لأن المتبادر في أمثال ذلك التأديب.

ص: ٤١٢

١- (١) المنتهى ٢: ٩٠٩. [١]

٢- (٢) الكافي ٥: ٢٩، ٣٠، حديث ٨، ٩، [٢] التهذيب ١٣٩، ١٣٨: ٦: حديث ٢٣٣، ٢٣٢.

و هي غنيمه، و غيرها كالزندقه و الكفر لا- يجوز إبقاؤها، و كذا التوراه و الإنجيل. و كلب الصيد، و الماشيه، و الزرع، و الحائط، غنيمه بخلاف غيره.

المطلب الثاني: في قسمه الغنيمه

المطلب الثاني: في قسمه الغنيمه:

تجب البدأه بالمشروط كالجعائل و السلب و الرضخ، ثم بما تحتاج إليه الغنيمه من النفقه مده بقائها حتى تقسم كأجره الراعى و الحافظ، ثم الخمس.

قوله: (و كذا التوراه و الإنجيل).

لأنهما محرمان مبدلان، فلا- يمكن الاهتداء إلى ما هو حكم الله المنسوخ، و لو أريد بهما النقص و الحجه جاز الاستبقاء على الظاهر. و لو ظفرنا بأهل الخلاف لم يجز لنا فعل ذلك بكتبهم، لأنها مال مملوك لهم و ليس غنيمه لنا، و لتمييز الحق من الباطل فيها، نعم يجب دفع العوض إليهم عنها، و جعلها عند من له قوه النقص من المؤمنين. و لو أفرد منها عن غيره جاز غسله بعد دفع العوض.

قوله: (تجب البدأه بالمشروط كالجعائل و السلب).

لتعلق الاستحقاق بتلك العين المخصوصه.

قوله: (و الرضخ).

في التذكرة: آخر الرضخ عما تحتاج إليه الغنيمه (1)، و كذا فعل في المنتهى (2) و التحرير (3)، و الظاهر أنه لا تفاوت، لأن الرضخ لا بد منه، و لا يزاحم الأمور المذكوره.

ص: ٤١٣

١- (١) التذكرة ٤٣٣: ١.

٢- (٢) المنتهى ٩٤٨: ٢.

٣- (٣) تحرير الأحكام ١٤٦: ١. [١]

و تقسم أربعة الأقسام الباقية بين المقاتلة، و من حضر و إن لم يقاتل حتى المولود بعد الحيازة قبل القسمة، و المدد المتصل بهم بعد الغنيمه قبل القسمة و المريض بالسويه و لا- يفضّل أحد لشده بلائه، للراجل سهم، و للفارس سهمان، و لذى الأفراس ثلاثة، سواء قاتلوا في البر أو البحر، استغنوا عن الخيل أو لا.

قوله: (حتى المولود بعد الحيازة قبل القسمة).

و لا فرق بين كون أبويه أو أحدهما حاضرا أو لا.

قوله: (و المدد المتصل بهم بعد الغنيمه قبل القسمة).

بشروط إلحاقه بهم، و حضوره معهم قبل القسمة، فإن لم يلحق بهم إلا بعدها فلا شيء له إجماعا. و في عبارته ابن الجنيّد ما يقتضى الاستحقاق إذا كان المدد بصدد المعونه و إن لم يلحق قبل القسمة و لا يقسر حاله عن السريه (١)، إلا أن المصنّف نقل الإجماع في غير موضع على عدم الاستحقاق (إذا لم يصل قبل القسمة) (٢)(٣).

قوله: (و المريض).

سواء كان مرضه مانعا من الجهاد كالمفلوج، أم لا كذى الصداغ، و هو مذهب الأصحاب (٤).

قوله: (و للفارس سهمان).

و قيل: ثلاثة أسهم (٥)، و به روايه (٦)، و الأول هو الأصح و المشهور، و بالشهره ترجح الروايه على الأخرى

ص: ٤١٤

١- ١) نقله عنه في المختلف: ٣٢٨.

٢- ٢) نقل الإجماع في المنتهى ٩٥٢: ٢. [١]

٣- ٣) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

٤- ٤) منهم الشيخ في المبسوط ٧١: ٢. [٢]

٥- ٥) نقله عنه في المختلف: ٣٢٨.

٦- ٦) التهذيب ١٤٧: ٦ حديث ٢٥٧، الاستبصار ٣: ٣ حديث ٤.

و لا سهم للعييد، و لا النساء، و لا الكفار، و لا الأعراب و هم من أظهر الإسلام و لم يصفه و إن قاتلوا مع المهاجرين على رأى، بل يرضخ الإمام للجميع على حسب المصلحه.

و ينبغى المفاضله فى الرضخ بسبب شده قتاله و ضعفه. و لا سهم للمخذل، و لا المرجف، و لا لغير الخيل من الإبل و البغال و الحمير.

قوله: (و لا للأعراب، و هم: من أظهر الإسلام و لم يصفه، و إن قاتلوا مع المهاجرين على رأى).

المراد بالأعراب هنا: من كان من أهل البادية كذلك، و رأى المذكور هو المشهور بين الأصحاب، و عليه الفتوى، و به روايه حسنه (1). و المراد ب(من أظهر الإسلام و لم يصفه): من لم يعرف معناه، بحيث يعبر عنه بنعوته، و إنما أظهر الشهادتين خاصه، و ليس له علم بمقاصد الإسلام.

قوله: (و ينبغى المفاضله فى الرضخ بسبب شده قتاله و ضعفه).

هذا الحكم يمكن أن يكون على الاستحباب، فيشكل بأن مناط المفاضله هو المصلحه و بدونها لا- يجوز، فكيف يتصور الاستحباب؟ و يمكن كونه على الوجوب، فيشكل بأن المصلحه لو اقتضت خلاف ذلك و جب المصير إليها، إلا أن يحمل على الوجوب مع مطابقته للمصلحه.

قوله: (و لا يسهم للمخذل و لا المرجف و لا يرضخ لهم).

إن قيل: قد سبق أنه لا يجوز أخذهم مع الجيش، و ذكر أنهم لا يسهم لهم، فإعادته تكرار.

و يجاب: بأن ذكر عدم الإسهام هناك استطرادى، و هاهنا محله الحقيقى.

و أيضا فى الإعادة فائده بيان عدم الرضخ، و أعاد الضمير إلى المخذل و المرجف بصيغه الجمع إما على المعنى، لأن المحلى باللام فى قوه المتعدد لمعنى الجنس، أو لأن

ص: ٤١٥

و فى الإسهام للحطم و هو الذى ينكس، و القحم و هو الكبير الهرم، و الضرع و هو الصغير، و الأعجف و هو المهزول، و الرازح و هو الذى لا حراك به نظر، ينشأ: من عموم الاسم، و من عدم الانتفاع.

و الاعتبار بكونه فارسا عند الحيازه، التشبيه يقع عليها الجمع إما حقيقه أو مجازا.

قوله: (و فى الأسهم للحطم).

و هو: الذى ينكس الحطم ككتف، هو الذى بقوائمه داء يكاد يقع على رأسه منه، و هو معنى النكس، و فى التذكرة (١) و المنتهى (٢): هو الذى ينكسر، و عباره القاموس (٣) قد تناسبه.

قوله: (و القحم و هو: الكبير الهرم).

القحم بفتح القاف، و إسكان الحاء المهمله.

قوله: (و الضرع) (٤).

هو بفتح الضاد المعجمه و الرء معا.

قوله: (و الرازح) (٥).

هو بالراء، ثم الزاى بعد الألف، و الحاء المهمله.

قوله: (نظر ينشأ).

المسألة موضع تردد.

قوله: (و الاعتبار بكونه فارسا عند الحيازه إلى القسمه).

ظاهر هذه العبارة: أنه إنما يستحق سهم الفارس إذا كان فارسا من حين

ص: ٤١٦

١- (١) التذكرة ٤٣٤: ١.

٢- (٢) المنتهى ٩٥١: ٢.

٣- (٣) القاموس (حطم) ٩٨: ٤.

٤- (٤) الضرع: الصغير الذى لا يصلح للركوب أو الضعيف، مجمع البحرين (ضرع) ٣٦٤: ٤.

٥- (٥) رزح البعير رزحا: هزل هزالا شديدا فهو رازح، و منه «لا سهم للرازح» يعنى الهالك هزالا، مجمع البحرين ([١] رزح) ٣٥٢: ٢.

فلو دخل المعركة راجلا فملك بعد انقضاء الحرب فرسا قبل القسمة أسهم لها.

الحيازه إلى زمان القسمة.و هو مشكل، إذ لا دليل يدل على اعتبار ذلك.

و الذى يقتضيه النظر أنّ كل من صدق عليه أنه فارس وقت القسمة استحق، لأنه محل اعتبار الفارس و الراجل.

و لا- استبعاد فى استحقاقه لو صار فارسا بعد الحيازه قبل القسمة، لأنه ليس أبعد من المدد اللاحق قبلها، و المولود قبلها، إلا أن الموجود فى عبارات المصنف فى كتبه (١)، و غيره (٢): أن الاعتبار بكونه فارسا وقت الحيازه، فربما بنى ذلك على أن الغنيمه تملك بالحيازه، حتى لو قلنا يملك بالقسمة اعتبر الحال حين القسمة.

و كلام المصنف هنا يقتضى المعنى الذى ذكرناه أولا، حيث قال إنه (لو دخل راجلا فملك قبل القسمة فرسا أسهم لها) و إن كان قوله: (و الاعتبار بكونه فارسا). لا يطبق عليه بحسب ظاهره، و إنما الذى يحتمله أمران:

أحدهما: ما سبق.

و الثانى: أن الزمان من الحيازه إلى القسمة كله معتبر، ففى أى جزء منه كان فارسا ثبت له السهمان، و فيه بعد ظاهر.

و نزل شيخنا الشهيد العبارة: على معنى أو القسمة، و جعل ما قبل أو مبنيًا على ملك الغانم بالحيازه، و ما بعدها مبنيًا على ملكه بالقسمة، و ما بعده عن التصور، و أبعد العبارة عن الدلالة عليه (٣).

قوله: (فلو دخل المعركة راجلا فملك بعد انقضاء الحرب فرسا قبل القسمة).

إن لم ينزل هذا الحكم على ملك الفرس قبل الحيازه كان منافيا لما دلت

ص: ٤١٧

١- ١) التذكرة ١: ٤٣٥، [١] تحرير الأحكام ١: ١٤٦. [٢]

٢- ٢) منهم: المحقق فى المختصر النافع ١: ١١٣، و شرائع الإسلام ١: ٣٢٥.

٣- ٣) فى النسخة الحجرية و «ن» كان قد حصل خلط فى العبارات السابقة، فرتبناها اعتمادا على ما فى «س» و «ه».

و لو قاتل فارسا ثم نفقت فرسه، أو باعها، أو أخذه المشركون بعد الحيازه قبل القسمة لم يسهم له. ولا يسهم للمغصوب مع غيبه المالك، و له الأجره على الغاصب، و مع حضوره السهم له، و للمقاتل سهم الراجل.

و الأقرب احتساب الأجره منه فان قصر عنه وجب الإكمال.

عليه العبارة السابقة.

قوله: (و لو قاتل فارسا، ثم نفقت فرسه، أو باعها، أو أخذها المشركون بعد الحيازه قبل القسمة، لم يسهم لها).

نفقت بكسر الفاء و فتحها: ذهب.

قوله: (و لا يسهم للمغصوب مع غيبه المالك).

لأن السهم و إن كان منسوبا إلى الفرس إلا أنه فى الحقيقه للفارس باعتبارها، و الغاصب بالنسبه إليها معدود راجلا، لأن قتاله عليها منهى عنه، فلا يستحق بسببه سهمها فى الغنيمه. و مع غيبه المالك يمتنع استحقاقه سهمها فى الغنيمه، فلا يستحق أحدهما شيئا.

قوله: (و مع حضوره السهم له).

لأن المعتبر فى الاستحقاق بالفرس وجودها و إن لم يقاتل عليها، فالقتال عليها غير منظور إليه، و قد تحقق ذلك.

لا يقال: المراد كونها بحيث يمكن القتال عليها عادة إذا أراد، ليكون محسوبا من المدد، و ذلك مفقود ها هنا.

لأننا نقول: الإمكان فى نظر الشارع حاصل و إن انتفى حسا.

قوله: (و الأقرب احتساب الأجره منه).

أى: الأقرب احتساب الأجره اللازمه للغاصب من سهم الفرس المغصوب الثابت للمالك بسب حضوره.

و وجه القرب: أن المالك إنما استحق السهم بسبب فعل الغاصب، و هو:

و لو كان ذا أفراس فالوجه التقسيط، فيأخذ المالك حصته مع حضوره. أخذ الفرس و الانتفاع به، فاستوفى عوض منفعتة، و لا يكون للمعوض الواحد أزيد من عوض.

و فيه نظر، لأننا لا- نسلم أن المالك إنما استحق ذلك بالسبب المذكور، و لم لا يجوز أن يكون استحقاقه لكونها فرسا له مع الجيش، و الأجره ثابتة على الغاصب، فلا يسقط بالأمر المحتمل؟ و أيضا فإنّ السهم من الغنيمه ليس فى مقابل منفعه الفرس، و إنما هو ثابت بالأصالة للفارس باعتباره، و لم يملكه الغاصب، إذ لو ملك لا تمتنع انتقاله عنه، و لكان أخذ الزائد عن الأجره منه محرما، إذ لا مقتضى له، و يستحيل أن يؤدي دينه اللازم له مما لا يملكه و لا يستحقه من غير رضى من مالكة، فالأصح وجوب الأجره على الغاصب وراء السهم.

قوله: (و لو كان ذا أفراس فالوجه التقسيط، فيأخذ المالك حصته مع حضوره).

أى: لو كان الغاصب ذا أفراس سوى المغصوب، أو يقال: الجمع على حقيقته، فلا- حازه إلى التقييد بما سوى المغصوب، فالوجه تقسيط ما يستحقه بسبب الفرس الثانى بين المغصوب و ما يملكه.

و وجهه: أن سهمه الذى يستحقه بنفسه لا مدافع له، و كذا الذى يستحقه بسبب إحدى أفراسه، لأن المغصوب واحد، فلا يمكن أن يكون له أزيد من سهم، و يبقى السهم الثالث، كما يحتمل نسبه إلى فرسه الآخر يحتمل نسبه إلى المغصوب بغير تفاوت، فنسبته إلى أحدهما دون الآخر ترجيح بغير مرجح، فيتعين التقسيط:

بأن يقسم السهم قسمين، فيكون للمالك نصفه، و للغاصب نصفه باعتبار فرسه الآخر.

و اعلم: أن الشارح الفاضل السيد عميد الدين جعل التقسيط بوجه آخر،

و لو تعددت أفراس المالك خاصة، أو أفراسهما معا فإشكال. و هو: تقسيط مجموع السهمين على الأفراس الثلاثة. و فيه نظر (١)، لأن في الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا كان مع الرجل أفراس في غزو لم يسهم إلا لفرسين منها» (٢) و ذلك دال على إلغاء ما سوى فرسين، و هذه كما تدل على نفى تقسيط مجموع السهمين على الأفراس كلها، تدل على أن السهم إما للفرس المغصوب، أو لفرس الغاصب، لأن الاستثناء في سياق النفي يدل على الحصر، و هو يقتضى إلغاء أحد الأفراس المنافى للتقسيط.

و الحق: أن للغاصب بأفراسه ثلاثة أسهم كامله، و الترجيح قائم، فإن المملوك أولى بنسبه السهم إليه من جهة كونه مملوكا، لانتفاء أهليه ملك الغاصب السهم بسبب المغصوب، و لأنه لو لم يوجد المغصوب لا يستحق ذلك، فمع وجوده يبقى استحقاقه للاستصحاب، و لأن وجود المغصوب في حقه كعدمه، و يجب سهم آخر للمغصوب يستحقه مالكة مع حضوره.

و المصنف لما أسلف أن المالك يستحق السهم في مقابل منفعة الفرس التي استوفها الغاصب، حيث جعل الأجر منه، لم يوجب للمالك سهما بالاستقلال، و فيه ضعف ظاهر.

فرع: لو تعددت أفراس الغاصب و اتحد المغصوب و كانت أفراس الغاصب فوق اثنتين، فعلى ما اخترناه يسقط السهم على ثلاثة إن كانت أفراسه ثلاثة، و على أربعة إن كانت أربعة، و على هذا، و على ما ذكره الشارح، يقسط مجموع السهمين على مجموع الأفراس.

قوله: (و لو تعدد أفراس المالك خاصة، أو أفراسهما معا فإشكال).

هنا مسألتان:

الأولى: أن تتعدد أفراس المالك دون الغاصب، لأن تعدد أفراس

ص: ٤٢٠

١- ١) في «س» تقدم الفرع الذي سيأتي فيما بعد، و الظاهر أن محله الصحيح هناك لما لا يخفى.

٢- ٢) الكافي ٥: ٤٤ حديث ٣، [١] التهذيب ١٤٧: ٦ حديث ٢٥٦، الاستبصار ٣: ٤ حديث ٦.

و سهم المستأجر و المستعار للمقاتل.

و أرباب الصنائع كالبقال، و البيطار، و الخياط، و البزاز إن قاتلوا أسهم لهم، و إلا فإن حضروا للجهاد فكذلك، و إلا لم يسهم لهم.

الغاصب قد سبق بيان حكمه، و لا شك أن المالك يستحق ثلاثة أسهم بأفراسه، لكن السهم الثالث هل هو مستند إلى الفرس المغصوب أم لا؟ فيه إشكال، ينشأ من أن المغصوب لو لم يكن حاضرا استحق ثلاثة أسهم بأفراسه التي معه، فلا يزول هذا الحكم بحضوره، لانتفاء المقتضى، و من أن السهم الثالث يمكن إسناده إلى كل من الأفراس التي معه و المغصوب، فإسناده إلى واحد بخصوصه ترجيح بلا مرجح.

فان قلت: لا معنى لهذا الإشكال، لأن المالك يستحق ثلاثة أسهم على كل تقدير، فأى شيء يكون محل الإشكال؟ و أى فائده تترتب على الوجهين فيه؟ قلت: فائدته ترجع إلى الأجره على ما اختاره المصنف من أنها تحسب من سهم المغصوب، فان حكمنا بأن السهم الثالث للمغصوب لم تجب أجره اخرى إن و فى بها، و إلا وجبت. و لك أن تقول: على ما قدمه المصنف من اختيار التقسيط يلزمه هنا القول به، فلا يتجه الإشكال المذكور.

و الصحيح: أن للمالك ثلاثة أسهم كامله و الأجره عن المغصوب، و وجهه معلوم مما سبق.

الثانيه: لو تعددت أفراسهما ففى الواجب إشكال، ينشأ من أن ملاحظه وجوب ثلاثة أسهم لكل منهما باعتبار فرسين، و من أن عدم الأولويه فى نسبه السهم الثالث إلى فرس دون فرس يقتضى التقسيط. و على هذا ففى احتساب الأجره من شيء مما يستحقه المالك إشكال، بناء على ما اختاره المصنف: من أن الأجره من سهم المغصوب، و على ما اخترناه، فالواجب لكل منهما ثلاثة أسهم، و تجب أجره المغصوب أيضا على الغاصب.

ص: ٤٢١

و لو غنمت السريه شاركها الجيش الصادره هي عنه، لا من جيش البلد.

و لا يتشارك الجيشان الخارجان الى جهتين.

و يكره تأخير القسمة في دار الحرب بغير عذر، و إقامة الحدود فيها. و لو غنم المشركون أموال المسلمين لم يملكوها، فلو ارتجعت فلا سبيل على الأحرار، و أما الأموال و العبيد فلاربابها قبل القسمة، و لو عرفت بعدها استعيدت، و رجع الغانم على الإمام مع تفرق الغانمين.

قوله: (و لو غنمت السريه شاركها الجيش الصادره عنه).

لأنها مردوده، و لو كانت سريتين فكالواحدة، سواء كانتا إلى جهة واحدة أو إلى جهتين، لأن المجموع جيش واحد.

قوله: (و يكره تأخير القسمة في دار الحرب من غير عذر).

هذا مذهب أكثر الأصحاب، إلا ابن الجنيدي، فإنه اختار أن لا يقسم إلا بعد الخروج من دار الحرب (١)، و الأول هو المختار، لفعل النبي صلى الله عليه و آله (٢)، و لأنه لا يؤمن استرجاع المشركين لها.

قوله: (و إقامة الحدود فيها).

لئلا تحمل المحدود غيره فيدخل إلى دار الحرب، و لو قتل عمدا اقتص منه في دار الحرب.

قوله: (فلا سبيل على الأحرار).

لامتناع دفع العوض عنها كما يقوله الشيخ في الأموال (٣).

قوله: (و لو عرفت بعدها استعيدت).

و قيل: بل يدفع إلى مالكها قيمتها من بيت المال (٤)، و هو ضعيف.

ص: ٤٢٢

١- ١) نقله عنه في المنتهى ٩٥٤: ٢. [١]

٢- ٢) ذكره الشيخ في المبسوط ٣٥: ٢. [٢]

٣- ٣) النهاية: ٢٩٥.

٤- ٤) قاله العلامة في المختلف: ٣٢٩.

و المرصد للجهد إنما يملك رزقه بقبضه من بيت المال، فلو مات قبله لم يطالب الوارث و إن كان قد حل.

و لا يستحق أحد سلبا و لا نفلا إلا بالشرط.

المطلب الثالث: في اللواحق

إشارة

المطلب الثالث: في اللواحق:

أ: السلب المستحق للقاتل كل ما يد المقتول عليه

أ: السلب المستحق للقاتل كل ما يد المقتول عليه، و هو جنّه للقتال أو سلاح كالسيف و الرمح و الدرقة، و الثياب التي عليه، و الفرس، و البيضة، و الجوشن. و ما لا يد عليه كالجنائب التي تساق خلفه، و الرحل فغنيمه. أما ما يده عليه و ليس جنه كالمنطقه، و الخاتم، و النفقه التي معه ففي كونها سلبا أو غنيمه نظر.

قوله: (و المرصد للجهد إنما يملك رزقه بقبضه من بيت المال).

لأن ذلك ليس أجره، فإن الارتاق من بيت المال لا يزيد على كونه مصرفا، فما دام لا يقبضه لا يملكه.

قوله: (و لا نفلا) (١).

هي محرکه.

قوله: (كل ما يد المقتول عليه و هو جنه للقتال أو سلاح).

الجنه بالضم: ما يستر، و الواو في قوله: (و هو) حاله، و ما ذكره بعد ذلك تمثيل للجنه و السلاح.

قوله: (أما ما يده عليه و ليس جنه).

أى ليس جنه و لا سلاحا، و الأصح الفرق بين نحو النفقه (٢) و نحو المنطقه (٣)، لأن العرف لا يساعد على كون النفقه مما يعد سلبا بخلاف المنطقه.

ص: ٤٢٣

- ٢-٢) قال الجوهري: والنفاق أيضا جمع النفقه من الدراهم، يقال: نفقت - بالكسر - نفاق القوم أي: فנית، الصحاح (نفاق) ١٥٦٠:٤.
- ٣-٣) قال الطريحي: المنطق كمنبر: ما يشد به الوسط، مجمع البحرين (نطق) ٢٣٩:٥.

ب:إنما يستحق السلب بشروط

ب:إنما يستحق السلب بشروط:أن يشترطه الامام له،و أن يقتل حاله الحرب،فلو قتله بعد أن ولّوا الدبر فلا سلب بل غنيمه،و أن يغرر بنفسه،فلو رمى سهمًا من صف المسلمين الى صف المشركين فقتل فلا سلب،و أن لا يكون المقتول مثخنًا بل يكون قادرًا على القتال،و أن لا يكون القاتل كافرًا و لا مخذلاً،و أن لا يكون القتل محرماً فلو قتل امرأه غير معاونه فلا سلب.

ج:لا ينقص ذو السهم عن سهمه شيئاً لأجل السلب

ج:لا ينقص ذو السهم عن سهمه شيئاً لأجل السلب،بل يجمعان له.و يأخذ السلب الصبى،و المرأه،و المجنون مع الشرائط.

د:لو تعدد القاتل فالسلب بينهما

د:لو تعدد القاتل فالسلب بينهما،و لو جرحه الأول فصيره مثخنًا فالسلب له،و إلا فللثاني.

ه:النفل

ه:النفل:هو ما يجعله الإمام لبعض المجاهدين من الغنيمه بشرط،مثل أن يقول:من دلى على القلعه،أو من قتل فلاناً،أو من قوله: (و ان يغرر بنفسه).

أى:يخاطر بها مخاطره زائده على أصل الجهاد المشترك بين الكل.

قوله: (و أن لا يكون القاتل كافرًا).

اختار فى المنتهى (1)و التحرير (2)استحقاقه السلب،لأنه له سهمًا فى الغنيمه بالرضخ،و هو قريب.

قوله: (و يأخذ السلب الصبى و المرأه و المجنون).

لأن لهم سهمًا فى الغنيمه أو رضخاً،و كذا القول فى العبد و الكافر على ما سبق.

قوله: (النفل).

هو بالتحريك:زياده ينفل بها بعض الغانمين فى مقابل عمل.

١-١) المنتهى ٢:٩٤٤. [١]

٢-٢) تحرير الأحكام ١:١٤٦. [٢]

يتولى السريه، أو من يحمل الرايه فله كذا.

و إنما يكون مع الحاجه، بأن يقل المسلمون و يكثر العدو و يحتاج إلى سريه أو كمين من المسلمين و لا تقدير لها إلا بحسب نظره.

و جعل النبي عليه السلام فى البدأه، و هى السريه التى تنفذ أولا الربع، و فى الرجعه الثلث، و هى المنفذه الثانيه بعد رجوع الاولى ليس عاما.

و:يجوز جعل النفل من سهمه

و:يجوز جعل النفل من سهمه، و من أصل الغنيمه، و من أربعه الأخماس. و لو قال قبل لقاء العدو: من أخذ شيئا من الغنيمه فهو له صح.

ز:يجوز أن يجعل من ماله ديناً

ز:يجوز أن يجعل من ماله ديناً، بشرط أن يكون معلوما قدرا و وصفا و عينا، بشرط العلم بالوصف أو المشاهده. و لو كانت من مال الغنيمه جاز أن تكون مجهوله كعبد.

قوله: (و جعل النبي صلى الله عليه و آله فى البدأه).

هى بفتح الباء و القصر.

قوله: (و لو قال قبل لقاء العدو: من أخذ شيئا من الغنيمه فهو له صح).

الظاهر: أن هذا القيد لا موضع له، فلو قال ذلك بعد لقاء العدو ثبت الحكم.

قوله: (يجوز أن يجعل من ماله-إلى قوله:-بشرط العلم بالوصف أو المشاهده).

و ذلك لأن هذا جعله، و شرطها العلم بالعوض، لكن سيأتى فى الجعالة إن شاء الله تعالى: أن جهاله العوض لا تقدر إذا لم تكن مانعه من التسليم، كما لو قال: من فعل كذا فله عندى الذى بيد فلان.

ح: لو عينها منها ففتح البلد صلحا، فان اتفق المجعول له و أربابها على الأخذ أو دفع القيمة جاز، وإلا فسخ الصلح و ردوا إلى مأمئهم، لأنه صلح منع الوفاء بما و جب بشرط قبله على اشكال. و لو كانت جاريه فأسلمت قبل الفتح مطلقا، أو بعده إن كان المجعول له كافرا فالقيمة، و لو ماتت قبل الفتح، أو بعده، أو لم تكن فيها جاريه فلا شىء. قوله: (و إلا فسخ الصلح و ردوا إلى مأمئهم، لأنه صلح منع الوفاء بما و جب بشرط قبله على إشكال).

ينشأ مما ذكره، و من أن نقض الصلح المتعلق بالمصلحة العامه المتضمن ضرر المسلمين لا يجوز، لاعتقاد المصلحة الخاصه فى حينها، فإن إتلاف مال الغير عند معارضة المصلحة الكليه، أو توقف دفع الضرر الأقوى عليه جائز، و قد يجب.

و الأصح اتباع المصلحة فى ذلك، فان كان نقض الصلح لا يضر بالمسلمين لقوتهم و استظهارهم نقض و أخذت الجاريه، و إلا أبقى و دفع إليه قيمتها، و الاستدلال السابق لا ينهض على أزيد من ذلك.

قوله: (فأسلمت قبل الفتح مطلقا).

أى: سواء كان المجعول له كافرا، أم لا.

قوله: (و لو ماتت قبل الفتح أو بعده أو لم يكن فيها جاريه فلا شىء).

أما فى الأخير، فلنقد العوض، إذ المشروط لا وجود له، و غيره لم يجر له ذكر.

فان قلت: قد بذل الدال عمله فى مقابل عوض، و قد فات، فله اجره المثل.

قلت: لم يبذله فى مقابل عوض، بل بذله فى مقابل ما لا وجود له أصلا، و تخيله وجوده لا يصيره عوضا، ففى الحقيقه بذله فى مقابل شىء متخيل ذهنا،

و لو جعل الجارىه للدال فعجزنا عن الفتح، أو تجاوزنا عنها مع القدره فلا شىء و إن أتم الدلاله، إلا إذا رجعنا الى الفتح بدلالته.

و لو فتحها طائفه أخرى لَمَا سمعوا الدلاله فلا شىء عليهم إذ لم يجز الشرط معهم.

و لو ماتت قبل التسليم مع الممكنه احتمال اجره المثل و القيمه. و ليس بشىء فى الواقع، فلا يكون له اجره. و أما فى الأولين، فلأن تلف العوض المشروط بغير تقصير مَّا لا يوجب له عوضا.

قوله: (و لو ماتت قبل التسليم مع الممكنه احتمال اجره المثل و القيمه).

هذه المسأله كالمستثناه من قوله: (و لو ماتت قبل الفتح أو بعده) فيجب أن تقيد العبارة بما إذا لم يمكن التسليم، و ما ذكره المصنف هنا احتمالا:

أما احتمال الأجره، فلأن العوض قد فات، و هو من ضماننا لوجوب تسليمه و حصول القدره عليه، فيجب رد عوض العمل المحترم الذى لم يصدر مجانا، و ذلك اجره مثله، فإن تلف العوض المعين يوجب انفساخ العقد.

و أما احتمال القيمه، فلأن العوض الذى هو الجارىه قد دخل تحت أيدينا، مع كونه مضمونا و إمكان تسليمه، فيجب عوض تلفه، و هو القيمه هنا، لأن شأن المضمون إذا تلف ذلك، و لأن القيمه أقرب إلى الجارىه من أجره المثل. و لا نسلم انفساخ العقد فى هذه الحاله مع إمكان التسليم و لا يلزم من انفساخه بالتلف قبله انفساخه هنا، و هذا قريب.

و حكى شيخنا الشهيد عن بعض معاصريه: أنه كان يزعم أن المراد بالأجره: اجره الجارىه إلى وقت التلف، ثم قيمتها بعد التلف، و رده بأنه يقتضى السكوت عن أقوى الاحتمالين، و التعرض إلى أضعفهما.

و أقول: إن وجوب الأجره للجارىه غير محتمل أصلا، لأن تأخير تسليمها قبل المطالبه لا يقتضى كونها مغصوبه، فكيف تجب لها اجره؟

و لو لم يحصل للغانمين سوى الجاربه ففى وجوب تسليمها اشكال.

ط: لو جعل للمشترك فديه على إسرائ المسلمين

ط: لو جعل للمشترك فديه على إسرائ المسلمين لم يجب الوفاء لأنه لا عوض للحر.

المقصد الرابع: فى ترك القتال

اشاره

المقصد الرابع: فى ترك القتال: و فيه فصلان:

الأول: فى الأمان

اشاره

الأول: فى الأمان: و فيه مطلبان:

الأول: فى أركانه

اشاره

الأول: فى أركانه: و هى أربعه:

الأول: العاقد

الأول: العاقد: و لا- يصح عامًا، و لا- لأهل إقليم، و لا لبلد، و لا لقرية و قوله: (و لو لم يحصل للغانمين سوى الجاربه ففى وجوب تسليمها إشكال).

ينبغى عدم الإشكال فى وجوب التسليم عملاً بالشرط، و هو الأصح.

قوله: (الأول: فى الأمان).

الأمان: عبارته عن ترك القتال إجابته لسؤال الكفار بالإمهال، كذا قال فى المنتهى (١)، و قريب منه قوله فى التذكرة (٢).

فإن قيل: الأمان يعم البغاه. قلنا: البغاه لما كانوا مسلمين، و قتالهم إنما هو لخروجهم عن طاعه الإمام، لم يكن قتالهم إلا لدفعهم عمًا

هم عليه من الخروج، فمتى أطاعوا لم يجز قتالهم، وإلا- وجب مع قدره المسلمين، و مع عجزهم و وجود المصلحه تجوز مهادنتهم، و نساؤهم و أموالهم آمنه، و دفعهم واجب، و لا يقال لمن هذا شأنه: مستأمن، لأن هؤلاء في دار الإسلام، و إنما مثلهم مثل المسلم إذا ارتد أو فعل ما يوجب القتل، فالأمان إنما يكون للكفار الذين ليسوا في دار الإسلام.

قوله: (و لا يصح عامًا و لا لأهل إقليم و لا لبلد و لا لقرية و حصن

ص: ٤٢٨

١-١) المنتهى ٩١٣:٢. [١]

٢-٢) التذكرة ٤١٤:١. [٢]

حصناً من الإمام أو لمن نصبه عامًا.

و لو نصبه للنظر في جهه جاز أن يذم أهلها، و يصح من آحاد المسلمين لآحاد الكفار. و يشترط في العاقد عامًا أو خاصا البلوغ، و العقل، و الاختيار. فلا يصح من الصبي و إن راهق، و لا من المجنون، و لا المكره.

و يصح من المرأة، و العبد، و السفية، و الشيخ الهم.

الثاني: المعقود له

الثاني: المعقود له: و هو كل من يجب جهاده من حربي أو ذمي خارق للذمه، و سيأتي البحث فيه.

و إنما يصح مع المصلحه، إما لاستماله الكافر ليرغب في الإسلام، أو لترفه الجند، أو لترتيب أمورهم، أو لقتلهم، أو ليدخلوا دارنا و ندخل دارهم فنطلع على عوراتهم.

الثالث: العقد

الثالث: العقد: و شرطه انتفاء المفسده، إلا من الامام).

ليس على إطلاقه، فإن نحو الحصن الصغير يلحق بالآحاد، فيصح ذمامه من آحاد المسلمين، فلا بد من استثنائه.

قوله: «و يصح من آحاد المسلمين لآحاد الكفار».

المراد بآحاد الكفار: العدد اليسير: كالعشره، و القافله القليله، و الحصن الصغير، و قد روى عن الصادق عليه السلام: «ان عليا عليه السلام أجاز أمان عبد مملوك لأهل حصن، و قال: هو من المؤمنين» (١).

قوله: (و يشترط في العاقد عامًا أو خاصا).

هذه العبارة تشعر بأن ما قبلها ليس شرطًا للعاقد، و ليس كذلك.

قوله: (و شرطه انتفاء المفسده).

قد يقال: قد سبق اشتراط المصلحه في صحته، و هو يقتضي انتفاء المفسده.

ص: ٤٢٩

فلو آمن جاسوسا، أو من فيه مضره لم ينعقد.

و يحصل باللفظ، و الكتابه، و الإشاره المفهمه. فاللفظ: كل ما يدل بالصريح مثل آمنتك أو أجزتك أو أنت في ذمه الإسلام و ما أشبهه، و كذا الكتابه و الإشاره الدالتان عليه. أما لو قال: لا تخف، أو لا بأس عليك فإن انضم إليه ما يدل على الأمان كان أمانا، و إلا فلا. على إشكال، إذ مفهومه و جوابه: أنّ وجود المصلحه لا. ينفي وجود المفسده من وجه آخر، فيمكن أن يقال: لو كان في العقد مصلحه و مفسده عمل بالأرجح، فأيهما كان الآخر مضمحلا في جنبه، أو كان كالمضمحل عمل به. و لا ريب أن هذا الحكم و أمثاله إنما هو بالنسبه إلى نائب الامام، أما الإمام عليه السلام فإن مرجع الأحكام إليه من غير اعتراض عليه و لا حكم. و فائده هذا الحكم و أمثاله معرفه ما يقتضيه الدليل، و يدل على أن اختيار الإمام هو الحكم الفلاني دون غيره.

قوله: (فلو آمن جاسوسا).

أى: نائب الإمام، أو الإمام عليه السلام حيث لا يعلم كونه جاسوسا.

قوله: (فاللفظ كل ما يدل بالصريح).

مراده باللفظ: المعبر صحته.

قوله: (و كذا الكتابه و الإشاره الدالتان عليه).

أى: و كاللفظ المعبر -الذى سبق تفسيره- الكتابه و الإشاره، مع الدلاله على ذلك لا بدونه.

قوله: (أما لو قال: لا تخف أو لا بأس عليك، فإن انضم إليه ما يدل على الأمان كان أمانا).

و الضميمه هي: القرائن الحاليه أو المقاليه، كما لو طلبهم ليؤمنهم، أو طلبوا منه الأمان فأظهر الرضى بذلك و قال: لهم هذا، و أمثال ذلك.

قوله: (و إلا فلا على إشكال إذ مفهومه ذلك).

ص: ٤٣٠

ذلك. و لا بد من قبول الحربى إما نطقاً أو إشاره أو سكوتاً، أما لو رد لم ينعقد.

و لو قال الوالى: آمنت من قصد التجاره صح. و لو قال غيره لم ينعقد، فان توهمه الحربى أماناً رد إلى مأمنه و لا يفتال.

الرابع: الوقت

الرابع: الوقت: و إنما يصح قبل الأسر، فلو أذم المسلم بعد أن استؤسر الحربى لم يصح، و يصح قبله و إن أشرف جيش الإسلام على الظفر مع المصلحه.

و لو أقر المسلم قبل الأسر بالذمام قبل لا بعده، إذ لا يصح منه حينئذ أى: على إشكال فى عدم كونه أماناً على ذلك التقدير- أى: انتفاء الضميمه المذكوره- لأن مفهوم لا- تخف و لا- بأس عليك الأمان. و المراد بهذا المفهوم: ما يفهم من اللفظ باعتبار الاستعمال، و يستفاد منه باعتبار المحاوره غالباً، و إن لم يكن موضوعه اللغوى، لأن نفي البأس و النهى عن الخوف لا يدل على الأمان بإحدى الدلالات باعتبار أصل الوضع و ان أشعر به، لكن الاستعمال الكثير يقتضيه. و الظاهر أنه لا- يكون أماناً إلا بالضميمه، لانتفاء المقتضى، و عدم استقرار حال الاستعمال، بحيث لا يستفاد من اللفظ إلا هذا المعنى.

و اعلم أن المصنف ذكر فى المنتهى (١) و التذكرة (٢) أنه لو قال بالفارسيه:

(مترس) كان أماناً، و معناه بالعربيه: لا تخف، و نفي الأمان عن قوله: لا تخف إلا بالقرينه، و فيه مناقشه، إذ قد يلوح منه التنافى.

قوله: (و لو قال الوالى: آمنت من قصد التجاره).

الفرق أن هذا الأمان عام، و ليس لغير الوالى عقده.

قوله: (و لو أقر المسلم قبل الأسر بالذمام قبل لا بعده، إذ لا يصح

ص: ٤٣١

[١- ١] المنتهى ٩١٥: ٢. [١]

[٢- ٢] التذكرة ٤١٥: ١. [٢]

إنشاؤه. و لو ادعاه الحربى فأنكر المسلم قدم قوله من غير يمين.

و لو مات المسلم، أو جن قبل الجواب لم يلتفت الى الدعوى إلا بالبينه، و فى الموضوعين يرد إلى مأمنه ثم يصير حربا.

و لا يعقده أكثر من سنه إلا للحاجه.

المطلب الثانى: فى الأحكام

إشاره

المطلب الثانى: فى الأحكام:

كل حربى عقد لنفسه الأمان و جب الوفاء له، بما شرطه من وقت و غيره، ما لم يخالف المشروع، و يكون معصوما من القتل و السبى فى نفسه و ماله، و يلزم من طرف المسلم، فلا يحل نبذه إلا مع ظهور خيانه، و لا يلزم من طرف الكافر بل له نبذه متى شاء فيصير حربا. و مع حفظ العهد لو قتله مسلم كان آثما و لا ضمان، نعم لو أتلّف عليه مالا ضمنه. منه حينئذ إنشاؤه).

و قد صار الأسير فينا للمسلمين، أو محتوما قتله، فلا يسقط هذا الحكم بمجرد دعواه، بخلاف ما قبل الأسر، فإنه ليس كذلك.

قوله: (و لو ادعاه الحربى.).

إنما قبل قول المسلم من غير يمين، لأن القتل و الأسر حكمان ثابتان على الحربى، و بمجرد دعواه لا يسقطان، و إنكار المسلم لا يأتي على حق يترتب عليه، بل على ما يقتضى سقوط ما قد علم ثبوته.

قوله: (و لا يعقده أكثر من سنه إلا للحاجه).

إجماعا.

قوله: (و لا يلزم من طرف الكافر).

لأن الأمان ارتفاق بحاله، فله أن يرده كل وقت.

قوله: (و مع حفظ العهد لو قتله مسلم كان آثما و لا ضمان، نعم لو أتلّف عليه مالا ضمنه).

الفرق أنّ المال له عوض، و الحربى لا عوض له من ديه و لا كفاره.

و لو عقد الحربى لنفسه الأمان ليسكن فى دار الإسلام دخل ماله تبعاً له، فان التحق بدار الحرب للاستيطان، و خلف عندنا مالا و ديعه أو غيرها انتقض أمانه لنفسه دون ماله، فان مات انتقل إلى وراثته، فان كان مسلماً ملكه مستمراً، و إن كان كافراً انتقض الأمان فى المال و صار فيئاً للإمام خاصة حيث لم يوجف عليه. و كذا لو مات فى دار الإسلام.

و لو استرق بعد رجوعه الى داره ملك ماله تبعاً له، و لا يتخصص به من خصصه الإمام بربقته، بل للإمام و إن عتق.

و لو أذن له الإمام فى الخروج فى رساله، أو تجاره، أو حاجه فهو على أمانه.

و كل موضع حكم فيه بانتفاء الأمان إما لصغر العاقد، أو قوله: (دخل ماله تبعاً).

لأن إتلاف المال ضرر، و الأمان يقتضى عدم الضرر.

قوله: (انتقض أمانه لنفسه دون ماله).

لا يقال: ثبت تبعاً فيزول تبعاً، لأننا نقول: قد علمت التبعية فى الثبوت لا فى الزوال، و الأصل عدمها.

قوله: (ملكه مستمراً).

أى: ملكاً غير زائل، بخلاف ما لو كان كافراً، فإنه يملكه، إلا أن يكون فيئاً.

قوله: (و لا يختص به من خصصه الامام بربقته).

أى: لا يختص بالمال من خصصه الامام بربقته، لأن الرق يزيل ملكه عنه، و لا يقتضى ملك المسلم إياه، لعدم الإيجاف عليه، و انتفاء السلطنه عنه، و لو عتق بعد ذلك لم يعد إلى ملكه لخروجه عنه.

قوله: (و كل موضع حكم فيه بانتفاء الأمان، إما لصغر العاقد، أو

جنونه، أو لغير ذلك فإن الحربى لا يغتال بل يرد إلى مأمنه ثم يصير حربا. وكذا لو دخل بشبهه الأمان مثل أن يسمع لفظا فيعتقده أمانا، أو يصحب رفقته، أو يدخل لتجاره، أو يستدم فيقال له: نذمك، فتوهم أنا ذمنا.

و لو دخل لسمع كلام الله، أو لسفاره فهو آمن لقصده.

و لو دخل مسلم دارهم مستأمنا، فسرق وجب عليه إعادته إلى مالكه، سواء كان المالك في دار الإسلام أو دار الحرب.

و لو استأسروا مسلما فأطلقوه بشرط الإقامة عندهم و الأمن منه لزم الثانى خاصه، فإن أطلقوه على مال لم يجب دفعه. و لو تبعه قوم عند الخروج فله دفعهم و قتلهم دون غيرهم.

جنونه، أو لغير ذلك فإن الحربى لا يغتال).

هذا إذا كان هناك شبهه أمان تقتضيه لا بدونه، فإن الأمان لا يوجب ذلك، وكذا لو استأمن على شرط فنقضه. و يمكن الاعتناء بالعباره من حيث أن المراد: من تصح أمانته و لا يكون النقض من قبله.

قوله: (أو يصحب رفقته).

مراده: من المسلمين، فيظن الأمان بسبب مرافقتهم.

قوله: (أو يدخل فى تجاره).

و يظن مثل ما تقدم.

قوله: (و لو دخل لسمع كلام الله، أو لسفاره فهو آمن).

أما الأول فلوجوب الإجابة إليه لصريح الكلام العزيز، و أما الثانى فلأين الإرسال أمر ضرورى تعم به البلوى، فلو قتلنا رسولهم لأفضى إلى قتل رسولنا.

قوله: (و لو دخل مسلم دارهم مستأمنا).

لأن طلب الأمان كما يقتضى أمانه منهم يقتضى أمانهم منه.

قوله: (فلو تبعه قوم).

إنما جاز دفعهم، لأنهم يطلبون منه ما لا يجوز و لم يقتضه الأمان، بخلاف غيرهم، لبقاء أمانه.

و لو شرط العود عليه بعد دخول دار الإسلام لم يجز له العود.

و لو اشترى منهم شيئاً فلزمه الثمن وجب إنفاذه، و لو أكره على الشراء فعليه رد العين. و لو اقترض حربى من مثله، ثم دخل بالأمان وجب رد ما عليه، قوله: (و لو اشترى منهم شيئاً فلزمه الثمن وجب إنفاذه).

بمقتضى الأمان.

قوله: (و لو أكره على الشراء فعليه رد العين).

و لو تلفت بعد قبضها، فإن لم يكن قد أكره على القبض وجب عوضها، و إن أكره عليه فالظاهر أنه لا شيء عليه، على تقدير أن لا يديم يده عليها بعد الإكراه، بخلاف ما لو أثبتها بعد الإكراه فإنه يضمن، لأن العقد إذا ضمن بصحيحه ضمن بفساده.

قوله: (و لو اقترض حربى من مثله ثم دخل بالأمان وجب رد ما عليه).

قال فى المنتهى: لأن الأصل وجوب الرد، و لا دليل على براءة الذمه منه (١).

قلت: قد يقال: ينبغى أن يكون ذلك إذا ترافعا إلينا، فإن الحربى إذا قهره مسلم أو حربى على ماله ملكه، إلا أن يعتذر بأن هذا حق ثبت فى الذمه على طريق التراضى، بخلاف ما استولى عليه قهراً، فحينئذ يجب رده على كل حال، و ينبغى أيضاً أن يكون كذلك كل حق ثبت فى الذمه على طريق التراضى، و قد سبق فى كلام المصنف نحوه.

ص: ٤٣٥

و كذا لو تزوج امرأه و أمهرها و أسلما الزم الزوج المهر إن كان مما يملك، و إلا القيمه. و لو أسلم الحربى لم يكن لزوجه الكافره مطالبته بالمهر الذى فى ذمته، و لا لوارثها. قوله: (و كذا لو تزوج امرأه و أمهرها و أسلما الزم الزوج المهر إن كان مما يملك و إلا القيمه).

قيّد المصنف فى المنتهى (١) و التذكرة (٢) و التحرير (٣) إسلامهما بكونه معا، و مقتضاه أنها لو تأخر إسلامها لم يكن لها المطالبه، و صرح بهذا المقتضى فى كتبه (٤)، و كذا هنا، و إن لم يقيد إسلامهما بكونه معا، و علل الحكم الأخير بأنها أهل حرب، و لا أمان لها على هذا المهر.

و لك أن تقول: هذا حق مالى قد ثبت فى الذمه بطريق شرعى، و قد استوفى عوضه، فلا دليل على سقوطه، و نفى الأمان عنه لا يسقطه، لسبق وجوب الرد، و قد سبق فى كلام المصنف ما يقتضى أن الذى يسقط بإسلام المديون ما كان غصبا أو إتلافا، لا ما كان ثمنا و شبهه، و قد صرح به الفاضل السيد عميد الدين فى الشرح، معللا بأن الثمن و نحوه لم يثبت فى الذمه قهرا، بل على طريق التراضى بدفع العوض، فيكون ثابتا لعدم المسقط.

قوله: (و لا لوارثها).

فى المنتهى (٥) و التذكرة (٦) و التحرير (٧) تقييد الوارث بكونه كافرا، فان

ص: ٤٣٦

١-١) المصدر السابق.

٢-٢) التذكرة ١: ٤١٨.

٣-٣) تحرير الأحكام ١: ١٣٧. [١]

٤-٤) المنتهى ٢: ٩١٧، و [٢] التذكرة ١: ٤١٨، و [٣] التحرير ١: ١٣٧. [٤]

٥-٥) المنتهى ٢: ٩١٧. [٥]

٦-٦) التذكرة ١: ٤١٨. [٦]

٧-٧) تحرير الأحكام ١: ١٣٧. [٧]

و لو ماتت قبل إسلامه، أو أسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربى. و لو آمن الأسير من استأسره فهو فاسد، لأنه كالمكره، و لو آمن غيره صح.

و لو تجسس مسلم لأهل الحرب، و أطلعهم على عورات المسلمين لم يحل قتله بل يعزر إن شاء الإمام.

و لو دخل الحربى بأمان، فقال له الإمام: إن أقتت حكمت عليك حكم أهل الذمه، فأقام سنه جاز أخذ الجزية منه. المسلم تجوز له المطالبه، و هو مشكل على ما صار إليه، لأن المهر إذا سقط من ذمه الزوج لم يكن لأحد المطالبه به (1). و كذا الإشكال فى قوله: (و لو ماتت قبل إسلامه، أو أسلمت قبله ثم ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربى) لأن المهر إذا سقط من ذمته لم يكن لأحد المطالبه به، و إن كان باقيا لمالكه طالبه هو و جميع من يقوم مقامه.

قوله: (و لو آمن الأسير من استأسره فهو فاسد لأنه كالمكره).

و ذلك تعويلا على ما دلت عليه القرائن.

قوله: (و لو دخل الحربى بأمان، فقال له الامام: إن أقتت حكمت عليك حكم أهل الذمه، فأقام سنه جاز أخذ الجزية منه).

فى حواشى شيخنا الشهيد: تقييد الحكم بما إذا كان هذا من أهل الكتاب، و استشكل الحكم فى غيره، من حيث أنه لا يقر بالجزية إلا الكتابى،

ص: ٤٣٧

١ - ١) فى الحجرى وردت العبارة التالىة: (أى: لو ماتت قبل إسلامه ثم أسلم، فإن ورثها مسلم طالب به لانه قد استحقه فى ذمته بالإرث قبل إسلامه فلا يسقط، و لو أسلمت قبله تقرر المهر فى ذمته لأنه حق لمسلمه، و لو ماتت طالبه وارثها المسلم لا الحربى، لأن الحربى لا يستحق على المسلم مالا لأنه فىء للمسلم، فلا يجىء هذا الاشكال. نعم، يشكل عدم مطالبه الحربى إياه بناء على أن الذى يسقط عن المديون بالإسلام هو الغصب و قيمه المتلفات)، و وردت أيضا فى «ه» و كتب بعدها (بخطة قدس سره)، و لم ترد فى «س» و «ن».

خاتمه: إذا حاصر بلدا أو قلعه فنزلوا على حكمه صح، وكذا إن نزلوا على حكم غيره، بشرط أن يكون كامل العقل مسلما عدلا بصيرا بمصالح القتال. والأقرب اشتراط الحرية، والذكوره ممن يختاره الفريقان أو الإمام خاصه، دون اختيارهم خاصه. و من العمل بالشرط، و عباره التذكره (١) و المنتهى (٢) و كلام الشيخ (٣) ظاهر في مطلق الحربى، و ليس ببعيد، لأن تأمين الحربى سنه و أزيد للمصلحه جائز، فيجوز أن يشترط عليه مال. و لو شبه ما عليه بالجزيه لم يستلزم كونه جزيه حقيقه ليشترط كونه كتابيا.

و لو قال له الإمام: اخرج إلى دار الحرب، فإن أقتم عندنا صيرت نفسك ذميا، فأقام سنه، ثم قال: أقتم لحاجه قبل قوله: قال فى المنتهى: و لم تؤخذ منه الجزيه، ثم حكى عن الشيخ قوه صيرورته ذميا، لأنه خالف الإمام (٤) (٥)، و فى هذا إشعار بكونه كتابيا.

قوله: (بشرط أن يكون كامل العقل).

و يشترط أيضا أن يكون مجتهدا فى أحكام الجهاد، لامتناع الحكم من غيره.

قوله: (و الأقرب اشتراط الحرية و الذكوره فيمن يختاره الفريقان، أو الإمام خاصه دون اختيارهم خاصه).

المتبادر من العبارة: أنهم لو اختاروا من يكون حكما، فإن كان المختار هو الامام وحده، بأن يرضوا باختياره، أو هم و الإمام جميعا اشترطت الحرية

ص: ٤٣٨

١- (١) التذكره ١: ٤١٩. [١]

٢- (٢) المنتهى ٢: ٩٢١.

٣- (٣) المبسوط ٢: ١٦.

٤- (٤) المصدر السابق. [٢]

٥- (٥) المنتهى ٢: ٩٢١. [٣]

و يجوز تعدده، فان مات أحدهم بطل حكم الباقيين، وكذا لو مات الواحد قبل الحكم، و يردون إلى مأمئهم.

و يشترط فى كل من المتعددين ما شرط فى الواحد، و يلزم ما يحكم به الحاكم إذا لم يكن منافيا للمشروع، فان حكم بقتل الرجال، و سبى الذرارى و النساء، و غنيمه المال نفذ، و كذا إذا حكم باسترقاق الرجال أو بالمن عليهم.

و يجب أن يكون ما يحكم به ما فيه الحظ للمسلمين.

و المذكوره، لأن حكم العبد و المرأه لا يجوز، فلا يقع من الإمام، و إن كان باختيارهم خاصه لم يشترطا. و هو مشكل، لأنه إن جاز حكم المرأه و العبد لم يفرق بين اختيارهم و اختياره عليه السلام. و كذا إن لم يجز، لأن تنفيذ حكمه من الامام عليه السلام لا بد منه. و إطلاق عباره التذكره (1) و المنتهى (2) و التحرير (3) يقتضى الاشتراط مطلقا، و هو الأوجه.

و قد ذكر الأصحاب: أنهم لو رضوا بحكم مجهول لم يعينوه صح الرضى به، ثم ينظر، فان عینوا من هو بالصفات صح، و إلا فلا و عینوا من له أهليه الحكم، و لعل المصنف أراد أن يبين: أن تعيين الامام لا يكون إلا لمن له أهليه الحكم، بخلاف تعيينهم، فإنهم ربما عینوا من لا يكون حكما عندنا، و إن لم يصح كونه حاكما، فجاءت عبارته داله على غير المراد.

قوله: (فان مات أحدهم بطل حكم الباقيين).

لأن الحكم منوط برأى الجميع، لأن الظاهر أنه لم يرض برأى أحدهم.

ص: ٤٣٩

١- (١) التذكره ٤١٨: ١. [١]

٢- (٢) المنتهى ٩٢٠: ٢.

٣- (٣) تحرير الأحكام ١٣٨: ١.

و لو حكم بالجزية، أو باسترقاق من يسلم و قتل الباقي على الكفر جاز، و لا يجوز حينئذ استرقاق من أقام على الكفر، و يجوز المن عليه. و لو منّ الامام على بعض من حكم بقتلهم جاز، فإن أسلموا قبل أن يحكم الحاكم عصموا أنفسهم و أموالهم و أهليهم، و لو أسلموا بعد الحكم بقتل الرجال و سبي الذراري و النساء و أخذ المال سقط القتل خاصة.

قوله: (و لو حكم بالجزية أو باسترقاق من يسلم و قتل الباقي على الكفر جاز).

لأنّ الفرض اقتضاء المصلحه ذلك. لا- يقال: الجزية مشروطه بالتراضى فلا- ينفذ فيها حكم الحاكم، لأننا نقول: التراضى قد حصل، لأنهم رضوا بحكم الحاكم و نزلوا عليه.

قوله: (و لا يجوز حينئذ استرقاق من أقام على الكفر، و يجوز المنّ عليه).

أى: حين تحقق الحكم بقتل الباقي على الكفر، و الفرق أنهم رضوا بحكم الحاكم، و الاسترقاق لم يحكم به فلا يجوز، لأنه مخالفه للحكم. و أما المنّ فلأنه خير من القتل، فرضاهم بالقتل يقتضى رضاهم بالمنّ من باب أولى، و لأنّ فيه إسقاطا لما وقع الرضى عليه من القتل لا إيجاب شيء آخر. و مثل الاسترقاق المفاداه.

قوله: (و لو منّ الامام على بعض من حكم بقتلهم جاز).

يسأل فيه عن شيئين:

أحدهما: أن المنّ قد وقع قبل هذا بغير فصل جوازه، فاعادته تكرار.

الثانى: التقييد ببعض من حكم بقتلهم لا- وجه له، فإن للإمام عليه السلام أن يمنّ على الجميع، لأنه إنما يفعل ما فيه الغبطه للمسلمين، و لفعل النبي صلى الله عليه و آله فى بنى قريظه، و هذه عبارته المنتهى (1). و لو حكم بالقتل و رأى الامام أن يمنّ على الرجال أو على بعضهم جاز. و لو صدّر المصنف هذه

ص: ٤٤٠

و لو أراد الإمام استرقاق الرجال لم يجز، بل يسترق الذريه، و يغنم المال، و يخرج منه الخمس، و الباقي غنيمه، لأنه أخذ قهرا.

و لو جعل للزعيم أمان مائه صح، و يعين من شاء، فان عد مائه و أغفل نفسه جاز قتله.

الفصل الثاني: في عقد الجزية

إشاره

الفصل الثاني: في عقد الجزية: و فيه مطالب:

الأول: المعقود له

الأول: المعقود له: و هو كل ذمي بالغ، عاقل، حر، ذكر، متأهب للقتال، ملتزم بشرائط الذمه السابقه.

فالذمي يشتمل من له كتاب كاليهود، و النصرى، و من له شبهه كتاب كالمجوس، و الصبى، و المجنون، و العبد، و المرأه أتباع لا جزية عليهم. الجملة بالفاء عوض الواو، و أسقط (بعض) لاندفع السؤالان معا.

قوله: (و لو أراد الإمام استرقاق الرجال لم يجز).

أى: و الحال أنه قد حكم بقتلهم، لأن الاسترقاق لا يجوز مع الحكم بالقتل، و قد سقط بالإسلام، فينتفى السبيل عنهم.

قوله: (فان عد مائه و أغفل نفسه جاز قتله).

لأنه لا أمان له و لا شبهه أمان، و لو أعتقه أمانا لم يبعد كونه شبهه، فيرد إلى مأمنه و يقبل قوله فيه.

قوله: (و الصبى و المجنون و العبد و المرأه أتباع لا جزية عليهم).

و قيل: تؤخذ الجزية من العبد (١)، و مختار المصنف هنا أقوى، لأن العبد مال و لا ملك له، و كلما يحصل فهو مال لمولاه.

إن قيل: العبد مندرج فى الآيه.

قلنا: بل خارج من قوله (حَتَّى يُعْطُوا) (٢) إذ لا يقدر على شىء.

ص: ٤٤١

١- قاله ابن الجنيدي كما فى المختلف: ٣٣٤.

٢- (٢) التوبه: ٢٩. [١]

و تسقط عن الهم على رأى، و تؤخذ ممن عداهم و إن كانوا رهبانا، أو مقعدين، و لا تسقط عن الفقير، بل ينظر بها حتى يوسر كالدين.

و للرجل أن يستتبع من شاء من نساء الأقارب و إن لم يكن محارمه مع الشرط، فإن أطلق لم يتبعه إلا صغار أولاده و زوجته.

و إذا بلغ الصبى، أو أفاق المجنون، أو أعتق العبد فعليهم الجزية، و يستأنف العقد معهم، أو يسلموا، فإن امتنعوا صاروا حربا.

و لو أفاق المجنون حولا و جبت عليه و إن جن بعد ذلك.

و لو كان يجن و يفيق قيل: يحكم للأغلب، و قيل: يلفق أيام الإفاقه، فإذا بلغت حولا فالجزية.

و لو بعث امرأه من دار الحرب تطلب أن يعقد لها الذمه لتصير الى دار الإسلام عقد لها، بشرط أن تجرى عليها أحكامنا، سواء جاءت منفردة أو معها غيرها.

قوله: (و تسقط عن الهم على رأى).

الأصح لا تسقط، للعموم، و فى التفصيل - بأنه إن كان ذا رأى أو قتال أخذت منه، و إلا فلا - قوه، لاستثناء من لا رأى له و لا قتال من الآيه الشريفه، لعدم جواز قتله، إلا أن الأمر بأخذ الجزية منهم عام فى باقى الأوامر، و لا دليل على السقوط، و بتقدير عدم الاندراج فى الآيه فلا دلالة فيها على العدم.

قوله: (و لا تسقط عن الفقير).

على الأصح، للعموم.

قوله: (و لو كان يجن و يفيق).

السقوط قوى، إلا أن يقال: أن الجزية تجب مقسطة على أجزاء الحول، فحينئذ يتجه التلفيق، و الأقوى العدم، للشك فى المقتضى.

و لا- يشترط عليها الجزية، فإن بذلتها عرفها الامام سقوطها، فإن بذلتها حينئذ كانت هبة لا جزية. و لو حاصرنا بلدا، فسأل اهله الصلح بوضع الجزية على النساء و الصبيان لم يصح، لأنهم مال فلا يثبت عليهم شيء، فان طلبت النساء أن يبذلن الجزية ليكون الرجال في أمان لم يصح.

و لو قتلنا الرجال، و سألت النساء أن يعقدن لهن الأمان ليقمن في دار الإسلام عقد لهن بشرط أن تجرى عليهن أحكامنا. و لو بذلن الجزية لم يصح أخذها جزية.

قوله: (فان بذلتها حينئذ كانت هبة لا جزية).

في حواشى شيخنا الشهيد ما حاصله: أنه يعلم من هذا أن الهبة تصح بأى شيء كان، و لا يشترط فيها القبول قولاً، قال: إلا أن يقال: المراد بالبذل:

الإتيان بصيغته الهبة، حملاً لإطلاق الهبة على المعهود، فتراعى شرائطها. و لك أن تقول: إن المراد: كونها بالبذل المذكور مع علمها بالحال خارجه من الجزية داخله فى قسم الهبة، فإن حصل الإيجاب و القبول المملكان ملكت، و إلا أفاد البذل الإباحه.

و ليس غرض المصنف هنا بيان أحكام الهبة، بل غرضه بيان أن هذا البذل لما خرج بالمبذول عن كونه جزية، لا امتناعها من النساء، لم يكن له باب إلا الهبة، لأنه تبرع بمال، فتجرى عليه أحكام الهبة، و ليس من غرضه بيان كون البذل بمجرد كافيها فى كونه هبة أولاً، و قد قال المصنف فى المنتهى فى هذه المسألة بعد ذكر كون المبذول هبة: و يلزم على شروط الهبة، ثم قال: و يجوز لها الرجوع فيه فيما لها أن ترجع فى الهبة (1).

قوله: (و لو قلنا الرجال، و سألت النساء: أن يعقدن لهن الأمان ليقمن فى دار الإسلام، عقد لهن بشرط أن تجرى عليهن أحكامنا).

لا كلام فى جواز ذلك لو بعثن بهذا من دار الحرب إلى دار الإسلام، أما

ص: ٤٤٣

و لا- فرق بين قتل الرجال قبل عقد الجزية، و بعدها فى عدم إقرارها على النساء. لو كنّ فى حصن و نحوه و قتل الرجال و بقى النساء و طلبن ذلك، فقد اختلف كلام الأصحاب فيه: فقال الشيخ: يلزم عقد الذمه لهن على أن تجرى عليهن أحكام الإسلام، و لا يأخذ منهن شيئاً (١)، و قيل: يجوز أخذ الجزية منهن لو سألن ذلك (٢)، و قال المصنف فى التذكرة (٣) و المنتهى (٤): لا يجوز إقرارهن بحال، و يتوصل إلى فتح الحصن و يسبين، لأنهن أموال للمسلمين، و يظهر من المختلف (٥) موافقه كلام الشيخ، و عبارته الكتاب تحتمل الأمرين.

و الوجه: أنّ الحصن إن أمكن التوصل إلى فتحه لم يجز عقد الأمان للنساء، لأنهن مال، و إلاّ جاز، كما لو طلبت المرأة أو النساء ذلك من دار الحرب، و لا يجوز أخذ الجزية منهن على حال.

قوله: (و لا فرق بين قتل الرجال قبل عقد الجزية و بعدها فى عدم إقرارها على النساء).

و قال أبو القاسم بن سعيد فى الشرائع: إنّ قتل الرجال إن كان بعد عقد الجزية استصحب الحكم بالنسبة إلى النساء (٦)، و الأصح ما هنا، لعدم تعقل أخذ الجزية من النساء، لأنهن لسن من أهلها، و فى عبارته مسامحة، لأن ضمير (بعدها) يعود إلى عقد الجزية، و حقه التذكير.

ص: ٤٤٤

١- ١) المبسوط ٢: ٤٠. [١]

٢- ٢) نسبه فى المختلف: ٣٣٥ إلى بعض الأصحاب.

٣- ٣) التذكرة ١: ٤٤٠. [٢]

٤- ٤) المنتهى ٢: ٩٦٤. [٣]

٥- ٥) المختلف: ٣٣٥.

٦- ٦) الشرائع ١: ٣٢٨. [٤]

و لو حاصرنا بلدا، و لم نجد فيه سوى النساء، فسألن بذل الجزية ليسلمن من الرق لم يجب. و لو بلغ الصبى سفيها لم يقر إلا بجزية، فان اتفق مع وليه على جزية عقداها صح، و إن اختلفا قدمنا اختياره لتعلقه بحقن دمه، و تؤخذ الجزية من أهل الذمه عربا كانوا أو عجماء. و لو ادعى أهل حرب أنهم من قبل بذلهم الجزية، و لم يكلفوا قوله: (و لو حاصرنا بلدا و لم نجد فيه سوى النساء، فسألن بذل الجزية ليسلمن من الرق لم يجب).

نفى الوجوب أعم من نفى الجواز، بل ربما أشعر اختيار ذكره بثبوت الجواز، و هو مخالف لما اختاره المصنف في التذكرة (١) و المنتهى (٢)، نعم إن تعذر الفتح لم تتحقق المخالفة.

قوله: (و إن اختلفا قدمنا اختياره لتعلقه بحقن دمه).

سوق العبارة يدل على أن المراد باختلافهما: إرادته السفيه العقد بها، و الولي خلافه.

قوله: (و تؤخذ الجزية من أهل الذمه عربا كانوا أو عجماء).

و قال ابن الجنيدي: إن نصارى تغلب لا تؤخذ منهم الجزية، لما نقل من أنهم تنصروا بعد مبعث النبي صلى الله عليه و آله (٣)، و لم يثبت.

قوله: (و لو ادعى أهل حرب أنهم من قبل بذلهم للجزية).

أى: من أهل الذمه، و إنما لم يكلفوا البيه، لأنه ربما تعذر الاطلاع على أحوالهم إلا من قبلهم، و لقبول قولهم في دينهم الذى يدينون به، و لو رجع بعضهم عن هذه الدعوى لم يقدر فى ذمه الباقيين، نعم لو أسلم منهم اثنان

ص: ٤٤٥

١- (١) التذكرة ٤٤٠: ١.

٢- (٢) المنتهى ٩٦٤: ٢.

٣- (٣) نقله عنه فى المختلف: ٣٣٦.

البينه، فإن ظهر كذبهم انتقض العهد و جاز اغتيالهم لتلبسهم. و لو ظهر قوم زعموا أنهم أهل الزبور ففي تقريرهم اشكال، و إنما يقر اليهود و النصارى و المجوس لو دخل آباؤهم في هذه الأديان قبل مبعث النبي عليه السلام، فلو دخل جماعه من عبّاد الأوثان فيها بعد البعثه لم يقرأوا.

و عدلاً، ثم شهدا بخلاف دعواهم قبل، فيصالحون حينئذ.

فإن قيل: لم يحكم بكون ذلك شبهه؟ قلنا: لأن الأمان إنما وقع على تقدير شيء زعموه مع علمهم بعدمه، فيكون نفي الأمان معلوما عندهم.

قوله: (و لو ظهر قوم زعموا أنهم أهل الزبور ففي تقريرهم إشكال).

ينشأ من تناول (أوتوا الكتاب) (١) لهم، و من أن المراد بالكتاب: التوراه و الإنجيل لا مطلقاً، و لأن المتبادر من الكتاب: ما اشتمل على الأحكام لا- نحو الزبور، فإنه مواعظ خال من الأحكام، و قد نقل المصنف في المنتهى الإجماع على أن اللام في (الكتاب) الواقع في قوله تعالى (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) (٢) للعهد، و المعهود هو التوراه و الإنجيل (٣)، و مثل الزبور صحف إبراهيم. و الأصح عدم تقريرهم، لما قلناه، و إن سلم أن اللام ليس للعهد فالشك في صدق اسم الكتاب على الزبور، مع قيام الدليل الدال على وجوب قتل المشركين كاف في منع تقريرهم. و كذا القول في صحف إبراهيم و نحوها. و قوله: (و لو ظهر قوم زعموا). ليس على ما ينبغي، لأنه يعطى أن الإشكال إذا زعموا ذلك، و ليس كذلك، بل لو كان قوم أهلاً للزبور و تحقق ذلك في تقريرهم الأشكال، و كأنه أراد بذلك الإشعار بأن مثل هؤلاء ليسوا بموجودين و لا نعرف مثلهم.

قوله: (و إنما يقر اليهود و النصارى و المجوس، لو دخل آباؤهم في هذه الأديان قبل مبعث النبي صلى الله عليه و آله).

ربما يقال: لا فائده في التقييد بدخول الآباء، بل هو مضر، لأن دخولهم

ص: ٤٤٤

١- (١) التوبه: ٢٩.

٢- (٢) التوبه: ٢٩. [١]

٣- (٣) المنتهى ٢: ٩٦١. [٢]

و لو دخلوا بعد التبديل قبل البعثه احتمال التقرير مطلقا، لانحطاط درجه المجوس المقرين على دينهم عنهم. قبل المبعث كاف، و لا حاجه الى دخول الآباء، و عنه جوابان:

أحدهما: أن الكلام في اليهود و النصارى و المجوس الذين في أزمئتنا هذه، و هؤلاء إنما يتصور دخول آبائهم في هذه الأديان قبل المبعث دونهم، فلو اعتبر دخولهم امتنع تقرير هؤلاء.

الثاني: أن دخول الآباء لما كان كافيا عن دخولهم بأنفسهم، دلّ على أن دخولهم كاف بطريق أولى، و لو أنه قال: لو دخلوا هم أو آباؤهم، لسلم عن هذا السؤال.

و إنما اعتبر ذلك، لأن الدخول بعد البعثه و نسخ المله السابقه تبديل للدين، و قال عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه» (1). و لا يرد أنّ الملل السابقه على مله عيسى عليه السلام منسوخه، فلا يقر بالدخول فيها قبل مبعثه صلى الله عليه و آله، لأننا نقول: الملل السابقه بالإضافة إلى ملتنا بمنزله مله واحده.

قوله: (و لو دخلوا بعد التبديل قبل البعثه، احتمال التقرير مطلقا، لانحطاط درجه المجوس المقرين على دينهم عنهم).

قوله: (مطلقا) في مقابل التقييد بالتمسك بغير المحرف، و المراد بغير المحرف:

ما بقى بعد التحريف، و ما كان قبل أن يحرف، لأن مجموع ذلك هو الكتاب.

و المراد بالتمسك به: هو اعتقاد أنه الحق عندهم، و لا يضر عدم العلم به تفصيلا دون العمل به، لأن عدم ذلك لا يخل بكونه ديننا له. و يحتمل أن يراد بغير المحرف: ما يبقى بعد التحريف، و هو بعيد، لأن عدم التصديق بالبعض بمنزله عدم التصديق بالكل.

ص: ٤٤٧

والتقرير ان تمسكوا بغير المحرف. و الصابئون من النصارى و السامره من اليهود إن كفروهم لم يقرأوا و إن جعلوهم مبدعه أقرأوا. و ما ذكره من انحطاط درجتهم عن المجوس-ليكون تقريرهم بطريق أولى، توجيهها للاحتمال الأول-منظور فيه، لأن المقرين من المجوس لم يثبت دخولهم فى دينهم بعد التبديل،حتى لو ثبت ذلك جاء الإشكال فى تقريرهم أيضا.

و ينبغي ابتناء المسأله على تحقيق معنى (أوتوا الكتاب) (١) فان صدق حقيقه بالتمسك ببعضه ثبت التقرير،و إلا فلا. و كلّ هذا رجوع إلى تخمين،فانّ دلائل القتل عامه،و التخصيص يحتاج إلى دليل،و مثل هذا غير كاف فى ثبوته، فالأرجح هو الوجه الثانى. قوله: (و التقرير إن تمسكوا بغير المحرف).

إن أريد بغير المحرف هو ما بقى من الأحكام سليما عن التحريف و ما كان منها قبل التحريف فهو حق،فانّ التمسك بذلك تمسك بمجموع الكتاب، و إن أريد تمسكه بما بقى منها بعد التحريف خاصه فليس بواضح،لتضمنه إنكار بعض الكتاب،و هو جار مجرى إنكار جميعه،و المعتمد اعتبار التمسك بالمجموع، و إلا لم يقر.

قوله: (و الصابئون من النصارى و السامره من اليهود إن كفروهم لم يقرأوا و إن جعلوهم مبدعه أقرأوا).

قد قيل: إن الصابئين من النصارى،و قيل: إنهم يسبتون فهم من اليهود، و قيل: إنهم من المجوس (٢)،و قيل: إنهم يعبدون الكواكب و يقولون: إن الكواكب السبعه آلهه و إن الفلك حى ناطق و على هذا فلا- يقرون بالجزيه.و الذى اختاره المصنف: أنهم من النصارى،و السامره من اليهود،و أنهم إن كان كلّ من

ص: ٤٤٨

١- ١) التوبه: ٢٩.

٢- ٢) قاله مجاهد و الحسن كما فى التفسير الكبير ١٠٥: ٣. [١]

و الأقرب تقرير المتولد بين الوثنى و النصرانى بالجزيه، بعد بلوغه إن كان أبوه نصرانيا، و إلاّ- فلا- الفريقين عند فريقه كافرا لمخالفته له فى الاعتقاد لم يقرؤ بالجزيه، و إن كانوا عندهم مبتدعه لا- يخالفونهم فى أصل الاعتقاد فهم منهم حقيقه يقرون بالجزيه.

لكن قد يقال: إن المرجع فى ذلك إن كان إلى اليهود و النصرانى أشكل، من حيث أنّ الاقدام على قتلهم بقول الكفار الذين لا يؤمنون مما يخالف أصول المذهب، و الاطلاع على حالهم إلا من قبلهم عزيز.

و لو قيل بأخذ الجزيه منهم، تعويلا على ما نقل من كونهم من النصرانى و اليهود إلى أن يعلم تكفيرهم إياهم و عدمه، أو رجوعا إلى إخبارهم عن أنفسهم بذلك، و بأنهم لا يكفرونهم لكان وجهها، لأنّ دعوى من ادّعى أنه من أهل الجزيه مسموعه ما لم يعلم خلافها.

قوله: (و الأقرب تقرير المتولد بين الوثنى و النصرانى بالجزيه بعد بلوغه إن كان أبوه نصرانيا و إلاّ فلا).

أما إذا كان الأب نصرانيا فلا بحث لثبوت تبعيته له، و أما إذا كانت الأم نصرانية خاصه فيشكل الحكم، لتتحقق لحاقه بها، و الولد يتبع أشرف الطرفين.

فان قيل: ليست الام من أهل الجزيه و الأب و ثنى، فلا مقتضى لتقريره بها.

قلنا: ثبوت التقرير بالجزيه له ليس بتبعيه الأم، بل بكونه نصرانيا من أهل الكتاب، و تبعيته لها ثابتة، فيكون تابعا لها فى الدين.

و قد أفتى المصنف بما اختاره هنا فى كتبه كالتحرير (١) و التذكرة (٢) و المنتهى (٣)، و الذى يسوق إليه النظر عدم الفرق بين الام و الأب فى التبعيه

ص: ٤٤٩

١-١) تحرير الأحكام ١: ١٤٩.

٢-٢) التذكرة ١: ٤٣٨.

٣-٣) المنتهى ٢: ٩٦٤.

و لو توثن نصرانى و له ولد صغير، ففى زوال حكم التنصر عنه نظر، فان قلنا بالزوال لم يقبل منه بعد بلوغه إلا الإسلام، و إن قلنا بالبقاء جاز إقراره بالجزية.

و لو تنصر الوثنى و له ابن صغير و كبير، فأقاما على التوثن، ثم بلغ الصغير بعد البعثة جاز إقراره على التنصر لو طلبه بالجزية دون الكبير.

و لا بد من التزام الذمى بجرى أحكام المسلمين عليه.

الثانى: العاقد

إشارة

الثانى: العاقد: و هو الإمام أو من ينصبه، و يجب عليه القبول إذا بذلوه، إلا إذا خاف غائلتهم، و لا يقبل من الجاسوس.

و لو عقد مسلم لم يصح و إن كان لواحد، لكن لا يعتال بل يرد إلى مأمنه، فإن أقام سنه لم يطالب عنها.

و صورته العقد أن يقول العاقد: اقررتكم بشرط الجزية، و التزام أحكام الإسلام، أو ما يؤدي هذا المعنى، فيقول الذمى: قبلت، فهذان شرطان لا بد منهما، و البواقي إن شرطت وجبت.

و يصح العقد مؤقتا على اشكال ينشأ: من أنه بدل عن الإسلام فلا يصح فيه التوقيت كالمبدل، و يصح مؤبدا، و لو قال: ما شئت صح.

بالدين، و كون الأم لا جزية عليها غير قاذح، لأن المانع من جهه كونها امرأه لا من جهه الدين، و قوه هذا الوجه ظاهره.

قوله: (و لو توثن نصرانى و له ولد صغير، ففى زوال حكم التنصر عنه نظر).

الأصح لا يزول، لأن استصحاب ما ثبت إلى أن يعلم المزيل لازم.

قوله: (و يصح العقد مؤقتا على إشكال).

الأصح الصحة، نظرا إلى ظاهر قوله تعالى (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) (١) فإن غايه القتال إعطاؤها.

ص: ٤٥٠

و لا يصح تعليقه بمشيئه الإمام على اشكال: من حيث أنه ليس للإمام الابتداء بالنقض، و من حيث الشرط. و لو قال: ما شاء الله، أو ما أقركم الله فكال تعليق بمشيئه الكافر، لأنه تعالى أمرنا بالتقرير ما دام باذلاً للجزيه.

و لا- تقدير للجزيه، بل بحسب ما يراه الإمام. و يجوز وضعها على رؤوسهم، و على أرضهم، و له الجمع على رأى. و تؤخذ عند انتهاء كل حول، فإن أسلم قبل الأداء سقطت، و إن كان بعد الحول على رأى. قوله: (و لا- يصح تعليقه بمشيئه الامام على إشكال، من حيث أنه ليس للإمام الابتداء بالنقض، و من حيث الشرط).

المراد: أن الامام عليه السلام يمتنع كون العقد مؤقتاً بمشيئته، إذ لا مشيئه له فيه نظراً إلى أنه لازم من طرف الإمام، فإن الجزيه إذا بذلها الذمى و جب قبولها، و متى كان لازماً من طرفه لم يكن له رفعه و لا- نقضه، فانتفى كونه بمشيئته، فامتنع تعليقه بها، لأن اشتراطه ينافى مقتضى العقد.

و يمكن أن يقال: إن تعليقه بمشيئته استقلالاً من دون رضى الكافر مخالف لمقتضى العقد، لا- تعليقه بها مع رضى الكافر بذلك، لأن غايته تفويض المشيئه إليه، و المشيئه فيه ثابتة للكافر، و تفويضها أمر ممكن لأنه فعل قابل للنيابه فيجوز. قوله: (أو ما أقركم الله).

الصواب: أو ما أقركم بغير فك الإدغام.

قوله: (و له الجمع على رأى).

له ذلك و لا مانع منه، و إطلاق الآيه يتناولها (1).

قوله: (و ان كان بعد الحول على رأى).

هذا هو الأصح، لا ممتنع أخذ الجزيه من المسلم، و لأن الإسلام يجب ما

ص: ٤٥١

نعم لو باعها الإمام أخذت منه. و لو مات بعد الحول قبل الأداء أخذت من صلب تركته. و إذا فسد العقد لم نقتلهم بل نلحقهم بأهلهم، فإن أقاموا سنه عندنا أخذت الجزية. و لو دخل الكافر دارنا بغير أمان لم نأخذ منه شيئاً، لأنه لم يقبله، لكن نغتاله.

و لو قال: دخلت لسماع كلام الله أو لسفاره صدّقناه، و لا نغتاله و إن لم يكن معه كتاب.

و يجوز أن يشترط عليهم ضيافه من يمر بهم من المسلمين.

و يشترط أن يكون زائداً على أقل ما يجب عليهم من الجزية لو اقتصر على الضيافه، و أن يكون معلوم المقدار بأن يعين عدد الأيام، و عدد قبله.

قوله: (فإن أقاموا سنه عندنا أخذنا الجزية).

الفرق بين هذا و بين ما إذا عقد واحد من المسلمين: أن العاقد هنا له أهليه العقد فيؤثر رضاه، بخلاف ما هناك.

قوله: (و يشترط أن يكون زائداً على أقل ما يجب عليهم من الجزية لو اقتصر على الضيافه).

إنما اشترطت الزيادة ليتحقق الأمران، أعنى: الجزية، و الضيافه معاً، التي هي مشروطه زائداً على الجزية، و بهذا صرح الشيخ في المبسوط (١) و المتأخرون (٢)، و لأن مصرفهما مختلف كما سيأتي.

قوله: (و أن يكون معلوم المقدار، بأن يعين عدد الأيام).

لأن الجهالة مانعه من المطالبه بمقدار معين، و لقائل أن يقول: إذا جاز ضرب الجزية مجهوله فليجز ضرب الضيافه كذلك، لأنها جزية، أو شرط مع

ص: ٤٥٢

١- (١) المبسوط ٢: ٣٨.

٢- (٢) منهم: يحيى بن سعيد في الجامع للشرائع: ٢٣٥، و المحقق في الشرائع ١: ٣٢٩.

من يضاف، و قدر القوت و الأدم، و علف الدواب و جنسه. و ينبغي أن يكون النزول في فاضل بيعهم، و كنائسهم و منازلهم. و ليس لنا إخراج أرباب المنازل و إن ضاقت عنا، و حينئذ من سبق الى منزل فهو أولى.

فروع

فروع:

أ: وضع على عليه السلام على الفقير في كل حول اثني عشر درهما

أ: وضع على عليه السلام على الفقير في كل حول اثني عشر درهما، و على المتوسط أربعة و عشرين، و على الغنى ثمانية و أربعين. الجزية، و لم أظفر في ذلك بشيء نفيًا و لا إثباتًا.

و لا- تتقدر الضيافة بثلاثة أيام على الأصح اتباعا للشرط، و قوله عليه السلام: «الضيافة ثلاثة أيام» (١) محمول على الضيافة المعتادة، و تلك لا شرط فيها.

قوله: (و قدر القوت و الأدم و علف الدواب و جنسه).

أى: جنس كل واحد من ذلك.

قوله: (و ينبغي أن يكون النزول في فاضل بيعهم و كنائسهم و منازلهم).

أى: فيما فضل عن حاجتهم من هذه المذكورات، و هذا على طريق الاستحباب على الظاهر، فيجوز النزول مطلقا. نعم لا يجوز إخراج أرباب المنازل على حال، و يؤمرون بتوسعه أبواب الكنائس و تعليتها.

قوله: (و حينئذ من سبق إلى منزل فهو أولى).

أى: و حين ضيق المنازل عنا إلى آخره، و وجه الأولويه: أنها كالربط حينئذ، لاستواء المسلمين في جواز النزول فيها، فمن سبق إلى منزل كان أولى. و لو قام و ترك متاعه مريدا للعود فالأولويه بحالها، و قال الشيخ: يقرع (٢)، و الأصح

ص: ٤٥٣

[١- ١] الكافي ٦: ٢٨٣ حديث ٢. [١]

[٢- ٢] المبسوط ٢: ٣٩. [٢]

و ليس ذلك لازماً، بل بحسب ما يراه الإمام في كل وقت، فلو قدّر على الغنى قدراً ثم علم أنه غير واجب لم يكن له الرجوع، إلا أن ينبذ العهد ثم يرجع الى بذل الأقل فيجوز مع المصلحه.

و لو ماكس الإمام بالزيادة، فامتنع من بذلها وجب القبول بالأقل.

الأول، أما لو جاؤوا دفعه فالقرعه مع الضيق.

قوله: (فلو قدّر على الغنى قدراً ثم علم أنه غير واجب لم يكن له الرجوع، إلا أن ينبذ العهد، ثم يرجع إلى بذل الأقل).

أى: إذا كان تقدير الجزية بحسب ما يراه الإمام على اختلاف الأوقات، فلو قدّر على الغنى قدراً، ثم علم الغنى أن ذلك القدر غير واجب في شرعنا بالأصله فيمكن عقده الذمه على أقل منه، لم يكن له الرجوع عنه إلى بذل الأقل، لتحقق العقد المشتمل على اشتراط ذلك المقتضى لوجوبه، إلا أن ينبذ العهد و يفسخ العقد، فإنّ له فسخه، لأنه غير لازم من طرفه، ثم يرجع إلى بذل الأقل.

و لقائل أن يقول: إذا كان تقدير الجزية برأى الامام و بحسب ما يراه، فليس للكافر الفسخ و الرجوع إلى الأقل، لأنه قد رأى ذلك القدر، لأنه المفروض.

و جوابه: أنّ التقدير من طرفنا منوط برأى الامام لا من طرف الكافر، بناء على أنه لا مقدّر لها، و من ثمّ لو بذل الكافر الذمى من أول الأمر جزية قليلة و جب قبولها إذا صلح المبدول لكونه جزية، و امتنع الكافر مما سواه.

و للإمام المماكسه إذا اقتضتها المصلحه، رعايه لمصلحه المسلمين، فإن امتنع الكافر من بذل الزيادة أصلاً و جب قبول الأقل. و فى كون الجزية مقدره أم لا أقوال:

أ: تقديرها كثره و قله.

ب: تقديرها فى طرف القله.

ج: عدم التقدير مطلقاً، و كونها بحيث لا يعلم الكافر بقدرها-الذى هو معنى الصغار عند بعضهم-ينافى الأول.

ب: لو اجتمع عليه جزية سنتين لم تتداخل

ب: لو اجتمع عليه جزية سنتين لم تتداخل، و لو مات فى أثناء السنه فالأقرب السقوط بالكلية. و تقدم الجزية على الوصايا، و تقسطن التركة بينها و بين الدين.

ج: ينبغى أن يكون عدد الضيفان على الغنى أكثر

ج: ينبغى أن يكون عدد الضيفان على الغنى أكثر، و لا يفرق بينه و بين الفقير بجنس الطعام. و اعلم أن شيخنا الشهيد قال فى حواشيه: إن هذا الحكم انما يتم على تقدير الجزية، أما على عدم التقدير فإنه بحسب ما وضعه الإمام. و ليس بجيد، نظرا إلى أن سوق العبارة يقتضى تفريع هذا الحكم على عدم التقدير، ثم إنه لا يستقيم فى نفسه أيضا على التقدير، لأنه على هذا لا يسوغ له الرجوع إلى الأقل و إن نبذ العهد، إلا أن يحمل على أن لأقل الجزية مقداراً، و يعقد الامام بأزيد منه، ثم يعلم الكافر عدم وجوب الزائد، و فيه مالا يخفى.

قوله: (و لو مات فى أثناء السنه فالأقرب السقوط بالكلية).

لعدم العلم بوجوبها بحصول أجزاء الحول شيئا فشيئا المقتضى للشك فى وجوب بعضها ببعض الحول، فالأصح السقوط.

قوله: (و تقسطن التركة بينها و بين الدين).

لأنها دين، و لا فرق بين كونها مضروبه على الرؤوس و على الأرضين، لأن ضربها على الأرض ضرب معاملة، و ليس مقتضاه أن يؤدى منها.

قوله: (ينبغى أن يكون عدد الضيفان على الغنى أكثر).

هذا الحكم على الاستحباب، لأن الجزية منوط تقديرها برأى الإمام، فلو رأى خلاف ذلك جاز.

لكن قد يقال: إن كان عليه السلام قد رأى تقدير العدد على الغنى أكثر باقتضاء المصلحة لم يجز مخالفته، فلا يكون مستحبا بل واجبا، و يمكن الجواب: بأنه مع اقتضاء المصلحة -العقد مطلقا- يستحب له التكثير على الغنى.

قوله: (و لا يفرق بينه و بين الفقير بجنس الطعام).

لأن الفرق بالقدر كاف فى التفاوت، و لا يختلف الحال على المسلمين فى طعامهم.

و لا تحسب الضيافه من الدينار، و يختص الدينار بأهل الفىء، و الضيافه مشتركه بين الطارقين من المسلمين و إن لم يجاهدوا.

د:الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانه

د:الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانه، و إلا فالأقرب الوجوب، فلو و كل مسلما لأدائها لم يجز.

و تؤخذ منه قائما، و المسلم قاعدا، و يأمره بإخراج يده من جيبه و يطأطئ رأسه.

قوله: (و لا تحسب الضيافه من الدينار).

لعل المراد: أن الضيافه لا تكون محسوبه من مال الجزيه الذى ربما قدر بالدينار. و فى حواشى شيخنا الشهيد حمل ذلك على تقدير الجزيه بالدينار، و فيه بعد، لأنه قد سبق فى كلامه أنه لا مقدّر لها سوى ما رآه الإمام.

قوله: (و يختص الدينار بأهل الفىء، و الضيافه مشتركه).

هذا أيضا كالذى قبله، و قد يستفاد من هذه العبارة و التى قبلها: مغايره الجزيه للضيافه، مع أنه قد سبق فى كلامه جواز الاقتصار عليها.

و يجاب بأنه قد سبق أيضا وجوب زيادتها على مقدار أقل الجزيه ليتحقق الأمران معا، فإن الجزيه لا تختص بنوع من الأموال كالنقد مثلا، بل كل ما يعد مالا يؤخذ عنها.

قوله: (الصغار إن جعلناه عدم علمه بالمقدار لم تجب الإهانه).

قد ينظر فى ذلك، بأن يكون الموجب للإهانه شىء آخر، من شىء منقول فى السنه و نحوه قوله: (و إلا فالأقرب الوجوب).

مقتضاه: إنا إذا لم نجعله عدم العلم بالمقدار تجب الإهانه، و ليس بظاهر، لأننا إذا لم نقل بذلك يمكن القول بأنه جريان أحكامنا عليهم كما هو مقاله

ه: لو طلبوا أداء الجزية باسم الصدقه، و يزيدون في القدر

ه: لو طلبوا أداء الجزية باسم الصدقه، و يزيدون في القدر جازت الإجابة مع المصلحه.

و الأقرب في الجبران مراعاة مصلحه المسلمين في القيمة السوقية، المبسوط (١)، فلا- يظهر ما قاله، و لو تم له ذلك بأن يكون هو مدلول الآيه على هذا التقدير، فلا معنى لقوله: (فالأقرب).

و يمكن أن يعتذر له: بأن المراد إذا فسرنا الصغار بعدم علم المقدار، فلا- شبهه في عدم دلالة على الإهانة، فلا تجب الإهانة بمقتضى الآيه، و إن لم نفسره بذلك احتمال إرادته لأنه أحد الأقوال، و هو الأقرب عند المصنف، و حينئذ (٢) فلا خلل في العبارة.

فإن قيل: إن فسرنا الصغار بإجراء أحكامنا عليهم فلا دليل على وجوب الإهانة، و إن فسرناها بإهانتهم فأى دليل على اعتبار جريان أحكامنا عليهم؟ قلت: اعتبار جريان أحكامنا عليهم أمر مجمع عليه، و الظاهر من الآيه اعتبار الإهانة، و هو ما عليه أكثر المفسرين (٣).

قوله: (لو طلبوا أداء الجزية باسم الصدقه و يزيدون في القدر).

و هل يبقى وجوب الإهانة بحاله إن قلنا به؟ ظاهرهم العدم، لأن بذل الزيادة للتخلص من الإهانة، و هل يعتبر-الشنق- (٤) و الوقص؟ (٥) فيه نظر.

قوله: (و الأقرب في الجبران مراعاة المصلحه).

هذا هو الأصح، إذ ليس ذلك زكاه بالأصالة، فيعتبر أغبط الأمرين للمسلمين.

ص: ٤٥٧

١- (١) المبسوط ٢: ٣٨.

٢- (٢) في «ن»: (و الشيخ) بدل (و حينئذ).

٣- (٣) الأسطر الأربعة السابقة كانت مقدمه على فقره التي قبلها في النسخه الحجريه و «ن» و «ه» فأخرناها اعتمادا على ما في «س»، و هو الصحيح.

٤- (٤) قال الطريحي: الشنق-بالتحريك- في الصدقه ما بين الفريضتين، و هو مما لا تتعلق به زكاه كالأزائد من الإبل على الخمس الى التسع، و ما زاد منها على العشر إلى أربع عشره، و الجمع أشناق، و بعضهم يخص الشنق بالإبل و الوقص بالبقرة، مجمع البحرين (١) [شنق] ١٩٧: ٥.

٥- (٥) قال الطريحي: الوقص-بالتحريك، و في إسكان القاف لغه-واحد الأوقاص من الصدقه، و هو ما بين الفريضتين، و البعض يجعل الوقص في البقر خاصه، مجمع البحرين (و [٢] قص) ١٩٠: ٤.

أو التقدير الشرعى.

و:لو خرقوا الذمه فى دار الإسلام ردهم الى مآمنهم

و:لو خرقوا الذمه فى دار الإسلام ردهم الى مآمنهم،و هل له قتلهم و استرقاقهم و مفاداتهم؟فيه نظر. و لو أسلموا قبل الحكم سقط الجميع،إلا القود و الحد و المال.

و لو أسلموا بعد الاسترقاق و المفاداه لم يسقط ما حكم عليهم.

ز:يمضى الإمام الثانى ما قرره الأول

ز:يمضى الإمام الثانى ما قرره الأول،إذا لم تخرج مده تقريره،فلو شرط الدوام فى الجزيه لم يغيره الثانى،و لو أطلق الأول جاز له التغيير بحسب المصلحه.

ح:يكره أن يبدأ الذمى بالسلاام

ح:يكره أن يبدأ الذمى بالسلاام.

و يستحب أن يضطر إلى أضيق الطرق،و يمنع من جاده الطريق. قوله: (لو خرقوا الذمه فى دار الإسلام ردهم إلى مآمنهم).

أى:جوازا بدليل قوله:(و هل له قتلهم.).

قوله: (و هل له قتلهم و استرقاقهم و مفاداتهم؟فيه نظر).

الأظهر وجوب ردهم إلى مآمنهم،عملا باستصحاب الحكم السابق،إلا أن يقاتلوا المسلمين،أو يقتلوا منهم،أو يسبوا الله و رسوله و نحو ذلك.

قوله: (فلو شرط الدوام فى الجزيه لم يغيره الثانى).

إن قيل:قد تقتضى المصلحه التغيير فيجب أن يجوز،قلنا:إنما شرط الإمام دوامه،مع علمه بعدم اختلاف المصلحه لأنه معصوم،بخلاف ما لو أطلق.

قوله: (و يمنع من جاده الطريق).

هذا مع استطراق المسلمين لا مطلقا،و المراد:منعه من صدر الجاده ليضطر إلى جانبها،فيضيق عليه.

الثالث: حكم العقد: و يجب لهم بعقد الذمه وجوب الكف عنهم و أن يعصمهم بالضمان نفسا و مالا. و لا يتعرض لكنائسهم، و لا لخمورهم و خنازيرهم بشرط عدم التظاهر، فمن أراق خمرهم، أو قتل خنزيرهم مع الستر ضمنه بقيمته عندهم، و لا- شىء مع التظاهر. و لو غصبهم و جب رده.

و لو ترفعوا إلينا فى خصوماتهم تخير الحاكم: بين: الحكم بشرع الإسلام، و ردهم الى أهل نحلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم، و يجب دفع قوله: (و يجب لهم بعقد الذمه وجوب الكف عنهم).

أى: يثبت لهم وجوب ذلك.

قوله: (و أن يعصمهم بالضمان نفسا و مالا).

أى: و أن يعصمهم العقد أو الإمام بدليل السياق، و المراد بقوله:

(بالضمان) أى: بضمان كل منهما على من يتلف واحدا منهما، فإنّ ضمانهما موجب للعصمه فى كل منهما، و نصبهما فى العبارة على التمييز، للنسبه فى (يعصمهم).

و يمكن أن يكون معناه: و أن يعصمهم فى النفس و المال بضمانهما الحاصل بالعقد، لأنه يصير دماءهم و أموالهم كدماء المسلمين و أموالهم.

قوله: (و لو ترفعوا إلينا فى خصوماتهم تخير الحاكم بين الحكم بشرع الإسلام، و ردهم إلى أهل نحلتهم ليحكموا بمقتضى شرعهم).

يتعين الحكم فى مواضع:

الأول: إذا كان أحد الخصمين مسلما، فإنه لا يجوز إجراء حكم الكافر على المسلم، و ظاهر قوله: (و لو ترفعوا) قد يشعر بذلك.

الثانى: لو تحاكموا إلى حكامهم فقصوا عليهم بالجور فترافعوا إلينا، و جب الحكم بشرع الإسلام، و فى روايه هارون بن حمزه، عن أبى عبد الله عليه السلام ما

الكفار عنهم. و لو انفردوا ببلده بعيده عن بلاد الإسلام، ففي وجوب دفع من يقصدهم من الكفار اشكال. و لو شرطناه وجب، و لو شرطناه عدم الذب لم يجب،

و يحكم العقد عليهم بأشياء

و يحكم العقد عليهم بأشياء:

يومي الى ذلك (1).

الثالث: لو كان المتحاكمان من أهل ملتين، و لم يتراضيا بحاكم من إحدى الملتين حذرا من وقع الفتنة، فإنّ الدفع عنهم واجب علينا.

الرابع: إذا كان المتحاكم فيه عدوانا-عندنا لا عندهم-، كما لو أتلّف أحدهم خمرا أو خنزيرا على آخر منهم في حال التظاهر، فإنه لا شيء على المتلف حينئذ، عندنا، فلا يجوز الردّ إليهم ليقضوا بالغرم في هذه الحالة، لأنّ الإيتلاف واجب حينئذ.

الخامس: إذا فعل أحدهم ما يوجب العقوبه عندنا خاصه من حد أو تعزير لم يجز الردّ إليهم، لئلا يتعطل حدّ الله تعالى، نعم، لو اتفقت الملتان في إيجاب شيء جاز الرد. و لا عبره بالاختلاف في الكم و الكيف.

قوله: (و لو انفردوا ببلده بعيده عن بلاد الإسلام ففي وجوب دفع من يقصدهم من الكفار إشكال).

ينشأ من ظاهر قوله عليه السلام: «دماؤهم كدمائنا، و أموالهم كأموالنا»، و من عدم صراحته في الدلالة، و انتفاء الضرر عن المسلمين، إذ ليسوا في حوزتهم و بلادهم، و لما في جمع العساكر و إثارة الحرب من الضرر العظيم، و الوجوب أحوط. و مثله ما لو كانوا في بلده بين بلاد الإسلام و بلاد الكفر.

قوله: (و لو شرطناه وجب، و لو شرطناه عدم الذب لم يجب).

أى: و الحال انفرادهم ببلده بعيده، كما أنّا لو شرطنا عدم الذب مع القرب بطل، لمنافاته مقتضى العقد.

ص: ٤٦٠

أ: الكنائس، فلا- يمكنون من بناء كنيسة في بلده مصرها المسلمون، ولا في بلده ملكناها منهم قهرا أو صلحا، فإن أحدثوا شيئا نقض، ولهم الاستمرار على ما كان في الجميع، ورم المستهدم منها، ويكره للمسلم اجاره الرم.

و لو وجد في بلد المسلمين كنيسة، و لم يعلم سبقها و لا تأخرها لم ينقض، لاحتمال أن تكون في بريه و اتصلت بعماره المسلمين.

و لو صالحونا على أن الأرض للمسلمين، و لهم السكنى و إبقاء الكنائس جاز، و لو شرطنا النقض جاز.

قوله: (في بلده مَصْرُهَا المسلمون).

مثل: الكوفه، و البصره، و بغداد.

قوله: (و لا في بلده ملكناها منهم قهرا أو صلحا).

أى: على أن الأرض للمسلمين، و على رقابهم الجزيه بدليل (ملكناها).

قوله: (و لهم الاستمرار على ما كان في الجميع).

أى: حتى في التي مَصْرُهَا المسلمون، بأن كانت الكنيسة مثلا في فلاه، ثم دخلت في خطه (1) بلد المسلمين، كما تَبه عليه فيما بعد.

قوله: (و رَمَّ المستهدم منها).

و هو المشرف على الانهدام، و مثله المنهدم، لا متناع بقاء البناء مده طويله من دون إصلاحه و مرمته.

قوله: (و لو صالحونا على أن الأرض للمسلمين و لهم السكنى و إبقاء الكنائس).

هذا كالبيان لما سبق إجماله، و لهم الاستمرار على ما كان في الجميع، فإنّ منه الأرض التي ملكناها بالصلح، و مقتضى

ذلك: الاستمرار بها مطلقا، فتنبه

ص: ٤٤١

١ - ١) قال الجوهري: و الخطه بالكسر: الأرض يختطها الرجل لنفسه، و هو أن يعلم عليها علامه بالخط ليعلم انه قد اختارها لبيئتها

دارا، و منه خطط الكوفه و البصره. انظر: الصحاح ([١] خطط) ١١٢٣: ٣.

و لو أطلقوا احتمال النقض، لأننا ملكنا الأرض بالصلح، و هو يقتضى صيروره الجميع لنا، و عدمه عملا بقرينه حالهم، لافتقارهم الى مجتمع لعباداتهم.

و لو صالحناهم على أن الأرض لهم، و يؤدون الخراج فلهم تجديد الكنائس فيها، و كل موضع منعنا من الأحداث لم نمنع من إصلاح القديم.

نعم لو انهدمت ففي الإعادة نظر، لهذا.

فرع: لو صالحونا على أن الأرض لنا، و أن يحدثوا كنيسة مثلا، قال في التذكرة: جاز، لأن لهم استثناء الأرض كلها فبعضها أولى (١)، و هو قريب.

قوله: (و لو أطلقوا احتمال النقض، لأننا ملكنا الأرض بالصلح، و هو يقتضى صيروره الجميع لنا).

هذا بحسب ظاهر اللفظ، لكن القرائن الحالية داله على استثناء موضع عبادتهم، لامتناع بقائهم عادة من دون موضع لعباداتهم، إذ ليس في مللهم العبادة حيث اتفق، كما امتنع بقاؤهم في تلك الأرض من دون مسكن، فما دل على استثناء المسكن دل على استثناء موضع العبادة.

قوله: (و عدمه عملا بقرينه حالهم).

و هو الأصح.

قوله: (نعم لو انهدمت ففي الإعادة نظر).

أى: انهدمت كلها كما هو ظاهر اللفظ، و إن كانت عبارته الشارح ولد المصنف قد توهم خلافه (٢). و منشأ النظر: من أنها كنيسة قد استثنيت، فتكون إعادتها كابقائها، و من ظاهر قوله عليه السلام: «لا كنيسة في الإسلام» (٣) و هو

ص: ٤٦٢

١-١) التذكرة ١:٤٤٦.

٢-٢) إيضاح الفوائد ١:٣٩٠.

٣-٣) وردت الرواية في إيضاح الفوائد ١:٣٩٠ بلفظ: (لا حصن في الإسلام و لا كنيسة).

و لا يجوز لهم توسيع خطتها.

ب: عدم تعليه بنائه المستجد على جاره المسلم

ب: عدم تعليه بنائه المستجد على جاره المسلم و إن كانت دار جاره في غايه الانخفاض، و في المساواه إشكال. و لا يجب أن يقصر عن بناء جميع المسلمين في البلد، بل بناء محلته، و لو كانوا في موضع منفرد فلا حجر.

و لا يمنع من شراء دار مرتفعه، و لا تهدم لو ملكها. نعم لو اشتراها من ذمی ظلم بالارتفاع هدم المرتفع.

و لو اشتراها المسلم من هذا الظالم لم تهدم، فلو باعها المسلم فالأقرب إقراره على أقوى. و لا فرق بين الإبقاء و الإعاده، و لا نسلم أن الاستثناء مطلقا إنما هو للإبقاء دون غيره.

قوله: (و لا يجوز لهم توسيع خطتها).

لأنها ككنيسه محدثه.

قوله: (و في المساواه إشكال).

الأصح لا يجوز، لظاهر قوله عليه السلام: «الإسلام يعلو و لا يعلى عليه» (١)، و لأن الذمی مأخوذ بما فيه الذله و الإهانه، و ما قيل: من أن أول الحديث يدل على منع المساواه و آخره يدل على جوازها ليس بشيء، لأن أوله يدل مطابقه و آخره يشعر بمفهومه الضعيف، و مثل هذا كيف يعدّ دلاله، خصوصا مع التصريح في أوله بمنع المساواه.

قوله: (بل بناء محلته).

المراد به: بناء جيرانه عرفا.

قوله: (فلو باعها المسلم فالأقرب إقراره على العلو).

ص: ٤٦٣

العلو. و لو انهدمت المرتفعه مطلقا لم يجز له أن يعلو في الإعادته، و لا يلزمهم إخفاء العماره.

ج: عدم دخول المساجد

ج: عدم دخول المساجد، لا للاستيطان و لا للاجتياز، سواء أذن لهم مسلم أو لا.

د: عدم استيطان الحجاز

د: عدم استيطان الحجاز، و المراد به: مكة و المدينة، و هي داخله في جزيرة العرب، لأن حدها من عدن الى ريف عبادان طولاً، أى: لو باعها المسلم من ذمى تركه لظهوره، و وجه القرب عدم الظلم استصحاباً لما ثبت للمسلم، و هو الأصح.

قوله: (و لو انهدمت المرتفعه مطلقا لم يجز أن يعلو في الإعادته).

المراد بالإطلاق: كون الارتفاع وقع أو لحق، و إنما لم يجز لأنه حينئذ بناء للذمى، و الارتفاع الأول إنما أبقى لأنه بناء لمسلم محترم، فاستصحب حكمه.

و ربما احتمل الجواز، لثبوت استحقاق إبقائه. و لا وجه له، لأن استحقاق إبقائه لا من جهة كونه حقا للكافر، بل من جهة كون البناء محترماً من جهة أنه كان للمسلم، و هو منتف هنا.

قوله: (و لا يلزمهم إخفاء العماره).

لا بأن بينوا داخل الجدار إذا أشرف على الانهدام جداراً آخر، و لا بكونها ليلاً أو تحت الأرض.

قوله: (عدم استيطان الحجاز، و المراد به: مكة و المدينة).

و كذا الطائف و مخاليفها و نواحيها، و إنما سمي حجازاً لأنه حجز بين نجد و تهامه، و هي بكسر التاء، و هي أرض معروفه وراء مكة، و قد يقال لمكة:

تهامه.

قوله: (و هي داخله في جزيرة العرب، لأن حدها من عدن إلى ريف عبادان طولاً).

عدن: بلد في اليمين، و الريف: هي المزارع و مواضع المياه، و عبادان:

و من تهامه و ما والاها إلى أطراف الشام عرضا. و يجوز لهم الاجتياز بالحجاز، و الامتياز منه.

و لا- يمكن من الإقامة أزيد من ثلاثة أيام على موضع سوى الدخول و الخروج، و يمنع من الاجتياز بالحرم، فلو جاء لرساله خرج اليه من يسمعهها. و لو دفن به نبش قبره و اخرج، و لو مرض و خيف موته بنقله نقل.

جزيره تحيط بها شعبتان من دجله و الفرات.

قوله: (و من تهامه و ما والاها إلى أطراف الشام عرضا).

و إنما كانت هذه جزيره، لأن بحر الهند-الذى هو بحر الحبشه-و بحر فارس و الفرات و دجله محيط بها، و إنما نسبت إلى العرب، لأنها منزلهم و مسكنهم و معدنهم.

و قيل: يحرم استيطانهم بجزيره العرب كلها لشرفها، بكونها منزلا للعرب الذين منهم النبى صلى الله عليه و آله (١)، و قد روى عن ابن عباس: أن النبى صلى الله عليه و آله أوصى بإخراج المشركين من جزيره العرب (٢)، و قال عليه السلام:

«لا يجتمع دينان فى جزيره العرب» (٣).

و حمل ذلك المصنف على إرادته الحجاز، لشرفه بمبعث النبى صلى الله عليه و آله، و لأنه لولا ذلك لوجب إخراج أهل الذمه من اليمن، و ليس بواجب، و لم يخرجهم عمر. و يشكل: بأن المتبادر من جزيره العرب جميعها دون الحجاز خاصه، و فعل عمر بعيد عن أن يكون حجه.

قوله: (و لو دفن به نبش قبره).

فى عبارته المبسوط: لم يخرج للنهى عن النبش (٤)، و هو ضعيف.

ص: ٤٤٥

١- ١) قاله العلامة فى المنتهى ٢: ٩٧١، و [١] للتذكرة ١: ٤٤٥. [٢]

٢- ٢) صحيح البخارى ٤: ١٢٠.

٣- ٣) جامع الأصول ٩: ٣٤٣، حديث ٦٩٧٩.

٤- ٤) المبسوط ٢: ٤٨.

ه:التزام جميع ما تقدم من الشرائط.

نكته

نكته:حكم انتقاض العهد بالقتال الاغتياى،و ما عداه يرد إلى مأمنه،و لو نبذ إلينا العهد الحق بالمأمن أيضا.

و لو كذب بعد إسلامه على رسول الله صلى الله عليه و آله عزّز،فإن كذبه فهو مرتد،فان نسبه الى الزنى فهو مرتد،فإن أسلم لم يلزمه شىء و احتمال القتل،لأن حد قذف النبى صلى الله عليه و آله القتل،و حد القذف لا يسقط بالتوبه،و وجوب ثمانين،لأن قذف النبى صلى الله عليه و آله ارتداد،و قد سقط حكمه بالتوبه و بقى حد القذف.

المطلب الرابع:فى المهادنه

اشاره

المطلب الرابع:فى المهادنه:و هى المعاهده على ترك الحرب مده من غير عوض. قوله: (التزام جميع ما تقدم من الشرائط).
أى:فى أول الكتاب.

قوله: (و ما عداه يرد إلى مأمنه).

قد سبق التردد فى ذلك للمصنف،فرجع عنه هنا إلى الجزم بعدم الاعتبار،و يستثنى نقضه بالقتال،و بما سبق ذكره.

قوله: (و احتمال القتل،لأن حد قذف النبى صلى الله عليه و آله القتل).

هذا أظهر،و قوله بعد:(لأن قذف النبى صلى الله عليه و آله ارتداد).

ليس بشىء،لأنه ارتداد و موجب القتل،فإذا سقط أحد الحكمين بالإسلام لم يلزم سقوط الآخر،بل يبقى كما كان،و لو تم استدلاله لم يجب شىء أصلا و لا ثمانون،لعدم المقتضى له أصلا.

قوله: (فى المهادنه:و هى:المعاهده على ترك الحرب مده من غير عوض).

هذا القيد الأخير المراد منه:أنّ المهادنه مبنيه و موضوعه على عدم العوض،

و هي جائزه مع المصلحه للمسلمين، و واجبه مع حاجتهم إليها، إما لقتلهم، أو لرجاء إسلامهم مع الصبر، أو ما يحصل به الاستظهار، فإن جاز اشتراطه و أراد به: أنه ليس كالجزيه من شرطه العوض فيجوز بعوض، لأنه شرط سائغ لا ينافي مقصود المهادنه، فيجوز اشتراطه للعموم.

قوله: (و واجبه مع حاجتهم إليها).

في التذكرة (١) و المنتهى (٢): إنها لا تجب بحال، لعموم الأمر بالقتال، و لفعل الحسين صلوات الله عليه.

و جوابه ظاهر، فإن الأمر بالقتال مقيّد بمقتضى (و لا تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (٣). و أما فعل الحسين صلوات الله عليه فإنه لا نعلم منه أن المصلحه كانت في المهادنه و تركها، و لعله عليه السلام علم أنه لو هادن يزيد عليه اللعنه لم يف له، أو أن أمر الحق يضعف كثيرا بحيث يلتبس على الناس، مع أن يزيد لعنه الله كان متهتكا في فعله، معلنا بمخالفه الدين، غير مداهن كأبيه لعنه الله عليهما، و من هذا شأنه لا- يمتنع أن يرى إمام الحق وجوب جهاده و إن علم أنه يستشهد، على أنه عليه السلام في الوقت الذي تصدى للحرب فيه لم يبق له طريق إلى المهادنه، فإن ابن زياد لعنه الله كان غليظا في أمرهم عليهم السلام، فربما فعل بهم ما هو فوق القتل أضعافا مضاعفه.

قوله: (أو لرجاء إسلامهم مع الصبر).

في إدخال هذا القسم في الحاجه مناقشه، بل هو بما فيه مصلحه الصق، و بالجواز أشبه، اللهم إلا- أن تظهر علامات إرادتهم الإسلام، بحيث يغلب على الظن ذلك، فإنه يبعد القول بجواز قتالهم حينئذ.

قوله: (أو ما يحصل به الاستظهار).

أى: أو لرجاء ما يحصل به الاستظهار، بأن يكون في المسلمين قوه و في

ص: ٤٤٧

١- (١) التذكرة ٤٤٧: ١. [١]

٢- (٢) المنتهى ٩٧٤: ٢. [٢]

٣- (٣) البقره: ١٩٥. [٣]

فان لم تكن حاجه، ولا مضره لم تجب الإجابة، بل ينظر إلى الأصلح، فإن كان في طرف الترك لم تجز المهادنه، وإنما يتولاها الإمام أو من نصبه لذلك. و يشترط خلوها عن شرط فاسد كشرط ترك مسلم، أو ماله في أيديهم، و شرط دفع مال إليهم إلا مع الخوف، و التظاهر بالمناكير، و اعاده المهاجرات. ثم إن لم يكن الامام مستظها لضعف المسلمين، و قوه شوكة العدو لم تتقدر المده، بل بحسب ما يراه و لو عشر سنين.

المشركين أيضا، و يرجى بالمهادنه تجدد ضعف للمشركين أو قوه للمسلمين.

قوله: (فان لم تكن حاجه و لا مضره لم تجب الإجابة).

قد يقال: قوله: (فان لم تكن حاجه) مغن عن قوله: (و لا مضره).

قوله: (و إنما يتولاها الإمام أو من نصبه لذلك).

إما لخصوصه أو لأمر عام دخلت فيه.

قوله: (و التظاهر بالمناكير، و إعادة المهاجرات).

تقديم الاستثناء على هذين الأمرين دليل على عدم جوازهما مطلقا، بخلاف ما قبلهما فإنه يجوز مع الخوف، فأما إعادة المهاجرات فلا- يجوز على حال، لورود القرآن بالمنع منه (١). و ينبغي أن يكون من لا- يؤمن أن يفتنوه عن دينه كذلك، و به صرح في التحرير (٢).

و أما التظاهر بالمناكير، فقد عده في المبسوط من الشروط الفاسده، و عد من جملتها رد من جاء منهم مسلما و أطلق (٣)، و قد يقال: إن الضروره لو دعت إلى اشتراط إظهار المناكير لم يكن أعظم من رد من جاء منهم إلينا مسلما.

ص: ٤٦٨

١- (١) الممتحنه: ١٠.

٢- (٢) تحرير الأحكام ١: ١٥٣. [١]

٣- (٣) المبسوط ٢: ٥٢. [٢]

و لو انعكس الحال لم تجز الزيادة على سنة لقوله تعالى (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ).

و تجوز إلى أربعة أشهر لقوله تعالى (فَسَبِّحُوا فِي الْمَازِئِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) و فيما بينهما خلاف أقربه اعتبار الأصلح. قوله: (و لو انعكس الحال لم تجز الزيادة على سنة).

الأوجه أن يقال: لم يجز إلى سنة، فإن الآية (١) تدل على وجوب الجهاد في السنة، و لو جازت المهادنة سنة لانتفى وجوب الجهاد فيها، و هو غير جائز مع الإمكان، و به صرح شيخنا في الدروس، قال: و تتقدر الهدنة بما دون السنة فيراعى الأصلح (٢). و في المبسوط: و لا يجوز إلى سنة و زياده عليها بلا خلاف، لقوله تعالى (فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) (٣) فافتضى ذلك قتلهم بكل حال - إلى أن قال - فأما إذا كانت المدة أكثر من أربعة أشهر و أقل من سنة فالظاهر المتقدم يقتضى أنه لا يجوز، و قيل: انه يجوز مثل مدة الجزية (٤).

و هذه العبارة تقتضى مساواة ما فوق الأربعة للسنة، و هو ضعيف، بل الحق أن ما دون السنة كالأربعة، لأن القتال بعد الأربعة غير متحتم، بل يجب كونه في السنة مره كما سبق، أما السنة فلا يجوز إلا مع الضروره.

قوله: (و فيما بينهما خلاف أقربه اعتبار الأصلح).

عبارة المبسوط تشعر بعدم جواز ما فوق الأربعة (٥)، و مختار المصنف أقوى، لما قلناه.

ص: ٤٦٩

١- ١) التوبه: ٥.

٢- ٢) الدروس: ١٦٢.

٣- ٣) التوبه: ٥. [١]

٤- ٤) قاله الشيخ في المبسوط ٥٠: ٢-٥١. [٢]

٥- ٥) المبسوط ٥١: ٢. [٣]

و لو عقد مع الضعف على أزيد من عشر سنين بطل الزائد. و لا بد من تعيين المده، فلو شرط مده مجهوله لم يصح، و لو أطلقها بطلت الهدنه، إلا أن يشترط الخيار لنفسه في النقص متى شاء، و حكم العقد الصحيح وجوب الوفاء به الى آخر المده أو الى أن يصدر منه خيانه و علموها، فان لم يعلموا أنه خيانه فينذر و لا يغتال. قوله: (و لو عقد مع الضعف على أزيد من عشر سنين بطل الزائد).

لأن ما زاد عليها لا يجوز، لأن النبي صلى الله عليه و آله إنما صالح على العشر في الحديدية (١). و مال في التذكرة (٢) و المنتهى (٣) إلى الجواز مع الضروره، و ليس بذلك البعيد، فبناء على الأول يبطل الشرط خاصه. و المتجه بطلان الشرط و العقد جميعا، لأن التراضى إنما وقع عليهما.

قوله: (و لو أطلقها بطلت الهدنه).

إذ لا شيء يمكن الرجوع إليه حينئذ.

قوله: (إلا أن يشترط الخيار لنفسه في النقص متى شاء).

فإنه يجوز، لأن التراضى إذا وقع على ذلك كان في الحقيقة بمشيئه الجميع - أعنى: الامام و المشركين - و لا مانع من ذلك، لأن الجهالة تنتفى حينئذ، و ليس هذا من العقود التي يمنع من صحتها الغرر.

قوله: (أو إلى أن يصدر منه خيانه و علموها، فان لم يعلموا أنه خيانه فينذر و لا يغتال).

الظاهر أن ضمير (و علموها) يعود إلى المسلمين، أى: و تحققوا أنها خيانه، فحينئذ يغتال المشرك، و إن لم يعلموا ذلك و يتحققوا و جب إنذاره و لم يجر

ص: ٤٧٠

١- (١) تاريخ الطبرى ٢: ٦٣٥.

٢- (٢) التذكرة ١: ٤٤٧. [١]

٣- (٣) المنتهى ٢: ٩٧٤.

و لو استشعر الإمام خيانه جاز له أن ينبذ العهد إليهم، و ينذرهم.

و لا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمه، و لو شرط مع الضعف عشر سنين فزال الضعف وجب الوفاء بالشرط.

و حكم الفاسد أن لا يغتال إلا بعد الإنذار، و يجب الوفاء بالشرط الصحيح.

اغتياله، و احتمال عود الضمير إلى المشركين بعيد، فان توحيد ضمير (منه) و (ينذر) و (لا يغتال) يأبى ذلك.

قوله: (و لا يجوز نبذ الجزية بمجرد التهمه).

فرق بينهما بأمور:

الأول: إن عقد الذمه لمصلحة أهل الكتاب، و لهذا تجب على الإمام إجابتهم عليه، و عقد الهدنه و الأمان لمصلحة المسلمين لا لحقهم، فافترقا.

و فيه نظر، فان عقد الذمه أيضا لمصلحة المسلمين، و لهذا لو كان فيه مضره للمسلمين لم يجز عقدها.

و لو فرق: بأن لأهل الكتاب فى عقد الجزية حق، بخلاف الهدنه-فإنها لمحض مصلحة المسلمين، فما دام لم يظهر المقتضى لنبذه يجب التمسك به، لو جوب إجابتهم إليه مع عدم ظهور المفسده-لكان أولى.

الثانى: إن عقد الذمه أكد، لأنه عقد معاوضه و مؤبد، بخلاف الهدنه و الأمان، و مما يدل على تأكيده: أنه لو نقض بعض أهل الذمه و سكت الباقيون لم ينتقض عهدهم، و لو كان فى الهدنه انتقض، صرح به الأصحاب، و منهم المصنف فى المنتهى (1) و التذكرة (2)، و تأثيره فى الفرق غير ظاهر.

الثالث: إن عقد الهدنه منوط بحال الضروره، و مع خوف الخيانه فالضروره تقتضى عدمه، بخلاف عقد الجزية.

ص: ٤٧١

١- (١) المنتهى ٢: ٩٨٠. [١]

٢- (٢) التذكرة ١: ٤٥٠. [٢]

و العاده إن يشرط رد من جاءنا منهم عليهم و هو سائغ، إلا في المرأه إذا جاءت مسلمه، و من لا يؤمن أن يفتن عن دينه إذا جاء مسلما لقله عشيرته. الرابع: إن أهل الذمه في قبضه الامام و لا يخشى الضرر كثيرا من نقضهم، بخلاف أهل الهدنه، كذا ذكروه، و لعله لكون الجزيه إنما يرضى ببذلها المشركون بعد كمال الضعف، لأن الصبر على الصغار، و تحمل الإهانه، و عدم ركوب الخيل و لبس السلاح، و نحو ذلك، و بذل مال الجزيه غير معلوم المقدار أمر شديد لا يصبر عليه عن قوه يد.

فان قلت: قوله تعالى (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ) (١) صالح لأهل الذمه أيضا.

قلنا: لما كان قبول الجزيه من أهل الذمه واجبا ما بذلوه، لقوله تعالى:

(حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ) (٢) و يجب أن لا يثبت جواز النقض هنا، إلا بتحقيق السبب.

قوله: (و العاده أن يشرط رد من جاءنا منهم عليهم).

إنما عتبر بالعاده، لأنه قد وقع ذلك في فعله عليه السلام في صلح الحديبيه.

قوله: (و من لا يؤمن أن يفتن عن دينه إذا جاء مسلما لقله عشيرته).

لا بد من التقييد بضعفه أيضا، و مثله من كثرت عشيرته و لا يدفعون عنه.

و الذى ينبغى أن لا يراد بفتنه عن دينه: رجوعه عنه، فإنه لو كان قوى الايمان شديد البصيره لا عشيره له و لا يستطيع إظهار دينه لا يجوز رده، بل يراد فتنه عن دينه ظاهرا، فان بلاد الشرك لا يجوز الإقامه بها لمن لا- يقدر على إظهار دينه، فلا يجوز اشتراط إقامته. و اعلم أن المراد بالعشيره و الرهط هنا واحد و هم:

قرايته الأذننى و الأبعد.

ص: ٤٧٢

[١ - ١] الأنفال: ٥٨. [١]

[٢ - ٢] التوبه: ٢٩. [٢]

و لو أمنا أن يفتنوه عن دينه لكثره رهطه جاز رده، فإذا هاجرت منهم امرأه مسلمه لم يجوز ردها و إن كانت ذات عشيره، إذ رهطها لا- يمنعونها عن التزويج بالكافر بخلاف الرجل، فإذا هاجرت و أسلمت لم ترد على زوجها، و إن طلبها زوجها دفع اليه ما سلمه إليها من مهر خاصه، دون غيره من نفقه و هبه.

و لو كان المهر الذى دفعه إليها محرما كخمر و شبهه، أو لم يكن قد دفع إليها شيئا لم يدفع إليه شيء، و لا قيمه المحرم و إن كانت قبضته كافره.

و لو جاء أب الزوج أو اخوه أو شبهه لم يدفع إليه شيء أيضا، و الدافع فى موضعه إنما هو الإمام من بيت المال، لأنه من المصالح، هذا إذا قدمت الى بلد الإمام أو خليفته و منع من ردها.

قوله: (فان طلبها زوجها).

لا بد من تقييد الطلب بكونها فى العده، لما سيأتى من التنبيه عليه.

قوله: (و لو كان المهر الذى دفعه إليها محرما كخمر و شبهه، أو لم يكن قد دفع إليها شيئا لم يدفع إليه شيء و لا قيمه المحرم).

أما الأول: فلما سبق من أن المحرم يسقط عن ذمه الحربى إذا أسلم، كما لو أسلم دافعه، و لا تثبت قيمته فى ذمته.

و أما الثانى: فلقوله تعالى (وَ آتَوْهُمْ مَا أَنْفَقُوا) (١) و من لم يدفع شيئا لم ينفق شيئا، لأن المراد هو المهر خاصه.

قوله: (و لو جاء أب الزوج أو اخوه أو شبهه لم يدفع إليه شيء أيضا).

لأن الطلب حق للزوج خاصه، و هذا إذا لم يكن أحدهم وكيلا- له، فإن طلب و كيل الزوج طلب الزوج، بخلاف طلب أحد من أقاربه أو أقاربها.

ص: ٤٧٣

و لو قدمت غير بلدهما فمنعها غير الإمام، و غير خليفته لم يدفع إليه شيء، سواء كان المانع العامه أو رجال الإمام.

فروع

فروع:

أ: لو قدمت مجنونه، أو عاقله فجنت لم يجب الرد

أ: لو قدمت مجنونه، أو عاقله فجنت لم يجب الرد لجواز تقدم إسلامها، ثم إن علم تقدم الإسلام دفع إليه مهرها.

و لو اشتبه لم يجب، فإن أفاقت و اعترفت بتقدم إسلامها أعيد عليه، و إن قالت: لم أزل كافره ردت عليه.

قوله: (و لو قدمت غير بلدهما فمنعها غير الامام و غير خليفته لم يدفع إليه شيء، سواء كان المانع العامه أو رجال الإمام).

لأن الدفع من سهم المصالح بيت المال إنما هو إلى الامام و نائبه، و ليس للباقيين في ذلك دخل، فلا يتوجه الأمر بالدفع إليهم و يجب عليهم المنع لأن ذلك من جملة المعروف الواجب فيجب الأمر به، فإن تمكن الكافر من المسلمه غير جائز.

قوله: (لو قدمت مجنونه أو عاقله فجنت لم يجب الرد، لجواز تقدم إسلامها).

ينبغي أن يراد بعدم وجوب الرد تحريمه، لأن الاحتمال كاف في المنع.

قيل: استصحاب الحال يقتضى بقاء كفرها، فيجب الرد.

قلنا: شرط الرد كونها كافره، و تجوز الإسلام مانع، فلا يقدح استصحاب الكفر لأن الاستصحاب لا ينافيه الاحتمال، و هو مناف لجواز الرد. نعم لو كان شرط الرد الحكم بكونها كافره لزم ذلك، و ليس كذلك، بل الشرط العلم بكونها كافره بعد الامتحان المأمور به في الآيه (1)، و ذلك متعذر إلا بعد الإفاهه.

قوله: (و لو اشتبه لم يجب).

أى: إن اشتبه تقدم الإسلام لم يجب دفع المهر، لانتهاء الشرط أو السبب،

ص: ٤٧٤

ب: لو قدمت صغيره فوصفت الإسلام لم ترد لجواز الافتنان

ب: لو قدمت صغيره فوصفت الإسلام لم ترد لجواز الافتنان، ولا المهر الى أن تبلغ، فان بلغت و أقامت على الإسلام رد المهر، وإلا ردت هي.

ج: لو قدمت مسلمه، فجاء زوجها ليطلبها فارتدت لم ترد

ج: لو قدمت مسلمه، فجاء زوجها ليطلبها فارتدت لم ترد، لأنها بحكم المسلم، فيجب أن تتوب أو تحبس، و يرد عليه المهر للحيلولة.

د: لو جاء زوجها يطلبها فمات قبله، أو مات كذلك فلا شيء له

د: لو جاء زوجها يطلبها فمات قبله، أو مات كذلك فلا شيء له، وإن مات أحدهما بعد المطالبة أعيد عليه أو على وارثه.

ه: لو قدمت مسلمه فطلقها بائنا أو خالعها قبل المطالبة لم يكن له المطالبة

ه: لو قدمت مسلمه فطلقها بائنا أو خالعها قبل المطالبة لم يكن له المطالبة، لزوال الزوجيه فتزول الحيلولة، و لو كان رجعيًا فراجعها عادت المطالبه. و هو: الحيلولة بالإسلام.

قوله: (لو قدمت صغيره فوصفت الإسلام).

المراد بها: نطقت بما يقتضيه، و عبر بالوصف لأن الإسلام متعذر في حقها، فلم يبق إلا نطقها بألفاظه الذي هو: عبارته عن وصفها إياه.

قوله: (و يرد عليه المهر للحيلولة).

أى: للحيلولة المعهوده، و هي حيلولة الإسلام بينه و بينها، لأن إسلامها هو الذي جعلها بعد الارتداد بحكم المسلمين، بمعنى: أن كثيرا من أحكام المسلمين يجرى عليها.

قوله: (فإن مات أحدهما بعد المطالبه).

للاستحقاق بالمطالبه.

قوله: (و لو كان رجعيًا فراجعها عادت المطالبه).

اشترط المراجع في المطالبه لأنه بعد الطلاق لا يستحق المطالبه بها، لأن الطلاق يوجب التفريق و المباعده و إن كان

رجعيا، فكيف يستحق معه المطالبه؟ فإن قيل: لم لا تكون المطالبه رجعيه؟

ص: ٤٧٥

و:لو قدمت مسلمة،فجاء زوجها و أسلم في العده الرجعيه ردت إليه

و:لو قدمت مسلمة،فجاء زوجها و أسلم في العده الرجعيه ردت إليه،فإن كان قد أخذ منا المهر استعدادنا،لأن المهر للحيلولة و لم يحل بينهما، و إن أسلم بعدها لم ترد عليه،فإن كان قد طالب بالمهر قبل انقضاء العده فمنعناه كان له المطالبه،لحصول الحيلولة.

و لو طالب بعد الانقضاء لم يكن له،لأنه التزم حكم الإسلام، و ليس من حكمه المطالبه بعد البينونه.

ز:لو قدمت أمه مسلمة ذات زوج لم ترد عليه

ز:لو قدمت أمه مسلمة ذات زوج لم ترد عليه،لأن إسلامها يمنع من ردها و يحكم بحريتها.

و إن كان الزوج حرا فله المطالبه بمهرها،و إلا فلسيده، قلنا:لا دلاله لها على ذلك إلا بضميمه خارجيه،فإن تحققت أمكن القول بأنها رجعه،لأنها حينئذ كناية (١).

قوله: (فجاء زوجها،و أسلم في العده الرجعيه).

تسميه هذه العده رجعيه مجاز من حيث أنّ الزوج لو أسلم فيها لكان أحق بالزوجه،فكان إسلامه قبل العده رجعه،أو من حيث أنه لو وقع الطلاق في مثل هذه لكان مستحقا للرجعه.

و الأول أولى،لأنها لو كانت مطلقة اثنتين عندنا مثلا،ثم اختلف الدين لكان أحق بها إذا أسلم في العده،فإن عده اختلف الدين لا تنقسم إلى البائن و الرجعي.و دلّ بإسلامه في العده على أنها لو لم تكن ذات عده كغير المدخول بها ليست كذلك،فإنها تبين بمجرد إسلامها.

قوله: (و الا فلسيده).

أى:و إن لم يكن الزوج حرا فالمطالبه بالمهر لسيده،لأنّ المال حق للسيد لا له،لكن لا يدفع إليه إلا إذا حضر الزوج و طالب بالزوجه،لأنه للحيلولة بينها و بين الزوج،فإذا حضر الزوج و طالب ثبتت المطالبه بالمهر للمولى،فيعتبر

ص:٤٧٦

١-١) في «ن»: كتابيه.

و أما سيدها فلا ترد عليه ولا قيمتها.

ح: لو قدمت مسلمة، فادعى زوجها مشرك لم يحكم إلا باعترافها

ح: لو قدمت مسلمة، فادعى زوجها مشرك لم يحكم إلا باعترافها، أو بشاهدين عدلين. ولو ادعى دفع المهر قبل فيه شاهد و امرأتان، و شاهد و يمين.

ط: لا اعتبار بالمهر الذى وقع عليه العقد

ط: لا اعتبار بالمهر الذى وقع عليه العقد، بل بالمقبوض منه، فلو اختلفا قدام قولها مع اليمين، فإن أقام بينه بالزائد اعطى.

حضورهما، و اختاره فى التذكرة (١)، و قال فى المنتهى: و عندى فى وجوب رد مهر الأمه نظر (٢).

قلت: ينشأ من عموم الآيه بالأمر بالرد (٣)، و من أن إيتاء العبد غير ممكن إرادته، لأنه لم ينفق شيئاً و لا يملك شيئاً، و سيده ليس زوجاً.

و قد يرجح الوجه الأول بأنه ليس فى الآيه تعيين الإيتاء للزوج، و إنما يعلم ذلك من خارج.

فان قيل: فيلزم وجوب الدفع الى السيد بمجرد مطالبته، لأن الإنفاق منه، و ظاهر الآيه يقتضيه.

قلنا: قد وقع الاتفاق على اشتراط المطالبه بالزوجه فى العده فى وجوب دفع المهر، و ذلك حق للزوج لا للسيد، فلا بد من تحققه، و لا ريب أن الوجوب أقوى.

قوله: (و أما سيدها فلا ترد عليه).

قد يقال: ما سبق من الحكم بحريتها يغنى عن التعرض إليه.

قوله: (لم يحكم إلا باعترافها، أو بشاهدين عدلين).

لأن النكاح لا يثبت إلا بشهادة العدلين، و قيل: إنه يثبت من طرف

ص: ٤٧٧

[١ - ١] التذكرة ٤٤٩: ١. [١]

[٢ - ٢] المنتهى ٩٧٨: ٢. [٢]

[٣ - ٣] الممتحنه: ١٠. [٣]

ي: لو شرط اعاده الرجال مطلقا بطل الصلح

ي: لو شرط اعاده الرجال مطلقا بطل الصلح، لتناوله من يؤمن افتتانه لكثيره عشيرته أو لقوته، و من لا يؤمن. و كل من وجب رده لا يجب حمله، بل يخلى بينه و بينهم.

و إذا رد من له عشيره لم نكرهه عليه، و لا- نمعه إن اختاره، و لا يمنع عنه من جاء ليرده و نوصيه أن يهرب، فإذا هرب منهم و لم يكن في قبضه الامام لم يتعرض له. المرأه بما يثبت له المال.

قوله: (لو شرط إعاده الرجال مطلقا بطل الصلح).

يحتمل أن يريد بقوله: (مطلقا) وقوع الشرط مقيدا بالإطلاق الذي يقتضى عموم الإعاده، سواء كان المعاد فيه يمنعونه، أم لا.

و يحتمل أن يراد به: وقوع الشرط على الإطلاق، أى: معرى عن القيد، بأن شرط إعاده الرجال و لم يقيد بمن يؤمن افتتانه و من لا يؤمن، و لا ريب فى البطلان فى الأول، لأنه صريح فى تناول من لا تجوز إعادته.

و أما الثانى فيمكن القول بصحته و إن كان ظاهره يتناوله، لأن إطلاق العقود إنما ينزل على الصحيح منها دون الفاسد، و البطلان قوى نظرا إلى أن (الرجال) لكونه جمعا محلى باللام يتناول هذا الفرد و يندرج فيه، و التنزيل على إرادته ما سواه يحتاج إلى مخصص.

قوله: (فإذا هرب منهم، و لم يكن فى قبضه الإمام لم يتعرض له).

يفهم من العبارة أنه لو كان فى قبضه الإمام يتعرض له، و ليس كذلك فإن من هرب و غيره سواء فى التخليه بينهم و بينه.

و لعل المراد: أنه كما لا يجب حمله لو كان فى قبضه الإمام لا يجب التعرض له لو لم يكن فى قبضته.

إذا عرفت هذا فهل يجوز التعرض له فى هذه الحاله، و حمله فى الأول؟ ينبغى أن لا يجوز ذلك، لأنّ المشروط هو عدم المنع، و ما سواه حكم على المسلم بما

خاتمه: ما يؤخذ من أموال المشركين حال الحرب فهو للمقاتله بعد الخمس، و ما تأخذه سريه بغير إذن الإمام فهو للإمام. و ما يتركه الكفار فزعا، و يفارقونه من غير حرب فهو للإمام. و ما يؤخذ صلحا أو جزيه فهو للمجاهدين، و مع عدمهم لفقراء المسلمين. و ما يؤخذ سرقة من أهل الحرب فى زمان الهدنه يعاد عليهم، و فى غير زمانها لآخذه و فيه الخمس.

و من مات من أهل الحرب و خلف مالا، و لا وارث له، فهو للإمام.

و إذا نقض الذمى العهد و لحق بدار الحرب فأمان أمواله باق، فان مات و لا وارث له مسلم ورثه الذمى و الحربى، فإذا انتقل إلى الحربى لم يثبت جوازه، فيقتصر على المشروط.

قوله: (ما يؤخذ من أموال المشركين حال الحرب).

قد سبق أنه بعد الخمس، و الجعائل، و الرضخ، و النفل، و السلب إذا كان مما ينقل و يحول.

قوله: (و ما تأخذه سريه بغير إذن الإمام فهو للإمام).

قد سبق أيضا التنبيه على الخلاف فى غنيمه من غزا بغير إذنه، و أن هذا هو المشهور.

قوله: (و ما يتركه الكفار فزعا، و يفارقونه من غير حرب فهو للإمام).

قد سبق أيضا أنّ هذا حيث لا يوجف المسلمون عليهم بالخيل و الركاب، فإنّ ما يتركونه فى هذه الحاله غنيمه على الأصح.

قوله: (و ما يؤخذ صلحا، أو جزيه فهو للمجاهدين).

إذا كان مما ينقل و يحول.

قوله: (ورثه الذمى و الحربى).

أى: كل منهما له صلاحيه الإرث، سواء اجتمعا أو انفردا إلا أنه إذا

زال الأمان عنه، و صغار أولاده باقون على الذمه، فإن بلغوا خيروا بين عقد الذمه بأداء الجزية، و بين الانصراف إلى مأمئهم.

تمه

تمه: إذا انتقل الذمى إلى دين لا يقر أهله عليه ألزم بالإسلام، أو قتل.

و لو انتقل الى ما يقر أهله عليه ففى القبول خلاف، ينشأ: من كون الكفر مله واحده، و من قوله تعالى (وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا) ، انتقل إلى الحربى زال الأمان عنه، و صار للإمام عليه السلام كما نبه عليه بقوله:

(فإذا انتقل إلى الحربى).

قوله: (و صغار أولاده باقون على الذمه).

المراد بهم: المتروكون فى دار الإسلام، بقريته قوله: (فان بلغوا خيروا).

قوله: (و لو انتقل إلى ما يقر أهله عليه، ففى القبول خلاف ينشأ من كون الكفر مله واحده، و من قوله تعالى (وَ مَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) (١).

يضعف الأول بأن المراد من كون الكفر مله واحده المجاز، للقطع بأنه ملل لا مله، و المعنى: الكفر بالنسبه إلى الإسلام كالملة الواحده لكمال المبائنه بين الإسلام و الكفر، و ثبوت الاشتراك بين الملل فى معنى الكفر.

قيل: قوله تعالى (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) لا دلالة فيه، لأن المراد عدم كونه مرضيا عند الله، لا أنه لا يقر عليه. و هو ضعيف، لأن القبول ضد الرد، فما كان غير مقبول كان مردودا. و أظهر منه دلالة قوله عليه السلام: «من بدل دينه فاقتلوه» (٢) و الدين أعم، و لا اعتبار بتخيل أن المراد به الإسلام، و لأنه مأمور بالإسلام على كل حال، و استثنى له الإقرار على دينه، فيبقى ما سواه على الأصل،

ص: ٤٨٠

١- ١) آل عمران: ٨٥. [١]

٢- ٢) دعائم الإسلام ٢: ٤٨٠، [٢] سنن ابن ماجه ٢: ٨٤٨.

فإن عاد ففى قبوله قولان، فإن أصر فقتل قيل: لا يملك أطفاله للاستصحاب. و لو فعل الذمى السائغ عندهم خاصة لم يتعرض، إلا أن يتجاهر فيعمل معه بمقتضى شرع الإسلام، و لو فعل ما ليس بسائغ عندهم أيضا فالحكم فيه كالمسلم، و للحاكم دفعه الى أهل ملته ليقموا عليه الحد بمقتضى شرعهم.

و لا يصح للكافر شراء المصحف و إن كان ذميا، و الأقرب كراهيه كتب الأحاديث. و هذا هو الأصح.

قوله: (فان عاد ففى قبوله قولان).

أى: إن عاد إلى دينه الذى كان عليه، و الأصح أنه لا يقبل، لأنه قد خوطب بالإسلام، و تحتم عليه، و زال ما كان ثابتا له بمفارقة دينه الأول.

قوله: (فإن أصر فقتل قيل: لا يملك أطفاله للاستصحاب) (١).

أى: فان أصر على ترك الإسلام و قد خوطب به، و هذا من المصنف، إما بناء على الترجيح لعدم القبول، و إما على التنزيل، و الأصح أنهم لا يملكون.

قوله: (فيعمل معه بمقتضى شرع الإسلام).

أى: يتحتم ذلك لئلا يتعطل حق الله.

قوله: (و لا يصح للكافر شراء المصحف و إن كان ذميا).

لأنه لا يؤمن على كتاب الله و كلامه العزيز، و لمنافاته التعظيم.

قوله: (و الأقرب كراهيه كتب الأحاديث).

للأصل و لأن تعظيمها لا يبلغ مرتبه تعظيم كلام الله، و إن كان الحكم بالتحريم، و بطلان البيع، طريقا إلى الاحتياط.

ص: ٤٨١

و لا تصح وصيته ببناء بيعة، أو كنيسة، أو بصرف شيء في كتابه التوراه و الإنجيل، و لو أوصى للراهب جاز. و مانع الزكاه مستحلا مرتد، و غيره يقاتل حتى يدفعها.

المطلب الخامس: في أحكام البغاه

المطلب الخامس: في أحكام البغاه: كل من خرج على إمام عادل فهو باغ، و يجب قتاله على كل من يستنفره الإمام، أو من نصبه عموما قوله: (و لا تصح وصيته ببناء بيعة أو كنيسة).

إلا- أن يجعلها منزلا للماره من أهل الذمه خاصه (١)، لأن ذلك لا يعد معصيه، بخلاف ما لو أراد منها المقصود الأصلي، و هو كونها بيتا لعبادتهم الفاسده.

و في حواشى شيخنا الشهيد: إن هذا ليس على إطلاقه، بل هو في موضع ليس لهم الاستحداث. و ليس بشيء، لأنه و إن ثبت لهم جواز الاستحداث ليس لنا تنفيذ هذه الوصيه (لأنها وصيه) (٢) في أمر محرّم. نعم، ليس لنا أن نتعرض لهم ما لم يترافعوا إلينا، و لو أرادوا إنفاذها بالبناء في موضع ليس لهم ذلك منعاهم من البناء خاصه.

و هكذا لو أوصى أحدهم في شراء الخمر و الخنزير، أو أوصى بالوقف عليهما، فإنهم ما لم يترافعوا إلينا، أو يتظاهروا بالمنكر لا نتعرض لهم.

قوله: (أو بصرف شيء في كتابه التوراه و الإنجيل).

لأنهما محرّفان مع نسخهما، فهما باطلان لا يجوز لنا تنفيذ الوصيه بكتابهما.

قوله: (و لو أوصى للراهب جاز).

و لنا أن ننفذه، لأنه ليس وصيه في محرّم.

قوله: (و مانع الزكاه).

قيل: إنه انتقال إلى حكم الزكاه بغير علاقة.

قوله: (كل من خرج على إمام عادل).

ظاهر العبارة يقتضى اعتبار خروجه بالسيف، لأنه المتبادر من قوله:

ص: ٤٨٢

(١-١) في «س»: من أهل الذمه و المسلمين، أو من أهل الذمه خاصه.

٢-٢) لم ترد في «ن» و«ه».

أو خصوصا على الكفايه، فمن امتنع فعل كبيره إن عينه الإمام، أو لم يقم به من فيه كفايه.

و الفرار هنا كالفرار في حرب المشركين، بل يجب الثبات لهم الى أن يفيئوا أو يقتلوا، وهم قسمان:

من له فئه يرجع إليها، فيجوز أن يجهز على جريحهم و يتبع على مدبرهم و يقتل أسيرهم.

و من لا- فئه له، فلا- يتبع لهم مدبر، و لا- يقتل لهم أسير، و لا- يجهز على جريحهم، و لا- تسبى ذراري الفريقين و لا- نساؤهم، و لا تملك أموالهم الغائبه و إن كانت مما ينقل و يحوّل.

(خرج على إمام عادل). و هي بعمومها تتناول الآحاد، و ما فوقهم.

و اعتبر الشيخ (١)، و ابن إدريس كثرتهم بحيث يكونون في منعه (٢). و قوى المصنف في المنتهى الأول حتى لو كان واحدا، كما في عبد الرحمن بن ملجم عليه اللعنه (٣). و اعتبروا خروجهم عن قبضه الامام و أحكامه، و انفرادهم عنه ببلد أو باديه، و في التأليف بينه و بين اختيار المنتهى تأمل.

و اعتبروا- أيضا- أن يكون لهم تأويل سائغ عندهم، و إلا فهم قطاع الطريق، و إنما يقاتلون بعد سؤالهم، و حل شبههم إن كانت (٤).

قوله: (على الكفايه).

أى: يجب قتاله على كل من يستنفره الامام على الكفايه.

ص: ٤٨٣

١- ١) المبسوط ٧: ٢٦٤. [١]

٢- ٢) السرائر: ١٥٨.

٣- ٣) المنتهى ٢: ٩٨٣. [٢]

٤- ٤) جمله: «و إنما» إلخ لم ترد في «س» و «ه».

و فى قسمه ما حواه العسكر بين الغانمين قولان، أقربهما المنع. و على الجواز يقسم للراجل سهم، و للفارس سهمان، و لذى الأفراس ثلاثة.

و ساب الإمام العادل يقتل، و إذا عاون الذمى البغاه خرق الذمه، و للإمام الاستعانه بأهل الذمه فى قتل البغاه.

و لو أتلف الباغى مال عادل، أو نفسه حال الحرب ضمن.

و لو فعل ما يوجب حدا، و اعتصم بدار الحرب أقيم عليه مع الظفر.

المقصد الخامس: فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر

إشاره

المقصد الخامس: فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر.

و لا- خلاف فى وجوبهما مع وجوب المعروف، و إنما الخلاف فى مقامين: قوله: (و فى قسمه ما حواه العسكر بين الغانمين قولان: أقربهما المنع).

بل الأصح الجواز، و هو الأشهر بين الأصحاب، و اختاره المصنف فى المختلف (١).

قوله: (و لو أتلف الباغى مال عادل).

أى: شخص متابع للإمام العادل و لو كان ذمياً.

قوله: (و إنما الخلاف فى مقامين).

لا- دلالة لقوله تعالى (وَ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ، وَ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) (٢) الآية، لأن إيجابه على بعض لا ينافى إيجابه على البعض الآخر بدليل آخر.

و سره أن الامتثال أمر واحد، فربما كفى فيه البعض، على أنه لو كان كفائياً لم يجب على امه، و يكفى فيه ما دون ذلك، مع أن الوجوب الكفائى يتعلق

ص: ٤٨٤

١ - ١) المختلف: ٣٣٧.

٢ - ٢) آل عمران: ١٠٤. [١]

أحدهما:أنهما واجبان على الكفايه،أو على الأعيان.

و الثانى:أنهما واجبان عقلا- أو سمعا.و الأول فى المقامين أقوى. ثم الأمر بالمعروف ينقسم بانقسام متعلقه الى واجب،و ندب باعتبار وجوب متعلقه و نديبته.و لما لم يقع المنكر إلا على وجه القبح كان النهى عنه كله واجبا. بجميع المكلفين.و الفرق بينه و بين العينى،أنّ الثانى يتعلق بالمكلفين نظرا إلى خصوص كل واحد،و الأول يتعلق بهم لا باعتبار عينهم،بل باعتبار وجوب إيجاد الماهيه،و لا أولويه.

قوله: (و الأول فى المقامين أقوى).

بل الأصح أنّ الوجوب عينى لظاهر (وَأْمُرُ بِالْعُرْفِ) (١)و غير ذلك،و لا محذور،لأنّ الواجب على الجميع المبادره إلى الأمر و النهى،و لا- يكفى بعض عن بعض،فلو تخلف بعض كان آثما و إن حصل المطلوب بالبعض الآخر،و لا- كذلك الوجوب الكفائى،و ليس المراد أنه بعد التأثير يبقى وجوب الأمر و النهى على الباقيين.

و أما أنّ الوجوب عقلى،نظرا إلى كونه لطفيا،فإن أريد فى كل معروف فمشكل و الظاهر خلافه،و إن أريد فى بعض أفراد المعروف و المنكر فمسلم،إلا أنّ الظاهر أن المبحوث عنه فى المسأله خلافه،و لعل الأظهر أنّ الوجوب سمعى.

قوله: (و لما لم يقع المنكر إلا على وجه القبح،كان النهى عنه واجبا).

خالف بعضهم فى ذلك،فجعل المنكر قسمين:الحرام و المكروه (٢)،و هو خلاف المتبادر من المنكر،فما ذكره المصنف أوجه.

ص: ٤٨٥

١- ١) الأعراف: ١٩٩. [١]

٢- ٢) منهم: ابن حمزه فى الوسيله: ٢٣٢.

إشارة

و إنما يجبان بشروط أربعه:

أ: علم الأمر و الناهى بوجه الفعل

أ: علم الأمر و الناهى بوجه الفعل، لئلا يأمر بالمنكر و ينهى عن المعروف.

ب: تجويز التأثير

ب: تجويز التأثير، فلو عرف عدم المطاوعه سقط. قوله: (و إنما يجبان بشروط أربعه).

مقتضاه: أنّ الوجوب مشروط بجميع هذه الأمور، و فى اشتراطه بالأول نظر، فإنّ من علم أن زيدا قد صدر منه منكر، و ترك معروفاً فى الجملة بنحو شهاده عدلين، و لا يعلم المعروف و المنكر، يتعلّق به وجوب الأمر و النهى، و يجب تعلم ما يصحّ معه الأمر و النهى، كما يتعلّق بالمحدث وجوب الصلاه، و يجب عليه تحصيل شروطها.

و الأصل فى ذلك أنه لا دليل يدل على اشتراط الوجوب بهذا الأمر الواقع، بخلاف غيره، و تقييد الأمر المطلق بشيء ليصير الواجب مشروطاً بالنسبه إلى ذلك الشيء يتوقف على الدليل.

قوله: (فلو عرف عدم المطاوعه سقط).

يشكل إذا جعلنا أدنى مراتب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر اعتقاد وجوب المتروك و تحريم المفعول، فإنّ هذا لا يعقل سقوطه بمعرفه عدم المطاوعه.

و الذى يقتضيه التحقيق هو أن يقال: إنّ الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر لا يعقل كونه بالقلب وحده، إذ لا يعد ذلك أمراً و لا نهياً، لا لغه و لا عرفاً، إذ لا يعد من اعتقد ذلك أمراً و لا ناهياً، فوجوبه من هذا الباب لا يتجه، و إنما هو اعتقاد ذلك بالقلب من توابع الإيمان بجميع ما جاء به النبى صلى الله عليه و آله فلا بد من اعتبار أمر آخر فى المرتبه الأولى بضميمته يعد فى الأمر و النهى، و هو إظهار عدم الرضى بضرب من الإعراض، و إظهار الكراهه أو الهجران.

و اعلم أنه يكفى فى معرفه عدم المطاوعه الظن الغالب، كما صرح به

ج: إصرار المأمور، والمنهى على ما يستحق بسببه أحدهما، فلو ظهر الإقلاع سقط.

د: انتفاء المفسده عن الأمر و الناهى

د: انتفاء المفسده عن الأمر و الناهى، فلو ظن ضررا في نفسه، أو ماله، أو بعض المؤمنين سقط الوجوب.

فيجبان بالقلب مطلقا، وأقله اعتقاد وجوب ما تركه، و تحريم ما يفعله، و عدم الرضى به. المصنف في التذكرة (1) و المنتهى (2)، و لا بعد في ذلك، فإن إطلاق المعرفة على ما غلب عليه الظن أمر شائع في الشرعيات.

قوله: (و يجبان بالقلب مطلقا).

أى: غير مقيد الوجوب بتجويز التأثير و انتفاء المفسده و عدمهما (3). و يرد عليه منافاته لقوله: (فلو عرف عدم المطاوعه سقط)، لأن معناه: سقط كل من الأمر و النهى (لانتفاء) (4) فائدتهما، إلا أن يتكلف متكلف تقييد السقوط بما عدا المرتبه الأولى، أو كون الإطلاق في مقابل اشتراط الإضرار، و انتفاء المفسده خاصه.

و فيه من التكلف ما لا يخفى، مع أنه غير صحيح، لأن الاعتقاد لا يسقط بعدم (تجويز) (5) التأثير للأمر و النهى و هو ظاهر. و الصحيح ما قدمناه من اعتبار شيء زائد ليصدق الأمر و النهى، و الأوجه أن يسقط قوله: (و يجبان بالقلب) فلا يبقى في العبارة كلام.

قوله: (و عدم الرضى به).

ينبغي تنزيهه على إرادته إظهار عدم الرضى، ليتحقق ما قلناه من اعتبار

١ - ١) التذكرة ٤٥٨: ١.

٢ - ٢) المنتهى ٩٩٣: ٢.

٣ - ٣) في «س»: و عدمها.

٤ - ٤) لم ترد في «ن» و «ه».

٥ - ٥) لم ترد في «ن» و «ه».

و كما لو علم الطاعه بضرب من الاعراض، و إظهار الكراهيه، أو الهجران فيجب.

و باللسان بأن يعرف عدم الاكتفاء بذلك فيأمره نطقا، و ينهاه كذلك بالأيسر من القول فالأيسر متدرجا، مع عدم القبول إلى الأخصن منه.

و باليد مع الحاجه بنوع من الضرب و الإهانه، فلو افتقر الى الجراح، أو القتل ففي الوجوب مطلقا أو بإذن الإمام قولان. و أما إقامه الحدود فإنها الى الإمام خاصه، أو من يأذن له، و لفقهاء الشيعة في حال الغيبه ذلك.

أمر زائد على الاعتقاد القلبي.

قوله: (كما لو علم المطاوعه بضرب من الاعراض).

هذا مثال للمرتبه الأولى، التي هي أقل الأمر و النهي، المشروطه بإظهار عدم الرضى كما حققناه.

قوله: (فلو افتقر إلى الجراح، أو القتل ففي الوجوب مطلقا، أو بإذن الإمام قولان).

أحدهما قول السيد: لا يشترط إذن الامام (١)، و قواه المصنف في المنتهى (٢) لأدّن الجرح و القتل غير مقصودين، إنما المقصود الائتثار و الانزجار، و هما غير مشروطين لوجوبهما على جميع المكلفين. و إذا لم يكن الواجب مشروطا، فكذا ما يتوقف عليه أما القتل و الجرح المقصودين بذاتهما، لا لتوقف شيء آخر عليهما، فيشترطان قطعا، و توجه هذا الكلام ظاهر.

و الثاني: الاشتراط لما يخشى من ثوران الفتنة و هو الأصح، فعلى هذا هل

ص: ٤٨٨

١ - ١) ذهب الى الأول السيد المرتضى كما نقله عنه الشيخ في الاقتصاد: ١٥٠، و نقله أيضا في الإيضاح ٣٩٨: ١، و ذهب اليه ابن إدريس في السرائر. و ذهب الى الثاني الشيخ في النهاية: ٣٠٠، و الاقتصاد: ١٥٠، و ابن البراج في المهذب ٣٤١: ١، و سلار في المراسم: ٢٦٠.

٢ - ٢) المنتهى ٩٩٣: ٢.

و للمولى فى حال الغيبه إقامه الحد على مملوكه، و فى إقامته على ولده و زوجته قول بالجواز. و لو ولى من قبل الجائر، عالما بتمكّنه من وضع الأشياء فى مظانها، ففى جواز إقامه الحد بنيه أنه نائب عن سلطان الحق نظر، فإن أئزمه السلطان بها جاز ما لم يكن قتلا ظلما فلا تقيه و إن بلغ حد تلف نفسه.

يجوز للفقيه الجامع للشرائط أن يتولاه فى زمان الغيبه؟ ينبغى بناؤه على جواز إقامه الحدود.

قوله: (و للمولى فى حال الغيبه إقامه الحد على مملوكه).

ذكر أصحابنا: أنه قد ورد فى ذلك رخص، و إطلاقهم يقتضى عدم اشتراط اتصاف المولى بصفات الحاكم، و هو قول الأكثر، بل كاد يكون إجماعا.

و على ما ذكرناه من الإطلاق فإنما يجوز له ذلك حيث لا يحتاج إلى إثبات الموجب بالبينه، لأن ذلك إنما يتولاه الحاكم، و لا بأس بالقول بذلك.

قوله: (و فى إقامته على ولده و زوجته قول بالجواز).

عبارتهم فى ذلك مطلقه أيضا، و مقتضاه عدم اشتراط أهليه الحكم، و يلوح من عباره المختلف الاشتراط فى الجميع حتى فى العبد (1)، و على هذا فىكون استثناء هذه من عموم المنع من إقامه الحدود.

و الأصح: أنه لا يجوز إقامه الحد على الولد و الزوجه إلا مع الأهليه، و أما المملوك فإن الحكم فيه كاد يكون إجماعيا، و قد ذكروا استفاضه النقل فى الترخيص فيه، و ما هذا شأنه فتقيده لا يكون إلا بدليل.

قوله: (و لو ولى من قبل الجائر عالما بتمكّنه من وضع الأشياء فى مظانها، ففى جواز إقامه الحد له بئيه أنه نائب عن سلطان الحق نظر).

ظاهر عباره الكتاب: أنّ هذا الحكم فىمن ليس بصفات الحكم، لأنه قد

ص: ٤٨٩

و للفقهاء الحكم بين الناس مع الأمن من الظالمين، و قسمه الزكوات و الأخماس، و الإفتاء بشرط استجماعهم لصفات المفتى، و هى:

الإيمان، و العدالة، و معرفه الأحكام بالدليل، و قدره على استنباط المتجددات من الفروع من أصولها.

و يفتقر فى معرفه الأحكام الى معرفه الآيات المتعلقة بالشرع، و هى نحو من خمسمائه آيه، و الى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، و معرفه الرواه، و أقاويل الفقهاء لثلا- يخرج عن الإجماع، و معرفه أصول الفقه و الكلام، و شرائط البرهان، و ما يتعلق بالأخبار من النحو و اللغه و التصريف.

و لا- يشترط حفظ الآيات و الأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مظانها، و الإخلاق إلى أصل مصحح، و روايتها عن عدل بإسناد متصل كذلك الى إمام.

و يجب على الناس مساعدتهم، و الترافع إليهم فى الأحكام، فمن امتنع على خصمه و أثر المضى إلى حكام الجور كان مأثوما. و لا يحل لفاقد الشرائط أو جزم بأن للفقهاء فى حال الغيبه إقامه الحدود، فلو اعتبر صفات الحكم هنا لم يكن للنظر وجه. و قد استدل له: بأنه من الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر، و ليس بواضح، لأن الحكم و الإفتاء و اقامه الحدود باب منفرد عن باب الأمر و النهى، و قد سبق فى الأمر و النهى ما ينبه على ذلك، و الأصح: أنه إنما يجوز إذا كان بصفات الحكم.

قوله: (و معرفه الأحكام بالدليل).

إن أراد به: معرفتها بالفعل منعاه، فان ذلك غير شرط فى تحقق الاجتهاد، و إن أراد: بالقوه القريبه من الفعل أغنى عنه اشتراط قدرته (على استنباط المتجددات من الفروع من أصولها) و الجار الأول: متعلق بالمتجددات، و الثانى: ب(استنباط).

بعضها الحكم و لا الإفتاء، و لا ينفذ حكمه، و لا يكفيه فتوى العلماء، و لا تقليد المتقدمين، فان الميت لا قول له و ان كان مجتهدا. و لا يقدح فى العدالة و لايه القضاء من قبل الظالمين بالإكراه.

و يعتمد الحق ما أمكن، فإن أكره على الحكم بمذاهب أهل الخلاف جاز، ما لم يبلغ قتلا ظلما فلا يجوز ارتكابه و إن خاف التلف. قوله: (و لا الإفتاء).

أى: مسندا ذلك إلى نفسه، فأما إذا حكاه عن المجتهد فإنه صحيح، و يجوز التمسك به، و لا تعدّ الحكاياه فتوى.

قوله: (و لا ينفذ حكمه).

أى: لا يعتدّ به، فلا يمنع من تأثير رجوع الشاهد، و لا من نقضه بالاجتهاد، و إن كان ما حكم به حقا، لأنه لا أثر لعبارته.

قوله: (فان الميت لا قول له و إن كان مجتهدا).

مما يدل على ذلك: أنّ الإجماع لا ينعقد مع خلافه حيا، و ينعقد بعد موته، و لا يعتد حينئذ بخلافه.

قوله: (فلا يجوز ارتكابه و إن خاف التلف).

ظاهره المنع و إن خاف القتل بطريق أشد.

ص: ٤٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

